



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان الأطروحة:

## تأثير تقنية المعلومات والإتصال في الممارسة الديمقراطية المعاصرة دراسة مقارنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية  
فرع: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ الدكتور:

كريش نبيل

إعداد الطالب:

بيطاط نورالدين

### لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د صالح زياتي
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أستاذ التعليم العالي	أ.د. نبيل كريش
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د عمر مرزوقي
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د مسعود البلي
عضوا مناقشا	جامعة تبسة	أستاذ محاضر أ	د. يوسف أزروال
عضوا مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د. سليم بلحاج

السنة الجامعية: 2022-2023





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان الأطروحة:

## تأثير تقنية المعلومات والإتصال في الممارسة الديمقراطية المعاصرة دراسة مقارنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

فرع: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. كريش نبيل

إعداد الطالب:

بيطاط نورالدين

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د صالح زيان
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أستاذ التعليم العالي	أ.د. نبيل كريش
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د عمر مرزوقي
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د مسعود البلي
عضوا مناقشا	جامعة تبسة	أستاذ محاضر أ	د. يوسف أزروال
عضوا مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د. سليم بلحاج

السنة الجامعية: 2022-2023

قال الله تعالى :

﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾

(سورة العلق، الآية 05)

قال رسول ﷺ

"إنما العلم بالتعلم"

رواه البخاري

# الإهداء

إلى اللذين كان توفيقى من رضاهما وهدايتى لطريقي من دعائهما.... إلى والدي ووالدي

إلى التي شاركتني الأمل وهيأت لي سبل الراحة.....إلى زوجتي

إلى سندي ومعقد رجائي وأملي.....إلى أبنائي وبناتي

إلى من شدوا من أزمي وشاركوني أمري.....إلى أشقائي وأصدقائي

إلى كل من شغف حبا بالإسلام وأهله....فناضل بنفسه أو فكره أو قلمه من أجل الإسلام

إلى حماة الإسلام ودعاته .....ولادة أمر، علماء، مربين وطلاب علم

إلى كل هذا الجمع المبارك وهذه الثلاثة الخيرة

أهدي هذا العمل عسى الله أن ينفع به

# تشكرات

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله حمدًا يليق بجلاله والشكر له على توفيقه وإمتمانه والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ

وصحبه وبعد:

يسرني بعد أن منّ الله عليّ إتمام هذا العمل أن أتقدم بالشكر والتقدير لجامعة الحاج لخضر باتنة-1

التي أتاحت لي مواصلة دراستي في رحابها.

كما أخص بالشكر والتقدير أستاذي/ أ.د. كريش نبيل المشرف على هذه الأطروحة الذي أفاض عليّ من كريم خلقه، سعة علمه وحسن رعايته، ما منحني الثقة والعزم ودفعني للبحث وكان لتوجيهاته السديدة، ملاحظاته الدقيقة وإرشاداته القيمة، الأثر البارز في كل خطوة من خطوات هذه الدراسة فجزاه الله خيرًا وله كل الشكر والتقدير، وفاء وإعترافًا بفضله بعد فضل الله.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه

الدراسة ولتوجيهاتهم السديدة وآرائهم الحكيمة، في مناقشة هذه الدراسة وتحكيمها

وختامًا أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في تقديم الرأي والمشورة لي في سبيل إخراج هذا

البحث إلى حيز الوجود وأسأل الله عز وجل أن يكتب ذلك في ميزان حسناتهم وهذا وصلى الله وسلم

وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

## الملخص

تتم هذه الدراسة برصد وتحليل التأثيرات السياسية لتقنية المعلومات والاتصال وإستخداماتها المختلفة وتبحث أساسًا في إشكالية معرفة أهم تأثيرات تقنية المعلومات والاتصال في ممارسة الديمقراطية المعاصرة ومقارنتها بين أستراليا وكوريا الجنوبية، ومن أجل ذلك تسعى هذه الدراسة الى معرفة أهم التأثيرات المختلفة التي أحدثتها تقنية المعلومات والاتصال في الديمقراطية المعاصرة من خلال المقارنة بين أستراليا وكوريا الجنوبية. وبناء على ذلك تفترض الدراسة أنه يمكن أن تؤثر تقنية المعلومات والاتصال في تحسين الديمقراطية المعاصرة وأساليب ممارستها وتوصلت الدراسة الى نتيجة أنه أثرت تقنية المعلومات والاتصال بفضل خصائصها وسماتها في تجديد وتحسين الديمقراطية المعاصرة وممارستها، غير أن الطريقة التي طبقت بها أو الكيفية التي إستخدمت بها تقنية المعلومات والاتصال في دول الدراسة إختلفت وتأثرت باختلاف السياقات أو العوامل الإجتماعية والسياسية.

## Summary

This study is concerned with monitoring and analyzing the political uses of the information and communication technology and its various effects, This study also mainly examines the problematic Knowing impact of information and communication technologies on the concept of contemporary democracy And compare it between Australia and South Korea, For this purpose, this study seeks to Knowing the most important different effects that information and communication technologies have had on contemporary democracy, and comparing by comparing Australia and South Korea. Accordingly, the study assumes that information and communication technologies can affect the improvement of contemporary democracy and its practices.

The study concluded with an important of result impact Information and communication technologies, due to their characteristics, features, to renew and improve contemporary democracy and its practices. However, the way in which information and communication technologies were used in the study countries differed and were affected by different contexts or social and political conditions.



## قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
125	الإختلافات الرئيسية بين المفاهيم الإلكترونية	الجدول رقم 1.2
129	العصور الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية	الجدول رقم 2.2
168	مقارنة النظام السياسي في أستراليا وكوريا الجنوبية	الجدول رقم 3.3
177	ترتيب تطور الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية	الجدول رقم 4.3
178	أعلى عشرة دول مشاركة إلكترونية	الجدول رقم 5.3

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
96	النظام السياسي الإلكتروني (الإفتراضي)	الشكل رقم 1.2
151	النظام البرلماني الأسترالي	الشكل رقم 2.3

## قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	رقم الملحق
315	موقع الويب GetInvolved	الملحق رقم 1
315	موقع الويب ويكي مستقبل ملبورن (Melbourne Wiki Future)	الملحق رقم 2
316	موقع الويب GetUp!	الملحق رقم 3
316	موقع الويب Epeople	الملحق رقم 4
317	الخدمات الأساسية في Epeople	الملحق رقم 5
317	بوابة سيول الإلكترونية	الملحق رقم 6
318	موقع الويب Chunmansangsang OASIS	الملحق رقم 7

## قائمة الإختصارات والرموز

الإختصار/الرمز	الدلالة
ICT	تقنيات المعلومات والاتصالات
MOGAHA	وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية
MOPAS	وزارة الإدارة العامة والأمن
ACRC	هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
SMG	حكومة مدينة سيول
SEQ	الخطة الإقليمية لجنوب شرق كوينزلاند
NPOs	المنظمات غير الهادفة للربح
NGOs	المنظمات غير الحكومية
IPAC	المجلس الاستشاري لسياسة المعلومات
NOIE	المكتب الوطني لاقتصاد المعلومات
EIU	وحدة الذكاء الاقتصادي
IPAC	المجلس الاستشاري لسياسة المعلومات
AGIMO	مكتب إدارة معلومات الحكومة الأسترالية
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WAG	حكومة غرب أستراليا
NSW G	حكومة نيو ساوث ويلز
MIC	وزارة الإعلام والاتصالات
DBCDE	الإدارة الأسترالية للنطاق العريض والاتصالات والاقتصاد الرقمي
SEQ	الخطة الإقليمية لجنوب شرق كوينزلاند
ICELE	مركز التميز الدولي للديمقراطية الإلكترونية المحلية
VEDC	شركة التنمية الاقتصادية الفيكتورية
ABS	مكتب الإحصاء الأسترالي

## توطئة:

إعتاد المفكرين والباحثين أن يطلقوا على العصر الذي نعيش فيه سمة معينة تمثل السمة الغالبة، مرة يطلق عليه عصر الكهرباء أو عصر النفط وعصر الذرة وصولاً إلى عصر العولمة وأخيراً عصر تقنيات المعلومات والاتصالات... ويقال أن لكل "عصر وسيلة إعلامه وتواصله"، فالعصر الذي نعيشه اليوم له سماته وأدواته التي يمتاز بها عن غيره من العصور وما يميزه هو ذلك التقدم والتطور الهائل والسريع في تقنية المعلومات والاتصال.

شهدت المجتمعات الإنسانية المعاصرة تطوراً معرفياً ومعلوماتياً كبيراً، تخض عنه ثورة علمية وتقنية، أثرت على كل القضايا والأنشطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، تمثلت في تقنية المعلومات والاتصالات التي نتج عنها العديد من التغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة في شتى مجالات الأنشطة الإنسانية، في ظل عدد من التحولات والتغيرات التي عرفها العالم لعل أبرزها تنامي ظاهرة العولمة وقد كان لتلك الظاهرة أداتها التكنولوجية ومن أهم تلك الأدوات -الإنترنت- ياعتبارها أهم الإنجازات البشرية في مجال المعلومات والاتصالات وأبرز ما توصل إليه العلم الحديث من تقنية.

إن عصرنا اليوم لا يمكن أن نحمل فيه أيضاً أهم صفة سياسية وإجتماعية ألا وهي صفة الديمقراطية باعتبارها نظام سياسي وإجتماعي يحقق المساواة أو فكر وفلسفة تتيح للشعب آليات هامة لممارسة حقوقه السياسية، حيث أضحت الديمقراطية الحقيقية مطلباً عاماً وفي أجندة معظم دول العالم وأن هناك إتفاقاً على قبولها كمفهوم وممارسة في كل مكان.

شكلت قضية الديمقراطية المعاصرة مبحثاً رئيسياً في علم السياسة منذ القدم وقد ظهر عدد كبير من الكتب الدراسات والتقارير التي تناولتها على مستويات نظرية وتطبيقية (كمية وكيفية) مختلفة في ظل تحولات العولمة التي شهدتها هذا العصر التي شكلت فيه أيضاً تقنية المعلومات والاتصالات رافداً أساسياً وركناً مهماً في بناء منظومة الإنسان الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية التي سهلت إمكانية التواصل الإنساني والحضاري.

في ظل تزايد الإهتمام بهذه التقنيات الحديثة وتأثيراتها المختلفة في جميع جوانب الحياة عامة وفي النظم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإنساني خاصة، تزايدت معها أهمية إستخدامها من طرف الأفراد الدول والهيئات السياسية والحكومية وأصبحت ركيزة أساسية تمثل في الوقت الراهن أحد أهم القوى المؤثرة في السياسة بشكل عام.

المجال السياسي كغيره من المجالات الأخرى، لم يكن بمنأى عن هذه التحولات والتغيرات التي أحدثتها تقنية المعلومات والاتصالات سواء من حيث الإستخدامات أو التأثيرات، كما إتجهت العديد من الدراسات إلى البحث في تأثير هذه التقنيات في مختلف نواحي الحياة السياسية وخاصة جانب الديمقراطية منها، فإنصب تركيزنا من خلال هذه الدراسة في التعرف على وقعها ومكانتها سواء من حيث الإستخدام أو التأثير في نطاق الحياة السياسية من جهة ومجال الديمقراطية وممارستها من جهة أخرى.

**أدبيات الدراسة:** هناك بعض الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع تأثير تقنية المعلومات والإتصال في الديمقراطية المعاصرة وتناولته من زوايا متعددة وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملاحظاتها مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الإتفاق والإختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية وأخيراً جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية. ويؤد الباحث أن يشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم إستعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2006 و2016 وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي. ولذلك، فإن مراجعة الأدبيات حول الديمقراطية المعاصرة والديمقراطية الإلكترونية ضرورية لتمكين الفهم الكامل للتأثير السياسي لتقنية المعلومات والإتصال وفكرة الديمقراطية الإلكترونية وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه الدراسات.

### أولاً- الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Azran Gadi wolfsfeld, Moran Yarchi and Tal Samuel 2016) التي أثبتت أن زيادة وتنوع مصادر المعرفة السياسية تصب في صالح أولئك الذين لديهم إهتمام بالشأن العام والعملية السياسية ما يعني أن أولئك الذين يملكون معلومات يتوقع أن يكونوا أكثر إدراكاً وأكثر قدرة ومشاركين فاعلين في العملية السياسية هذه الفرضية أكدتها نتائج الدراسة التي أجريت على عينة متنوعة خلال الإنتخابات الإسرائيلية عام 2013م.

- دراسة (David M.Dozier, Hongmei Shen Kaye D,Sweetser,Valerie Barker) كانت حول خصائص الناشطين الإلكترونيين في المجال السياسي **Online Political Activism** والتي أجريت على عينة إحصائية من البالغين مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وإنتهت إلى أن خصائص النشاط السياسي عبر الإنترنت مرتبطة بمتغيرات مثل: الأكبر سناً، الأكثر ثراءً ومن يعتقدون أفكاراً ليبرالية. وكشفت الدراسة أن هناك ارتباطاً ذا دلالة بين الخبرة في إستخدام محركات البحث في الإنترنت ومن لديهم قدرة على إستخدام التكنولوجيا من جهة والنشاط السياسي الإلكتروني من جهة أخرى. ودعمت الدراسات التي أجريت على الإنترنت ما إنتهت إليه الدراسات التي أجريت على وسائل الإعلام التقليدية من أن التعرض المفرط للمحتوى الإعلامي يمكن أن يؤدي الى تخدير المستخدمين **narcotizing dysfunction of the media** وتطبيقاً لنفس الفرضية التي صاغها (Lazarsfeld and Merton, 2004) فإن، الدراسة تنبأت بأن الناشطين سياسياً في المجال الإلكتروني ربما يكونوا أقل نشاطاً في الواقع وتقل لديهم الرغبة في المشاركة المجتمعية الواقعية وأوصت الدراسة بإستمرار البحوث حول هذه الإشكالية.

- أما دراسة (Cristian Vaccari and Augusto Valeriani, 2016) التي إهتمت برصد دور الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي في دعم علاقة المواطنين بالأحزاب السياسية، فقد فندت الإفتراضات التي تربط بين إستخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي وإضعاف الأحزاب التقليدية. وتوصلت الدراسة التي أجريت في ألمانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة إلى أن تداول المعلومات السياسية عبر هذه الوسائل يزيد من تفاعل أعضاء

الأحزاب وغير الأعضاء ويقلل من الفجوات المعرفية بين الأعضاء والمواطنين غير المنتمين للأحزاب السياسية وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن مشاركة أعضاء الأحزاب في النقاشات وتفاعلاتهم السياسية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أكبر مقارنةً بغير الأعضاء. كما أكدت الدراسة أن تأثير الإنترنت على التفاعل مع الأحزاب في ألمانيا يعد أقل بالمقارنة بإيطاليا والمملكة المتحدة. وأرجعت الدراسة ذلك إلى الإرث الحزبي الراسخ في النظام السياسي الألماني والذي يعتمد فيه الأعضاء على المشاركة الواقعية في الأنشطة الحزبية.

- دراسة (Andreas Jungher) حول توظيف الوسائل التكنولوجية في تأدية وظائف الحملة الانتخابية في ألمانيا والتي أجريت باستخدام أداة مسح كيفية وهي المقابلة المتعمقة في أثناء الانتخابات الفيدرالية عام 2013م توصلت الدراسة إلى أنه بمقارنة استخدامات وسائل تكنولوجيا الإتصال الحديثة في الحملة الانتخابية الألمانية مقارنة بالحملة الانتخابية في الولايات المتحدة التي تمثل مرجعًا تكتيكيًا تتم المقارنة به، فإن الحملة الانتخابية في ألمانيا لم تستفد بشكل كافٍ من توظيف التكنولوجيا لتحقيق وظائف الحملة مثل: التواجد المعلوماتي، إدارة الحملة تعبئة الموارد والإنفاق على أنشطة الحملة وتسويق رموز الحملة الانتخابية. وفسرت الدراسة هذه النتائج في إطار إختلاف الأدوات التكنولوجية المستخدمة في الولايات المتحدة عنها في ألمانيا.

- دراسة (Rune Karsen and Bernard Enjolras) حول تأثير استخدامات وسيلة التواصل الاجتماعي تويتر (Twitter) على تغيير نمط الحملات الانتخابية للمرشحين الأفراد المنتمين للأحزاب السياسية وكذلك على فرص حصولهم على دعم وسائل التواصل الاجتماعي. وتوصلت الدراسة التي أجريت في النرويج في أثناء الحملة الانتخابية 2013م والتي إهتمت بتحليل استخدام المرشحين لتويتر إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح فرصًا أكبر للمرشحين الحزبيين للقيام بأنشطة تواصلية بشكل لامركزي ومستقل عن الأحزاب ومنصاتهما الإلكترونية. ولكن الدراسة أكدت أن تحقيق تأثير أكبر والحصول على دعم أكبر غير مؤكد لأن معظم المتابعين يكونون من الشباب الذكور والذين لديهم إرتباطات حزبية مسبقة ووثيقة. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح المرشحين في استخدام وسائل الإعلام التقليدية بشكل فعال هو الذي يضمن لهم الإستفادة من دعم شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة أن النظام الإعلامي في النرويج يقوم على ثنائية التزاوج بين الإعلام التقليدي والجديد في نظام هجين Hybridization ما يعني أن التوسع في استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لا يقلل من استخدامات الوسائل الإعلامية الأخرى المؤثرة في العملية السياسية.

- دراسة (Delia Dumitrica, 2016) التي إهتمت بتقييم تجربة إحدى المدن الكندية في تشجيع 59 مشاركًا من طلاب جامعة Calgary الكندية في أثناء الانتخابات المحلية في 2010م هذه التجربة قائمة على رصد دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة المشاركة السياسية في أثناء الانتخابات المحلية. وبالرغم من أن التجربة إنتهت إلى أن المشاركين من الطلاب أظهروا إهتمامًا بالقضايا المطروحة في النقاش الافتراضي على الفيسبوك وتويتر وكذلك التفاعل وتبادل المعلومات والآراء السياسية، ما يؤكد إحتمالية أن ينطبق ذلك على مجموعات أخرى ما يزيد من المشاركة والتفاعل بين المواطنين والسياسيين، فإن الباحثة ترى أنه في هذه الحالة أن وسائل التواصل

الاجتماعي هي التي خلقت الإهتمام بالشؤون السياسية وأنها يمكن أن تظل الساحة التي تمارس فيها هذه الفعاليات السياسية وتزدهر. كما أن الباحثة بشكل نقدي تتساءل حول حدود الإمكانيات السياسية التي أوجدتها هذه التجربة وأيضًا الإمكانيات السياسية التي قضت عليها. وتنتهي الباحثة الى نتيجة وهي أن الطرح الخاص بدور وسائل التواصل الاجتماعي في حل المشكلات التي تواجه الديمقراطية ما زال يواجه العديد من التحديات وأنه من الأجدى البحث عن حلول للتعقيدات التي أصابت النظام الاجتماعي في الوقت المعاصر.

– دراسة (Tanja Oblak Crnic Amon Prodnik, 2015) حول النقاش والتفاعل الإلكتروني **Online Deliberation** وما يمثله من تأثير على المجال العام في التشيك، حيث إهتمت الدراسات بتحليل حالتين لإستخدام الإنترنت في نقاشات متعلقة بالشأن العام إحداهما أطلقتها الحكومة والأخرى أطلقتها منظمات مدنية وإهتمت الدراسة بتحليل بنية هاتين المنصتين من حيث العناصر التي تسهل النقاش العام وتحقق الأهداف المرجوة وهي تفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرارات. ولم تتبن الدراسة المقترين التقليديين في تحليل محتوى المشاركات الإلكترونية أو إستبيان المستخدمين حول ممارساتهم عبر المواقع التي خضعت للدراسة. وإنتهت الدراسة الى أن المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني تستفيدان من الفرص التي تتيحها الإنترنت لتحقيق أهداف الديمقراطية التداولية **Democracy Deliberative** وإن كان ذلك في حدودها الدنيا.

– أما دراسة (Dennis K.K.Leung Francis L.F.Lee, 2014) التي أجريت على عينة 1018 مفردة في هونج كونج لإختبار تأثير عدة عوامل على إستخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة بديلة للمعلومات ومدى تأثيرها على المشاركة السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن إستخدامات الإعلام البديل قد تعزز الإتجاهات السياسية السلبية والنقدية القائمة نحو ما تقدمه وسائل الإعلام الرئيسية. كما أثبتت الدراسة إحصائية أن يؤثر الإستخدام على من ليس لديهم إتجاهات مسبقة بما يعزز دورها في زيادة معدلات التبادل والتفاعل التواصلي الذي ربما يقود الى مجالات عامة إفتراضية أو إلكترونية أو رقمية معارضة **Online Counter Public** وأن وسائل التواصل الاجتماعي ربما تزيد من إتساع وتمدد هذه المجالات وهو مالا ينعكس على المشاركة السياسية.

– ودراسة (Homero Gil de Zuniga, Logan Molyneux, and Pei Zheng, 2014) حول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على تعبير المستخدمين عن أنفسهم سياسيًا وتأثير ذلك على المشاركة السياسية الفعلية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأكدت الدراسة التي إعتمدت على تحليل البيانات الخاصة بمسحين بلغ حجم العينة في الإستبيان الأول 1159 مفردة والإستبيان الثاني 312 مفردة وتم جمع البيانات 2009-2010 وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين إستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي والقدرة على التعبير عن الآراء السياسية وأيضًا الإهتمام بالمشاركة السياسية. كما أشارت الدراسة الى أن المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي الباحثين عن أخبار يحتمل إستخدامهم أكثر لوسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم السياسية وتزيد لديهم الإحصائية للمشاركة السياسية الإلكترونية والفعلية، مقارنة بأولئك الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التفاعل الاجتماعي. أما دراسة (Bimber and Copeland, 2013) فتوصلت الى أنه بالرغم

من وجود دلائل تشير الى إمكانية التنبؤ لنمط من المشاركة السياسية وإستخدامات الإنترنت، فإن هذه العلاقة محدودة ومتغيرة وتختلف من وقت الى آخر ومن مجتمع الى آخر.

– دراسة (Bond RM, Fariss CJ, Jones JJ, al, 2012) التجريبية حول تأثير التعرض لمحتوى سياسي تعبوي من خلال الفيسبوك حول الحث على التصويت في يوم الإنتخابات والتي أجريت في إنتخابات الكونجرس للولايات المتحدة الأمريكية 2010م على عينة من مستخدمي الفيسبوك، بلغت 61 مليون فرد أثبتت أنه من المحتمل أن يقود تعرض أحد مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي لمثل هذا المحتوى الى المشاركة الفعلية بالتصويت وعزت الدراسة ذلك الى أنه ربما تحت نحو من الضغط الإجتماعي من معرفة المستخدم بمشاركة أحد أقرانه في الشبكة الإجتماعية في التصويت، يمكن أن يشارك هو أيضاً؛ حيث أثبتت النتائج أن الرسائل التي تم إستهداف المستخدمين بها أثرت في مستوى المعرفة السياسية والقدرة على التعبير السياسي والتصويت في الإنتخابات وليس على المستفيدين فقط ولكن على أصدقائهم الإفتراضيين أعضاء شبكات التواصل الإجتماعي.

– دراسة (W.Lance Bennett, 2012) التي أثبتت تنامي المشاركة السياسية الفردية Personalized Politics في مقابل ضعف المشاركة السياسية المرتبطة بالتجمعات التقليدية. أرجعت الدراسة هذا الإتجاه الى تنامي إستخدامات وسائل التواصل الإجتماعي في التعبير والمشاركة السياسية. وأشارت الدراسة الى أن تأثير هذا الفعل التواصلية إنعكس على شكل الممارسة في ميلها أكثر نحو الإستهلاكية Consumerist Styles وأيضاً ربطها بإطار واسع من الإهتمامات الإجتماعية والبيئية ذات الصلة بإهتمامات الأفراد أكثر من تعبيرها عن جماعات إجتماعية أو مؤسسات سياسية تقليدية. وخلصت الدراسة الى المشاركات السياسية الفردية المستفيدة من وسائل التواصل الإجتماعي نجحت في شغل حيز أكبر من مجال النقاش السياسي محلياً وعالمياً.

– ودراسة (B Brian D.Loader & Dan Mercea, 2011) النقدية للمفاهيم التي إرتبطت بظهور الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي ودورها في خلق مجال عام إفتراضي يزيد من الإهتمام بالشأن العام ويرفع معدلات المشاركة السياسية. هذا الإتجاه المتفائل الذي ربط بين إستخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي وبحث الحياة للممارسة الديمقراطية في إتجاه عرف بـ الديمقراطية الإلكترونية Democracy Digital هذه الدراسة إستناداً الى التحليل المبني على نتائج العديد من الدراسات إنتهت الى أنه على العكس من الإتجاه المتفائل، فإنه يجب أن ينظر بحذر للثورة التكنولوجية وتأثيراتها على العملية الديمقراطية وبخاصة الديمقراطية التشاركية Participative Democracy، إذ إنها ربما تقود إلى تدمير (تخريب) المصالح التقليدية وتؤثر سلبياً على أشكال القوى التواصلية. فبناء شبكات إجتماعية ومجموعات تفاعلية بفعل قوى سياسية وإدارتها والتحكم في الشمول Inclusive والإقصاء Exclusive لمستخدمين معينين وفقاً لحسابات إيدولوجية قد يقوض تنافسية القوى السياسية في المجال العام ويقود إلى إحتكار الفضاء الإلكتروني أكثر من ديمقراطيته.

– دراسة (Derrick L,Cogburn & Fatima K.Espinoza-Vasquez, 2011) التي إهتمت بدور الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي خلال الحملة الإنتخابية الرئاسية الأمريكية 2008م، وخلصت الدراسة إلى أن



التطبيقات التكنولوجية مثل: الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا محوريًا خلال الحملة الانتخابية مكنها من بناء شبكات من المشاركين والمتبرعين بلغت 3.1 مليون مستخدم على مستوى الولايات المتحدة، كما أنها قادت ما يزيد عن 5 مليون متطوع من الجماهير القاعدية Grass-roots للعمل في الحملة. وتشير هذه الدراسة الكيفية التي إهتمت برصد وتحليل الأدوات المستخدمة في الحملة الى أن حملة أوباما إستفادت من هذه التطبيقات التكنولوجية ليس فقط لتعليم وحشد متطوعين ومتبرعين للحملة ولكن أيضًا لحثهم على الخروج للتصويت. كما أن إدارة أوباما بعد الإنتخابات إستخدمت هذه الشبكات الإجتماعية التي تشكلت خلال الإنتخابات لإصلاح المشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية.

### ثانيا- الدراسات باللغة العربية:

- دراسة نوال مغزيلي (2017) دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الإلكترونية، إهتمت الدراسة برصد وتحليل مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة حديثة للديمقراطية من خلال إبراز إرتباط تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالممارسة الديمقراطية وكذا الوقوف على دراسة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء جوهر الديمقراطية. وخلصت الدراسة أن تقنيات الإعلام والاتصال بأدواتها المتعددة ساهمت في إبراز ممارسات جديدة للديمقراطية كتعزيز المشاركة السياسية، التصويت الإلكتروني، حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

- دراسة جمال علي الدهشان (2014) دور تكنولوجيا المعلومات (ICT) في دعم التحولات الديمقراطية "الديمقراطية الرقمية نموذجًا"، إهتمت الدراسة برصد الدور السياسي لتقنيات المعلومات والاتصال في المجال السياسي بصفة عامة ودعم الديمقراطية بصفة خاصة. وأبرزت نتائج الدراسة أن الديمقراطية الرقمية هي نتاج للتزاوج بين أدوات ممارسة الديمقراطية وبين تقنيات المعلومات والاتصال وأن الديمقراطية الرقمية لا يمكن تحقيقها إلاّ بشروط جوهرية كتوفر بنية تحتية وتكنولوجية، حرية التعبير والديمقراطية الفعلية وهي تختلف من مجتمع لآخر وفقًا لخصوصيته.

- دراسة أخرى لـ عادل عبد الصادق (2001)، الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير - دراسة حالة إيران- إهتمت الدراسة برصد وتحليل طبيعة العلاقة بين الإنترنت والديمقراطية، تأثير ودور الإنترنت في دعم الديمقراطية وكذا الوظيفة الديمقراطية للإنترنت وطبيعة وسائل الإعلام الجديد، آثارها السياسية وآلياتها مع الإشارة إلى تأثير الإعلام الجديد والديمقراطية في الإنتخابات الرئاسية لإيران. وخلصت نتائج الدراسة أن شبكة الإنترنت أصبحت تمثل أداة فعالة لنشر الديمقراطية، الحرية الفردية وتشكل إحدى أهم أدوات التغيير في المجتمع.

- دراسة عبد الحميد رمضان (2017) والموسومة بـ "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية- حالة الجزائر- والذي بين أن الديمقراطية الإلكترونية تعد آلية لتطوير الديمقراطية التشاركية وأوضح أن دمج تقنيات الإعلام والاتصال في العمل السياسي أفرز أدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة العملية الديمقراطية التشاركية.

- دراسة منال قدواح (2015) والمعنونة بـ "الإعلام الجديد: خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية وآليات ممارستها رقميا" والتي أبرزت من خلالها دور الإعلام الإلكتروني المتعدد القنوات في ممارسة الديمقراطية من



خلال تعزيز مفاهيم المشاركة السياسية والحق في المعارضة الشرعية، من حيث تقديم الخدمات آلياً للجمهور ومشاركتهم في صنع القرار وصولاً إلى تجسيد أبعاد العملية الديمقراطية الإلكترونية والمتمثلة في أنظمة الاقتراع الإلكترونية، تشجيع النشاطات السياسية عبر الإنترنت، المشاركة الديمقراطية بإستطلاعات رأي الشعب إلكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل إتخاذها وتوسيع منتديات النقاش الإلكترونية.

- دراسة رمضان بن شعبان(2009)، "الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوئي وإسقاطه على الجزائر" والذي أوضح الباحث من خلالها إلى الإمكانيات التي تقوم بها الديمقراطية الإلكترونية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مختلف مراحل صنع القرار وأبرز أهم أدوات الديمقراطية الإلكترونية التي تساعد على المشاركة والمتمثلة في التصويت الإلكتروني، إعتمدت الدراسة الى المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، منهج تحليل المضمون والمنهج المقارن. كما أوضح الباحث التجربة الرائدة لإستوانيا في الديمقراطية الإلكترونية وأبرز أهم التحديات التي تجابه التطبيق الفعلي لها في الجزائر.

- دراسة جمال مُجد غيطاس(2006)، الديمقراطية الرقمية: رصدت الدراسة دور التكنولوجيا في إشاعة المناخ الديمقراطي كضمان حق التواصل غير المقيّد عبر الإنترنت وطبيعة العلاقة بين الديمقراطية وتقنيات المعلومات والاتصال من وجهتي نظر متقابلتين؛ الأولى الديمقراطية من منظور تقنيات المعلومات والاتصال والثانية تقنيات المعلومات والاتصال من منظور الديمقراطية، كما تم التطرق إلى مظاهر الديمقراطية الرقمية وآلياتها وإلى بعض من التجارب كالتجربة الأمريكية والبريطانية، الهندية والإسكتلندية وقد أبرزت نتائج الدراسة أن تقنيات المعلومات والاتصالات هي أداة لدعم الممارسة الديمقراطية لا تقتصر على إستخدام الإنترنت للتصويت في الإنتخابات، بل تتجاوز ذلك إلى عدة قضايا، أن البيئة الرقمية تتطلب توفير بنية أساسية للديمقراطية ترتكن إلى منظومة متكاملة تسمح بتداول المعلومات المستخدمة في الممارسة الديمقراطية، أن الديمقراطية الرقمية هي وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية وهي تلعب دوراً مهماً في تغيير كثير من الممارسات وتستحدث أشكالاً لم تكن موجودة.

- دراسة عادل عبد الصادق(2009)، الديمقراطية الرقمية: تناولت الدراسة العلاقة الموجودة بين السياسة والتكنولوجيا وأثر تقنيات المعلومات والاتصال على النظام السياسي والمؤسسات السياسية الوسيطة وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل تقنيات المعلومات والاتصال تلعب دوراً في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية وتساهم في دعم الديمقراطية وترسيخها من خلال إيجاد أدوات وطرق جديدة وعلى الرغم من التأثير الإيجابي الواضح للإنترنت على الديمقراطية إلا أن لها جانبها السلبي.

- دراسة فرج مُجد لامة(2014) الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات، إهتمت الدراسة بالإقتراب من مفهوم الديمقراطية الرقمية وتناولت الفرص المتاحة أمام ترسيخ الديمقراطية الرقمية ودفعها لعملية التحول الديمقراطي وكذا التطرق إلى جملة من الإشكاليات والتحديات تحول دون ترسيخ الديمقراطية من حيث العملية والمضمون. وإستند الباحث إلى المنهج التحليلي في الوقوف على التأثيرات والإنعكاسات الإيجابية والسلبية لتقنيات العصر الرقمي في الديمقراطية الرقمية وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها الديمقراطية الرقمية هي تحول كمي وكيفي، فرص وإمكانيات

كما أنها تطرح قيودًا وتحديات.

– دراسة أمين فورار(2018)، الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية منطلقات نظرية وتطبيقات عملية، إهتمت الدراسة برصد وتحليل المداخل النظرية للديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية من خلال بعض التجارب والممارسات العملية وتوصلت الدراسة أن تطبيق الديمقراطية التشاركية يعتمد على أدوات المشاركة الإلكترونية من خلال إستخدامات تقنيات المعلومات والاتصالات في تعزيز المشاركة المدنية، الحكم التشاركي وخلق مزيد من الفرص والأدوات التقنية في إشراك المواطنين في عملية إتخاذ القرار.

– دراسة فضيل دليو، الديمقراطية الإلكترونية بين التشارؤم والتفؤل، إهتمت بتحليل دور وتأثير الإنترنت في المشاركة السياسية من خلال الإتجاهين: المتفائل والتشائمي ولخصت الدراسة أهم مؤشرات الإتجاهين في زيادة تعبئة المواطنين والتمكين من جهة وتعزيز الفجوات والتفاوتات القائمة من جهة أخرى وتوصلت الدراسة أن ضمان وجود نظام ديمقراطي يقوم على إستخدام الإنترنت وتقنيات المعلومات والاتصال ويقنضي إشراك قوى المجتمع في هذه العملية وأن هذه التقنيات تعد طرق جديدة يمكنها بالتأكد أن تحسن العملية الديمقراطية.

### أوجه التشابه وإختلاف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة:

ركزت هذه الدراسة الحالية على وصف وتحليل ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في كل دولة والسياقات الإجتماعية والسياسية المحددة التي شكلت ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في بلدان مختلفة. بالمقارنة مع تلك الدراسات السابقة، يمتد البحث الوارد في هذه الأطروحة من التركيز على تقنيات المعلومات والاتصال ليشمل السياقات الإجتماعية والسياسية. تقارن هذه الدراسة ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية وتحلل العوامل التي شكلت الإختلافات في البلدين. تجمع ممارسات الديمقراطية الإلكترونية المختلفة بين هذه الأبعاد السياسية، الإجتماعية، الثقافية والتكنولوجية والتي تتفاعل جميعها داخل كل مجتمع. توفر هذه الدراسة إستراتيجيات مهمة لتشكيل ممارسات الديمقراطية الإلكترونية الوطنية وسيتم إستخدام النتائج لتقديم إقتراحات للدول الأخرى التي تقوم بتشكيل ممارسات الديمقراطية الإلكترونية وفق خصوصياتها.

### موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تقدم هذه الدراسة رؤية نقدية لتطور الإنترنت وإستخداماته في المجال السياسي إعتماذًا على مجموعة واسعة من الدراسات والبحوث المعاصرة والتي إتسمت بتنوع الأطر النظرية والأدوات المنهجية وإختلاف السياقات السياسية، والإجتماعية والثقافية. مما لاشك فيه أن الدراسة الحالية إستفادت كثيرًا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرًا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي ومن جوانب الإستفادة العلمية للدراسات السابقة مايلي:

– إستفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بـ "تأثير تقنية المعلومات والاتصالات في الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة".

– إستفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة.

- وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها وأخيراً ساعدت الأدبيات السابقة الباحث في تحديد تساؤلات الدراسة وفروضها والإستفادة منها لإستخدامها في هذه الدراسة كما ساعدت الباحث في صياغة المشكلة البحثية للدراسة والتعرف على متغيرات الدراسة وأهدافها وكذا في إثراء الجانب النظري للدراسة والجانب المنهجي لها.
- أفادت هذه الدراسات السابقة في تحديد الخلفية النظرية لموضوع الدراسة.
- الإستفادة من نتائج الدراسات السابقة والعمل على ربطها بالدراسة الحالية بما يثريها ويعزز من أهميتها، كما تمت الإستفادة من قائمة المراجع والتي عملت على توجيه الباحث نحو الأوعية المعلوماتية المطلوبة.

### طرح الإشكالية:

إن العالم اليوم يعيش تحولات وتغيرات متعددة ومتنوعة في جميع مجالات الحياة المختلفة؛ أصبح عالم يتسارع فيه التغير، فالتغير لم يعد يتم بمعدلات سريعة فقط، بل أصبح التغير مذهلاً وهائلاً، حتى أصبح فيه الإنسان يسعى وراء الجديد والمتجدد بوتيرة عالية وغير معقولة، فالسرعة أصبحت صفة مميزة لهذا العصر. في ظل هذا العالم المتغير التي تتسارع فيه خطواته بين لحظة وأخرى، لم تعد الطرق والوسائل التقليدية في ممارسة السياسة مقنعة ولا كافية للكثير من الأفراد والمجتمعات اليوم، بات عليهم أن يجددوا من أدواته ووسائله في الإتصال والتواصل الإنساني ونقل المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تأسيس فضاءات بديلة وأساليب جديدة لممارسة السياسة ونظراً للأهمية المتزايدة لتقنية المعلومات والإتصالات والتأثيرات المختلفة التي أفرزتها تطبيقاتها وأدواتها في الديمقراطية المعاصرة وممارستها، تظهر معالم الإشكالية التي سنعالجها في التساؤل الجوهري التالي:

ما هي أبرز التأثيرات التي أحدثتها تقنية المعلومات والإتصال في الممارسة الديمقراطية المعاصرة في كل من

أستراليا وكوريا الجنوبية؟

### الأسئلة البحثية الفرعية:

- كيف أثر إستخدام تقنية المعلومات والإتصال في تطور الديمقراطية المعاصرة في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية؟
  - ما هي أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين ممارسات الديمقراطية المعاصرة في أستراليا وكوريا الجنوبية؟
  - ما هي مختلف العوامل والسياقات المحددة لممارسات الديمقراطية المعاصرة في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية؟
- فرضيات البحث:** إنطلاقاً من إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية السابقة، تم وضع مجموعة من الفرضيات يتم إثبات صحتها أو نفيها من خلال السياق العام لهذه الدراسة وتتمثل أساساً في:

### الفرضية الرئيسية:

لعبت تقنية المعلومات والإتصال دور في تفعيل الممارسة الديمقراطية المعاصرة في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية

## الفرضيات الفرعية:

- تساهم تقنية المعلومات والاتصال كأداة في تعزيز ودعم الممارسة الديمقراطية وإستدامتها في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية.
- تلعب تقنية المعلومات والاتصال دور في تطوير آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية و بروز ممارسات سياسية جديدة في دول الدراسة.
- تُستخدم تقنية المعلومات والاتصال لتحسين العمليات الديمقراطية وممارستها في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية.
- يرجع الاختلاف بين ممارسة الديمقراطية الإلكترونية في دول الدراسة الى طريقة وكيفية إستخدام تقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها.

**مبررات إختيار الموضوع:** كانت دوافع إختيارنا دراسة هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات له عدة أسباب فضلاً عن أهميته العلمية والعملية؛ تكمن هناك مبررات ذاتية لهذا الإختيار وأخرى موضوعية.

### أ - بالنسبة للمبررات الذاتية:

- تكمن الأسباب الذاتية في الميل الشخصي لهذه التقنية والشغف الكبير للتعرف عليها وإقراراً بقدرتها الكبيرة في تحسين الديمقراطية وممارستها، كل هذا دفعنا للبحث أكثر في تاريخها، مجالاتها وتأثيراتها السياسية المختلفة.
- خلفية إهتمامنا الكبير بالموضوعات الجديدة والميل الطبيعي والرغبة بالبحث في هذا النوع من الموضوعات لما له من أهمية علمية وخلق قيمة مضافة للبحث العلمي.
- يعتبر الباحث نفسه واحداً من مستخدمي ومستعملي تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة وأحد المهتمين بهذه التقنيات هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو واحد من الباحثين المنتمي الى مجال العلوم السياسية.
- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص، إذ يعد من الموضوعات التي تدخل في صميم تخصص العلوم السياسية.
- الشعور بمدى أهمية هذه الموضوعات خاصة مع التطورات العلمية والتوجهات الحديثة التي شهدتها عصرنا الحالي والإهتمام بالموضوعات الحديثة والرغبة في البحث والإطلاع على هكذا موضوعات.

### ب- بالنسبة للمبررات الموضوعية:

لطالما إرتبط تطور الممارسات الديمقراطية بالتطورات التكنولوجية وشكل متغير التقنية أو العامل التكنولوجي في علاقته بالديمقراطية المعاصرة موضوعاً هاماً لدى الباحثين، مقارنة بالموضوعات ذات الطابع السياسي وهذا هو دافعنا الأساسي للإهتمام بهذا الموضوع، سعياً منا لفهمه وكشف مختلف أبعاده. وإنطلاقاً من التصور التقليدي لشكل وطبيعة الممارسات السياسية القائمة على الوسائل اليدوية والتقليدية والحضور الجسدي ونظراً للإنتشار الواسع والسريع لأنظمة التواصل الحديثة المرتكزة على الوسائل التقنية وأدوات المعلومات والاتصال وما أصبح يشهده العالم اليوم من تزايد إستخدامات هذه الوسائل والتقنيات وتأثيراتها المختلفة في العمل السياسي وفي الإتصال والتواصل داخل البنى والهياكل، الهيئات والمؤسسات السياسية.

- تزايد دور تقنية المعلومات والاتصال وتأثيراتها في مختلف جوانب الحياة الإنسانية خاصة الجانب السياسي.  
- المزايا التي توفرها تقنية المعلومات والاتصال وكذا السمات والخصائص التي تتميز بها خاصة في ضوء التغيرات السريعة والمستجدات الحديثة. وعليه؛ يمكن القول أن دوافع إختيارنا لهذا الموضوع لا تختلف بأي حال من الأحوال عن الأهمية العلمية والعملية.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط الأساسية نوجزها فيمايلي:

- الإحاطة المفاهيمية بالمصطلحات المستخدمة في حقل العمل السياسي وتلك المرتبطة بالوسائل الإتصالية الحديثة وتقنية المعلومات والاتصال.

- ضرورة تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الديمقراطية المعاصرة وتقنية المعلومات والاتصال ودورها في الممارسة الديمقراطية والتعرف على ملامح التغيرات والتأثيرات التي أحدثتها في الحياة السياسية.

- إستحضار العلاقة بين السياسة وهذه التقنية في العصر الرقمي وإستقصاء أثر هذه الأدوات الجديدة والآليات المتاحة في الممارسة السياسية في ظل البيئة الرقمية.

- الكشف عن مدى إستخدامات تقنية المعلومات والاتصال وتأثيرها في الممارسات السياسية.

- تحديد العلاقات الموجودة بين هذه التقنية والتغيرات الإجتماعية والسياسية المختلفة.

- تركز هذه الدراسة على أهمية تقنية المعلومات والاتصال في الساحة السياسية ومقارنة ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية.

- تقارن هذه الدراسة بين ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية وتحدد أوجه التشابه والإختلاف بين ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في البلدين.

- تستكشف هذه الدراسة طبيعة ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في إطار السياقات الوطنية المختلفة وكيفية نشأتها ومعرفة مدى طبيعة العوامل والمحددات التي شكلت هذه الممارسات في كلا البلدين.

- يعتبر هذا الموضوع إضافة جديدة ومساهمة بالغة في إثراء المجال المعرفي وتدعيم الباحثين والمهتمين للقيام بدراسات جديدة في مثل هذه الموضوعات.

**أهمية الدراسة:** يشير فريد.ن. كيرلينغر (Fred.N.Kerlinger) إلى أن أبرز الوظائف التي تنبثق منها أهمية أي ظاهرة من الظواهر هو الفهم الواضح والمتعمق للظاهرة فضلاً عن القدرة على تفسيرها والتنبؤ بها في المستقبل وعليه؛ يعتبر موضوع السياسة والتقنية ت من الموضوعات الهامة والجديرة بالدراسة، فهو موضوع الساعة التي حضي بالإهتمام من قبل العديد من المفكرين والدارسين ومن ثم تنبثق أهمية هذه الدراسة من خلال عدة نقاط أهمها:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع جد مهم، إكتسب أهميته من التأثيرات المتزايدة التي تمارسها تقنية المعلومات والاتصال في مختلف مجالات الحياة البشرية وخاصة المجال السياسي؛ الشيء الذي جعل لهذه الدراسة قيمة عملية تتجلى في الرغبة الملحة لمعرفة طبيعة علاقة التقنية بالسياسة من حيث الدور والتأثير وكيف يمكن أن تستفيد الدول

من استخدام وسائل وتقنيات المعلومات والاتصال الحديثة وكيف يمكن أن تؤثر هذه الأخيرة في العملية السياسية. - إن التحولات الكبيرة التي أحدثتها التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في العالم، جلبت إليها إهتمام الكثيرين، حيث أصبحت هذه الوسائل والأدوات سمة العصر، شكله وفلسفته، بما باتت تشكله من أهمية متعاظمة في هذا الوقت وأصبح لها دور رئيسي وتأثير في أغلب نواحي الحياة المعاصرة ومن بين أكثر مجالات التدخل تأثيراً وإتساعاً مجال العمل والممارسة السياسية.

- حداثة الموضوع، كونه يربط بين متغيرات ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن، متغير التقنية والسياسة "علاقة التكنولوجيا بالسياسة" والتأثير الذي أحدثته تقنية المعلومات والاتصال في المجال السياسي بصفة عامة ومجال الممارسة الديمقراطية بصفة خاصة.

- تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الموضوع المبحوث في واقعنا الحالي "الديمقراطية الإلكترونية" وممارستها الذي يشكل مدخل أو مقارنة جديدة في تقنية المعلومات والاتصالات لتحسين العمليات الديمقراطية لاسيما تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، زيادة الشفافية، الإفتتاح وحرية التعبير للمواطن.

- تبرز أهمية الدراسة أيضاً من خلال أنه أصبح مؤخراً التعرف من قبل بعض الباحثين على ممارسات الديمقراطية الإلكترونية المختلفة في بيئة إجتماعية سياسية معينة يعد موضوعاً مهماً في دراسات الديمقراطية الإلكترونية.

- إن العصر التقني، بوصفه سمة من سمات الإعلام الجديد، أصبح من أبرز الموضوعات المثارة على كافة الأصعدة وشغل حيزاً واسعاً من إهتمامات الدوائر البحثية، السياسية والإجتماعية على حد سواء.

- فكرة الديمقراطية الإلكترونية كنتاج من نتاجات تقنية المعلومات والاتصال هو موضوع ذو أهمية يرتبط بموضوعات جد حيوية أبرزها: التحول الديمقراطي، التنمية وحقوق الإنسان، المجتمع المدني المواطنة والحكم الرشيد وغيرها من القضايا الحيوية، كما يعتبر موضوع جدلي، يثير النقاش من شأنه أن يستقطب إهتمام الباحثين في مختلف الحقول المعرفية وكذا المهتمين بهذا النوع من القضايا.

**حدود الدراسة:** تتمثل الحدود المكانية والزمانية لهذا الموضوع في:

أ- **المجال الزماني:** يرجع الإكتشاف والتطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصال (ICTs) إلى التسعينيات ولقد حظيت بإهتمام كبير في المناقشات النظرية والعملية حول السياسة والديمقراطية وقد إزدادت الدراسات التجريبية حول تأثير تقنية المعلومات والاتصال في الساحة السياسية منذ أواخر التسعينيات. ولقد أدت إلى ظهور مصطلح "الديمقراطية الإلكترونية" وقد ظهرت قضية جديدة في دراسة الديمقراطية الإلكترونية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أي سنة 2000م تتجلى في أهمية السياق الإجتماعي والسياسي في تشكيل ممارسات الديمقراطية الإلكترونية. بناء على ذلك، فإن التركيز في هذه الدراسة سينصب أساساً على الفترة الزمنية الممتدة من الخمسينيات كتأصيل لبداية مفهوم الديمقراطية الإلكترونية وصولاً إلى أهم التطورات الراهنة.

ومن منطلق أن الدراسة، ستعالج التأصيل النظري والمفاهيمي للديمقراطية الإلكترونية كأحد الحلول التي تواجه أوجه القصور أو العجز في الديمقراطية التمثيلية أو الديمقراطية المعاصرة، فإن الرجوع عادة إلى الفترات التي



تسبق حقبة الخمسينيات لابد أن تأخذ بعين الإعتبار ضمن المراحل المختلفة لهذه الدراسة.

**ب- المجال المكاني:** تركز هذه الدراسة على مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في ممارسات الديمقراطية بين أستراليا وكوريا الجنوبية وتحلل العوامل التي شكلت الاختلافات بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك تحلل هذه الدراسة مقارنة مجموعة متنوعة (حالات متعددة) من ممارسات الديمقراطية الإلكترونية بين أستراليا وكوريا الجنوبية.

وقد يطرح السؤال عن سبب إختيارنا دول الدراسة: أستراليا وكوريا الجنوبية، وإختيارنا هذا يعود للأسباب التالية، نظرًا لما يتمتع به كلا البلدين من ممارسات ديمقراطية إلكترونية متطورة، بما في ذلك الحكومة الإلكترونية والمشاركة المدنية الإلكترونية وهذا وفقًا لتقارير الأمم المتحدة لسنتي 2008-2010 ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية 2003م. تعد أستراليا وكوريا الجنوبية دولتين رائدتين في الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية في العالم، حيث إحتلت أستراليا وكوريا الجنوبية المرتبة الثامنة والأولى على التوالي في الدراسة الإستقصائية لعام 2010م لتطور الحكومة الإلكترونية في جميع البلدان، كما إحتلت كوريا الجنوبية وأستراليا المرتبة الأولى والثانية على التوالي كدول تمارس المشاركة الإلكترونية، أما في الدراسة الإستقصائية المشاركة الإلكترونية عام 2008م إحتلت كوريا الجنوبية وأستراليا المرتبة الثانية والخامسة على التوالي، أما عام 2010م قام كلاهما بتحسين مركزهما، ثم إحتلا المرتبة الأولى والثانية ولهذا وقع الإختيار في هذه الدراسة على هذين البلدين إنطلاقًا من هذه المؤشرات والإعتبارات.

### منهج البحث والأدوات المستخدمة:

**أ- منهجية الدراسة:** يعرف المنهج بأنه الإستراتيجية التي يعتمد عليها الباحث لتحقيق أهداف معينة من خلال خطوات محددة ومعروفة ومختبرة مسبقًا. إستخدم الباحث في هذه الدراسة **المنهج الوصفي** الذي يهتم بوصف الواقع وذلك عن طريق جمع المعلومات والبيانات، تصنيفها وتحليلها، الربط بين مدلولاتها والوصول إلى الإستنتاجات التي تساعد في فهم مشكلة الدراسة ولم يقف الباحث عند هذا الوصف وإنما قام بتفسير وتحليل المعلومات ومناقشتها بغية الوصول الى أهداف الدراسة.

**المنهج المقارن:** تم إستخدام هذا المنهج بإعتباره من المناهج المساعدة في إجراء مقارنات كمية وكيفية، حيث يعرف بأنه تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث أوجه التشابه وأوجه الإختلاف فيما بينهما وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول الى الحقيقة وتكمن أهمية هذا المنهج في أنه يُستخدم على عدة مستويات: مستوى وصف الظواهر السياسية، مستوى تصنيفها ومستوى التفسير.

أما المقارنة تعرف بأنها "جوهر المنهج العلمي وهي بمثابة الدراسة التجريبية في العلوم الطبيعية لدقتها في رصد التحولات للظواهر السياسية المختلفة". تعرف كذلك بأنها "الدراسة المنتظمة للتشابهات والإختلافات أو دراسة ظواهر متشابهة أو مختلفة في مجتمعات مختلفة". وتعكس المقارنة أساسًا البحث في أوجه التشابه والإختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة من الظواهر موضوع الدراسة تمهيدًا لفهمها، تفسيرها والتنبؤ بها. وعليه؛ المقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك "النشاط الفكري الذي يهدف إلى إبراز عناصر التشابه والإختلاف بين الظواهر التي

تجري عليها المقارنة، ومن ثم المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة"، أي المقارنة تتطلب وجود قدر من التشابه وقدر من الاختلاف؛ إذ لا مقارنة بين ظواهر تامة التشابه ولا ظواهر تامة الاختلاف وتهدف المقارنة من خلال إبراز جوانب الاختلاف والتشابه لمعرفة العناصر المسببة والوصول الى تعميمات أمبيريقية عامة بناء على رصد، متابعة وملاحظة الاختلاف والتشابه.

هناك أنواع عديدة من المقارنة نذكر منها: المقارنة المتعددة هي دراسة عدة حالات والمقارنة بينها وهناك العديد من أساليب المقارنة، وذلك حسب طبيعة التجريد في المفاهيم وعدد الحالات موضع المقارنة منها: مقارنة عدد محدود من الدول تشمل دراسة حالتين أو أكثر، لكن ما يميز هذا النوع من المقارنات هو الإختيار القصدي والإختياري للحالات، لذا يسميها (ليبهارت) بـ **دراسة الحالات المقارنة** ويسميها (شالر رايجن) بـ **الحالات الموجهة** وهناك حالتين في هذا النوع من المقارنات هما: دراسة الأنظمة الأكثر تشابهاً وتصميم النظم الأكثر إختلافاً.

كما إستخدمت هذه الدراسة حالات متعددة للديمقراطية الإلكترونية لتمكين مقارنة ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية وتوفير دراسة الحالات المتعددة القائمة على أساس الأساليب النوعية فهماً للظواهر الإجتماعية والسياسية في كل بلد وتسمح بمقارنة السياقات الإجتماعية والسياسية المتنوعة التي تشكل ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في كل بلد.

**ب- الأدوات البحثية:** أما بالنسبة للأدوات البحثية المستخدمة، ركزت هذه الدراسة على: جملة من المراجع ذات الصلة بموضوع التقنية ومجتمع المعلومات، كما إعتمدت أيضاً على المؤلفات الأكاديمية، المنشورات الخاصة بكل بلد والمنشورات الدولية حول معايير وممارسات الديمقراطية الإلكترونية، الكتب، البحوث، الدراسات والتقارير المقالات والدوريات، المراجع الأجنبية، المواقع الإلكترونية... التي تتصل بموضوع الدراسة.

**تقسيمات البحث:**

تتكون هذه الأطروحة من مقدمة عامة وأربعة فصول وخاتمة. تغطي المقدمة العامة تمهيد لموضوع الدراسة طرح للإشكالية وفرضيات الدراسة، خلفية الدراسة، وأهداف البحث وأسئلته، وأهمية الدراسة ونظرة عامة على منهجية وطرق البحث وتقسيمات أو هيكل الأطروحة.

يستعرض الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم تقنية المعلومات والإتصال والديمقراطية المعاصرة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين، تطرقنا في المبحث الأول إلى الحدود المعرفية لمفهوم تقنية المعلومات والإتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة، وهذا المبحث بدوره إشتمل على مطلبين، ركزنا في المطلب الأول على الدلالات اللغوية والإصطلاحية لمفهوم تقنية المعلومات والإتصال والممارسة الديمقراطية، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه بالدراسة الجذور التاريخية لتطور مفهوم تقنية المعلومات والإتصال والممارسة الديمقراطية. أما المبحث الثاني من هذه الدراسة تطرقنا فيه إلى الإطار النظري لمفهوم تقنية المعلومات والإتصالات والممارسة الديمقراطية وتضمن مجموعة من المفاهيم، المقاربات والنظريات المتعلقة بالمفهومين، حيث تم تقسيمه إلى مطلبين أساسيين، المطلب الأول عالجتنا فيه النظريات المفسرة لعلاقة الإرتباط بين السياسة والتقنية، أما المطلب الثاني تناولنا



فيه مختلف المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الممارسة الديمقراطية المعاصرة.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه بالدراسة علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بمفهوم الممارسة الديمقراطية من خلال تحديد طبيعة علاقة العولمة، الإنترنت بالديمقراطية وتأثيراتها المختلفة في الممارسات السياسية من خلال التطرق في المبحث الأول منه إلى الأنترنت باعتبارها كأداة للعولمة والإعلام الجديد، أما المبحث الثاني فتطرقتنا فيه إلى التأثيرات المختلفة للإنترنت في المجال السياسي وبالأخص تأثيراتها على الممارسات السياسية ومظاهرها المتعددة. أما المبحث الثالث تطرقنا فيه الى مفهوم الديمقراطية الإلكترونية ونشأتها، تطورها ومجالاتها.

تم تخصيص الفصل الثالث للحديث عن مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة في أستراليا وكوريا الجنوبية وعلى هذا النحو تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث أساسية مترابطة فيما بينها، ركز المبحث الأول منها على طبيعة النظام السياسي الأسترالي والدولة، الديمقراطية الليبرالية والمجتمع المدني الأسترالي وتناول المبحث الثاني طبيعة النظام السياسي لكوريا الجنوبية وتطوره التاريخي، تطور التحول الديمقراطي والمجتمع المدني لكوريا الجنوبية.

أما المبحث الثالث من هذا الفصل فتناول الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا من خلال التطرق إلى تطور نطاق وشكل الحكومة الإلكترونية وممارساتها وتطور المشاركة المدنية الإلكترونية على مستوى حكومة الكومونويلث والحكومات المحلية والدولة. أما المبحث الرابع تطرقنا فيه إلى الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية والذي شمل البحث في تطور إستراتيجية وممارسات الحكومة الإلكترونية والمشاركة المدنية الإلكترونية أين أجرينا في الأخير مقارنة بين الديمقراطية الإلكترونية في كلا البلدين.

أما الفصل الرابع، والأخير فقد جاء بعنوان: مقارنة ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية وركز على حالات متعددة من خلال إستعمال المنهج المقارن، حيث تم تخصيص المبحث الأول من هذا الفصل إلى وصف حالات الديمقراطية الإلكترونية في كل من أستراليا(وصف حالة GetInvolved ويكي مستقبل ملبورن GetUp!) وكوريا الجنوبية(حالة Epeople، الحكومة الإلكترونية سيول العاصمة، الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد واردات لحوم البقر الأمريكية).

أما المبحث الثاني فقد تضمن تحليل ومقارنة حالات الديمقراطية الإلكترونية بين أستراليا وكوريا الجنوبية من خلال التطرق إلى تحليل ومقارنة ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على مستوى الولايات والمستوى الوطني في أستراليا وكوريا الجنوبية والتمثلة في تحليل GetInvolved لحكومة كوينزلاند في أستراليا وتحليل بوابة Epeople لحكومة كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى تحليل ومقارنة ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستويات المحلية في أستراليا وكوريا من خلال التعرض الى ويكي مستقبل ملبورن لمجلس مدينة ملبورن و Online SMG لحكومة مدينة سيول وأخيراً تحليل ومقارنة ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية من خلال دراسة حالة GetUp! في أستراليا وحالة الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية في كوريا

## صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهت الباحث في إنجاز هذه الدراسة ما يتعلق بجدائنة الموضوع في حد ذاته الذي يعد موضوع شائك ومعقد، حيث مازالت الأبحاث التجريبية تجرى حول هذا الموضوع، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى المزيد من التنظير والبحث في المستقبل. ظهور الإنترنت أدى إلى ظهور أدبيات حول الآثار المحتملة لتقنيات المعلومات والاتصال الناشئة على العمليات الديمقراطية وإتساع نطاق النقاش ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تعقيد الحكم الديمقراطي والآثار التاريخية لعصر المعلومات، حيث لا تزال الإستخدامات السياسية للإنترنت تتطور بشكل كبير ومن الصعب توقع الآثار التي ستنتج عنها.

أما ما يتعلق بفكرة الديمقراطية الإلكترونية على المستوى العملي والتجريبي، يمكن حصرها في كون مختلف الخبرات والأبحاث ضمن هذا الحقل لازالت تنتظر نتائج إيجابية أكثر، مما يجعل من الصعوبة الوقوف بشكل دقيق على فكرة الديمقراطية الإلكترونية وتأثيرات تقنيات المعلومات والاتصال في الديمقراطية المعاصرة. ومن بين الصعوبات أيضاً قلة أو شح الدراسات العلمية الأكاديمية في هذا المجال التي تتطرق لمثل هذه الموضوعات الهامة والذي يعتبر موضوع جديد ومتجدد من حيث التطورات التي وصلها والأهداف التي حققها وعلى الرغم مما له من أهمية في مجال خلق تنمية للمجتمعات والإسهام في رقيها والتعريف بحضارتها إلا أنه لم يحظ بالإهتمام اللازم.

# الفصل الأول:

تقنية المعلومات والإتصال

والممارسة الديمقراطية المعاصرة

-إطار نظري مفاهيمي-

### تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل جزئين مهمين من هذه الدراسة؛ يشتمل الجزء الأول على الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، نبين فيه مفهوم الممارسة الديمقراطية، أهميتها وشروطها... وذلك أننا لكي نصل إلى معرفة كاملة حول التأثير الذي يمكن أن تحدثه تقنية المعلومات والاتصالات في الممارسات السياسية، ينبغي أن نفهم وندرك ونحدد قبل ذلك بعض الأمور التي تتعلق بالممارسة الديمقراطية من حيث مفهومها، أهميتها وشروطها... لأن الفهم والإدراك العميق للممارسة الديمقراطية بجميع جوانبها نظرياً، يعد مطلباً ضرورياً لتحديد مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه التقنية في الممارسات السياسية. ومن ثم جاء هذا الفصل محاولاً تحقيق ذلك من خلال معالجة مجموعة من النقاط الأساسية. أما الجزء الثاني فهو خاص بالإطار النظري التي سنتناول فيه مجموعة من المقاربات النظرية والمداخل التي جاءت لتفسير العلاقة الإرتباطية بين تقنيات المعلومات والاتصالات من جهة والديمقراطية المعاصرة من جهة أخرى. سنتطرق بالدراسة في هذا الفصل إلى الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة من خلال مبحثين:

- المبحث الأول: الحدود المعرفية لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة

- المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية

### المبحث الأول: الحدود المعرفية لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة

من الضروري بمكان، قبل التعرف على تفاصيل موضوع الدراسة لابد من دراسة وتحديد مختلف المفاهيم المحورية المرتبطة بهذا البحث؛ لأن أي بحث له إطار مفاهيمي للدراسة يتحدد من خلال ضبط مصطلحاته الأساسية. ومن ثم جاء هذا المبحث محاولاً تحقيق ذلك من خلال تناول مجموعة من العناصر المهمة. سنتناول فيه الحدود المعرفية لمفهوم تقنية المعلومات والاتصالات والممارسة الديمقراطية المعاصرة وهذا من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الدلالات اللغوية والإصطلاحية لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية

- المطلب الثاني: الجذور التاريخية لتطور مفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية

### المطلب الأول: الدلالات اللغوية والإصطلاحية لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي وكما إتسم التحديد بالدقة والوضوح سهل إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها.

يعد لفظ (تكنولوجيا) من أكثر الألفاظ إستخداماً في يومنا هذا- حتى من قبل المواطن العادي- ويبدو أنه بقدر ما يزداد شيوع إستخدام اللفظ المذكور بقدر ما يزداد الغموض واللبس. فقد إكتسب لفظ (التكنولوجيا) الكثير من المطاطية وأصبح يعني أشياء مختلفة- بل في أحيان كثيرة متناقضة- حسب مستخدم اللفظ.<sup>(1)</sup>

(1) أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 11.

### الفرع الأول: مفهوم وخصائص تقنية المعلومات والاتصال

سنتناول في هذا الفرع إلى مفهوم تقنيات المعلومات والاتصال أولاً، ثم نتطرق إلى أهم خصائص أو سمات تقنيات المعلومات والاتصال ثانياً.

#### أولاً- مفهوم تقنية المعلومات والاتصال:

يرى البعض أن تقنيات المعلومات والاتصال مصطلح بسيط، لكن في الحقيقة هو مركب من العديد من المفاهيم المتنوعة والمختلفة. لهذا سوف نتطرق إلى المفهوم العام للتقنية أو التكنولوجيا وصولاً إلى التعريف الجامع لمفهوم تقنيات المعلومات والاتصال.

#### 1- تعريف تقنية المعلومات والاتصال:

سنتطرق إلى تعريف لفظ تقنية (تكنولوجيا) أولاً، ثم تعريف تقنيات المعلومات ثانياً وأخيراً تعريف تقنيات الاتصال.

##### 1-أ- تعريف لفظ "تقنية" أو "تكنولوجيا":

سنتناول شرح معنى تقنية أو تكنولوجيا من الناحية اللغوية أولاً، ثم نتطرق إلى معناه من الناحية الإصطلاحية ثانياً

#### 1-1-أ- من الناحية اللغوية: إن مفهوم تكنولوجيا أصبح من الصعب جداً- إن لم يكن من المستحيل- التوصل إلى تعريف موحد يقبل به جميع المهتمين بالموضوع وأول مشكلة تواجه محاولة التعريف تتعلق بالجوانب اللغوية والتاريخية التي إرتبطت بلفظ تكنولوجيا على مر السنين. ففي اللغة الفرنسية نجد جنباً إلى جنب لفظ تكنيك (technique) ولفظ تكنولوجيا (technologie)؛ فالأول لفظ قديم والثاني حديث نسبياً. والتكنيك هو الأسلوب أو الطريقة التي يستخدمها الإنسان في إنجاز عمل أو عملية ما. أما التكنولوجيا فهي علم الفنون، المهن ودراسة خصائص المادة التي تصنع منها الآلات والمعدات.

لقد درج الكثيرون على تعريف التكنولوجيا من خلال الترجمة الحرفية للكلمة والرجوع إلى أصولها اللاتينية وهكذا، فإن معاجم اللغة ترى: كلمة (تكنيك) تعني أسلوب أداء المهنة أو الصناعة وكلمة (تكنولوجيا) تعني العلم الذي يدرس تلك الصناعات.

لفظ (تكنولوجيا) مصطلح يوناني الأصل (Technologie) وهي مشتقة من كلمتين (Tech Ne) وتعني تقنية أو فن وكلمة (Logis أو Ligos) تعني علم ودراسة وعلى هذا الأساس، تشير التكنولوجيا إلى الدراسة الرشيدة للفنون.<sup>(1)</sup> أما من حيث اللفظ ذاته فقد أستعمل حديثاً، حيث ورد في بعض المصادر أن أول ظهور لمصطلح تكنولوجيا (Technologie) كان في ألمانيا عام 1770م وهو مركب من مقطعين (Techno) وتعني في اللغة اليونانية الفن أو صناعة يدوية و (Logie) تعني علم أو نظرية. وينتج عن تركيب المقطعين معنى علم صناعة المعرفة النظامية في فنون الصناعة أو العلم التطبيقي وليس لدينا مقابل أصيل في اللغة العربية بل عربت بنسخ لفظها حرفياً تكنولوجيا (Technologie).<sup>(2)</sup>

(1) مجّد الفاتح حمدي وآخرون، تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة: الإستخدام والتأثير، ط1، دار كنوز الحكمة، الجزائر، ص 02.

(2) نورالدين زمام، صباح سليمان، تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، العدد 11، جوان 2013، ص 165.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

أما كلمة التقانة هو مصطلح يقابل (technology) باللغة الإنجليزية ويترجم البعض الكلمة إلى العربية تكنولوجيا أو تقنيات في حين يراها البعض الآخر تقانة أو تقنيات. وقد اعتمدت بعض دول الخليج مصطلح التقنية للتعبير عن ذلك، أما مصطلح التقنية في دول المشرق العربي فيقابل (technique).

### 1-2-أ- من الناحية الإصطلاحية: نجد أن للتكنولوجيا أو التقنية عموماً العديد من التعاريف، نذكر منها: (1)

- **التعريف الأول:** هي عبارة عن مجموعة من المعارف، الابتكارات والتطبيقات التي تتمحور حول تقنية صناعية ما ومن الأمثلة على ذلك التكنولوجيات الرقمية.

- **التعريف الثاني:** هي عملية وضع وإتقاء طرق تسمح بالإستعمال الفعال للتقنيات المختلفة وهذا لضمان عمل ميكانيزمات الإنتاج، الإستهلاك، الإعلام والاتصال.

- **التعريف الثالث:** هي كل ما ينتج عن إتحاد الأفكار، السبل والتجهيزات، بحيث يستثمره الإنسان في تحسين مستوى معيشتة وتحقيق رفاهيته لتوفر عليه الوقت، الجهد والتكلفة.

نلاحظ أن التعريف الأول والثاني ينظر للتكنولوجيا على أنها مصطلح تقني، أما التعريف الثالث ينظر إليها في سياقها الزمني، الإجتماعي والثقافي محاولاً إعطائها معنى واضح وواسع مع إعتباره وسيلة للوصول إلى الهدف.

تعرف أيضاً التكنولوجيا بأنها "عبارة عن الوسائل والأجهزة التي إختراعها الإنسان لخدمته والتي تستند على المعرفة الخبرات والمبادئ". (2) تمثل التكنولوجيا كذلك "مجموعة الوسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العلمية وبالتالي؛ فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية.

أما المفهوم الحديث يشمل الإبداع والخلق بالإضافة الى الإقتباس والإستيعاب، فالتكنولوجيا عبارة عن جميع الإختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الإقتصادي والإجتماعي والتي تتم من خلال مراحل النمو المختلفة". (3) من خلال ذلك؛ يمكننا تعريف التكنولوجيا إجرائياً على أنها:

جهد إنساني وطريقة للتفكير في إستخدام المعلومات والمهارات، الخبرات والعناصر البشرية والمادية المتاحة في مجال معين وتطبيقها في إكتشاف وسائل تكنولوجية لحل مشكلات الإنسان وإشباع حاجاته وزيادة قدراته.

**1-ب- تقنيات المعلومات:** تستخدم لوصف التجهيزات (المعدات) وبرامج الكمبيوتر (البرمجيات) التي تسمح لنا بالنفاذ، الإسترجاع، التخزين، التنظيم، التشكيل والعرض التقديمي للمعلومات بواسطة وسائل إلكترونية ومن أمثلتها: المساحات الضوئية، الحواسيب الإلكترونية، تجهيزات العرض، قواعد البيانات، برامج الجداول الإلكترونية والوسائط المتعددة. (4) أو هي مجموع الوسائل والإجراءات التقنية التي تمكن من تصميم، إنتاج، إعادة إنتاج، تخزين وإسترداد المعلومات بمختلف أشكالها، أنواعها، أحجامها ووظائفها المكتوب منها كما المرئي والمسموع...

(1) شوقي شادي، أثر حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 7، 2009، ص 261-260.

(2) رايح عرابة، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصنة الجهاز المصرفي، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 8، 2012، ص 13.

(3) مجّد الفاتح حمدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 02.

(4) عبد الرزاق بوترة، تكنولوجيا الإتصال الحديثة وأثرها على الأداء الإعلامي لدى الجزائريين، التلفزيون الجزائري أمودجا(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص 35.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

وهي بلغة التقنين البنى التحتية من شبكات، أجهزة وحواسيب قواعد بيانات، بنوك معطيات، البرامج والبرمجيات التي تمكن من صياغة هذه المعلومات وإنتاجها، تخزينها إستردادها وإستهلاكها في نهاية المطاف.

**1-ج- تقنيات الاتصال:** هي المصطلح المستخدم لوصف تجهيزات الإتصالات السلكية واللاسلكية التي يمكن السعي من خلالها إلى المعلومات والنفاذ إليها عبرها ومن أمثلتها: الفاكس، المؤتمرات عن بعد والإنترنت.<sup>(1)</sup> أو هي مجموع الوسائل والإجراءات التقنية التي ينتجها مجتمع ما في زمن ما، بغرض إرسال المعلومات والبيانات والمعطيات بين جهة مرسله وجهة مستقبله لذلك الإرسال أو هي عبارة عن بنى تحتية وشبكات مادية متداخلة ومتكاملة لكنها تحتكم إلى عناصر رخوة وبرمجيات عالية الدقة تمكن من التواصل بين أطراف الشبكة.

بناء على ما سبق؛ فإنه لا يمكن الفصل الآن بين تقنية المعلومات وتقنيات الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت معه نظم الاتصال، فتراپطت شبكات الاتصال مع شبكة المعلومات وهو ما نلمسه بوضوح في حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر شبكات التلفون وفي بعض الأحيان مرورًا بشبكات أقمار الاتصال وما يتابعه على شاشات التلفزيون من معلومات وبذلك إنتهى عهد إستقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال وتطور كل منهما ودخلنا في عهد جديد للمعلومات والاتصال.

وبالتالي؛ يمكن تعريف تقنية المعلومات والاتصال بأنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، نقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية، وسائل الاتصال، شبكات الربط وأجهزة الفاكس... من المعدات التي تستخدم في الاتصال.<sup>(2)</sup> وهناك من يعرفها بأنها مجموعة من التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون والمحتوى الإعلامي والاتصالي- الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال- أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة، المرسومة أو الرقمية من خلال الحاسبات الإلكترونية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال ومجالاته، كما تعرف أيضًا على أنها "مجموعة من الآلات أو الأجهزة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات توزيعها، إسترجاعها وعرضها".<sup>(3)</sup> كما ينظر إليها على أنها "مختلف أنواع الإكتشافات، المنتجات والإختراعات التي تأثرت بظهور تقنيات الحواسيب والاتصالات الحديثة والتي تتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها تحليلها، تنظيمها، تخزينها وإسترجاعها في الوقت المناسب وبالطريقة المتاحة والمناسبة".<sup>(4)</sup>

تظهر التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال من خلال الجمع بين الكلمة مكتوبة ومنطوقة والصورة ساكنة ومتحركة وبين الإتصالات سلكية ولاسلكية أرضية أو فضائية ثم تخزين المعطيات، تحليل مضامينها وإتاحتها بالشكل المرغوب وفي الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة.<sup>(5)</sup> ويرى (معالي فهمي حيزر) بأن التكنولوجيا الجديدة

(1) عبد الرزاق بوترة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) عبد الوهاب بن بركة، زينب بن التركي، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، ص 245.

(3) مجد الفاتح حمدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(4) شوقي شادلي، مرجع سبق ذكره، ص 261.

(5) أحمد صقر عاشور وآخرون، آفاق جديدة في التنمية البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997.



## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

للإعلام والاتصال تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، نقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تقنيات الحاسبات الآلية، وسائل الاتصال، شبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات.<sup>(1)</sup>

من خلال ما سبق؛ يمكن صياغة تعريف إجرائي لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال بأنها تلك الوسائل والأدوات التي ظهرت إلى الوجود وإلى حياة المجتمعات الإنسانية نتيجة التطورات الحاصلة في ميدان الاتصال والإعلام نتيجة زيادة حاجيات الإنسان ومتطلباته اليومية، فنحن نعيش كل دقيقة وثانية مبتكرات جديدة وفي جل الميادين بحثا عن الجديد والأفضل للإنسان. كما يمكن تعريفها إجمالاً بأنها مجموعة من الأدوات والشبكات التي تمكن من ربط الأطراف، الأشخاص والتعامل مع البيانات والمعارف من مصادر مختلفة بشكل سريع وفعال.

### ثانياً- خصائص تقنية المعلومات والاتصال

هناك جملة من الخصائص تتميز بها تقنية المعلومات والاتصال الحديثة وهذا ما تناوله المفكر (ألفن توفلر) في كتابه (تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة) هي:<sup>(2)</sup>

- التفاعلية (Interactivity): يطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين، حيث يؤثرون في العملية الاتصالية على أدوار وأفكار الآخرين ويتبادلون معهم المعلومات وساهمت هذه الخاصية في ظهور منتديات جديدة للاتصال والحوار الثقافي عن بعد.

- اللامجاهيرية (Demassification): تعني أن وسائل الاتصال الحديثة أصبحت أكثر نوعية وتخصصاً وأصبحت توصف وسائل الإعلام والاتصالات الجديدة أنها غير جماهيرية بل إنها ذات إتجاهات فردية أو مجموعاتية.

- اللاتزامنية (Asynchnanization): تعني إمكانية إرسال الرسائل وإستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل مشارك أن يستخدم النظام في الوقت نفسه أي؛ بمعنى إرسال الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة إلى وجود مستقبل للرسالة.

- القابلية الحركية (Mobility): تعني إمكانية نقل المعلومات من مكان لآخر بكل يسر وسهولة، كما تعني إستفادة المستخدم من وسائل الاتصال الكثيرة من أي مكان ونقلها أثناء الحركة كالهاتف النقال...

- قابلية التحويل (Convertibility): بمعنى قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر كتقنية تحويل الرسالة المسموعة لرسالة مطبوعة والعكس.

- قابلية التوصيل والتركيب (Connectivity): بمعنى أن شركات صناعة الأدوات الاتصالية لم تعد تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فقد إندجت في شكل أنظمة وإتخذت أشكال ووحدات تصنعها هذه الشركات المختصة.

- التوجه نحو التصغير: أي تحول أدوات الاتصال لوسائل صغيرة يمكن نقلها من مكان لآخر وبالشكل الذي يتلاءم وظروف مستهلك هذا العصر التي يتميز بكثرة التنقل والتحرك.

(1) معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 07.

(2) محمد الفاتح حمدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7-10.



## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

- الشبوع والإنتشار: يعني تغلغل وسائط الإتصال في شتى أنحاء العالم وداخل كل طبقة من طبقات المجتمع.
- التدويل أو الكونية والعالمية (Golbalization): إن التطور المتسارع في هذه التكنولوجيا أدى إلى إختصار عامل المسافة والزمن من خلال ما يسمى القرية العالمية الصغيرة، إذ هذه الوسائل تحطت الحدود الجغرافية وأصبحت عابرة فوق الحدود الوطنية.
- التعقيد وكثافة الإستخدام: تتسم وسائل الإتصال الحديثة بالتعقيد الشديد وإرتفاع التكلفة.
- الإحتكارية: بمعنى أن تكنولوجيا الإتصال تتركز عادة في أيدي أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع وفي عدد محدود من الدول الصناعية الكبرى والشركات العالمية وبالتالي، يؤدي ذلك إلى السيطرة المطلقة لهذه الشركات الإحتكارية وعليه؛ هذه الوسائل أخذت صبغة الإحتكارية بالإضافة إلى الخصائص السابقة تمتاز أيضًا بالإنتشار الواسع وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأشخاص المشاركين أو المتصلين أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة وسهولة الإستعمال وتنوع الخدمات.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: مفهوم الممارسة الديمقراطية المعاصرة

سنتناول بالدراسة في هذا الفرع تعريف الممارسة الديمقراطية المعاصرة أولاً، ثم ننتقل إلى شروط تحقق الممارسة الديمقراطية المعاصرة ثانياً.

#### أولاً: تعريف الممارسة الديمقراطية المعاصرة

إن المشكل الأساسي الذي واجهه ويواجه المجتمعات البشرية، منذ القدم وحتى الوقت الراهن هو الصراع على السلطة الذي يأخذ أشكالاً مختلفة، أما المشكل الأخطر الآن هو في تطبيق الديمقراطية على أرض الواقع وعدم وجود إتفاق حول المفهوم الحقيقي لهذا المصطلح وكذلك حول الممارسة الفعلية له. إن عادة ما يتناول دستور أية دولة في مواده بأن الدولة ديمقراطية وبالتالي؛ فإن الإشارة إلى ذلك من خلال الدستور لا تكفي بأن تكون الدولة ديمقراطية أو أن نظام الحكم فيها هو نظام ديمقراطي، فالأساس في تحديد ذلك هو الممارسة الفعلية والأسلوب المطبق في ممارسة السلطة<sup>(2)</sup> الذي يحدد الخط الذي تسير عليه الدولة، فإذا كان النظام يتيح بشكل واضح المجال للشعب لممارسة السلطة أطلقت عليه صفة الديمقراطية. بناء على ذلك، فلا يمكن فهم الديمقراطية كفكرة من دون إسقاطها على الواقع؛ أي ممارستها عملياً ولا يتأتى ذلك إلا بمعالجتها في إطار ممارساتي، فالديمقراطية بهذا المعنى وفي الواقع ما هي إلا ممارسة وسلوك سياسي.

فالممارسة الديمقراطية (Action Démocratique) هي التطبيق العملي للديمقراطية كقيمة عالمية، فالعبرة كما يقول (إسماعيل صبري عبد الله) بالممارسة العملية وليس بالنصوص الدستورية.<sup>(3)</sup> وإذا كانت الممارسة الديمقراطية تشترط التطبيق في الواقع وتحتاج بالضرورة إلى القواعد القانونية، فإنها تشترط أيضًا هياكل ومؤسسات لتجسيدها

(1) ماهر عودة الشمالية وآخرون، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ط1، دار الإعصار العلمي، عمان، 2014، ص98.

(2) مولود زايد الطيب، الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في ظل العولمة، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.ejtema3e.com](http://www.ejtema3e.com) (ت.ت 2018/11/03).

(3) فاطمة مساعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، ورقة مقدمة للمنتقى الدولي حول الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي (جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، يوم 03 و04/11/2010).

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

على أرض الواقع، بحيث يكون هناك توازن بين الإجراءات والممارسة فلا يمكن تغليب الإجراءات على الممارسة والمهم ليس في جعل هياكل للديمقراطية بقدر ما يكون هناك تطبيق فعلي لها. ويرى معظم الباحثين أن "الديمقراطية لا تقتصر فقط على شكل الحكم إنما هي أيضاً فلسفة ونمط عيش ومعتقد..."<sup>(1)</sup> بالتالي؛ يمكن القول أن الديمقراطية هي بنية، وآليات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس؛ أي أن المشاركة الواسعة للمواطنين في العملية السياسية هي التعبير العملي والمظهر الرئيسي للديمقراطية<sup>(2)</sup> لأن المشاركة السياسية تعكس جوهر الممارسة الديمقراطية إلا أن تحقيقها في الواقع العملي يتطلب توفر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية.

فالممارسة الديمقراطية تقتضي مشاركة أغلبية المواطنين بوعي وإيجابية عند صياغة السياسات العامة والقرارات وكذا عند إختيار الحكام، أعضاء المؤسسات التمثيلية وحرية المواطن في تشكيل التنظيمات السياسية والمشاركة فيها.<sup>(3)</sup> فمصطلح الممارسة الديمقراطية يشير إلى "كافة الأساليب التي يعتمد عليها الفاعلين السياسيين-بما فيهم المواطنين العاديين، الجماعات السياسية المنظمة، الحركات الإجتماعية والسياسية، المؤسسات الحكومية والمدنية- أثناء حركتهم في المجال السياسي وهي أساليب مرتبطة بإمكانيات الفعل السياسي المتوفرة عبر الديمقراطية لكافة الأطراف والشركاء داخل المجال السياسي".<sup>(4)</sup>

إذا نظرنا إلى الممارسة الديمقراطية على أنها عملية نجدها تنطوي على عدة مراحل بدءاً من الحصول على المعلومات الميسرة ثم حرية التعبير عن المواقف والمصالح مروراً بحريات التنظيم وتشكيل المؤسسات وصولاً إلى إجراء عملية الإنتخابات الحرة والنزيهة. وبناء على ذلك، فإن الإنتخابات تأتي محصلة لحالة ديمقراطية تتوافر فيها شروط وضمانات وحریات وحقوق ثابتة.<sup>(5)</sup> ويتوافق مع هذه النظرة، أن تقتزن الديمقراطية كحالة سياسية بالإجراءات والمؤسسات التي تمكن الأفراد من المشاركة في صنع القرارات السياسية عن طريق إنتخابات تنافسية حرة وبالتالي، فالممارسة الديمقراطية تحكمها ضوابط رسمية، مؤسسات وآليات تهدف إلى ممارستها في الواقع.<sup>(6)</sup>

لكن السؤال المطروح هو: كيف نطلق على الممارسة بأنها ديمقراطية أو غير ديمقراطية؟ إن ذلك يتوقف على ميزة أو صفة الديمقراطية لأن هذه الصفة لا يمكن إكتسابها أو الإلتصاف بها بمجرد إضافة اللفظ أو إطلاق أحكام مسبقة لأن ذلك يتطلب شروطاً ومعايير موضوعية والتسمية يجب أن تعكس الممارسة.

(1) حسين علي الفلاحي، الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، ط1، دار غيداء، عمان، 2014، ص 128.

(2) حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، في كتاب(علي خليفة الكواري وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص156.

(3) فؤاد زناتي، الأبعاد السياسية لتغيير النظم الإنتخابية في الجزائر، ورقة مقدمة للمتلقى الدولي حول الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي(جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، يوم 03 و04/11/2010).

(4) Robert M. Fishman, *Democratic Practice After the Revolution*. Politics & Society, April 2011, p.236.

(5) ثناء فؤاد عبد الله، القيمة الفلسفية والسياسية للعملية الانتخابية، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.democracy.ahram.org.eg](http://www.democracy.ahram.org.eg)، (ت.ت. 2018/09/28).

(6) ثناء فؤاد عبد الله، نفس المرجع.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

فلا بد لنا كما يؤكد (علي خليفة الكواري) من فحص المضمون والتأكد من المنهج والطريقة قبل إطلاق صفة الديمقراطية أو حجبها. مما سبق، يمكن القول أن الممارسة الديمقراطية الحقة تحتاج بطبيعة الحال إلى شروط عديدة حتى تنمو وتتطور، تنضج وتستقر وتطبيق الديمقراطية التي هي أولاً وقبل كل شيء طريقة حياة وأسلوب تفكير لا بد من الإقناع بها وتكييفها مع متطلبات البيئة التي توجد بها.

### ثانياً: شروط تحقق الممارسة الديمقراطية المعاصرة

تحتاج الممارسة الديمقراطية الحقة إلى شروط عديدة حتى تنمو وتتطور، تنضج وتستقر و"لكي تتحقق الديمقراطية عملياً في الواقع السياسي ولا تبقى مجرد فكرة أو شعار لا قيمة فعلية له، يجب أن يكون الشعب مدرّجاً لأهمية الديمقراطية في الحياة السياسية ومؤمناً بالديمقراطية كقيمة بذاتها وقيمة مبادئها وهو ما يتطلب قدرًا من النضج السياسي والثقافة السياسية".<sup>(1)</sup> فالثقافة السياسية شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية، إذ أن الثقافة السياسية متغير بالغ الأهمية في تفسير مستقبل الديمقراطية وإستشرافها على أكثر من مستوى وعلى هذا، فإن الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية يتوقف على خلق ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها.<sup>(2)</sup> فضلاً عن ذلك، هناك من يرى أن عناصر الثقافة السياسية ضرورية للتغلب على واحدة من المعضلات الأساسية للديمقراطية لإيجاد توازن بين الإنشقاق والصراع من جهة والحاجة إلى الاجتماع من جهة ثانية. وبناء على ما تقدم، فإن الثقافة السياسية تعد عاملاً ضرورياً في بناء نظام ديمقراطي وعنصرًا شديد الفعالية لنجاح هذا النظام وترسيخ قيمه في وعي أفراد المجتمع.<sup>(3)</sup>

هناك بعض القيم التي تنطوي عليها الثقافة السياسية والتي تكون وثيقة الصلة بالديمقراطية ويمكن اعتبارها شرطاً لوجودها وإستقرارها ولعل من أهم هذه القيم: إحترام الإنسان، إستقلاله، كرامته والإعتقاد بوجود حقوق فردية مصونة<sup>(4)</sup> أي تتسم بالخصوصية ويجب ألا تتدخل فيها الدولة. ومما سبق يتضح أن حماية حقوق المواطن وحرياته تعد من القيم الأساسية التي تنطوي عليها الثقافة السياسية في النظم الديمقراطية وهو ما يحقق قدرًا كبيراً من التماسك والإنسجام الذي يعزز البنيان الديمقراطي ويزيد تماسكه.

تعد المشاركة السياسية الفاعلة عنصراً مهماً في بناء وشيوع الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع، إذ أن نجاح أي ثقافة في تحقيق إستقرار النظام السياسي وقبوله مجتمعيًا تستند إلى المشاركة السياسية الديمقراطية لعموم المجتمع والتي تنجح في بناء نظام سياسي ذي مؤسسات تتناسب والخصوصية الثقافية للمجتمع وتأكيد هويته لا إلغائها. يرى أحد الباحثين أن المشاركة في الواقع العملي تتضمن مجموعة من المستويات: المستوى الأول درجة الوعي والإهتمام السياسي والثاني إتجاهات الأفراد وآرائهم نحو البيئة السياسية المحيطة والثالث السلوك السياسي.

(1) حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(2) من بين هذه القيم: التسامح السياسي، قبول الآخر، قيم الحوار، إحترام الرأي والرأي الآخر، المشاركة السياسية، مؤسسات التنافس السياسي، التمثيل السياسي كالأحزاب الإنتخابات والبرلمان وغيرها.

(3) حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص 128-129.

(4) من أهم هذه الحقوق والحريات: حرية الرأي والتعبير، المشاركة في إدارة الحياة العامة وفي ممارسة الحق في التصويت والإستفتاءات العامة وحق الترشيح لعضوية المجالس المحلية والنيابية

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

يتبين مما تقدم؛ أن الثقافة السياسية تشتمل على تفعيل المشاركة السياسية وبما يتيح للمواطن المشاركة في تحديد أطر السياسة العامة وصياغة مضامينها وبما يوفر كذلك لصناع القرار الوقوف على أفضليات المواطنين وتوجهاتهم ورغباتهم وبما يسهم بالمحصلة في ترشيد السلوك السياسي وتعزيز قيم الديمقراطية.<sup>(1)</sup>

إن الديمقراطية لا تتحقق إلا بتوافر الرغبة في تدعيمها والحفاظ عليها وتوفير كل ما يتطلبه النظام الديمقراطي من إستقرار وتوازن في الحياة الاجتماعية، حيث أن إكتساب الديمقراطية يتطلب عملية تطبيقها والتي تشمل شروطاً ومعايير لنظام الحكم الديمقراطي الفعلي والحقيقي<sup>(2)</sup> ويتطلب الإستقرار والإستمرار بالعمل الديمقراطي؛ وجود قنوات لدى مختلف التيارات والقوى الفاعلة إلى جانب الأفراد بإمكانية تطبيق الديمقراطية وممارستها بشكل دائم وإيماناً بأهمية ذلك وهو عامل ذاتي يدل على أن الشروط والعوامل الموضوعية للممارسة الديمقراطية مهمة وضرورية ولكنها غير كافية، فوجود الهياكل، المؤسسات والآليات الديمقراطية وتوفر قدر كافي من الممارسة الفعلية لها وضوابط قانونية كشرط موضوعية تستدعي رغبة وإقتناع كل الأطراف الفاعلين بهذه الممارسة على مستوى كل تنظيم وتحقيق مبدأ الصدقية والإلتزام بذلك.

لقد حدد(روبرت دال) خمسة معايير للأداء والممارسة الديمقراطية، بحيث إعتبرها كمؤشرات دالة على توفر العمل بالديمقراطية ودرجة تطبيقها من خلال كتابه(الديمقراطية وأزماتها) وهي:<sup>(3)</sup>

- المشاركة الفعالة: تكون بإتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للتعبير عن إختياراتهم والمشاركة في إتخاذ القرارات.
  - تساوي الأصوات في المراحل الحرجة: يدل على الوزن الفعلي لصوت كل مواطن في الديمقراطية وتساويه مع أصوات غيره من المواطنين(لكل مواطن صوت واحد).
  - الفهم المستنير: ما يتطلبه متخذ القرار من فهم واضح ومعرفة دقيقة وما يتطلبه أيضاً مضمون القرار الديمقراطي.
  - سيطرة متخذ القرار الديمقراطي على جدول أعمال العملية الديمقراطية.
  - نطاق من يشملهم حق المشاركة في إتخاذ القرارات الديمقراطية: نطاق إتساع المشاركة في الممارسة الديمقراطية.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مجموعة أخرى من العوامل من شأنها تدعيم الممارسة الديمقراطية في المجتمع وتعزيزها أهمها: تجسيد الحركة الديمقراطية وتأصيلها دستورياً تعزيز عملية الإندماج الوطني في إطار تنظيمات المجتمع المدني، تنمية مصادر المشاركة السياسية ووسائلها وتنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها.

يرى(فريد مُجد حجاب) هو الآخر أنه توجد مجموعة من العوامل التي تساعد على خلق البيئة المناسبة لظهور الديمقراطية وتعزيزها وتعتبر مؤسسات الحكم الديمقراطي وهي:<sup>(4)</sup> وضع دستور ديمقراطي للدولة، أن تكون الدولة قانونية بمعنى إحترام مبدأ سيادة القانون والمساواة، إحترام حقوق الإنسان، نشر التعليم، إحترام حرية التعبير السماح

(1) حسين علي الفلاح، مرجع سبق ذكره، ص 129-130.

(2) كما حددته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم وأكده(علي كزانسيجيل) على أنه يشمل: الشفافية، إحترام القواعد القانونية، حقوق الإنسان وتطبيق اللامركزية.

(3) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 31-33.

(4) فريد مُجد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في كتاب(علي خليفة الكواري وآخرون)، إشكالية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 101.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

بالتنظيمات الاجتماعية، المهنية والسياسية، الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية والقضائية) ممارسة الرقابة على أجهزة الحكم، إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية، تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين، خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة، نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية. تشترط الممارسة الديمقراطية لتحقيقها ونجاحها مجموعة من المقومات الأساسية أهمها: (1) التداول على السلطة، قبول مبدأ التعددية السياسية، ومنه مبدأ المعارضة الشرعية الحق في الاجتماع، التعبير والتنظيم، التوازن بين السلطات، إستقلال السلطة القضائية، سيادة مبدأ حكم القانون، والمحاسبة وهي مبدأ أساسي في الديمقراطية فغيابها يؤدي إلى الإستبداد. وعليه، هناك من يرى أن الممارسة الديمقراطية تقتضي توفر عنصرين أساسيين ومتكاملين (2): يتمثل الأول في رغبة الأفراد والمواطنين من خارج النخبة السياسية المشاركة في عملية إتخاذ القرار والثاني قبول النخبة السياسية المعنية بإتخاذ القرار في هذه المشاركة؛ إلا أن ذلك غير قابل للتحقق ما لم تحظ النخبة السياسية بشرعية سلطتها من قبل المواطنين كافة. وعموماً، فإن الديمقراطية المطلوبة هي ديمقراطية المشاركة أو الديمقراطية التشاركية؛ أي أن تكون الممارسة الديمقراطية مشاركاتية لا إجرائية وتعميق هذه الممارسة لا يتأتى إلا بالوسائل الديمقراطية الفعلية.

### المطلب الثاني: الجذور التاريخية لتطور مفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة

شهدت المجتمعات الإنسانية في تطورها عبر العصور عدة مراحل ولكن لكل عصر مميزاته وخصائصه وقد مر العالم عبر تاريخه بمجموعة من العصور هي التي حددت تطوره وتحدت هذه العصور التاريخية بناء على أدوات الاتصال، تخزين وإسترجاع المعلومات بشكل أساسي إضافة إلى بقية الأدوات الحضارية التي نقلت المجتمعات من حضارة لأخرى. وستناول في هذا المطلب كل ذلك وفقاً للفروع التالية:

- الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال

- الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الممارسة الديمقراطية المعاصرة

### الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال

لقد شهد عالمنا المعاصر ثورة تقنية ومعلوماتية كبرى في مجالات الحياة المختلفة، حيث يعيش الإنسان في هذا العصر وسط مجموعة كبيرة من التغيرات التي تشكل حركة الحياة وهذه التغيرات هي ثمرة من ثمرات الثورة العلمية والتقنية، فمنذ منتصف القرن العشرين حدثت تطورات علمية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية ومن أهم هذه التغيرات التي تواجه دول العالم اليوم هو تقدم وتطور تقنية المعلومات والاتصال. (3) فالعالم شهد تقدماً علمياً مذهلاً وثورة معرفية هائلة في نظم وتقنيات الاتصالات التي توفرها شبكات المعلومات في جميع مجالات الحياة والنشاطات البشرية كافة، مما سهل عملية الاتصال، التواصل، تبادل المعلومات والخبرات بين جميع

(1) عمر فرحاتي، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 29، جوان 2008، ص ص 140-141.

(2) علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 129.

(3) جبير بن سليمان، دور الشبكة العنكبوتية العالمية "الإنترنت" في تدريس العلوم الشرعية... وسبل تطوير إستخدامها (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية)، 2003، ص 2

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

دول العالم، بحيث أصبحت المعلومات وتقنياتها شعارًا للمرحلة الحالية من مسيرة البشرية. أحدثت هذه المرحلة ثورة في نظم الإتصال، حيث شهد عام 1824م إكتشاف الموجات الكهرومغناطيسية وتم إختراع التلغراف عام 1837م وإبتكرت طريقة للكتابة تعتمد على إستخدام النقط والشرط وقد تم مد خطوط التلغراف السلكية عبر كل من أوروبا، أمريكا والهند خلال القرن التاسع عشر. وفي عام 1876م تم إختراع التليفون لنقل الصوت إلى مسافات بعيدة مستخدما تكنولوجيا التلغراف وفي عام 1877م تم إختراع جهاز الفونوغراف وفي عام 1887م إبتكر القرص المسطح الذي يستخدم لتسجيل الصوت وفي عام 1928م أصبحت السينما ناطقة وفي عام 1896م كان إختراع اللاسلكي وكانت المرة الأولى التي ينتقل فيها الصوت إلى مسافات بعيدة بدون أسلاك وفي عام 1919م بدأت خدمات الإذاعة الصوتية المنتظمة، فقد شهد القرن التاسع عشر ظهور عدد كبير من وسائل الإتصال كالتلغراف، التليفون، الفونوغراف ثم التصوير الفوتوغرافي والفيلم السينمائي ثم الإذاعة المرئية(التلفزيون).<sup>(1)</sup>

كذلك بدأت تجارب التليفزيون في الولايات المتحدة منذ أواخر العشرينيات. وفي عام 1941م بدأت خدمات التليفزيون التجاري في نفس الدولة وخلال القرن العشرين إكتسحت الوسائل الإلكترونية(برامج التليفزيون) بإعتبارها قنوات أساسية لنقل الأخبار والمعلومات وتعكس قيم المجتمع، ثقافته وأنماط معيشته وعكست برامج الراديو إهتمامات الناس وقضاياهم مع ظهور ونجاح الصحافة الجماهيرية في النصف الأول من القرن العشرين. فقد أحدثت هذه المرحلة ثورة في نظم الإتصال وحوّلت العالم إلى قرية كونية عالمية إلكترونية يعرف الفرد فيها بالصوت، الصورة والكلمة المطبوعة وكل ما يحدث حين وقوعه إلا أن هذا الإنفجار المعلوماتي جعل الإنسان العادي يعجز عن متابعة ما يحدث في العالم على مستوى الأحداث اليومية أو على مستوى التخصص العلمي والمهني وأصبحت وسائل الإتصال الإلكترونية وفق هذا المفهوم المرآة التي نرى من خلالها أنفسنا.<sup>(2)</sup>

شهد النصف الثاني من القرن العشرين أشكالاً لتقنيات المعلومات والإتصال ولعل أبرز مظاهرها إمتزاج ثلاثة ثورات مع بعضها البعض شكلت ما يسمى بالثورة التقنية أو الرقمية هي:<sup>(3)</sup> ثورة المعلومات تمثلت في إنفجارا معرفيا ضخما وكمية هائلة من المعارف المتعددة الأشكال، التخصصات واللغات، ثورة الإتصال وتجددت في تطور تقنية الإتصال والإعلام الحديثة بدءًا بالإتصالات السلكية مرورًا بالتليفزيون وإنهاءً بالأقمار الصناعية والألياف الضوئية وثورة الحاسبات الإلكترونية التي إمتدت إلى كافة جوانب الحياة وإمتزجت بكافة وسائل الإتصال.

فالعلم اليوم يعيش مرحلة جديدة من التطور التقني إمتزجت فيها نتائج وخلصات ثلاثة ثورات هي: ثورة المعلومات التي أحدثت إنفجارًا معرفيا ضخما تمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال، تخصصات ولغات عديدة والذي أمكننا السيطرة عليه والإستفادة منه بواسطة تقنيات المعلومات؛ ثورة وسائل الإتصال تمثلت في

(1) مجّد الفاتح حمدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 4-05.

(2) المرجع السابق، ص06.

(3) نفس المرجع، الصفحة سابقا.



## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

تقنيات الاتصال الحديثة والتي بدأت بوسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، مرورًا بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وصولاً إلى الألياف البصرية وتقنية الأقمار الصناعية التي تمثل أرقى ما وصل إليه الإنسان حتى الآن من تطور حضاري وأخيراً ثورة الحاسبات الإلكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وإمتزجت بكل وسائل الاتصال وإندمجت معها ولعل شبكة الإنترنت العالمية تمثل ذلك الإمتزاج في أوضح صورة.<sup>(1)</sup>

يعود الفضل في إمكانية المزج فيما بين الثورات الثلاثة- المعلومات، الاتصال والحاسبات- إلى ما يعرف اليوم بالتقنية الرقمية التي أتاحت لغة للحوار المشترك بين تقنيات وسائل الاتصال من جهة وتقنيات الحاسبات الإلكترونية من جهة أخرى، حيث أتاحت هذه التقنية المتقدمة إمكانية ترجمة المعلومات بكافة أنواعها فتفهمها وتتعرف عليها الحاسبات الآلية وتتيح إمكانية نقلها في ذات الوقت عبر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية الأمر الذي أتاح لتقنيات المعلومات إمكانية الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها اليوم كل من تقنية الاتصال والحاسبات الإلكترونية على حد سواء.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الممارسة الديمقراطية المعاصرة

إن مصطلح الديمقراطية عريق عراقه الحضارة البشرية ذاتها وعلى الرغم من ذلك فهو لا يزال بعد يحظى بنفس الإهتمام في الطموحات الإنسانية، غير أن الوقوف على المعنى الحقيقي للديمقراطية يقتضي بالضرورة معرفة الظروف التي صاحبت نشأة هذا المفهوم وتطوره.

تقوم فكرة الديمقراطية على مبدأ جوهرى هو حكم الشعب للشعب، إلا أن تاريخ الممارسة الديمقراطية يشير إلى عدم تحقق هذا المبدأ حتى في أعرق الديمقراطيات، ذلك لأن مبدأ التمثيل النيابي الذي تعتمده معظم النظم الديمقراطية الحديثة كان نتيجة تعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة نظرًا لتغير طبيعة الحياة وإزدياد عدد السكان، قد أثبت عجزه عن التعبير بصورة حقيقية وكاملة عن تطلعات، أهداف، مواقف، آراء ومطالب جميع الفئات الطبقات، الشرائح، الأعراق، التيارات، الإتجاهات السياسية والإجتماعية التي تتكون منها المجتمعات المعاصرة.<sup>(3)</sup>

لم تظهر الأفكار الديمقراطية بصورة فجائية وإنما كانت وليدة تجربة إنسانية عميقة قديمة قدم المجتمع البشري ذاته، فقد ظهر مصطلح الديمقراطية ليعكس رغبة الشعوب في إيجاد آلية تتيح لأفرادها المشاركة الفعالة في إدارة شؤون المجتمع والدولة، فإبتدأت بالديمقراطية المباشرة وإنتهت أخيراً إلى الديمقراطية النيابية التي أيقنت أن أفضل الطرق لإختيار الحكام هو الإنتخاب بإعتباره الوسيلة الطبيعية والمشروعة لإسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية.<sup>(4)</sup>

تعود الجذور التاريخية والإرهاصات الفكرية للديمقراطية الحديثة إلى أنظمة الحكم التي كانت سائدة في الحضارة اليونانية وبالضبط المدن الإغريقية القديمة والتي كان نموذجها المثالي (مدينة أثينا)، حيث أن مصطلح

(1) سعيد الغرب النجار، تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص17.

(2) نفس المرجع، الصفحة سابقاً.

(3) حسين علي الفلاحى، مرجع سبق ذكره، ص203.

(4) سعد مظلوم العبدلي، الإنتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها (دراسة مقارنة)، ط1، دار دجلة، عمان، 2009، ص27.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

الديمقراطية بحسب الأصل هو (إغريقي) أطلقه فلاسفة الإغريق القدامى من أمثال: أفلاطون، أرسطو وسقراط... ولم يكتف الإغريق بإبراز مصطلح الديمقراطية بل تعدى ذلك إلى إخراج المصطلح من إطاره الفلسفي التأملي إلى الأفق والواقع العملي وهذا ما يؤكد فكرة الديمقراطية أنها فكرة قديمة، عرفها الفلاسفة منذ القدم وظهرت في المدن الإغريقية القديمة (مدينة أثينا) ولقد كان الإغريق أول من ابتكر مفهوم الديمقراطية المباشرة ووضع أسس النظام الديمقراطي الذي نشأ بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد.

### أولاً: تطور مفهوم الديمقراطية

لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاصة، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظ به المفاهيم الإقتصادية الاجتماعية والسياسية الأخرى، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القديم وحتى العصر الحديث وقد تناوله العديد من العلماء والمفكرين بالبحث والدراسة محاولين إستقصاء معانيه ومدلولاته العلمية وبذلك توفر على كم هائل من التراث الفكري حمل إلينا آراء وأفكار متعددة ومتنوعة، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة وإما عن جهود فكرية علمية لمفكرين وعلماء تصدوا لهذا الموضوع المهم إلا أننا نلاحظ رغم ذلك عدم وجود إتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية وكذلك الممارسة الفعلية له.<sup>(1)</sup>

لقد ورد في قاموس السياسة أن الديمقراطية هي المصطلح الأكثر تقديرًا (Valued) والأكثر غموضًا من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر. لقد لقيت الديمقراطية كمفهوم، نظرية، نظام للحكم وكأسلوب للحياة إهتمامًا خاصًا من جميع التخصصات الاجتماعية، القانونية والسياسية وقد كان لها أن عرّفت تعريفات شتى غالبًا ما يصب جوهر مضمونها في الأصل اللغوي للمفهوم.

### 1- المفهوم الكلاسيكي، الإجرائي والمعاصر للديمقراطية:

قبل الحديث عن مفاهيم الديمقراطية المختلفة والمتعددة، كان لزامًا البحث عن تأصيل مفهوم محدد للديمقراطية كمفهوم إجرائي، كل طيلة البحث حتى لا يكون الحديث عن مفاهيم مختلفة هذا من جهة، لأن ذلك سيساعد في وضوح الرؤية ويمنع إستخدام المصطلحات كشعار فارغ دون معنى واضح من جهة أخرى.

لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية، حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية (Democracy Ideal) التي يعرفها المبشرون بها على أنها "حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب ما دام أنها لم تتحقق في الماضي وليست متحققة في وقتنا الحاضر، وربما لن تتحقق في المستقبل المنظور".<sup>(2)</sup>

على الرغم من تعدد تعريفات الديمقراطية، آليات تحقيقها وتنوعها إلى حد كبير من بلد لآخر ومن فترة زمنية لآخرى، إلا أن هناك إجماعًا واسعًا وراسخًا نسبيًا في عالم اليوم، أن نظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطي ويمكن تقسيم تعريفاتها إلى عدة أقسام:

(1) مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 02.

(2) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 11.



### أ- التعريف الكلاسيكي للديمقراطية:

يمثله كل من لوك، روسو، ميل وجيفرسون وغيرهم، ويبنى على قاعدتي (الخير العام) و(الإرادة العامة) التي تدفع الأفراد نحو المشاركة الشعبية في الحكم وهذا يعني أن الديمقراطية تعني حكم الشعب؛ أي تقوم على المشاركة الشعبية وفق قاعدتي (الإرادة العامة) التي تجعل الأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات و(الخير العام) الذي يعني أن الهدف من إقامة مجتمع ديمقراطي هو تحقيق الخير العام والسلام الاجتماعي العالمي.<sup>(1)</sup>

كذلك هناك من يشير إلى التعريف الكلاسيكي للديمقراطية بأنها "حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه" وبعبارة أخرى يعرفها البعض أنها "حكومة الشعب بواسطة الشعب"<sup>(2)</sup>، حيث تدل كلمة (حكم الشعب) أن يكون الحكم ملكاً للشعب ويختص به وتشير عبارة (بواسطة الشعب) إلى إشراك المواطنين في صنع القرارات والسياسات وممارسة الرقابة على ممثليهم وتعني عبارة (من أجل الشعب)؛ أي أن الحكومة في خدمة الشعب وليسوا مجرد رعايا لهذه الحكومة. والمقصود هنا (بحكم الشعب) هو الشعب بالمفهوم السياسي. الملاحظ أن التعاريف السابقة؛ تركز على اعتبار الديمقراطية مصدرها الشعب كونها تمارس من طرفه في مواجهة الشعب من أجل تحقيق أهداف تعود للشعب ذاته ووجهت عدة إنتقادات للمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية منها:

- أن الواقع الملموس يناقض مفهوم الحكم من قبل الشعب، فالشعب لا يستطيع بحال من الأحوال حكم نفسه.
- أن (الخير العام والإرادة العامة) قاعدتين غير واقعتين ولا تعبران عن حقيقة الممارسات السياسية، فليس هناك خير عام متفق عليه يشمل كل أفراد المجتمع ونفس الشيء مع الإرادة العامة.
- هناك تناقض بين الحرية والمساواة؛ حيث أن زيادة الحرية تعني تقليص المساواة والعكس صحيح.

### ب- التعريف الإجرائي:

برز في مقابل الإتجاه السابق إتجاه ينادي بأن الديمقراطية لا تعدو كونها طريقة معينة لإتخاذ القرارات ومن ثم فهي ليست فلسفة معينة للحياة لأنها لا تحوي فلسفة سياسية محددة يبنى عليها النظام الديمقراطي ويؤكد الإجرائيون أن الديمقراطية توجد إذا توفرت عدة شروط منها:<sup>(3)</sup> الإنتخابات الدورية، التعددية السياسية، المنافسة والمشاركة السياسية وهي التي تشكل في مجملها الأسس العامة للديمقراطية الليبرالية.

قد أكد(مكايفر) أن الذي يميّز الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة هو مشاركة المواطنين في إختيار قادتهم فالديمقراطية حسبه "ليست طريقة في الحكم بقدر ما هي طريقة لتحديد من سيحكم"<sup>(4)</sup> وعليه، فإن هذا التعريف يركز على متغير أسلوب المشاركة السياسية؛ أي بمعنى الكيفية أو الطريقة التي يتم بها إختيار الحكام. كما أشار(صامويل هنتنغتون) إلى أن النظام يصبح ديمقراطيًا حين يتم إختيار قاداته عن طريق الإنتخابات الدورية

(1) مجّد أحمد علي مفتي، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية. ط1، مكتبة فهد الوطنية للنشر، الرياض، دون سنة، ص13.

(2) هو نفس المعنى الذي قدمه(إبراهيم لوكولن) أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر: الديمقراطية هي "حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".

(3) مجّد أحمد علي مفتي، مرجع سبق ذكره. ص ص 11-12.

(4) David E.Ingersoll ,Communism, Fascism , and Democracy .Columbus , Ohio, Charles. E.Merill Publishing Company, 1971, p 40.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والإتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

العادلة التي يتنافس خلالها المرشحون لكسب أصوات الناخبين.<sup>(1)</sup> من خلال هذا التعريف نجد (هنتنغتون) يركز على مؤشر التنافسية الانتخابية. وأكد(روبرت دال) أن الديمقراطية هي "النظام الذي يتمكن من خلاله المواطنين من ممارسة درجة عالية من السيطرة على الحكام والذي يظهر فيه التنافس السياسي عن طريق إقرار حق المعارضة وحق المشاركة السياسية".<sup>(2)</sup> أما (لبست)، (جيوفاي سارتوري)، (لاري دياموند، لبست وجوان ليتز) و(تاتو) فكل يركز في تعريف الديمقراطية على مؤشر معين وفق الترتيب التالي:<sup>(3)</sup>

- الديمقراطية هي النظام السياسي الذي تتوفر فيه الفرصة دستوريًا لتغيير الحكام والآلية الإجتماعية التي تتيح لأكثر عدد ممكن من المواطنين التأثير على القرارات المهمة ذلك من خلال ممارسة حقهم في الإختيار بين المتنافسين على المناصب السياسية.

- الديمقراطية هي النظام الذي لا يسمح فيه للمرء بتنصيب نفسه حاكمًا أو منح نفسه حق الحكم أو الحكم بصورة مطلقة غير مقيدة.

- الديمقراطية هي النظام الذي يوفر ثلاثة شروط: التنافس الفعال بين الأفراد والجماعات مستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية، التنافس السياسي والمشاركة.

- الديمقراطية هي النظام السياسي الذي تتمكن فيه الجماعات المتباينة إيديولوجيًا وإجتماعيًا من التنافس على السلطة السياسية سلميًا وهي النظام الذي ينتخب فيه الشعب ممارسي السلطة ويكونون فيه مسؤولين أمامه.

يشير(شومبتر) إلى أن الديمقراطية "ترتيب إجرائي للوصول إلى القرارات السياسية يمتلك الفرد فيها القدرة على التصرف عن طريق التصويت".<sup>(4)</sup> ومن ثم، فالديمقراطية لا تعني ولا يجب أن تعني أن الأفراد يحكمون بالفعل كما تدل مصطلحات(الشعب) و(الحكم) فكل الذي تعنيه الديمقراطية أن لدى الشعب الفرصة لقبول أو رفض الرجال الذين سيحكمونهم؛ فالديمقراطية هي(حكم السياسي المنتخب). وبناء عليه، الديمقراطية وفقًا لهذا الرأي تتمثل في وجود نخب متنافسة تصل إلى الحكم عن طريق الانتخابات.

تؤكد(إيفا أتزيوني حليفي) أن الديمقراطية هي حكم النخبة المنتخبة عن طريق الشعب. ولذلك، فقد تغير معنى الديمقراطية من حكم الشعب إلى الحكم من قبل أولئك الذين يستمدون القوة والسلطة من إتفاق الأغلبية عليهم عن طريق الانتخابات. ولذلك، فالتحديد الدقيق للواقع الإجتماعي المعاصر، يحتم النظر إلى الانتخابات كمعيار لتحديد حق الشعب في إختيار الحكام والتخلص منهم عند الحاجة في النظام الديمقراطي.<sup>(5)</sup> وقد وجهت للنظرية الإجرائية عدة إنتقادات منها:

- أن النظرية تحصر الديمقراطية في إنتخابات دورية مما يؤكد الإفتراض الذي تقوم عليه وهو ضرورة وجود نخب

(1) Samule P.Huntington, *The Third Wave Democratization in the late Twentieth Century*, Oklahoma, University of Oklahoma Press, 1991, pp 6-7

(2) Tatu Vanhanen, *The Process of Democratization. A Comparative Study of 147 States, 1980-1988*. New York, Taylor and Francis Inc, 1990, p08.

(3) نجد أحمد علي مفتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

(4) Joseph A.Shumpeter. *Capitlism, Socialism, and Democracy*. London, Ruskin House, George Allen, unwin Ltd, 1959, pp 256.

(5) Eva Etzioni-Halevy. *Fragile Democracy. The Use and Abuse of Power in Western Societies*. New Brunswick, New Jersey, Transaction Publisers, 1989, p10.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

سياسية تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة، حيث ينحصر دور المواطنين في إختيار النخبة وتمكينهم من الحكم بطريقة سليمة. وفي هذا إغفال لعدد من القيم الديمقراطية كتعميق المشاركة السياسية والإجتماعية.

- الديمقراطية الإجرائية حصرت دور المواطنين في إختيار الحكام فقط وترسيخ شرعية حكم النخبة أو حتمية الديمقراطية النخبوية في المجتمعات المعاصرة.

- إنتقدت الديمقراطية الإجرائية كذلك لإغفالها تحليل البعد الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع.

### ج- التعريف المعاصر للديمقراطية:

يعد(روبرت دال) اليوم من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنظريها في الغرب وله الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها(حكم الكثرة) الذي يتميز عن نظم الحكم الأخرى بخاصتين؛ الأولى إتساع حق المواطنة والثانية حرية المواطن في الإختيار، كما يرى أنه يجب توفر أيضاً في نظام حكم الكثرة مجموعتين من المؤسسات تتعلق الأولى بضمان إنتخابات دورية حرة ونزيهة تمنح مشاركة واسعة للمواطنين والثانية تكفل حماية الحريات العامة.<sup>(1)</sup> وبناء على ذلك الديمقراطية المعاصرة حسب(روبرت دال)"عملية فذة(unique) لإتخاذ القرارات الجماعية الملزمة" وفي هذا الإطار نجد(روبرت دال) يركز على جوهر الديمقراطية بإعتبارها نظام يتم التوصل فيه الى القرارات الجماعية الملزمة لجماعة ما عن طريق ضمان حق أفرادها في المشاركة الفعالة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويرى(أسامة الغزالي حرب) أن الديمقراطية هي "مجموعة من المؤسسات والآليات لتنظيم الحكم بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله".<sup>(2)</sup>

هناك تعريف آخر، يعتبر الديمقراطية بأنها "نهج للحكم يقوم على الإنتخابات الحرة المؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي، يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية القائمة وحرية الإختيار لكل الناخبين".<sup>(3)</sup>

من الناحية التصورية؛ هناك ثلاثة نماذج أساسية يتناولها المعلقون المعاصرون وهي:<sup>(4)</sup> عالمية أو نسبية الديمقراطية، الديمقراطية كعملية أو كحالة والديمقراطية كمنهج ووسائل أو كجوهر ونتائج موضوعية. غير أن التجارب التاريخية تظهر أن كل هذه النماذج تصلح بلا مفاضلة بينها لأن الديمقراطية يمكن أن تكون كل ما ذكر أعلاه. هناك مفكرون سياسيون معاصرون(أقل مثالية وأكثر براغماتية) بكثير من أسلافهم في القرن الماضي، حيث ينظرونها للمحدثون الى الديمقراطية بصفة أساسية بوصفها "عملية تقوم على أساس بعض المبادئ وإن كانوا يعترفون بأن مجرد وجود عملية رسمية ليس ضماناً كافياً لتحقيق ديمقراطية جوهرية".<sup>(5)</sup> في هذا الشأن يرى (دايفيد بيثام) في كتابه(المبادئ الأساسية والمؤسسات والمشاكل) أن "الديمقراطية تعرف بالمبادئ وبمجموعة من المؤسسات

(1) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) المرجع السابق، ص 27.

(3) Samuel P.Huntington, Op.Ct, p 05.

(4) محمود شريف بسيوني، المبادئ الأساسية للديمقراطية، أنظر الموقع الإلكتروني: www.tfpb.org، (ت.ت 2019/06/13).

(5) المرجع السابق، ص ص 09-10.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

والممارسات التي تحقق من خلالها هذه المبادئ".<sup>(1)</sup>

أما العوامل التي يأخذها في الاعتبار المعلقون المعاصرون والمؤيدون لمختلف وجهات النظر بشأن الديمقراطية ليست دائمًا واضحة أو يسهل التعرف عليها؛ وهذا واضح في أدب الفكر السياسي المعاصر ولكنه أوضح في الجدل العام بشأن الديمقراطية. ومن ضمن مصادر هذا اللبس الفكري والسياسي؛ أن مصطلح الديمقراطية غالبًا ما يستخدم بالتبادل وبدون تمييز فيما يتعلق بمفاهيم ثلاثة ومختلفة:

- الديمقراطية كعملية: تتضمن كل الآليات، الإجراءات والشكليات بدءًا من التنظيم السياسي وحتى الانتخابات.  
- الديمقراطية كحالة: كل ما ينطوي عليه هذا الوضع بالنسبة إلى مجتمع مدني معين وحكمه بما في ذلك عمليات الديمقراطية وربما أيضًا النتائج الديمقراطية.

- الديمقراطية كنتيجة: أي تنفيذًا لسياسات وممارسات يتفق عليها المحكومين بصفة عامة ومثل هذه النتيجة قد تكون وقد لا تكون نتيجة حالة، وقد تكون وقد لا تكون نتيجة عمليات ديمقراطية.

هذه المفاهيم الثلاثة يمكن إستخدامها سويًا ولا يناقض أحدها الآخر، بل على العكس هي على خط متصل ولكن يلزم التمييز بينها لأنها تمثل إلى حد ما ثلاثة مستويات أو ثلاثة مراحل من الديمقراطية؛ وأيًا كان المعنى والمضمون اللذان يسبغان على مصطلح الديمقراطية، فإن ما يميزها جوهريًا عن نظم حكم أخرى هو "حق المشاركة الشعبية في الحكم، إضفاء الشرعية على الحكومة والحكم".

يقول (يحيى الجمل) أن الديمقراطية ليست نظامًا غريبًا وإنما هي نظام إنساني ساهمت الإنسانية كلها في تطويره بإتجاه إيجاد توازن بين السلطة كضرورة والحرية كمطلب؛ أي بمعنى أن الديمقراطية في جوهرها نظام حكم يعمل في إطار مجتمع، توجد فيه سلطة كضرورة لهذا المجتمع بما يخدم مصالح المواطنين.<sup>(2)</sup> وعليه، الديمقراطية المعاصرة أو الحديثة هي:

- منهج لإتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها.  
- منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعته.  
- منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الإختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي ومن السيطرة على مصادر العنف.

فالديمقراطية منهج، طريقة وعملية لإتخاذ القرارات العامة، أسلوب للحكم وليست عقيدة يقوم على إسناد السلطة إلى إرادة الشعب، ممارسة الشعب لحريته وحقه في إختيار السلطة، ضمان حقوقه الأساسية السياسية والاجتماعية كالمساواة، حرية التعبير، التنظيم، العمل والمشاركة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية.<sup>(3)</sup>

(1) دايفيد بيتهام، الديمقراطية: مبادئ ومؤسسات ومشاكل، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 05، أبريل 2005، ص 15.

(2) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(3) صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، أنظر الموقع الإلكتروني: www.akhbaar.org، (ت.ت 2019/03/25).

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

من هنا يتضح لنا، أن الديمقراطية كنظام حكم تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وبالمجتمع والمواطنين، فهي تسعى إلى تحقيق العدل والسلم في المجتمع ويتأتى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور، تحقيق المساواة والحرية، إعلاء حكم القانون، ضمان حق المشاركة السياسية، إحترام الإرادة الحرة للمواطنين، إقرار التعددية السياسية، خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة ونشر ثقافة سياسية ترسخ المفاهيم الديمقراطية.

### ثانياً- أنماط الديمقراطية: يمكن إيجازها فيما يلي

**أ- الدولة- المدينة(الديمقراطية المباشرة):** لقد تطورت الديمقراطية مع تطور الدولة منذ العهد الإغريقي، حيث أن المبادئ الرئيسية للديمقراطية تبلورت في القرن السادس قبل الميلاد وكانت الدولة آنذاك لا تتجاوز المدينة وهذا كان واقعاً طبيعياً، إذ إقترح (أرسطو) أن تكون الدولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، بحيث يسهل عليهم الاجتماع في مكان واحد وإذا تكلم الواحد منهم يسمع الآخرون ما يقوله وهذه الخصائص ميزت أثينا (الدولة- المدينة) وسمح حجم الدولة الصغير هذا للأثينيين بأن يمارسوا الديمقراطية المباشرة ومن أهم مميزات أثنائها: (1)

- كانت النموذج الأقرب إلى تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين.
- كانت خالية من الإنقسامات والتفرقة المجتمعية، حيث إتصف المجتمع بالتماسك، الوحدة والولاء للدولة.
- بروز المواطنة ومفهوم خدمة الصالح العام.

إستأثر هذا النموذج الأثيني على مر التاريخ بإعجاب الكثيرين من المفكرين والسياسيين خاصة الذين إهتموا بالمبادئ الديمقراطية وساهموا في بلورتها ونشرها أمثال(جان جاك روسو) و(مونتيسكيو) وترددت الدعوة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إلى إحياء هذا النموذج وتطبيقه أو إحياء مقومات المساواة فيه على الأقل. وقد تعددت الإنتقادات الموجهة إلى التجربة الأثينية ومن بينها مايلي: (2)

- الديمقراطية الأثينية لم تكن منفتحة وجامعة ولم تمنح الجميع حقوق المواطنة بل كانت إقصائية؛ إذ حرمت النساء والأجانب والعبيد من المشاركة فيها.

- رغم مظاهر المساواة والتماسك في المجتمع الأثيني، فإنه لم يكن موحدًا ولا يتساوى فيه أعضاؤه.

### ب- من الدولة- المدينة إلى الدولة القومية(من الديمقراطية المباشرة إلى ديمقراطية الأكثرية):

إن صحت هذه الإنتقادات أم لم تصح، فإن تطبيق الديمقراطية المباشرة بدا عسيرًا في عصر الدولة-القومية الذي بدأ مع (نظام واستفاليا) خلال القرن السابع عشر. فقد تطور ذلك النظام، بحيث غدت فرنسا أقرب الدول إلى إحتلال مركز نموذج الدولة- القومية، في مقابل التنوع الذي طبع شعوب الدول القومية الذي تعذر تأسيس جمعية وطنية تضم كافة مواطنيها. وأعتبر قادة الرأي والسياسة آنذاك الذين ساهموا في إرساء الفكر القومي والديمقراطي في أوروبا، أنه لا مكان في الدولة القومية لأكثر من قومية واحدة.

(1) رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي اللبناني، مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان، العدد 16، 2007، ص9.

(2) المرجع السابق، ص10.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

لقد تضمن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان نصًا صريحًا حول هذه المسألة، إذ اعتبر أن كل جماعة قومية "مستقلة وسيدة نفسها مهما كان عدد أفرادها ومساحة الأرض التي تشغلها" وفي هذا الصدد ذهب (جون ستيوارت ميل) أحد أبرز المفكرين الليبراليين في القرن التاسع عشر إلى القول بأن "الديمقراطية غير ممكنة ولا تعرف الاستقرار في دولة تضم قوميات عديدة". وحاولت بعض المدارس السياسية إيجاد حل لهذه المشكلة؛ أي توحيد الأمم التي لبثت منقسمة لزمان طويل على أساس المنطقة، الثقافة، اللغة والإنقسامات الاجتماعية، وذلك عبر التربية والتعليم الإلزامي. وتولت الثورة الصناعية والدور الذي لعبته البورجوازية فيها والتطورات التقنية تذليل العديد من الإشكاليات الفكرية والسياسية والتخفيف من حدة الفروقات التي كانت تسم مجتمعات ما قبل القومية التي توافقت مع إنتشار الديمقراطية النيابية في الدول القومية.

الديمقراطية لم تنشأ بصورة مفاجئة ولكن على نحو متدرج وفي بريطانيا بصورة خاصة لما كانت بريطانيا هي السبابة إلى بلورة النظام البرلماني، لقد تحولت تجربتها أو ما دعي ديمقراطية وستمنستر لنموذج للديمقراطية في العالم.

### ثالثا: مقومات الديمقراطية المعاصرة

أمام كثرة الحديث اليوم عن الديمقراطية سواء من طرف النخب المثقفة أو الأنظمة الحاكمة يحار المرء عن أي ديمقراطية يتحدث الجميع؟! مما يدفعنا إلى الحديث عن مقومات الديمقراطية ومدى ترسيخها في الواقع السياسي. الديمقراطية التي نتحدث عنها هنا تركز على بعض المقومات والمرتكزات التي تحميها جملة من الضمانات المؤسسية والقانونية وهذه الأخيرة التي يوفّرها النظام الديمقراطي هي التي تعطي للأفراد الضمانات اللازمة للعبء والتحرك لأن التنظيم المجتمعي لا يمكن أن يكون مفيدًا وفعالًا ما لم يكن طوعيًا وحرًا. ذلك أن جوهر الديمقراطية الحقيقية يقوم على الممارسة الحرة والفعالية للحقوق التي يضمنها القانون وتضمنها الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>، كما أن الضمانات التي توفرها الديمقراطية هي التي تقلل من الضرر الذي يمكن أن ينجم عن تقييد بعض الحريات الفردية التي يفرضها تنظيم المجتمع والدولة. وبالتالي، أي نظام لا يتوفر على هذا النوع من الضمانات لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفه بأنه ديمقراطي.

أما فيما يتعلق بالشروط الواجب توفرها لقيام نظام ديمقراطي، فقد ساد في فترة السبعينات من القرن العشرين بعض النظريات والتي أكدت على ضرورة وجود شروط معينة تسبق قيام نظام الحكم الديمقراطي ومنها: نظرية التحديث التي أكدت على ضرورة وجود شروط ومتطلبات محددة لقيام واستمرارية النظم السياسية الديمقراطية، على الرغم من أن هذه الشروط تختلف نوعًا ما من دولة لأخرى، إلا أن هذه الشروط تعتبر بمثابة خطوط عريضة من أجل التحول نحو الديمقراطية ومن ضمن هذه الشروط: وجود بناء اجتماعي واقتصادي متطور يتميز بوجود درجة معينة من الغنى والثراء، نمو اقتصادي، انخفاض نسبة الأمية، بروز طبقة وسطى قوية ومؤثرة التمدن، الحراك الاجتماعي وكذلك وجود وسائل الاعلام القادرة على إيصال الكلمة.<sup>(2)</sup> لقد أشار إلى

(1) للمزيد من المعلومات أنظر نص الإنفاقية الدولية لحقوق الإنسان لسنة 1948.

(2) مخيمر سعود أبو سعدة، الديمقراطية، أنظر الموقع الإلكتروني: www.ust.edu. (ت.ت 2011/11/10).



## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

ذلك(صاموئيل هنتغتون) الذي يؤكد على ضرورة وجود مؤسسات سياسية تساهم في التوسط بين القوى المتصارعة؛ أي وجود المؤسسات السياسية والتي هي بمثابة قنوات لسماع صوت المعارضة وتستعين بها كذلك القوى الاجتماعية لإسماع صوتها ومطالبها. في هذا الصدد، يقول علي خليفة الكواري في مقالته "نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية"... أنه توجد مقومات مشتركة من مبادئ، مؤسسات، آليات، ضوابط و ضمانات لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذا إنتقص منها، إلا أنه يدرك أن هناك مقومات لأي نظام ديمقراطي ومن بين هذه المقومات الأكثر أهمية وفقاً لنظرة الكواري:<sup>(1)</sup>

- مبدأ الشعب مصدر السلطات نصاً وروحاً وعلى أرض الواقع وألاً تكون هناك بشكل ظاهر أو مبطن سيادة أو وصاية لفرد أو لقلّة على الشعب أو إحتكار للسلطة أو الثروة العامة أو النفوذ وإنما يتم تفويض السلطات من قبل الشعب بشكل دوري عبر عملية إنتخابات حرة ونزيهة وفعالة تؤدي نتائجها إلى تداول السلطة وتحقيق ولاية الشعب على نفسه.

- مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة واعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات من دون تمييز بين الدين والمذهب أو العرق أو الجنس أو أي إعتبار ديني أو سياسي أو إجتماعي آخر.

- مبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد الذي يتم تجسيده في دستور ديمقراطي ملزم لكل مواطن حاكماً كان أو محكوماً.  
- الإحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطية وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه وأن يسود حكم القانون وليس مجرد الحكم بالقانون، حيث يجب أن يخضع القانون نفسه لمعيار الشرعية الدستورية.

- نمو المجتمع المدني المستقل عن السلطة ورفع يد السلطة وربما المال عن وسائل الإعلام وكافة وسائل التعبير وتأكيد حق الدفاع عن الحريات العامة كحرية التعبير وحرية التنظيم.

- تداول السلطة التنفيذية والتشريعية سلمياً...

- ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني وفيما بينها...

- استمرار حكم النظام الديمقراطي لفترة طويلة لكي يكرس ثقافة الديمقراطية ويثبت مؤسساتها في المجتمع.  
بالإضافة إلى الشروط الواجب توافرها لقيام نظام حكم ديمقراطي، فقد أجمع العديد من المفكرين الغربيين على ضرورة وجود عناصر أساسية لإعتبار النظام القائم هو نظاماً ديمقراطياً ومن بين هؤلاء المفكرين(روبرت دال) والذي أكد على مجموعة من المقاييس التي تختص بها الديمقراطية وهي:<sup>(2)</sup>

- حرية إنشاء الجمعيات السياسية والإنضمام إليها.

- حرية التعبير عن الرأي، حرية الإنتخاب.

- حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية المنافسة السياسية.

- وجود بديل للدول كمصدر للمعلومات.

(1) آرون فاوست، جوهر الديمقراطية، تعقيب على مقالة خليفة الكواري، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في الدول العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2009، ص 205-207

(2) Rebert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition*, New haven: Yale University Press, 1971, p 03 .

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

- وجود إنتخابات حرة ونزيهة.

- قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب.

بناء عليه، فإذا توافرت هذه العناصر يمكن اعتبار النظام السياسي نظامًا ديمقراطيًا ولكن على حد تعبير (دال) فإنه من غير الممكن توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي. لذلك فهو يستخدم مصطلح (Polyarchy) التي تعني (حكم الكثرة) بدل من الديمقراطية.<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من عدم توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي فإنه من الممكن وصف النظم السياسية التي تحتوي على غالبية هذه العناصر بأنها نظم ديمقراطية. ويمكن دمج العناصر السابقة التي ذكرها (دال) مع بعضها البعض في العناصر التالية: توافر الحريات الأساسية كحرية التعبير حرية الصحافة، حرية إنشاء جمعيات سياسية والحرية الدينية، وجود إنتخابات حرة ونزيهة تعقد بشكل دوري، التعددية السياسية، وجود فصل بين السلطات، مبدأ سيادة القانون وبالتالي، إذا توافرت العناصر السابقة، فإن النظام القائم هو نظامًا ديمقراطيًا ولكن العديد من أنظمة الحكم التي تدعي أنها ديمقراطية لا تتقيد بكل هذه العناصر مما يؤدي إلى وجود ديمقراطية مشوهة.

في هذا السياق، يقول (عصمان سليمان) "للقواعد الدستورية الوضعية وللتقاليد والأعراف السياسية أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية، فالإقتراع العام، تحديد وظائف المؤسسات، صلاحيات الأشخاص الذين يمارسون السلطة والتقييد بالأصول المتبعة في تأليف وإسقاط الحكومات، الفصل بين السلطات، الإعتراف بالحريات والحقوق والمساواة هي جميعها من أساس النظام الديمقراطي وعدم التقييد بها يؤدي إلى تشويه الديمقراطية".<sup>(2)</sup> من جهة النظر السياسية؛ تقوم الديمقراطية على نظرية المساواة وتشتمل على المبدأين الآتيين:

- الحرية المدنية: التي أساسها الحق لكل فرد بأن يحظى بحرية متساوية ضمن مجال معين وحماية هذه الحرية من تدخل الأفراد الآخرين ومن تدخل الحكومة والحرية السياسية وهي الحق في المشاركة في سلطة الدولة.

بناء على ما تقدم، تكون الدولة ديمقراطية بالنسبة للمبدأ الأول، عندما تضمن لجميع الأفراد مقدارًا متساويًا من الحرية المدنية أو كما يشار إليها عادة بالمساواة أمام القانون. وبالنسبة للمبدأ الثاني تكون الدولة ديمقراطية حين يشارك عدد كبير من الأفراد في تحمل مسؤولية الحكم بصورة رسمية والدولة التي يكون فيها جميع مواطنيها متساوين وآمنين من تدخل الغير ويشارك جميعهم بصورة متساوية في ممارسة السلطة القائمة هي دولة ذات ديمقراطية كاملة ومثل هذه الحالة من الوجهة التطبيقية مستحيلة. يرى (يحيى الجمل) أن جوهر الديمقراطية لا يقوم إلاّ بأمور مترابطة متكاملة، إذا غاب أحدها سقط البناء كله:<sup>(3)</sup>

- التعددية السياسية بمعنى تعدد الأحزاب وتنافسها من أجل الوصول إلى السلطة لأن الإختلاف حق طبيعي.

- قيام الدولة على أساس مؤسسات حقيقية تتوزع بينها وظائف الدولة وسلطاتها.

- سيادة القانون فوق الإرادات جميعًا.

(1) Rebert Dahl, Op.Ct, p 04.

(2) عصمان سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 216.

(3) عبد الوهاب محمود المصري، الشورى والديمقراطية والعلاقة بينهما، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، مصر، 1998، ص 156.



## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

- إستقلال القضاء وإعلاء حكم الدستور ويسمى هذا في الدولة الحديثة(مبدأ المشروعية).
- التداول السلمي للسلطة وليس عن طريق العنف.

مما سبق؛ يمكن القول أنه لا بد لأي دولة تدعي الديمقراطية حقاً وصدقاً أن تلتزم بالأسس التالية: نظام إنتخابي حقيقي، الفصل بين السلطات وتعاونها، وجود أحزاب فاعلة ومتعددة، حماية وإحترام الحقوق والحريات وفي طليعتها الحقوق السياسية.

### المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة

سنتناول بالدراسة في هذا المبحث الإطار النظري لموضوع البحث الذي سنتطرق فيه إلى مجموعة من النظريات، المداخل والمقاربات التي جاءت لتفسير العلاقة الإرتباطية بين تقنية المعلومات والاتصال والسياسة في مطلب أول والديمقراطية المعاصرة في مطلب ثاني.

#### المطلب الأول: النظريات المفسرة لدراسة العلاقة بين السياسة والتقنية

لقد أثار تطور تقنية المعلومات والاتصالات تساؤلاً حول كيفية تفاعل تقنية المعلومات والاتصالات مع الظروف الإجتماعية والسياسية، حيث سعت المناقشات الطويلة الأمد إلى تحديد العلاقة بين التقنية والتغيرات الإجتماعية والسياسية، بحيث ظهرت هناك عديد من التفسيرات النظرية لتحديد علاقة الإرتباط بين السياسة وهذه التقنية تتمثل في: (1)

#### الفرع الأول: مقارنة الحتمية التكنولوجية

بدأت المناقشات بالتركيز على تأثير التقنية في التغيرات السياسية والإجتماعية المسماة الحتمية التكنولوجية. (2) وأساس الحتمية التكنولوجية هو أن المجتمع يتغير من خلال التطورات التكنولوجية. التكنولوجيا هي المحرك الأساسي للتغيرات الإجتماعية والسياسية. هناك نوعان من الحتمية التكنولوجية: الإتجاه المتشائم والإتجاه المتفائل. يدعي المنظور المتشائم للحتمية التقنية أن تطور التقنيات لا يغير الطبقة الإجتماعية والسياسية ولكنه ينتج الشكل الجديد للإنقسام الإجتماعي والتسلسل الهرمي. كما أن تأثير تقنية المعلومات والاتصال لا يختلف عن التأثير الإجتماعي والسياسي للتقنيات السابقة. (3) على النقيض من ذلك، يشير المنظور المتفائل للحتمية التكنولوجية إلى أن تطوير التقنيات يمكن أن يحل المشكلات الإجتماعية والسياسية. وكان الرأي المتفائل يتوقع بقوة أن فوائد تقنية المعلومات والاتصال- توفر بما في ذلك أشكال إتصال أوسع وأكثر إنفتاحاً من وسائل الإعلام المطبوعة ووسائل الإعلام التقليدية- تعزز التغيير الأساسي في جميع الأنشطة الإجتماعية والسياسية وتؤدي إلى مجتمع ديمقراطي أكثر إنتاجية وبشكل مباشر يطور بشكل إيجابي النظام السياسي. (4)

على وجه التحديد يتوقع هذا المنظور المتفائل بأن تقنية المعلومات والاتصال ستقلل بشكل مباشر من قيود

(1) Pippa. Norris, **Digital Divide**. Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide, Cambridge University Press, Cambridge, 2001, pp 9-12

(2) Knights, D. and Willmott, H. **Introducing Organizational Behaviour and Management**. London: Thomson Learning. 2007.

(3) Chadwick, A. **Internet Politics: States, Citizens, and New Communication Technologies**. New York: Oxford University Press, 2006, p19.

(4) Dahl, R. A.(1989). **Democracy and its Critics**. New Haven: Yale University Press.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

النظم الديمقراطية المعاصرة كالألمبالة السياسية، إستبداد الأغلبية والفساد السياسي.<sup>(1)</sup> بغض النظر عن الآثار الإيجابية والسلبية لتقنيات المعلومات والاتصالات في السياسة، تشير الحتمية التكنولوجية بشكل عام إلى أن التكنولوجيا لها ميزة خاصة بها وأن الملكية الملازمة للتكنولوجيا تتجاوز مجال التدخل الاجتماعي والسياسي.

### الفرع الثاني: مقارنة الحتمية الاجتماعية

المنظور الثاني للعلاقة بين التكنولوجيا والتغيرات السياسية والاجتماعية هو الحتمية الاجتماعية أو التشكيل الاجتماعي للتكنولوجيا. ظهرت الحتمية الاجتماعية كمقابل لمنظور الحتمية التكنولوجية. تجادل الحتمية الاجتماعية بأن التقنيات ليست مميزة أو جديدة وليس لها منطق اجتماعي وسياسي في حد ذاتها على الإطلاق.<sup>(2)</sup> النقطة الأساسية في الحتمية الاجتماعية هي أن التكنولوجيا هي مجرد أحد العناصر التي تؤثر على التغيرات الاجتماعية والسياسية: استخدام التكنولوجيا يقرره السياق الاجتماعي والسياسي.<sup>(3)</sup>

هذا المنظور لا ينفي أهمية التقنية في التغيرات الاجتماعية والسياسية؛ ومع ذلك، القوى الاجتماعية هي التي تقرر تشكيل التغيير التكنولوجي. ومع ذلك، بمجرد تطوير التكنولوجيا، لا يمكن للقوى الاجتماعية تغيير جميع التقنيات؛ يمكن أن تتأثر بذلك التقنية المختارة فقط.<sup>(4)</sup> مثل هذه الحتمية الاجتماعية لا تأخذ في الاعتبار التأثير السياسي لتقنيات المعلومات والاتصالات. يجادل Arterton بأن نجاح ممارسات الديمقراطية الإلكترونية تقررته الكفاءة السياسية ومستوى المجتمع المدني وليس التكنولوجيا نفسها. لم ينتج عن تطوير وإنتشار تقنية المعلومات والاتصال لامركزية كاملة في السياسة الاجتماعية ولكن أثرت على الأشكال المتنوعة للعوامل السياسية والاجتماعية وفقاً لمجموعة من المصالح الاجتماعية والاقتصادية.<sup>(5)</sup>

### الفرع الثالث: مقارنة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا

المنظور الثالث يتجاوز الحتمية التكنولوجية والحتمية الاجتماعية ولكنه يعتمد على عناصر كلاهما؛ يطلق عليه البناء الاجتماعي للتكنولوجيا أو التقنيات السياسية في السياق السياسي. لا يدعم هذا المنظور أن التكنولوجيا تحدد المجتمع ببساطة ولا أن المجتمع يقرر تماماً التغيير التكنولوجي وذلك لأن مثل هذا الصراع بين الحتمية التقنية والاجتماعية مثل صراع السود والبيض لا يأخذ في الاعتبار طبيعة التقنيات والتعقيد الاجتماعي.<sup>(6)</sup> وبدلاً من ذلك، فإن المنظور الثالث يرى أن التكنولوجيا لها خصائص اجتماعية وسياسية ولا يمكن تمثيل المجتمع والعمليات السياسية بدون الأدوات التكنولوجية.<sup>(7)</sup> وقد أثرت العلاقة الوثيقة بين التكنولوجيا والعوامل السياسية والاجتماعية تأثيراً مهماً على أبحاث الديمقراطية الإلكترونية.

يرى Winner و Mumford أن تطوير وتأثير التقنيات لا يمكن إثباته من خلال منظور واحد فقط ولكن

(1) Ko, K. M. and Song, H. J. *The relationship between Internet distribution and Democracy*. National Strategy., in Korean, 2007 p.113.

(2) Ellul, J.(1964). *The Technological Society*. NY: Alfred Knopf.

(3) Robinsons, K. and Webster, F. *Information Technology: A Luddite Analysis*. Norwood: Ablex Publishing Corp,1986.

(4) Chadwick, Op.Ct. p. 25.

(5) Kim, Y. H. and Park, S. W. (2005). *E-democracy and Governance in Digital Age*. Seoul: Korea Information Strategy Development Institute, (in Korean), pp. 17-18

(6) Ko, K. M . *Does Internet Improve Democracy?*. Seoul: SERI Research, 2006.

(7) Rosenau, J. *The Information Revolution: Both Powerful and Neutral*. In Copeland, T. E.(ed.), *The Information Revolution and National Security*, Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, 2006.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

تشكل من خلال القضايا الاجتماعية والسياسية مثل: أية مجموعة لديها إرادة قوية لإستخدام التقنيات وما الغرض من إستخدامها للتقنيات أو كيف يستخدم الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين التقنيات. يعتقد Castells أن النتائج الاجتماعية والسياسية تعتمد على نمط معقد من التفاعل بين التغيير التكنولوجي والعوامل الاجتماعية المختلفة مثل: الإبداع الفردي، عملية تطوير التكنولوجيا والتطبيق الاجتماعي للإبتكار التكنولوجي.

كما يرى Chadwick أن تأثير تقنية المعلومات والاتصال في الساحة السياسية يتم تحديده من خلال تأثير التقنيات وكذلك من خلال السياقات الاجتماعية والسياسية. تسلط هذه الحجج الضوء على أن تقنية المعلومات والاتصال أولاً، ليست أدوات بسيطة يمكن إستخدامها ولكنها عمليات يجب تطويرها. ثانيًا، لا تستطيع تقنية المعلومات والاتصال تحديد النتائج بشكل مستقل ولكنها قادرة على تحقيق النتائج من خلال التفاعل مع السياق الاجتماعي والسياسي (التأثير الاجتماعي الهادف).

تتكون مقارنة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا من ثلاثة مفاهيم رئيسية أكدها بيكر وهي: المرونة التفسيرية الفئات الاجتماعية المعنية والإطار التكنولوجي.

1- المرونة التفسيرية: هي إتجاه منهجي لحل المشاكل التي ينطوي عليها شرح آثار التكنولوجيا. ويستند إلى فكرة أن طبيعة التكنولوجيا لا توفر نتائج محددة ولكن يتم تفسيرها بشكل مختلف<sup>(1)</sup>. وبعبارة أخرى، يتم إنشاء التكنولوجيا أو التقنية وتفسيرها ثقافيًا. يوضح مفهوم المرونة التفسيرية كيف تنسب الفئات المختلفة معاني مختلفة إلى آثار التكنولوجيا وكيف تصبح هذه الآثار بشكل مختلف نتيجة لذلك.

2- الفئات الاجتماعية ذات الصلة: هي مفهوم رئيسي لفهم العلاقات المتبادلة بين التغيير الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي.<sup>(2)</sup> لا تنظر مقارنة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا إلى الخصائص الجوهرية للتكنولوجيا ولكن إلى المعاني التي تكتسبها هذه التكنولوجيا من فئات اجتماعية معينة؛ هذه الفئات الاجتماعية المعنية مهمة لأن التقنيات تصبح ناجحة أو مفيدة من خلال العمليات التدريجية للتفاعل بين الفئات الاجتماعية المعنية التي تعمل على إستقرار تفسير أو معنى معين لهذه التقنية. يمكن تحديد الفئات الاجتماعية المعنية على أنها الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك المستخدمين المباشرين للتكنولوجيا والمهندسين الذين تعمل خبراتهم على تطوير التكنولوجيا.

الفئات الاجتماعية المعنية هي جميع المجموعات التي تشارك في التفاوض على إستخدام التكنولوجيا ومدلولها بما في ذلك ما يعنيه النجاح للتكنولوجيا أو هي جميع الفئات الاجتماعية التي تؤثر على المجموعات الأخرى وتتأثر أيضًا بها. يحدد Bijker قاعدتين تنطبقان على المجموعات الاجتماعية المعنية: القاعدة الأولى: هي طريقة تحديد الجهات الفاعلة المعنية المشاركة في تصميم، إستخدام، تفسير وتقييم التقنيات الجديدة. يتم تحديد الجهات الفاعلة المعنية من خلال إدراج جميع الفئات الاجتماعية المذكورة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة. ومن خلالها يتم إنشاء قائمة بالفئات الاجتماعية المعنية. والقاعدة الثانية تتمثل بعد ذلك في "متابعة الجهات الفاعلة" لوصف

(1) Bijker, W. and al . *The Social Construction of Technology Systems*. Massachusetts: The MIT Press, 1989.

(2) Bijker, W. E. and Law, J. *Shaping Technology/Building Society Studies in Sociotechnical Change* Massachusetts: The MIT Press, 1992.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

"الفئات الاجتماعية المعنية" والمعاني التي تعطيها للتكنولوجيا بالتفصيل. يتم تحديد الفئات الاجتماعية المعنية أيضًا من خلال البحث عن فئات إجتماعية أخرى معنية تتفاعل معها أو تتأثر بأنشطتها.<sup>(1)</sup>

**3- الإطار التكنولوجي:** هو مفهوم نظري يستخدم لربط تفسيرات الأدوات أو الوسائل التكنولوجية بشكل فعال والمجموعات الاجتماعية المعنية والتفاعلات داخل وبين الفئات الاجتماعية المعنية.<sup>(2)</sup> الإطار التكنولوجي هو الهيكل الشامل الذي يربطها معًا في عالم إجتماعي ذي معاني مشتركة، تعريفات للمشكلات وتقنيات لحل المشكلات طرق التعلم، الابتكار وأنماط مفضلة للعمل والتفاعل.

يستثنى الإطار التكنولوجي بعض الأشياء ويوفر "مسارات مفضلة" للهيكل الإيجابية للتفاعلات بين الجهات الفاعلة من الفئات الاجتماعية المعنية في التنمية الاجتماعية للأدوات التقنية أو التكنولوجيا. لا يتم تحديده بخصائص الفرد ولا بخصائص المؤسسة، يقع بين الجهات الفاعلة ويتم بناؤه من خلال التفسيرات والتفاعلات مع الأدوات التقنية أو التكنولوجية ويوجه الإطار التكنولوجي الحالي تفاعلات الفئات الاجتماعية المعنية دون تحديد.

### المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الممارسة الديمقراطية المعاصرة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف المداخل النظرية التي جاءت في إطار تفسير ممارسات الديمقراطية المعاصرة، وذلك من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: مقارنة الديمقراطية التشاركية

- الفرع الثاني: مقارنة الحكم الراشد

- الفرع الثالث: مقارنة التحول الديمقراطي

- الفرع الرابع: مقارنة الثقافة السياسية

- الفرع الخامس: نظرية المجال العام

### الفرع الأول: مقارنة الديمقراطية التشاركية

يعتبر أحد المفاهيم التي أفرزتها التحولات العولمية خصوصًا التحولات التي شهدتها الأوضاع الدولية في عصر العولمة، حيث تم التحول من مفهوم الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على هيئات نيابية تمثل مصالح المواطنين إلى الديمقراطية المشاركة المرتبطة بتمكين الإنسان- المواطن من حقوقه السياسية والمدنية المرتبطة بكيونته الإنسانية وذلك من خلال تفعيل حركية المشاركة السياسية وجعل النظام السياسي متمحورًا حول المواطن وخادمًا لحاجاته الاجتماعية، الإقتصادية، الثقافية والسياسية وهذا نتيجة لتحول الفواعل على مستوى الساحة الدولية، فظهرت فواعل ما تحت دولية كمنظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص وأخذت تلعب دورًا أكثر كفاءة من الدولة.

تقوم ديمقراطية التشارك (participant democracy) على إعادة النظر في دور الدولة وإحياء دور أساسي لصالح هيئات تحت دولانية، تعاضم المشاركة السياسية وإنزال عملية إتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية

(1) Bijker, W. E. *Of Bicycles, Bakelite, and Bulbs: Toward a Theory of Sociotechnical Change*. Massachusetts: The MIT Press, 1995, p.46

(2) Bijker, *Op.Ct.*, (1995), p.15.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

والجموعات الصغيرة؛ أي إعادتها للشعب وكنتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيًا بما يناسب مصالحهم الخاصة.<sup>(1)</sup> يعبر مفهوم التشاركية (Partnership) عن العلاقة بين جهاز الدولة وإدارة الحكم من ناحية، مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى ودور كل منهم في إدارة الدولة وهذا من خلال عجز الدولة المتزايد في تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين.<sup>(2)</sup> وهذا من أجل إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على ثلاث دوائر متقاطعة من العمل المشترك تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات أساسية: الحكومة المجتمع المدني والقطاع الخاص.<sup>(3)</sup>

تعرف (الديمقراطية المشاركة) بوصفها عقدًا إجتماعيًا جديدًا يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم، حيث تعمل الحكومة على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المناسبة بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتتجهى التفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية، الإجتماعية والإقتصادية.<sup>(4)</sup> تقوم الديمقراطية التشاركية بالأساس على خمسة مبادئ هي:

- ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الانسان.
- ضرورة بناء دولة الحق والقانون يجعل الانسان وحاجاته أساس منطق الحكم والعدالة.
- ضرورة جعل المجتمع المدني الحلقة الإتصالية الأولى بين المجتمع والنظام السياسي.
- ضرورة تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وبحرية الصحافة.
- ضرورة جعل المساءلة القانونية والمؤسسية مرتبطة بالأساس بتقييم وتقييم السلطة التنفيذية والهيكل القرارية المحلية بما يخدم حاجات المواطن.

### الفرع الثاني: مقارنة الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد<sup>(5)</sup> أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية والتنمية قبل أن يظهر هذا المفهوم في الأدبيات السياسية الحديثة أستعمل في الأدبيات السياسية الإسلامية ليعبر عن مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية وهي مرحلة الخلافة الراشدة؛ أين كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة والصلاح وصيانة الحقوق وإحترام كرامة الإنسان وغيرها من المبادئ الإسلامية السامية.<sup>(6)</sup> وظهر هذا المصطلح في العلوم الإجتماعية والإدارية وأصبح إستخدامه شائعًا في أدبيات الادارة العامة والسياسة العامة والحكومات المقارنة؛ أي ظهر في

(1) أُلوند غابريال، جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، تر: هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، 1997، ص32.

(2) فوزي سامح، الحكمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، الجزائر، العدد 10، أكتوبر 2005، ص34.

(3) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص44.

(4) المرجع السابق، ص45.

(5) يعبر عنه بالحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكمة، الحكمانية، الحاكمية، إدارة الحكم الرشيد وإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

(6) مُجد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي (جامعة ورقلة

كلية العلوم السياسية، يوم 03 و04/11/2010)، ص07.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

الوقت الذي بدأ فيه بالتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي<sup>(1)</sup> والتي كانت تهدف الى خلق النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلدان النامية ويرجع ذلك الى أخطاء في تسيير الأعمال العمومية وكذا عنصر الأوبئة المطلقة ونقص الشفافية لدى الحكومات.

ظهر هذا المفهوم بشكل جلي سنة 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي للحدث عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول-جنوب الصحراء- حيث تم الربط بين الكفاءة الادارية الحكومية والنمو الاقتصادي.<sup>(2)</sup> ولقد نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون.

في بداية التسعينيات، أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وكل ما يجعل الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها. في إجتماع لمنظمة التنمية الاقتصادية(OECD) بباريس في مارس 1996م ثم الربط بين جودة، فعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ودرجة رخاء المجتمع. وتم التأكيد على أن المفهوم يذهب الى أبعد من الإدارة الحكومية ليتضمن إشكاليات تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها خاصة دول العالم الثالث ولأنه ظهر كمنتج غربي موجه إليها لأنها حسبه تعاني من إختلالات في التسيير والإشراف على شؤون الحكم.

وبالتالي، لا بد لها من إصلاح يقوم على مبادئ تراها الدول الغربية أصلح لتسيير الحكم. والحكم الراشد لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، بل يشمل أيضاً مختلف القيم كالنزاهة المساءلة، الرقابة ومجموعة العلاقات بين المواطنين سواء كأفراد أو كأعضاء في مؤسسات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. ولقد تطور مفهوم الحكم الراشد ليصبح مؤشراً لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني.<sup>(3)</sup>

يعرّف الحكم الراشد من عدة إعتبرات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر لآخر أو من مؤسسة الى أخرى حسب التوجهات والاهتمامات لكل منها. وتتشكل كلمة الحكم الراشد من كلمتين (حكم وراشد)؛ ويعني مفهوم الحكم "ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية" وهو مفهوم أوسع من مفهوم الحكومة.<sup>(4)</sup> أما البنك الدولي (1992) فقد عرفه بأنه "الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية".

وبالتالي، الحكم الراشد وفق البنك مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل وتعرّفه الأمم المتحدة (Good Governance) "بأنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، تنموي وتقديمي".<sup>(5)</sup> وعليه، فالحكم الراشد يقوم على تكامل عمل الدولة بكامل مؤسساتها، القطاع الخاص وكذا مؤسسات المجتمع المدني. ويقوم

(1) الأخضر عزوي وجلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 21، مارس 2005، ص 03 .

(2) سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، أنظر الموقع الإلكتروني: www.onislam.net، (ت.ت 2019/05/18).

(3) سلوى شعراوي جمعة، المرجع السابق.

(4) مجّد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

(5) كريم حسن، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 41 .



## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

الحكم الراشد على أبعاد مترابطة مع بعضها البعض وتحدد في: (البعد السياسي) الذي يركز على طبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها من حيث التمثيل، (البعد التقني) ويقوم على عمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها و(البعد الاقتصادي والاجتماعي) الذي يتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى حيويته وإستقلاله عن الدولة وقدرته في التأثير على المواطن.

بناءً على ما قدمه البنك العالمي نجد أنه يقوم على مجموعة من المقومات منها: (1) الإنفتاح السياسي من الجانب القانوني والممارسة السياسية، المشاركة السياسية وشفافية الانتخابات، استقلالية القضاء وحرية الاعلام وتحسين نوعية الخدمات الادارية. كما نجد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) حددت مقومات الحكم الراشد في أربع ركائز تتعلق بـ: توفير سبل إرساء دولة القانون، تحسين تسيير إدارة القطاع العام، محاربة الفساد، وتخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية.

### الفرع الثالث: مقارنة التحول الديمقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية من خلال الإهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات المعاصرة بهذا الموضوع. ويقصد بهذا المفهوم في الدلالة اللفظية "المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة إنتقالية بين نظام غير ديمقراطي في إتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي (2)؛ أي بمعنى هو مرحلة إنتقالية نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان، تفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة، حرية وإعلاء حكم القانون.

إن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي؛ إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي. إذ هناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها (3) وتهدف هذه العملية الى إعادة توزيع القوة، بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي". وعليه، فالتحول الديمقراطي عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية منها منظمات المجتمع المدني.

في تعريف آخر للتحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية، المشاركة، الهوية والتنمية؛ أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي. (4)

(1) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الحكمانية، أنظر الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com، (ت.ت 2018/05/18).

(2) أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 295.

(3) علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 23.

(4) عبد الإله بلقزيز، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، مرجع سبق ذكره، ص 136.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

يعرّفه تشارلز آندريان بأنه "التحول من نظام إلى آخر؛ أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه (التغيير بين النظم)". وبناءً عليه، فالتحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام (البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات) وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم". وفي هذا الصدد، فإن هذا التعريف يركز على "أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام".

وعموماً، فالتحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لإنتكاسات عديدة وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية. إذ تبين مراجعة الأدبيات العامة حول الديمقراطية أن هناك ثلاثة مداخل نظرية رئيسة لتفسير عمليات الديمقراطية وأنماطها، العوامل والمتغيرات المؤثرة فيها وهي: (1) أ- المدخل التحديثي: الذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الديمقراطية ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.

ب- المدخل الانتقالي: الذي يركز على العمليات السياسية وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي.

ج- المدخل البنوي: الذي يهتم بأثر تغيير بني القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي.

### الفرع الرابع: مقارنة الثقافة السياسية

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية من أهم المفاهيم المستخدمة في دراسة النظم السياسية والديمقراطية على أساس أن النظام السياسي يستمد شرعيته من مجموع الرموز السياسية والثقافية التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات. فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات بل لها أيضاً متطلباتها الثقافية؛ أي ما يعرف (بالثقافة الديمقراطية). إن احترام التنوع المجتمعي بما يتطلبه من تعميق ثقافة التعدد والإختلاف هو أحد المداخل الهامة لترسيخ الديمقراطية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تُدعم ذلك.

ولما كانت الثقافة السياسية أحد المحددات الهامة لشكل وطبيعة النظام السياسي في أي مجتمع، فإن تدعيم وتعزيز التطور الديمقراطي يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية حيث أكد (لاري دياموند) على أهمية ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية كعامل أساسي باعتبارها تمثل البيئة السيكلوجية للنظام السياسي. (2)

ما دام النظام الديمقراطي حسب (ليست) هو ذلك النظام الذي يوفر فرصاً دستورية منتظمة لتغيير الحكام وبما أن هذا التغيير قد يحمل معه الإنشقاق والتنافس الذي تفرضه الديمقراطية ما قد يهدد تماسك المجتمع، فإن تجنب كل ذلك يستدعي وجود مجموعة من الشروط واحدة من أهمها: الثقافة السياسية بما تعنيه من توفر نسق من القيم والمعتقدات يجعل من وجود المؤسسات الفعالة، الانتخابات والصحافة الحرة مقبولة على نطاق واسع. (3)

(1) إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 122.

(2) هدى ميتكيس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، [د.د.ن.]، القاهرة، 1999، ص 135.

(3) عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مكتبة الأدب، القاهرة، 2004، ص 19.



## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

رغم التعدد الكبير في تعريف الثقافة السياسية وتنوعها بتركيز كل مفكر على جانب من جوانبها، حيث كان عالم السياسة الأمريكي (ألموند) هو أول من استخدمه في مقالة كتبها عام 1956م وبالتالي، فيمكن الإقتصار على بعض التعريفات منها: يعرف (ألموند) الثقافة السياسية بأنها "مجموعة التوجهات السياسية، الإتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد إتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".<sup>(1)</sup>

أما (موريس دوفرجه) فيعرفها "بأنها الجانب السياسي من الثقافة المجتمعية" ويرى (صامويل بيير) بأنها "تتكون من القيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بكيفية تولي وممارسة الحكم وما ينبغي فعله خلال الحكم".<sup>(2)</sup> أما (لوسيان باي) فيعرفها "بأنها محصلة القيم الأساسية والعواطف والمعارف التي تعطي شكلاً وجوهراً للعملية السياسية". حسب (ألموند) فهي تشمل ثلاثة أبعاد: (بعد معرفي) يتمثل في المعلومات والمعارف حول النظام السياسي والعملية السياسية، (بعد عاطفي) قائم على التعلق الشخصي بزعامات سياسية، مؤسسات ورموز و(بعد تقييمي) يشمل الأحكام القيمية بشأن تقييم العملية السياسية الرموز، الأشخاص والمؤسسات.

من جهة أخرى، فالثقافة تحدد شرعية النظام السياسي وكيفية بنائها وحسب (ألموند وباول) ينبغي أن تدرس من خلال ثلاث مستويات: (مستوى النظام) هي محصلة المواقف تجاه النظام السياسي والسلطات التي تمارس الحكم وهذه المواقف والقيم هي التي تحدد شرعية النظام السياسي، (مستوى العملية) هي محصلة المواقف والقيم الاجتماعية والسياسية تجاه الفاعلين السياسيين من خلال الأدوار التي يلعبها الأفراد في المجال السياسي و(مستوى السياسة العامة) هي التي تحدد المواقف من المخرجات والسياسات التي ينتهجها النظام السياسي.

وهناك تصنيف آخر للثقافة السياسية الى ثلاث مستويات: الدرجة والميل نحو المشاركة في الثقافة ويختلف حسب الأنظمة السياسية ونمط الثقافة السائد (المشارك، الخاضع، والرعاي)، الإختلاف في الثقافة السياسية داخل البلد الواحد بين (ثقافة النخبة وثقافة الجماهير)، الإختلاف داخل النظام السياسي بين (الثقافة الرسمية أو الثقافة المهيمنة والثقافات غير الرسمية). وقد صنف (ألموند وباول) الثقافة السياسية الى ثلاثة أنماط وهي:<sup>(3)</sup>

- الثقافة الوعائية (parochial culture): مواطنون سلبيون لا يشاركون في الإنتخابات، لا ينخرطون في النشاطات السياسية، هناك عدم اهتمام بالأمر السياسية إلا بقدر جزئي وترتبط بالبنية التقليدية للنظام السياسي.

- ثقافة الخضوع (subject culture): تتعلق ببنية سلطوية ومركزة، مواطنون يعون وجود السلطة، خاضعون ويطيعون السلطات دون أي اعتراض على القرارات التي تصدرها نتيجة أن النظام السياسي (ديكتاتوري) يدفع الناس الى الإهتمام والمشاركة في النشاطات السياسية.

- ثقافة المشاركة (participant culture): تتعلق ببنية ديمقراطية، مواطنون لديهم معارف عن السياسة يتقدمون بمطالب الى السلطات. وفي تصنيف آخر (لألموند) يصنف الثقافة السياسية باعتبارها أنماط سلوكية الى أربعة أنواع

(1) محمد زاهر بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهجية ومداخل نظرية)، ط2، بنغازي، جامعة قارونس، 1998، ص219.

(2) عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص102.

(3) غابريال ألموند، بنجام باول وروبرت مندوت، السياسة المقارنة: إطار نظري، تر. محمد بشير المغربي، بنغازي، جامعة قارونس، 1996، ص07.

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

وفق معياري الاندماج والمشاركة السياسية: (ثقافة ملتزمة)، (ثقافة منخرطة) ومن حيث الاتجاه نحو المشاركة السياسية الى اتجاه مشارك واتجاه مغترب.<sup>(1)</sup> أما (أرندت ليجبهارت) يرى ضرورة التمييز بين نوعين من الثقافة السياسية؛ تلك الذي لدى الجماهير وتلك الذي لدى النخبة التي قد تكون ثقافة إئتلافية تصالحية أو ثقافة صراعية(تعارضية) هذا النوع يؤثر على أوضاع الاستقرار في المجتمع والنظام السياسي، حيث تلعب دورًا في بناء المؤسسات السياسية وإستقرارها وهذا مرتبط أيضًا بتكيفية المجتمع المتجانسة أو المتنافرة.

### الفرع الخامس: نظرية المجال العام(Public Sphere)

تعد نظرية هابرماس(Habermas) للمجال العام(Public Sphere) أحد المداخل المهمة لدراسة التأثيرات المتبادلة بين الفعل التواصلي(Communication Action) والممارسات السياسية؛ حيث إن هناك من يرى أن الشكل المثالي للمجال العام وفقا لهابرماس يمكن أن يتحقق من خلال الإنترنت وتطبيقاته، التي توفر للمواطنين الفرصة للتعبير عن آرائهم والتواصل مع بعضهم البعض ومع قادتهم السياسيين دون ترك منازلهم؛ حيث يمكن للنقاشات عبر الفيسبوك أن تصل وتؤثر في عملية صنع القرار وقد أضفى هذا النمط من الحضور العام الذي يتركز على المشاركة الواسعة مزيدًا من القوة للرأي العام بإعتباره الأكثر تعبيرًا عن شريحة عريضة من المواطنين وهو ما يزيد من تأثيره في عملية صنع القرار.<sup>(2)</sup>

يرى هابرماس(1989) أن المجال العام هو عبارة عن منتدى؛ حيث يشارك المواطنون من خلاله في التواصل والنقاش ويشكلون الرأي العام دون سلطة رسمية. وقد طرح هابرماس مفهومه للمجال العام من خلال بعدين أساسيين، أولهما: بعد أمبيريقى Empirical Definition يقوم على أن المجال العام هو منظومة مؤسسية قائمة على التواصل التفاعلي المنطوق أو المكتوب. والثاني: بعد معياري Normative definition يفترض أن المجال العام هو منتدى يتيح الفرصة للمواطنين الذين لا يتمتعون بأي سلطات رسمية بأن يتلاقوا معًا وأن يكونوا مستعدين لإجبار السلطات العامة على أن تبرهن على مشروعية أعمالها أمام الرأي العام.<sup>(3)</sup> ومحددات الوصول إلى Ideal public sphere أو الديمقراطية التبادلية Communicative كما طرحها هابرماس هي الفرص المتساوية للتعبير عن الرأي(الحرية والمساواة) بصرف النظر عن الوضع أو الطبقة الاجتماعية وأن يكون ما يطرح فيه من قضايا مجالا للإهتمام العام Common Concern والشمولية Inclusivity وهو ما يعني أنه ليس هناك مجال لإستبعاد أي فرد أو جماعة من المشاركة في المجال العام. يقدم(Dahberg & Siapera) ثلاثة نماذج لفهم العلاقة بين وسائل الإتصال الحديثة والمجال العام:<sup>(4)</sup>

– النموذج الأول هو: "التحررية الإلكترونيةCyber-libertarianism" ويقوم على تغيير كامل في أنماط الممارسات السياسية التقليدية ويركز على إستخدامات وسائل الإتصال الجديدة في إستطلاعات الرأي العام والإستفتاءات

(1) غابريال ألموند، بنجام باول وروبرت مندت، مرجع سبق ذكره، ص08.

(2) عادل صالح، الانترنت والسياسة: دراسة في الاستخدام والتأثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية، ط1، أطلس للنشر، مصر، 2017، ص46.

(3) عادل صالح، المرجع السابق، صص46-47

(4) عادل صالح، مرجع سبق ذكره، ص47

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

وكذلك التصويت عن بعد.

- النموذج الثاني فهو مجتمعي (Communitarian) ويفترض أن أهم التأثيرات الإيجابية لوسائل الاتصال الحديثة سوف تأتي من تعظيم مشاركة الجماهير القاعدية Grass-roots وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة.

- النموذج الثالث: يقوم على تأثير إيجابي لوسائل الاتصال الجديدة في تحقيق "الديمقراطية التوافقية أو التبادلية Deliberative" وذلك من خلال تطوير آليات التفاعل وكذلك تبادل الأفكار في المجال العام.

ليس هناك من شك في أن ظهور وسائل الاتصال الحديثة ICTs وأهمها الكومبيوتر، الإنترنت وإنتشار إستخداماته بشكل كبير، تنوع أنماط وأسباب الإستخدام وتأثيراتها الإجتماعية والسياسية، إرتبط بالحديث عن ملامح ديمقراطية للإعلام ووسائل التواصل قد تحقق مع مفهوم هابرماس للمجال العام؛ حيث إن إنتشار الإنترنت وتطبيقاته وأهمها شبكات التواصل الإجتماعي، قد دعمت تمثيل الجمهور من خلال ضمان مشاركة الأطراف المعنية في عملية الإنتاج، الإستقبال، التبادل والتفاعل مع المواد الإعلامية.

إن مفهوم الجمهور هو عبارة عن مجموعات أكثر منها جمهور لوسائل الإعلام. بل وأبعد من ذلك فإن المفهوم إرتبط بكونه عبارة عن تفاعل خطابات أو أحديث الأفراد الذين يشاركون في عملية نقاش جماعي. وتتكون عملية التفاعل من جانبين، الجانب الأول: هو تفاعل المواطنين مع وسائل الإعلام وينظر إلى هذا الجانب على أنه عملية تواصل لبناء حس عام لتفسير وإستخدام ما تقدمه وسائل الإعلام.

النمط الثاني للتفاعل هو تفاعل المواطنين مع بعضهم البعض وهذا يختلف عن حوار شخصين ويتجاوز ذلك الى حوار جمعي وهذا البعد متحقق في وسائل التواصل الإجتماعي وخاصة الفاييسبوك؛ حيث يتبادل المستخدمون المعلومات، كما أن عملية التفاعل تتم بين مجموعات صغيرة وتنتقل لتشمل مجموعات واسعة من المستخدمين.

### خلاصة الفصل:

نخلص في نهاية الفصل الى أن المجتمعات الإنسانية في تطورها عبر العصور شهدت عدة مراحل وكان لكل عصر مميزاته وخصائصه، فاليوم العالم يعيش مرحلة جديدة من مراحل تطوره بفضل تقنية المعلومات والاتصال الحديثة التي إمتزجت فيها ثلاثة ثورات هي: ثورة المعلومات تتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة؛ ثورة وسائل الإتصال المتمثلة في تقنية الإتصال الحديثة والتي بدأت بوسائل الإتصال السلكية واللاسلكية، وأخيراً ثورة الحاسبات الإلكترونية المتمثلة في شبكة الإنترنت العالمية التي حققت التكامل والاندماج التقني بين العديد من وسائل الإتصال.

يعد مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين وإختلفوا في نظرهم له بسبب إختلاف تخصصهم وتطور خصائص التكنولوجيا نفسها ولكن من الأمور المتفق عليها أن ماهية التكنولوجيا قديمة قدم المخترعات البشرية نفسها. التكنولوجيا هي فكر وأداء وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد إقتناء معدات وهي ليست مجرد علم أو تطبيق العلم أو مجرد أجهزة بل هي أعم وأشمل من ذلك بكثير، فهي نشاط إنساني يشمل الجانب العلمي والتطبيقي.

ونظرًا للأهمية المتزايدة لتقنية المعلومات والاتصال الحديثة في مجتمعنا المعاصر، تتصف هذه التقنية الحديثة بسمات إتصالية وخصائص متميزة أبرزها أنها واسعة الإنتشار ووسيلة إتصال وإعلام تكنولوجية عالية الجودة جديدة ومؤثرة، تتميز بالإستقلالية واللامركزية، تخطت الحواجز الزمنية والمكانية وتتميز بعدم وجود جهة مركزية تديرها أو تحكمها بشكل مباشر، كما تتميز بسرعتها الفائقة وإتاحتها لقدر كبير من الحرية والتفاعلية.

يمكن القول أيضًا أن مفهوم تقنية المعلومات والاتصال يتضمن أدوات التعامل مع المعلومات وتعلق بمجموعة متنوعة من السلع والتطبيقات والخدمات التي تستخدم لإنتاج المعلومات، تخزينها، معالجتها، توزيعها وتبادلها. وهي تشمل التكنولوجيات القديمة كالإذاعة، التلفزيون والهاتف والحديثة كالأجهزة، البرمجيات الحاسوبية الأقمار الصناعية، الإتصالات اللاسلكية والإنترنت. وتستطيع هذه الأدوات العمل سوية والتلاقي لتشكيل عالمنا المترابط، أي بنية تحتية ضخمة من الخدمات الهاتفية المترابطة، الحواسيب، الإنترنت، الإذاعة والتلفزيون والتي تصل الى كل ركن من أركان الكرة الأرضية.

وتتكون تقنية المعلومات والاتصال من قسمين: الأجهزة والأنظمة التي تستخدم في الولوج، التخزين النقل المعالجة، وتقاسم المعلومة، تتعلق الأجهزة بمختلف الوسائل كالهواتف الخليوية، التلفزيونات والحواسيب التي يتم إستخدامها من قبل الأفراد للإتصال عبر الشبكة أو النظام، أما الأنظمة فتتعلق بربط الأجهزة والبنى التحتية كإستخدام الشبكات لتسهيل الإتصال وتقاسم المعلومة.

ظهرت شبكة الإنترنت في العقد الأخير من القرن العشرين ونظرًا لحداثتها وإرتباطها بشكل وثيق بالتقنيات المستحدثة والمتلاحقة، فقد إختلف الباحثين حول مفهومها الحقيقي وإقتصرت أغلب التعريفات والمفاهيم على الوصف دون أن يتعدى ذلك إلى أخلاقيات أو ضوابط الممارسة أو حتى طبيعة مستخدمي الشبكة وجل الباحثين

## الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة-إطار نظري مفاهيمي-

كانت محاولاتهم وضع تعريف للإنترنت تتناول الشبكة حسب طبيعة إستخدامهم لها أو حسب المجال الذي تتم دراسته. وبناء على ذلك؛ يمكن القول أن تعريف الإنترنت يرتبط بالمستخدمين لها والخدمات التي تقدم من خلال هذه الشبكة والتقنيات المستخدمة، حيث تشعب الإنترنت وإتساع دائرة إستخدامها أسهم في تعدد تعريفاتها.

في ظل التطورات الإتصالية الهائلة التي يعيشها العالم، أصبحت شبكة الإنترنت ظاهرة واسعة الإنتشار ووسيلة إتصال وإعلام تكنولوجية عالية الجودة، جديدة ومؤثرة تتميز بالإستقلالية واللامركزية، تربط سكان العالم بعضهم ببعض بسرعة فائقة وقدرة واسعة حتى باتت جزءاً مهماً من حياة الأفراد والمؤسسات وإستطاع الإنترنت خلال بضعة عقود من الزمن أن تساهم في تغيير الثقافات، المواقف في شتى مجالات الحياة وخاصة في وسائل الإعلام التقليدية وذلك بدراسة موضوع الإتصال والإنترنت من خلال تأثيراته السياسية والإجتماعية. كما أنه من ميزات هذه التقنيات هو قدرتها على وصول المعلومات وتبادلها، بواسطة الإتصالات عن بعد، بشكل أسرع، أكثر وفرة وبأقل تكلفة وهي تركز في المقام الأول على تقنيات الإتصال كالإنترنت، الشبكات اللاسلكية، الهواتف الخلوية ووسائل الإتصال الأخرى.

أصبحت تقنية المعلومات والاتصال مؤخرًا، توفر للمجتمع نظام واسع من إمكانيات الإتصال الحديثة، إذ يستطيع الفرد في وقت قياسي الإتصال بالآخرين في بلدان مختلفة بإستعمال هذه التقنيات كمواقع الشبكات الإجتماعية: الفيسبوك، التويتر، الرسائل الإلكترونية الآنية، المؤتمرات التلفزيونية... فهذه التقنيات العصرية أنشأت قرية عالمية والتي يمكن فيها للفرد الإتصال مع الآخرين حول العالم.

الفصل الثاني: علاقة الإنترنت

تقنية حديثة للمعلومات والاتصال

بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### تمهيد:

إن الطبيعة العالمية لشبكة الإنترنت خلقت نوعًا من التفاعل بين هذه الأخيرة وظاهرة العولمة، حيث أصبح التأثير المتبادل هو السمة المميزة لنشاط كل منهما، كذلك العلاقة بين العولمة والديمقراطية أصبحت مسألة أكيدة بل مسألة مسلم بها عند جميع الباحثين والعلماء وأن ثمة تلازمًا بين الإنترنتين سيما أن الظاهرتين إكتسبتا زخمًا متزامنًا في العقد الأخير وحتى بعد نهاية الحرب الباردة.

حتى تتضح الصورة أكثر بين هذه المفاهيم الثلاثة لا بد من تحديد منطلقات هذا التفاعل وطبيعته وأبعاد العلاقة بينها من خلال التعرف على هذه المفاهيم، أبعادها أو مجالات تأثيرها، طبيعة العلاقة الموجودة بينها ومدى درجة التأثير والتأثر الموجودة بينها ولفهم طبيعة العلاقة القائمة بين الإنترنت والعولمة، الإنترنت والديمقراطية سنحاول من خلال هذا الفصل من الدراسة التعرف على كل ما سبق ذكره وهذا وفق الباحث التالية:

- المبحث الأول: الإنترنت كأداة للعولمة والإعلام الجديد

- المبحث الثاني: تأثيرات الإنترنت في المجال السياسي

- المبحث الثالث: الإنترنت والديمقراطية- نحو ديمقراطية إلكترونية

### المبحث الأول: الإنترنت كأداة للعولمة والإعلام الجديد

ما دمنا اليوم نعيش عصر ثورة المعلومات والاتصالات، فإن هذا العصر ميّز ظهور وسائل، أدوات وتقنيات بل أن هذه التقنيات هي عصب العولمة والمساهم الأكبر في إنتشار أفكارها وقيمها في مختلف قارات العالم وبالتالي تعتبر مظهرًا من مظاهر العولمة. ومن أبرز آليات العولمة وسائل المعلومات والاتصال والذي تشكل الإنترنت إحدى أبرز أدواتها ولذلك تعتبر الشبكة المعلوماتية العالمية (الإنترنت) على وجه الخصوص أبرز صورة من صور تقنيات المعلومات والاتصال وستتناول كل ذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: مفهوم العولمة

- المطلب الثاني: تقنية الإنترنت كأداة من أدوات العولمة

- المطلب الثالث: الإعلام الجديد في عصر العولمة

### المطلب الأول: مفهوم العولمة

إستحوذت ظاهرة العولمة على إهتمام عدد كبير من المفكرين والباحثين في كل أنحاء العالم وكثرت حولها الأبحاث والدراسات والذي لاشك فيه أن العولمة قد أصبحت ظاهر العصر، كما يقول Lash و Featherstone وأصبحت الإطار المرجعي لكل الدراسات الإجتماعية والإنسانية. ويمكن القول بأن العولمة كظاهرة، نظرية ومفهوم هي الأكثر تداولاً وإستخدامًا في الدراسات الإجتماعية والإنسانية وغدت بمثابة موجة فكرية وإعلامية فرضت نفسها في الفكر والواقع العالمي.<sup>(1)</sup> وستتطرق إلى ذلك وفق الفروع التالية:

(1) رضا عبد الواحد أمين، الإعلام والعولمة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص43.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

- الفرع الأول: تعريف العولمة

- الفرع الثاني: أبعاد العولمة

- الفرع الثالث: تأثير العولمة على الديمقراطية

### الفرع الأول: تعريف العولمة

لقد تزايد استخدام مصطلح العولمة في الأدبيات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الفكرية والإعلامية المعاصرة تعبيراً عن عمليات التغيير الحاصلة في نواحي الحياة اليومية للمجتمع، فضلاً عن كونه يمثل عملية مستمرة وهي تعني "إنضغاط الزمان والمكان في العالم وتعاضم الوعي بالعالم أو إشتداد الشعور به؛ أي تسارع وتيرة الحياة والتغلب على الحواجز والعوائق المكانية ولاسيما المرتبطة بالتاريخ"<sup>(1)</sup>.

إن النقاش حول العولمة أصبح واسعاً في الوسط الأكاديمي، الثقافي والفكري وأدى ذلك إلى تبلور نزعتين رئيسيتين: من ناحية تستخدم العولمة للإشارة إلى الإعتماد المتبادل المتنامي بين مجتمعات العالم من خلال أبعاد عديدة ومختلفة، من جهة أخرى يستخدم هذا المفهوم بمعنى شيوع عولمة المؤسسات، النظم والممارسات كعولمة رأس المال، عولمة المعلومات والاتصالات... غير أن التلاقي بين هاتين النزعتين يؤكد رفع التبني والأنشطة أو نزعها من السياقات المحلية لتصبح عالمية.

وعليه، فإن العولمة أصبحت واقعاً وهي دورة جديدة من دورات الزمن... تتهياً فيها فرصة جديدة لعصر جديد تتوازن فيه النهضة التكنولوجية الهائلة والثورة المعلوماتية مع الإعتبارات الإنسانية والقيم الأخلاقية وتسود فيه قيم العدل والترايط الإجتماعي، عصر جديد تتلازم فيه آفاق التقدم مع روابط الإنتماء والولاء للإنسان، العائلة والوطن. وفي هذا الإطار يصبح البعد الجغرافي أقل تأثيراً في إقامة العلاقات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية وإستمرارها عبر الحدود والمسافات، فالعالم لا ينكمش حقيقة ولكن المسافات تصبح عملياً أقل إستهلاكاً للوقت ينتزع الناس، الرموز والسلع من البعد الجغرافي ومن جذورهم الوطنية وتفتقد كثير من الشعوب والمجتمعات الحماية التي كانت تكفلها لها حدودها.

إستخدم البعض مصطلح العولمة ترجمة للكلمة الفرنسية *Mondialisation* بمعنى جعل الشيء على مستوى العالم، بينما دافع آخرون عن مصطلح الكوكبية أو الكونية كترجمة للمصطلح الإنكليزي *Globalisation* الذي ظهر أولاً في أمريكا؛ بمعنى تعميم الشيء ونشره ليشمل الكوكب الذي نعيش عليه. ويعرفها معجم ويبسترز: "أنها إكساب الشيء طابع العالمية وخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً"<sup>(2)</sup> بالإنتقال إلى المضمون، يمكننا القول بأن صياغة تعريف دقيق للمصطلح صعب جداً وذلك بسبب إلتباس الميادين أو الإختصاصات التي نشأ وتشكل المفهوم في إطارها... وتعدد وتباين المواقف من ذلك. لذا سنعمل على مقارنة تعريف يحاول أن يزيل اللبس والغموض وينشر الفهم والوضوح لمضمون الظاهرة وآليات عملها.

(1) نامر كامل مجّد، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصال وآليات حراكها في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، العراق، العدد 37، ص 224.

(2) رضا عبد الواحد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 44.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

العولمة كمفهوم يعبر عن عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية، الإتصالية، السياسية والثقافية، تتسم بالصرورة ولها مؤشرات يمكن رصدها كمياً وكيفياً وعادة ما تكون أحادية الإتجاه من الشمال إلى الجنوب.<sup>(1)</sup> يعرّف (صادق جلال العظم) العولمة بأنها: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".<sup>(2)</sup> ويعرّفها (إسماعيل صبري عبد الله) بأنها "التداخل الواضح لأموال الاقتصاد، الإجتماع، السياسة، الثقافة والسلوك دون إعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو إنتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".<sup>(3)</sup>

يتضح مما تقدم؛ أن ثمة إجماع على أن الأساس الأول الذي تشكلت حوله العولمة هو الأساس الإقتصادي أما أدواتها فهي: الشركات الكبرى العابرة للقارات والجنسيات والقوميات والتي إصطلح على تسميتها بالمتعددة الجنسيات، فالعولمة فتحت أسواق العالم المختلفة أمام منتجات تلك الشركات وأمام المعلومات والإعلام. وقد قسم (جيمس روزناو) المواد والنشاطات التي تنتشر عبر الحدود إلى ستة فئات: بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود، مؤسسات وأشكال من السلوك والتطبيقات".<sup>(4)</sup>

إلى جانب الأساس الإقتصادي تحتل ثورة المعلومات والتقنيات الحديثة وشبكات الإتصال والإعلام المختلفة مكانة مميزة في تحديد مضمون العولمة ورسم آلية عملها ومستقبلها وهو الأمر الذي يسمح للبعض بإعطاء مصطلح العولمة مدلول صيرورة العالم واحداً أو تحوله لقرية كونية.

يعرفها جورج لودج (Gerge Lodge) بأنها "العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه الحياة الثقافية، الاقتصادية، السياسية، التقنية والبيئية".<sup>(5)</sup> ويعرف مالكوم واترز (Malcolm Waters) بأن العولمة هي: "كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد".<sup>(6)</sup> يركز هذا التعريف على عمليات الإندماج بين سكان العالم التي ترتبط بالعولمة الاقتصادية وظهور ما يسمى بالمجتمع العالمي. أما (مُجّد شومان) ينظر للعولمة كمفهوم واسع لوصف وتحليل مختلف التحولات المتسارعة في العالم ورصد آثارها السياسية، الاقتصادية والإجتماعية. وهذا التعريف يركز على أن العولمة تشكل الإطار المرجعي لكل التحولات والتطورات السياسية، الاقتصادية والإجتماعية وتساعد على فهم هذه التطورات ورصد آثارها الإيجابية والسلبية. أما (روبرتسون) ينظر للعولمة بأنها عبارة عن "إلغاء للحدود وإزالة للحواجز بين الأفراد والدول وضغط العالم وتصغيره... وذلك نتيجة للتطورات العلمية والمعلوماتية الجديدة".<sup>(7)</sup>

(1) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، كتب عربية للنشر والتوزيع، د.ب.ن. www.kotobarabia.com، د.س.ن، ص5.

(2) أحمد الأمين، الديمقراطية والعولمة: بين الإيديولوجيا والفلسفة، مجلة الفكر العربي المعاصر، لبنان، العدد 114، 2000، ص88.

(3) نفس المرجع، الصفحة سابقا.

(4) المرجع السابق، ص 89.

(5) رضا عبد الواحد أمين، مرجع سبق ذكره، ص49

(6) نفس المرجع، الصفحة سابقا.

(7) رضا عبد الواحد أمين، مرجع سبق ذكره، ص48.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

إن أهم ما يميز هذا المفهوم هو تركيزه على فكرة إنكماش العالم التي تتضمن تقارب المسافات والثقافات وترباط المجتمعات والدول، حيث لم يعد بالإمكان الإنعزال عن سرعة التحولات والمستجدات والقدرة على مجاراتها. العولمة تعني أيضاً ثورة تكنولوجية وإجتماعية وهذا التعريف يرى أن التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم وتدفعه نحو ضغطه وعولمته ترجع إلى الثورة التكنولوجية التي بإمكانها أن تحول العالم إلى سوق واحد والمثال البارز على ذلك هو شبكة الإنترنت التي أحدثت ثورة في أنظمة الاتصالات وتغييراً كبيراً في بعض أشكال الحياة الإجتماعية كظهور التجارة الإلكترونية. وهناك من يرى أن العولمة يمكن اعتبارها حقبة تاريخية وهذا المفهوم يقوم على عنصر الزمن.

يمكن إعطاء تعريف جامع للعولمة بأنها مفهوم مركب ذو أبعاد إقتصادية، سياسية إجتماعية، ثقافية وتقنية وإعلامية وهي ظاهرة حديثة نسبياً تشير إلى محاولات تصغير العالم ودمجها، من خلال التقليل من أهمية الحدود الجغرافية، السياسية وتتيح إمكانية الإتصال والتواصل بين الأفراد والمجتمعات، نشأت في مجال الإقتصاد وتعدته إلى المجالات السياسية، الثقافية والإجتماعية وساعد على إنتشارها ثورة تكنولوجية وإجتماعية ورغبة سياسية...

### الفرع الثاني: أبعاد العولمة

لقد أصبح من الواضح أن العولمة تأخذ أكثر من شكل وتأتي في أكثر من صيغة واحدة، لذلك أصبح من الضروري التمييز بين العولمة الإقتصادية، العولمة الثقافية، العولمة السياسية والعولمة الإجتماعية، فلا توجد عولمة واحدة، بل هناك عولمات عدة تتفاوت في معانيها، مضامينها، تجلياتها وحضورها على أرض الواقع.<sup>(1)</sup> فالعولمة عملية كلية مندججة الأبعاد والآليات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والإعلامية، فثمة تداخل وترباط بين كل هذه الأبعاد بالرغم من أن البعد الإقتصادي له الأهمية الأولى في تلك المفاهيم.

### أولاً: البعد الإقتصادي

يعتبر البعد الأكثر إكتمالاً ووضوحاً لعصر العولمة وهي الأكثر تحقّقاً على أرض الواقع من العولمة السياسية والثقافية، العالم معولماً إقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً أو سياسياً والعولمة في الأساس مفهوم إقتصادي قبل أن تكون مفهوماً سياسياً أو ثقافياً أو إجتماعياً. كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الإقتصادية التي تتضمن ظواهر إقتصادية تتمثل في تحرير الأسواق، زيادة حجم وجود العالمي في المحلي وبروز المجال العالمي كبديل للمجال الوطني.<sup>(2)</sup> فالعولمة الإقتصادية ترتبط بكل المستجدات وخصوصاً الإقتصادية منها عمليات الإنتاج، التوزيع والإستهلاك، إزدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم والمجتمعات المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو إنتقال رؤوس الأموال في عالم بلا حدود إقتصادية والتي تشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل.

(1) المرجع السابق، ص46.

(2) المرجع السابق، ص54.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### ثانياً: البعد التكنولوجي (الاتصالي)

تعتبر العولمة تجسيداً للتطورات الحياتية، الفكرية والتكنولوجية المتلاحقة التي تؤدي إلى إنكماش العالم من حيث الزمان والمكان، فبداية العولمة كان مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بتقدم تقنيات الإتصال والمعلومات منذ إختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية وتعد السرعة الفائقة في تقنيات الإتصال هي المحرك الرئيسي لإرهاصات العولمة. وقد أشار جان شولت (J.Sholt) في كتابه (العولمة مقدمة نقدية) إلى عدد من الأحداث الرئيسية التي مهدت للعولمة إبتداء من عام 1866م، حيث كانت أول خدمة دولية للتغراف عبر المحيطات وحتى عام 1977م، حيث كان أول إستخدام تجاري للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية والتي عملت على زيادة قدرة الإتصالات اللاسلكية وإتمام ربط كامل للأنسجة البصرية حول العالم، الأمر الذي سهل عملية إستخدام الوسائط المتعددة والمحمولة على غيرها.<sup>(1)</sup>

إن الثورة العلمية والمعلوماتية هي التي جعلت عالم اليوم أكثر إندماجاً والتغيرات التكنولوجية السريعة هي التي سهلت حركة الأفراد، السلع، الخدمات وإنتشار المعلومات والأفكار، حيث أدت إلى تكامل وتداخل وسائل الإعلام وتقنيات الإتصال والمعلوماتية وإندماجها مع بعضها البعض.

### ثالثاً: البعد السياسي

يعني لا تنفرد دولة بإتخاذ قرار سياسي معين، أي إلغاء الدولة القومية، حيث نجد تغير دور الدولة وقيام حكومة عالمية واحدة تحكم العالم وبالتالي كنتيجة لذلك تغيرت مراكز القوى وظهور قوى جديدة في الحياة السياسية والعولمة السياسية تتضمن الإنتقال الحر للقرارات التشريعات والسياسات عبر المجتمعات والقارات متجاوزة بذلك الدول والحدود.

يركز هذا البعد على تأثير التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد إنكماشاً يوماً بعد يوم والتداخل الواضح لأمر السياسة والسلوك دون إعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الإلتزام إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة. وهي في الواقع إحدى نتائج التقارب بين النظم السياسية المختلفة في إتجاهاتها الأساسية في الوقت الراهن وتمثل في الواقع إنتصار لطواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسي.

### رابعاً: البعد الثقافي

يتمثل في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم أو سيطرة وهيمنة ثقافة واحدة على العالم، أي بروز ثقافة عالمية موحدة ومجتمع عالمي موحد والإلتجاه لصياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها.<sup>(2)</sup> والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب بمعنى الإلتجاه إلى إقامة نظام عالمي موحد في مجال الثقافة؛ أي محاولة للتقريب والإندماج بين هذه الثقافات كلها في ثقافة واحدة.

(1) رضا عبد الواحد أمين، مرجع سبق ذكره، ص63

(2) نفس المرجع، الصفحة سابقاً.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### خامسا: العولمة الإعلامية

يمكن وصفها بـ عولمة الإعلام أو كما أشار (جيدنز) عولمة وسائل الإعلام أي أنها ضغط للزمان والمكان وهي سمة رئيسية في العالم المعاصر، حيث جعلت وسائل الاتصال والتكنولوجية الجديدة من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية وتقليل الإلتصاف إلى مكان محدد. إعلام العولمة الذي يعني تعاضم قدرة وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين الدول والمجتمعات بفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة وبذلك فقد أصبح الإعلام يؤدي دورًا حيويًا في المجال العام.<sup>(1)</sup>

يعرّف (شومان) العولمة الإعلامية أنها التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة، التكامل والإندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، حيث يرى أن التطورات المتسارعة في تقنيات وسائل الإعلام تحدث نقلات ثورية في بعدي الزمان والمكان.<sup>(2)</sup> والمقصود هنا بالعولمة الإعلامية هو الإلتصاف المذهل على المعلومات وكسر الإحتكار الرسمي لها إما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود أو شبكة الإنترنت التي أخذت تنتشر بسرعة.

كما ينظر البعض إلى أن الثورات التكنولوجية المتلاحقة في الوسائط الإعلامية هي التي ساعدت على شيوع بل وظهور العولمة من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية وبصورة أكثر عمقًا من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كل أنحاء العالم ومن المؤكد أن نشأتها وإنتشارها أدت إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان.<sup>(3)</sup> وعادة ما يشار إليها باعتبارها رمزًا للثورة التكنولوجية والإلتصافية والتي هي الآن من أبرز علامات العولمة الإعلامية وعلى كل، فإن العولمة الإعلامية تعتمد على نتائج الثورة المتلاحقة في مجال الإتصالات.

بعدما كان الإعلام عبر فترة كبيرة يمثل أحد عناصر قوة الدولة في السيطرة على الرأي العام في الداخل ووسيلة هامة من وسائل سياستها الخارجية على المستوى الدولي، فإنه الآن في ظل الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الإتصال وفي ظل تحول الإقتصاد العالمي إلى إقتصاد المعلومات، حيث أصبحت المعلومة فيه أهم عوامل إنتاج السلع والخدمات، فإن دور الدولة تراجع وبدأت حدودها الجغرافية تتآكل وبالتالي بدأت سيطرتها على وسائل الإعلام تقل، حيث وفرت تقنيات الإتصال الإندماج والتكامل في تقنيات المعلومات فرصًا غير محدودة أمام الجمهور للإلتقاء من بين وسائل الإعلام التقليدية (صحف، إذاعة، تلفزيون) والحديثة (البث الفضائي الرقمي أجهزة الكمبيوتر، شبكات المعلومات، الصحافة الإلكترونية والوسائط المتعددة).

ومن أهم مظاهر العولمة الإعلامية التدفق الإعلامي الحر عبر الحدود الوطنية للدول من خلال وجود متلق نشط أو متلق له دور في إختيار وسائل الإتصالات والمعلومات والوصول بالبث إلى أية منطقة في العالم. لقد فقدت الدول القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم بين المجتمعات والأجيال وفقدت السيطرة على التداول

(1) هزوان الوز، الإعلام: أدوار وإمبراطوريات، منشورات الهيئة العامة، سوريا، 2012، ص126

(2) رضا عبد الواحد أمين، مرجع سبق ذكره، ص126.

(3) المرجع السابق، ص127.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الحر للمعلومات والذي يتم عبر وسائط وتقنيات جديدة، لقد أصبح البشر موحدين تلفزيونيا وتليفونيا ومن خلال البريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت. ترتبط عولمة الإعلام بالتقدم الإقتصادي ولذلك كانت عمليات الرقمنة في نقل الصوت، الصورة والكلمة وتسهيل وصول هذه المواد للجماهير المستهدف، كما أنها خفضت التكلفة، مما ساعدها على الانتشار عالميا، كما ساعدت شبكات الاتصال الفائقة في تسهيل نقل كميات كبيرة من المعلومات وبدرجة نقاء عالية وبوقت قصير جدا حول العالم وأصبح هناك تزاوج بين شبكات الاتصالات وشبكات التقنية.

مع ظهور تطور الحاسبات وشبكات الهاتف وشبكات المعلومات واستخدام تقنيات البث الفضائي ظهرت تقنيات الاتصال متعدد الوسائط (Multimedia) وتقنيات الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة ولعل أشهرها حاليا شبكة الإنترنت وتشابه وسائل الإعلام، الاتصال والمعلومات مع وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية، إلا أنها تتميز عنها بالتفاعلية، اللامجهرية، اللاتزامنية، الحركية، قابلية التوصيل الشبكي والكونية.

ورغم صعوبة صياغة مفهوم دقيق للعولمة الإعلامية، نظراً لأن الملامح النهائية لعولمة الإعلام - كما يقول (أحمد حمدي) - "لا تزال دون تشكيل واضح نتيجة التغيرات والمتغيرات المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصال بشكل عام، إلا أننا يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن عولمة الإعلام هي نتاج التطور التقني لوسائل الإعلام والاتصال التي تعتبر ثمرة المعرفة العلمية المتراكمة ونتاج الثورة التقنية الضخمة التي يشهدها الغرب<sup>(1)</sup> وهذا التطور التقني ساهم في تخطي الرسالة الإعلامية الحدود الجغرافية، ليجد الإنسان نفسه وجها لوجه أمام المعلومة التي تنتج في أقاصي الأرض خلال ثوان معدودات مستفيداً من التقدم الحاصل في تقنية الرقمية وثورة المعلومات ومن التداخل الحاصل بين قطاعات الاتصال، الهاتف، التلفزيون، الحاسوب وشبكة الانترنت ووجود بني أساسية عالمية. يمكننا القول؛ أن المكتسبات التي حققتها العولمة لشعوب العالم كانت على الصعيد الإعلامي وفي شبكة الإنترنت بالتحديد، إذ أن ظهور هذه الشبكة مثل إنقلاباً كبيراً في معنى الرسالة الإعلامية العالمية وفي مفهوم الاتصال والتواصل الإنساني وفي معنى الحوار وهذا التحول نجم عن إتاحتها فرصاً تجاوزت كل الوسائل السابقة.

### الفرع الثالث: تأثير العولمة على الديمقراطية

تزداد العلاقة المعلوماتية والسياسة وثوقاً بشكل مطرد، فلم تعد شاغل السياسات القطاعية كالتعليم الإعلام، الصناعة وما غير ذلك، بل أصبحت تحتل موقعاً بارزاً في فكر القيادات السياسية للدول، بل تجاوزت ذلك لتصبح البنود الأساسية في أجندة السياسات الإقليمية والعالمية.

إن تأثير العولمة في الديمقراطية يقال عنه بأن من سمات العولمة ونظامها أنه يتسم بتحرير الحرية والديمقراطية من قيودها سواء كان الحديث عن السياسة أو الاجتماع أو المعلومات أو الإقتصاد أو التعليم، إنهما أصبحا مطلباً أساسياً لكل شعوب العالم المتطلع للتقدم.<sup>(2)</sup> لقد أصبحت العلاقة بين العولمة والديمقراطية مسألة أكيدة بل مسألة مسلم بها عند جميع الباحثين والعلماء ولعل من أكثر الذين ركزوا على طابع المجتمع في القرن الحادي والعشرين في

(1) هزوان الوز، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) مجّد حسن رسمي، العولمة والديمقراطية، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.startimes.com](http://www.startimes.com)، (ت.ت 2018/10/12).

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

ظل العولمة هما المؤلفان - جون ميكلويت وأدريان وودريج - في كتابهما (تحدي العولمة ووعدها الخفي)، حيث يؤكد العالمان بأن العولمة تساعد على إنتشار الديمقراطية في العالم وأن ثمة تلازمًا بين الإثنين، سيما أن الظاهرتين إكتسبتا زخما متزامنا في العقد الأخير وحتى بعد نهاية الحرب الباردة، لأن العولمة اليوم حطمت -حدود المكان- أي أتاحت المجال للناس للمزيد من التنقل والتواصل وتجاوز الحدود التي حشرتهم لعشرات السنين وأجبرتهم على نمط واحد من المعيشة وطريقة واحدة للإستثمار وفي مكان واحد وحدت آفاق قراءاتهم ورؤيتهم للعالم.<sup>(1)</sup>

أبعد من ذلك، فإن العولمة - كما يقول المؤلفان - وفرت للناس إمكانية إعادة تشكيل هوياتهم بشكل مستقل عن الآخر وهي الهويات التقليدية التي توارثوها عن أجدادهم وأنها حدت من خيارات البشر إقتصاديا، سياسيا وثقافيا فالنموذج المعولم يتمثل في الليبرالية، الديمقراطية الغربية والثقافة الغربية وهي النموذج السائد الآن والمروج له في الدول والمجتمعات.

إن العالم يسعى اليوم إلى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله وأخذت الديمقراطية تتسع لتشمل إفريقيا، جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية كل ذلك يعكس حقيقة التفاعل بين المعلوماتية والديمقراطية، حيث أن وفرة المعلومات تسهل ممارسة الديمقراطية على كافة الأصعدة وتروج لها على مستوى العالم. ويعبر (نبيل علي) في كتابه (الثقافة العربية في عصر المعلومات) عن العلاقة بين المعلوماتية والديمقراطية بقوله: "من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية-السياسية هو ما يتعلق بالديمقراطية مفهومها وممارسة، حيث يزعم الكثيرون أن الإنترنت أفضت إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من أساسه، حيث وفرت الإنترنت ساحة جديدة للرأي العام سمحت بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية سواء على مستوى عمليات إتخاذ القرارات أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج إيجابية أو سلبية أو على مستوى السياسة العالمية."<sup>(2)</sup>

يؤكد (نبيل علي) أن الإنترنت أدت إلى إسقاط المؤسسات الوسيطة بين الحكام ومواطنيهم محققة بذلك نوعا جديداً من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية إتخاذ القرار من دون حاجة إلى تمثيل نيابي، كما أن هناك من يرى في ديمقراطية الإنترنت فوضى يؤدي إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرها خاصة أن الإنترنت توفر الوسائل العملية الفعالة لإحكام هذه السيطرة، حيث تسجل للمواطنين مواقعهم وأفعالهم لتكشف - بالتالي - عن أهوائهم السياسية والفكرية مما يجعلهم أكثر عرضة لهذه الرقابة الإلكترونية.<sup>(3)</sup>

من جهة أخرى، نرى أن هناك إستلابا لإختيار الإنسان عبر إغراقه بكم هائل من المعلومات عبر وسائل الإتصال الحديثة وشبكة الإنترنت وكل ما يدعى بالعولمة الإعلامية حتى أنه لا يستطيع أن يفرز ما يجب أن يختاره لمصلحته وما يوهمه به. إن هذه المسألة ليست على مستوى محلي فقط بل في العالم الغربي أيضاً، فعولمة المعلوماتية تسبب في قلق الدول الغربية وتظهر خطورة المعلوماتية الإعلامية على الديمقراطية أكثر حينما نعلم أن السبب يعود

(1) جون مايكلويت وأدريان وودريج، تحدي العولمة ووعدها الخفي، ط1، وليام هانيمان، لندن، 2000، ص 15.

(2) نبيل علي، الثقافة العربية في عصر المعلومات، المجلس الوطني للثقافة، الفنون والآداب، الكويت، 2001، ص 87.

(3) المرجع السابق، ص 91.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

لتخلخل في الحدود التي تميز بين المعلوماتية وموجات الدعاية والإعلانات. فالعديد من قنوات الإعلام التي تمتلك قدرة كبيرة على الهيمنة تتجاوز الجو الحقيقي للمعلوماتية وتأخذ بنحو مباشر أو غير مباشر بالترويج لما يحقق مصالحها وعليه، فإن من يمتلك تقنيات متقدمة في الإعلام والتكنولوجيا يهيمن على الرأي العام أكثر من الآخرين

### المطلب الثاني: تقنية الإنترنت أداة من أدوات العولمة

إستخدمت الشعوب عبر التاريخ وسائل تقنيات المعلومات والاتصال على إختلاف أشكالها، لكن بقي تأثير تلك الوسائل القديمة بسيطاً وتقليدياً إلى حين إكتشاف شبكة الإنترنت التي أذنت بشوارة جديدة في عالم الإعلام والاتصال لاحقاً. سنعرض في هذا المبحث، نبذة تاريخية عن الإنترنت والتعرف على أصل نشأته والهدف الأول لإنشائه تطورها وإنتشارها وذلك بغية الإستفادة من ذلك في تحديد أهميتها ودورها، ثم بعد ذلك سوف نتجه إلى بعض مزايا وخصائص الإنترنت في ظل عالم التقنيات الحالي وذلك حسب الفروع التالية:

- الفرع الأول: مفهوم شبكة الإنترنت وأهميتها

- الفرع الثاني: نشأة شبكة الإنترنت وتطورها

- الفرع الثالث: سمات شبكة الإنترنت

### الفرع الأول: مفهوم شبكة الإنترنت وأهميتها

في هذا الفرع سنتحدث عن مفهوم الإنترنت وذلك من خلال التطرق إلى تعريف الإنترنت من الناحية اللغوية، الإصطلاحية والإجرائية وذلك بعرض مختلف التعاريف التي جاءت في هذا الشأن، ثم ننتقل بعد ذلك إلى أهمية شبكة الإنترنت من خلال تبيان مزاياها وخصائصها التي ساعدت على إنتشارها، تطورها وإستخداماتها كأداة أو وسيلة حديثة من تقنيات المعلومات والاتصال.

### أولاً: تعريف شبكة الإنترنت

لقد إختلف الباحثون حول مفهومها الحقيقي وقد إقتصرت أغلب التعريفات والمفاهيم التي أوردها الباحثون لشبكة الإنترنت على الوصف دون أن يتعدى ذلك إلى أخلاقيات أو ضوابط الممارسة أو حتى طبيعة مستخدمي الشبكة، إضافة إلى كون الباحثين الذين حاولوا وضع تعريفات للإنترنت تناولوا الشبكة حسب طبيعة إستخدامهم لها أو حسب المجال الذي تتم دراسته. بناء على ذلك، يمكن القول أن تعريف الإنترنت<sup>(1)</sup> يرتبط بالمستخدمين لها والخدمات التي تقدم من خلال هذه الشبكة والتقنيات المستخدمة لتأمين هذه الخدمات، حيث إن تشعب الإنترنت وإتساع دائرة إستخدامها أسهم في تعدد تعريفاتها. ويقول (تيم بيرنيز) وهو مؤسس الإنترنت في مقال نشره عام 1993م: "إن وضع تعريف للإنترنت يعد عملية تشبه الفرق بين الدماغ والعقل، فبإكتشاف الإنترنت تجد أسلاكاً وكمبيوترات أما بإستعراض الشبكة نفسها فستجد شتى المعلومات"<sup>(2)</sup>.

(1) يرى ريتشارد ج. سميت ومارك جيتس أن تعريف الإنترنت يعتمد على عمل وحاجة الشخص، حيث يرى المستخدم العادي الإنترنت بشكل مختلف عن ما يراه المهني أو المهندس.

(2) فارس حسن شكر المهدي، صحافة الإنترنت: دراسة تحليلية للصحف الإلكترونية المرتبطة بالفضائيات الإخبارية العربية. نت نموذجاً (رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدمام، كلية الآداب والتربية، 2007)، ص 26

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### 1- الدلالات اللغوية لكلمة إنترنت:

كلمة الإنترنت Internet مشتقة من مقطعين International، Network أي الشبكة الدولية، ويرى البعض أنها مشتقة من Internet، Word أي الشبكة العالمية. ويطلق عليها في اللغة الإنجليزية عدة مسميات منها The Net أي الشبكة World Net أي الشبكة العالمية The Web أي شبكة العنكبوت و Electronic Super High Way أي الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات. وفي اللغة العربية نجد بعض المسميات التي أطلقت على الإنترنت مثل: الشبكة العالمية للمعلومات، شبكة النسيج العالمية والشبكة العنكبوتية للمعلومات.<sup>(1)</sup>

لفظ الإنترنت Internet مشتق من مسمى شبكة المعلومات الدولية التي يطلق عليها في اللغة الإنكليزية International Net Work، كما "يطلق على الإنترنت عدة تسميات منها: الشبكة The Net أو الشبكة العالمية World Net أو الشبكة العنكبوتية The Web أو الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات Electronic Super High Way والإنترنت "شبكة كومبيوتر عالمية تربط ملايين من أجهزة الكمبيوتر في العالم".<sup>(2)</sup>

### 2- الدلالات الإصطلاحية للإنترنت:

الإنترنت هي شبكة إلكترونية ضخمة جداً تضم ملايين أجهزة الحاسوب Computers والشبكات Networks المرتبطة مع بعضها البعض والمنتشرة في كل أرجاء العالم وتعمل على مدار الساعة وتزود المستخدمين بمجموعة كبيرة من الخدمات المتنوعة وتتصل الشبكات مع بعضها بنفس طريقة الإتصال وقد أطلق في البداية على هذه الشبكات المترابطة مع بعضها إسم الشبكة المتداخلة InterNetwork ثم جرى بعد ذلك إختصار هذا المسمى إلى الإنترنت Internt.<sup>(3)</sup> هناك من عرّف الإنترنت بأنها "المنظومة العالمية التي تربط مجموعة من الحاسبات بشبكة واحدة".<sup>(4)</sup> وتعرّف أيضاً بأنها: "مجموعة من الشبكات العالمية المتصلة بعضها ببعض والتي تشمل الشبكات المحلية للدولة الواحدة المتصلة مع الدول الأخرى في الشبكة العالمية لتشكّل مجموعة من الشبكات العالمية الضخمة والتي تنقل المعلومات الهائلة بسرعة فائقة بين دول العالم المختلفة وتتضمن معلومات دائمة التطور".<sup>(5)</sup>

كما يصفها البعض بأنها وسيط للإتصالات العالمية المتداخلة، فهي مصدر للمعلومات وحامل للمعلومات هي إستثمار رأسمالي وتوفير للوقت والجهد، كما تم تعريفها في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عام 1994م بأنها "شبكة إتصالات دولية، تتألف من مجموعة من شبكات الحواسيب وتربط بين أكثر من 35 ألف شبكة من مختلف شبكات الحاسوب في العالم وتؤمن الإشتراك فيها لحوالي 33 مليون مستخدم وهناك أكثر من 100 دولة في العالم لديها نوع ما من الإرتباط وإمكانية الوصول إلى الشبكة".<sup>(6)</sup>

(1) جبير بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) فارس حسن شكر المهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) يوسف أحمد أبو فارة، التسويق الإلكتروني: عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت. ط 4، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 17.

(4) NUA, Internet How Many Online.

(5) جبير بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 72.

(6) فارس حسن شكر المهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الإنترنت هو عبارة عن شبكة كونية عملاقة تتكون من ملايين الحواسيب التي ترتبط مع بعضها البعض عن طريق تقنيات الاتصالات المتطورة والتي تتيح تبادل وتناقل كمًا هائلًا من المعلومات بأشكالها كافة في مجالات الحياة المختلفة باستخدام مجموعة القواعد التي تسمى البروتوكولات.<sup>(1)</sup> تعتمد الإنترنت بكثافة على نظم أجهزة الكمبيوتر الشخصي واسعة الانتشار والمتراطة عالميًا وهي مجموعة من شبكات الكمبيوتر منتشرة حول العالم ومتصلة بعضها ببعض.

أما جمال غيطاس يرى أن الإنترنت هو ذلك الفضاء الإلكتروني المتزامي الأطراف الذي يتعامل مع ما يربو على المليار شخص من مختلف أركان الكرة الأرضية خلق آلية لحرية التعبير والإبداع غير الموجود في وسيلة أخرى بلا قيود ولا تدخلات؛ إذ يكفي الشخص أن يجلس إلى حاسبه ويتصل بالإنترنت ليدخل في حوارات حسبما يريد ويبدى آراؤه بمنتهى الحرية ويتناقل فيها المعلومات بين مصدر ومتلقي، فكل الطرق مفتوحة أمام الجميع من مختلف الأعمار، المهن، التخصصات، الجنسيات، الانتماءات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والعقائدية.<sup>(2)</sup>

الأمر الذي يتعلق بماهية الإنترنت؛ أنه لا يوجد تعريف شامل وكامل للإنترنت يتفق عليه الجميع، إذ ليس هناك شبكة محددة تسمى الإنترنت ولكنها عبارة عن كل الشبكات الحاسوبية المحلية التي يتصل بعضها ببعض في جميع أنحاء العالم لتشكل شبكة واحدة ضخمة تنقل المعلومات من منطقة لأخرى وبسرعة فائقة وبشكل دائم

**3- التعريف الإجمالي:** يعتبر الإنترنت من أبرز المنجزات الحضارية التي شهدها عالمنا المعاصر الذي عرف إنتشارًا واسعًا في أرجاء العالم وانتقل من نطاق الاستخدامات الأكاديمية والخاصة إلى نطاق الاستخدامات العامة، ودخل نواحي الحياة المختلفة حتى أصبح جزءًا أساسيًا من عمل المؤسسات وحياة الكثير من الأفراد في أنحاء المعمورة وحياة الإنسان المعاصر، مما يشير بوضوح إلى أهمية الإنترنت التي أصبحت معلماً بارزاً من معالم حضارتنا المعاصرة وضرورة لا غنى عنها من ضروريات الحياة وهذا نتيجة مجموعة الخصائص والسمات التي وفّرت لها التميز على وسائل الإعلام والاتصال التقليدية وكذا الخدمات التي تتيحها للمستخدمين.

### ثانياً- أهمية شبكة الإنترنت:

يعد الإنترنت أحدث التقنيات الإتصالية التي عرفها العالم خلال العقدين الماضيين، حيث استطاعت الشبكة بما تمتلكه من سمات إتصالية وتقنية متميزة<sup>(3)</sup> أن تقلب المفاهيم المكانية والزمانية، حيث سمحت من خلالها لمستخدميها الإختيار بحرية ما يريدون من خدمات إتصالية تتلائم وحاجاتهم. فطبيعة (La nature) شبكة الإنترنت التي تتميز بالآنية وبالسرعة في نقل المعلومات تجعلها الوسيلة الأمثل للتواصل، أضف الى ذلك سهولة الإستخدام لهذا الوسيط من دون أن يكون للمستخدم خبرات تقنية عالية أو أي إختصاص في البرمجة المعلوماتية إذ يكفي أن نتصل عبر الهاتف المحمول لخوض محتوى الإنترنت.

(1) حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص156.

(2) جمال غيطاس، الإعلام والإبداع في ظل ثورة المعلومات: الصحافة الالكترونية والإعلام والإبداع، ورقة مقدمة للمؤتمر حول دور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية وحرية الرأي، كوالالمبور، ماليزيا، 2011، ص03.

(3) تتسم بالقدرة على الحصول على المعلومات، الإتصال بأسرع وقت وبأقل تكلفة، تجاوز بعدي الزمان والمكان وتوفير حرية الإتصال.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

نتيجة الاعتماد المتزايد على شبكة الإنترنت باعتبارها الأداة الأحدث والأكثر تناميًا في مجال الاتصال، فقد إهتم الباحثين والمختصين في مجال الاتصال الجماهيري بدراسة الإنترنت، حيث يرى البعض أن "الإنترنت حقق ثورة معلوماتية وإتصالية وذلك من خلال تقديمها شكلاً جديداً من أشكال التواصل البشري فيما يسمونه التواصل الجماهيري الشائبي الإتجاه غير الخاضع للرقابة".<sup>(1)</sup> كما هناك من يرى أن الإنترنت قناة معلومات عالمية حققت التكامل والاندماج التقني بين العديد من وسائل الاتصال.

تعد الإنترنت بحق شبكة الشبكات، فهي تضم آلاف الشبكات وتتصل بملايين الحاسبات وهي أداة للربط بين الجامعات، المراكز البحثية والمؤسسات التجارية في مختلف أنحاء العالم ويتزايد استخدام الإنترنت سنوياً على مستوى الأفراد والمنظمات حتى أصبحت أحد أهم وسائل الاتصال لإنشاء، تدفق ونشر المعلومات.<sup>(2)</sup> تعتبر الإنترنت أحد التقنيات التي يمكن استخدامها في التعليم وهي عبارة عن شبكة ضخمة من أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة ببعضها البعض والمنتشرة حول العالم. فالإنترنت مثال واقعي للقدرة للحصول على المعلومات من مختلف أنحاء العالم وتساعد الإنترنت على الاتصال بالعالم بأسرع وقت وبأقل تكلفة.

تعتبر تقنيات المعلومات والاتصال من المفاهيم الحديثة نسبياً ولكن استخدامها إنتشر بشكل مذهل وسريع وخاصة الإنترنت ولم تشهد البشرية وسائل للاتصال فيما بينها تتسم بالسرعة والفعالية وتؤثر في حياة الناس أينما كانوا إجتماعياً أو إقتصادياً أو ثقافياً أو تنموياً كما فعلت الإنترنت.<sup>(3)</sup> لكن الحقيقة التي لا يمكننا تجاهلها هي أننا لا يمكن أن نستغن عن الإنترنت فعدد المستخدمين في تزايد مستمر. فالإنترنت أضحت الآن وسيلة إعلامية جماهيرية في كثير من الدول وقد خلقت بعداً جديداً للإعلام العالمي، حيث أصبح الإنترنت وسيلة للتعبير عن الآراء، الأفكار وتبادل المعلومات بشكلها العام والخاص.

يعتبر الإنترنت من أبرز المنجزات الحضارية التي شهدناها علمنا المعاصر وعرفت إنتشاراً واسعاً في أنحاء العالم المختلفة ودخل الإنترنت جميع مجالات الحياة وقد نمت أعداد مستخدمي الإنترنت بشكل واسع في العالم كافة، إذ قاربت مليار مستخدم في منتصف 2013، مما يشير بوضوح إلى أهمية شبكة الإنترنت التي أصبحت معلماً بارزاً من العالم المعاصرة وضرورة من ضروريات الحياة في الألفية الثالثة.<sup>(4)</sup>

يتكون الإنترنت من شبكات أصغر تمكّن أي شخص متصل بها من التجول في رحابها الواسعة والمفتوحة بلا حدود، يتم فيها ربط مجموعة شبكات بعضها مع بعض في جميع دول العالم عن طريق جميع وسائل الاتصال المعروفة.<sup>(5)</sup> وهو ما جعل الإنترنت وسيلة وأداة ضرورية في الاتصالات بكافة أشكالها في القرن الحادي والعشرين تنافس وسائل الإعلام التقليدية في أهدافها سواء تعلق الأمر بالكم الهائل من المعلومات أم التثقيف أو التسلية

(1) فارس حسن شكر المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(2) ياسر الصاوي، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار السحاب، مصر، 2007، ص 116.

(3) المرجع السابق، ص 47.

(4) حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

(5) فارس حسن شكر المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

والإمتاع مكنها من ذلك قدرتها على الجمع بين إمكانات التلفزيون، الراديو، الصحيفة والهاتف في وقت واحد" من أهم ما يميز الإنترنت بنيتها اللامركزية، حيث يقف المستثمرون العاديون على قدم المساواة مع أكبر الشركات العالمية، إذ يحصل الجميع على حق نشر ما يريدونه على الشبكة وفي كافة الموضوعات والمجالات ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسة للإنتشار الهائل لشبكة الإنترنت، أما السبب الثاني فهو انخفاض كلفة تبادل المعلومات الذي لا يتعدى أجرة المكالمات المحلية يضاف إليها بدل إشتراك شهري ثابت ومنخفض نسبياً.<sup>(1)</sup>

لا جدال اليوم، أن شبكة الإنترنت تعد أكبر ثورة في عالم الاتصالات، حيث أصبحت أقوى وسيلة إعلامية عالمية من حيث التأثير ووصل عدد مستخدميها في العالم نحو 300 مليون مستخدم سنة 2003م وهو في تزايد مستمر وإن تزامن وجود الإنترنت مع عصر العولمة أعطاها دفعا أكبر لتسيطر على المشهد الإعلامي. لقد ساهمت الإنترنت في كسر احتكار الغرب للمعلومات وأتاحت فرصة الوصول إليها في مختلف المجالات بنفس السرعة المتاحة للغربيين سواء كانت معلومات علمية أو إخبارية أو ثقافية أو دينية وإذا كان العصر الحالي هو عصر المعلومات وأن هيمنة الغرب تجلت في تحكمه في المعلومات من حيث جمعها، تخزينها وإسترجاعها وحسن إستعمالها، فإن الفرصة مواتية لغيرها من الأمم والحضارات للإستفادة من المعلومات المتوفرة وفي نشرها.

هناك من يرى أن الإنترنت وسيلة هامة لإتاحة التواصل بين الشعوب والأفراد "لما لها من دور بارز في تقريب المسافات، نقل الأفكار والتحاوور المباشر بين الناس ولما لها من أهمية في بلورة الرأي العام ومناقشة قضايا إجتماعية، سياسية وعلمية. يمكن القول؛ بأن الإنترنت يقف على قمة الهرم بالنسبة لوسائل الإتصال الأخرى؛ إذ أن البعد الإتصالي للإنترنت يتوفر على خصائص متقدمة وإستثنائية<sup>(2)</sup> ساهمت في ترسيخ مقولة "أن العالم تحول إلى قرية إلكترونية صغيرة" يستطيع قاطنها أن يقوم بأي عمل من الأعمال في أي مكان في العالم وهو ثابت مستقر في مكانه عبر إستخدامات الإنترنت المتعددة.

### الفرع الثاني: نشأة شبكة الإنترنت وتطورها

ظهرت شبكة الإنترنت بشكل جماهيري في العقد الأخير من القرن العشرين ونظراً لحداتها وإرتباطها بشكل وثيق بالتقنيات المستحدثة- والمتلاحقة، حيث أن الإنترنت بدأ أولاً كمشروع حكومي في الولايات المتحدة عام 1960م، حيث طلبت الحكومة الأميركية من مؤسسة (Rand Corporation) بإنشاء نظام إتصال متطور لتبادل المعلومات والإتصال يربط القواعد العسكرية الأميركية في العالم بعضها ببعض لتحقيق أكبر قدر من السهولة في العمل ويمنح هذه الشبكات قوة الوجود في أصعب الظروف وهو في الحقيقة ترجمة لأمر الرئيس الأميركي (دويت إيزنهاور) بضرورة بناء قاعدة بيانات وتأمين القدرة على عدم إتلافها إذا ما قامت حرب نووية وكان أول استعمال لها عام 1972م.<sup>(3)</sup> ثم ما لبث أن إنتقل للإستعمال الى مصالح أخرى، في عام 1983م تم السماح لدول صديقة

(1) فارس حسن شكر المهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) تغطي الحواجز الزمنية والمكانية، فتح الباب للمعلوماتي والإتصالي أمام الجميع، التفاعلية، زيادة مساحة المشاركة والتبادل، القابلية للتحرک والتحويل، التوصيل، الشبوع، الانتشار.

(3) المرجع السابق، ص 27.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

للولايات المتحدة كالنرويج وبريطانيا للاستفادة من خدمات الشبكة ثم أصبحت الشبكة الوحيدة التي تستطيع ربط المستخدمين إلى عدد غير محدود من مصادر المعلومات والاتصالات وبتكلفة مالية رخيصة وعملية.

بدأ نظام الإنترنت في فترة الحرب الباردة، حيث ظهرت في عام 1950م كإستجابة لسؤال عسكري جوهري واحد هو: كيف تستطيع الولايات المتحدة أن ترسل معلومات إستراتيجية عبر مسافات طويلة إلكترونيا مع أقصى ضمان من الدقة وإحتمال وصولها إلى جهتها النهائية؟ حيث إجتمع فريق من العلماء والقادة من الجامعات على مستوى أمريكا، أداروا عجلة البحث التي وضعت أساس نقل المعلومات إلكترونيا عبر مسافات شاسعة، إنها كانت تدشين بين تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصال الإعلامي عن بعد والتي تطور إلى الإنترنت، نتيجة لذلك أنشأت الحكومة الأمريكية وكالة المشروعات البحثية المتقدمة ARPA لتدعيم البحوث في مجال الكمبيوتر.<sup>(1)</sup>

كانت مهمة ARPA تحديد كيف يمكن أن تكون تطبيقات الكمبيوتر ناجحة في الأنشطة العسكرية. في بناء ما يوصف بأنه شبكة توزيع أطلق عليها إسم "وكالة المشروعات البحثية الأمريكية" ARPANET<sup>(2)</sup> أنشئت هذه الأخيرة في 1969م كشبكة قومية موزعة تتكون من عدد من النظم التي تحرك البيانات من نظام لآخر وتعمل عن بعد وقد أصبحت ARPANET شبكة تحويل حزمة بيانات والتي تسمح للباحثين في مناطق مختلفة للاتصال عبر أجهزة كمبيوتر مختلفة. بحلول عام 1972م، قد نمت المواقع الأربعة الأساسية إلى 23 موقعا كلها متشابكة معًا وبحلول عام 1987م نقلت وزارة الدفاع المسؤولية جزئيًا إلى المؤسسة القومية للعلوم NSF الإعتراف الجوهري بالتوسع المذهل لنظام الإنترنت الذي حل محل ARPANET وكانت NSF تريد أن تنشأ شبكة على المستوى العالمي تضم تنوعًا واسعًا من الأكاديميين.<sup>(3)</sup>

بحلول عام 1990 كانت الإنترنت تشهد إستخداما جوهريا من الأفراد الذين لديهم وضع برامج كمبيوتر لقد كانت الإنترنت تعتمد بالكامل على النص Text خلال التسعينيات تم خلق الشبكة العنقودية العالية www الفأرة، الإيكونات... والتي مكنت الإنترنت من التوسع عالميا وبسرعة.<sup>(4)</sup>

في عام 1995م نقلت NST الرقابة على الإنترنت إلى عدد من المنظمات وشبكات الأعمال التجارية ومن ثم لا يوجد اليوم منظمة أو حكومة أو شركة تمتلك الإنترنت. أنشئت هذه الشبكة العالمية الموسعة في أوروبا وكان الغرض الرئيسي منها هو خدمة العلماء والباحثين وتسهيل الحصول على المعلومات وكذلك تيسير الإتصال فيما بينهم، بعد ذلك أخذت هذه الشبكة في الإتساع وأنشئت عليها ملايين المواقع حتى وصلت للشكل الذي نعرفها عليه اليوم.<sup>(5)</sup> من هنا؛ نرى أن الهدف الأساسي من نشأة الإنترنت كان لتبادل المعلومات وتحصيل العلم والمعرفة وهو ما كان غرض المؤسسين لهذه الشبكة التي تغيرت وتنوعت أغراضها بعد ذلك على مر السنين لتتحول عند

(1) توماس.ل. ماكفيل، الإعلام العالمي، تر: عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، د.ب. النشر، 2012، ص192.

(2) ARPANET هو مشروع لربط الأعمال الإلكترونية من أربع مجموعات بحثية أكاديمية قواعدها في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلس، جامعة ستانفورد وجامعة Utah.

(3) توماس.ل. ماكفيل، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(4) المرجع السابق، ص 196.

(5) المرجع السابق والصفحة سابقا.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الكثيرين فتصبح وسيلة لقضاء وقت الفراغ أو للحصول على معلومات في مواضيع لا تمت للتحصيل العلمي وإكتساب المعرفة بأي شكل من الأشكال.

### الفرع الثالث: سمات الإنترنت

ظهرت خصائص الإنترنت ككيان ديمقراطي قائم بذاته، كإنتشار حرية الرأي والتعبير ومشاركة أي فرد فيها بدون تفرقة بسبب الدين أو اللون أو الجنس، إضافة إلى فاعلية تلك الأداة بتميزها بأنها وسيلة إعلام غير تقليدية رخيصة التكلفة، سريعة الإنتشار ومتعددة الوسائط الإعلامية من الصوت، الصورة، النص والفيديو في الفضاء الإلكتروني. وأشار (والزر) إلى أربعة سمات للإنترنت كوسيط إتصالي تجعلها وسيلة فائقة الحدود في العلاقات الشخصية بين الأفراد وهي: (1)

- إتصال وقي يحدث في نفس زمن الإتصال Synchronous channels

- رجوع صدى قوي وفعال Feed back loop

- التصور الكمالي للمتلقى Idealized perception

- تقديم تفاؤلي للذات The Optimized self Presentation of the sender وهو التقديم الذي يظهر من خلال حرية التعبير عن الذات وإضفاء مزايا لها نظرًا لغياب الوجود المادي.

تتميز شبكة الإنترنت بعدة سمات جعلتها وسيلة فعالة منها: الطبيعة التفاعلية، صعوبة السيطرة والرقابة على المواقع الإلكترونية، إتساع نطاق القاعدة الإجتماعية المستخدمة لها وعدم تقييدها بالحدود الجغرافية والسياسية كما تحول الجمهور المتلقي فيها من مجرد مستخدم (مستهلك) إلى مشارك فاعل، كما تشجع على تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية في المجتمع، كما أدت إلى إندماج وسائل الإعلام المختلفة وجعلت من حرية الإعلام حقيقة لا مفر منها، فضلاً عن كونها تستند إلى إعلام متعدد الوسائط يتسم بالإنتشار، عالمية الوصول بتفتيت الجماهير، بغياب التزامية وبقابلية التواصل بصرف النظر عن مواصفات ومقاييس المنشئ للمحتوى. (2)

يعتبر التقدم التقني والمعلوماتي سمة هذا العصر وكمرحلة إنتقال في حياة البشرية، حيث إستطاعت الإنترنت أن ترفع الحواجز وتقرب المسافات إلى حد جعل العالم قرية صغيرة؛ تمتد بشبكة معقدة من الإتصالات وهذه التقنية قد ولدت مفاهيم جديدة بإعتبار أنها قد قاربت بين البشر والأمم إلى حد التفاعل الشديد والسريع، بحيث خلقت حالة تداخل شديدة بين الأفكار والثقافات وما نتج عنها من الصراع والإصطدام أو الذوبان والإنصهار. ففي هذا العالم الجديد ليس هناك مجال لإقامة أسوار العزلة الحديدية لحماية مجتمعاتنا بل أصبح الإندماج الحضاري والتداخل الإنساني إلى حد لا يتصور، لذلك فإن أهم عمليات العولمة وسمتها المميزة هي المعلوماتية أو التقنية. (3)

الإنترنت جزء من عملية العولمة التي بنيت قواعدها على أسس غير متساوية بل أنها تزيد من عدم المساواة

(1) عادل عبد الجواد مجذ الكردوسي، الإنترنت والشباب: دراسة في آليات التفاعل الاجتماعي، مجلة شؤون إجتماعية، الإمارات، عدد 108، ص 27-28.

(2) السيد بخيت، نحو صياغة مؤشرات تقييم الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، ورقة مقدمة في المنتدى السنوي 6 للجمعية السعودية للإعلام والاتصال "الإعلام الجديد: التحديات النظرية والتطبيقية"، جامعة الملك سعود، الرياض، يوم 15 و16 أبريل 2012م، ص 03.

(3) مجذ صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، 2002، ص 14.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الاجتماعية، الإقتصادية والثقافية بين الدول حتى داخل الدولة الواحدة، إلا أنه في الوقت نفسه يمكن إستخدام الإنترنت وأدواتها في ترسيخ العدالة الإجتماعية، التنمية ومبادئ حقوق الإنسان بشكل عام.<sup>(1)</sup>

في ظل التطورات الإتصالية الهائلة التي يعيشها العالم، أصبحت شبكة الإنترنت ظاهرة واسعة الإنتشار ووسيلة إتصال وإعلام تكنولوجية عالية الجودة، جديدة ومؤثرة تتميز بالإستقلالية واللامركزية، تربط سكان العالم بعضهم البعض بسرعة فائقة وقدرة إستيعابية واسعة حتى باتت جزءاً مهماً من حياة الأفراد والمؤسسات.<sup>(2)</sup> ويتكون الإنترنت من شبكات أصغر تمكّن أي شخص متصل بها من التجول في رحابها الواسعة والمفتوحة بلا حدود حيث يتم فيها ربط مجموعة شبكات بعضها مع بعض في جميع دول العالم عن طريق جميع وسائل الإتصال المعروفة.

إستطاع الإنترنت خلال بضعة عقود من الزمن أن يساهم في تغيير الثقافات والمواقف في شتى مجالات الحياة وخاصة وسائل الإعلام التقليدية ومناهج دراستها وطرق تحليلها مما إستدعى دراسة موضوع "الإتصال والإنترنت" من خلال تأثيراته الإنسانية والإجتماعية بإعتبارها أهم من الوسيلة ذاتها. "بالعودة إلى مقولة مارشال ماكلوهان الإتصالية الشهيرة (The Medium is The Message) التي جوهرها نظرية إتصالية تتمحور حول مفهوم أن المجتمع يتشكل ثقافياً بفعل طبيعة الوسيلة التي يتواصل الناس بواسطتها أكثر مما يتشكل بفعل مضمون وسيلة الإتصال ذاتها".<sup>(3)</sup> إذا كانت فكرة هذه النظرية الإتصالية قد إنطلقت من التلفزيون، فإنها اليوم أكثر إنطباقاً على الإنترنت بوصفها وسيلة الإتصال الأكثر تأثيراً في الأفراد، المجتمع، الأفكار والممارسات عبر ما تحمله من خصائص ومميزات وما تحتويه من مضمون ثقافي ومعرفي بجميع التخصصات والإتجاهات و"لاشك أن المحتوى الرقمي لثقافة الإنترنت جعلها جزءاً مهماً وأساسياً من الثقافة المعلوماتية أو الإلكترونية العامة، بل يمكن القول أن ثقافة الإنترنت أصبحت المكون الأساس والأكبر لثقافة الكمبيوتر والمعلوماتية والإتصالات الإلكترونية وذلك بسبب الإستخدام الإنساني الرسمي والشعبي المتزايد للإنترنت منذ بداية إستخدامها في تسعينات القرن الماضي وحتى اليوم".<sup>(4)</sup>

كل التطورات التي يشهدها قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات تمهد السبل أمام أعداد كبيرة من الناس ليتحولوا إلى البيئة الإلكترونية(الإنترنت) للحصول على المعلومات التي قد تكون متوفرة في أوعية أخرى تقليدية ورقية كانت أم تقليدية. كنتيجة منطقية لهذا التحول إعتبر منتجوا تكنولوجيا الإتصالات الحديثة العالم أجمع سوقاً طبيعياً لهم وهو" ما أفضى بدوره إلى سيل هائل في إنتاج الأدوات التكنولوجية اللازمة مما أدى إلى هبوط في أسعار وسائل التقنية المتعلقة بالإنترنت خلال أعوام قليلة، كما أصبح المجال مفتوحاً أمام الجميع، دول، مؤسسات وأفراد ليتواجدوا على الإنترنت لتحقيق أهدافهم بأقل التكاليف السنوية الممكنة لا تتجاوز بضعة دولارات في العام الواحد وحقق هذا التواجد على الشبكة الدولية نفس الغرض المعلوماتي الذي تنتجه وسائل إعلامية أخرى تكون في الغالب عالية التكلفة المالية. يجدر الإشارة إلى أن شبكة الإنترنت مقارنة بوسائل إتصالية أخرى حطمت في

(1) ياسر الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

(2) فارس حسن شكر المهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 27

(3) نفس المرجع، الصفحة سابقاً.

(4) فارس حسن شكر المهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 28



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

زمن وظرف قياسي جميع الحواجز التي عطلت وصول الوسائل الإتصالية الأخرى إلى أكبر عدد من المشتركين، فقد "إحتاج على سبيل المثال المذيع إلى 83 سنة حتى أصبح لديه 50 مليون مشترك، بينما أحتاج التلفاز إلى 51 سنة لنفس العدد، في حين أن شبكة الإنترنت لم تحتاج سوى بضعة سنوات لتجمع العالم كله إشتراكاً في خدماتها"<sup>(1)</sup>. وهي أرقام تبين عدد السنين التي تطلبتها كل وسيلة للوصول إلى جمهورها.

### المطلب الثالث: الإعلام الجديد في عصر العولمة

يعيش المجتمع المعاصر تحولات هائلة في مجال الإعلام والاتصال أدت الى تغيرات كبيرة، حيث ظهرت تقنيات وأساليب إتصالية حديثة وقد ظهر مصطلح الإعلام الجديد أو الإعلام الرقمي للتعبير عن هذه التحولات الجديدة. وتبعاً لذلك؛ يمكن القول أن الإعلام الجديد فرصة للمجتمع للإنتقال من جديد في بناء أفراد يمتلكون مستويات عالية من الديمقراطية والمشاركة المجتمعية إلى جانب دورها على الصعيد الثقافي ومساهمتها في تطوير الفرد. ولذلك سنتناول كل ذلك وفقاً للفروع التالية:

- الفرع الأول: مفهوم الإعلام الجديد

- الفرع الثاني: من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد

- الفرع الثالث: أشكال الإعلام الجديد

- الفرع الرابع: الإنترنت أداة من أدوات الإعلام الجديد

### الفرع الأول: مفهوم الإعلام الجديد

يشيع إستخدام مصطلح الإعلام الجديد في كثير من الدراسات بإعتباره مصطلحاً محمداً بذاته لا يكاد يحتاج إلى تعريف، حيث تعددت التعاريف التي تحاول أن تبرز الإعلام الجديد من زاوية إما تكنولوجية أو إعلامية يعني الإعلام الجديد تلقائياً الوسائط والأدوات التي أتاحتها ثورة الإتصالات التي ترتبط تحديداً بدخول الإنترنت مجال الإستخدام المدني العام ومن ثم، يفترض أن يشير المصطلح بدهاءة إلى مواقع التواصل الإجتماعي كالفيسبوك تويتر ومواقع تحميل مقاطع الفيديو ولاسيما يوتيوب والمدونات (Blogs) إضافة إلى الهواتف المحمولة. كما يذكر قاموس التكنولوجيا الرفيع (Tech High Dictionary) بأنه "إندماج الكمبيوتر، الشبكات والوسائط المتعددة"<sup>(2)</sup> ومن ثم، يشير مفهوم الإعلام الجديد المتداول حالياً وبشكل عام إلى "مجموعة واسعة من التغييرات التي تطال إنتاج المادة الإعلامية ونشرها وإستخدامها وهي تغييرات تكنولوجية-متعلقة بالنص والأعراف- وثقافية"<sup>(3)</sup>.

يشير (يحيي اليحياوي) أن عبارة الإعلام الجديد جاءت نتيجة إنتقال الإعلام التقليدي المكتوب، المسموع والمرئي الى مرحلة جديدة من مراحل تطوره، بفضل الطفرة التكنولوجية في مجال الإعلام والمعلومات والاتصال كافة إنفجار الشبكات الرقمية ومنها: الإنترنت، الأقمار الصناعية، الألياف البصرية، الهواتف النقالة؛ فالتسمية

(1) فارس حسن شكر المهداوي مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) رحيمة الطيب عيساني، الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العدد 20، 2013، ص 52.

(3) Martin Lister, et al., *New Media: A Critical Introduction*, London, Routledge, 2<sup>nd</sup> ed, 2009, p. 13



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

تستحضر البعد التكنولوجي وجانب الإنترنت تحديداً. (1) كما يُعرّف الإعلام الجديد على أنه تسخير التكنولوجيا في نشر الأخبار والمعلومات والمعارف من خلال عملية دمج وسائل الإعلام القديمة مع الأدوات الرقمية وشبكة المعلومات العالمية بما يحقق الإتصال التفاعلي بين المرسل والمتلقي بسرعة فائقة عبر تكنولوجيا الإنترنت ومواقع الشبكات الإجتماعية بإستخدام تقنية الويب. (2)

الإعلام الجديد (Media New) أو إعلام المجتمع (Social media) أو إعلام المواطن (citoyen media) مصطلحات تشير إلى "مجموع النشاطات التي تدمج بين التكنولوجيا الحديثة، التفاعل الإجتماعي، صناعة المحتوى والتي تستخدم الذكاء الجماعي في جو من التعاون على الشبكة، حيث يقوم المستخدمون بصناعة محتويات الويب وتنظيمها، فهرستها، تعديلها والتعليق عليها أو دمجها مع إبداعاتهم الخاصة. (3) إن الإعلام الجديد هو مجموعة من التطبيقات والأرضيات (platforms) ووسائل الإعلام على الشبكة والتي تهدف لتسهيل التفاعلية والتعاون على بناء المحتويات ومشاركتها. (4)

على الرغم من تعدد تعريفات ومفاهيم الإعلام الجديد، إلا أن "الإعلام الجديد (New media) أو الإعلام الرقمي (Digital media) يشير إلى مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تُمكننا من إنتاج المحتوى الإعلامي بمختلف أشكاله، نشره وإستهلاكه من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت. (5) كما تتيح وسائط الإعلام الجديد إمكانيات هائلة للتواصل والاتصال الإجتماعي، كما هو الحال في خدمات الهاتف المحمول والشبكات الإجتماعية على الإنترنت كالفيسبوك وعلى الرغم من أن الإنترنت ليس المثال الوحيد عن وسائط الإعلام الجديد إلا أنه كان وما زال السبب الرئيس لوصف هذا النمط من الإعلام بالجديد. يمكن تلخيص ذلك، بتعريف الإعلام الجديد: هو إعلام متعدد الأشكال (مسموع، مرئي ومقروء)، الوسائط والنماذج (يوتيوب، مدونات، مواقع، صحافة إلكترونية...) يعتمد بشكل أساسي على شبكة الإنترنت بميزاتها المتعددة، وعلى تحويل وسائل الإعلام التقليدي الى وسائل إلكترونية مع تميزه عن الإعلام التقليدي بخصائص كالحرية الواسعة، التفاعل، التنوع والشمول.

نستنتج مما سبق، مدى إرتباط مفهوم الإعلام الجديد بالثورة الإتصالية والتكنولوجية وكذلك إرتباطه من ناحية أخرى بالثورة في مجال الويب، من الجيل الأول الذي كان يركز على النشر والمعلومة بصورة أساسية إلى الجيل الثاني الذي نعيشه وهو المعتمد على المشاركة في كافة المواد الإعلامية، ثم السعي نحو الجيل الثالث، الذي يركز على إمكانيات العالم الافتراضي، البث الحي المباشر وإمكانيات التعلم الإلكتروني والوسائط الإجتماعية.

### الفرع الثاني: من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد

(1) هزوان الوز، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) نفس المرجع، الصفحة سابقا.

(3) قوي بوحنية، الإعلام ودمقرطة المسار السياسي: مع الإشارة إلى وسائل التواصل الإجتماعي وواقع الثورات العربية، [www.bouhania.com](http://www.bouhania.com)، (ت.ت. 2018/09/18).

(4) قوي بوحنية، نفس المرجع.

(5) رحمة الطيب عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 52.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

عبارة الإعلام الجديد هي من تلك التسميات التي ترى أن الإعلام، الإعلام التقليدي بروافده المختلفة المكتوبة، المسموعة والمرئية، قد إنتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل تطوره، بحكم الطفرة التكنولوجية التي طاولت ميادين الإعلام، المعلومات والاتصال وإنفجار الشبكات الرقمية وفي مقدمتها شبكة الإنترنت وإنفجار القنوات الفضائية عبر الأقمار الصناعية أو تكنولوجيا كوابل الألياف البصرية والملتقطة بالحواسيب والهواتف النقالة. هذه هي خلفية التسمية التي تستحضر البعد التكنولوجي وجانب الإنترنت تحديداً للقول ب بروز أشكال جديدة في الإعلام.

لقد كان وراء ظهور الإعلام الجديد جملة من العوامل تتمثل فيما هو تقني وإقتصادي إضافة إلى العامل السياسي. فالعامل التقني يتجلى في "التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر وتجهيزاته وبرمجياته وفي تقنيات الاتصالات، لاسيما ما يتعلق بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف البصرية". أما العامل الإقتصادي فيتمثل في عولمة الإقتصاد وما يتطلبه من إسرار حركة السلع ورؤوس الأموال، وهذا ما يتطلب بدوره الإسرار في تدفق المعلومات. أما الجانب السياسي فيتحدد في الإستخدام المتزايد لوسائل الإعلام من قبل القوى السياسية، بهدف إحكام قبضتها والمحافظة على موازنة القوى في عالم شديد الإضطراب والصراع، خاصة مع إكتساح موجة الديمقراطية جل دول العالم ومطالبة الشعوب بضرورة تغيير النظم السياسية ببلادها وبضرورة إطلاق مناخ حريات التعبير والإعلام وتعزيز المشاركة الشعبية والتعددية السياسية وإطلاق الأساليب الديمقراطية في الحكم.<sup>(1)</sup>

### أولاً- الإعلام الجديد: تطور الأداء، الوسيلة والوظيفة

لقد إرتبط الإعلام الجديد بالتطورات التي شهدتها الإنترنت وخاصة الإمكانيات التفاعلية التي أتاحتها web 2.0 وكانت أبرز تطبيقاتها ما نشهده من شبكات إجتماعية وأدوات إتصال، مشاركة للمحتوى، الأفكار التجارب والخبرات.<sup>(2)</sup> مع تدفق التقنيات الإعلامية الجديدة، فإن المفاهيم الإعلامية ونظم الإتصال الجماهيري أخذت أشكالاً جديدة وأجبرت الوسائل التقليدية على التكيف مع المتغيرات التي فرضتها الإنترنت والتي أصبحت من خلالها معايير جديدة للإتصال الجماهيري معولمة وهنا، يقول برودي دوقلاس بينما يستمر التلفزيون بدوره كنافذة على العالم، فإن الإعلام الرقمي إستطاع أن يوصل المستخدم بالعالم طالما هو متصل بالإنترنت.

**ثانياً- لماذا نستخدم الإعلام الجديد(أهميته)؟** إن طرح هذا السؤال يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهي الثورة التي جعلت العالم أشبه بقريّة صغيرة التي يتحاور الجميع فيها عبر الأسلاك الشبكية ووفرت إمكانيات للتواصل دون عقبات كانت تعوق الإتصال الإنساني قديماً كالماديات أو المسافات أو الزمن.

**ثالثاً- أسباب التحول نحو الاعلام الجديد:** وإذا أردنا أن نلخص أسباب التحول الحالي نحو الإعلام الجديد فيمكن حصر ذلك في عدة نقاط هي:<sup>(3)</sup>

- تبادل الأخبار والمحتوى المعرفي بين أكبر عدد ممكن من الناس.

(1) هشام كزوط، الإعلام الجديد من النظام إلى الفوضى الخلاقة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الحلقة، العدد 25، ديسمبر 2016، ص 141.

(2) فايزة بخلف، الإعلام الجديد وسوسيولوجيا التغيير في العالم العربي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، العدد 02، 2011، ص 186.

(3) مجّد سيد ريان، ديمقراطية الانترنت وتشكيل الوعي السياسي، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.moslimonline.net](http://www.moslimonline.net)، (ت.ت 2021/09/12).

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

- التعارف والتواصل الإجتماعي.
- تغيير سلوك الناس من مجرد القراءة فقط إلى الإسهام في المحتوى وتبادل الخبرات. لا يتطلب تكاليف مادية كبيرة (جهاز كمبيوتر وخط إنترنت)، كما هناك من يرجع أسباب ظهور الإعلام البديل إلى مايلي: (1)
- عدم قدرة وسائل الإعلام السائدة على خدمة إحتياجات جماهيرها، حيث يقدم الإعلام البديل تعدديه في الأشكال و المضامين أكثر مما تتيحه وسائل الإعلام السائدة.
- حاجة العديد من التيارات والحركات السياسية والإجتماعية إلى وسائل إعلامية تعكس آرائها ورؤاها في المجتمع وبالتالي في الغالب ما تكون معارضة للآراء والرؤى السائدة في المجتمع.
- التغطية السلبية أو المواجهة من وسائل الإعلام لبعض الفئات المهشمة في المجتمع مما أدى إلى الحاجة إلى إعلام يعبر عنهم و يحسن من صورتهم.
- عدم مصداقية الإعلام الرسمي السائد في كثير من الأحيان نظرا لسيطرة الحكومات عليه وأصحاب المصالح السياسية كذلك إفتقاده لموضوعيته وحياديته في كثير من الأحيان.
- قد تكون حركات إجتماعية أو وقائع تاريخية أو أحداث سياسية هي السبب في ظهور الإعلام البديل كتعبير عن هذه الحركات والتحولات خاصة تلك التي يمكن أن تتجاهلها وسائل الإعلام الرسمية أو السائدة.
- ديكتاتورية وإحتكار وسائل الإعلام التقليدية أو السائدة للتغطية الإخبارية لحدث تاريخي أو سياسي مما أدى إلى ظهور حركات إجتماعية تسعى للتغلب على هذه البيئة الإجتماعية. وتتمثل **الوظائف الديمقراطية للإعلام الجديد** فيمايلي: (2) - الشفافية الحكومية - الإتصال بالسلطة - تقليص صلاحيات السلطة - نشر الوعي بالحقوق وصيانتها - تحريك مطالب الإصلاح - التعامل مع الأفكار المستحدثة.
- يمكن ذكر مجموعة من **الخصائص والمميزات** التي يتمتع بها الإعلام الجديد عن ما سبقه وأهمها: (3)
- دمج للوسائل المختلفة القديمة والمستحدثة في مكان واحد على منصة الكمبيوتر وشبكاته.
- تغيير نموذج الإتصال بما يسمح للفرد العادي إيصال رسالته إلى من يريد في الوقت الذي يريد بطريقة واسعة الإتجاهات وليس من أعلى إلى أسفل وفق النموذج الإتصالي التقليدي.
- تبني هذا الإعلام للتكنولوجيا الرقمية وحالات التفاعلية والتشعبية وتطبيقات الواقع الافتراضي وتعددية الوسائط وتحقيقه لميزات الفردية والتخصيص وتجاوزه لمفهوم الدولة الوطنية والحدود الدولية.
- كما أن الإعلام الجديد يتميز بإعتماده على إستخدام الكمبيوتر والإتصالات عن بعد في إنتاج المعلومات والتسليم وتخزينها وتوزيعها، هذه الخاصية وهي عملية توفير مصادر المعلومات والتسليم لعموم الناس بشكل ميسر وبأسعار منخفضة هي في الواقع خاصية مشتركة بين الإعلام القديم والجديد. الفرق هو أن الإعلام الجديد قادر

(1) حياة بدر قرني وآخرون، هل تمثل المواقع الإلكترونية غير الحكومية بديلاً عن الإعلام الرسمي في مجتمع المعرفة "دراسة في الإعلام البديل"، بحث مقدم في مؤتمر الإنحداد الدولي للبحث الإعلام، 23 و28 جويلية 2006، القاهرة، ص 13.

(2) مجّد سيد ريان، مرجع سبق ذكره.

(3) رحمة الطيب عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

على إضافة خاصية لا يوفرها الإعلام القديم وهي التفاعل Interactivity والتفاعل هو قدرة وسيلة الاتصال الجديدة على الإستجابة لحديث المستخدم تماما كما يحدث في عملية المحادثة بين شخصين.

- كما يتميز الإعلام الجديد أيضاً بأنه إعلام متعدد الوسائط ويعني أن المعلومات يتم عرضها في شكل مزيج من النص، الصورة والفيديو؛ مما يجعل المعلومة أكثر قوة وتأثيراً، هذه المعلومة رقمية يتم إعدادها وتخزينها، تعديلها ونقلها بشكل إلكتروني. ويتميز أيضاً بتنوع وسائله وسهولة إستخدامها وهذه الخصائص غيرت من أنماط السلوك الخاصة بوسائل الإتصال.

### الفرع الثالث: أشكال الإعلام الجديد

يمكن تقسيم الإعلام الجديد الى الأقسام الأربعة الآتية: (1)

**1- الإعلام الجديد القائم على شبكة الانترنت Online** وتطبيقاتها، كالمواقع الإعلامية على شبكة الإنترنت الصحافة الإلكترونية، خدمات الأرشيف الإلكتروني، الإعلانات الإلكترونية المدونات... وهو جديد كلياً بصفات وميزات غير مسبوقه وهو ينمو بسرعة وتتولد عنه مجموعة من تطبيقات لا حصر لها.

**2- الإعلام الجديد القائم على الأجهزة المحمولة** بما في ذلك البث الحي على الهاتف النقال، بث الرسالة الإعلامية عبر خدمة ال SMS أو MMS بث خدمات الأخبار العاجلة، أجهزة قراءة الكتب والصحف وهو أيضا ينمو بسرعة وتنشأ منه أنواع جديدة من التطبيقات على الأدوات المحمولة المختلفة ومنها أجهزة الهاتف والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها.

**3- نوع قائم على منصة الوسائل التقليدية كالإذاعة الإلكترونية والتلفزيون الإلكتروني** التي أضيفت إليها ميزات جديدة كالتفاعلية الرقمية والإستجابة للطلب.

**4- الإعلام الجديد القائم على منصة الكمبيوتر Offline** ويتم تداول هذا النوع إما شبكياً أو بوسائل الحفظ المختلفة كالأسطوانات الضوئية ويشمل العروض البصرية وألعاب الفيديو، الكتب الإلكترونية وغيرها.

ويهدف الإعلام البديل في ظل الوسائط الإجتماعية المتعددة إلى: (2)

- تعبئة المواطنين وتوحيدهم نحو قضايا واحدة.
- تشجيع المشاركة الفعالة ثنائية الإتجاه بين الوسيلة الإعلامية والجمهور.
- التوجه نحو الديمقراطية وتعزيز حق الحصول على المعلومات بدون تدرج أو هرمية أو مركزية أو تسلطية.
- تغيير المجتمع تغيير جذري على كافة الأصعدة خاصة الصعيد السياسي والإجتماعي.
- يسعى الإعلام البديل لتحقيق التعددية والتنوع على مستوى الشكل والمضمون في تغطية مختلف القضايا.
- إدماج الأفراد العاديين من المواطنين في عمليات إنتاج مواد إعلامية للتعبير عن آرائهم وإحتياجاتهم.

### الفرع الرابع: الإنترنت أداة من أدوات الإعلام الجديد

(1) عباس مصطفى صادق، مداخل نظرية لفهم الإعلام الجديد، أنظر الموقع الإلكتروني: www.jaded media.com، (ت.ت 2019/11/12).

(2) حياة بدر قرني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

في أواخر القرن العشرين ظهر ما يعرف بـ الإعلام الجديد أو إعلام المواطن أو الإعلام المجتمعي أو الشبكي إلى غير ذلك من التسميات العديدة التي سمي بها هذا النوع من الإعلام<sup>(1)</sup> وهذا الإعلام تمثله الإنترنت بكل تقنياتها الذي سمته بخصائص ومميزات تختلف عن الإعلام التقليدي وهذا ما أدى إلى تغيير وظائف الإعلام، فقد أصبحت وظائف الإعلام الجديد مختلفة أو أكثر ثراء عن سابقه وأصبح أكثر تأثيراً على الأفراد. وقد تطورت استخدامات وسائل الإعلام الجديد تبعاً للتطور المطرد لثورة المعلومات والاتصال، فبداية كان إستخدامها أدوات إعلامية ثم أدوات تواصل، تشاقت وترفيه ثم سياسية، حيث إمتد تأثيره أكثر في الجانب السياسي من حياة الأفراد.<sup>(2)</sup> لقد برزت الإنترنت كأهم أداة من أدوات الإعلام الجديد في رسم المعالم الكبرى للتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر في مجال الإعلام والاتصال على حد سواء ووفرت المرونة الكبيرة في إستخدامها وسهولة الولوج إليها وتصفح محتوياتها مجاناً مجالاً خصباً لحرية الحصول على المعلومة وتبادلها.

وبناء على ذلك، أتاحت شبكة الإنترنت وهي العنصر الأساسي في بنية الإعلام الجديد تواصل المواطنين مع بعضهم البعض وتفاعلهم مع السياسات، مما وفر إمكانية هائلة لتمكين المستخدمين من تدوين الأفكار والملاحظات والتعليقات وأصبح للمواطن مساحة خاصة به يستقل بها ويشارك الآخرين في الرأي من خلال المدونات والمنتديات الإلكترونية.<sup>(3)</sup>

منذ ظهور الإنترنت شكلت أنواعاً من التطبيقات والرسائل الإلكترونية التي كونت عناوين لعدد من أشكال الإتصال الفردي، الجماعي والجماهيري، تجاوزت معظمها الرقابة والعراقيل التي تتعرض لها وسائل الإعلام التقليدية وأبرزت دور الفرد كمرسل للرسالة ومتفاعل معها بعد أن كان وظل لسنوات مستقبلاً فقط وأوجدت طرقاً أخرى للتفاعل، التواصل الإجتماعي وبناء العلاقات الإجتماعية وإن كانت إفتراضية، حيث أدى هذا التحول في شكل ومضامين الإتصال ترسيخ ظاهرة الإعلام الجديد الذي تغيرت فيه معايير العملية الإعلامية والإتصالية وأطاحت أشكاله وتداعياته بالعديد من المفاهيم والمسلمات في المجال.

في ضوء ذلك، ولدت مفاهيم ونظريات جديدة تعطي أبعاداً مغايرة للإعلام والاتصال وسيلة ومحتوى، فقد أضحت المنتج الإعلامي أكثر ثراء وتعددًا في أدواته وأوعيته وأصبح المستهلك (المتلقي) سواء كان قارئاً أو مستمعاً أو مشاهدًا أكثر نهمًا للمعلومات والأخبار بشكل غير مسبوق.

لم يقتصر تأثير الإنترنت ومن ثم الإعلام الجديد على المحتوى والمتلقي فقط، بل إمتد ليشمل جميع أطراف وعناصر العملية الإتصالية والإعلامية وظهرت ممارسات جديدة تعلي من دور الجمهور الذي كان ومازال مهمشاً في الإتصال الجماهيري التقليدي وتضاءلت سيطرة المرسل والمؤسسة الإعلامية التقليدية على العمل الإعلامي بعد

(1) من مرادفات مصطلح الإعلام الجديد: الإعلام البديل، الإعلام الاجتماعي، صحافة المواطن، مواقع التواصل الاجتماعي، الإعلام الرقمي، الإعلام التفاعلي، الوسائط السيبرونية إعلام المعلومات وإعلام الوسائط المتعددة.

(2) بدرالدين بلمولاي، دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 29، 2017، ص 02.

(3) خالد منصر، دور الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، مجلة كلية الفنون والإعلام، جامعة مصراتة، ليبيا، 2015، ص 130.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

أن أصبح بوسع كل من يستطيع إستخدام الإنترنت أو أي أداة أخرى من أدوات الإعلام الجديد أن يصبح إعلاميا بالشكل الذي يرغب فيه.

وعليه، درج تقسيم وسائل الإعلام إلى وسائل إلكترونية متمثلة في الإذاعة، التلفزيون ووسائل مطبوعة من جرائد ومجلات ولكن بظهور الإنترنت وخاصة الجيل الثاني Web 2.0 وانتشاره من جهة وتطور الحاسبات الإلكترونية في جيلها الخامس من جهة أخرى، جعلت من الوسائل الإعلامية السابقة إلكترونية، فظهر ما يعرف بالصحافة الإلكترونية E-Journalisme، واب تلفزيون Web TV وواب راديو Web Radio.

لقد قدمت الإنترنت البيئة اللازمة لظهور ما أصبح يطلق عليه بـ "الإعلام الجديد" أو "الإعلام الرقمي أو الإلكتروني" مقارنة بالإعلام التقليدي وبشكل لم يكن متاحًا بنفس القوة والفاعلية وظهرت ممارسات جديدة توصف بالإعلامية، حيث أصبح المستخدمون يمارسون النشاط الإعلامي الإخباري بمختلف الوسائط المتعددة (كتابة، صوت وصورة) من خلال مختلف الشبكات الإجتماعية والمدونات.<sup>(1)</sup>

وحتى تتضح الرؤية؛ فإن ثورة الإتصالات حققت نجاحًا بفضل التطور التقني على مختلف الأصعدة والمستويات ولعل شبكة المعلومات الدولية- الإنترنت- فتحت آفاقا غير محدودة جعلت المستخدم على إتصال مباشر بالأحداث في أي نقطة من العالم، حيث أصبحت مواقع التواصل الإجتماعي والمدونات من أهم وسائل الإعلام الجديد التي تقدم فرصة متابعة الحدث على نحو مباشر وآني.<sup>(2)</sup>

وبالتالي؛ مكنت شبكة الإنترنت الإنسان من إلغاء المسافات وإختصار الزمن، كما جعلت من العالم عبارة عن شاشة إلكترونية صغيرة عن طريق ربط آلاف من شبكات الكمبيوتر بالشبكة الدولية للمعلومات بواسطة الهاتف أو الأقمار الصناعية، بحيث أن ما أحدثته الإنترنت من ثورة في عملية النشر الإلكتروني، كما أحدثت الوسائل الإلكترونية الحديثة وفقًا لما رشال ماكلوهان ثورة في شتى مناحي الحياة بما فيها العمل، السياسة، الثقافة والفن، حيث سيطرت على حياة الشعوب وأثرت في أفكارها ومؤسستها.

### المبحث الثاني: تأثيرات الإنترنت في المجال السياسي

في ظل التغيرات التي شهدتها العالم اليوم في شتى المجالات السياسية، الثقافية، الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية وفي إطار العولمة وما رافقها من ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت تعد وسيلة وأداة ليست فقط للإتصال بل أصبحت مجالاً حيويًا تدور فيه كافة مجالات الحياة وأصبح له أهمية سياسية، إقتصادية وإجتماعية وثقافية ونظرًا لما تتمتع به شبكة الإنترنت من سمات وخصائص، فقد أحدثت تغيرات كثيرة، حيث إستطاعت في وقت قياسي أن تنفذ إلى مختلف جوانب مجالات الحياة المختلفة وبالخصوص مجال الحياة السياسية وأثرت فيها بمستويات مختلفة.

(1) حفصة كويبي، الإعلام الجديد حسب التشريعات الجزائرية، مجلة الحكمة، الجزائر، العدد 27، 2013، ص ص 254-255.

(2) هزوان الوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

لا أحد يختلف حول ما أحدثته تقنيات المعلومات والاتصال من تأثير على كافة مجالات الحياة، حيث أسهمت بدرجة كبيرة في تطور الفكر الإنساني والحياة المعاصرة وفتحت آفاقاً أمام مستقبل التطور الإنساني ظهرت ملامحها على كافة النظم ومن بينها النظم السياسية سواء ما تعلق بطبيعتها أو في مدخلاتها ومخرجاتها، بل وعلى عمل المؤسسات السياسية، الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني وآلياتها، كما لم يقتصر دور تلك التقنيات في العمل السياسي فقط بل إمتد ليشمل الديمقراطية باعتبارها عملية مستمرة وذو أبعاد متعددة تتضمن دوراً في التغيير السياسي، الاجتماعي والإقتصادي المؤدي للتغييرات الديمقراطية والقادر على خلق وترسيخ قيم الديمقراطية.<sup>(1)</sup>

لقد حوّلت أدوات الاتصالات والمعلومات الإنترنت ليس فقط إلى ساحة للعمل السياسي ولكن أيضاً إلى أداة فاعلة في إدارة الصراع السياسي، يتعلق أولها بالميزات النسبية التي توفرها شبكة الإنترنت فيما يتعلق بتخفيض تكلفة المعاملات والاتصالات، تكلفة الحصول على المعلومات وتبادلها وفرص إجراء تلك الاتصالات على نطاق واسع سواء من جانب الجمهور أو من جانب القوى السياسية الفاعلة في ظل الانتشار الجغرافي الواسع لشبكة الإنترنت، تواضع تكلفة إنشاء وتسجيل المواقع الإلكترونية، البحث الإلكتروني عن المعلومات وتواضع تكلفة إرسال رسائل البريد الإلكتروني وغيرها من المعاملات الإلكترونية.

كما تولدت رغبة قوية لدى القوى السياسية لإستخدام الإنترنت كأحد بدائل ساحات العمل السياسي من خلال تشكيل المنتديات والجماعات السياسية الافتراضية وهو ما ساعدها في التغلب على القيود السياسية والقانونية المفروضة على حرية التنظيم السياسي وتجاوز القيود المادية التي واجهت عمليات الإتصال والتنسيق.<sup>(2)</sup>

بالإضافة الى ما وفرته الإنترنت من فرص مهمة لممارسة حريات التعبير والعمل السياسي للقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية أو القوى السياسية التي قد تطرح رؤى سياسية وإصلاحية تتجاوز السقف المتاح من جانب النظام السياسي. لقد ساهم في تعظيم التأثيرات السياسية الإيجابية السابقة للإنترنت عدة عوامل، بالإضافة إلى إتساع نطاق النفاذ للإنترنت وحجم الشرائح الإجتماعية المستخدمة له، فقد تركز هذا التوسع داخل قطاع الشباب وحدث تحول واضح في أنماط إستخدام الشبكة خلال السنوات الأخيرة في إتجاه إرتفاع معدلات إستخدامها كوسيلة وساحة للعمل السياسي الأمر الذي يطعن في مقولة أن الإنترنت تمثل عالماً سياسياً إفتراضياً.<sup>(3)</sup>

إن الطفرة التقنية التي حدثت على الإنترنت بالوصول إلى تقنية الويب 2.0 والتي أصبح المستخدم بمقتضاها معزراً بثلاثة قدرات: القدرة على خلق محتوى خاص به، القدرة في التعبير عن رأيه بجرية والقدرة على تحقيق عنصر التفاعل، هذه الطفرة فتحت الباب أمام فضاء معلوماتي تغزوه شبكات التواصل الإجتماعي والمدونات وإكتسبت شبكات التواصل الإجتماعي أهمية كبيرة، كما حدث تحول كمي في عدد مستخدمي الإنترنت وتحول نوعي في مجالات إستخدام الإنترنت خاصة بين الشباب الذي أثر الإهتمام بالمجال السياسي على حساب مجال الترفيه.

(1) جمال علي الدهشان، دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجاً، المجلة الدولية، مصر، العدد 02، المجلد 01، 2018، ص136.

(2) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر 2009، ص10.

(3) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الإستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2016 المجتمع الرقمي في ظل إقتصاد المعرفة، مصر، جوان 2016 ص18.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

لقد أدت هذه السمات<sup>(1)</sup> إلى تحول مستخدم الإنترنت من مجرد متلق أو مستهلك مجهول للرسالة الإعلامية إلى مشارك فاعل في تشكيل تلك الرسالة وتحول طبيعة الاتصال من مجرد إتصال نحوي-نحوي أو إتصال نحوي- جماهيري أو حوار أقلية- أغلبية إلى إتصال جماهيري- جماهيري وتحول الحوار الإلكتروني إلى حوار ندي لا يعكس تفاوت القدرات السياسية والإقتصادية بين المتحاورين بقدر ما يعكس مدى توافق/رفض الرؤى والآراء المطروحة بشأن القضية موضوع الحوار. ويذهب البعض إلى أن إنتشار نفاذ الإنترنت داخل المجتمع وسيطرة نمط التفكير الشبكي أدى إلى إضعاف التوزيع الهرمي للسلطة والتحول من الدولة الهرمية إلى المجتمع الشبكي وستتناول كل ذلك وفق للمطالب التالية:

- المطلب الأول: مظاهر تأثير الإنترنت في العمل السياسي

- المطلب الثاني: آليات وطبيعة العلاقة بين الإنترنت والممارسة السياسية

### المطلب الأول: مظاهر تأثير الإنترنت في العمل السياسي

أثرت تقنيات المعلومات والاتصال في السياسة وبالأخص في العملية السياسية وأصبح الإنترنت وسيلة وأداة ليست فقط للاتصال بل أصبح مجالاً حيويًا تدور فيه كافة مجالات الحياة وأصبح لها دور في المجال السياسي ليس فقط على المستوى المحلي بل العالمي أيضًا وساعد على ذلك زيادة الإنتشار المتنامي للعملة والإتباط العالمي بهذه التقنيات ومن ثم فإن، شبكة الإنترنت عملت على تغيير بيئة عمل المجال السياسي العام وأدت لظهور دور سياسي للإنترنت تمثل في العديد من المظاهر والتي يمكن التطرق إليها من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: تأثير الإنترنت في طبيعة وهيكل النظم السياسية

- الفرع الثاني: تأثير الإنترنت في المواطن، المجتمع والدولة

- الفرع الثالث: تأثير الإنترنت في أنماط الديمقراطية والمواطنة

- الفرع الرابع: تأثير الإنترنت في عمل المنظمات السياسية الوسيطة

- الفرع الخامس: تأثير الإنترنت في حقوق الإنسان والمجتمع الدولي

### الفرع الأول: تأثير الإنترنت في طبيعة وهيكل النظم السياسية

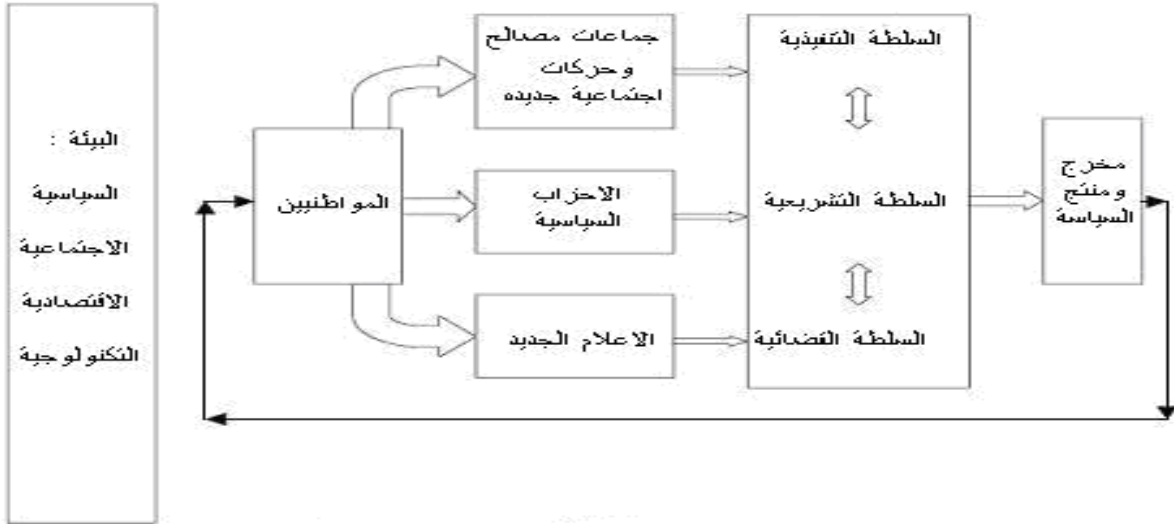
يعبر النظام السياسي عن تنظيم مجموعة من الفوائد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة غايتها تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها والعلاقة بينها ويتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر كالتقواعد السياسية، الوعي السياسي، التنظيمات والعلاقات السياسية تتفاعل وتؤثر مع بعضها لتكون نظام كليًا للمجتمع. لقد أثرت ثورة المعلومات والاتصال على النظم السياسية في العالم سواء ما يتعلق بطبيعتها أو في مدخلاتها ومخرجاتها، حيث أوجد التزاوج بين السياسة والتكنولوجيا بصفة عامة تأثيرًا شاملاً على العملية السياسية والنظام

(1) يشار في هذا الإطار إلى ثلاثة سمات أساسية للإنترنت هي: الطبيعة التفاعلية، غياب السلطة المركزية المنظمة للإنترنت ومن ثم صعوبة السيطرة والرقابة على محتوى المواقع الإلكترونية بالمقارنة بوسائل الإتصال التقليدية وأخيرًا إتساع نطاق القاعدة الإجتماعية المستخدمة للإنترنت وعدم إلزامها بالحدود الجغرافية والسياسية.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

السياسي بشكل أدى إلى ظهور ما يمكن أن نطلق عليه "النظام السياسي الإلكتروني أو الافتراضي"<sup>(1)</sup> ويتجلى تأثير تقنيات المعلومات والاتصال على هيكل النظام السياسي من خلال دور الإنترنت في توفير أدوات للتأثير على الرأي العام وما يتم توفيره من معلومات تدفع النظام السياسي إلى التغيير بما يتوافق مع هذه الضغوط والاستجابة لها تحقيقاً لأهداف المجتمع، إضافة لدور الإنترنت في التأثير على القيم المحلية التي تشكل وجهة النظر تجاه النظام السياسي ويعمل الإنترنت كذلك على تشجيع التغيير في النظم الديكتاتورية والمنغلقة تجاه الديمقراطية.<sup>(2)</sup>

الشكل رقم 1.2: النظام السياسي الإلكتروني "الافتراضي"



المصدر: عادل عبد الصادق، "الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغير المجتمع، الأدوات والتأثير"، المؤتمر الدولي لإستطلاعات الرأي العام، مصر، نوفمبر 2009، ص12.

في ضوء ذلك؛ أصبح تأثير تقنيات المعلومات والاتصال على هيكل النظم السياسية يظهر بوضوح في تفاعلات النظام السياسي بإعتباره أيضاً مكوناً أساسياً لمجتمع المعلومات ويتوقف مستوى تأثير شبكات المعلومات والاتصال على هيكل النظم السياسية والديمقراطية على درجة مساهمتها في تشكيل المنظمات ومدى إستخدامها وعليه؛ عملت تقنيات المعلومات والاتصال في إضفاء نوع من الديناميكية والمرونة على النظام السياسي ومؤسساته فيما يسمى "النموذج الديناميكي للنظام السياسي"<sup>(3)</sup> ويتميز هذا النموذج بدور واضح للأفراد والشركات.

يوجد هذا النموذج في المجتمعات الأكثر ديمقراطية، حيث يكون هناك فصل ما بين الدولة، المجتمع المدني مستويات الحكومة المحلية وإنتشار القوة السياسية، حيث أحدثت تقنيات المعلومات والاتصال إنتشار للقوة السياسية داخل المجتمع من قبل فاعلين خارج نطاق النظام السياسي وإنتشار نمط جديد من العلاقة بين المؤسسات داخل هذا النظام، كما أصبحت صناعة القرار السياسي يدخل فيها فاعلين آخرين غير النخب السياسية أو المؤسسات السياسية التقليدية. بالتالي؛ أثرت شبكة الإنترنت في عمل النظام السياسي سواء ما يتعلق بتوافر المعلومات السياسية أو ما يتعلق بالاتصال السياسي، الحشد وتكوين جماعات المصالح والضغط وذلك

(1) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص12.

(2) Raymund Werle, "The Impact of Information Networks on the Structure of Political Systems", (08/12/2019), [www.coll.mpg.de](http://www.coll.mpg.de).

(3) هو ذلك النظام الذي لا يتقيد بالحكومة بل إنه يتحرك بالتوافق مع الحكومة والإدارة العامة وإرتباطهم مع المؤسسات الوسيطة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

بتجاوز المؤسسات السياسية الوسيطة بشكل يظهر نظام سياسي جديد يلعب فيه الإعلام الجديد دور في التوزيع الجديد للقوى مع تبني تقنيات المعلومات والاتصال ودورها في التأثير في هيكل القوة السياسية والفرص المتاحة للمشاركة في عملية صنع القرار والتأثير على المواطنة والإدارة المدنية.

بناء على ذلك؛ أصبح النظام السياسي الجديد مرآة لنظريته في الواقع المادي وما يكون قد طرأ عليه من تغير في سماته، خصائصه ووسائط تفاعله وطريقته، حيث يكون إمتداد للمجتمع المدني، الأحزاب السياسية جماعات المصالح والحركات الإجتماعية، الإعلام الجديد وحركات المعارضة كل ذلك كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطن.<sup>(1)</sup> وهذه المؤسسات يمكن أن تقدم المطالب النهائية للمواطنين تجاه السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والتي يتم أخذها في الاعتبار في خطة عمل الحكومة وفي هياكل تنفيذها ل يتم بعد ذلك التغذية العكسية في الرأي العام تجاه تنفيذ هذه المطالب والشعور بالرضا تجاه قرارات الحكومة بما ينعكس على درجة الشرعية السياسية.

يظهر أيضاً تأثير الإنترنت في هيكل النظام السياسي ودورها في تمكين ذلك الهيكل من التغيير الفعال الذي يتلائم مع المطالب والضغط، بما يعزز من وظائف النظام السياسي وكذلك جعلت هناك درجة عالية من التنظيم من قبل القطاع العام أو الخاص، بما يساعد ذلك في عملية صنع القرار، السياسة العامة والمفاوضات السياسية والتفاعلات بين المنظمات المختلفة وجماعات الضغط في مواجهة الرأي العام، وذلك في إطار تأثير الإنترنت على القيم المحلية والثقافية.

يمكن القول أن تأثير الإنترنت في طبيعة وهيكل النظم السياسية يظهر في تفاعلات النظام السياسي بإعتباره مكون أساسي لمجتمع المعلومات وعليه، غير الإنترنت في بيئة العمل السياسي وسمح بظهور دور سياسي لها من خلال التأثير في جماعات المصالح، الجماعات السياسية والفاعلين الآخرين داخل التنظيمات السياسية ومن ثم أصبح النظام السياسي متعدد المراكز يرتبط بشبكة علاقات ترابطية عن طريق تقنية المعلومات والاتصال.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: تأثير الإنترنت في المواطن، المجتمع والدولة

سنركز في هذا الفرع على تأثير الإنترنت على مستوى المواطن أولاً، ثم تأثير الإنترنت على مستوى المجتمع ثانياً وأخيراً تأثير الإنترنت على مستوى الدولة.

#### أولاً- على مستوى المواطن:

إن التطور العلمي والتكنولوجي المتلاحق والمتصاعد فرض تغييراً وتبدلاً في الطريقة التي يعيش بها الناس في شتى أنحاء العالم وإنعكس ذلك التغيير على أنماط سلوك الناس الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية وفي الطرق والوسائل التي يعبرون بها عن أفكارهم ووجهات نظرهم والدفاع عن مصالحهم، حيث وفرت للمواطنين أداة إتصال مباشرة مع الحكام والمسؤولين من خلال الاتصال بحكوماتهم وطرح المسائل أمام ممثليهم المنتخبين وتقديم التعليقات على القضايا المطروحة.

(1) Pippa Norris, Op.Ct , p. 22.

(2) عادل عبد الصادق مجد، الديمقراطية الرقمية: نمط جديد للممارسة السياسية، أنظر الموقع الإلكتروني: [www.digital.ahram.org](http://www.digital.ahram.org)، (ت.ت 2019/02/12)

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

أثر هذا التطور فيما يتعلق بالمعلومات والاتصال تأثيراً مهماً في الديمقراطية كمفهوم وممارسة وكنظام وآلية للحكم، حيث أصبح المواطن يمارس ديمقراطية مباشرة بدون حاجة إلى وسطاء في العملية السياسية بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار وأصبح هناك علاقة ندية بين الفرد والنخبة السياسية والتي تغير دورها بعد أن كانت الوحيدة المعبئة للرأي العام والمحكرة لصناعة القرار السياسي.<sup>(1)</sup>

ساهمت شبكة الإنترنت في زيادة الإدراك والوعي السياسي لدى المواطنين، بتزويدهم بالكم الهائل من المعلومات التي تقدم لهم بطريقة ديمقراطية، فنجاح البرامج والمشروعات يعتمد على مدى مشاركة الشعب في التخطيط وإتخاذ القرارات بما فيها السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، كل هذا يتطلب تعزيز المشاركة السياسية المساءلة والصحافة الحرة وضمان دور قوي للمجموعات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في وضع السياسات وإتخاذ القرارات التشريعية، خاصة في ظل غياب صدى المؤسسات السياسية التقليدية وعدم وجود وسائل للتعبير عن المطالب الضرورية وهو ما جعل الأفراد يتجمعون ويتولون أمور حياتهم وإهتماماتهم بأنفسهم.<sup>(2)</sup>

يعترف صانعو السياسات في كافة أنحاء العالم بأن قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات لا يعد مكنة إقتصادية فحسب وإنما يشكل أيضاً مكنة لتحقيق التقدم الإجتماعي والسياسي، حيث أن زيادة الوعي السياسي لدى الشعوب يسمح بتوجيه الحكومات وتعديل سلوكها بما يخدم المصلحة العامة، فمن طريق القدرات الهائلة لهذه التكنولوجيا يمكن إيجاد ما يسمى بـ Cyber démocratie التي تسمح للمواطنين بالمشاركة مباشرة في إتخاذ القرار السياسي وهو ما خلق تخوفات كثيرة في تأثير هذا التحول الجديد للديمقراطية المباشرة على مستقبل المؤسسات الثقافية والمعتقدات.<sup>(3)</sup>

وعليه؛ أتاح الإنترنت من خلال إستطلاعات الرأي والمشاركة في الإنتخابات للعديد من الناس أن يعبروا عن آرائهم بشكل منتظم وعمل على إتساع دور المواطنين في عملية صنع القرار وسد الفجوة بين المواطنين ومن يمثلونهم في المجالس النيابية وإكتساب المواطنين إمكانية الوصول الى منابر جديدة يعبرون من خلالها عن آرائهم وأفكارهم الخاصة ويتجاوزون بذلك المؤسسات الإعلامية والحكومات التي ظلت لمدى طويل صاحبة القرار النهائي فيما يتعلق بتحديد المعلومات التي يتم نشرها.

أصبح للإنترنت دوراً في إحداث تغييرات في بنية المجتمع ثقافية وإجتماعية من جراء ديناميكيات الإنترنت حيث أصبح ما يعرف بتقنية الثقافة وأصبح لشبكة الإنترنت دوراً فاعلاً ومؤثراً في عملية إنتاج، إدارة وتوزيع العملية الثقافية في العالم وإنعكس ذلك في شكل تأثير على سيادة الدول وعملية صنع القرار وتفاعلات العملية السياسية وكذلك على التنمية الإقتصادية وتعزيز عملية التحول الديمقراطي ومواجهة الممارسات الإستبدادية.

(1) Arthur Edwards, "ICT strategies of democratic intermediaries: A view on the political system in the digital age", Journal Information Polity. Issue Volume 11, Number 2/2006. www.iospress.metapress.com. (02/9/2019).

(2) موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس والتطبيقات. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 20.

(3) حفظة بوماللة، علاقة الأنترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في الجزائر (رسالة ماجستير، جامعة باتنة 1، قسم العلوم السياسية، 2003)، ص 60.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

ثانياً- على مستوى المجتمع:

أدت التقنية إلى تغيير المجتمعات التقليدية لمجتمعات تقنية أثرت بدورها على السلوك الإنساني للأفراد وعلى الإدارة والمجتمع، كما سمحت التقنية بتوفير العديد من المعارف الإنسانية من خلال إمكانيات غير محدودة في التعامل مع المعلومات وتوظيف إمكانياتها لخدمة البشر بإعتبارهم منتجين ومستهلكين لهذه التكنولوجيا وبإعتبارها تشكل جزءاً لا غنى عنه في تسيير حياتهم اليومية، حيث أصبح يطلق على مجتمعنا مجتمع المعلومات وعصرنا الحاضر بعصر المعلوماتية. ونطلق على مجتمع ما أنه مجتمع المعلومات، إذا تميز بوسائل إتصال تفاعلية، تجعل منه مجتمعاً يتعامل مع المعلومات بأسلوب متطور وفعال.<sup>(1)</sup>

قد تحول المجتمع إلى ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم "المجتمع الافتراضي" وهو مفهوم أصبح متداولاً عند العديد من المستخدمين لشبكة الإنترنت ويرجع المفهوم إلى هاوارد رينجولد الذي وضع كتاب بعنوان "المجتمع الافتراضي" Virtual Community<sup>(2)</sup> وهكذا أثر الإنترنت على تشكيل الوعي في عصر العولمة الذي نعيشه من إعادة تشكيل المجتمع وأسس النظام الاجتماعي وصولاً إلى المجتمعات الرقمية والإنسان الرقمي.

ثالثاً- على مستوى الدولة:

قد حاولت دول كثيرة إعطاء صور إيجابية عن حكوماتها لتكون أكثر تقدماً وتحضراً عن طريق ما يسمى بـ Etat en Réseau بالإعتماد على ربط الإدارات بشبكة الإنترنت، مما سمح لها بالإقتراب أكثر من الجماعات المحلية وتدعيم الحضور القومي على أراضيها، خاصة في عصر العولمة الذي كثر الحديث فيه عن تقليص دور الدولة وإنتقاص سيادتها وقد ساهمت شبكة الإنترنت في دعم النشاطات الجماعية والحركات العالمية التي يقوم بها المجتمع المدني من خلال الإستعانة بالشبكة لمراقبة الحكام ومحاسبتهم وبالتالي؛ تحسين أوضاع الحكم، فهذه التكنولوجيا وفرت للمواطنين قوة ضغط جديدة تسمح لهم بالتعبير عن رأيهم وتحسين أوضاعهم.<sup>(3)</sup>

كما تعتبر مساهمة هذه التكنولوجيا جد واضحة في المجال السياسي سواء بالدعم المالي أو الفعلي بتسهيل مهمة ممارستها وهو ما يؤكد مدى أهمية هذه التكنولوجيا في التنمية السياسية. عملت الإنترنت على ظهور بيئة إعلامية جديدة بديلة عن دور الدولة والتي تعرضت كمفهوم لتآكل مضمونها بعد أن تعدت تقنيات المعلومات والاتصال الحدود الجغرافية والسيادية للدولة ولم تعد الدولة تحتكر الإعلام الجماهيري، كما عملت الإنترنت على تحسين عمل الحكومة من خلال برامج الحكومات الإلكترونية التي تركز على تعامل مباشر مع المواطن للإستفادة من خدماتها وما يتعلق بدورها في تعزيز الشرعية السياسية وتوفير النفقات، الشفافية ومناهضة الفساد والبيروقراطية وكذلك التأثير في عمل المؤسسات السياسية الرسمية وكيفية إتخاذ القرار والتمثيل السياسي.

(1) السعيد مبروك إبراهيم، الإتصال العلمي في البيئة الرقمية، مؤسسة الباحث للإستشارات البحثية، القاهرة، 2019، ص 2-3.

(2) المجتمع الافتراضي هو "تجمعات إجتماعية تشكلت من أفراد في أماكن متفرقة في أنحاء العالم، يتقاربون، يتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الإلكتروني يجمع بين هؤلاء الأفراد إهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع من تفاعلات ولكن عن بعد من خلال آلية إتصالية هي الإنترنت".

(3) حفظة بوماللة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### الفرع الثالث: تأثير الإنترنت في أنماط الديمقراطية والمواطنة

سننتقل في هذا الفرع إلى تأثير الإنترنت في أنماط الديمقراطية أولاً، ثم ننتقل إلى تأثير الإنترنت في المواطنة.

#### أولاً- على مستوى أنماط الديمقراطية:

لم يقتصر دور وتأثير الإنترنت على العمل السياسي فقط بل إمتد إلى الديمقراطية بإعتبارها عملية مستمرة وذات أبعاد عديدة، تضمنت دوراً في التغيير السياسي، الاجتماعي والإقتصادي المؤدي للتغيرات الديمقراطية والقدرة على خلق وترسيخ القيم الديمقراطية.<sup>(1)</sup> تزايد دور الإنترنت في مواجهة بعض معوقات وتحديات الديمقراطية التشاركية، حيث قامت تقنية المعلومات والاتصال عامة والإنترنت خاصة بتحفيز القيم الديمقراطية من جديد تنشيط عمل المؤسسات السياسية والتأثير في طبيعة إجراءات العملية الديمقراطية من خلال الدور الجديد الذى تلعبه أدوات الرأي والتعبير الإلكتروني والذى تداخل وظيفياً مع الأدوات التكنولوجية والاتصالية الأخرى.

أصبح لشبكة الإنترنت دوراً في ممارسة وعمليات الديمقراطية التي يساعد في تحديد ماهية الحقوق المدنية تحسين من أداء الحكومات وتحد من البيروقراطية والفساد، بل كذلك المساعدة على إيجاد عدد من مواقع الإنترنت التي تدعم فكرة الديمقراطية. وتحاول أن تحفز دوره الإيجابي في ممارسة ومفهوم الديمقراطية، بما يتيح من معلومات عن الحقوق السياسية والآليات للدفاع عنها وإتاحة أشكال منضبطة من الإتصال الأفقى المباشر بعيداً عن البيروقراطية بما يساعد على تنمية الحكم الرشيد والشرعية السياسية وساعدت الإنترنت في تسهيل الفرص المتاحة لخلق ديمقراطية مباشرة كالتصويت الإلكتروني حول القضايا العامة أو في الإنتخابات بما ساعد على دعم محاسبة الحكومة كدعم وتنشيط شبكات المجتمع والمناطق النائية أو البعيدة وفي كل تلك الطرق يعرض الإنترنت لإعادة الإتصال بالناس بالعملية السياسية وتحفيز خروج الطاقات المدنية والعمل الأهلي.<sup>(2)</sup>

أصبحت التقنية ليس فقط أداة إتصال وتواصل بل ووسيلة حقيقية للحق في التعبير وحرية الإتصال والحق في الإعلام، كما أنها أداة من أدوات تكريس إن لم تكن الديمقراطية المكتملة فعلى الأقل دعم قيم المواطنة بإعتبارها مكمّن واجبات الأفراد والضامن الأسمى لحقوقهم.

الديمقراطية الإلكترونية هي ليست مجرد نقل العمل السياسي إلى الفضاء الإلكتروني، بل على الأقل أصبحت وسيلة وسبباً للمواطنين من أجل الوصول الى ممثليهم ومساءلتهم خروجاً عن أبنية البرلمان، المكاتب وقاعات الاجتماعات. كما لعبت الإنترنت كوسيلة لدفع العازفين عن المشاركة في العمل السياسي للمساهمة في تحديد حال ومآل الشأن العام بدلاً من اللجوء الى وسائل الإعلام التقليدية أو تعدي معوقات المشاركة السياسية.

#### ثانياً- تأثير الإنترنت في المواطنة:

أثرت الثورة الرقمية الجديدة في أنحاء العالم وتأثرت أغلب مناحي الحياة الحديثة بها حيث طرأ تحول في العديد من المفاهيم والمصطلحات التي كانت تصنف سابقاً في خانة "التقليدية" كمفهوم المواطن، الديمقراطية

(1) عادل عبد الصادق، الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير حالة إيران، الموقع الإلكتروني: www.acpss.ahram.org.eg (ت.ت 2020/03/05).

(2) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية: نمط جديد للممارسة السياسية، مرجع سبق ذكره. ص 19.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الحكومة، حيث أخذت بعض تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة؛ فبرزت توصيفات جديدة كالديمقراطية الإلكترونية، المواطن الرقمي العالمي والحكومة الإلكترونية ونتيجة تسارع الحياة السياسية الراهنة فقد تطورت مفاهيم أخرى لإرتباطها بالثورة الرقمية كمفاهيم الديمقراطية الإلكترونية المحلية والمواطن الرقمي المحلي...

إن التأثير الكبير لشبكة الإنترنت وإرتباط كافة وجوه الحياة بها تقريبا وإنخراط المواطن فيها ساهم في إعادة رسم صورة جديدة لمفهوم المواطن وتحوله من شكله العادي إلى مواطن مرتبط بتقنية المعلومات والاتصالات، فظهر مفهوم جديد للمواطن يطلق عليه المواطن الرقمي أو الإنسان الرقمي أو الشخص الرقمي...<sup>(1)</sup>

لقد أصبح لثورة الاتصالات الرقمية تأثير كبير في تسهيل وتسريع عمليات الوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار والتواصل مع المسؤولين وصناع السياسات العامة وما حملته من نتائج وأثار إيجابية على الفرد والمجتمع... فتحول الفرد في هذا الفضاء الرقمي في ممارسته من شكله العادي إلى مواطن رقمي.

والمواطن أصبح حالياً في سوق الثورة المعلوماتية والفضاء المفتوح لاعباً أساسياً في مجال الإعلام وفي صنع المعلومة وإيصالها، حيث إنتزع سلطة الإعلام الخامسة وفقاً ليوشاي بنكلر الذي يرى أن التغيير الحاصل في الإعلام الرقمي وتبني الأفراد لثقافة المشاركة أثرا في سلطة الإعلام وفي كيفية تقديم القضايا ومعالجتها ما جعل هذه التطبيقات الاتصالية الجديدة تكتسب هذه التسمية، فقلب بذلك الموازين لصالحه بفضل تقنيات الاتصال الحديثة وتقنيات الإنترنت التي مكنت من زيادة قوة وسلطة المواطن الافتراضي.

برزت الإنترنت كوسيلة لجذب المواطنين خاصة الشباب للإقتراب بصورة أوثق من العملية السياسية كما ظهرت توقعات مرتفعة تتعلق باستخدام هذه التقنية في إحداث التعبئة السياسية وإشراك جماعات جديدة مستبعدة من ممارسة السياسة، كما استطاعت جذب أناس جدد أقل تمثيلاً في أشكال المشاركة التقليدية وأصبحت هذه الأداة مصدراً مهماً للمشاركة السياسية حتى من قبل صغار السن الذين لا تجذبهم القضايا السياسية.

أصبحت شبكة الإنترنت وما توفره من إمكانية الدخول إليها من كافة الأفراد في العالم يعزز بشكل ضمني من قيم الديمقراطية التشاركية، الطابع اللامركزي، الإدارة الذاتية وحرية الاختلاف، حيث يعمل الإنترنت على دفع حركة المواطن من خلال المساعدة على تقوية التنظيم السياسي، الشرعية السياسية وتعزيز قدرة الحصول على الدعم وساعد الإنترنت في ظهور تغيير جيلي مع قدرته على إتساع عضوية التجمعات الافتراضية وتنشيط قدرة المجتمعات المحلية والعالمية على العمل المشترك لمواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها وتنشيط دور الأحزاب السياسية التي تمثل مؤسسة أساسية في العلاقة بين المواطن والدولة وتمثل الإنترنت دوراً هاماً في زيادة أعداد المواطنين المعنويين بأحوال الحكم فيما يعرف "المواطن الحيوي" أو الناقد والذي يحمل توقعات عالية تجاه الديمقراطية كنموذج ولدية تقييم أقل للأداء الفعلي للمؤسسات التمثيلية.

(1) جيبور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة، دفاقر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص 699.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### الفرع الرابع: تأثير الإنترنت في عمل المنظمات السياسية الوسيطة

سنتطرق في هذا الفرع الى تأثير الإنترنت في عمل المنظمات السياسية الوسيطة أولاً ثم تأثيرها في المجتمع المدني ثانياً أولاً- على مستوى الأحزاب السياسية:

ظهر تأثير تقنيات المعلومات والاتصال على الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على المنظمات الوسيطة التي تتوسط العلاقة بين الحاكم والمحكومين، كالأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية، جماعات المصالح التقليدية والصحافة، والتي كان لها دور في تمثيل مطالب المواطنين وظهر المجال العام الإلكتروني كأحد التأثيرات الهامة على النظام السياسي وخاصة تلك المنظمات الوسيطة ودورها التي عملت الثورة التكنولوجية على تاكله، بشكل مثل تهديداً للديمقراطية وفي ذات الوقت ظهور ديمقراطية جديدة ذات طابع إلكتروني بما أثر على العملية السياسية برمتها.<sup>(1)</sup> ويعد أساس عمل المؤسسات الوسيطة يتمثل في توفير الرابط السياسي بين المواطن والحكومة وهذا الرابط السياسي من شأنه أن يجعل هناك إتصال بين عنصرين<sup>(2)</sup> ويعد هذا الرابط آلية تمكن من خلالها السماح للقادة للتصرف بما يتواءم مع الحاجات والمطالب ورغبات الجمهور.

هناك ثلاثة خطوات تظهر في شكل سلسلة ربط بين المواطن، المؤسسات الوسيطة والقادة السياسيين وهي:<sup>(3)</sup> أولاً: يمكن النظر الى المؤسسات الوسيطة كهيئات تمكن المواطن من المشاركة في سياسات التنظيم كأعضاء الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، حيث يتم إختيار البرنامج والمرشحين "رابط تشاركي" وثانياً: توفر المؤسسات الوسيطة الوسائل التي يمكن من خلالها الجمهور من أن يتحكم في وظيفة هذه المنظمات في عملية الجمع والتعبير عن المصالح "رابط إنتخابي"، حيث يتم إستخدام المعلومات والاتصال للتعبئة والدعم من قبل جماعات المصالح في عملية صنع السياسات، وثالثاً: يتم النظر الى المؤسسات الوسيطة كهيئات لضمان أن عملية صنع القرار تأتي كرد فعل وإستجابة لرغبات المواطنين مثل: تشكيل جماعات الضغط الخاصة بجماعات المصالح أو السيطرة البرلمانية من قبل الأحزاب السياسية، كما أن الإنترنت والحركات الإجتماعية والإصلاح السياسي.

لعب الإنترنت دوراً قويا في تغيير بيئة وظروف ظهور الحركات السياسية والإجتماعية ولعبت هذه الأخيرة عدة أدوار أهمها:<sup>(4)</sup> يتم من خلالها جمع المطالب السياسية وخاصة الأحزاب السياسية، جماعات المصالح والنواب المنتخبين والمتخصصين في هذه المهام، ثانياً توفير المعلومات، حيث أن المواطن بحاجة الى توافر المعلومات التي تمكنه من إدارة دوره السياسي في عملية التصويت بالإعتماد على المعلومات التي توفرها تلك المؤسسات وهو الذي يختار، يفسر ويعلق على المعلومات الأولية، ثالثاً تسهيل عملية التفاعل، حيث تتكون عملية صنع القرار في الشبكة التي تزيد من أهمية الأدوار التفاعلية للمؤسسات الوسيطة ويكون له تأثير على عملية التفاوض والوساطة.

(1) Chircu, A.M and Kauffman, R.J, Strategies for Internet middlemen in the intermediation disintermediation, reintermediation cycle Electronic Markets, 9(1/2),1999, pp.109-117.

(2) العنصر الأول: يمكن الإتصال أن ينشأ مع أو بدون مؤسسات وسيطة والعنصر الثاني أن الآلية أو الميكانيزم، يمكن أن يكون على نحو مترابط أو غير مرتبط بالعملية الإنتخابية.

(3) عادل عبد الصادق، الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير حالة إيران، مرجع سبق ذكره، ص28.

(4) دور الوسيط بين الحكومة والمواطن، توفير المعلومات وتسهيل عملية التفاعل.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

ظهر دور الإنترنت في التأثير على دور المؤسسات الوسيطة التقليدية وقدمت تقنيات المعلومات والاتصال نفسها تدريجيًا كآليات وكمحاولة في نفس الوقت لتقوية وظائف المنظمات الوسيطة أو لإعادة تنشيط دورها في الحياة العامة كإدخال آلية التصويت الإلكتروني في البرلمان أو توفير معلومات متسارعة للنواب بما يؤثر على أدائهم أو دعم حملاتهم الانتخابية.<sup>(1)</sup> وفي المقابل قدّم الإنترنت تشجيعًا لظهور مؤسسات وسيطة جديدة ومتعددة منها مواقع الإنترنت التي تقدم معلومات للناخب، منتديات النقاش العام وتشكيل أرضية لتعبئة الرأي العام خلف قضايا محددة وعملت على زيادة المنافسة بين المنظمات الوسيطة التقليدية والأخرى غير التقليدية في عملية دعم الديمقراطية ومسيرتها. وأظهرت تقنيات المعلومات والاتصال أنماط جديدة من الديمقراطية وأساليب جديدة في ممارسة المواطنة، كما عملت على التأثير الإيجابي في توجهات المواطنين إزاء عملية صنع القرار وعلى الإهتمام بالشأن العام وأوجدت مصادر مختلفة للشرعية السياسية ودورًا جديدًا للناخبين عبر آليات جديدة.

غير الإنترنت من الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع حكوماتهم المحلية والوطنية، الأحزاب السياسية، حركات المواطنين والسلطات العامة وأصبحت أسرع في إدراك هذه الحقيقة، على الأقل في البلدان الغنية بدرجة كافية تسمح بالانتشار الكبير للإنترنت وحتى يكون لدى كل فرد تليفزيون رقمي تفاعلي، فإن الشبكة تبدوا أسرع وأرخص والوسيلة الوحيدة التفاعلية حقًا التي تمكن المواطنين من تبادل المعلومات والآراء فيما بينهم ومع ممثليهم.

أصبحت أغلب الأحزاب السياسية لديها الآن مواقعها الخاصة على الشبكة لتقديم برامجها والعديد من الخدمات العامة تستعملها لشرح هيكلها، عملياتها وأهدافها وللإجابة على أسئلة الناس بالبريد الإلكتروني والكثير من المجالس المحلية تقدم معلومات وتستشير المواطنين بالبريد الإلكتروني قبل أن تتخذ أي قرارات هامة.<sup>(2)</sup>

### ثانيا- على مستوى المجتمع المدني:

عمل الإنترنت على إعادة تنشيط المجال المدني وتوسيع نطاق الحياة المدنية وفتح مجالات واسعة عن طريق تنوعه، سرعته وتحديه للحدود الجغرافية وكذلك عمل الإنترنت على إتاحة الفرصة أمام العديد من البشر المختلفون في توفير فرص للتفاعل والاتصال فيما بينهم حول الجدل السياسي العام وعملية صناعة القرار وأصبح الإنترنت أداة في التعبئة، التجنيد، التنظيم، التصويت والمعارضة.<sup>(3)</sup>

عملت الإنترنت على المساهمة في تقوية مؤسسات المجتمع المدني سواء بقدرتها على التواصل مع مجتمعها سواء عبر مبادراتها أو مبادرة المواطنين الذي يصبح لديهم القدرة على الاتصال وبسهولة بتلك المنظمات المحلية وبشكل يزيد من القدرة على تحسين أداء المجتمع المدني وومستوى تواصلها مع الجماهير<sup>(4)</sup> وقد توافر لتلك المنظمات مواقع على الإنترنت يمكن من خلالها تفعيل الرقابة على سير العملية الانتخابية ومواقع منظمات المجتمع المدني التي تراقب سير العملية الانتخابية والأفراد الذين يستطيعون أن ييثوا ملاحظاتهم.

(1) عادل عبد الصادق، الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير حالة إيران، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) ليفورت رينيه، هل ينقذ الإنترنت الديمقراطية، مجلة رسالة اليونسكو، العدد 53، مصر، 2000، ص 44.

(3) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(4) عن طريق المدونات أو المواقع البريدية أو المنتديات أو الدردشة أو إستطلاعات الرأي الالكترونية وتلقي الشكاوي والمراسلات عبر البريد الإلكتروني أو عبر الإتصال المباشر.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

كشف الفضاء الإلكتروني عن القضايا التي تتفاعل مع الشارع وتعكس إهتمامات الحياة اليومية والعمل على لفت إنتباه المنظمات المحلية إلى قضايا معينة أو أماكن أصبحت بحاجة إلى مساعدة، بل وتطور هذا الدور لإنشاء منظمات مدنية للدفاع عن قضايا بناء على تأثير تقنيات المعلومات والاتصال ووفر الإنترنت أداة للتواصل والإرتباط بين منظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي، حيث سمحت التكنولوجيات الحديثة للمجتمع المدني بأن يطالب بالكثير من حقوقه كتقليص الفروقات، المشاركة السياسية وإحترام حقوق الإنسان وخصوصياته.<sup>(1)</sup>

### الفرع الخامس: تأثير الإنترنت في حقوق الإنسان والمجتمع الدولي

سننطلق أولاً إلى تأثير الإنترنت على مستوى المجتمع الدولي، ثم ننتقل ثانياً إلى تأثير الإنترنت في حقوق الإنسان.

#### أولاً- على مستوى المجتمع الدولي:

لقد شهد المجتمع الدولي في العقد الأخير مظاهر ثورة إعلامية جديدة<sup>(2)</sup> كان من أهم أدواتها "الإنترنت" وتميزت هذه الثورة الإعلامية الجديدة برخص ثمن الاتصالات مما يجعلها متاحة للجميع ولا مجال لإحتكارها من طرف الحكومات أو الشركات الإحتكارية وأصبحت كل تلك المظاهر ملمحاً رئيسياً لمجتمع المعرفة. تظهر علاقة الإنترنت بالسياسة الدولية من خلال آلية عمل هذه الأخيرة وعلاقتها بظاهرة العولمة، إذ تعتبر الإنترنت أقوى آليات التغيير في العالم، حيث فرضت متغيرات جديدة حولت السياسة العالمية إلى مسرح من الأحداث، يضم توزيع جديد ومهم لعلاقات القوى، بحيث وفرت هذه الشبكة نوعاً جديداً من الحرية لصالح أفراد فاعلين وغير حكوميين، بإمكانهم تحدي ومواجهة أعظم الدول وبالتالي التأثير في السياسة الدولية.<sup>(3)</sup> أما فيما يخص المنظمات غير الحكومية، فقد أصبحت بفعل تقنيات المعلومات والاتصال قادرة على تطوير تحالفاتها في مواجهة سياسات الدول، بدت وكأنها وسيط جديد يلعب دوراً متنامياً بسبب ضعف الدولة- الأمة وعدم إلزامها، بحيث أصبحت وظيفتها في الغالب وظيفة حمائية.<sup>(4)</sup> لكن ما هو ملاحظ أن هذه العلاقة ليست بالضرورة تنافسية، فهناك الكثير من المنظمات التي تعمل على أساس التنسيق والتفاهم مع الدول وفي نفس السياق هناك من يرى أن الشركات متعددة الجنسيات زادت قوتها وتعززت بفضل الإنترنت، حتى أنها لم تعد تحتاج لدولها الأم لحماية مصالحها، فقد أثبتت التجربة أن الشركات العابرة للقوميات قد عدّلت في السنوات الأخيرة المعطيات الخاصة بقاعدة التنظيم السياسي وباتت تستثمر الحياة السياسية خارج أو على هامش الهياكل الخاصة بالدولة- الأمة مما ساهم في إضعاف سلطة الدولة، خاصة وأن الهياكل السياسية التقليدية لم تتطور في مواجهة تحديات العولمة وأضحت في جزء كبير منها متجاوزة وغير ملائمة.

(1) حفظة بومائلة، مرجع سبق ذكره، ص60.

(2) من أهم تلك المظاهر: سهولة الحصول على المعلومات، سهولة توصيلها إلى الجمهور والقدرة العالية على صياغة الرسالة الإعلامية حسب ما يريد القائم بالاتصال دون تدخل موجه من الرقابة التقليدية للدولة أو الأقطاب الإعلامية الكبرى المحتكرة للوسط الإعلامي.

(3) حفظة بومائلة، مرجع سبق ذكره، ص61.

(4) المرجع السابق، ص63.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

إن إنفتاح الحدود قتل من إمكانيات رقابة الدولة على المواطنين، كما أفقدها مبادئها الأساسية، فلم تعد تتحكم في قواعد البنية الاجتماعية وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب مد الشبكات العابرة للقوميات التي تنمو خارج فضاء الدولة وكما هو ملاحظ أن القوة التي إكتسبتها هذه الشركات عن طريق الإنترنت منحتها القدرة على أن تكون عناصر دولية وقوة ضغط إقتصادية.

### ثانيا- على مستوى حقوق الإنسان:

أثرت الإنترنت على مستوى حقوق الإنسان عن طريق نمو وعي عام بدعم هذه الحقوق من خلال توافر المعلومات حول ماهية تلك الحقوق، أهميتها وكيفية الحفاظ عليها والدفاع عنها والمؤسسات التي تساندها عالمياً ومحلياً، حيث ظهرت مواقع على الإنترنت متخصصة في حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية وكذلك للرقابة على الانتخابات والتصويت على القرارات الحكومية.<sup>(1)</sup> وبذلك إستطاعت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية من خلالها تأسيس قنوات إتصال ومنتديات لتبادل المعلومات، التجارب والآراء وإجراء الحوار والنقاش حول كافة موضوعات حقوق الإنسان المعقدة وتنسيق الحملات بشأنها وتوجيه نداءات التضامن والإبلاغ عن ضحايا حقوق الإنسان ومظاهر الإنتهاكات.

كما ظهر مفهوم جديد لحقوق الإنسان عرف بـ "حقوق الإنسان الإلكترونية" التي تستمد وجودها من تابعها المتحرك عبر الفضاء الإلكتروني وكان لظهور الفضاء الإلكتروني الأثر العميق والممتد على وجهة وطبيعة النظام الدولي بصفة عامة وظهرت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان الإلكترونية والحرية الإلكترونية Electronic Freedom بإعتبارها جزءاً من المسار الديمقراطي عالمياً.<sup>(2)</sup>

وفي السياق نفسه، نشأت منظمات<sup>(3)</sup> تتخصص في ملاحظة هذا البعد الجديد في الممارسة الديمقراطية على مستوى الأفراد والشعوب، كما تم إضافة حرية التعبير عبر الإنترنت كجزء من إهتمام منظمات حقوق الإنسان، كما أضافت نفس تلك الآلية الإنترنت والإتصالات المتطورة لديها القدرة على الدفاع عن حقوق الإنسان وتعميق النقاشات الديمقراطية عالمياً، كما أن الإمتلاك الوافر والسهل للكثير من الناس لإمكانيات النشر عمل على التغيير جذريا في طبيعة بناء الرأي العام وساهم في زيادة عدد المشاركين في بناء قضاياها وأصبح الفضاء الإلكتروني مجالاً للتعبير عن ظهور حقوق إنسان ذات طابع رقمي فيما يطلق عليه "حقوق الإنسان الرقمية".<sup>(4)</sup>

(1) عادل عبد الصادق، الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير حالة إيران، مرجع سبق ذكره.

(2) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص12.

(3) على سبيل المثال لا الحصر: منظمة الدفاع عن الحقوق الرقمية للمواطن الأمريكي ومبادرة الحقوق الرقمية.

(4) حقوق الإنسان الرقمية هي تلك الحقوق التي تضمن للإنسان القدرة على تداول المعلومات والبيانات في البيئة التي يعيش فيها والحق في الوصول إليها واستخدامها، القدرة على الإتصال والتواصل مع بيئته أو مع من يريد من خلال خطوط وشبكات الإتصالات.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### المطلب الثاني: آليات وطبيعة العلاقة بين الإنترنت والممارسة السياسية

أدى إندماج تقنيات المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي، فيما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية التي تعد نتاجاً للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية كمفهوم سياسي وإجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية ووسيلة لتعزيزها. وقد نتج عن ذلك بعدين إحداهما يحمل بعداً سياسياً أما الآخر فهو البعد التكنولوجي وأخذت العلاقة بين هذين البعدين تتنامى وتفرض نفسها على الواقع السياسي الإجتماعي والإقتصادي الدولي، حيث ظهر التزاوج والتلاحم ما بين أدوات وممارسة المواطن لحقوقه السياسية والديمقراطية من ناحية وبين منجزات ثورة تقنيات المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى كل ذلك من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: طبيعة العمل السياسي التقليدي

- الفرع الثاني: التحول في الممارسات السياسية التقليدية

- الفرع الثالث: الإنترنت وتغير أساليب الممارسات السياسية

- الفرع الرابع: سمات العمل السياسي الجديد

### الفرع الأول: طبيعة العمل السياسي التقليدي

كانت ديمقراطية أئينا تتميز بأنها ديمقراطية مباشرة يتم ممارستها دون وجود نواب أو ممثلين عن الشعب إلى أن تزايد عدد السكان وأصبح هناك حاجة إلى من يمثلهم أو ينوب عنهم في البرلمان، وإتسعت تلك الفكرة لتصبح ديمقراطية غير مباشرة عبر ممثلي الشعب بعد إنتشار مبادئ الحرية وحقوق الإنسان، إتسع المجال السياسي العام وظهرت الديمقراطية النيابية بوجود ممثلين عن الشعب للتعبير عن مصالح السكان داخل الدولة وإرتبط النظام الديمقراطي بتطور الدولة القومية.<sup>(1)</sup> كانت بداية التأثير الشامل لحركة الإفتتاح العالمي في إطار حركة العولمة والتي دعمتها إنتشار تقنيات المعلومات والاتصال والتي مثلت تحدياً لسيادة الدولة وخاصة مع ظهور وإنتشار الإنترنت الذي عمل على إلغاء الحواجز والحدود التقليدية.

وأظهرت تقنية المعلومات والاتصال مدى العجز الذي أصاب المؤسسات التقليدية فيما يتعلق بدورها كوسيط بين الحاكم والمحكوم وبناء الإتماءات ودفع الحراك الإجتماعي والسياسي وساعدت هذه التقنيات في توفير أداة إتصال مباشرة بين الحكام والمحكومين بدلاً من الديمقراطية التمثيلية. جاءت لتكسر تلك الحواجز لتصبح ديمقراطية مباشرة يستطيع المواطن أن يمارسها بدون حاجة إلى وسطاء في العملية السياسية وظهرت الحكومة الإلكترونية والتي تركز على تعامل مباشر مع المواطن للإستفادة من خدماتها إلكترونياً، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر إستخدام هذه التقنيات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار.<sup>(2)</sup>

(1) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية، مرجع سبق ذكره، (ت.ت 2019/05/12)

(2) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

لقد إستطاعت تقنيات المعلومات والاتصال وخاصة الإنترنت على تقديم مساعدات وأطر جديدة للعودة بمفهوم الديمقراطية إلى طابعه المباشر بعدما نجحت في تخطي حواجز ومعوقات تطبيقات الديمقراطية المباشرة<sup>(1)</sup> وفتح الطريق إلى ظهور آليات جديدة تعزز المشاركة كالبريد الإلكتروني، إستطلاعات الرأي، المنتديات والتصويت الإلكتروني عبر الإنترنت بما أتاح الفرصة أمام المواطنين للمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية.

### الفرع الثاني: التحول في الممارسات السياسية التقليدية

أضافت تقنية المعلومات والاتصال أدوات وآليات جديدة لممارسة الديمقراطية وأضحت تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيط جوهر الديمقراطية المتمثل في شفافية الإجراءات، المشاركة في عملية صنع القرار، إختيار القيادات السياسية، الحرية الكاملة للتعبير عن الرأي، فعالية المحاسبة والرقابة على أداء الحكومة أو الممثلين.

إن إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة، يسرت بدرجة كبيرة صور وأشكال ممارسة الديمقراطية من خلال الترويج لها عبر توسيع قاعدة الحصول على المعلومات، حثّ الناس على المشاركة في الشؤون السياسية، تفعيل دور النشطاء السياسيين وإستخدامهم لقوائم المناقشة الملائمة ومجموعات الأخبار وإتاحة حرية التعبير عن الرأي للجميع ومشاركة الأفراد للحكومة والمجتمع المدني في الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان. كما وفرت الإنترنت للمواطنين أداة إتصال مباشرة مع الحكام والمسؤولين من خلال الإتصال بحكوماتهم وطرح القضايا أمام ممثليهم وتقديم التعليقات على القضايا المثارة، بل إمتدت الى إتاحة تنظيم مناقشات على الإنترنت بين السياسيين، قادة الأحزاب والتنفيذيين مع المواطنين وبين بعضهم البعض وإمكانية إجراء إستطلاعات الرأي والتصويت الإلكتروني، بل وأصبح للأفراد دورًا مؤثرًا- عبر إستخدام تقنيات المعلومات والاتصال- في الرقابة على أداء الحكومة وممارسة الضغط عليها والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار السياسي.<sup>(2)</sup>

إن المدافعين عن الأنماط التقليدية لتتقل المعلومات والمركزة على العمودية، التراتبية والمراقبة، إنما أضحووا بحك نمط جديد في الفعل السياسي، يتجاوز مبدأي الأغلبية والتوافق ويتيح لفاعلين جدد "على الهامش" التأثير المباشر في ذات الفعل بالآن ذاته، فإن بروز وإنتشار الشبكات الرقمية، خلص المعلومة من إحتكار وسائل الإعلام التقليدية ومن هيمنة المجموعات الإعلامية التي كانت تسيطر على السوق عتادًا ومضامينًا، أجهزة ومحتويات.<sup>(3)</sup>

أسهمت هذه التقنيات أيضًا بالإننتقال بالمجتمع من مجتمع للتواصل من خلال وسائل إعلام ذات توجه عمودي إلى مجتمع للتواصل تفاعلي، أفقي، تشاركي، مكسرة بذلك ثنائية الإخبار والتواصل وكذلك ثنائية الإعلام والشبكات، لدرجة تحول معها متلقي المعلومة ومستهلكها إلى منتج للمضامين بفضل التقنيات والتطبيقات التي حملتها التقنيات الرقمية وأجيال الإنترنت المختلفة سيما جيل الويب الثاني.

(1) المثلة في: زيادة عدد السكان أو المواطنين، تشابك وتعقيد التركيبة الإجتماعية الإقتصادية للمجتمعات الحديثة، إغام مظاهر العبودية وإتساع المجال العام السياسي.

(2) جمال علي الدهشان، مرجع سبق ذكره، ص134.

(3) يحيى اليحياوي، في إشكالية الديمقراطية الرقمية، مجلة الديمقراطية، العدد 34، وكالة الأهرام، مصر، أبريل 2018، ص94.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

إن الخروج من إختزالية النمط التمثيلي الذي لم يكن المواطن بموجبه إلا مجرد مصوت أو مراقب للسياسة عن بعد، هذا النمط بات في طريقه للتجاوز، ليس فقط بفعل التحولات التي طاولت الفضاء العام ولكن أيضاً لأن جدلية التكنولوجيا، المجتمع والإبداع هي التي باتت تؤسس ذات الفضاء وتحوّل الفعل السياسي من طبيعته العمودية، الأبوية والجافة إلى فعل سياسي قيمه الجديدة، التفاعلية، التشاركية والأفقية في التواصل. لقد أصبحت الممارسات الديمقراطية التي كانت قائمة أبعد ما تكون عن إستيعاب قيم التشاركية أو المساهمة أو إستقطاب الجماهير وهذه الأخيرة لم تعد ترضى بأن تبقى مجرد بطاقة إنتخابية، يدلي بها بين الفينة والآخرى لفائدة هذا الحزب أو ذاك بزمن محصور، سرعان ما ينقضى لتقطع فيما بينهما، طيلة ما بين الفينتين، علاقة المساءلة أو المحاسبة أو المتابعة... (1)

أما الممارسات الديمقراطية الجديدة التي تتجلى ليس فقط في كونها نقلاً جزئياً وتدرجياً لفضاء الإنتخاب من الصندوق إلى الشبكة بل في قدرتها على ضمان السبل للمواطنين في بلوغ ممثليهم ومساءلتهم، دونما حاجة تذكر إلى البحث عنهم بين أروقة البرلمان أو في متاحف المكاتب وقاعات الإجتماعات وما سواها. وإنما ضرورة نقل العملية السياسية جملة وتفصيلاً إلى الشبكات الإلكترونية... يقول المواطن عبرها ومن خلالها قوله ويدي عبرها رأيه، دونما حاجة تذكر إلى تواجده بهذا المكان أو ذاك لقول رأيه أو "معاينة" الجهة التي لم تلب مطلبه.

إن انتشار المدونات ومواقع الأنترنت الشخصي منها والمؤسسي إلى جانب اليوتوب، لم تعد أدوات إتصال وتواصل فحسب، بل باتت أساليب ووسائل ضغط وتأثير يوظفها أصحابها كرافد من روافد الفعل السياسي المباشر وكرافعة جديدة لتجديد مضمون الديمقراطية وتوسيع الوعاء الجماهيري المرتكزة عليه في الشكل والجوهر. (2) وعليه سنتطرق أولاً إلى عوامل التحول في الممارسات السياسية ثم ننتقل إلى خصائص التحول ثانياً.

### أولاً- العوامل المساعدة في تحول الممارسات السياسية: تتمثل فيمايلي (3)

- إتاحة الفرصة لكل جماعة أو فرد في تكوين جماعة تقف خلف قضية ما تعبر عنها وتتعلق بمصالحها ويكون الإنضمام لهذه الجماعة مفتوحاً أمام الجميع ممن لديهم الرغبة في المشاركة.
- تجاوز المجتمع المحلي بكل تقسيماته الضيقة للخروج الى رؤية عامة تتعلق بالإهتمام بقضية من قضايا الرأي العام الدولي وأصبح لتلك القضايا وغيرها دور في الإستحواذ على إهتمام المواطن المحلي الذي ظهر كمواطن عالمياً يهتم بقضايا عالمية ويتفاعل معها من خلال المظاهرات أو الإحتجاجات أو المشاركة بالرأي والتعليق أو تكوين تحالفات مؤيدة وذلك عبر الفضاء الإلكتروني.
- تحول القضايا التي ينبغي أن يتم التفاعل بشأنها داخل الحياة الأسرية أو في حدود ذات الفرد تنتقل لتصبح موضع حوار في المجال الوسيط أو المجال العام وذلك بعد كسر إحتكار دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية.

(1) Pavlik J.V, *Journalism and media*, Columbia University Press, New York, 2001, p.93.

(2) يحيى اليحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(3) عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغير المجتمع، الأدوات والتأثير، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي لإستطلاعات الرأي العام، مصر، نوفمبر 2009، ص 21.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

- بروز دور الشباب لقيادة حركة التفاعلات الحادثة على الفضاء الإلكتروني وما تمثله من المعارضة لكل ما هو قائم والرغبة في تغييره كله أو بعضه وذلك في ظل حالة من عدم إشباع الحاجات الأساسية إبتداءً من الحاجة الى العمل والدخل وحتى الحاجة الى التغيير والمشاركة، الأمر الذي يعني أنهم رافضون للمجتمع الواقعي القائم.

- تمكن الفرد من صناعة المحتوى السياسي، إستقباله وإرساله بالإستفادة من إمكانيات الهاتف المحمول وقدرته على التصوير والاتصال بالإنترنت وغيرها من الخدمات الأخرى وإتاحة القدرة في المشاركة من أي مكان وفي أي زمان.

- القدرة على القيام بشكل جديد من الحركات الإجتماعية ونوع جديد من وظائف المجتمع المدني وذلك بالقدرة على القيام بعمل فردي تطوعيا حرا غير خاضع لتوجهات من جهات معينة بل للقناعات الخاصة بالفرد.

- القدرة على التحول من الإحتجاج الشخصي إلى تكوين وتشكيل جماعات وتحالفات إلكترونية عبر الفضاء الإلكتروني وبما يساعد في عملية التأثير على الرأي العام.

- إتاحة الفرصة إلى تكوين إعلام بديل يعبر عن إتجاهات المعارضة وقادر على الربط بين فئات إجتماعية مختلفة تتمثل في القوى الإجتماعية والثقافية والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير وآراء الأقليات أو إتجاهات مناوئة للمعتقدات والأفكار السائدة والراسخة في المجتمع وتبني آراء وموضوعات لا تحظ بالقدر الكاف من إهتمام وسائل الإعلام التقليدية والتصدي هيمنة وسائل الإعلام التقليدية والمشاركة في وسائل الإعلام وحشد الدعم والتضامن ضد سياسات النظام السياسي.

### ثانيا- خصائص التحول: تتمثل فيمايلي<sup>(1)</sup>

- المركزية واللامركزية: تنقية الجهاز البيروقراطي من الفساد وعرقلة القرارات وتقليل التكلفة وتوفير قنوات إتصالية سهلة، وبشكل يقلل من الإعتقاد على الإدارة الوسيطة أو الهرمية وجعل القرارات أكثر سرعة للإستجابة لمتطلبات المجتمع بما يزيد من الكفاءة والفاعلية.

- التفتت والإندماج: بالتأثير على التنظيم الاجتماعي وإنشاء روابط وتجمعات إلكترونية بين الدول المختلفة، بما يعزز من التفاهم الدولي المشترك، وكذلك تسهيل عملية إندماج المجتمعات المحلية في السياسة العالمية وإمكانية التنسيق لتشكيل رأي عام دولي خلف القضايا المختلفة.

- الشفافية: أصبح العالم أكثر قربا من بعضه البعض عن طريق دعم التكتل وراء قضايا عالمية وجعلت ما يحدث في أي دولة يمكن معرفته في دولة أخرى كإنتهاكات حقوق الإنسان وإنتهاكات الحد من التسليح والديمقراطية والمحاسبة السياسية، وساعد ذلك على حالة الشفافية في نشر المعلومات وما يكون لها دور في صنع القرار.

- التعبئة والرشادة: مكنت المعلومات من إمكانية تعبئة الرأي العام خلف ما يحدث ودفع الجماهير للقيام برد فعل قد يغلب عليه الإستجابات العاطفية والمساعدة في ترشيد إتخاذ القرارات من خلال وسائل الاعلام الجديدة.

- السرعة: بتجاوز حدود الزمان والمكان وقيود الجغرافيا وذلك بفعل الكمبيوتر والأقمار الصناعية وأنظمة

(1) عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغير المجتمع، الأدوات والتأثير، المرجع السابق، ص20.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الاتصالات بما يساعد في عمل المنظمات الإنسانية وعمليات حفظ السلام وتوفير معلومات بصورة سريعة عن أماكن الكوارث، الصراع، القضايا والأحداث العالمية وبما يعمل على تسريع الخطى لإحتواء الصراعات وتسريع وتيرة التدخل الدولي في إطار الأمن الإنساني المشترك.

### الفرع الثالث: الإنترنت وتغير أساليب الممارسات السياسية

جاءت تقنيات المعلومات والاتصال وإرتباطها بالسياسة لتدشن علاقة متبادلة بين الإنسان والتكنولوجيا والمؤسسات السياسية والتغير الاجتماعي، من خلال إندماج تقنيات المعلومات والاتصال في العمل السياسي محاولة تغيير الطرق التقليدية للممارسة السياسية، حيث تسعى المؤسسات العامة أو السياسية لإيجاد طرق جديدة لإدارة الشؤون الحكومية والإدارة العامة كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية، كما أضافت تقنيات المعلومات والاتصال أدوات، أساليب وآليات جديدة لممارسة الديمقراطية وأصبحت تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيط جوهر ومضمون الديمقراطية. سنتطرق أولاً الى تغير طرق وأساليب الممارسات السياسية ثم إلى أدواتها ثانياً.

#### أولاً- تغير طرق وأساليب الممارسات السياسية:

دفع التطور السريع للإنترنت في إحداث تحولات في العمل السياسي وكشف أيضاً أن للإنترنت دوراً كوسيلة إتصال في مجالات الحياة المختلفة ومثل الإنترنت نقطة تحول كبيرة في أدوار وسائل الإعلام وأداة هامة في تغيير العملية السياسية، حيث ظهرت شبكة الإنترنت كأداة للإتصال المختلف أثر على طبيعة الإتصال بالجمهور والرأي العام والمشاركة السياسية وتقديم أدوات وآليات جديدة في العملية السياسية وبالأخص العملية الانتخابية وإدارتها بما يحقق النزاهة السياسية وينعكس على الشرعية السياسية ومن هذه الأدوات التصويت الإلكتروني.<sup>(1)</sup>

لقد أصبح الإنترنت وسيلة هامة في مجال التعبير عن الذات، تبادل الأفكار ووجهات النظر وفي إستطلاعات الرأي العام وتشكيل تصور شبه آني لإتجاهات الرأي حول الأحداث والتغيرات ومختلف القضايا، من خلال مراجعة التعليقات التي تتبع الأخبار، المساهمات والمدونات إلى جانب التصويت الإلكتروني وزوايا الحوار والمنتديات الإلكترونية. أخذت القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية في إستغلال تلك الإمكانيات الجديدة عبر أدوات<sup>(2)</sup> رخيصة سهلة وسريعة الإنتشار، بالإضافة إلى دور تلك الأدوات في ظهور فاعلين جدد في الحياة السياسية. ولقد ظهرت خصائص الإنترنت ككيان ديمقراطي قائم بذاته، حيث إنتشار حرية الرأي والتعبير ومشاركة أي فرد فيها بدون تفرقة بسبب الدين أو اللون أو الجنس، هذا بالإضافة إلى فاعلية تلك الأداة بتميزها بأنها وسيلة إعلام غير تقليدية رخيصة التكلفة، سريعة الإنتشار ومتعددة الوسائط الإعلامية من الصوت، الصورة، النص والفيديو في الفضاء الإلكتروني وبما يمثل ذلك بنية تحتية هامة لممارسة الديمقراطية والتي لا تتوافر إلا إذا ما توافرت الأجهزة، شبكات الإتصال والمعلومات والثقافة السياسية وأصبح ذلك يتوقف على نسبة الدخول إلى الشبكة أو حجم إنتشار أجهزة الإتصال والمعلومات أو عدد مستخدمي الإنترنت.

(1) عادل عبد الصادق، الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير حالة إيران، مرجع سبق ذكره.

(2) أهم هذه الأدوات هي المجموعات البريدية، غرف الدردشة، المنتديات وإستطلاعات الرأي الإلكترونية...

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

ثانيا- أدوات الممارسات السياسية الجديدة: توجد أدوات وتقنيات عديدة ومن أبرزها<sup>(1)</sup>

- التجمعات الافتراضية: هي عبارة عن مواقع على شبكة الإنترنت تمثل نقطة التقاء لمجموعة من الأشخاص يتواصلون معاً من خلالها باستخدام نظم القوائم البريدية أو التراسل الفوري، المحادثة والحوارات المطولة والذين يجمعهم إهتمام مشترك إزاء قضية ما.

- منتديات المحادثة الإلكترونية: يقصد بها كل حوار، نقاش، دردشة أو حديث يتم بين شخصين أو بين شخص ومجموعة أشخاص بواسطة التقنيات الإلكترونية المختلفة عبر شبكة الإنترنت إما بالنص أو الصوت أو الصورة أو كليهما معاً وتشمل تقنيات لا تزامنية كالقوائم البريدية (Mailing lists) مجموعات الأخبار (news groups) لوحات الإعلانات (bulletin boards) تقنيات تزامنية كغرف الدردشة (Chat rooms) منتديات النقاش (discussions Forum) وعبر هذه الفضاءات يلتقي عدد من المتحدثين ينتمون إلى مجتمعات مختلفة من حيث الديانة والثقافة وفيها يتجادبون أطراف الحديث حول مختلف الموضوعات والمجالات.<sup>(2)</sup>

- التعبير عن الرأي عبر نظام التصويت التليفوني: يتم الإتصال التليفوني عبر الهاتف للمشاركة عن الرأي والتعبير أو المشاركة في أحد البرامج أو التعبير عن مشكلة ما أو موقف معين والتي تعد جزء من عملية قياس الرأي العام.

- إستطلاعات الرأي الإلكتروني: هي عبارة عن إستمارة قد تكون صغيرة أو بسيطة تهدف الى إستطلاع رأي زائري الموقع حول أحد القضايا الهامة، حيث يتم إظهار النتائج وعدد المصوتين ونسب المشاركة، حيث أصبحت مادة دسمة في الكثير من المواقع على شبكة الإنترنت والتي تهدف إما إلى إستطلاع رأي زوار الموقع تجاه موقف معين أو محاولة بناء رأي تجاه قضية ما وأصبح هناك إستمارات رأي إلكترونية إلى جانب إستطلاعات رأي سريعة حول الأحداث الجارية وتتميز تلك الإستطلاعات بسهولة دخول المستطلع رأيه وإلى درجة الأمان التقنية في الإستطلاع وتفادي عملية الأخطاء في عملية الإحصاء، حيث يتم الإحصاء إلكترونياً.

- آلية التصويت والإنتخابات: يستخدم الإنترنت في عملية التصويت في الإنتخابات بالإضافة إلى الأدوات الأخرى كالهاتف المحمول، الهاتف الثابت والبرامج الإلكترونية، التي تساعد على إعداد الجداول الإنتخابية وقواعد بيانات الناخبين وتنقيتها، فرز الأصوات وإعلان النتائج وتتميز برامج التصويت الإلكترونية بالشفافية والحيادية.

- البريد الإلكتروني والمجموعات البريدية: يستخدم لنقل الأفكار والآراء بين الأشخاص والتواصل السياسي بين المرشحين والناخبين أو ما بين القادة السياسيين والجماهير حيث يتم إنشاء مواقع خاصة برؤساء الدول والزعماء وبها البريد الإلكتروني الخاص بهم أو رؤساء الأحزاب السياسية أو قادة الرأي العام. ويتم تجميع عدد من البريد الإلكتروني في مجموعات يتم التراسل فيما بينهم وإعلام أعضائها بالمواد الإعلامية بشكل فوري وسريع والدعوة للإضمام إليها من قبل إى مستخدم للإنترنت حيث تكون العضوية بها مفتوحة.

(1) عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغير المجتمع، الأدوات والتأثير، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-20.

(2) إبراهيم يعزیز، دور وسائل الإتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، 2011، ص 180.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

- **مواقع الإنترنت الخاصة:** حيث أدى سهولة إنشاء موقع على شبكة الإنترنت إلى اتجاه الأفراد أو المنظمات أو الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني إلى إنشاء مواقع خاصة بهم تعبر عن سيرهم الذاتية أو تجاربهم الحياتية أو عن مواهبهم أو مواقفهم من قضايا معينة حيث رخص التكلفة وتعدد الوسائط الإعلامية حيث بإمكان إنشاء إذاعة عبر الإنترنت أو بث مواد إعلامية بما يقترّب من وسيلة إعلام خاصة لكافة التيارات السياسية والدينية.
- **مواقع بث تسجيلات الفيديو:** أو مواقع تقاسم تسجيلات الفيديو وهي تعتبر بمثابة خزان يحتوي على أعداد كبيرة من التسجيلات، التي ينجزها المستعملون ويثونها، ومن أبرز هذه المواقع، **موقع يوتوب (youtube)** وقد كان لمواقع بث تسجيلات الفيديو والبودكاست تأثيراً كبيراً في المجال السياسي خاصة أن البث عبر الإنترنت يتم تبنيه بسرعة أكثر من التدوين، لأن الناس يدركون أن هذه التطبيقات بإمكانها أن تغير طريقة نظرهم لوسائل الإعلام<sup>(1)</sup> ونظراً لأن التسجيل والتصوير والبث لا يتطلب مهارات كبيرة ومستوى ثقافي مثل الكتابة والتدوين.
- **المدونات (blog):**<sup>(1)</sup> تعتبر واحداً من أهم تطبيقات الإعلام الجديد وهي صفحات مجانية توفرها مواقع على الإنترنت للمستخدمين، حيث تتنوع وفق غرض القارئ بالاتصال. وهناك مدونات شخصية ومدونات ذات طابع إجتماعي وسياسي أو تخدم على مصالح حزبية وتحتوي على مجموعة من المقالات القصيرة التي يتم تحديثها باستمرار كما في الصحيفة اليومية التقليدية وآلية للنشر الإلكتروني على الإنترنت بأسلوب سهل وأيضاً وسيلة نشر عامة أدت إلى زيادة دور الإنترنت بإعتبارها وسيلة للتعبير والتواصل أكثر من أي وقت مضى.<sup>(2)</sup>
- **مواقع التوقيعات الإلكترونية:** حيث تتاح فرصة التسجيل بعدد كبير كمعارض أو مطالب بتغيير سياسية معينة حيث يعتمد شرعية تلك التوقيعات بكم التوقيعات التي تجمعها عبر التسجيل من خلال مواقعها. وتكون تلك التوقيعات نوعاً من المعارضة السلمية. والتعبير عن آراء مختلفة.
- **رسائل SMS والموبايل:** يتم استخدام رسائل الموبايل في حشد التعبئة السياسية والإطلاع على أخبار الانتخابات وخاصة مع اندماج خدمات الإنترنت والتحويلات المالية والخدمات التلفزيونية والإذاعية من خلال الهاتف المحمول وكذلك إمكانية التصويت في الانتخابات من خلاله.
- **مواقع الشبكات الإجتماعية:** وهي تلك المواقع التي تتيح فرصة التعارف والاتصال بين عدد كبير من الأفراد على مستوى العالم كما يتم انشاء مجموعات يمكن أن تجتذب إليها المزيد من الأفراد وتتميز تلك المواقع بسرعة تناقل المعلومات والصورة وخاصة مقاطع الفيديو وذلك مثل موقع الفيسبوك وموقع تويتر.
- **الإستفتاء عبر الإيميل:** يتضمن إرسال إستمارة الإستفتاء عبر الإيميل ويقوم المبحوث بإعادة إرسالها عقب الاجابة عليها وهذا النوع يحتوي على اسئلة بسيطة وقليلة مع إضافة بعض الأسئلة المفتوحة وتصلح هذه الطريقة بالنسبة للإستفتاء الصغير على عينة كبيرة وتكون الإستجابة عالية في حالة إستخدام عدد محدود من الأسئلة.

(1) المدونة: عبارة عن موقع على الإنترنت يستخدم كصحيفة إلكترونية فردية تعبر عن صاحبها وتتركز على موضوع معين مثل السياسة أو الأخبار ويمكن أن تكون عبارة عن مذكرات يومية وهي تنشر النصوص الصور، الفيديو والصوتيات وتحمّل وصلات لمدونات أخرى.

(2) عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، ط1، عمان، دار الشروق والتوزيع، 2008، ص169.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

– الإستفتاء عبر مواقع الإنترنت: هذا النوع من أبحاث السوق يتطلب إنشاء مواقع خاصة، فالأبحاث التسويقية تعتبر وسيلة سهلة الوصول إليها وتتسم بالتفاعلية والانتشار.

– التعليقات الإلكترونية: وهي عبارة عن قيام المستخدم بكتابة تعليق على خبر أو حدث معين للتعبير عن رأيه أو موقفه من قضية ما وهناك عدد من المواقع تتيح تلك الخدمة.

– المنتديات: ظهرت قبل ظهور مفهوم الإعلام الجديد، وهي عبارة عن أماكن ومساحات للنقاش على الشبكة وتدور حول موضوعات معينة وإهتمامات مشتركة، حيث تعتبر المنتديات أحد أشهر أشكال الإعلام الجديد وأكثرها إنتشارًا. وهي عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الإنترنت، لتسمح بتلقى مساهمات وأفكار وآراء من قبل أي شخص يسجل نفسه في المنتدى وعرضها على المشاركين الآخرين في اللحظة نفسها، ثم إتاحة الفرصة لكل المشتركين الآخرين لقراءة المساهمة فوراً والرد عليها في اللحظة ذاتها، سواء بالإتفاق أو الإختلاف أو بالدفاع أو الهجوم ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطي بشفافية وبلا قيود.<sup>(1)</sup>

– مواقع الويكي (wiki):<sup>(2)</sup> هي مواقع للتحرير الجماعي التشاركي (Collaborative Authoring)، تمكن كل فرد من الكتابة والنشر "وتعديل مضمانيها ومقالاتها، عبر إضافة أشياء أخرى"، فالويكي "موقع نشيط يمكن لأي زائر أن يغير صفحاته حسب مشيئته" ويكتب ما يرغب فيه من معلومات وأخبار.

ومن أشهر هذه المواقع موقع ويكيبيديا (Wikipedia) التي أسسه (Wales Jimmy) الذي يمكن المتصفح من تعديل، تحرير وإنشاء مقالات جديدة وإضافتها لمحتويات الموقع. إنها نوع من الصحافة التشاركية التي لا مثيل لها كما أطلق موقع (Wikinews) في 2004 من طرف ويكيبيديا.

ويعرف كذلك "هو عبارة عن موقع لجمع الأخبار من طرف أفراد مشاركين متطوعين وهو يقدم الأخبار من جميع أنحاء العالم لحظة نشرها على الإنترنت ويسمح بالتغطية المباشرة للأحداث ويتيح للمستخدم قراءة الخبر والتعديل عليه باستمرار".<sup>(3)</sup>

ومن أشهر مواقع الويكي كذلك موقع ويكيليكس (Wikileaks) الذي كان في بداية تأسيسه عام 2006 يتيح للمستخدمين إمكانية النشر والتعديل وبعد ذلك إعتد نموذج للنشر المركزي وهو متخصص في التسريبات الأمنية والعسكرية بالخصوص.

(1) محمد عبد الحميد، المدونات، الإعلام البديل، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2009، ص52.

(2) الويكي عبارة عن مواقع ويب تسمح للمستخدمين بإضافة محتويات وتعديل الموجود منها، حيث تلعب دور قاعدة بيانات مشتركة (جماعية) وهي الموسوعة التي تضم ملايين المقالات بمعظم لغات العالم.

(3) عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص212.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### الفرع الرابع: سمات العمل السياسي الجديد

أمام التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم اليوم والذي فرض تبدل وتغير في الطريقة التي يفكر بها الإنسان وفي أنماط سلوكه، أصبحنا أمام تغيير عميق في نظم الإتصال وتبادل المعلومات ليس فقط على المستوى الدولي والمؤسسي بل أيضاً على المستوى الشخصي، الأمر الذي إنعكس على الحياة السياسية وأدى الى ظهور ممارسات سياسية جديدة بأطر جديدة. قد أدى هذا التطور- في ظل ما شهدته المؤسسات السياسية التقليدية من معوقات وتحديات في القيام بأدوارها- في تحفيز القيم الديمقراطية من جديد، تنشيط عمل المؤسسات الديمقراطية، التأثير في طبيعة الممارسات الديمقراطية للأفراد، سهولة الوصول للمعلومة وتوصيلها للجمهور دون تدخل السلطات العليا والجهات الضاغطة.

لقد ساهمت وسائل الإتصال والإعلام الحديثة<sup>(1)</sup> بدرجة كبيرة في ممارسة قيم الديمقراطية بكافة صورها وذلك من خلال الترويج لقيم الديمقراطية وحث الناس على المشاركة السياسية الفاعلة، حيث أصبحت تمثل أداة ووسيلة للمواطنين للتعبير عن الرأي الحر، المطالبة بالمساواة والعدالة دون تمييز، منبر للتواصل مع المسؤولين والحكام وساحة لتنظيم المناقشات مع قادة الأحزاب والسياسيين، بل وأصبحت أماكن لإستطلاعات الرأي العام وآلية للإنتخاب والتصويت، الإحتجاج والعصيان المدني ووسيلة لترويج قيم العدالة الإجتماعية وقبول التعددية السياسية.

لقد أصبح للإنترنت تأثير كبير في السياسة عامة والممارسة السياسية خاصة، حيث أصبحت بوسائلها العديدة كالشبكات الإجتماعية والمدونات وغيرها، تلعب دوراً مهماً في التنشئة السياسية للأفراد من خلال العمل على تثقيفهم سياسياً وكذا تشكيل وعي سياسي وإكسابهم معايير، قيم وإتجاهات سياسية، كما تتيح للأفراد فرصة للعب دور في الحياة السياسية والمساهمة في صنع السياسات والقرارات وإختيار الحكام.

### المبحث الثالث: الإنترنت والديمقراطية- نحو ديمقراطية إلكترونية

لم يعد يقتصر تأثيرات الإنترنت في العمل السياسي فحسب بل إمتد ليشمل الديمقراطية بإعتبارها عملية مستمرة وذات أبعاد مختلفة، حيث لعب دوراً في التغيير السياسي، الإجتماعي والإقتصادي المؤدي للتغيرات الديمقراطية والقادر على خلق وترسيخ قيم الديمقراطية. سنتناول في هذا المبحث كل ما يتعلق بالديمقراطية الإلكترونية وذلك من خلال:

- المطلب الأول: الديمقراطية الإلكترونية

- المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم الديمقراطية الإلكترونية ومجالاتها

(1) تتمثل وسائل الإتصال والإعلام الحديثة في: المدونات، المنتديات وشبكات التواصل الإجتماعية الإلكترونية من: واتس آب، فيسبوك، تويتر ويوتيوب وغيرها.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### المطلب الأول: الديمقراطية الإلكترونية

نجم عن الثورة الرقمية التي شهدتها العالم في مجال تقنيات المعلومات والاتصال تأثيرات وإنعكاسات مهمة على مختلف الأصعدة والمستويات ويعد مجال الديمقراطية إحدى الجوانب التي عرفت تأثيراً بفعل هذه الثورة الإلكترونية، فانتقلت من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية إلكترونية.

- الفرع الأول: أزمة الديمقراطية التمثيلية

- الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية الإلكترونية

- الفرع الثالث: علاقة الديمقراطية الإلكترونية ببعض المفاهيم الأخرى

### الفرع الأول: أزمة الديمقراطية التمثيلية

إن تطبيق المفهوم الحديث للديمقراطية في العديد من الدول والذي عرّف بإسم الديمقراطية التمثيلية؛ حيث يسمح هذا النظام الديمقراطي التمثيلي للناس بالمشاركة في عمليات صنع القرار السياسي وإنتخاب الممثلين السياسيين فقط في الإنتخابات وبسبب المشاركة السياسية المحدودة للمواطنين، اللامبالاة السياسية وقلة كفاءة الممثلين السياسيين تم إنتقاد النظام السياسي التمثيلي لإحتواءه على بعض العيوب وأوجه القصور. تم تطبيق مبدأ الديمقراطية التمثيلية في العديد من البلدان بهدف الوصول إلى المبادئ العليا للديمقراطية. ففي ظل المجتمع الحديث تّوسعت حدود الدولة وازداد عدد السكان بشكل كبير، لم تتحقق هذه الشروط كما ينبغي في النظام الكلاسيكي للديمقراطية وأدى ذلك إلى الحد من المساحة المادية للمواطنين للمشاركة المباشرة في عملية صنع القرار السياسي.<sup>(1)</sup> إن توسع حدود الدولة وزيادة عدد السكان معاً يعني أن الأمر يستغرق وقتاً طويلاً لجمع مطالب المواطنين وإتخاذ قرارات عامة؛ كما كان من المستحيل إعطاء فرص متساوية لجميع المواطنين للمشاركة في عملية صنع القرار العام.<sup>(2)</sup> تبرر هذه الظروف الديمقراطية التمثيلية على أنها أفضل نظام ديمقراطي قادر على تمثيل المبدأ الكلاسيكي للديمقراطية بشكل مناسب وتوفير نظام سياسي ملائم في العصر الحديث.<sup>(3)</sup>

فالبدأ الأساسي للديمقراطية التمثيلية هو إنشاء الضوابط والتوازنات بين المواطنين وممثلهم السياسيين والحفاظ عليها وتقوم على مبدأين أساسيين للحفاظ على الإنسجام في العلاقة بين المواطنين وممثلهم يتمثل المبدأ الأول في أن للمواطنين الحق في السيادة، المواطنين يصوتون لممثلهم الذين يتخذون القرارات نيابة عنهم، للمواطنين حق مراقبة الأنشطة السياسية للممثلين، خاصةً ما إذا كانوا يضعون قوانين عادلة أم لا ويحققون المصلحة العامة.<sup>(4)</sup> أما المبدأ الآخر يتعلق بحقوق ومسؤوليات الممثلين، يتمتع الممثلين بالشرعية لتقرير السياسات العامة وتنفيذها ونظراً لإنتخاب الممثلين من قبل غالبية المواطنين، فإنهم يُنظر إليهم كأشخاص لديهم قدرة كافية على التعامل مع القضايا المعقدة- التي يصعب تحديدها من قبل المواطنين العاديين- ووضع سياسات عامة فعالة

(1) Pitkin, H. F. (2004). *Representation and Democracy: Uneasy Alliance*. *Scandinavian Political Studies*, 27(3), p.338.

(2) Snellen, I. (2001). *ICTs, Bureaucracies, and the Future of Democracy*. *Communications of the ACM*, pp. 45-46

(3) Birch, A. H. (2007). *The Concepts and Theories of Modern Democracy*. (3<sup>rd</sup> ed.). Cornwall: Routledge.

(4) Swift, A. (2006). *Political Philosophy: A Beginner's Guide for Students and Politicians*. Cambridge, UK: Polity Press, pp.189-191.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

للمواطنين.<sup>(1)</sup> وبذلك، يوفر المبدأ الأساسي للديمقراطية التمثيلية فوائد لكل من الحقوق السياسية للمواطنين والمسؤولية السياسية للممثلين. ومع ذلك، فقد كشف المبدأ الأساسي للديمقراطية التمثيلية عن قيود عملية، ترتبط هذه القيود الرئيسية بالشكل غير المباشر للديمقراطية والمشاركة السياسية التقييدية.

يسمح النظام السياسي الديمقراطي التمثيلي للمواطنين بمشاركة سياسية محدودة فقط من خلال منحهم حق التصويت لانتخاب ممثليهم. الممثلين المنتخبين هم الهيئة الرئيسية التي تؤدي الأنشطة السياسية والعامية. وبناءً على ذلك، ركزت الديمقراطية التمثيلية على الأنشطة السياسية للممثلين المنتخبين والتي تتخذ بكفاءة قرارات سياسية وتحكم بشكل قانوني من خلال مجموعة كاملة من القواعد.

وقد أدت هذه المشاركة السياسية المقيدة في الديمقراطية التمثيلية عملياً إلى نقص في التواصل بين الحكومات والمواطنين وقد قلل نقص التواصل بين الفاعلين السياسيين من الكفاءة السياسية: نادراً ما أبدت الحكومة الرغبة في جمع الآراء العامة في عمليات صنع القرار ولا يتوقع المواطنون أن تتخذ الحكومة قرارات عامة للمواطنين.<sup>(2)</sup> بسبب هذا الوضع وقد إنتقد بيرش (Birch) الديمقراطية التمثيلية بأنها لا تحقق بشكل كامل جوهر الديمقراطية التي يعرفها على أنها حكومة من قبل الشعب، على الرغم من أن الديمقراطية التمثيلية قد تكون شكلاً من أشكال الحكومة للشعب وقد تكون الشكل العملي الوحيد للديمقراطية في العصر الحديث.<sup>(3)</sup>

وقد تم تحديد ثلاثة عيوب للديمقراطية التمثيلية من قبل الباحثين، أول عجز للديمقراطية التمثيلية هو قلة كفاءة الممثلين السياسيين، لم يعط الممثلين دائماً الأولوية للخدمة العامة للمواطنين ولكن غالباً ما وضعوا سياسات زادت من مصلحتهم الخاصة.<sup>(4)</sup> وذلك لأن عدداً قليل من الناس (النخب السياسية) يصنعون السياسة أو السياسات العامة. لذا، فإن السياسات العامة في الديمقراطية التمثيلية تعكس حتماً إهتمام النخب السياسية وليس المواطنين. يمكن لهذه القرارات السياسية ذات الإتجاه الواحد من قبل عدد قليل من الممثلين السياسيين أن تستبعد تدريجياً مطالب المواطنين في عملية صنع القرار. كلما زاد عدد المواطنين الذين تم عزلهم عن الهيئات الحكومية كلما إشتكى المواطنين من القرارات السياسية غير الفعالة. كخطوة مضادة للحكومات، إمتنع المواطنون عن حق المشاركة في السياسة وازدادت اللامبالاة السياسية.<sup>(5)</sup>

وقد قلل هذا العجز الأول للممثلين السياسيين من الإهتمام السياسي للمواطنين بالسياسة وبالتالي يمكن أن يظهر عدم الإهتمام السياسي من قبل المواطنين. يتوقع المواطنون من الممثلين المنتخبين أن يأخذوا بعين الإعتبار ما يريده الشعب وأن يتخذوا قرارات سياسية وفقاً للصالح العام. ومع ذلك، خلافاً لتوقعات المواطنين، لم ينظر الممثلين السياسيين بشكل كاف في المطالب العامة؛ بدلاً من ذلك، غالباً ما يقرر الممثلين سياسات من خلال

(1) Swift, A. Op.Ct, p.187-189.

(2) Chadwick, A, Op.Ct, p 85.

(3) Birch, A. H, Op.Ct. p15.

(4) Cho,S. J.(2009). *Internet and Democracy in Korea: Challenge and Change on Participatory Democracy and Representative Democracy*. Paju: Korean Studies Information Co. Ltd.(in Korean), p.95

(5) Yoon,J. B. (2008). *The Crisis of Representative Democracy and Participatory Democracy*. Korean Assembly Special Report 1. Seoul: Korean Assembly Press.(in Korean).

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

عقد صفقات مع مجموعات قوية.<sup>(1)</sup> وبالتالي؛ يمكن أن تكون الديمقراطية التمثيلية عملية سياسية تعكس مصالح الجماعات الإستباقية والقوية بفعالية في القرارات النهائية بدلاً من أن تؤثر المطالب الشعبية على السياسات العامة. يشير أرندت (Arendt) أحد أشهر منظري الديمقراطية إلى هذا التدهور في الحكومة التمثيلية: "بأن أصبحت الحكومة التمثيلية في الواقع حكومة الأقلية"<sup>(2)</sup> بمعنى أن "الممثلين لا يتم قبولهم في المجال العام ومرة أخرى أصبح عمل الحكومة إمتيازاً للقلة". غالباً ما ظهر هذا العجز في الديمقراطية التمثيلية كظروف غير ديمقراطية كفساد النخب السياسية وجمع الأموال غير المشروعة في الأنشطة السياسية. لهذا السبب، ينتقد العديد من العلماء الديمقراطية التمثيلية باعتبارها فشلت في الدفاع عن المصالح العامة.

وقد أدى هذا العجز في التمثيل - قلة كفاءة الممثلين السياسيين واللامبالاة السياسية من قبل المواطنين - إلى تقليل المشاركة العامة في السياسة. ووفقاً لطبيعة الديمقراطية التمثيلية، يحتفظ الممثلين السياسيين بسلطتهم السياسية من الانتخابات. ولا يمكن إضفاء الشرعية على سلطة الممثلين السياسيين إلا إذا كان المواطنين مهتمين باستمرار بالسياسة والمشاركة فيها. ومع ذلك، فقد توقف المواطنين إلى حد كبير عن المشاركة في الانتخابات لإنتخاب ممثليهم، لأن الممثلين لا يعكسون مطالب وأفكار المواطنين في عمليات صنع القرار وبالتالي؛ فإن المواطنين لا يتقون في ممثليهم.<sup>(3)</sup> إن عدم ثقتهم في الحكومة يدفع المواطنين إلى التخلي عن المشاركة السياسية كما أن الفعالية العامة للمشاركة السياسية لم تصل إلى مستوى الرضا الذي يتوقعه المواطنين.<sup>(4)</sup> لقد أفقدت أوجه القصور الثلاثة - نقص كفاءة الممثل السياسي، إنعدام الإهتمام السياسي من قبل المواطنين ونقص المشاركة العامة - مباشرة شرعية الديمقراطية التمثيلية وكفاءتها باعتبارها النظام السياسي المهيمن في وقتنا المعاصر.

### الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية الإلكترونية

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الديمقراطية الإلكترونية ويمكن تصنيفها وفق ثلاثة إتجاهات رئيسية:

أ- **الإتجاه الأول:** هو الوصف الإصطلاحي لماهية الديمقراطية الإلكترونية، يعتبر هذا أبسط تعريف للديمقراطية الإلكترونية، أفضل تعريف لهذا الإتجاه هو تعريف كولمان ونوريس: "بأنها إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل الأنشطة الديمقراطية؛ يعرفان الديمقراطية وفقاً لقاموس ويبستر على أنها "حكومة يتم فيها تفويض السلطة العليا للشعب وممارستها من قبلهم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام التمثيل".<sup>(5)</sup>

ب- **الإتجاه الثاني:** هو البحث عن مفهوم معياري لكيفية ممارسة الديمقراطية الإلكترونية. وهو الإتجاه الأكثر شيوعاً. وتحدد المنظمات الدولية الديمقراطية الإلكترونية بهذا الشكل لتوفير دليل عملي لإستخدام تقنيات المعلومات والاتصال بشكل فعال في المجالات السياسية. وقد أولت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية

(1) Cooray, M.(2000). *Problems of Modern Democracy, in A theory of Civilization*. Retrieved 26/5/2009 from: www.ourcivilisation.com.

(2) Arendt, H. (1965). *On Revolution*. NY: Viking Press, p 273.

(3) Tommasoli, M. (2005). *Representative Democracy and Capacity Development for Responsible Politics* Paper delivered at *The 6<sup>th</sup> Global Forum on Reinventing Government*, Seoul, 24-27 May, 2005, pp.6-15.

(4) *Ibid*, p.15-19.

(5) Coleman, S. Norris, D. F(2005). *A New Agenda for E-democracy, Oxford Internet Institute Forum*. UK: Oxford Internet Institute, pp.6-8

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الإقتصادية أهمية لهذا المفهوم. وقد شجعت هذه المنظمات على تطوير تقنيات المعلومات والاتصال لتوفير الفرص للمواطنين للوصول إلى الحكومات وللحكومات ولإظهار رغبتها في الإستجابة ومراعاة الأصوات الشعبية.<sup>(1)</sup> وأكد كويشيرو ماتسورا<sup>(2)</sup> على مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسة العامة وحدد الهدف من الديمقراطية الإلكترونية على النحو التالي: [الهدف من الديمقراطية الإلكترونية] هو تعزيز ثقة الشعب بالحكومة وتحسين العلاقات بينها وبين مواطنيها من خلال زيادة الشفافية والمساءلة لممثلي الحكومة وكذلك توفير إمكانيات جديدة لمشاركة المواطنين، بسبب قدرتها على ربط المواطنين بممثلهم الذين لا تحدهم قيود الزمان أو المكان. وهذا يعني أن المواطنين يشاركون بفعالية في عملية صنع السياسة. لم يعد ينظر إليهم على أنهم سلبيين ولكنهم إستباقيين مع إمكانية إقتراح خيارات سياسية وتشكيل حوار سياسي.<sup>(3)</sup> يرتبط تعريف المنظمات الدولية بمبادئ الديمقراطية ويولي إهتماماً لأنشطة الحكومات والمؤسسات السياسية من أجل إستخدام تقنيات المعلومات والاتصال لزيادة مشاركة المواطنين وبالتالي تحسين النظم الديمقراطية.

بينما تركز تعريفات المنظمات الدولية على أنشطة المؤسسات السياسية، فإن التعريفات التالية من قبل جمعية هانساد البريطانية توسع حدود "الأنشطة الديمقراطية" من المؤسسات السياسية إلى المواطنين، كما تعرّف الديمقراطية الإلكترونية بأنها تركز على تعزيز المشاركة السياسية والتواصل بين المشاركين السياسيين ويقدم فريق المشروع الرئيسي حول الديمقراطية الإلكترونية في المملكة المتحدة، جمعية هانساد البريطانية مبدأين أساسيين للديمقراطية الإلكترونية: الأول المساواة السياسية، يعني أنه ينبغي أن تتاح لجميع المواطنين فرص متساوية للتأثير على صانعي القرار، والثاني الرقابة الشعبية، التي تشير إلى رقابة المواطنين على أنشطة الحكومة بأكملها من حيث الشفافية، المساءلة والإستجابة. وأشارت الجمعية بأن "مفهوم الديمقراطية الإلكترونية يرتبط بالجهود المبذولة لتوسيع المشاركة السياسية من خلال تمكين المواطنين من التواصل مع بعضهم البعض ومع ممثليهم عبر تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة".<sup>(4)</sup> يشير هذا التعريف إلى العلاقات بين المواطنين وكذلك العلاقة بين المواطنين والحكومات. يركز كليفت(Clift) وهو إستراتيجي ديمقراطي معروف عبر الإنترنت، على الأدوار المتباينة لمختلف الجهات الفاعلة في الديمقراطية كالحكومة، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام، المنظمات المدنية والمواطنين، ومن ثم يعرّف الديمقراطية الإلكترونية على أنها "إستخدام تقنيات وإستراتيجيات المعلومات والاتصالات من قبل القطاعات الديمقراطية والتي تشمل الفاعلين الديمقراطيين، ضمن العملية السياسية للمساعدة في الحفاظ على الحكم الديمقراطي التمثيلي وتكليفه".<sup>(5)</sup> ويؤكد بشكل خاص على المواطنين بصفتهم أحد أهم الفاعلين السياسيين في الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العامة بإستخدام تقنيات الإتصال الجديدة. ويشير هذا التعريف إلى تعزيز

(1) OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development).(2003). *Promise and problems of e-democracy:Challenges of online citizen engagement*. Paris: OECD Publication Service.

(2) المدير العام لليونسكو وهو فاعل بارزاً في تعزيز الديمقراطية الإلكترونية.

(3) Amoretti, F.(2007). *International Organization ICTs Policies: E-democracy and e-government for political development*. *Review of Policy Research*, 24(4), pp.331-344.

(4) Chadwick, *Op.Ct* .p.84

(5) Clift,S. (2004b). *E-democracy, E-governance and Public Net-Work*. Retrieved 9/03/2008, from: [www.publicu.net](http://www.publicu.net)

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

مشاركة المواطنين في الديمقراطيات التمثيلية القائمة.

إنقذ تشن روبرت وغيبسون في بحثهم حول الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا، قيوداً كبيرة على تعريفات الديمقراطية الإلكترونية الحالية وأشاروا إلى (أن معظم تعريفات الديمقراطية الإلكترونية تركز على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لإثراء العملية الديمقراطية ولكن من الناحية العملية تظل الديمقراطية الإلكترونية محدودة من حيث الشكل والنطاق) وأكدوا على إمكانات تقنيات المعلومات والاتصال لتغيير كل من طبيعة المشاركة والسياسات الاجتماعية والسياسية لكل من الممارسات السياسية القائمة. وهما يصفان الديمقراطية الإلكترونية: "بأنها تنطوي أساساً على فقدان السيطرة على المشاركة الديمقراطية من قبل الحكومة من خلال إمكانية زيادة المشاركة من قبل المواطنين وتشكيل أنواع جديدة من التنظيم السياسي، فقابلية التغيير للعملية التشاركية هو عنصر أساسي في "ركوب موجة" التغيير وتطوير المشاركة الديمقراطية على مدى العقود القادمة.<sup>(1)</sup>

تسلط وجهة نظر الديمقراطية الإلكترونية هذه الضوء على تقنيات المعلومات والاتصالات والخصائص الاجتماعية. يجادل تشين وآخرون بأن التقنيات ينبغي أن تكون عاملاً مهماً في بناء الديمقراطية الإلكترونية وأنه يمكن تطبيقها في السياق الاجتماعي والسياسي بطرق مختلفة. والأهم من ذلك، أن الديمقراطية الإلكترونية ستكون أفضل عندما تكون التكنولوجيا والخصائص المؤسسية والاجتماعية كلها متشابكة مع بعضها البعض.

في الآونة الأخيرة، يركز تعريف الديمقراطية الإلكترونية على تطبيق أحدث التقنيات (الويب 2.0) لتطوير بيئة الديمقراطية الإلكترونية الحالية. يصير بيتريك (Petrik) على أن تقنيات الويب 2.0 تسهل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين للمشاركة في عمليات صنع السياسات التعاونية. ويمكن أن يؤدي الويب 2.0 إلى إنتاج نطاق واسع من المعلومات والتواصل بين صناعات القرار والمواطنين بفعالية وزيادة تأثير المواطنين في عمليات صنع السياسات وبالتالي؛ فإن هذه الفوائد لتقنيات الويب 2.0 قادرة على زيادة جودة صنع السياسات، العمليات والتحقق من صحة القرارات النهائية. ويطلق على هذه الديمقراطية الإلكترونية باستخدام تقنيات الويب 2.0 إسم "الديمقراطية الإلكترونية التداولية التعاونية".<sup>(2)</sup> يصير بيتريك على أن فكرة الديمقراطية الإلكترونية التداولية التعاونية تهدف إلى إشراك جميع المواطنين في عمليات صنع السياسة بأكملها وتحسين جودة عمليات صنع السياسات عن طريق التداول، التعاون المستمر وخلق سياسات للمواطنين بأكملها. تسلط هذه النظرة للديمقراطية الإلكترونية الضوء على أحدث التقنيات وتوزيع السلطة للمواطنين في عمليات صنع القرار.

**ج- الاتجاه الثالث:** مختلف عن الطريقتين السابقتين، يشير إلى كيفية تأثير تقنيات المعلومات والاتصالات في الديمقراطية المعاصرة وكيف تؤثر هذه التقنيات على العوامل الموجودة لإنشاء علاقة جديدة في بيئة الديمقراطية الإلكترونية، بدلاً من تحديد ما يجب أن تكون عليه الديمقراطية الإلكترونية. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاتجاه يبحث في تأثير تقنيات المعلومات والاتصالات في نماذج الديمقراطية ويدعو إلى وضع نماذج للديمقراطية الإلكترونية يمكن

(1) Chen, et al. (2002). *Submission to the Inquiry into Electronic Democracy* Scrutiny of Acts and Regulations Committee..p.9

(2) Petrik, K. (2010). *Deliberation and Collaboration in the Policy Process: A Web 2.0 Approach* JeDEM, p19.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

تطبيقها على أي حالة. ويعد دالبرغ (Dahlberg) أول باحث وضع نماذج الديمقراطية الإلكترونية وهي يمكن أن تكون مرتبطة بالنماذج الكلاسيكية للديمقراطية وقد وضع ثلاثة أصناف للديمقراطية الإلكترونية وهي: (1)

1. التحررية السيرانية التي تتبع نهج الفردية الليبرالية وتؤكد على حرية الإنترنت لتبادل المعلومات؛
2. الحياة الجماعية الذي يشدد على قيمة الروح الجماعية ويدعي الوظيفة التفاعلية للإنترنت لبناء المجتمع؛
3. الديمقراطية التداولية التي تؤكد على التداول والنقاش بين المواطنين. ووجد دالبرغ أن مجموعات Usenet وأنشط المنتدى الإلكتروني يمكن تصنيفها كأمثلة للديمقراطية التداولية، حيث أن المواطنين ينشأون مجتمعات إلكترونية متعاونة وتشتمل على مناقشة ناقدة عقلانية. يدعي دالبرغ أن ممارسة الديمقراطية الإلكترونية تبدأ بالضرورة بـ "الليبرالية السيرانية" وتتحرك نحو "الديمقراطية التداولية" وهي مرحلة إكمال الديمقراطية الإلكترونية.

### الفرع الثالث: التمييز بين مفهوم الديمقراطية الإلكترونية وبعض المفاهيم الأخرى

في هذا الفرع سنتطرق الى محاولة التفرقة بين مفهوم الديمقراطية الإلكترونية وبعض المفاهيم المتشابهة من خلال معايير عديدة منها: معيار التعريف، الهدف، التأثير، الأجندة والموضوعات.

#### الجدول رقم 1.2: الاختلافات الرئيسية بين المفاهيم الإلكترونية

المفهوم المتغير	الديمقراطية الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية
التعريف الأساسي	إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين ودعم عمليات صنع القرار الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية التمثيلية.	إستخدام تقنيات المعلومات والاتصال لتعزيز الكفاءة، زيادة جودة الخدمات وتمكين المواطنين من المشاركة في العملية الديمقراطية.	مجموع التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي يتم التوسط فيها تقنيًا والتي تشارك فيها الجهات الفاعلة العامة والخاصة في تصميم السياسة وتطويرها وتنفيذها.
الهدف	تحسن فعالية وكفاءة الديمقراطية.	تقدم خدمات أفضل للمواطنين.	توفر فرصة لإشراك المواطنين بفعالية في العملية السياسية.
التأثير	من يشارك في صنع القرار؟	كيف يتم تنفيذ القرارات؟	كيف تتخذ القرارات؟
الأجندة	أجندة الديمقراطية (التحول الديمقراطي)	أجندة الخدمة	أجندة العلاقة.
الموضوعات	التصويت الإلكتروني، غرف المناقشة، منتديات التداول، المدونات، وسائل التواصل الاجتماعي.	الضرائب الإلكترونية، النقل الإلكتروني، الصحة الإلكترونية تجديد رخصة القيادة.	قواعد بيانات مشتركة، حكومة شاملة.

**Source:** Yuliya Makarava: FRIENDS WITHOUT BENEFITS: Critical Assessment of the Relationship between E-governance and Democracy, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Media and Communication at Mid sweden University, December 2011. www.diva-portal.org.

(1) Dahlberg, L.(2001 b). Democracy via Cyberspace: Mapping the Rhetorics and Practices of Three Prominent Camps. *New Media & Society*, 3(2), p.157-177.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم الديمقراطية الإلكترونية ومجالاتها

لم تظهر فكرة الديمقراطية الإلكترونية مع إكتشاف الإنترنت ولكن تطورت تدريجيًا منذ الحرب العالمية الثانية وظهور الكمبيوتر. يمكننا التمييز بين عدة مراحل في هذا التطور والتي تعتمد من ناحية على حالة التقنية في لحظة معينة ومن ناحية أخرى على تطور الإدراك لمشاكل الديمقراطية. وذلك من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: الأعمار الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية

- الفرع الأول: تطور مفهوم الديمقراطية الإلكترونية

- الفرع الثالث: مجالات ممارسة الديمقراطية الإلكترونية

### الفرع الأول: الأعمار الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية

إعتمادًا على السياقات الاجتماعية والسياسية وتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) المتاحة، فإن فكرة الديمقراطية الإلكترونية، قد مرت بثلاثة أطوار رئيسية على مدى السنوات الخمسين الماضية.

#### 1- الخمسينات: السيبرانيك والجهاز الحاكم (*Les années 1950 : la cybernétique et la machine à gouverner*):

هيمن على هذه الفترة الأولى شاغل رئيسي واحد هو: كيف يمكن لتقنيات المعلومات أن تساهم في الإدارة الرشيدة للمجتمعات وأن توضع في خدمة سياسة تتجاوز أهواء الإنسان. مع إنتهاء الحرب، بذلت جهود لإعادة بناء عالم خالٍ من الانحرافات والأخطاء البشرية، ظهرت أولى أجهزة الكمبيوتر الحقيقية. أدى إقتران هذين الحدثين إلى ظهور النموذج السيبراني الذي شاع من خلال كتاب "نوربرت وينر" علم التحكم الآلي أو التحكم والاتصالات في الكائن الحي والآلة الذي نُشر عام 1948 (وترجم إلى الفرنسية عام 1952). علم التحكم الآلي هو أولاً وقبل كل شيء إستعارة تسمح - بفضل إضفاء الطابع الرسمي على تدفق المعلومات داخل النظام أو بينه وبين بيئته ومفاهيم مثل: التغذية الرجعية - بشرح أي كائن حي كجزء من النظم الاجتماعية. يقوم النموذج الإلكتروني أيضًا بمعالجة النظم الاجتماعية<sup>(1)</sup>. يقوم على تصور أن أجهزة الكمبيوتر الضخمة قادرة على معالجة مئات الآلاف من البيانات والحد من عقبات النظم الإدارية، هذا هو موضوع التحكم الآلي والتي بفضلها سيكون من الممكن إجراء العمليات البشرية بعقلانية و"تعويض النقص الواضح الآن في الأجهزة المعتادة في السياسة"<sup>(2)</sup>.

التقنية والإحتراف مقابل الحق المتساوي لكل مواطن في القيادة السياسية، موضوع الإدارة الرشيدة للمجتمعات له أصل مزدوج. من ناحية أخرى، فإن المقاربة المنهجية التي تحتزل السياسة - التي تعتبر علبة سوداء خالية من أي صراع أيديولوجي وتكرس للحفاظ على توازنها - إلى مشكلة عملية تتعلق بالعلاقات بين النظام وبيئته بمعنى آخر التواصل. من ناحية أخرى، فإن حركة التخطيط وترشيد الخيارات العامة والتي تهدف بالإعتماد على تقنيات المعلومات إلى تزويد الدولة بأدوات فعالة لدعم إتخاذ القرار والتي تؤدي إلى تنفيذ عمليات التخطيط - البرمجة - الموازنة - النظام (PPBS) في الولايات المتحدة وترشيد خيارات الميزانية (RCB) في فرنسا.

(1) Breton Philippe, L'utopie de la communication. Paris, La Découverte, 1992.

(2) Dubarle, F., "Vers la machine à gouverner", Le Monde, 28/12/1948. Cité par Breton et Proulx (1993, p.99)



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

بحلول الستينيات بدأ نهج السيبرانتيك في الزوال تدريجياً ويتعرض لانتقادات عديدة وحادة أبرزت مفهوم بسيط للسياسة التي إستند إليها، بالإضافة إلى وظيفته الأيديولوجية. بالنسبة لجون مينو (Meynaut) السياسة تتسم بالتعقيد لا تستطيع التقنية التقليل منها والعكس صحيح، يمكن أن يكون هناك تسييس للتقنية. أما هابرماس يرى أن الخيال السيبراني للإستقرار الذاتي للمجتمعات هو أيديولوجية تكنوقراطية. بالنسبة له، فإن "إضفاء الطابع العلمي" على السياسة أمر خطير لأن الخلط بين التمكين التقني للمشاكل والحكم السياسي الناتج عن النقاش الحر بين المواطنين يؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن الرأي العام. من منظور آخر، عندما نبدأ في الإنتقال إلى الحوسبة الموزعة، أظهر جاموس وجرميون كيف لا يمكن إعتبار الحوسبة إلا في علاقة جدلية من التقنية مع العوامل الإجتماعية والسياسية والتأكيد على مقاومة المنظمات الإجتماعية للكمبيوتر.

### 2- السبعينات: الشبكات المحلية والديمقراطية عن بعد (Les années 1970: les réseaux locaux et la télé démocratie)

تميز العصر الثاني للديمقراطية الإلكترونية بالتحوّل في الهدف، النطاق والمقاربات. نحن نشهد تطور شبكات التلفزيون الكابلي التي يُنظر إليها بسهولة على أنها وسائل إعلام محلية يمكن تبنيها في خدمة المجتمعات المحلية بينما تثير بدايات الفيديو الآمال في إضفاء الطابع الديمقراطي على إنتاج المعلومات. كما تغير النطاق أيضاً: من مركزية الدولة وقدرتها على إتخاذ القرار وتحوّل التركيز على البيئة وتأثيرات تقنيات المعلومات والاتصالات على المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص المشاركة المدنية على المستوى المحلي. أما بالنسبة للمنهج فهو يفضل الإتصال الأفقي والتصاعدي Bottom-up على المنهج السابق من أعلى إلى أسفل Top-down. مع خروج تقنيات المعلومات تدريجياً من المختبرات والجامعات، إهتم الباحثين بإمتلاك المواطنين لتقنيات المعلومات والاتصالات ولاسيما تكوين ثقافة تقنية جماهيرية. أما على المستوى الإجماعي والفكري، بعد عام 1968م تميز بالعودة إلى الميدان والنضال الإجماعي على جبهات جديدة (تم التنظير لاحقاً تحت عنوان الحركات الإجتماعية الجديدة) إنعكس هذا الإهتمام في تنفيذ التجارب التي تهدف إلى وضع تقنيات المعلومات والاتصالات "في خدمة الناس" بهدف الإبتكار المدني والتغيير الإجماعي من أسفل.

ثم ظهرت العديد من تجارب الديمقراطية عن بعد في إتجاهين رئيسيين. الأول، الذي يفتح نقاشاً حول أشكال الديمقراطية (الإستفتاء الشعبي/التمثيلي التداولي)، يتمثل في إستخدام الشبكات المحلية لإقامة علاقات جديدة بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين. إستناداً إلى التفاعل النسبي الذي توفره شبكات التلفزيون الكابلي حاولت العديد من المشاريع (Minerva in New Jersey و Qube in Columbus و Hawai Televote) تنفيذ آليات لمشاركة المواطنين في القرارات العامة: عبر البث الإذاعي لإجتماعات مجالس البلدية مناظرات بين المواطنين وتعتبر إحدى المحاولات المبكرة للتشاور الفوري.<sup>(1)</sup>

أما الإتجاه الآخر الأكثر شيوعاً، فإهتم أكثر بقدرة تقنيات المعلومات والاتصالات على إنشاء روابط إجتماعية وتقوية الهويات المحلية. إنطلاقاً من روح أطروحات Illich و Schumacher التي تروج لتقنية لامركزية

(1) Arterton Franck Christopher, Teledemocracy: Can Technology Protect Democracy? Newbury Park, Sage 1987.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

سهلة الاستخدام، بيئية، على نطاق إنساني، فقد ظهرت في السبعينيات حركة الشبكات المجتمعية Community Networks (واحدة من أشهرها نظام ذاكرة المجتمع في سان فرانسيسكو) الذي تهدف إلى تنشيط العلاقات بين سكان نفس المدينة. وإستمرت في الثمانينيات الحركة الحرة للشبكات Free-Nets التي تهدف إلى تعزيز التبادل المباشر للمعلومات بين الأفراد، خارج قنوات المعلومات المؤسسية أو التجارية وبالتالي لتشكيل نوع من الخدمة العامة (بمعنى من قبل ومن أجل المواطنين) للمعلومات.<sup>(1)</sup>

برز هذا العصر الثاني للديمقراطية الإلكترونية بشكل خاص في الولايات المتحدة ولكن في أوروبا كان له أقل قوة وصدى فيما بعد. كما أثارت شبكات الفيديو والكابلات خفيفة الوزن الآمال في التواصل الاجتماعي المتحرر من وصاية الدولة وظهور القنوات الإخبارية المجتمعية. في فرنسا، أدت خطة الاتصالات عن بُعد (1978) ثم إلى حد أقل خطة الكابل (1982) إلى ظهور تجارب إجتماعية مختلفة (Aspasie in Marne-la Vallée، Claire in Telem in Nantes, Grenoble) ولكن تم إحباط هذه المبادرات من قبل التقليد الذي يجعل الدولة معلم الحياة الإجتماعية والإقتصادية. في مواجهة القيود التقنية وتسويق شبكات التلفزيون الكابلي (التي أصبحت أدوات للترفيه بدلاً من المشاركة المدنية)، لم يف العصر الثاني للديمقراطية الإلكترونية بوعوده. لم تؤد معظم التجارب إلى التوسيع المأمول للفضاء السياسي وغالبًا ما قوبلت بعدم الإهتمام من المواطنين المعنيين. ومع ذلك، فقد فضلت هذه الفترة المحاولة الأولى للتخطيط في العلوم السياسية للإمكانيات الديمقراطية لتقنيات المعلومات والاتصالات.<sup>(2)</sup>

### 3- التسعينيات: الإنترنت والديمقراطية السيريانية (Les années 1990 : l'internet et la cyberdémocratie)

بشرت التسعينيات بمرحلة جديدة في ترسيخ فكرة الديمقراطية الإلكترونية والتي إرتبطت أولاً بالتطور السريع -على الأقل في البلدان الصناعية- للإنترنت. نظرًا لتنظيمها الفوضوي، المساواة، التعاونية، تنوع أشكال الإتصال حرية التعبير التي تسمح بها وأخيرًا بساطتها النسبية في الإستخدام، يبدو أن الإنترنت لا تقدم حلولاً جديدة فقط للمشاكل التقليدية للأزمة السياسية. كما أنه يؤسس نموذجًا للعيش معًا وسيصبح إستعارة لعصر جديد من السياسة. يغذي هذا الإستثمار الرمزي في الإنترنت صعود ما سمي بإيديولوجية كاليفورنيا.<sup>(3)</sup> كونها جزءًا من حركة العولمة الإقتصادية وتعارض تدخل الدولة، فإن هذه الأيديولوجية توضح الليبرالية الإقتصادية والليبرالية السياسية حول شخصية المواطن المستهلك، وتقدر الفردانية الإبداعية والمتعة التي لا يستبعد التضامن الإجتماعي أو الوعي البيئي بمشاشة البيئة الطبيعية والواجبات تجاه الأجيال القادمة.<sup>(4)</sup>

بناءً على هذه الطفرة المزدوجة، تقدم الديمقراطية الإلكترونية مفهومًا جديدًا للسياسة لم يعد منظمًا حول الدولة القومية ولكن في الفضاء السيرياني الإنعكاسي المنفتح وغير الهرمي، حيث يشكل الأفراد المستقلين تمامًا

(1) Kubicek Herbert and WAGNER Rose, "Community Networks in a Generational Perspective", Communication à l'atelier Designing Across Borders: The Community Design of Community Networks, Participatory Design Conference, Seattle Washington, 12-14/11/1998.

(2) Barber Benjamin, Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age. Berkeley, University of California Press, 1984

(3) Barbrook Richard and CAMERON James, "The Californian Ideology", Communication présentée à la conférence EURICOM, Piran, Slovénie, 10-14 avril 1996.

(4) Norris Pippa. Op.Ct. p15

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

علاقات متعددة. لقد أدى مفهوم الفضاء السيبراني إلى ظهور تعدد في الرؤى يمكننا من خلالها تحديد تيارين رئيسيين: الأول الذي نسميه مجتمعيًا صاغه هوارد راينجولد من خلال تنظير تجربة الشبكات المجتمعية كالمجتمع الشبكي (Wel Whole Earth eLectronic Link) في سان فرانسيسكو التي تم إنشاؤه في أواخر الثمانينيات جعل رينجولد المجتمع الافتراضي الخلية الأساسية لعصر سياسي جديد بفضل الإمكانيات التفاعلية لشبكات المعلومات، يمكن للمواطنين بسهولة تشكيل الرأس المال الاجتماعي الذي يمنحهم سلطة حقيقية في العمل السياسي وتبني العديد من الدعاة لهذا المفهوم وتم ربطه بمفهوم هابرماس للفضاء العام كمكان أساسي للسياسة.

التيار الآخر، الأكثر تركيزًا على الإقتصاد السياسي وبهذا المعنى أكثر "تحفظًا" تمثله مؤسسة التقدم والحرية التي نشرت La Magna Charta for the Knowledge Age عام 1994م وهو مخطط عام واحدة من نظرية سياسية للفضاء السيبراني. بالنسبة لهذا التيار، تصبح المعلومات هي المورد الرئيسي للإقتصادات الحديثة التي تعطل هيكل المجتمع: لم تعد السلطة قائمة على الملكية المادية، بل في القدرة على التواصل. وبما أن هذا متاح للجميع عبر الإنترنت، فإن التنظيم الهرمي للأنظمة السياسية يهتز لصالح أشكال التنظيم الذاتي التي ابتكرها المواطنون تعاقديًا. في كلتا الحالتين، يُنظر إلى الفضاء الإلكتروني "على أنه وسيلة للتغلب على الأنظمة السياسية، حيث يمكن تشكيل نوع من المجتمع المضاد والذي بدوره يمتص العالم السياسي الحقيقي القديم". لم يعد الأمر يتعلق بزيادة قدرة الدولة على التفاعل مع المجتمع، كما هو الحال في الرؤية السيبرانية أو إعادة تنشيط الارتباط الاجتماعي بين المواطنين، كما هو الحال بالنسبة لمؤيدي الديمقراطية عن بُعد ولكن بشكل جذري إعادة تأسيس السياسة.

### الجدول 2.2: العصور الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية

الموضوعات، الأطر والجهات الفاعلة الرئيسية	الخلفية التقنية	السياق الاجتماعي والسياسي	الفترة الزمنية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التسيير الفعال للإدارة.</li> <li>- العلاقة العقلانية بين الدولة والمجتمع</li> <li>- السلوك العلمي للعمل العمومي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يعتبر الكمبيوتر أداة قوية لحساب ومعالجة البيانات.</li> <li>- أنظمة تكنولوجيا المعلومات مركزية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نهاية ح 2 والحرب الباردة</li> <li>- تدخل قوي للدولة</li> <li>- ظهور الإدارة العامة</li> </ul>	<p><b>1960-1950</b></p> <p>الجهاز الحاكم (نوربرت وينر، كارل دويتش)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديث الديمقراطية التمثيلية.</li> <li>- علاقة أفضل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين.</li> <li>- المجتمع المحلي كمختبر للديمقراطية قوية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- شبكات التلفزيون الكابلي ليماتيك محلية ومستقلة. فاعلية (التفاعل)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أزمة إجتماعية وسياسية في أواخر ال60ات ورفض المؤسسات السياسية</li> <li>- العودة إلى المحلية كفضاء لإعادة بناء السياسة</li> </ul>	<p><b>1970 - 1980</b></p> <p>الديمقراطية عن بعد (أميتاي اتزيوني، نجامين باربر، فرانك أرتون)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعادة بناء الروابط الإجتماعية داخل المجتمعات الافتراضية.</li> <li>- المواطن كفرد مستقل بالكامل في فضاءات عامة عالمية (القرية العالمية)</li> <li>- الفضاء الإلكتروني إستعارة ووسيلة للتنظيم الذاتي السياسي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إتساع الحاسوب وشبكات الكمبيوتر ثم تطور الإنترنت، أصبح يُنظر إليه على أنه شبكة عالمية مفتوحة ولا مركزية</li> <li>- تقدم وظائف قوية وتسمح بأنماط إتصال غير هرمية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رفض تدخل الدولة.</li> <li>- العولمة طرحت الأسئلة حول نهاية الدول القومية.</li> <li>- صعود الفردانية والقيم الليبرالية/التحررية</li> </ul>	<p><b>1990 - 2000</b></p> <p>الديمقراطية لسبيرانية (هوارد رينولد، ألفين توفلر، استير دايسون)</p>

Source: Thierry vedel, L'idée de démocratie électronique: Origines, Visions, Questions, disponible: [www.gdrtics.u-paris](http://www.gdrtics.u-paris).

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### الفرع الثاني: تطور مفهوم الديمقراطية الإلكترونية

ظهر مصطلح الديمقراطية الإلكترونية في الخمسينيات من القرن الماضي، لكنه كان أكثر ارتباطاً بالمفهوم الذي نعرفه اليوم بإسم "الحكومة الإلكترونية" والذي يحسن من فعالية الإدارة وموظفوا تقنيات الاتصالات الجديدة في مركز المؤسسات السياسية والحكومات. في التسعينات، تطورت الديمقراطية الإلكترونية كمصطلح مهم في السياسة وأصبحت محط تركيز النخبة في عصر جديد من السياسة والمشاركة المدنية؛ كان من المتوقع أن يؤدي ظهور الإنترنت في التسعينات إلى تعزيز أيديولوجية حرية المعلومات وتحقيق الاستقلال السياسي للفضاء الإلكتروني.<sup>(1)</sup> بهذا المعنى، تم تعريف الديمقراطية الإلكترونية في التسعينات على أنها "تركيز على الإنترنت كأرضية سياسية يمكنها تقليل العجز السياسي الحالي، زيادة المشاركة السياسية للمواطنين وتحسين العلاقة بينهم وبين الممثلين".<sup>(2)</sup>

يقول أحد مؤيدي الديمقراطية الإلكترونية نيجروبونتي (Negroponte) في كتابه (كوبي رقمياً) أن "الإنترنت يمكن أن تزيل الحواجز بين من يملكون ومن لا يملكون بسبب إنفتاحها وقدرتها على تحقيق المساواة". يعتقد راينجولد (Rheingold) أن الإنترنت لديها القدرة على إحياء مبادئ الديمقراطية المثالية الأثينية للتداول والمشاركة من خلال طبيعتها التفاعلية والمتعددة الاتجاهات. من ناحية أخرى، كان هناك رأي سلمي بأن تقنيات المعلومات والاتصالات لا تغير الظاهرة الاجتماعية الحالية. تجادل نوريس (Norris) بأن الإنترنت لا يمكنها تحسين الفجوة الاجتماعية ولكنها ستعزز التسلسلات الهرمية الاجتماعية في الفضاء الإلكتروني وبالتالي كانت مناقشة الديمقراطية الإلكترونية في هذه المرحلة تميل إلى أن تكون نظرية وتعلق بما إذا كانت الإنترنت ستحسن الديمقراطية أم لا.

منذ عام 2000م عندما أصبحت الإنترنت أداة منتشرة في جميع أنحاء العالم، لم تعد الديمقراطية الإلكترونية مفهوماً نظرياً ولكنها أصبحت مصطلحاً عملياً. يمارس تأثير تقنيات المعلومات والاتصالات على الساحة السياسية حتى الآن وقد اختلفت مناقشة الديمقراطية الإلكترونية من خلال تركيز مختلف على مبادئ الديمقراطية والتخصص الإقليمي والثقافي والأجزاء المحددة (أو المختلفة) من الأنظمة السياسية الحالية.<sup>(3)</sup> واحدة من أشهر القضايا حول ممارسات ودراسات الديمقراطية الإلكترونية هي: الديمقراطية الإلكترونية التي تفوقها الحكومة يسمى هذا الشكل من الديمقراطية الإلكترونية عمومًا "الحكومة الإلكترونية".

للحكومة الإلكترونية مدلول مختلف عن الديمقراطية الإلكترونية: فالديمقراطية الإلكترونية ركزت على زيادة المشاركة السياسية للمواطنين في جميع المجالات السياسية؛ أما الحكومة الإلكترونية ركزت على تحسين فعالية التكاليف الإدارية وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولكن بعد ذلك بوقت قصير، أضافت الحكومة الإلكترونية إشراك المواطنين كسمة ديمقراطية رئيسية لممارسات

(1) Vedel, H. (2006). The Idea of Electronic Democracy: Origins, Visions and Questions. *Parliamentary Affairs*, 59(2), pp.226-235.

(2) Kim, S.T. (2006). *Converging E-Democracy and E-Government Model toward an Evolutionary Model of E-Governance: The Case of South Korea*. Retrieved 10/05/2009, from: [www.apdip.net](http://www.apdip.net).

(3) Kim, Loc Cit.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الحكومة الإلكترونية وإشراك الأفكار الديمقراطية في مفهومها الأساسي، مع الاعتراف بضرورة مشاركة المواطنين في الحكومات لحل إنعدام ثقة المواطنين بالحكومات، معالجة الفساد الحكومي ومراقبة حصول المواطنين على فائدة عامة جيدة من الخدمات الحكومية.<sup>(1)</sup> وهكذا طوّرت الحكومة الإلكترونية أهدافاً جديدة لتحسين الثقة بين المواطنين والحكومات وشفافية عمليات صنع السياسات ومساءلة الحكومات من خلال إشراك المواطنين في تقرير السياسات العامة ومراقبة الأعمال العامة.

إن ضرورة إضافة سمة ديمقراطية، التي تنطوي على مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، قد يُنظر إليها أولاً على أنها مطلب من متطلبات الحكومة الإلكترونية في تقرير منظمة دولية ووفق تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2003م "وعد ومشاكل الديمقراطية الإلكترونية". ووفقاً لهذا التقرير وغيره ترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه ينبغي على الحكومات إشراك المواطنين للعب دور مهم في عملية صنع القرار السياسي. كما ينبغي للحكومات أن تكون رائدة لتحقيق مشاركة فعالة للمواطنين. ويؤكد Clift أيضاً على الدور الاستباقي للحكومات في إشراك وتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار.

كان المدلول الأخير للحكومة الإلكترونية أكثر تركيزاً على المواطنين وعمليات صنع السياسات من المفاهيم السابقة للحكومة الإلكترونية. وقد أثرت الفكرة الأخيرة للحكومة الإلكترونية من خلال تطوير تقنيات الويب 2.0 والتي تسعى إلى إشراك المزيد من المواطنين وتطبيق المبادئ الديمقراطية كالتعاون، الإتصال، التماسك والتكامل في عمليات صنع القرار.<sup>(2)</sup> وقد تم توسيع مفهوم الحكومة الإلكترونية هذا ليشمل العديد من الدول وتم ممارسته بنجاح في العديد من البلدان كمواقع الويكي<sup>(3)</sup> العامة في أستراليا، كندا ونيوزيلندا وصنع القرار الإلكتروني التعاوني في كوريا الجنوبية. وفوق كل هذا، كان مدلول الحكومة الإلكترونية يتقارب مع مفاهيم الديمقراطية الإلكترونية والإبتعاد عن تقنيات المعلومات والاتصال من أجل التواصل السلي عبر الإنترنت للمعلومات الحكومية وحتى المعاملات الأكثر فعالية التي لا تزال أعمال خاضعة للرقابة من قبل الحكومة. غالباً ما توصف أنشطة الحكومة الإلكترونية لإشراك المواطنين للمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار بأنها الديمقراطية الإلكترونية.

القضية المهمة الأخرى حول ممارسات الديمقراطية الإلكترونية ودراساتها هي الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن. إن الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن شائعة تسمى الديمقراطية الإلكترونية من أسفل إلى أعلى "من القاعدة إلى القمة".<sup>(4)</sup> تركز الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن بشكل مستمر على زيادة مشاركة المواطنين الطوعية والمنهجية في عمليات صنع القرار السياسي. إن زيادة المشاركة السياسية للمواطنين في الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن تعني ليس فقط زيادة مشاركة المواطنين في الانتخابات والمشاورات العامة ولكن أيضاً

(1) UN(The United Nations).(2004).GLOBAL E-GOVERNMENT READINESS REPORT:Towards Access for Opportunity. NY:United Nations Publication.

(2) UN(The United Nations). (2010).UN E-GOVERNMENT SURVEY 2010: Leveraging e-govern -ment at a time of financial and economic crisis. NY:United Nations Publication.

(3) الويكي(wikis) موقع ويب يسمح بالتحريير التعاوني لمحتواه وهيكله من قبل مستخدميه.

(4) OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development).(2003).Promise and problems of e-democracy:Challenges of online citizen engagement.Paris:OECD Publication Service.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

لتبادل المعلومات، تعبئة المواطنين لإتحاد إجراءات سياسية وتمكين المواطنين في الساحة السياسية.<sup>(1)</sup> تبدأ فكرة الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن بالإعتقاد بأن تقنيات المعلومات والاتصالات هي أدوات سهلة وفعالة للغاية للمواطنين للحصول على المعلومات العامة وإنشاء شبكات مع مستخدمي تقنيات المعلومات والاتصالات الآخرين. وعلاوة على ذلك، تزيد فوائد تقنيات المعلومات والاتصالات من تعبئة المواطنين لجمع آرائهم وإظهار أصواتهم والتأثير في تلبية إحتياجاتهم سواء في وضع جدول الأعمال أو في عمليات صنع القرار. لقد عززت فكرة الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن مجموعات وحركات إجتماعية وسياسية قائمة على الإنترنت وتطور تقنيات الويب 2.0 في الآونة الأخيرة، خلقت العديد من الأشكال الأكثر تنوعاً من الأنشطة السياسية كالشبكات الإجتماعية، المدونات، ويكيبيديا، وسائل الإعلام والنشاط على الإنترنت.<sup>(2)</sup> إن إنشاء أشكال جديدة من ممارسات الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن تسمح للمواطنين بتأثير سياسي دون تدخل من حراس البوابة السياسية ووسائل الإعلام الحاليين وهكذا، إستمر مدلول الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن في زيادة المشاركة السياسية للمواطنين وهذا المدلول وسع مجال المشاركة السياسية للمواطنين، نوع وشكل الأنشطة السياسية بمبادرة المواطن.

غالبًا ما يتداخل مدلول الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن مع مفهوم المشاركة الإلكترونية والإنخراط الإلكتروني. تم تضمين جميع المصطلحات في معنى الديمقراطية الإلكترونية ولكن مفهوم الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن يتميز عن مفهوم المشاركة الإلكترونية والإنخراط الإلكتروني: ترتبط المشاركة الإلكترونية والإنخراط الإلكتروني إرتباطاً وثيقاً بممارسات الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة الحكومة منذ أن أدرجت الأمم المتحدة مؤشر المشاركة الإلكترونية كجزء من سياق الحكومة الإلكترونية في عام 2003م.<sup>(3)</sup> كمثال لإظهار العلاقة الوثيقة بين المشاركة الإلكترونية والإنخراط الإلكتروني بمبادرة الحكومة، تعرّف حكومة أستراليا الغربية المشاركة الإلكترونية على أنها "إشراك المواطنين عبر الإنترنت للمشاركة في عملية صنع القرار الحكومي". من ناحية أخرى، ركز مفهوم الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن على الأنشطة السياسية للمواطنين الخالصة (أو الجماعات غير المرتبطة بالحكومة أو المواطنين الذين يتصرفون ظاهرياً من الحكومات للتأثير على الحكومات) بإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وبالتالي، فإن مفاهيم الديمقراطية الإلكترونية بمبادرة المواطن والمشاركة الإلكترونية (الإنخراط الإلكتروني) ربما تتميز بالإعتماد على الحكومات.

ومع ذلك، فإن مفهوم الديمقراطية الإلكترونية له أهمية خاصة، فهو يربط إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في السياسة بالديمقراطية مباشرةً ويفترض الإمكانيات الديمقراطية للتكنولوجيات الجديدة وغالبًا ما يشير إلى أنه يمكن إنشاء نوع جديد وأفضل من الديمقراطية. بالمعنى الواسع، تُعرّف الديمقراطية الإلكترونية على أنها إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لدعم عملية صنع القرار الديمقراطي.

(1) Griffiths, M.(2005). E-democracy. *E-Journal of E-Government*, 3(2), p.59.

(2) Chadwick, *Loc Cit*.

(3) Oh,G.S.(2011). *E-participation and E-engagement*. Retrieved 5/09/2012, from [www.docs.google.com](http://www.docs.google.com). p.04.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

يعرّف Macintosh الديمقراطية الإلكترونية على أنها "إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين ودعم عمليات صنع القرار الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية التمثيلية".<sup>(1)</sup> تتكون الديمقراطية الإلكترونية من مجالين فرعيين؛ التصويت الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية في حين أن الديمقراطية الإلكترونية هي إستخدام التكنولوجيا لتعزيز آليات صنع القرار الديمقراطي، فإن التصويت الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية (كمكونين رئيسيين للديمقراطية الإلكترونية) يركزان على وسائل تحقيق ذلك.

تتمحور الديمقراطية الإلكترونية حول تنمية المعرفة السياسية والتكنولوجية اللازمة لإشراك الأفكار والعمليات الديمقراطية بشكل نقدي من خلال البيئات التي يتم التوسط فيها إلكترونياً ووجهها لوجه. يجب أن يكون المواطنين قادرين على الوصول إلى الموارد التكنولوجية للمشاركة الإلكترونية ومن خلال الوسائل التقليدية مثل: أكشاك الاقتراع. ووفقاً لـ Walsh، فإن الإهتمام الكبير بالديمقراطية الإلكترونية يتعلق إلى حد كبير بتوفير الوقت، زيادة الدقة، إمكانية الوصول للإدارة وتوفير الخدمات الحكومية. يواصل Walsh الإشارة إلى أنه في حين أن المواطن المطلع أو المستنير هو خطوة إيجابية لإعادة تنشيط الديمقراطية، فإن المواطن المطلع والمشارك هو مقياس أفضل بكثير لرفاهية الديمقراطية.

أصبحت الديمقراطية الإلكترونية ضرورة في عصر الحاسبات وتقنية المعلومات، حيث أصبحت الإنتخابات الإلكترونية من أهم تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية. ووفقاً لجارسون، فإن الديمقراطية الإلكترونية هي مصطلح شامل يغطي العديد من الأنشطة الديمقراطية التي يتم تنفيذها من خلال الوسائل الإلكترونية ويعرفها على نطاق واسع على أنها "إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات لتحسين الكفاءة والإنصاف وجودة المشاركة الديمقراطية".<sup>(2)</sup>

يدرك يلدز أن تقنيات المعلومات والاتصالات تتمتع "بإمكانيات" إدارية هائلة ووفقاً لـ McClure و Bertor يمكن أن تساعد تقنيات المعلومات والاتصالات في إنشاء هيكل شبكي للتوصيل البيئي وتقديم الخدمات، الكفاءة، الفعالية والتفاعلية، اللامركزية، الشفافية والمساءلة. ووفقاً لـ Hale و Hye. K. Jong، الديمقراطية الإلكترونية هي إستخدام الفضاء الإلكتروني وتقنيات الأجهزة المحمولة لتعزيز الحوكمة الفعالة.<sup>(3)</sup> يسلط شيرازي الضوء على إمكانات الديمقراطية الإلكترونية لخلق مساحة جديدة للمشاركة، التداول والتعاون في العملية السياسية التي يمكن أن تجعل العملية الديمقراطية أكثر شمولية وشفافية. ومع ذلك، فإن الديمقراطية الإلكترونية لا تتعلق فقط بالتحسينات التكنولوجية والتقنيات الديمقراطية المباشرة كالتصويت والتسجيل الإلكتروني ومنتديات الحكومة الإلكترونية ولكنها تشير أيضاً إلى التحولات طويلة المدى للسياسة.

(1) Macintosh, A. (2004). Characterizing e-participation in policy-making. Available at: [www.bit.ly/2oESlxn](http://www.bit.ly/2oESlxn). (7/08/2019).

(2) Garson, G. David. (2006). Public Information Technology and E-Governance: Managing the Virtual State. Sudbury, MA: Jones & Bartlett, p.15.

(3) Hye, K. Jong, K. and HaLe. (2008). A Study on the Public Sphere of Mobile Media. *Journal of Korea Information and Communications Society*, 31(4B), p.23



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### الفرع الثالث: مجالات ممارسة الديمقراطية الإلكترونية

تتمثل أهم محاور الديمقراطية الإلكترونية أو المجالات التي تمارس فيها الديمقراطية الإلكترونية فيما يلي:

- البرلمان الإلكتروني (E-Parliament):<sup>(1)</sup> في إطار الاتجاه نحو الحكومة الإلكترونية تتابع التطورات إلى ظهور تطبيقات جديدة أهمها المشاركة الإلكترونية e-participation، حيث يدل المصطلح على إطلاع المواطنين على مختلف السياسات والعمليات التي تجرى لدى هيئات ومؤسسات الدولة ومن بين هذه الهيئات الأكثر أهمية البرلمان الذي لازم ظهور مصطلح البرلمان الإلكتروني، حيث يوفر البرلمان الإلكتروني العديد من الأهداف.<sup>(2)</sup>

بشكل مختصر، فإن البرلمان الإلكتروني يتيح للمواطن الإطلاع على جلسات ونقاشات البرلمان، كما له أن يبدي رأيه في مختلف القضايا العامة مباشرة دون تبليغ النواب أو الممثلين والفكرة العامة أن توثق كل المناقشات البحوث والمخاطبات البرلمانية، إضافة إلى السجلات، يتاح كل هذا ضمن شبكة الإنترنت ويزود الموقع بمستويات دخول للمواطن وللنواب وفق رموز خاصة.

- المجتمع المدني: نجد العديد من منظمات المجتمع المدني أسست لها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية فنجد من بينها النقابات والجمعيات الأهلية التي إستغلت شبكة الإنترنت في زيادة التواصل بين أفرادها ودعوة المستفيدين إلى برامجها ومشروعاتها والترويج للأفكار والسياسات التي تتبناها وقد إستغلت بعض المنظمات نجاح هذه الشبكة في جلب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها.

- الأحزاب السياسية: تشكل تقنيات الإعلام والاتصال بالنسبة للأحزاب أداة مهمة لإشراك أعضائها في وضع السياسات وذلك من خلال إنشاء مواقع لها تضع بها أفكارها وإتجاهاتها، حيث تستطيع الإنترنت أن تساعد الأحزاب السياسية من خلال إستخدام الحاسوب وقواعد البيانات الانتخابية في الحملات الانتخابية وحشد أصوات الناخبين ويستخدم البريد الإلكتروني تحديداً في دعم شبكات العمل الجماعية داخل المنظومة الحزبية علاوة على ربط المواطنين بالأحزاب، وتشير بعض الدراسات الى إستخدام الأحزاب السياسية الإنترنت في دول معينة مثل: أستراليا، أمريكا، كوريا الجنوبية.

- المشاركة الإلكترونية: تتضمن بعض التطبيقات الرئيسية للديمقراطية الإلكترونية آليات لإعلام المواطنين والتشاور معهم وإشراكهم على نطاق واسع من خلال إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في العملية السياسية وعادة ما تسمى هذه الآليات "المشاركة الإلكترونية". تُعرّف المشاركة الإلكترونية على أنها: "إستخدام منصة حديثة تدعم تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل المشاركة في الديمقراطية والحكم."<sup>(3)</sup> تتطلب المشاركة الإلكترونية من الحاكمين الإنتباه إلى الآراء السياسية لمن يحكمون؛ لا يقتصر الأمر على تقديم الخدمات العامة عبر الإنترنت.

(1) البرلمان الإلكتروني هو إستخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في عمل البرلمان من أجل تحقيق مبادئ الشفافية، الجودة، الفعالية والمرونة.

(2) أهداف البرلمان الإلكتروني: إتاحة البرلمان للشعب ونشأة علاقة تفاعلية مع المواطن مباشرة، توفير الخدمات، تقليل النفقات، زيادة دقة المراجعة، إستخدام الإستشارة الإلكترونية.

(3) Islam, M.S.(2008).Towards a sustainable e-Participation implementation model. *European Journal of ePrac-tice*, 5(10). p.38.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

لقد أدى إستخدام الأدوات الإلكترونية في مجال المشاركة السياسية للتحويل نحو المشاركة الإلكترونية التي تساهم في تحسين الوصول للمعلومات والخدمات العامة وتعزيز المشاركة في صنع السياسات بإعتبارها عاملاً حاسماً في ضمان نجاح عملية تبني الديمقراطية الإلكترونية،<sup>(1)</sup> حيث تدخل المشاركة الإلكترونية والتصويت الإلكتروني ضمن عناصر الديمقراطية الإلكترونية التي تستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة لتحقيق وتعزيز آليات صنع القرار الديمقراطي على أساس أن التصويت الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية يركزان على وسائل تحقيقها بشكل سليم. كما تلعب المشاركة الإلكترونية دوراً أساسياً في إستخدام وسائل تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة من أجل تسهيل طرق المشاركة الديمقراطية على مستوى الحكم<sup>(2)</sup> تساعد على تعميق متطلبات المشاركة السياسية على مستوى القاعدة كما يقول تامبوريس من خلال إستخدام تقنيات المعلومات والاتصال من أجل تعزيز مجالات التواصل بين المواطنين وممثلهم المنتخبين وحكوماتهم بشكل فعال<sup>(3)</sup> مما يجعل المشاركة الإلكترونية وسيلة هامة لتمكين الأفراد ورفع قدراتهم السياسية، الإجتماعية، التكنولوجية والثقافية للأفراد لضمان فرص إشراكهم وتنظيمهم في مجتمع المعلومات.

- **الانتخابات والتصويت:** أسهمت هذه التقنيات في الإنتخابات من خلال إعداد الجداول الإنتخابية التصويت، فرز عدد الأصوات وإعلان النتائج، بإستخدام قواعد بيانات للناخبين سرية وذات مصداقية. فإنتقلت عملية التصويت من البيئة الورقية إلى البيئة الرقمية من خلال التصويت الإلكتروني بالمقار الإنتخابية بإستخدام البطاقة الإلكترونية الذكية وقد يتم التصويت عبر الإنترنت من خلال إنشاء بوابة إتصال بين البنية المعلوماتية للإنتخابات من ناحية وشبكة الإنترنت من ناحية أخرى، ويتطلب ذلك من الناخب كتابة معلوماته، مما جعل عملية التصويت الإلكتروني محاطة بمجدل من حيث درجة تأمينها ضد التلاعب، القرصنة وعمليات التزوير. وقد تم إستخدام التصويت الإلكتروني في إنتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2004.<sup>(4)</sup>

يعد التصويت الإلكتروني في العملية الإنتخابية من أبرز تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية وشكلاً من أشكال المشاركة الإلكترونية وتدخل المشاركة الإلكترونية والتصويت الإلكتروني بوصفهما عنصريين رئيسيين من عناصر الديمقراطية الإلكترونية وإذا كانت الديمقراطية الإلكترونية هي إستخدام تقنيات المعلومات والاتصال لتحقيق وتعزيز آليات صنع القرار الديمقراطي، فإن التصويت الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية يركزان على وسائل تحقيق ذلك. يعرف التصويت الإلكتروني بأنه "إستخدام أجهزة الكمبيوتر أو معدات مَحْوسبة للإدلاء بالأصوات في الإنتخابات ويشير أيضاً إلى أي نظام، حيث يدي الناخب بصوته بإستخدام نظام إلكتروني، بدلاً من ورقة إقتراع أو آلة ميكانيكية لثقب ورقة إقتراع ويشمل ذلك وجود آلة إقتراع في مراكز التصويت وبمجرد تسجيل التصويت

(1) أحمد أمين فورار، مرجع سبق ذكره، ص 283.

(2) Ibid, p.31.

(3) Tambouris,E. (2007). A framework for assessing e-Participation projects and tools. Available at: [www.bit.ly/2MAROOi](http://www.bit.ly/2MAROOi). (4/3/2019).

(4) مركز هدرو، الديمقراطية الرقمية: التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة، القاهرة، 2017، ص 10.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الإلكتروني، يتم تخزينه رقمياً ونقله من آلة إقتراع إلكترونية إلى نظام عد إلكتروني".<sup>(1)</sup> كما يعرفه Taha و Qada على أنه "إستخدام أجهزة الكمبيوتر أو المعدات الحاسوبية لإدلاء المواطنين بأصواتهم في الإنتخابات".<sup>(2)</sup> ويؤكد أن "التصويت الإلكتروني يهدف إلى زيادة المشاركة، خفض تكاليف إجراء الإنتخابات وتحسين دقة النتائج". وبناء عليه، يمكن التعبير عن التصويت الإلكتروني بصفة عامة على أنه مصطلح يعني اللجوء إلى الوسائل الإلكترونية من أجهزة وبرمجيات حاسوبية لإنجاز إجراءات العملية الإنتخابية بكافة مراحلها أو في جزء منها والابتعاد عن الوسائل والإجراءات التقليدية.

- **الإحتجاج الإلكتروني:** ساعد الإنترنت على المساهمة من قبل عدد كبير من المستخدمين للتعبير عن إحتجاجهم مشاركتهم وضغطهم على النظام السياسي الحاكم مستفيدين في ذلك من إتساع دائرة إنتشار الإنترنت وإتساعها وجاء التزاوج ما بين الإحتجاج كأداة للتعبير عن الرأي والإنترنت كوسيلة وأداة لإستخدام الفضاء الإلكتروني في التنظيم الحشد، التعبئة، التجنيد، التنسيق وشن حملات دعائية. ويأتي هذا في صورة تقديم المساعدة في الشكل التنظيمي والدعائي للإحتجاج التقليدي أو في وجود إحتجاج يأخذ طابعاً إلكترونياً أو وجود إحتجاج يجمع كلا النمطين وخاصة بما أتاحتها الإنترنت ووسائل تقنيات الإتصال والمعلومات من ظهور أساليب جديدة للإحتجاج<sup>(3)</sup> المعارضة وحتى المقاومة.

يتم نشر أفكار الإضرابات أو الإعتصام بين أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت عن طريق المجموعات البريدية، رسائل المحمول ومهاجمة المواقع الحكومية الإلكترونية أو مواقع الخصوم والقرصنة، سرقة المعلومات ونشر الفيروسات وغيرها، إرسال كم كبير من الرسائل الإحتجاجية لكافة الأطراف المعنية بصورة ضاغطة ومزعجة عن طريق البريد الإلكتروني، وإنشاء مواقع إنترنت لنشر الأفكار والرؤى الخاصة بالموقف الإحتجاجي للحصول على تأييد الرأي العام وتجنيد الموالين والداعمين لفكرة الإحتجاج من جماعات المصالح المختلفة ومن صورته وأشكاله:<sup>(4)</sup>

- جمع التوقيعات الإلكترونية للمطالبة بتغيير سياسات أو قرارات أو إزالة صور تعد مسيئة أخلاقياً أو دينياً.

- الدخول إلى غرف الدردشة والمنتديات في الإنترنت للقيام بحوارات وتكوين رأي مناصر أو مناهض لقضية من القضايا؛ وتكوين التحالفات السياسية في الإنترنت، كما يتم نشر أفكار الإضرابات أو الإعتصامات بين أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت عن طريق المجموعات البريدية ورسائل المحمول.

- مهاجمة المواقع الحكومية الإلكترونية أو مواقع الخصوم والقرصنة وسرقة المعلومات ونشر الفيروسات وغيرها.

- إرسال كم كبير من الرسائل الإحتجاجية لكافة الأطراف المعنية بصورة ضاغطة ومزعجة في البريد الإلكتروني.

- إنشاء مواقع إنترنت لنشر الأفكار والرؤى الخاصة بالموقف الإحتجاجي للحصول على تأييد الرأي العام وتجنيد

(1) Everett, S. Greene, K. & Byrne, M. (2008). Electronic voting machines versus traditional methods: Improved preference, similar performance. In CHI 2008 Proceedings. Measuring, Business, and Voting. Available at: [www.bit.ly/35xVqjy](http://www.bit.ly/35xVqjy). (12/09/2019)

(2) Qadah, G. & Taha, R. (2007). Electronic voting systems: Requirements, design, and implementation. Available at: [www.bit.ly/31e9zig](http://www.bit.ly/31e9zig) (19/06/2019).

(3) ومن أهم هذه الأساليب: جمع التوقيعات الإلكترونية للمطالبة بتغيير سياسات أو قرار أو إزالة صور تعد مسيئة أخلاقياً أو دينياً، الدخول إلى غرف الدردشة، المنتديات في الإنترنت للقيام بحوارات، وتكوين رأي مناصر أو مناهض لقضية من القضايا وتكوين التحالفات السياسية في الإنترنت.

(4) عادل عبد الصادق، الإحتجاج الإلكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية. ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 162، جوان 2008.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

الموالين والداعمين لفكرة الإحتجاج من جماعات المصالح المختلفة .  
- تأسيس مجموعات على المواقع الإجتماعية وجذب الأعضاء إليها كمواقع الفيسبوك وتويتر وغيرها لخلق شبكة من الإتصال والتواصل بين المجموعة وخارجها.

- الحملات الإلكترونية: تعرّف الحملات الإلكترونية بأنها عمل فردي أو شبه فردي يتحول الى عمل جماعي تطوعي منظم يستهدف أحداث التغيير الإجتماعي، الثقافي والسياسي داخل المجتمع عن طريق إستخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط لحجم التفاعلات أو المزج بينه وبين الفاعلين على أرض الواقع. وقد تكون الحملة مجرد رد فعل سرعان ما ينتهي وقد تتحول الى حركة عن طريق قدرتها على الإستمرار وما ترتبط به من قضية ذات أبعاد مختلفة وكذلك حجم التأيد من جانب المجتمع ومؤسساته المعنية.<sup>(1)</sup>

تنوع الحملات الإلكترونية ما بين حملة يتم شنّها من الفضاء الإلكتروني وتنتقل الى التأثير على أرض الواقع وحملة أخرى تنتقل من أرض الواقع سواء أكانت في شكل أحداث أو وقائع الى الإنتشار عبر الفضاء الإلكتروني وهناك نوع ثالث يتم شن الحملة داخل الفضاء الإلكتروني بين مستخدميه فقط.

- الشفافية الإلكترونية: تتم من خلال نشر وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلّا في حالة الوثائق الأمنية، العسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد، تدعيم آليات الرقابة نظرًا لكشف المعلومات أمام الرأي العام.

- الإستشارات السياسية الإلكترونية (التشاور الإلكتروني): تمكن الإستشارة السياسية الإلكترونية المواطنين من المشاركة في المداولات المتعلقة بصنع القرار في السياسة العامة. الإستشارة الإلكترونية هي آلية تتيح التفاعل والتشاور ما بين الحكومة وأصحاب العلاقة من خلال إستخدام وسائل إتصال إلكترونية مثل: الإنترنت، الهاتف النقال، شاشات العرض والدوائر المغلقة، بما فيها يكفل للمشاركين التعبير عن آرائهم وأفكارهم بشأن سياسات الحكومة والمبادرات الجديدة التي تطرحها وغيرها من المواضيع ذات الصلة.<sup>(2)</sup> تعمل المشاورة الإلكترونية كأحد المداخل المهمة لتشجيع المشاركة السياسية إلى إتاحة مزيد من الفرص الحقيقية أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرارات، حيث توفر البيئة الافتراضية مساحات تفاعلية بين المواطن والإدارة تعزز عملية إدماج المواطنين في صنع القرارات.

يمكن إيجاد عدة أنواع من المشاورة الإلكترونية<sup>(3)</sup> يتمثل أبسطها في طرح أسئلة وتلقي أجوبة في منتديات للنقاش مدججة مع موقع حكومي. عمومًا؛ تمر عملية الإستشارة الإلكترونية بعدة مراحل تبدأ بنشر المواضيع المطروحة للإستشارة الإلكترونية مع تحديد أهداف الإستشارة والتأثير المحتمل للموضوع المطروح على المواطنين والمدة الزمنية المحددة للإستشارة بالإضافة إلى أية معلومات ضرورية أخرى إلى جانب توجيهات تتعلق بشروط الإستخدام

(1) عادل عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص31.

(2) أحمد أمين فورار، الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية: منطلقات نظرية وتطبيقات عملية، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، العدد01، المجلد 15، 2018، ص 287.

(3) الإستطلاع على الخط هو النوع الثاني الأكثر شيوعا والذي يحدد كميا رأي المعنيين إتجاه قضية ما وتستخدمه أغلب المواقع الحكومية بهدف معرفة إتجاهات المعنيين تجاه القضية المطروحة للإستطلاع. الإستشارة التمهيدية نوع آخر من المشاورة الإلكترونية تتسم بكونها أكثر تعقيدا، حيث يتم دعوة مجموعة من المواطنين لتبادل وجهات النظر على الخط مباشرة حول قضية ما ويتم تنظيم هذه العملية بقوانين وقواعد.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

مع توفر ما يتصل بالموضوع من وثائق، بيانات للمشاركين من أجل الإعتماد عليه في بناء عملية الحوار، يلي ذلك جمع، تحليل الآراء، الملاحظات والمناقشات العامة لإستخدامها بشكل موضوعي في عملية إتخاذ القرار.

- **العرائض الإلكترونية:**<sup>(1)</sup> هي شكل من أشكال العريضة تتوفر على الخط ويكون التوقيع عليها بتسجيل بعض التفاصيل الشخصية كالإسم، عنوان البريد الإلكتروني، ويتم تسليمها عن طريق البريد الإلكتروني إلى الجهة المعنية أو المخولة بعد بلوغ عدد الموقعين عليها نسبة معينة.<sup>(2)</sup>

إن إنشاء العرائض الإلكترونية لا يرتبط بأسباب محددة، حيث تسمح العديد من المواقع الإلكترونية لأي شخص أو منظمة بإنشاء عريضة أو الدعوة إلى التوقيع عليها، غير أنه يجب التفريق بين العرائض التي يتم إنشائها من خلال مواقع حكومية رسمية وتحكمها قواعد قانونية، حيث تتسم بالطابع الرسمي والعرائض التي يتم إنشائها عبر مواقع خاصة على الشبكة ولا ترتبط بأي حكومة أو منظمة حكومية، ولها أهداف غير متصلة بأي أجندة حكومية، لكن القاسم المشترك بين النوعين هو عدد الموقعين على العريضة، الأمر الذي يكسبها قوة إلزام معينة. عموماً؛ لا يمكن أن نصف العرائض الإلكترونية بأنها مجرد إبتكار تقني لأنها في مهامها، أدواتها وغاياتها أعمق بكثير، حيث يمكن إعتبارها أداة مهمة جداً في تشجيع المشاركة الإلكترونية للمواطنين، إيصال آرائهم وقناعاتهم وإتجاهاتهم نحو مختلف القضايا واللوائح والقوانين إلى الجهات المعنية، إذ تمتلك العرائض القانونية قوة إلزام معنوية مرتبطة بعدد من وقع عليها.

(1) تسمى كذلك الإلتماس عبر الانترنت أو عريضة الإنترنت أو العريضة الإلكترونية.

(2) أحمد أمين فورار، مرجع سبق ذكره، ص 285.

## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

### خلاصة الفصل:

نخلص في نهاية الفصل إلى أن العولمة من أكثر المصطلحات إستخدماً في عصرنا الحاضر، بل أكثر قضايا العصر إثارة للجدل على نطاق واسع، رغم كثرة ما كتب فيها، لم يتفق الباحثون والمفكرون على تعريف واحد لها حيث تعددت مناهج الباحثين في تعريفها، البعض ركز على أحد أبعادها، في حين حاول البعض الآخر أن يعرفها حسب موقفه منها وتوجهاته.

أما إبتكار شبكة الإنترنت يعد أهم إنجاز تكنولوجي، مكّنت الإنسان من إلغاء المسافات وإختصار الزمن وجعلت العالم أشبه بشاشة إلكترونية يستخدمها ملايين البشر حول العالم عن طريق ربط الآلاف من شبكات الكمبيوتر بالشبكة الدولية للمعلومات بوساطة الهاتف. الإنترنت وبالرغم من إستخدامها على نطاق واسع في العالم اليوم، لم يصل العلماء والمشتغلون بعد إلى تعريف موحد لها، لذا تعددت التعريفات حول الإنترنت.

أما الإعلام الجديد هو تسخير التقنيات في نشر الأخبار المعلومات والمعارف من خلال عملية دمج وسائل الإعلام القديمة مع الأدوات الرقمية وشبكة الإنترنت بما يحقق الإتصال التفاعلي بسرعة فائقة عبر شبكة الإنترنت ومواقع الشبكات الإجتماعية، ويتسم الإعلام الجديد بمجموعة من الخصائص منها: كالتفاعلية، المشاركة الإنتشار، الحركة، المرونة، التخزين والحفظ وكذلك التزمانية.

جاء الإعلام الجديد نتيجة إنتقال الإعلام التقليدي بأشكاله المختلفة (المكتوبة، المسموعة والمرئية) إلى مرحلة جديدة من مراحل تطوره بحكم الثورة التقنية التي طالت ميادين الإعلام والمعلومات والإتصال كافة وإنفجار الشبكات الرقمية وفي مقدمتها الإنترنت.

برزت الإنترنت كأهم أداة من أدوات العولمة والإعلام الجديد في رسم المعالم الكبرى للتغيرات التي شهدتها العالم المعاصر في مجال الإعلام والإتصال على حد سواء ووفرت المرونة الكبيرة في إستخدامها وسهولة الولوج إليها وحرية الحصول على المعلومة وتبادلها.

بشكل عام؛ يتضح أن التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، قد تركت تأثيرها على المجتمعات وعلى النظم السياسية، من خلال التقدم السريع والحاسم في أساليب تخزين واسترجاع المعلومات؛ إذ أن الإمكانيات التي تتمتع بها هذه الوسائل ساهمت في بروز ثقافة مؤسساتية جديدة وتغير العديد من الممارسات السياسية وبالتالي الإتجاه نحو إحداث تغيرات جوهرية في سلوك وممارسات المواطنين، المؤسسات، الأحزاب والمجتمع المدني وبالتالي؛ سمحت بإيجاد علاقات جديدة بين مختلف أطراف العملية السياسية.

التطور السريع الذي شهده العالم المعاصر في مجال تقنية المعلومات والإتصال أدى إلى ظهور العديد من المفاهيم الجديدة على غرار الحكومة الإلكترونية، الحوكمة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية وحظيت تلك المفاهيم كلها بإهتمام كبير من طرف العديد من الباحثين ومختلف الحكومات في العالم وذلك من أجل البحث عن سبل الإستفادة من هذه التقنيات في مختلف المجالات وبرزت أهمية إستخدام تقنية المعلومات والإتصال من أجل تحسين العملية الديمقراطية وممارساتها وتحقيق خصائص الحكم الرشيد.



## الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية المعاصرة

تزايد التحول الإلكتروني أدى إلى ظهور عدد من المفاهيم "الإلكترونية" المتعلقة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتغطية جوانب عديدة من التغيرات المستمرة في القطاع العام وتشمل الديمقراطية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، التصويت الإلكتروني، الإدارة الإلكترونية، المواطن الإلكتروني والجهازية الإلكترونية... يضيف معظمهم ببساطة مكون تقنية المعلومات والاتصالات إلى معانيهم الأصلية كالمشاركة عبر الإنترنت (المشاركة الإلكترونية) أو التصويت عبر الإنترنت (التصويت الإلكتروني) أو الفرد الذي يمكنه استخدام الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت بمستوى مناسب (المواطن الإلكتروني).

لا يوجد تعريف واضح لمفهوم الديمقراطية الإلكترونية، حيث إن تقنية المعلومات والاتصالات مرتبطة بجميع جوانب السياسة والحكومة ومع ذلك، أصبحت الديمقراطية الإلكترونية المصطلح المستعمل للتعبير عن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في الساحة السياسية. يمكن تعريفها على نطاق واسع بأنها "إستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لزيادة وتعزيز مشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية". إن التأثير المحتمل لتقنية المعلومات والاتصالات في السياسة هو الحد من مشاكل الديمقراطية التمثيلية والوصول إلى طبيعة الديمقراطية أو الحكومة من قبل الشعب.

بسبب قصر فترة الإستخدام السياسي لتقنية المعلومات والاتصالات، يتفق معظم الباحثين في مجال الديمقراطية الإلكترونية على أنه سيكون من السابق لأوانه تحديد مفهوم عام للديمقراطية الإلكترونية أو تحديد نموذج مشترك؛ لا تزال الإستخدامات السياسية لتقنيات المعلومات والاتصالات في تطور ومن الصعب التنبؤ بشكل كامل بكيفية تأثيرها على المؤسسات السياسية القائمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من مشاريع الديمقراطية الإلكترونية تهتم بأجزاء محددة فقط من الأنظمة السياسية القائمة، بحيث يصعب وضع إطار عام للديمقراطية الإلكترونية. لهذه الأسباب، تم إستخدام العديد من المصطلحات لوصف التأثيرات السياسية لتقنيات المعلومات والاتصالات كالديمقراطية عن بعد، ديمقراطية المودم ديمقراطية الفيسفيساء، الديمقراطية السيبرانية، الديمقراطية الافتراضية والديمقراطية الرقمية. ولا يسهم كل مصطلح في مفهوم الديمقراطية الإلكترونية فحسب، بل يضيفي أيضاً تركيزاً مختلفاً على طبيعة الديمقراطية الإلكترونية.

كما أتاحت لنا المناقشة في هذا الفصل معرفة أن مصطلح الديمقراطية الإلكترونية ظهر في الخمسينيات من القرن العشرين ولكن هذا المصطلح إستخدم عملياً منذ التسعينيات. كما تم تغير مفهوم الديمقراطية الإلكترونية من مفهوم يركز على النظرية ليعط له معنى عملياً وتميل قضايا البحث في الديمقراطية الإلكترونية إلى الإنقسام بواسطة مجموعة متنوعة من أصناف مفاهيم وممارسات الديمقراطية الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تتبع نشأة وظهور العديد من المصطلحات المماثلة في أبحاث وممارسات الديمقراطية الإلكترونية يوفّر معنى واضحاً لكل مصطلح والعلاقات بينهم.

## الفصل الثالث:

مقارنة تأثير تقنية المعلومات

والإتصال في سياسة أستراليا وكوريا

الجنوبية

### تمهيد:

إن مقارنة الأنظمة السياسية تنتج عنه معرفة مفيدة حول السياسات التي إعتدتها البلدان لمعالجة المشاكل السياسية ومدى فعالية تلك الحلول، كما أن مقارنة المؤسسات والممارسات السياسية بين الدول، يمكن أن توفر فهماً للتنمية السياسية والإقتصادية علاوة على ذلك، يمكن أن تعطي المقارنة تفسيرات لماذا أن بعض الدول ديمقراطيات مستقرة والبعض الآخر ليس كذلك ولماذا يكون لبعض البلدان رؤساء وزراء بدلاً من الرؤساء.

يقارن هذا الفصل الأفكار والأنظمة السياسية في أستراليا وكوريا الجنوبية، يبدأ هذا الفصل من الدراسة بوصف النظام السياسي الأسترالي ويشمل هذا الفكر السياسي (الأيدولوجية السياسية)، تطور النظام السياسي ونشأة المجتمع المدني. ثم يتناول النظام السياسي في كوريا الجنوبية بما في ذلك تاريخ النظام الإستبدادي والنظام السياسي الحالي، تطور كل من الديمقراطية والمجتمع المدني وأخيراً، يناقش الفصل أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين السياسيين في كلا البلدين.

أما فيما يتعلق بدراسة سياسات الإنترنت في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية، يمكن أن توفر المقارنات بين البلدين إجابات على أسئلة عن سبب استخدام بعض البلدان لأشكال معينة من التقنيات وإستخدام بلدان أخرى لأشكال أخرى وعن السبب في ممارسة بلدان لأشكال مختلفة من الديمقراطية الإلكترونية ولماذا تمارس بلدان مختلفة أشكالاً متباينة من الديمقراطية الإلكترونية؟ ولكن قبل الشروع في مثل هذا التحليل، من المهم إكتساب فهم أساسي للنظام السياسي في أستراليا وكوريا الجنوبية، يهدف هذا الفصل إلى مقارنة الأنظمة السياسية في أستراليا وكوريا الجنوبية لإستكشاف الخصائص الإجتماعية والسياسية التي ربما أثرت بشكل كبير على تطور الديمقراطية الإلكترونية في البلدين.

سنتناول بالدراسة في هذا الفصل وصف ومقارنة للأنظمة السياسية وتأثير تقنية المعلومات والاتصال في

سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية وفق المباحث التالية:

- المبحث الأول: النظام السياسي الأسترالي
- المبحث الثاني: النظام السياسي في كوريا الجنوبية
- المبحث الثالث: الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا
- المبحث الرابع: الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية

### المبحث الأول: النظام السياسي الأسترالي

سنتناول في هذا المبحث وصف طبيعة الدولة وبنية النظام السياسي الأسترالي وتطوره وهذا يشمل الفكر السياسي (الأيدولوجية السياسية)، تطور الديمقراطية الليبرالية ونشأة المجتمع المدني وذلك وفق المطالب التالية:

- المطلب الأول: بنية وطبيعة النظام السياسي الأسترالي

- المطلب الثاني: طبيعة الدولة والمجتمع المدني الأسترالي

### المطلب الأول: بنية وطبيعة النظام السياسي

تتنوع أشكال النظم السياسية بتنوع الدول؛ فلكل دولة نظامها السياسي الخاص وليد تجربتها الخاصة والذي يعكس المستوى الحضاري الذي وصلت إليه في مجال بناء مؤسساتها السياسية وفي هذا المطلب سنتناول فيه بنية وطبيعة النظام السياسي السائد في أستراليا وذلك من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: الديمقراطية الليبرالية

- الفرع الثاني: النظام البرلماني

### الفرع الأول: الديمقراطية الليبرالية

إكتشف الأوربيون أستراليا في 23 أوت عام 1770م إلا أن الدولة الأسترالية المعاصرة حديثة النشأة؛ إذ تشكلت بإسم الكومنويلث الأسترالي في 01 جانفي عام 1901م، حيث إتحدت ستة مستعمرات أسترالية تابعة للتاج البريطاني هي: فيكتوريا، نيوساوث، ساوث أسترالية، تاسمانيا، كوينزلاند وويسترن أستراليا، فيما بينها لتشكل دولة إتحادية حديثة<sup>(1)</sup> من جهة أخرى، فإن الدولة الأسترالية هي مملكة دستورية تابعة للتاج البريطاني، حيث تعتبر ملكة بريطانيا ملكة أستراليا أيضًا، لكن لا تمارس دورها بصورة مباشرة وإنما يوجد حاكم عام ممثلًا عنها في رئاسة المملكة الأسترالية، بالإضافة إلى نواب الحاكم العام في الولايات.

أما شكل نظام الحكم فهو برلماني، حيث يوجد برلمان منتخب من الشعب يقوم بإختيار الحكومة التي تشارك الحاكم العام في إدارة الدولة. أما شكل الدولة فهي دولة مركبة (إتحادية) تتكون من ستة ولايات وثلاثة أقاليم ولكل ولاية دستورها ومؤسساتها التشريعية، التنفيذية والقضائية الخاصة، أما العاصمة فهي (كانبرا) التي تقع في إقليم العاصمة الأسترالية وهي مركز المؤسسات الإتحادية.<sup>(2)</sup>

إنبتق النظام السياسي الأسترالي ذو الطابع الديمقراطي - الليبرالي من الأنظمة السياسية الغربية، تم سن أول دستور مكتوب لأستراليا عام 1901م ويعد المرجعية للمحافظة على وحدة البلد التي تتميز بإتساع مساحتها الجغرافية وتنوع سكانها عرقيا وثقافيا، حيث بنيت الممارسات والهيئات الحكومية على أساس إحترام القيم الدينية حرية التعبير والتجمعات وسيادة القانون وهو ما يعكس تأثر هذا النظام بالأنموذجين البريطاني والأمريكي. وحدد الدستور المكتوب الحدود الشرعية لنشاط الحكومة بما يتفق مع الدفاع عن المجتمع المدني وحماية حقوق الأفراد من

(1) State and territory government, [www.australia.gov.au](http://www.australia.gov.au) (18/05/2020, 16:00)

(2) باسم علي خريسان، النظام السياسي الأسترالي والكندي: دراسة عامة، مجلة أهل البيت، العراق، العدد 09، ديسمبر 2010، ص57.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

التدخل غير العقلاني من قبل الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، إستند الدستور الأسترالي على نموذجين سياسيين ليبراليين هما: النظام السياسي البريطاني ودستور الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup> وتم دمج الديمقراطية الليبرالية بشكل جيد في النظام السياسي الأسترالي وقام بتكييف أشكال الديمقراطية الليبرالية المستخدمة في أوروبا الغربية والمملكة المتحدة (الحكومة المسؤولة) وطبق تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (الفيدرالية) وفي الواقع تطور النظام السياسي الأسترالي من خلال التفاعل مع البيئة الدولية.

كما قلنا سابقاً؛ أن النظام السياسي الأسترالي مستمد من الأنظمة السياسية الغربية وتشارك هذه الأنظمة في الأفكار والممارسات المشتركة للتقاليد الديمقراطية الليبرالية في ثلاثة سمات: بنية المؤسسات، العمليات السياسية وفهم التوجهات الليبرالية والديمقراطية. يقول باركين (Parkin) إن الجمع بين هذه المبادئ هو الديمقراطية الليبرالية، تم تبني الديمقراطية الليبرالية وممارستها من خلال مجموعتين مختلفتين من الأفكار: الفكرة الديمقراطية والفكرة الليبرالية.<sup>(2)</sup> طوّرت الفكرة الديمقراطية مفهوم مساءلة الحكومة. ومنطق الفكرة الديمقراطية هو إنتخاب الحكومات بأغلبية المواطنين في تصويت حر؛ بحيث تعبر الحكومات المنتخبة عن رغبات غالبية المواطنين ومصصلحة المجتمع. تتطلب مساءلة الحكومة إجراء إنتخابات حرة بأغلبية المواطنين وتوفير الخدمات الكافية للمجتمع. وبعبارة أخرى فإن مساءلة الحكومة أمام المجتمع الواسع تتحقق عندما تتنافس الأحزاب السياسية على دعم الأغلبية من الناخبين. بناء على هذا المعيار، كانت أستراليا في صدارة تحقيق الفكرة الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، فإن أستراليا هي أول بلد وسّع نطاق حقوق التصويت ليشمل جميع البالغين والنساء الأستراليات البالغات هنّ الثاني في العالم تحصلن على حقوق التصويت. كما أن التصويت الإلزامي في إنتخابات الكومنولث والولايات إنجاز مبكر، إضافة إلى إبتكارات سياسية أخرى كالإقتراع السري تحقق مسبقاً في أستراليا قبل بلدان أخرى، بالإضافة إلى ذلك، يقول باركين أن أستراليا قد قامت بشكل فعال بحماية المصالح الجماعية للمواطنين الأقل حظاً من خلال الحركة النقابية وتأسيس حزب العمل الأسترالي.

على النقيض من الفكرة الديمقراطية، فإن الفكرة الليبرالية (أو الليبرالية) تعزز الحد من نطاق وقدرة الحكومة من أجل منع تدهور المبادئ التمثيلية للديمقراطية. بدلاً من ذلك، تحمي الفكرة الليبرالية الحقوق السياسية والإقتصادية للأفراد وتستند هذه الحقوق الفردية إلى آليات الإنتاج والتوزيع الإقتصاديين وتشمل الملكية الخاصة تراكم الثروة وإستخدام التدفق السوقي الطوعي للإنتاج والتبادل.<sup>(3)</sup> تم دمج هذه المفاهيم الليبرالية في دستور أستراليا المكتوب 1901م. حدّد الدستور المكتوب الحدود الشرعية لنشاط الحكومة بما يتفق مع الدفاع عن المجتمع المدني وحماية حقوق الأفراد من التدخل غير العقلاني للحكومة.

(1) Parkin, A. (2006). Understanding Liberal-Democratic Politics. In Parkin, A. Summers, J. & Woodward, D (Eds.), *Government , Politics, Power and Policy in Australia*. (8<sup>th</sup>ed.), p. 4

(2) *Ibid*, p 03.

(3) *Ibid*, p 07.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

السمة الليبرالية للحكومة في الدستور الأسترالي هي الفيدرالية والليبرالية وهي المبرر الفلسفي لهذا التشتت للسلطة الحكومية والحد من نطاق التدخل الحكومي المتناسك وحماية الحقوق والحريات الفردية. يقول باركين إن هذه المواصفات من الليبرالية في أستراليا نجحت في تحقيق تقسيمات في السلطة بين مختلف مستويات الحكومات وتوازن القوى بين مجلس الشيوخ والنواب ومراقبة مدى دستورية الإجراءات الحكومية من خلال الرقابة القضائية.<sup>(1)</sup> وفي الواقع، تطور النظام الحزبي الأسترالي من خلال التفاعل مع البيئة الدولية، على سبيل المثال، أدخلت الثورة الصناعية (نقابات العمال) النزعة النقابية التي أصرت على أهمية الهوية الجماعية وحرية تكوين الجمعيات وليس حرية الأفراد كطريقة جديدة لتطور الليبرالية وأثرت القيم السياسية ذات الصلة ومن ثم النزعة النقابية الجديدة والديمقراطية والإشترابية الاجتماعية على التطور السريع للحركات العمالية في أستراليا وقد قدم تطور الحركات العمالية زخمًا هامًا لتأسيس حزب العمل الأسترالي وكانت الأفكار السياسية الجديدة، بما في ذلك الإصلاح الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية أفكارًا سياسية بارزة لحزب العمل الأسترالي.<sup>(2)</sup> وقلل تأسيس حزب العمل في أستراليا من السلطة السياسية المهيمنة لليبرالية، التي مثلت مصالح طبقات العمال بما في ذلك الرعاة، المزارعين تجار التجزئة والمستوردين وإسترشدت بالتجارة الحرة وحرية الأفراد.<sup>(3)</sup>

شجعت نشأة حزب العمل الجماعات غير العمالية (غير العاملة) بالاندماج من أجل تعزيز مصالحها بشكل فعال والتأثير على البرلمان وكانت الجماعات غير العمالية تمثل المزارعين في البداية وتهدف إلى تحسين القطاع الزراعي؛ كان صوتهم حزب البلد.<sup>(4)</sup> في ذلك الوقت، كانت الشرعية السياسية لتمثيل حزب البلد هي معارضة حزب العمل، الذي كان له سلطة سياسية خلال العقود الأولى من القرن العشرين وتولى توازن السلطة في مجلس النواب.<sup>(5)</sup> ومع ذلك، لم تكن المجموعات غير العمالية في حزب البلد متحدة دائمًا في مصلحتها، لذلك كانت لها علاقات تنظيمية غير ثابتة إلى حد ما مع البرلمان وكانت هناك حاجة إلى تمثيل سياسي قوي من غير العمال لممارسة معارضة فعالة للعمال ويكون ممثلًا موثوقًا للمصالح والقيم غير العمالية.

ظهر فيما بعد حزب جديد غير عمالي أطلق عليه إسم "الحزب الليبرالي" وهو حزب يمين الوسط مع الإلتزام بحرية الفرد وحقوقه، التوسع الإقتصادي والإزدهار. ميّزت عناصر الفردية، المشاريع الحرة والتحفيز الذاتي الحزب الليبرالي عن حزب البلد؛ كما أن تركيز القيادة القوية للحزب الليبرالي ميّزها عن حزب البلد. تطور التحالف بين الأحزاب الليبرالية والوطنية (حزب البلد) بعد فترة وجيزة من ظهور الحزب الليبرالي لتعظيم قيمة "المحافظين التوافقيين" في معارضة حزب العمل.<sup>(6)</sup>

(1) Parkin, A. (2006). *Op.Ct.*, p.08.

(2) Maddox, G. (2005). *Australian Democracy in Theory and Practice*. (5<sup>th</sup>ed). Frenchs Forrest, N.S.W: Pearson Education Australia, p.248.

(3) Economou, N.(2006).The Labor Party.In Parkin, A.Summers, J. & Woodward, D(Eds), *Government, Politics, Power and Policy in Australia*.(8<sup>th</sup>ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia, p.227-230

(4) غيّر حزب البلد إسمه إلى حزب الدولة الوطني في عام 1975م وفي عام 1982م، غيرته مرة أخرى إلى الحزب الوطني ومنذ تشكيل الحزب الليبرالي، كان الحزب الوطني في إئتلاف مع الحزب الليبرالي.

(5) Woodward, D.(2006).Political parties and party.In Parkin, A., Summers, J.&Woodward, D(Eds.), *Government, Politics, Power and Policy in Australia*.(8<sup>th</sup>ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia, p.245.

(6) Maddox, G. *Op.Ct.*, p.278



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

بالإضافة إلى ذلك، عزز الائتلاف النظام السياسي القائم على حزبين التنافس على المقاعد البرلمانية (ضد حزب العمل)<sup>(1)</sup> بنفس الطريقة قام حزب العمل الأسترالي بموازنة سلطة التحالف بين الحزب الليبرالي والوطني. على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية للأحزاب السياسية الأسترالية الرئيسية، التي ميّزها نظام الحزبين فألية السوق هي التي كانت سائدة وتتخلل النظام الإقتصادي، الاجتماعي، التربوي والسياسي والبنية التحتية الأسترالية.<sup>(2)</sup> يرجع إختلاف نقاط القوة والضعف لآليات السوق في السياق الاجتماعي والسياسي الأسترالي بإختلاف التفاعل بين البيئة الدولية وأي حزب سياسي يتمتع بسلطة سياسية. على سبيل المثال، خلال الأزمات الإقتصادية الدولية كالكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين ومستويات التضخم المقلقة في منتصف السبعينيات، تدخلت الحكومات في أنشطة السوق.<sup>(3)</sup> متأثرة بالظروف العالمية، شهدت سلطة حزب العمل في الثمانينيات حالة رفاهية موسعة وضرائب تصاعدية متزايدة. وعلى الرغم من هذه التقلبات، كانت آلية السوق جزءًا طويل الأمد ومهيمنًا في السياق الاجتماعي والسياسي الأسترالي. إستمرت الديمقراطية الليبرالية الأسترالية في التطور طوال القرن العشرين.

نتيجة للممارسة العريقة للديمقراطية الليبرالية الأسترالية، إكتسبت أستراليا سمعة عالمية كواحدة من أقدم الدول الليبرالية الديمقراطية وأكثرها إستقرارًا في العالم.<sup>(4)</sup> وفقًا لمؤشر الديمقراطية الذي صدر في دليل الديمقراطية عام 2010م عن فرع الذكاء الإقتصادي، حيث إحتلت أستراليا المرتبة السادسة بين تلك الدول المصنفة على أنها "ديمقراطيات كاملة" في العالم.<sup>(5)</sup> إحتلت أستراليا أيضًا المرتبة الخامسة من بين البلدان التسعة والعشرين المصنفة على أنها تتمتع بمستويات عالية من الثقة والرضا السياسيين وهي واحدة من الدول الديمقراطية القليلة التي لم تنخفض فيها مستويات الثقة في الحكومات منذ عام 1988م.<sup>(6)</sup>

### الفرع الثاني: النظام البرلماني

كما قلنا سابقا أن شكل نظام الحكم في النظام السياسي الأسترالي فهو برلماني، حيث يوجد برلمان منتخب من الشعب يقوم بإختيار الحكومة التي تشارك الحاكم العام في إدارة الدولة. يعد البرلمان الفيدرالي أعلى سلطة تشريعية في أستراليا، يتكون من الملكة ممثلة بالحاكم العام ومجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ). يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب 150 عضوًا يمثل كل منهم حوالي 800 ألف صوت يتم إنتخابهم لمدة ثلاث سنوات وهم موزعين بين الولايات على أساس عدد سكان كل ولاية، حيث ينتخب 50 عضوا عن ولاية نيوساوث ويلز، 38 عن ولاية فكتوريا، 25 عن ولاية كوينزلاند، 14 عن ولاية ويسترن أستراليا، 12 عن ولاية ساوث أستراليا و05

(1) Maddox, Op.Ct, p.250

(2) Fenna,A.(2006).Understanding ideologies.In Parkin, A, Summers, J. & Woodward, D(Eds),*Government, Politics, Power and Policy in Australia*.(8<sup>th</sup>ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia, p.25.

(3) Ibid, p.38.

(4) Denmark, D.(2007). *Australian Social Attitudes 2, Citizenship, work and aspirations*. Sydney: UNSW Press.

(5) EIU(The Economist Intelligence Unit). (2010). *Democracy Index 2010: Democracy in retreat*.London: the Economist Intelligence Unit Ltd. Retrieved 18/07/2010, from :www.eiu.com, p.03

(6) Fenna,A. Op.Ct, p.85

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

عن ولاية تاسمانيا، 02 عن إقليم العاصمة الأسترالية وواحد عن الإقليم الشمالي. أما مجلس الشيوخ فيبلغ عدد أعضائه 76 عضواً، يمثل كل 12 عضواً ولاية، أما إقليم العاصمة الأسترالية والإقليم الشمالي فلكل منهما عضوان. ويتم إنتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الذين يمثلون الولايات لمدة ست سنوات على أن يتم تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات، أما أعضاء مجلس الشيوخ الذين يمثلون الإقليم يتم إنتخابهم كل ثلاث سنوات بالتزامن مع إنتخابات مجلس النواب. وتتمثل أهم وظائف البرلمان: تشكيل الحكومة، التشريع، المصادقة على الميزانية ومراقبة أعمال الحكومة، أما ما يتعلق بالعملية التشريعية؛ فإن مشاريع القوانين ينبغي أن تمر بكلا المجلسين، بإستثناء القوانين والتشريعات المتعلقة بالأمور المالية كضريبة الدخل، إذ ينفرد مجلس النواب بالموافقة عليها وبعد إصدار التشريعات من البرلمان لا بد من مصادقة الحاكم العام عليها لكي تصبح نافذة المفعول.<sup>(1)</sup>

لقد نشأت الديمقراطية الليبرالية في النظام السياسي الأسترالي - بما في ذلك بنية الحكومة، ممارسة السلطة السياسية وإدارة السياسة العامة - وهذه العناصر الثلاثة مكرسة في دستور كومونولث أستراليا ومن الموضوعات المهمة للحكومة الوطنية في الدستور الأسترالي المكتوب كيفية تشكيل النظام السياسي الأسترالي وفقاً لفكرتي الليبرالية والديمقراطية، ومن النظام البرلماني البريطاني، يحتفظ الدستور الأسترالي بمفهوم "الحكومة المسؤولة".<sup>(2)</sup>

### أولاً: الحكومة المسؤولة

تبنى النظام السياسي الأسترالي المفهوم البريطاني للحكومة المسؤولة. ووفقاً لدستور كومونولث أستراليا يتكون البرلمان الأسترالي من ممثلين عن الشعب من خلال إنتخابات ديمقراطية.<sup>(3)</sup> وتتكون الأدوار التمثيلية في البرلمان الأسترالي من عنصرين متميزين: مجلس الشيوخ (الغرفة العليا) ومجلس النواب (الغرفة السفلى). يختلف المجلسين في طريقة إنتخاب أعضائهما وفي دورهما السياسي.

يتم إنتخاب مجلس الشيوخ من الناخبين على مستوى الولايات مع عدد متساو (حالياً إثني عشر) من أعضاء مجلس الشيوخ القادمين من كل من الولايات الستة وإثنين من كل من الأقاليم وهذا يعطي ما مجموعه حالياً 76 عضواً في مجلس الشيوخ.<sup>(4)</sup> والعدد المتساوي لأعضاء مجلس الشيوخ يحمي مصالح الولايات الأقل إكتظاظاً بالسكان بغض النظر عن حجم الولاية.

بشكل مختلف عن مجلس الشيوخ يضم مجلس النواب 150 عضواً ويمثل كل منهم تقسيماً إنتخابياً منفصلاً لذا فإن؛ الدور المهم لمجلس النواب هو تمثيل مصالح كل ناخب على حدى، على الرغم من الإختلافات في كيفية إنتخاب أعضاء المجلسين، ينبغي على جميع الأعضاء التحدث نيابة عن حقوق ومصالح الشعب.

(1) باسم علي خريسان، مرجع سبق ذكره، ص60.

(2) Parkin, A. and Summers, J. (2006). The Constitutional Framework. In Parkin, A, Summers, J. & Woodward, D (Eds), *Government, Politics, Power and Policy in Australia*. (8<sup>th</sup> ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia. pp.46-47.

(3) Summers, J. (2006). Parliament and responsible government and The federal system. In Parkin, A, Summers, J. & Woodward, D (Eds), *Government, Politics, Power and Policy in Australia*, p.68 (8<sup>th</sup> ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia.

(4) *Ibid*, p.70

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

لذلك، يعد البرلمان الأسترالي مؤسسة تمثل "سلطة الشعب"<sup>(1)</sup>. يلعب الممثلين في البرلمان الأسترالي (أعضاء مجلس الشيوخ والنواب) دورًا مهمًا للغاية في التشريع. يضع البرلمان قانونًا لحماية حقوق المواطنين. ومع ذلك، في الوقت نفسه، فإن الهيئة التشريعية هي التي تحدد موقع الحكومة في السياق السياسي الأسترالي وذلك لأن السلطة التنفيذية للحكومة الأسترالية تتكون من الحزب الذي يفوز بأكثر عدد من المقاعد في مجلس النواب. يصوت الشعب الأسترالي لإختيار أعضاء مجلسي البرلمان؛ ثم يتأسس زعيم أقوى حزب في مجلس النواب الحكومة. ويتم إختيار الوزراء الذين يتولون الوزارات من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. لا يتم إختيار رئيس الوزراء الأسترالي رئيسًا للحكومة مباشرة عن طريق التصويت الشعبي وإنما يتم إختياره من خلال إختياره في مجلس النواب، كما يمكن لرئيس الوزراء الأسترالي أن يفقد منصبه أيضًا من خلال تصويت برلماني.<sup>(2)</sup>

في السلطة التنفيذية، يتم تعيين الحاكم العام من قبل الملكة ويحوّل السلطة التنفيذية نيابة عن الملكة. ومع ذلك، فإن السلطة التنفيذية عادة ما تكون في أيدي رئيس الوزراء ووزرائه ويعمل الحاكم العام بناء على مشورة وزارية ولكن السلطة التنفيذية تعود إلى الحاكم العام عندما ينهار البرلمان وشهد تعزيز الحاكم العام "إقالة" حكومة Whitlam عام 1975م. بالنسبة لكل من أدوار الممثلين الأستراليين - تشكيل الحكومة و سن القوانين - تعتمد الحكومة بشكل طبيعي على البرلمان والفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يوجد في الولايات المتحدة ولكن لا يوجد في النظام البرلماني الأسترالي.

في العملية التشريعية، يشرف البرلمان على الحكومة. وعادة ما يتم طرح مشاريع القوانين في مجلس النواب وبعبارة أخرى، فإن السلطة التنفيذية للحكومة توصي مجلس النواب بمشاريع القوانين التي سيتم سنّها في شكل قانون. ويراجع مجلس الشيوخ مشاريع القوانين لفحص كفاءتها وموثوقيتها.<sup>(3)</sup> من المتفق عليه؛ على نطاق واسع أن مراجعة مشاريع القوانين من قبل مجلس الشيوخ قد أنتجت العديد من التعديلات المثمرة، كما يمكن للدور الوقائي لهذا المجلس في العملية التشريعية أن يمنع إساءة استخدام السلطة السياسية من قبل السلطة التنفيذية للحكومة.<sup>(4)</sup>

مع ذلك، فإن دور مجلس الشيوخ كضمانة في العملية التشريعية غالبًا ما يؤدي إلى مساوئ كتأخير تمرير التشريع. بينما يتحقق البرلمان من الإنفاق والأداء الحكومي، فإن الحكومة لديها السلطة المالية للقيام بأعمال الحكومة بإسم الشعب. ويركز مجلسي البرلمان على التحقق من السلطة المالية للحكومة. ومجلس النواب مسؤول عن الإشراف على الإنفاق الفعلي لأموال الحكومة. كما يدقق مجلس الشيوخ في إنفاق الحكومة وفي مشروع قانون الميزانية السنوية. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراجعة الإنفاق الحكومي الفعلي من قبل وزارة الخزانة؛ ثم تُبلغ نتائج المراجعة هذه إلى أمين الخزانة ورئيس الوزراء.

(1) Summers, 2006, Op Ct, p68.

(2) Maddox, Op.Ct, p.68

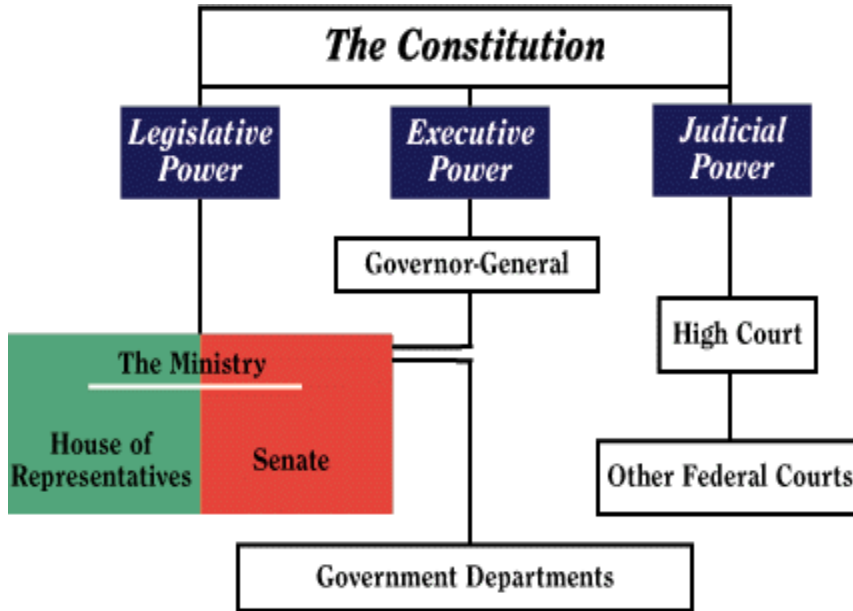
(3) Parkin, A. and Summers, J, Op.Ct, p.55

(4) Maddox, Op.Ct, p.181

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

إلى جانب الإشراف على الإنفاق الحكومي، فإن البرلمان يتولى مسؤولية التحقق من الكفاءة الإدارية والنزاهة العامة لأداء الحكومة. وعلى الرغم من أن التدقيق في الإدارة والأداء العام للحكومة قد تم في السنوات الأخيرة من قبل هيئات خارج البرلمان كمحكمة الاستئناف الإدارية ومكتب أمين المظالم، إلا أن العديد من مسؤوليات الإشراف على أداء الحكومة لا تزال في أيدي البرلمان.<sup>(1)</sup> توفر عملية الإشراف، المراقبة وإفتاح العملية البرلمانية شفافية لسلطة الحكومة وتمثيلها للناخبين. لذا، توفر الحكومة المسؤولة في أستراليا أداءً شفافاً وخاضعاً للمساءلة من قبل الشعب من خلال البرلمان وبعبارة أخرى؛ فإن سلسلة المسؤولية عن المساءلة السياسية أمام الناخبين هي أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان والبرلمان مسؤول أمام الناخبين.<sup>(2)</sup> بهذه الطريقة، يتم إنشاء حكومة مسؤولة في هذا النظام السياسي المتمركز حول البرلمان.

الشكل رقم 2.3: النظام السياسي البرلماني الأسترالي



**Source:** The Australian Parliament System. Retrieved 13 October 2008, from: ([www.aph.gov.au](http://www.aph.gov.au))

### ثانياً - نظام الحزبين

تعتبر الأحزاب السياسية من البنى الأساسية في النظام الديمقراطي كونها تمثل مصالح المجتمع وتعتبر وسيلة للوصول إلى السلطة لتحقيق برنامجها الذي على أساسه يتم إنتخابها من قبل الشعب وبما أن النظام الديمقراطي يوفر الآليات للتداول السلمي للسلطة، نجد أن هناك العديد من الأحزاب السياسية في أستراليا أبرزها: حزب العمل الأسترالي وهو حزب إشتراكي ديمقراطي أسس من قبل الحركة العمالية، الحزب الليبرالي وهو حزب يمين الوسط وهناك الحزب الوطني الأسترالي المعروف بإسم حزب البلد وهو حزب محافظ يمثل الإهتمامات الفردية وهناك حزب الخضر الأسترالي وهو حزب يساري يعنى بالأمور البيئية.<sup>(3)</sup>

(1) Maddox, Op.Ct, pp.173-174.

(2) Summers, Op.Ct, p. 68.

(3) باسم علي خريسان، مرجع سبق ذكره، ص58.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

يتألف البرلمان من سياسيين منتخبين، معظمهم أعضاء في الأحزاب السياسية. للأحزاب السياسية أدواراً مهمة في النظام البرلماني منها: تشكل القيادة البرلمانية، توفر السياسات الحكومية، تنشئ المعارضة الموالية وتنظم الأعمال البرلمانية لذلك تقع الأحزاب السياسية في قلب النظام السياسي البرلماني.<sup>(1)</sup> ويتبع هذا النظام منطق العملية المذكورة أعلاه: يتكون البرلمان الأسترالي من سياسيين منتخبين ينتمون إلى أحزاب سياسية؛ الحزب الذي يشغل أغلبية المقاعد في مجلس النواب ينشئ الحكومة ويبقى الحزب الحكومي حتى الانتخابات المقبلة ويهيمن على البرلمان الأسترالي لفترة طويلة حزبين سياسيين<sup>(2)</sup> لطالما تنافسا الحزبين بقوة شديدة حتى الآن.

بالإضافة إلى ذلك، توجد هناك العديد من الأحزاب السياسية الصغيرة مثل: حزب الإستقلال الأسترالي الحزب الشيعي الأسترالي، حزب العمل الديمقراطي، حزب الديمقراطيين الأستراليين، حزب الخضر وحزب العائلة الأولى. لم يصبح أي من هؤلاء حزباً رئيسياً في السياسة الأسترالية، لكن أستراليا لا يمكنها إستبعاد الأحزاب الصغيرة من النظام القائم على الحزبين وذلك لأن هذه الأحزاب الصغيرة مهمة في الإعتراض المؤسسي على بعض جوانب الشؤون العامة التي تجريها الأحزاب الرئيسية وتوفير توازن القوى الإستراتيجي في عمليات صنع القرار.<sup>(3)</sup>

### المطلب الثاني: طبيعة الدولة والمجتمع المدني الأسترالي

سنتناول في هذا المطلب شكل الدولة وبنية نظام الحكم فيها وتطور المجتمع المدني ودوره في سياسة أستراليا وذلك من خلال الفروع التالية:

– الفرع الأول: الفيدرالية

– الفرع الثاني: المجتمع المدني

### الفرع الأول: الفيدرالية

لتحقيق رغبة الأستراليين في الحفاظ على الوحدة الوطنية والحكم الذاتي المحلي، تبنى الدستور الأسترالي بعض جوانب نظام الحكومة الأمريكية. على وجه الخصوص، إستعارت أستراليا الفيدرالية من النظام الأمريكي<sup>(4)</sup>... في السياق الأسترالي، لم تكن الحكومة الموحدة في بريطانيا مناسبة لدمج سياسات، مجتمعات وإقتصاديات المستعمرات الأسترالية في تسعينيات القرن التاسع عشر. ولم يكن لدى المستعمرات الحالية رغبة في التخلي عن وجودها أو إستقلاليتها. ومع ذلك، كانت المستعمرات بحاجة إلى إنشاء دولة واحدة تجلب مزايا إقتصادية كإزالة الحواجز أمام حركة البضائع، الأشخاص عبر حدود الدولة وإنشاء سوق مشتركة أسترالية واحدة كبيرة. كأفضل حل للمشاكل القائمة في ذلك الوقت، إكتسبت أستراليا من 100 عام من الخبرة في الفيدرالية الأمريكية التي دجت المستعمرات المستقلة ذات الحكم الذاتي مع حكومة وطنية مشتركة. أخذت أستراليا ثلاثة آليات أساسية من الفيدرالية الأمريكية لحفظ توازن السلطة السياسية.

(1) Maddox, Op.Ct, p70.

(2) حزب العمل: هو حزب إشتراكي ديمقراطي أسس من قبل الحركة العمالية، والحزب الليبرالي هو في إئتلاف مع الحزب الوطني الأسترالي سابقاً المعروف بإسم حزب البلد.

(3) Maddox, Op.Ct, p70 .

(4) Parkin & Summers, Op.Ct, pp. 46- 47

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

أول هذه الآليات الثلاثة؛ تقسيم السلطة بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات المحددة في الدستور الأسترالي الذي يضمن السلطة والاستقلالية لمستويين من الحكومة. حكومة الكومنويلث التي تسمى رسميًا الحكومة الوطنية الأسترالية، مسؤولة عن القضايا الوطنية كالمدافع البحري والعسكري، العملة، الهجرة والنزوح الشؤون الدبلوماسية، الضرائب، معاش الشيخوخة، إعانات البطالة، مخطط الصحة الوطني (Medicare) وهكذا...<sup>(1)</sup> من ناحية أخرى، فإن حكومات الولايات مسؤولة إلى حد كبير عن سن القوانين المتعلقة بقضاياها الإقليمية وتحتفظ الولايات بمعظم السلطة المتبقية في الخدمات واللوائح العامة التي يعاني المواطنون يوميًا كبناء المدارس العامة، الطرق، الحدائق، المرافق الترفيهية، الإسكان العام، المستشفيات العامة، تنظيم بناء المساكن الخاصة تنظيم تجارة التجزئة وحماية البيئة وما إلى ذلك.<sup>(2)</sup> وهذه السلطات الإدارية المستقلة بين مستويي الحكومة مضمونة وتبقي على مسؤولياتها منفصلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة المحلية هي المستوى الثالث من الفيدرالية الأسترالية، لكن هذا ليس محميًا دستوريًا ويعتبر بشكل عام ضعيفًا. يتم إنشاء الحكومات المحلية الأسترالية وتحديد سلطاتها السياسية من طرف مستويات الحكومة في الولاية.<sup>(3)</sup>

الآلية الثانية لتوازن السلطة السياسية الذي تبنته أستراليا من الفيدرالية الأمريكية هو إنشاء مجلس الشيوخ في الأصل، كان ينظر إلى هذه المجلس كحارس لحقوق الولايات؛ تتمتع كل ولاية بتمثيل متساوٍ في مجلس الشيوخ<sup>(4)</sup> فعلى سبيل المثال، ولاية تسمانيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 507.000 نسمة لديها 12 عضوًا في مجلس الشيوخ، ولاية نيو ساوث ويلز التي يبلغ عدد سكانها 7.238.800 نسمة لديها 12 عضوًا في مجلس الشيوخ. بهذا المعنى، فإن تصويت عضو مجلس الشيوخ في ولاية تسمانيا لديه حوالي عشرة أضعاف قيمة تصويت مماثل في ولاية نيو ساوث ويلز، هذا النظام التصويتي لمجلس الشيوخ هو نظام تمثيل "مرتبط بالولاية" وليس "مرتبط بالسكان". ولهذا الميزة، يشكوا البعض من أن مجلس الشيوخ هو سمة غير ديمقراطية في نظام سياسي ليبرالي-ديمقراطي. الرأي الآخر هو أن مجلس الشيوخ يحافظ على توازن السلطة الأفقي بين الولايات من خلال حماية حقوق الولايات الأقل إكتظاظًا بالسكان. يتجلى هذا الدور لمجلس الشيوخ كموازن للسلطة في العملية التشريعية. مجلس الشيوخ هو مجلس تشريعي ثانٍ قوي. وهو يوازن السلطة التشريعية لمجلس النواب من خلال مراجعة مشاريع القوانين التي بدأها المجلس. تقول سمرز (Summers) أنه في النظام السياسي البرلماني الفيدرالي الأسترالي يقدم مجلس الشيوخ توازن السلطة السياسية النهائي كرقابة دائمة على الحكومة.

الآلية الثالثة لتوازن السلطة السياسية الذي قامت أستراليا بتكييفه من الفيدرالية الأمريكية هو الرقابة القضائية من قبل المحكمة العليا وبشكل عام، فإن إستقلال القضاء يعد سمة أساسية لجميع أنظمة الحكم الليبرالي-الديمقراطي للحفاظ على توازن السلطة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والحماية من سلطة الحكومة غير المقيدة.

(1) Parkin & Summers, Op.Ct, p.52

(2) Ibid, p.52

(3) Brown, A. J. (2002). Subsidiarity or Subterfuge? Resolving the Future of Local Government in the Australian Federal System. *Australian Journal of Public Administration*, 61(4), pp24-42.

(4) Summers, Op.Ct, p.79



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

ومع ذلك، فإن المراجعة القضائية من قبل المحكمة العليا ميزة مهمة للحفاظ على توازن السلطة السياسية في الفيدرالية الأسترالية وذلك لأن المحكمة العليا تحدد مضمون الدستور لتخفيف الوضع، عندما يكون خلاف حول تفسير القانون العام الأسترالي بين الكومنويلث والولايات.<sup>(1)</sup> يوفر محكم المحكمة العليا للمستويين الحكوميين المختلفين الحماية لكل من حقوقهم الأساسية ككيانات سياسية. من خلال اعتماد هذه الآليات الثلاثة حققت أستراليا هدف الفيدرالية المتمثل في تعزيز الديمقراطية التعددية كوسيلة للحد من الأغلبية والحماس الإصلاحية.

### الفرع الثاني: المجتمع المدني

أشركت أستراليا منذ وقت طويل المواطنين في عملية المشاركة السياسية. توجد العديد من الطرق لإشراك المواطنين في مجال المشاركة السياسية ولكن المنظمات غير الربحية<sup>(2)</sup> (المشار إليها فيما يلي بإسم NPOs) هي الشكل الأكثر شيوعاً الذي يستخدمه الأستراليين.<sup>(3)</sup> وجاء في تقرير للجنة الإنتاجية للولايات أن هناك نحو 600.000 من المنظمات غير الربحية في أستراليا. هذا الرقم أعلى من عدد المنظمات غير الربحية الأسترالية في 1995م. أيضاً، حوالي 65 في المائة من البالغين الأستراليين واحد منهم على الأقل عضو في NPO وفقاً لبحث Ryan عام 2006م. وهذه النسبة أعلى بكثير من الأستراليين الذين ينتمون إلى حزب سياسي. أيضاً من المرجح أن يشارك أعضاء هذه المنظمات في الأنشطة السياسية أكثر من ثلاثة مرات ليس أعضاء.<sup>(4)</sup> وعلى الرغم من أن هذه المنظمات غير الربحية لا تحاول التأثير بشكل مباشر في عمليات صنع القرار الحكومية، إلا أنها كانت عاملاً لا غنى عنه في السياسة والمجتمع الأسترالي.<sup>(5)</sup> وذلك لأن هذه المنظمات لا تزال تؤدي دورها كهيئات تمثيلية خارج البرلمان. تقدم هذه المنظمات خدمات مثل: التعليم، الأنشطة الثقافية والترفيهية، الخدمات الصحية والاجتماعية والدعم القطاعي للفئات المهمشة والمحرومة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المنظمات غير الربحية الأسترالية في النقاش العام والعملية الديمقراطية<sup>(6)</sup> من خلال تسهيل فهم المجتمع الأوسع للسياسات، نقل الرأي العام إلى الحكومات وكذلك إتخاذ إجراءات سياسية لتعزيز التزامات السياسة العامة. أثبتت أنشطة المنظمات غير الربحية الأسترالية هذه في السياق الاجتماعي والسياسي بنجاح الموضوع المهم في الديمقراطية الليبرالية المتمثل في "سلطة المواطنين الأحرار والمتساويين" أو "الهيئة الجماعية".<sup>(7)</sup> وقد تطورت شعبية المنظمات غير الربحية الأسترالية على مدى فترة طويلة.

(1) Patapan, H.(2006). Chapter 8 The High Court. In Parkin, A, Summers, J. &Woodward, D(Eds), *Government, Politics, Power and Policy in Australia*. (8<sup>th</sup>ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia, pp.160-161.

(2) هناك العديد من المصطلحات التي تشير إلى القطاع الثالث في السياق الأسترالي؛ يحدد فيليبس (2006) المنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الربحية، المنظمات الخيرية المنظمات التطوعية، المنظمات المجتمعية، منظمات قطاع المجتمع. في هذه الدراسة يشمل مصطلح المنظمات غير الربحية القطاع الثالث في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية، لأن الكيان غير الربحي يركز على كل أنشطة الدعوة، الخدمة والعمل السياسي على الاستفادة من المصالح المشتركة لمجموعات معينة والتأثير في صنع السياسات.

(3) Dalton, B.,&Lyons, M. (2005). *Representing the Disadvantaged in Australian politics: The Role of Advocacy Organizations*. Report No.5.Canberra:The Australian National University, p.08

(4) *Ibid*, p.09.

(5) Maddison, S. & Hamilton, C (2007). *Silencing Dissent: How the Australian government is controlling public opinions and stifling debates*. Cross Nest. N.S.W: Allen and Unwin.

(6) Phillips, R.(2006).The Role of Nonprofit Advocacy Organizations in Australian Democracy and Policy Governance. *International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 17(1), p59.

(7) Phillips, *Op.Ct*, p.60

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

يعود نقطة بداية هذه المنظمات كهيئات خارج البرلمان إلى زمن الثورة الصناعية.<sup>(1)</sup> على الرغم من وجود جمعيات دينية بالفعل منذ بداية مستعمرة بريطانيا إلا أن الثورة الصناعية أهدمت جمعيات مختلفة خاصة بين العمال ورجال الأعمال لحماية حقوقهم ومصالحهم في السوق والمجتمع. أدى نمو السكان العاملين وتطلعهم إلى الترفيه وغيرها إلى ظهور الجمعيات الترفيهية الأخرى كالجمعيات الرياضية. شجع الكساد الكبير لسنة 1929م نمو الجمعيات المهنية والتجارية وأدى نمو الطبقة المتوسطة إلى تنظيم نوادي الخدمة لرجال الأعمال مثل: روتاري.

وإستمر الشكل الاجتماعي والطبقي للمنظمات غير الربحية الأسترالية حتى منتصف القرن العشرين وتحولت هذه العناصر الاجتماعية التي تركز على الطبقة الاجتماعية في هذه المنظمات لتشمل المجالات الاجتماعية الواسعة في الخمسينيات والستينيات. ومنذ ذلك الحين، وسّعت المنظمات غير الربحية الأسترالية نطاق أنشطتها لحماية حقوق المهمشين وتعزيز الخدمات العامة الأوسع نطاقاً وقد هدفت إلى القضاء على الفقر في أستراليا من خلال توفير مزايا الخدمات الصحية والاجتماعية للأقليات.<sup>(2)</sup>

قامت المنظمات غير الربحية الأسترالية بتوسيع نطاق أنشطتها بشكل كبير خلال السبعينيات والثمانينيات وفي هذا الصدد يقول ليون (Lyons): أن حكومة الكومنويلث في ذلك الوقت تأثرت بمزيج من أفكار الموجة الثانية من الحركة النسائية، حركة تنمية المجتمع وحركات حقوقية مختلفة. وشجعت هذه على إنشاء منظمات جديدة غير ربحية تتشكل من المواطنين لتقديم مجموعة أوسع من الخدمات الاجتماعية. كما أن التركيبة العرقية للسكان الأستراليين قد تغيرت بشكل ملحوظ في ذلك الوقت بسبب الهجرة الواسعة من آسيا وأوروبا.

قامت المجتمعات العرقية في أستراليا بتأسيس مجموعة واسعة من المنظمات غير الربحية للحفاظ على ثقافتها وحماية حقوقها ورفاهيتها. وفي الوقت نفسه؛ كان السكان الأصليين الأستراليين يطورون هذه المنظمات لضمان الحقوق القانونية والخدمات الأخرى.<sup>(3)</sup> وخلال هذه الفترات، أصبحت المنظمات غير الربحية الأسترالية أكثر المنظمات شعبية التي ينضم إليها المواطنين كآلية لحماية حقوقهم. وقد عبّر المواطنين عن مطالبهم من خلال المشاركة أو الإنضمام إليها وجعلوا أصواتهم مسموعة في عمليات صنع القرار.

على الرغم من دور هذه المنظمات غير الربحية في الديمقراطية الأسترالية، شككت المناقشات الأخيرة في شرعيتها خصوصاً كمجموعات للدعوة العامة وتعرضت للانتقادات منها؛ الانتقاد الأول هو أن المنظمات غير الربحية تعاني من نقص في الدفاع عن المصالح العامة كممثلين خارج البرلمان في عمليات صنع القرار. ويرجع ذلك إلى أن الحكومة الأسترالية تتجاهل باستمرار هذه المنظمات منذ أواخر التسعينات.<sup>(4)</sup>

على سبيل المثال، منذ عام 1998م تم تقديم حوالي 62 سؤالاً عاماً من قبل المنظمات غير الربحية من أجل جذب إهتمام مجلس النواب. ولكن معظم هذه الأسئلة على الرغم من أن البرلمان أسسها لم تلق الإهتمام من قبل

(1) Lyons, M.(1998).Defining the Nonprofit Sector: Australia.In Salamon, L. M, & Anheier, H. K *Working Papers of the John Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project*, No30. Baltimore: The John Hopkins Institute for Policy Studies.

(2) *Ibid*, p 74.

(3) *Idem*, p 74 .

(4) Phillips, *Op.Ct*, p.61

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

الحكومة الأسترالية ولم يتم الرد على أكثر من نصف هذه الأسئلة من طرف الحكومة.<sup>(1)</sup> أدى هذا التراجع في قوة هذه المنظمات إلى تقليص دورها كعنصر أساسي لصنع سياسات مناسبة؛ أي الحاجة إلى الحفاظ على مدخلات صحية ومتنوعة عن طريق إنتشار المنظمات غير الربحية التي تمثل حياة الناس وتجاربهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم إستدعاء الحكومة بشكل متزايد لتقديم ملاحظات على مساهمات المنظمات غير الربحية.

أما الإنتقاد الثاني للمنظمات غير الربحية إعتماؤها المالي على الحكومات تسبب في فقدانها الإحترام. يعتمد بعض هذه المنظمات إعتماهاً شديداً على الحكومات في دعمها المالي. على سبيل المثال؛ كان للصندوق العالمي للطبيعة في أستراليا يشار إليه فيما بعد بإسم(WWF) علاقة وثيقة بالحكومة في التسعينات وتمتع بما مجموعه حوالي 20 مليون دولار الدعم المقدم من الحكومة بين عامي 1998 و1999م.<sup>(2)</sup> وأدت نهاية العلاقة الوثيقة بين الصندوق العالمي للطبيعة والحكومة إلى إنخفاض الدعم المالي للمجموعات البيئية الأخرى. كانت البيانات البيئية الصادرة عن هذا الصندوق مؤيدة بشكل عام للحكومة.

على الرغم من هذه الإنتقادات لأدوار ووظائف المنظمات غير الربحية الأسترالية، كانت هذه المنظمات هيئة سياسية مهمة في السياق الاجتماعي والسياسي الأسترالي: لا تزال هذه المنظمات لها تأثير قوي في صنع السياسات في مجال الرعاية، الإعاقة، أمن وصحة المجتمع؛ حوالي 87 في المائة من هذه المنظمات تتلقى تبرعات عامة فقط وتظل مستقلة عن الحكومة.<sup>(3)</sup> علاوة على ذلك، فإنها توفر موارد كبيرة في مختلف القضايا الاجتماعية العامة وتساعد في تطوير السياسات والبرامج المناسبة.

وبصفة خاصة، كان للمنظمات غير الربحية الأسترالية بشكل عام تأثير هام في إنتاج سياسة جيدة وقد نتج ذلك عن التفاعل بين نطاق وجهات نظرها التي تستند إلى معرفة حياة الناس، تجاربهم ونصيححتهم لمساعدة الحكومات على تقديم خدمات وسياسات جيدة بناءً على توفيرها لهذه الخدمات أحياناً بموجب إتفاق مع الحكومة.<sup>(4)</sup> وبهذا المعنى، إعترفت الحكومات بمساهمة وأهمية المنظمات غير الربحية في تطوير الديمقراطية الأسترالية.

ويقال إن فعاليتها وأهميتها الخاصة تبرز فوائد الديمقراطية القوية، الفعالة والمنفتحة وهذا التأثير السياسي الجماعي للمنظمات غير الربحية الأسترالية في تطوير الديمقراطية يؤكد حجة بوتنام بأن ثقافة الإرتباط القوية تدعم الحكم الديمقراطي الفعال.<sup>(5)</sup>

(1) Ibid , p 62.

(2) Maddison, & Hamilton, Op.Ct, p.87

(3) Phillips, Op.Ct, p.63

(4) Maddison & Hamilton, Op.Ct, p.79

(5) Dalton & Lyon, Op.Ct, p.9

### المبحث الثاني: النظام السياسي لكوريا الجنوبية

سنتناول من خلال هذا المبحث بنية وطبيعة النظام السياسي في كوريا الجنوبية بما في ذلك تاريخ النظام الإستبدادي والنظام السياسي الحالي، تطور كل من الديمقراطية والمجتمع المدني وذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: طبيعة وبنية النظام السياسي

- المطلب الثاني: المجتمع المدني في كوريا ومقارنة السياق الاجتماعي والسياسي بين أستراليا وكوريا

### المطلب الأول: طبيعة وبنية النظام السياسي

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تاريخ ومراحل الأنظمة الإستبدادية التي عرّفتها كوريا الجنوبية وكذا مراحل التحول الديمقراطي وتطور الديمقراطية، بالإضافة إلى التعرف على بنية وطبيعة النظام السياسي السائد وهذا وفق الفروع التالية:

- الفرع الأول: تاريخ الأنظمة الإستبدادية في كوريا الجنوبية

- الفرع الثاني: تطور التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية

- الفرع الثالث: النظام السياسي الرئاسي

### الفرع الأول: تاريخ الأنظمة الإستبدادية في كوريا الجنوبية

حتى أوائل القرن العشرين، كانت كوريا دولة موحدة ومستقلة. في ذلك الوقت، كان الفكر السياسي قد دمج الكونفوشيوسية التي بدأت في منتصف القرن في السلالة الحاكمة تشوسون (Chosun) (1392-1897) وقد وفّرت الكونفوشيوسية مبادئ الحكم إلى جانب البيروقراطية السياسية والنخب الإدارية. من عام 1910م إلى 1945م أستعمرت كوريا من قبل اليابان. شكّلت تجربة كونها مستعمرة يابانية نموذجًا ثقافيًا وسياسيًا للإستبداد العسكري وزادت المقاومة من تجديد الهوية الوطنية.<sup>(1)</sup> خلال فترة الإستعمار، شكلت كوريا الحكومة المؤقتة والدستور الذي يعد مصدر الدستور الكوري بعد الحرب الكورية.

نشأ المفهوم القومي لسيادة الدولة القومية في الدستور المكتوب لكوريا الجنوبية عام 1953م بعد الحرب الكورية التي دامت لمدة ثلاثة سنوات. وفي ذلك الوقت أعلن الدستور المكتوب أن كوريا الجنوبية دولة ديمقراطية للشعب وليس للإمبراطورية. ووّفر الدستور مفاهيم أساسية للديمقراطية لتطوير النظام السياسي في كوريا الجنوبية. ومع ذلك، لم تقم الممارسة السياسية دائمًا بتعزيز محتوى الدستور المكتوب بالكامل ويرجع ذلك أساسًا إلى العوامل البيئية والتي تشمل العادات الإستعمارية في مجتمع كوريا والحرب التي لا نهاية لها مع كوريا الشمالية. وعلى وجه الخصوص، إستُخدمت تجربة حرب كوريا لتبرير النظام الإستبدادي على مدى ثلاثة عقود بإعتباره النظام الحكومي السائد في القرن العشرين. كما تم إستخدامه لتبرير التنمية الإقتصادية من خلال السيطرة الديكتاتورية وكان للحرب الكورية والنظام الإستبدادي على حد سواء تأثير طويل الأمد حتى أنه أثر في الثقافة السياسية

(1) Kim, W. T. (2001). Korean Politics: Setting and Political Culture. In Kil, S. H. and Moon, C.I., *Understanding Korean Politics: An Introduction*. NY:State University of New York Press. (pp.9-32)

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

الديمقراطية وعمليات صنع القرار في أوائل التسعينات.

### أولاً - النظام الإستبدادي في الستينيات والسبعينيات (1960-1970):

تم تصنيف الثقافة السياسية في كوريا الجنوبية على أنها "إستبدادية" حتى الثمانينيات. نشأت هذه الثقافة السياسية من القيم الاجتماعية والسياسية للمستعمرة اليابانية في أوائل القرن العشرين. وقد تم تشكيل النظام البيروقراطي العسكري في البداية خلال الإحتلال الإستعماري الياباني، لكن الإعتماد الفعلي للنظام الإستبدادي من قبل حكومة كوريا بدأ بعد فترة وجيزة من وقف الأعمال العدائية للحرب الكورية التي إستمرت حتى عام 1987م. تركت تجربة الحرب بين الكوريتين الشمالية والجنوبية (1950-1953) العديد من المشاكل التي يتعين حلها في مجتمع كوريا الجنوبية. منذ أن توقفت الحرب، كان الشمال هو العدو الأكثر خطراً وكانت كوريا الجنوبية بحاجة إلى بناء وحدة إجتماعية وسياسية قوية ضد الشيوعية في الشمال. وكان يُنظر إلى القضاء على التهديدات الأيديولوجية للشيوعية واليسار في مجتمع كوريا الجنوبية على أنه أهم القضايا.<sup>(1)</sup> في الوقت نفسه؛ كانت كوريا الجنوبية بحاجة إلى التنمية الإقتصادية لبناء ما دمرته الحرب والتفوق على الشمال من ناحية الموارد المالية.

وفي هذا الظرف، برزت الحكومة أن السلطة القوية غير المسبوقة هو أفضل وسيلة لمنع وقوع المزيد من الكوارث في شبه الجزيرة الكورية.<sup>(2)</sup> وشكلت هذه السلطة الحكومية القوية نظاماً إستبدادياً وفي هذا الصدد يقول "أن النظام الإستبدادي في كوريا الجنوبية يمارس الديكتاتورية والحكومة القائمة على الجيش" ومّر النظام الإستبدادي في كوريا الجنوبية بـ 04 مراحل: النظام العسكري (1961-1963)، النظام السياسي شبه التنافسي (1963-1972)، النظام الديكتاتوري (1972-1979) ونظام شبه ديكتاتوري متنازع عليه (1980-1987).<sup>(3)</sup>

بعد إيقاف الحرب الكورية مباشرة، كانت حكومة كوريا غير كفؤة في التعامل مع إستراتيجية التصنيع والتهديد السياسي والأيدولوجي من الشمال. وقد سهّل هذا الظرف لـ(بارك جونغ هي) الذي كان لواءً في الجيش وزملائه الضباط ليقوموا بنجاح في إنقلاب عام 1961م. بعد وقت قصير من نجاح الإنقلاب، عدّل بارك الدستور المكتوب لتبرير سلطته السياسية، حيث غيرّ النظام السياسي إلى نظام رئاسي وقد منح هذا النظام الرئاسي للرئيس بارك السيطرة على السلطة بالمقابل أضعف من سلطة الجمعية الوطنية. كما غيرّ هذا النظام المعدّل أساليب الإنتخابات إلى إنتخابات مباشرة للرئيس وللممثلين السياسيين، كما مكن إعادة إنتخاب الرئيس. يبدو أن هذه التعديلات وفرت حكومة شرعية كممثلين للشعب. في الإنتخابات الأولى، بعد تعديل الدستور، أصبح بارك رسمياً الرئيس الديمقراطي لكوريا. ومن السمات المثيرة للإهتمام في نظام بارك في الستينيات أنه لم يفرض الإستبداد، بل سمح بالظروف الديمقراطية في جميع أجزاء المجتمع والسياسة في كوريا الجنوبية. سمحت الإستبدادية في

(1) Cotton, J.(1989).From Authoritarianism to Democracy in South Korea. *Political Studies*, 37(2), p.249.

(2) Han, S. J.(1987).Bureaucratic authoritarianism and economic development in Korea during Yushin period: A re-examination of O'Donnell's Theory In Kim, K.D(ed), *Dependency Issues in Korean Development: Comparative Perspectives* Seoul:Seoul National University Press.(in Korean). pp.364-365.

(3) Cotton, J.(1992).Understanding the State in South Korea:Bureaucratic-Authoritarian or State Autonomy Theory? *Comparative Political Studies*, 24(4), p.512.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

الستينيات الصحافة الحرة، المنافسة الانتخابية والتعاون الانتخابي بين الأحزاب السياسية التي كانت أكثر أهمية مما كانت موجودة في السبعينيات. كما أدخل الرئيس بارك إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية تركز على الصناعة الموجهة نحو التصدير وقد حققت هذه الإستراتيجية نجاحاً باهراً في تنمية إقتصاد كوريا طوال الستينيات وكانت هذه الخطوة الأولى نحو التصنيع العملي في كوريا.<sup>(1)</sup>

لقد تغيرت بيئة النظام الإستبدادي مبكراً بشكل كبير في السبعينيات، عندما وصل هذا النظام في كوريا الجنوبية ذروته. وأعلن الرئيس بارك سياسته الوطنية الجديدة المسماة "Yushin" التي حدّدت تفعيل الإصلاح ومارست نظاماً ديكتاتورياً قوياً جداً.<sup>(2)</sup> وقد تم إدخال هذا النظام الديكتاتوري عندما قام بارك بتعديل الدستور مرة أخرى عام 1969م للسماح بانتخاب الرئيس للمرة الثالثة. وسمح هذا التعديل للدستور بارك أن يحقق إنتصاراً آخر في إنتخابات 1973م. وأظهر هذا الإنتصار الشرعية للسلطة السياسية لبارك وحكومته كما لو تحققت ديمقراطياً. غير أن فوزه الثالث يعني أنه شغل منصب الرئيس طالما أراد ذلك وتمكن من ترشيح حلفائه لثلث مقاعد الجمعية الوطنية وقد أدى ذلك إلى إضعاف وظيفة الجمعية الوطنية بإعتبارها توازن السلطة السياسية، كما إستخدم الرئيس مراسيم رئاسية طارئة لفرض إعادة تفعيل الإصلاح الإجتماعي.<sup>(3)</sup>

وبهذه الطريقة تراجعت الديمقراطية وقد حدّدت الحكومة العسكرية من حق حرية التعبير ولم يكن هناك سوى توجه سياسي واحد-أيديولوجية سياسية يمينية ومحافظه- في كوريا الجنوبية. حاولت الأحزاب التقدمية إسقاط نظام بارك عدة مرات، لكن الأيديولوجية السياسية اليسارية أو التقدمية لم تنجح بسبب تطور الثقافة السياسية غير الديمقراطية وبسبب عدم كفاءة قوتها السياسية.<sup>(4)</sup>

على عكس الوضع السياسي، تحقّق التصنيع وزادت التنمية الإقتصادية في ظل الديكتاتورية. تطور التصنيع في كوريا الذي بدأ مع السلطة السياسية للرئيس بارك بشكل كبير في 1970م. ركزت الحكومة على برنامج تصنيع ثقيل وطوّرت علاقات إستراتيجية مع الشركات التجارية الكبرى. وقدمت حكومة بارك إعانات وموارد ضخمة للمؤسسات الكبرى من أجل تحقيق تصنيع ناجح. وكثيراً ما منح الرئيس بارك جوائز لقادة هذه الشركات الكبرى التي تجاوزت أهداف التصدير. قاد نظام الرئيس بارك الإستبدادي التصنيع في كوريا الجنوبية وكان له نجاح غير مسبوق في النمو الإقتصادي على الصعيد المحلي (الوطني).

كما حقق الإعتماد الذاتي في الجانب المالي والسياسي في المنطقة الآسيوية.<sup>(5)</sup> ومع ذلك، أثار النمو الإقتصادي الذي تدعمه الشركات الكبرى شكاي من الطبقات العاملة. وركّزت السياسات والممارسات الإقتصادية للرئيس بارك على تطوير الأعمال التجارية والصناعات فقط ولكنها تجاهلت تحسين ظروف العمل وحماية حقوق العمال. وبالتالي زادت الفجوات الإجتماعية والإقتصادية بين أرباب العمل والعمال وبدلاً من

(1) Cotton, J. *Op.Ct.*, p77.

(2) Oh, J. K-C (1999). *Korean Politics: The Quest for Democratization and Economic Development*. NY: Cornell University Press.

(3) Cotton, *Op.Ct.*, p.78.

(4) *Ibid.*, p. 78.

(5) Oh, *Op.Ct.*, pp.60- 66.



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

تقليص الفجوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، سمح الرئيس بارك في كثير من الأحيان للجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية الكبرى بالسيطرة على ظروف وحقوق العمال في السبعينيات.

وقد أثارت هذه السياسات والأداءات الحكومية غضب العمال وأدت إلى أنشطة سياسية غير رسمية كالمظاهرات في الشوارع والاحتجاجات ضد الحكومة. وفي ذلك الوقت وبما أن العمال لم يكن لديهم سلطة سياسية كافية وبيئة ديمقراطية لم تتطور بعد في كوريا الجنوبية، فإن العمال لم يعبروا إلا عن مطالبهم خارج المؤسسات السياسية. ومع ذلك، توسعت الحركات العمالية وأصبحت بالتأكيد تزعم الرئيس بارك وحكومته. وللتعامل مع إحتواء قوة العمال ومطالبهم، كان على حكومة بارك (وكذا شركات التصنيع) دفع ثمن مالي باهض - على سبيل المثال، مع قوة شرطة قوية.<sup>(1)</sup> إنتهى نظام يوشين بارك جونج هي بوفاته عام 1979م.

### ثانيا- النظام الإستبدادي في الثمانينيات (1980):

في الثمانينيات، سيطر على كوريا الجنوبية مرة أخرى قائد عسكري يدعى (تشون دو هوان) في حين كان مجتمع كوريا غير مستقر بسبب إغتيال بارك جونج هي، جاء تشون إلى السلطة السياسية من خلال إنقلاب 1979م (بنفس الطريقة التي جاء بها الرئيس السابق) ومن خلال تعديل الدستور. عدّل الرئيس تشون طريقة الانتخابات الرئاسية، حيث تبنى إنتخابات غير مباشرة للرئيس وتعهّد برئاسة مدتها 7 سنوات لعهد واحد.

بسبب نمو المجتمع المدني الذي بدأت الحركة العمالية المتنامية خلال السبعينيات، لم تكن حكومة إستبدادية عسكرية أخرى مقبولة لدى شعب كوريا الجنوبية. ومع ذلك، بغض النظر عن المطالب الشعبية إعتقد تشون وحكومته أن القوة العسكرية الشديدة أعطت الشرعية لنظامه الإستبدادي وإتبع ذلك الشعب. لم تتسامح حكومة تشون مع وجهات النظر التقدمية للأحزاب السياسية المعارضة، كما أنها لم تسمح بحرية التعبير لأي من الصحف في كوريا الجنوبية، كما إغتمت الرئيس تشون التهديد من الشمال كطريقة فعالة لتعزيز شرعية حكومته.<sup>(2)</sup>

وعلى الرغم من القمع الذي مارسته حكومة تشون، فقد شنت منظمات مدنية مختلفة كالمجموعات الطلابية، النقابات المهنية والمنظمات الدينية نضالات مكثفة ضد نظام تشون الإستبدادي في الثمانينات.<sup>(3)</sup> وقد ظهر أول نشاط للحركة الديمقراطية فور وصول تشون إلى السلطة السياسية. وقعت مظاهرة كبيرة في شوارع مقاطعة غوانغ جو (Gwang-ju) عام 1980م للإصرار على عدم شرعية الرئيس تشون وحكومته. تم تعبئة مظاهرة غوانغ جو من قبل الطلاب، لكنها في نهاية المطاف، كانت مشاركة واسعة من المواطنين.

إستخدمت حكومة تشون القوة العسكرية العنيفة لإيقاف المظاهرة. لذلك كانت حكومة تشون ملطخة بالدماء منذ البداية. وبعد حركة التحول الديمقراطي في غوانغ-جو، كانت هناك مواجهة سياسية وإجتماعية مستمرة بين حكومة تشون والمنظمات المدنية وقد إشتد الصراع طوال الثمانينات.<sup>(4)</sup>

(1) Oh, 1999, Op.Ct, p.79.

(2) Gleysteen Jr, W.H, & Romberg, A.D (1987). Korea: Asian Paradox. *Foreign Affairs*, 65(5), pp.1038-1043.

(3) Kim, S. H. (1997). State and Civil Society in South Korea's Democratic Consolidation: Is the Battle Really Over? *Asian Survey*, 37(12), pp.1135-1144.

(4) Oh, Op.Ct, pp. 80-83

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

أدى الصراع الحاد بين حكومة تشون والمنظمات المدنية إلى سقوط حكومته عام 1987م إتسمت أجواء التحول الديمقراطي المتقلب خلال فترة الثمانينيات بحادثة التعذيب والقتل.

وذكرت إحدى الصحف أن طالبا جامعيًا توفي على أيدي الشرطة أثناء إستجوابه، مما عبئ هذا طلاب الجامعات في الشوارع. دفعت العديد من جرائم القتل الأخرى التي قامت بها الشرطة للمشاركين في المظاهرة، عددًا كبير من الطلاب والمواطنين للمشاركة في المزيد من مظاهرات الشوارع ورفع الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد. لم تكن القوة العسكرية قادرة على إيقاف تدفق غضب المواطنين عام 1987م وواجهت حكومة تشون أزمة سياسية.<sup>(1)</sup> في هذه الأجواء، إقترح زعيم الحزب الحاكم تعديل الدستور وأقرته الجمعية الوطنية لتهدة الغضب الشعبي وسلمت حكومة تشون السلطة السياسية سلمياً إلى الحكومة المقبلة.

كان جوهر التعديل المقترح هو إعادة إدخال تصويت عام مباشر على الإنتخابات الرئاسية ورئاسة مدتها خمس سنوات لفترة واحدة وقد قبلت الجمعية الوطنية هذا الإقتراح الذي قدمه زعيم الحزب الحاكم وتم تعديل الدستور. في السنة التي أعقبت الإحتجاج الوطني تم إنهاء حكومة تشون وتولى الرئيس روه تاو وو منصبه عن طريق الإنتخابات العامة المباشرة.<sup>(2)</sup>

تمامًا كما كان أداء الحكومة الإستبدادية السابقة ضعيفًا فيما يتعلق بالرقابة السوسيو-السياسية ولكن بشكل جيد في التنمية الإقتصادية، فقد حققت حكومة تشون أيضًا نموًا إقتصاديًا إستثنائيًا. على سبيل المثال كانت كوريا الجنوبية في الثمانينيات سابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وفي عام 1986م نما الإقتصاد بنسبة 12.5%.<sup>(3)</sup> نتيجة هذا النمو الإقتصادي في الثمانينيات، أصبحت كوريا الجنوبية معروفة على الساحة العالمية.<sup>(4)</sup> غير أنه، وراء هذا النمو الإقتصادي، ظلت هناك مشكلة كبيرة. إستمر الإرتباط العميق بين الشركات الكبرى والسياسيين من حكومة بارك إلى حكومة تشون، لكن العلاقة بين الشركات الكبرى والنخب السياسية في حكومة تشون كانت أكثر جدية من أي وقت مضى.<sup>(5)</sup>

إعتمدت الإستراتيجيات الإقتصادية للرئيس تشون بشكل كبير على المؤسسات الكبيرة، مع تركيز أقل على تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة. إزداد النمو غير المتوازن بين الشركات الكبيرة والصغيرة أو المتوسطة الحجم<sup>(6)</sup> تسبب الإرتباط بين الجهات الفاعلة التجارية الكبيرة والسياسيين في فساد سياسي خطير تمثل في شكل منح مزايا سياسية وقد أضر هذا النمو الإقتصادي خلال نظام تشون الإستبدادي بتطور الديمقراطية، لذا سمي هذا النظام الإستبدادي بـ "العصر المظلم للديمقراطية".<sup>(7)</sup>

(1) Oh, *Op.Ct*, pp. 91-93

(2) Kim, 1997, *Op.Ct*.

(3) Gleysteen, Jr & Romberg, *Op.Ct*, p.1045.

(4) Oh, 1999, *Op.Ct*.

(5) Gleysteen Jr & Romberg, *Op.Ct*, p.1046.

(6) *Ibid*, 1987, p.1047

(7) Oh, 1999, *Op.Ct*.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الثاني: تطور التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية

لقد حوّلت الإحتجاجات الواسعة النطاق في شوارع المدينة عام 1987م السلطة السياسية من الإستبداد القائم على أساس عسكري إلى الديمقراطية السياسية، بما في ذلك إعادة إجراء الإنتخابات المباشرة للرئيس وأعضاء الجمعية الوطنية.<sup>(1)</sup> ومع ذلك، كان لا يزال يسيطر على حكومة كوريا الجنوبية رئيس ذو خبرة عسكرية ويقال أنه كانت هناك "قوة عسكرية خفية" في الحكومة حتى أوائل التسعينات. وبعد فترة الإنتقال السياسي في أوائل التسعينات، تم إنتخاب رؤساء كوريا الجنوبية من خلال الوسائل الديمقراطية بإجراء إنتخابات حرة، نزيهة ودورية. كان إنتخاب الرئيس (كيم يونغ سام) عام 1993م أول إنتخابات مدنية منذ ثلاثة عقود الذي فاز بالإنتخابات كزعيمًا سياسيًا مدنيًا حقيقيًا.<sup>(2)</sup>

أدى الرئيس كيم اليمين بإصلاح المؤسسات السياسية، البنى الإقتصادية والتحول نحو ديمقراطية سياسية أفضل وإعادة "العلاقة غير الملوثة" بين السياسة والأعمال وذلك لأن تجارب العقود الثلاثة للحكومات الإستبدادية أوجدت رغبة قوية في أخلقة السياسة والفصل بين السياسة والأعمال. لقد نجح الرئيس كيم في إجراء ثلاثة إصلاحات سياسية وإقتصادية هادفة. أولاً، عيّن الرئيس كيم ثلاثة نساء في مجلس الوزراء للحكومة الجديدة؛ كانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية التي عين فيها النساء أعضاء في مجلس الوزراء.<sup>(3)</sup>

ثانياً، أنشأ الرئيس كيم مجلس التفتيش ومراجعة الحسابات للتحقيق في إيرادات ونفقات الجهات الحكومية. كما كشف عن الأصول (الثروات) الإجمالية لعائلته الممتدة للوفاء بتعهد كرتيس مدني. وسرعان ما أقرت الجمعية الوطنية تشريعه الخاص بمكافحة الفساد وتحوّل إلى "واجب أخلاقي" لجميع السياسيين والمسؤولين الحكوميين وكان إصدار قانون الصندوق السياسي خلال فترة ولاية الرئيس كيم، خطوة مهمة أيضاً في إنتقال السلطة السياسية نحو بلد ديمقراطي، حيث جعل تدفق المساهمات السياسية شفافاً وخالياً من الفساد.<sup>(4)</sup>

ثالثاً، أعلن الرئيس كيم أن قانون الحكم الذاتي المحلي كان معلماً في تطور السياسة الديمقراطية في كوريا الجنوبية. وكان هذا هدفاً دستورياً على مدى العقود الأربعة الماضية، لكنه لم يمارس بشكل فعال. وسعى هذا القانون إلى تحقيق كل من الديمقراطية، الكفاءة والفعالية في الإدارة المحلية. وذلك لتحقيق توازن تنموي للمناطق المحلية والوصول إلى التطور الديمقراطي لكوريا الجنوبية من خلال تحديد الأمور المتعلقة بتنظيم ونوع الحكومات المحلية والعلاقات الأساسية بينها وبين الدولة.<sup>(5)</sup> ووفقاً لذلك القانون، أنشئت الحكومات المحلية لأول مرة عن طريق إنتخابات مباشرة عام 1995م. أنتجت هذه الإنتخابات أول لامركزية كاملة النطاق على المستوى المحلي.<sup>(6)</sup> ونص القانون أيضاً على الإستقلال الذاتي للحكومة المحلية من خلال الإعتماد على نفسها مالياً.

(1) Koo, H. (2002). Civil Society and Democracy in South Korea. *The Good Society*, 11(2),p 40-45. (in Korean).

(2) Park, C.H.(2009). Institutionalization of Party Political Democracy and the Challenges of Stable Governance in South Korea. *International Political Science Review*, 30(5), (in Korean).pp.555-556

(3) Oh, *Op.Ct*, p. 132

(4) *Ibid*, pp.138-145

(5) Oh, *Op.Ct*, pp.152-154.

(6) *Ibid*, pp. 154-161

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

تقوم الحكومات المحلية بجمع: الضرائب، الإيجارات المحلية، رسوم استخدام المرافق العامة، تُستخدم مصادر الدخل هذه لإدارة وظائف محددة متنوعة كالنظام الصحي المحلي، تنمية الصناعة المحلية، إدارة المرافق المحلية ودعم نظام التعليم.<sup>(1)</sup> لقد حرّر القانون بشكل فعال وملحوظ الحكومات المحلية من نظام الحكومة المركزية الشديد. وعلى الرغم من تحقيق الحكومات المحلية (الإستقلالية) للحكم الذاتي، فإن الحكومة المركزية لا تزال تتدخل في ممارسات السلطات الحكومية المحلية. وعلى وجه الخصوص، لا تزال الحكومات المحلية تعتمد ماليًا بدرجات متفاوتة على الحكومة المركزية، لأن إيرادات الحكومات المحلية محدودة وبالتالي تحتاج إلى تغطية جميع النفقات من أجل التنمية المحلية ومع ذلك، حققت الحكومات المحلية في كوريا الجنوبية الإستقلال السياسي.

إن التحول الديمقراطي الذي بدأه الرئيس كيم إستمر في التطور. وكان أحد التطورات الملحوظة في ديمقراطية كوريا تغيير السلطة السياسية في الإنتخابات الرئاسية عام 1997م. وكان إنتخاب (كيم داي-جونغ) رئيساً-زعيم المعارضة السابق- يعني نقل السلطة من نظام محافظ إلى نظام تقدمي.<sup>(2)</sup> وإستمر هذا النقل إلى الرئيس التالي (روه مو-هيون). وعلى الرغم من التاريخ القصير جدًا للتحول الديمقراطي، فإن كوريا الجنوبية تمثل حالة ناجحة في ترسيخ الديمقراطية وأيضًا في عام 2010م، تم الإعتراف بكوريا الجنوبية من قبل وحدة الذكاء الإقتصادي (EIU) بأنها في مجموعة الدول الديمقراطية الكاملة.

### الفرع الثالث: النظام السياسي الرئاسي

يركّز النظام السياسي الرئاسي السلطة السياسية في يد شخص واحد وهو الرئيس. هناك عدة متطلبات لتحقيق النظام الرئاسي. يؤكد ليجهارت (Lijphart) على ثلاثة عناصر مهمة في النظام السياسي الرئاسي: الرئيس هو رئيس الحكومة ويخدم المصلحة العامة لفترة محددة ما لم تكن هناك "عملية عزل غير عادية وإستثنائية"؛ يتم إنتخاب الرئيس شعبياً مباشرة من قبل الناخبين والنظام الرئاسي يوفّر جهاز تنفيذي فعال في يد شخص واحد بدلاً من أن يكون هيئة تنفيذية جماعية.<sup>(3)</sup>

ويحدد سارتوري أيضاً ثلاثة نقاط أساسية في النظام الرئاسي: (1)- الرئيس الذي هو رئيس الدولة، ينبغي أن ينتخبه الشعب، (2)- لا يُبرأ من ولايته بتصويت برلماني، (3)- أن يكون رئيساً أو وزيراً للحكومة.<sup>(4)</sup> ويؤكد برونر (Brunner) على وجه التحديد على أن الرئيس لديه تركيز كل السلطة التنفيذية ولكنه ليس مسؤولاً سياسياً أمام البرلمان. إتبعته كوريا الجنوبية النظام السياسي الرئاسي وفقاً للشروط الثلاثة. أولاً، تم إنتخاب رئيس كوريا الجنوبية مباشرة من قبل الأمة. يختار المواطنين من خلال أصواتهم الرئيس وأعضاء الجمعية الوطنية.

(1) Oh, Op.Ct, pp. 146-163

(2) Lee, J. B.(2001).Chapter 6 The Political Process in Korea. In Kil, S. H., & Moon, C. I (Eds.), *Understanding Korean Politics: An Introduction*.NY: State University of New York Press. pp.160-161.

(3) Lijphart, A.(1999). *Patterns of Democracy: Government forms and performance in thirty-six countries*. New Haven, CT: Yale University Press. p. 17.

(4) Sartori, G.(1994). *Comparative Constitutional Engineering: An inquiry into structures, incentives and outcome*. Basingstoke: Macmillan.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

ثانياً، يتمتع رئيس كوريا الجنوبية بفترة ولاية ثابتة، باستثناء عملية العزل غير العادية والإستثنائية.<sup>(1)</sup> الولاية الرئاسية حالياً لفترة واحدة مدتها خمس سنوات. إن فترة الرئاسة التي تبلغ مدتها خمس سنوات مهمة بشكل خاص في الدستور، لمنع تكرار الديكتاتورية السياسية. تم إجراء الانتخابات المباشرة والولاية الرئاسية الوحيدة لمدة خمس سنوات بشكل كامل ومتسق بعد فترة وجيزة من الإحتجاج الوطني على التحول الديمقراطي عام 1987م.

ثالثاً، رئيس كوريا الجنوبية هو الرئيس الفعلي للحكومة التنفيذية. ويعين الرئيس الوزراء لتشكيل الحكومة وله سلطة تقرير السياسات العامة على المستوى الوطني. وللقيام بذلك، يتمتع رئيس كوريا الجنوبية بسلطات سياسية واسعة في مسائل مثل: التعيينات، رئاسة إجتماعات مجلس الوزراء، الفيتو التشريعي، السياسة الخارجية وتشكيل الحكومة.<sup>(2)</sup> فعلى سبيل المثال، يمارس الرئيس حق الإعتراض على مشاريع القوانين التي تقدمها الجمعية الوطنية يتمتع الرئيس بالحصانة القضائية خلال فترة ولايته، ما لم يخلق الرئيس تمرّداً داخلياً أو يتم إتهامه فعلياً بالخيانة العظمى. بالإضافة إلى ذلك، لا يتحمل الرئيس المسؤولية القانونية عن الأفعال خلال فترة الرئاسة. وتسمح هذه الإمتيازات الرئاسية للرئيس بالحفاظ على سيطرة السلطة السياسية والقيام بالمهام اليومية والعادية كرئيس للدولة.<sup>(3)</sup>

على عكس الإفراط في السلطة السياسية للرئيس، يحاول النظام السياسي في كوريا الجنوبية بوضوح فصل السلطة التشريعية للجمعية الوطنية عن الوظائف التنفيذية للرئيس، كما يفعل النظام السياسي الأمريكي. تتمتع الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية، التي تتكون من سياسيين منتخبين، بالهيمنة على السلطة السياسية كهيئة تشريعية. وفي الوقت نفسه، تتحقق الجمعية الوطنية من أداء الرئيس والحكومة وللجمعية الوطنية مساهمة قوية خصوصاً في تعيين الوزراء، لأن الرئيس لا يستطيع تعيين الوزراء دون موافقة الجمعية الوطنية.

ومع ذلك، تبقى الأحزاب السياسية لم تمارس دوراً مركزياً في التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية. وذلك لأن الأحزاب السياسية لكوريا الجنوبية تأسست على قاعدة ضعيفة. تم إنشاء هذه الأحزاب خارج الجمعية الوطنية ولم يكن لديها قيم وأفكار سياسية قوية أو هويات ذاتية ولم يدافع أي منها عن حقوق العمال.<sup>(4)</sup> في ظل الدكتاتورية العسكرية التي دامت ثلاثين عاماً، لم تكن الأحزاب الحاكمة أكثر من منظمات إنتخابية أو أجهزة دعائية وكانت الأحزاب المعارضة تعمل فقط كمنظمات إحتجاجية. ولم يؤثر الحكم ولا الأحزاب المعارضة على القرارات السياسية الرئيسية للحكومة؛ كما أنها لم تكن منشأ أعضاء مجلس الحكومة. وعلى الرغم من التحول الديمقراطي، لم يتطور بعد دور الأحزاب السياسية بما فيه الكفاية.<sup>(5)</sup> ومع ذلك، إكتسبت هذه الأحزاب دورها الخاص في البيئة السياسية لكوريا الجنوبية وأصبحت الجمعية الوطنية مؤسسة سياسية مهمة في إقامة دولة ديمقراطية مستقرة.

(1) ولم يحدث بعد إنسحاب الرئيس بسبب العزل. ومع ذلك، بدأ في عام 2004م طلب محاكمة من قبل الجمعية الوطنية لسحب الرئيس روه مو هيون، ولكن لم يحال طلب الإتهام إلى المحكمة العليا لمراجعته؛ هذه خطوة أخيرة مطلوبة.

(2) Siaroff, A.(2003).Comparative presidencies: The inadequacy of the presidential, semi-presidential and parliamentary distinction, *European Journal of Political Research*, 42(3),287-312.

(3) Lee, Op.Ct,p83.

(4) حزب سياسي يمثل حقوق العمال، حزب العمل الديمقراطي، يقوم على إتحاد كونفدرالي الكوري لنقابات التجار. تأسس في عام 2000، لكن الحزب لم يشغل أي مقاعد في الجمعية الوطنية حتى عام 2004. المعلومات موجودة على الموقع الرسمي: [www.kdplp.org](http://www.kdplp.org)

(5) lee, Op.Ct. pp.154-156

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

### المطلب الثاني: المجتمع المدني الكوري ومقارنة السياق السياسي والاجتماعي بين أستراليا وكوريا الجنوبية

سنحاول في هذا المطلب معرفة ظروف نشأة وتطور المجتمع المدني لكوريا وإجراء مقارنة بين النظام السياسي في أستراليا وكوريا الجنوبية ومعرفة السياق السياسي والاجتماعي التي نشأ فيه كلا النظامين وذلك وفق الفروع التالية:

- الفرع الأول: تطور المجتمع المدني

- الفرع الثاني: مقارنة السياق الاجتماعي والسياسي بين أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الأول: تطور المجتمع المدني

كانت حركات المجتمع المدني موجودة في كوريا الجنوبية خلال فترة الإستعمار الياباني. وفي ذلك الوقت كثيراً ما تطورت الحركات القائمة على أساس المواطن بهدف إستعادة حقوق السيادة الوطنية. ومنذ توقف الحرب الكورية، إزداد عدد المنظمات غير الربحية (NPOs) مثل: النقابات العمالية، المنظمات المهنية، المنظمات غير الربحية وغيرها ولكن معظمها لم يتمكن سوى من لعب دور محدود تحت السيطرة الصارمة للأنظمة الإستبدادية.<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من الرقابة الصارمة للحكومة في السبعينات والثمانينات، فإن بعض هذه المنظمات، ولا سيما نقابات العمال والمجموعات الطلابية، ناضلت ضد النظام الإستبدادي ونتيجة لذلك، كانت مسؤولة إلى حد كبير عن زواله. ولا تزال هذه الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات غير الربحية خلال السبعينات والثمانينات مستمرة: وقد قاومت سلطة الحكومة وسياساتها وعادة ما نشأت هذه المنظمات عن طريق تعبئة مجموعات صغيرة وهي كانت مستقلة ماليا عن الحكومة وعن مجموعات الطبقة العليا.<sup>(2)</sup>

تحسنت ظروف المجتمع المدني بشكل كبير منذ بداية الحركة الوطنية في التحول الديمقراطي. لقد تغيرت بيئة المجتمع المدني مرتين: التحول الأول؛ حدث بإنتخاب رئيس مدني حقيقي عام 1993م. وقد صنفت المنظمات غير الربحية على أنها القطاع الثالث في صنع القرار. وقد وجهت هذه المنظمات إهتمامها إلى قضايا مختلفة كالعدالة الإجتماعية، البيئة والتعليم...، كما تم إنشاء العديد من هذه المنظمات الجديدة غير الربحية. وأصبحت هذه المنظمات القائمة مستقلة عن سيطرة الحكومة وأصبح لها تأثير في عملية صنع القرار.<sup>(3)</sup>

أما التحول الثاني حدث عندما إستولى زعيم المعارضة على السلطة السياسية ديمقراطياً عام 1997م. وشجع هذا الرئيس الجديد على إنشاء منظمات وطنية غير ربحية تنشط في مختلف المجالات تقوم بوظائف عدة منها: تلبية إحتياجات المواطنين وتحقيق مصالحهم بشكل إيجابي، بالإضافة إلى تأييد الحكومة ورفض أنشطة المقاومة ضد الحكومات. لقد زاد عدد المنظمات غير الربحية كثيراً: على سبيل المثال، كان عدد المنظمات غير الربحية عام 1999م أكثر من 4000.<sup>(4)</sup>

(1) koo, Op.Ct, p84.

(2) Ibid, p84.

(3) lee, Op.Ct, p.84.

(4) Cho, D. Y(2003). The Development of Korean Civil Society and the Future of 4<sup>th</sup> group. Paper delivered at The 18<sup>th</sup> Civil Society Forum, Seoul, 18, December, 2003. (in Korean).



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

تم إنشاء 49.4 في المائة من إجمالي عدد هذه المنظمات في التسعينات.<sup>(1)</sup> وقد عززت هذه الظروف زيادة قوة ونفوذ هذه المنظمات غير الربحية في جميع أنحاء كوريا الجنوبية ونتيجة لذلك؛ إزداد التأثير السياسي لها بشكل كبير في عملية صنع القرار السياسي.<sup>(2)</sup>

نتيجة لهذه الظروف؛ وتبعاً للنمو المتزايد في منظمات المجتمع المدني، تطورت المنظمات غير الربحية بسرعة للقيام بالعديد من الوظائف، بما فيها الدفاع عن المصالح الاجتماعية للأقليات، المجموعات المهمشة والدفاع المباشر عن المطالب العامة لمصالح المواطنين في عمليات صنع القرارات الحكومية.<sup>(3)</sup> وعلى الرغم من أن هذه المنظمات لم تقم بتطوير أدوارها ونفوذها بشكل كامل إلى حد ما كالمنظمات غير الربحية في الدول الغربية، فإن المجتمع المدني في كوريا الجنوبية تطور بسرعة وكان هناك نمو هائل منذ التسعينات. كما تم تقليل النزعة العدوانية في المنظمات غير الربحية بشكل كبير وزاد استخدام وتبني هذه المنظمات المشاركة السلمية للدفاع عن مصالح المواطنين في جميع أنواع المجالات السياسية مثل: العدالة الاقتصادية، حرية الصحافة، الإصلاح التعليمي والانتخابات النزيهة.<sup>(4)</sup>

### الفرع الثاني: مقارنة السياق الاجتماعي والسياسي بين النظام في أستراليا وكوريا الجنوبية

سنتناول في هذا الفرع إجراء مقارنة بين النظامين السياسيين في أستراليا وكوريا الجنوبية ومعرفة السياق السياسي والاجتماعي التي نشأ فيه كلا النظامين لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف، كما يوضحه في الجدول الآتي:

الجدول 3.3: مقارنة النظام السياسي في أستراليا وكوريا الجنوبية

النظام السياسي	أستراليا	كوريا الجنوبية
أوجه التشابه	تصنفان من ضمن مجموعة البلدان الكاملة الديمقراطية حسب وحدة الذكاء الإقتصادي 2010 (EIU, 2010)	
أوجه الاختلاف	<ul style="list-style-type: none"> <li>● النظام السياسي برلماني وفيدرالي.</li> <li>● الوزير الأول يختار (ينتخب) من الحزب الفائز بالأغلبية الذي يشكل الحكومة.</li> <li>● ثلاثة أشكال للحكومات (حكومة الكومنويلث، حكومة الولايات، الحكومات المحلية) وسلطة سياسية مميزة بين الكومنويلث وحكومات الولايات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● النظام السياسي رئاسي والحكومة مركزية</li> <li>● الرئيس ينتخب من طرف الأمة.</li> <li>● الحكومة الوطنية ذات سلطة سياسية قوية</li> </ul>

المصدر: من إنجاز الباحث.

(1) Kim, Op.Ct , p.84

(2) Kim, Y. R.(2006). A Study of Developmental Task of Korean Civil Society Movement. *Journal of Korean NGO Studies* .pp.5-21.

(3) Ibid, p.85.

(4) koo, Op.Ct, p85.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

من خلال الجدول؛ نلاحظ إختلافات كثيرة بين النظامين في مقابل أوجه التشابه. التشابه الوحيد بينهما أن كلاهما بلداً ديمقراطياً وحقاً إعترافاً كونهما "دول ديمقراطية كاملة".<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى ذلك، حاول كلا البلدين الوصول بشكل كامل إلى هدف تحقيق المثل الأعلى للديمقراطية الليبرالية، لكن مساراتهما نحو ذلك الهدف إختلفت. وقد نشأت الإختلافات أولاً في طبيعة البيئة التي شكلت النظام السياسي لكل بلد.

وقد طوّرت أستراليا منذ فترة طويلة الفكرة الليبرالية الديمقراطية في نظامها السياسي. إن جهود تطوير فكرة الديمقراطية الليبرالية الأسترالية بدأت في القرن التاسع عشر لبناء نظام سياسي أسترالي مستقل عن ماضيه كمنستعمرة بريطانية. وقد نصّ الدستور المكتوب على الأفكار السياسية الأسترالية عام 1901م وشكّلت النظام السياسي الأسترالي على الصعيدين الإتحادي (الفيدرالي) والبرلماني.<sup>(2)</sup>

بشكل مغاير عن أستراليا؛ بدأ الفكر السياسي لكوريا الموحدة من خلال إستعادة هويتها السياسية أو سيادتها خلال الفترة الإستعمارية اليابانية وأعلنت عن دستوراً أولياً مكتوباً ينص على أن كوريا دولة مستقلة. كان الدستور الأولي المكتوب هو أصل الدستور المكتوب لكوريا الجنوبية عام 1953م. نصّ هذا الدستور المكتوب على أن كوريا الجنوبية دولة ديمقراطية ليبرالية. ومع ذلك، لم يحقق الدستور المكتوب هذا الهدف لفترة طويلة بسبب النظام السياسي الإستبدادي الذي ركّز على الرئيس والذي تأثر بتجربة الحرب الكورية.<sup>(3)</sup>

أدت الظروف الأولية المختلفة بين النظامين السياسيين في أستراليا وكوريا الجنوبية إلى تطبيقات مختلفة لأفكار الديمقراطية الليبرالية. في أستراليا، كانت فكرة الديمقراطية الليبرالية راسخة في جميع أنحاء الأمة. لقد رسخت أستراليا بفعالية الأفكار الديمقراطية لمساءلة الحكومة، منع الفساد السياسي وتحفيز المواطنين للمشاركة السياسية الديمقراطية في عمليات صنع القرار. كما، إستخدمت أستراليا بشكل عام آليات السوق بشكل مستديم في أستراليا. وعلى الرغم من تذبذب التركيز على هذه الآلية، فقد كانت سمة بارزة للديمقراطية الليبرالية الأسترالية.<sup>(4)</sup>

وبالمقارنة، دفعت تجربة الحرب الكورية الأنظمة السياسية في كوريا الجنوبية إلى الإستقرار بطريقة مختلفة. بعد فترة وجيزة من الحرب ركّزت جميع التطورات السياسية والإقتصادية على تحقيق الإعتماد على الذات ضد العدو المستمر في الشمال. دفعت هذه الظروف والعوامل النظام الإستبدادي إلى تحقيق الإعتماد على الذات.

لقد حقّق النظام الإستبدادي لكوريا الجنوبية تنمية إقتصادية ضخمة وإعتماداً على الذات في العالم. ومع ذلك، فقد سيطر هذا النظام بإستخدام القوة على حقوق المواطنين وأدى إلى تراجع الديمقراطية السياسية وبروز العديد من المشاكل السياسية والإقتصادية كالفساد السياسي.<sup>(5)</sup> وأدت تلك المشاكل إلى تعبئة الحركات الوطنية من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي وقد كان الإنتقال السياسي ناجحاً بسبب نشاط حركات المواطنين.

(1) EIU (The Economist Intelligence Unit). (2010). *Democracy Index 2010: Democracy in retreat*. London: the Economist Intelligent Unit Ltd. Retrieved 18/7/2010, from: www.eiu.com/democracy

(2) Parkin, A, *Op.Ct*, p 85.

(3) Han, S. J, *Op.Ct*, p 85.

(4) Fenna, A, *Op.Ct*, p 86.

(5) Oh, 1999, *Op.Ct*, p 86.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

منذ الانتقال السياسي الناجح إلى الديمقراطية 1987م، بدأت كوريا الجنوبية في تطبيق أفكار الديمقراطية الليبرالية على نطاق واسع كالمساءلة، الشفافية في الأداء الحكومي وعمليات صنع القرار السياسي.<sup>(1)</sup>

أما الاختلافات بين النظام السياسي والحكومي في البلدين واضح. النظام السياسي الأسترالي هو نظام برلماني. يتشكل البرلمان من سياسيين منتخبين. ينتخب المواطنون السياسيين في البرلمان، بحيث يمثل البرلمان مصالح المواطنين. يتم تشكيل الحكومة الأسترالية من قبل البرلمان. رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء وهو عضو في حزب سياسي وينتمي إلى الحزب السياسي المهيمن. لهذا السبب، يمارس البرلمان كلاً من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وبعبارة أخرى، لا يوجد فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام البرلماني الأسترالي والأحزاب السياسية الأسترالية مركزية (ذات أولوية) في النظام البرلماني. وعلى وجه الخصوص، فإن نظام الحزبين-حزب العمل والإئتلاف بين الأحزاب الليبرالية والوطنية- هيمن على البرلمان الأسترالي لفترة طويلة.<sup>(2)</sup>

بالمقابل، النظام السياسي لكوريا الجنوبية هو نظام رئاسي. رئيس كوريا الجنوبية هو رئيس الحكومة وله سلطة سياسية قوية. يتم انتخاب الرئيس مباشرة عن طريق التصويت الشعبي كل خمس سنوات ولكن يُسمح له بتولي المنصب لفترة واحدة فقط. يتمتع المواطنون أيضاً بتصويت مباشر لأعضاء الجمعية الوطنية، الذين هم عادة أعضاء في أحزاب سياسية. يتمثل الدور الرئيسي للجمعية الوطنية في تمثيل حقوق المواطنين وسن القوانين للشعب كما توقف الجمعية الوطنية من السلطة السياسية القوية للرئيس وذلك لمنع إساءة إستخدامها من قبل الرئيس.

ولذلك، يفصل النظام السياسي في كوريا الجنوبية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على التوالي وبين الجمعية الوطنية والرئيس المنتخب بشكل منفصل ومع ذلك، يؤكد لي (Lee) أن الأحزاب السياسية لم تتطور بعد بشكل كاف في النظام الرئاسي في كوريا الجنوبية.

أما بنية نظام الحكم في أستراليا هو الفيدرالية. تهدف الفيدرالية إلى الحفاظ على وحدة الدولة والسلطات المحلية. يحدد الإتحاد الأسترالي تقسيم السلطة بين ثلاثة مستويات للحكومة؛ حكومة الكومنويلث، حكومات الولايات والحكومات المحلية. على وجه الخصوص، يحدد الدستور بوضوح تقسيم السلطة بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات. إن حكومة الكومنويلث مسؤولة عن القضايا على المستوى الوطني مثل: الدفاع، العملة الهجرة والنزوح، الشؤون الدبلوماسية وخطط الإعانات الإجتماعية الوطنية.

أما حكومات الولايات فهي مستقلة عن القوانين والأنظمة الإتحادية وتحفظ "بالسلطات المتبقية" في توفير الخدمات العامة التي يعاني منها المواطنون يوميا كقضايا الصحة، التعليم، البيئة والمواصلات. بشكل عام، تم الحفاظ على العلاقة بين الكومنويلث وحكومات الولايات بشكل جيد، على الرغم من وجود نزاعات في كثير من الأحيان وبعض الإزدواجية في الوظائف.<sup>(3)</sup>

(1) Park, C. H.(2009), *Op.Ct*, p86.

(2) Summer, 2006, *Op.Ct*, p86.

(3) Galligan, B. and Roberts, W. (2007). *The Oxford Companion to Australian Politics*. Sydney: Oxford University Press.p87.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

وعلى عكس أستراليا، كان نظام حكومة كوريا الجنوبية يتمتع بنظام سياسي قوي يتمحور حول الحكومة الوطنية. تم تحديد معظم السياسات من قبل الحكومات الوطنية لكوريا الجنوبية وتم ربط الحكومات المحلية بالحكومة المركزية. خلال أول حكومة ديمقراطية، تم إدخال الحكم الذاتي للحكومات المحلية في نظام حكومة كوريا الجنوبية والآن يتم إنتخاب الممثلين في الحكومات المحلية مباشرة من قبل السكان المحليين وتقوم هذه الحكومات بجمع الضرائب لإدارة وتنمية المناطق المحلية. وقد نجح الحكم الذاتي للحكومات المحلية حتى الآن، على الرغم من أنها تعتمد جزئياً (إلى حد ما) على الدعم المالي المقدم من الحكومة المركزية.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى وجود أشكال مختلفة من الأنظمة السياسية، تختلف أستراليا وكوريا الجنوبية أيضاً في الطريقة التي نشأ وتطور بها المجتمع المدني. في أستراليا، كانت المشاركة السياسية للمواطنين جزءاً من عملية صنع القرار السياسي لفترة طويلة. الشكل الأكثر شيوعاً للمشاركة السياسية الأسترالية هو كونك عضواً في منظمة وطنية غير حكومية NPO. وهذا بسبب أن المنظمات غير الربحية الأسترالية عملت بفعالية كممثلين خارج البرلمان.

وتقدم هذه المنظمات الأسترالية الخدمات الإجتماعية للفئات المحرومة وتسهم في المناقشات العامة بشأن القضايا الإجتماعية أو السياسية وقد أشرت المطالب الجماعية في مجال رسم السياسات. وقد تم تعزيز أداء هذه المنظمات من خلال الممارسات طويلة الأجل. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه المنظمات غير الربحية الآن كفاعل مهم جداً في تطوير السياسات الإجتماعية والسياسية في أستراليا.<sup>(2)</sup>

على عكس أستراليا، كانت لدى كوريا الجنوبية بيئة غير مواتية لتطوير مجتمع مدني سليم خلال العقود الثلاثة من النظام الإستبدادي. لم تسمح الحكومات الإستبدادية للمواطنين بالمشاركة إلا في أنشطة سياسية محدودة كالإنتخابات. وبسبب الهيمنة القوية من جانب هذه الحكومات الإستبدادية، لم تكن المشاركة السياسية تمارس بطريقة ديمقراطية؛ بل كانت تمارس أو يتم التعبير عنها بعدوانية. وقد نجح الإنتقال السياسي من الإستبداد إلى الحكم الديمقراطي بسبب الضغط الشعبي القوي ومقاومة الإستبداد. ظل هذا الجانب المقاوم من المنظمات غير الربحية لكوريا الجنوبية حتى الآن، على الرغم من إنخفاضه كثيراً.<sup>(3)</sup>

وللسياقات الإجتماعية والسياسية في كل بلد أهمية كبيرة تأثيرات مميزة في كل من ممارسات الحكومة الإلكترونية والمشاركة المدنية الإلكترونية، كما لها أيضاً تأثير كبير على كيفية تطور تقنيات المعلومات والاتصالات ولذلك، فإن؛ الأجزاء الموالية من الدراسة تركز على العلاقة بين السياقات الإجتماعية والسياسية وممارسات الديمقراطية الإلكترونية في بلدان الدراسة.

(1) Oh,1999, Op.Ct, p87

(2) Dalton, B., and Lyons, M.(2005). Op.Ct. p88.

(3) Lee, 2006,Op.Ct, p88.

### المبحث الثالث: الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا

يركز هذا المبحث على كيفية استخدام أستراليا تقنيات المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين في صنع السياسة العامة وفي السياسات. يكتشف المبحث أولاً البيئة المناسبة التي وفرت الظروف اللازمة لتطور الديمقراطية الإلكترونية الأسترالية ويتحدث عن إطار الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية على المستوى الفيدرالي وإستراتيجيات الحكومة الإلكترونية على مستوى الولايات والمستويات المحلية والتوجيهات العملية للحكومات الإلكترونية التشاركية في المستويات الثلاثة للحكومة في أستراليا وبشأن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل المجتمع المدني الأسترالي وذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: تطور الحكومة الإلكترونية في حكومة الكومنويلث وحكومات الولايات

- المطلب الثاني: سياسة الحكومات الإلكترونية المحلية وممارستها والمشاركة المدنية الإلكترونية

#### المطلب الأول: تطور الحكومة الإلكترونية في حكومة الكومنويلث وحكومات الولايات

سنحاول في هذا المطلب التعرف على إطار الحكومة الإلكترونية ونطاق الديمقراطية الإلكترونية على المستوى الفيدرالي وإستراتيجيات الحكومة الإلكترونية على مستوى الولايات وفقاً للفروع التالية:

- الفرع الأول: تطور نطاق الحكومة الإلكترونية وممارستها في حكومة الكومنويلث

- الفرع الثاني: شكل وسياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها في حكومات الولايات

#### الفرع الأول: تطور نطاق الحكومة الإلكترونية وممارستها في حكومة الكومنويلث

تعد أستراليا من أوائل الدول الرائدة في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء المجتمع وضمن سياستها بهدف تحسين الظروف السياسية المعاصرة. بدأت حكومة الكومنويلث في تسعينات القرن الماضي في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لإدخال التحسينات السياسية في مشروع أطلق عليه اسم الحكومة الإلكترونية.<sup>(1)</sup> وكان الهدف من ذلك هو توفير المعلومات والخدمات المناسبة للمواطنين، إصلاح الإدارة وعمليات صنع السياسات الحكومية الأسترالية.<sup>(2)</sup>

لقد تم تسهيل تطوير سياسات وممارسات الحكومة الإلكترونية في أستراليا من خلال التعاون بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والتي تمثل أعلى مستويين في نظام الحكومة الأسترالية.<sup>(3)</sup> طوّرت الحكومة الأسترالية نطاق الحكومة الإلكترونية لإتخاذ التوجيهات المستقبلية لإعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات في "الحكومة بأكملها". تم تطوير ممارسات الحكومة الإلكترونية على المستوى الفيدرالي بإنشاء بوابة وطنية وتنمية الخدمات الإلكترونية على المستوى الوطني بالتعاون مع حكومات الولايات.

(1) NOIE (National Office for the Information Economy). (2002). *Better Services, Better Government: The Federal Government's E-government Strategy*. Retrieved 4/04/2020, from: [www.agimo.gov.au](http://www.agimo.gov.au).

(2) *Ibid*, 2002.

(3) "How Australia successfully practices e-government?" (2003, 25 September). ETNEWS. Retrieved 2/2/2019, from: [www.etnews.com](http://www.etnews.com)

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

إنتهجت حكومات الولايات الستة بالإضافة إلى الإقليمين سياسات وخطط عمل، تشير إلى كل من نطاق الحكومة الإلكترونية للكومونويلث والخصائص الإقليمية. على عكس المستويين الأعلى للحكومة، تميل الحكومات المحلية إلى الاعتماد في إستراتيجيات وبنية الحكومة الإلكترونية وممارساتها على المستويين الأعلى للحكومة- خاصة على مستويات الولايات- لأن الحكومات المحلية في أستراليا أقل قدرة في بناء إطار عمل الحكومة الإلكترونية وممارستها. كما تم استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في السياسة الأسترالية من قبل المنظمات غير الربحية (NPOs). إستخدمت هذه المنظمات الأسترالية في البداية تقنيات المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات السياسية للمواطنين، لكنها سرعان ما إستخدمتها أيضاً لتعبئة مشاركة المواطنين في الأنشطة السياسية عبر الإنترنت مثل: المناقشة الإلكترونية، العرائض الإلكترونية وجمع التبرعات عبر الإنترنت.

وقد أدى إستخدام المنظمات غير الحكومية لتقنيات المعلومات والاتصالات إلى زيادة الإهتمام السياسي ومشاركة المواطنين ولاسيما مشاركة الأجيال من فئة الشباب.<sup>(1)</sup> لقد ساعدت تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل فعال في إنشاء أشكال جديدة للمشاركة الإلكترونية للمواطنين مثل: المنظمات غير الربحية عبر الإنترنت والصحافة الإلكترونية.

بدأت إستراتيجية إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الحكومة الأسترالية بإعلان من وزير المالية عام 1994م.<sup>(2)</sup> وسّعت إستراتيجية الحكومة الإلكترونية الأسترالية في مرحلة أولى إلى تحديد الفرص المتاحة لحكومة الكومونويلث للإستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في التنمية السياسية والإقتصادية. كلف وزير المالية مجموعة معايمة تقنيات المعلومات بدراسة الإتجاهات الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات في السياسة وفي الإدارات الحكومية. ولتوفير خيارات الحكومة بشأن طرق وضع معيار إقتصادي وتطوير "مقاربة متكاملة للحكومة في تقنيات المعلومات".

سلمت مجموعة المعايمة التقرير "العملاء أولاً: التحدي الذي تواجهه تقنيات المعلومات الحكومية" (1995) والذي أوصى بتطوير موارد تقنيات المعلومات عبر الهيئات. كما أوصى هذا التقرير بأن موارد تقنيات المعلومات يمكن أن تحسن الترابط بين الهيئات العامة وأن توفّر منهج متناسق لوضع حلول تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل فعال التي يمكن أن يؤدي إلى تطوير حدود إدارية سلسلة وتنسيق أفضل للخدمات الحكومية.<sup>(3)</sup>

بعد عام واحد، تم إنشاء المجلس الإستشاري لسياسة المعلومات (IPAC) من قبل وزير الاتصالات والمعلومات والفنون. وكان هذا المجلس هيئة إستشارية رفيعة المستوى بشأن خدمات وتقنيات المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت؛ فقد "قدم النصائح والتوصيات إلى حكومة الكومونويلث بشأن المجالات الكاملة من القضايا الإجتماعية، التكنولوجية والتنظيمية الناشئة عن الخدمات عبر الإنترنت وزيادة إستخدامها من قبل

(1) Coombs, A.(2009). How cyber activism changed the world, *Participatory Society*, Griffith Review 24 Retrieved 19/10/2019, from: [www.griffithreview.com](http://www.griffithreview.com)

(2) AGIMO(The Australian Government Information Management Office).(2007b). *AGIMO archive*.Retrieved 8 September 2019, from: [www.agimo.gov.au](http://www.agimo.gov.au).

(3) AGIMO,Op.Ct, p109.



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

الحكومات، الشركات وفئات المجتمع الأسترالي".<sup>(1)</sup>

في عام 1997م، تم إنشاء المكتب الوطني لإقتصاد المعلومات (NOIE وهو مكتب تمهيدي لـ AGIMO) من قبل رئيس الوزراء آنذاك جون هوارد. كان هذا المكتب عبارة عن هيئة حكومية منفصلة عن وزارة الاتصالات والمعلومات والفنون وتم تقديم المشورة له من قبل مجلس مستقل. قام المجلس بتطوير، تنسيق وتقديم نظرة عامة حول السياسة في أربعة مجالات: "إنشاء البيئة التنظيمية والبنية التحتية للأنشطة عبر الإنترنت، تسهيل التجارة الإلكترونية ضمان موقع ثابت للحكومة الفيدرالية في المحافل الجديدة والإشراف على سياسات تطبيق التكنولوجيا الجديدة في الإدارة الحكومية وتوفير الخدمات والمعلومات. وقام هذا المكتب بوظائف مهمة لتعزيز وتنسيق استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل توفير المعلومات، السياسات، البرامج والخدمات الحكومية."<sup>(2)</sup>

أعلن رئيس الوزراء هوارد مبادرة "الإستثمار من أجل النمو" يطمح من خلالها حصول جميع الإدارات والهيئات الفيدرالية على جميع الخدمات الإلكترونية المناسبة بحلول عام 2001م. في عام 2000م أصدرت NOIE الإستراتيجية الحكومية عبر الإنترنت، حيث حدّدت خطة للوصول إلى هدف الكومبولث الإستثمار من أجل النمو. وقد حدّدت هذه الإستراتيجية الخطوات العملية التي يتعين على الهيئات الفيدرالية إتخاذها لجعل هذا الهدف ممكناً بحلول عام 2001م. تضمنت الإستراتيجية إنشاء شبكة إنترنت على مستوى الكومبولث لتوفير الخدمات إلكترونياً، الإبلاغ عن الخطط الحكومية والتقدم المحرز وإنشاء أنظمة الدفع الإلكترونية.<sup>(3)</sup> يمكن اعتبار نقل الخدمات إلى البيئة الرقمية نهاية المرحلة الأولى من الحكومة الإلكترونية.

تم رسم المرحلة الثانية من إستراتيجية الحكومة الإلكترونية على المستوى الفيدرالي في مجال خدمات أفضل حكومة أفضل، أدت هذه الإستراتيجية إلى إستخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية لتوفير المعلومات والمعاملات من أجل تطبيق أكثر شمولاً وتكاملاً لتقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم "حكومة سلسلة، مركزة على النتائج شفافة ومستجيبة لتطلعات المواطنين".<sup>(4)</sup> كان للإستراتيجية ستة أهداف رئيسية: - تحقيق قدر أكبر من الكفاءة وعائد من الإستثمار - ضمان سهولة الوصول إلى الخدمات والمعلومات الحكومية - تقديم خدمات تستجيب لإحتياجات الأفراد، الأسر والشركات والمنظمات المدنية الأسترالية - دمج الخدمات ذات الصلة - بناء الخبرة وثقة المستخدم في إستخدام التقنيات الجديدة - تعزيز مشاركة المواطنين عن قرب في صياغة السياسات والعمليات. لذلك؛ يمكن تحقيق مبادرة "خدمات أفضل، حكومة أفضل" من خلال التركيز على قسمين مهمين. يعتمد القسم الأول على عبارة "خدمات أفضل" وكان جوهر المرحلة الأولى من الحكومة الإلكترونية. ولكن، في إطار الإستراتيجية، تجاوزت إلى "خدمات أفضل" بإنشاء خدمات وأنظمة عبر الإنترنت وهدفت إلى تقديم معلومات وبرامج، معاملات وخدمات أفضل بشكل فعال للمواطنين من خلال إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

(1) AGIMO, Op.Ct, p.109.

(2) NOIE, Op.Ct, 2002, p 109.

(3) Ibid, p.110

(4) NOIE, Op.Ct, p.110.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

والقسم الثاني "حكومة أفضل" أكد على تحسين العمليات الإدارية ومراعاة آراء المجتمع في عملية صنع القرار.<sup>(1)</sup> أصبحت هذه الآلية الإلكترونية لإشراك المواطنين في العملية الحكومية تعد واحدة من أهم مسارات الحكومة الإلكترونية في هذه المرحلة، كما أتاحت فرصة جيدة لإدارات الحكومة الاتحادية وهيئاتها لتحسين صلتها بالمواطنين بشأن القضايا العامة ويسمى هذا على نطاق واسع مشاركة المواطنين عبر الإنترنت أو الديمقراطية الإلكترونية يهدف الجانب الحكومي من الديمقراطية الإلكترونية تمكين تعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين والمساعدة في تحسين عملية صنع القرار الحكومي.<sup>(2)</sup> هذه الفرصة الجيدة لإشراك المواطنين عبر الإنترنت والتي أكدت عليها حكومة أفضل، قد إتخذتها أيضاً حكومات الولايات.<sup>(3)</sup>

تم 2004م، تقسيم NOIE إلى مكتبين: مكتب إدارة معلومات الحكومة الأسترالية (AGIMO) ومكتب إقتصاد المعلومات، أصبحت تطوير الحكومة الإلكترونية مسؤولية AGIMO. تم نقل مسؤولية الإصلاحات الإقتصادية والتطورات التجارية من NOIE سابقاً إلى مكتب إقتصاد المعلومات. ركّز AGIMO على تعزيز وتنسيق تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم المعلومات، البرامج، الخدمات والسياسات الحكومية وتسهيل المشاركة العامة في عملية صنع السياسات. حاول AGIMO عملياً زيادة مستوى مشاركة المواطنين في المناقشة العامة حول تطوير سياسة الحكومة من خلال إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

للقيام بذلك بحث AGIMO في كل من المبادئ الوطنية والدولية القائمة لإستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في السياسة، الحكومات والإحتياجات الفعلية لجميع مستويات الحكومات الأسترالية.<sup>(4)</sup> خلق هذا البحث حول تأثير تقنيات المعلومات والاتصالات في تعزيز مشاركة المواطنين ظروفًا مواتية لتجربة ثقافة صنع القرار الديمقراطية في أستراليا. ونتيجة لذلك، حدّد AGIMO عام 2004م مبادئ أستراليا لإشراك المواطنين في تقنيات المعلومات والاتصالات. قدمت هذه الوثيقة ثمانية مبادئ لتمكين تقنيات المعلومات والاتصالات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومية هي: 1. الإلتزام 2. التركيز على المجتمع 3. قدرة المجتمع والشمولية 4. الإحترام المتبادل، المصدقية والثقة 5. التفاعل والمرونة 6. المسؤولية والمساءلة 7. الأمن والخصوصية 8. التقييم والكفاءة.

تبنت هذه المبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2003) من خلال نموذج مكّون من ثلاثة مراحل<sup>(5)</sup> لزيادة مشاركة المواطنين في الحكومة بإستخدام تقنية المعلومات والاتصالات. أصبحت هذه المبادئ قوائم دليل "أفضل الممارسات" لجميع الهيئات الحكومية الأسترالية التي ترغب في إشراك المواطنين بإستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في عمليات صنع السياسات. لا تزال هذه المبادئ مهمة كقوائم إرشادية لجميع الهيئات الحكومية

(1) NOIE, Ibid.

(2) Ibid, p.18

(3) AGIMO, Op.Ct.

(4) Nelson, L. (2007). *How E-Government is Changing Society and Strengthening Democracy*. USA Services Intergovernmental Newsletter. GSA Office of Citizens Services and Communications. Retrieved 4/05/2008, from : [www.gsa.gov](http://www.gsa.gov)

(5) حددت OCED ثلاثة أهداف للمشاركة الإلكترونية: المعلومات، الإستشارة والمشاركة الفعالة. المعلومات هي علاقة ذات إتجاه واحد تنتج فيها الحكومة المعلومات وتقدمها للمواطنين، والمواطنين هم مستقبلون سلبيون للمعلومات. الإستشارة هي علاقة ذات إتجاهين، حيث يقدم المواطنون ملاحظاتهم حول القضايا التي تقدمها الحكومة. المشاركة الفعالة هي شراكة بين الحكومة والمواطنين، حيث يشكل المواطنون بفعالية السياسة العامة، بينما تتحمل الحكومة مسؤولية النتائج النهائية. (منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، 2003).

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

الأسترالية لتحسين وتطوير المعايير والمبادئ الحالية للحكومة الإلكترونية.<sup>(1)</sup> النقطة المهمة هنا هي أن AGIMO من خلال إستراتيجيتها، دافعت عن ممارسات الحكومة الإلكترونية لجميع الحكومات والهيئات الحكومية على جميع المستويات وفرضت المسؤولية عليها لتطوير مشاركة المواطنين في صنع القرار وأظهرت كيف يمكن القيام بذلك بفعالية وكفاءة باستخدام تقنية المعلومات والاتصال. أصبح AGIMO هيئة رائدة في تعزيز مشاركة الحكومة الأسترالية وفي تصميم حلول الحكومة الإلكترونية وأصبح نموذج لإعتماد وتكييف إتجاهات، معايير وممارسات الديمقراطية الإلكترونية العالمية. حققت هذه القيادة إستراتيجية تطوير استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الحكومات الأسترالية على المستوى الفيدرالي وحققت لأستراليا مكانتها كواحدة من الدول الرائدة في عالم الحكومة الإلكترونية منذ عام 2003م.<sup>(2)</sup>

إلى جانب تطورات سياسة الحكومة الإلكترونية على المستوى الفيدرالي، حاولت حكومة الكومونولث إنشاء بنية تحتية وطنية عريضة النطاق في أستراليا. ومع ذلك، كانت هذه العملية بطيئة: فقد تم تصنيف أستراليا على أنها منخفضة في مستويات سرعة النطاق العريض وفعالية التكلفة من خلال الدراسات الإستقصائية لكل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2008) والمنتدى الإقتصادي العالمي (2009) هذا لأن مزود الاتصالات المملوك جزئياً للحكومة (Telstra) له تاريخ طويل في السيطرة على توفير الاتصالات الأسترالية وكذلك في تقديم خدمات النطاق العريض خلال حكومة هوارد من 1996-2007م.<sup>(3)</sup>

حدّ هذا النظام الإحتكاري الذي تم خصصته جزئياً في صناعة الاتصالات الأسترالية من تطوير البنية التحتية الوطنية للنطاق العريض والمنافسة النشطة في توفير خدمات الإنترنت بفعالية.<sup>(4)</sup> من أجل تطوير هذه البنية التحتية عالية السرعة للنطاق العريض في جميع أنحاء أستراليا في عام 2009م، طرحت حكومة رود المبادرة الوطنية لشبكة النطاق العريض<sup>(5)</sup> وواصلت حكومة العمل التالية (حكومة جيلارد) هذه المبادرة.

ومن إحدى الممارسات الهامة للحكومة الإلكترونية التي تركز على المواطن على المستوى الفيدرالي هي البوابة الوطنية الأسترالية عبر الموقع الإلكتروني [www.australia.gov.au](http://www.australia.gov.au) تحتوي البوابة التي تم إطلاقها عام 2002م نافذة واحدة لتقديم معلومات عن الحكومة، السياسات والخدمات الإلكترونية المتعلقة بالأعمال الحكومية للحصول على ردود الفعل من المواطنين حول إستجابة الحكومة لإنشغالات ومطالب المواطنين بشأن القضايا العامة. ترتبط هذه البوابة بأكثر من 700 موقع حكومي إتحادي وجميع المواقع الحكومية على مستوى الولايات، الأقاليم والحكومات المحلية والمواقع الفرعية المرتبطة بها.<sup>(6)</sup> ومع ذلك، لم تركز هذه البوابة على تعزيز التفاعل بين المواطنين والحكومة من

(1) Nelson, Op.Ct, p.22

(2) OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development). (2003). *Promise and problems of e-democracy: Challenges of online citizen engagement*. Paris: OECD Publication Service.

(3) Santen, J.L.(2009).The Future of Internet in Australia: An Analysis of the National Broadband Network. Retrieved 4/10/2010, from: [www.members.iinet.net.au](http://www.members.iinet.net.au) .

(4) DBCDE.(2009).National Broadband Network:Regulatory Reform for 21<sup>st</sup> Century Broadband. Retrieved 3/5/2010, from:[www.dbcde.gov.au](http://www.dbcde.gov.au).

(5) Ibid,2009.

(6) UN.(2010).UN E-GOVERNMENT SURVEY 2010: Leveraging e-government at a time of financial and economic crisis. NY: United Nations Publication.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

أجل تطوير السياسات والخدمات الحكومية وإنما على توفير المعلومات في جميع مستويات الحكومات وتسهيل قيام الحكومة بالأعمال والخدمات. وفي إستطلاعات الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة عام 2008 و2010م حصلت هذه البوابة الأسترالية على أعلى درجة في فئة المعلومات الإلكترونية.<sup>(1)</sup> ولكن ليس في فئة الإستشارات الإلكترونية وصنع القرار الإلكتروني، تمت الإشادة بهذه البوابة كأفضل ممارسة لتوفير المعلومات الحكومية عبر الإنترنت في عام 2010م وفقاً لمسح أجرته الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.<sup>(2)</sup>

الجدول رقم 4.3: ترتيب تطور الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية

البلدان	ترتيب تطور الحكومة الإلكترونية	البلدان	ترتيب المشاركة الإلكترونية
جمهورية كوريا	1	جمهورية كوريا	1
الولايات المتحدة الأمريكية	2	أستراليا	2
كندا	3	إسبانيا	3
المملكة المتحدة	4	نيوزيلاند	4
هولندا	5	المملكة المتحدة	5
النرويج	6	اليابان	6
الدانمارك	7	الولايات المتحدة الأمريكية	7
أستراليا	8	كندا	8
إسبانيا	9	إيستونيا	9
فرنسا	10	سنغافورة	9

(Source: UN.(2010). UN E-GOVERNMENT SURVEY 2010. pp.60-85)

الجدول 5.3: أعلى 10 دول مشاركة إلكترونية

البلدان	ترتيب المشاركة الإلكترونية 2008	ترتيب المشاركة الإلكترونية 2010	التغير (+/-)
جمهورية كوريا	2	1	1
أستراليا	5	2	3
إسبانيا	34	3	31
نيوزيلاند	6	4	2
المملكة المتحدة	25	5	21
اليابان	11	6	5
الولايات المتحدة الأمريكية	1	7	(5)
كندا	11	8	3
إيستونيا	8	9	(1)
سنغافورة	10	9	1

(Source: UN. (2010). UN E-GOVERNMENT SURVEY 2010. p.85)

(1) تشمل تقييم المشاركة الإلكترونية في دراسة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2008م المعلومات الإلكترونية، المشاورات الإلكترونية وصنع القرار الإلكتروني. تقوم المعلومات الإلكترونية بتقييم المواقع والبوابات الوطنية لتحديد ما إذا كانت الحكومات تقدم المعلومات السياسية أم لا مثل: السياسة والبعثات عبر الإنترنت، تبيئات البريد الإلكتروني، قوائم جهات الاتصال لفرض المشاركة الإلكترونية والإخطارات الإلكترونية للأحداث القادمة التي تعد أساساً لمشاركة المواطنين.

(2) UN.(2008). UN E-GOVERNMENT SURVEY 2008: From E-Government to Connected Governance.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الثاني: شكل سياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها في حكومات الولايات

تناولنا في الفرع السابق تطور إطار عمل الحكومة الإلكترونية وممارستها على مستوى الكومونويلث الأسترالي أما في هذا الفرع سنتطرق إلى صياغة السياسات والإستخدام العملي لتقنيات المعلومات والاتصالات في الولايات الأسترالية. كما نعلم أن أستراليا نظامها فيدرالي، لذا فإن كل حكومة ولاية كيان مهم منفصل وجزء من حكومة أستراليا. كل حكومة ولاية لها إختصاصها الخاص وهي تتمتع بالحكم الذاتي. يختلف تطور سياسات وممارسات الحكومة الإلكترونية بين كل حكومة ولاية: لقد شكلت كل حكومة ولاية بشكل مستقل سياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها وقررت كيفية إعتداد إطار الحكومة الإلكترونية من المستوى الفيدرالي.<sup>(1)</sup>

وضعت بعض حكومات الولايات خطة حكومة إلكترونية شاملة بما في ذلك صياغة إستراتيجية للحكومة الإلكترونية وإستراتيجية أخرى للديمقراطية الإلكترونية وممارستها. على سبيل المثال، كانت حكومة ولاية كوينزلاند الأولى والأكثر حماسة من حكومات الولايات والأقاليم الثمانية التي طوّرت مقارنة الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية.<sup>(2)</sup> بدأت إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لحكومة ولاية كوينزلاند بتبني إستراتيجية الدولة الذكية عام 1998م لتحسين وإصلاح الأوضاع الإقتصادية والحكومية في ولاية كوينزلاند. ثم ركّزت على مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار الحكومي ووضعت إطار سياسة الديمقراطية الإلكترونية عام 2002م.<sup>(3)</sup>

تبنت أيضاً حكومة ولاية فيكتوريا مبكراً إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين عملياتها السياسية والحكومية. وفي هذا الصدد يقول Geisellhart "حكومة ولاية فيكتوريا قدمت بيان إتصال فيكتوريا عام 1999م من أجل تعزيز السياسات الجديدة في فيكتوريا" وقد تطور هذا البيان وتم تسليم تقرير جديد 2002م تضمن هذا التقرير الجديد رؤية أفضل وإستراتيجية متقدمة ونموذج حوكمية جديد لإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الحكومات في جميع أنحاء فيكتوريا لشعب فيكتوريا وإستبدال البيان السابق. كان يهدف هذا التقرير المرحلي إلى إصلاح وتحسين خدمات الحكومة الإلكترونية لمواطني فيكتوريا وزيادة المشاركة العامة في عملية صنع القرار.<sup>(4)</sup> من ناحية أخرى، لم يضع الإقليم الشمالي بعد سياسة صريحة بشأن ممارسات الحكومة الإلكترونية المتكاملة. نظرت حكومة الإقليم الشمالي مؤخراً<sup>(5)</sup> في مشروع الحكومة الإلكترونية ركّز بشكل أساسي على بناء نظام إلكتروني للصحة.

ركّزت بعض حكومات الولايات على ممارسة الحكومة الإلكترونية أولاً، ثم صاغت إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية. على سبيل المثال، في عام 2002م، أنشأت حكومة أستراليا الغربية وحدة المواطنين والمدنيين (CCU)

(1) Geiselhart, K.(2004). Citizen Engagement: The Next Horizon for Digital Government, in Fitzroy, G.P(Eds.), *The Vocal Citizen* Victoria: Arena Publishing.

(2) Chen, P. et al.(2006). *Electronic Democracy? The Impact of New Communication Technologies on Australian Democracy*. The Australian National University Democratic Audit Report, No.6.

(3) Adie, L.E.(2008). The Hegemonic Positioning of 'Smart State Policy'. *Journal of Education Policy*, 23(3), pp.251-264.

(4) Geiselhart, Op.Ct, p113.

(5) بدأت حكومة الإقليم الشمالي مشروع الحكومة الإلكترونية في الفترة ما بين 2004-2005 وكان الهدف الأساسي هو تسهيل التغييرات مثل: توزيع أجهزة الكمبيوتر المكتبية على المجتمع المحلي. كان الإستثناء هو ممارسة خدمات الصحة الإلكترونية كجزء من الحكومة الإلكترونية للإقليم الشمالي منذ 2008 [www.egov.vic.gov.au](http://www.egov.vic.gov.au)

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

لتعزيز عمليا المواطنة النشطة والمشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ثم، في عام 2004م، قامت ببناء إستراتيجية الحكومة الإلكترونية في أستراليا الغربية (WA) لإنشاء "خارطة طريق" للقطاع العام لحكومة غرب أستراليا لدمج الخدمات العامة وتحسين فرصة مشاركة المجتمع المحلي في عملية صنع القرار.<sup>(1)</sup> كما إستخدمت حكومة نيو ساوث ويلز الإنترنت في البداية لممارسة مشاركة المواطنين في المناقشات الإلكترونية، ثم، في عام 2006م، أنتجت الخطة الإستراتيجية لتقنيات المعلومات والاتصالات.<sup>(2)</sup>

لم تذكر بشكل مباشر أنشطة حكومات هذه الولايات في صياغة سياسات الحكومة الإلكترونية وممارستها أنها تتبنى إطار الحكومة الإلكترونية من المستوى الفيدرالي. ومع ذلك فإن؛ مبادئ الحكومة الإلكترونية على مستوى الولايات ولا سيما توفير المعلومات والخدمات الحكومية وتعزيز المشاركة العامة في عمليات صنع القرار الحكومية تشبه إلى حد كبير الموضوعات الأساسية لإطار الحكومة الإلكترونية الفيدرالية. وتذكر AGIMO أيضاً أن معظم حكومات الولايات والأقاليم تبنت جزئياً إطار الحكومة الإلكترونية لحكومة الكومنويلث.<sup>(3)</sup> لهذه الأسباب يمكن إعتبار إتجاهات تشكيل سياسات الحكومة الإلكترونية وممارسات المشاركة العامة عبر الإنترنت في حكومات الولايات الأسترالية على أنها تأثرت بحكومة الكومنويلث.

وأظهرت إستراتيجيات وممارسات الحكومة الإلكترونية لبعض حكومات الولايات الأسترالية حماساً لزيادة مشاركة المواطنين في الخدمات الحكومية وعملية صنع القرار من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات. في هذا الصدد يقول Backhaus: "أن إنخراط المواطنين للمشاركة في عملية صنع السياسة قد تم تطويرها بشكل أكثر نشاطاً، فعالية وكفاءة على مستوى الولايات بدلاً من المستوى الفيدرالي والمستويات المحلية".

على سبيل المثال، يرى العديد من المؤلفين<sup>(4)</sup> بأن "أفضل ممارسة" لمشاركة المواطنين في الإستشارة الإلكترونية التي تديرها الحكومة كان مشروع GetInvolve لحكومة ولاية كوينزلاند وقد أطلق هذا المشروع عام 2003م لتلقي آراء المواطنين حول القضايا العامة في المناطق الإقليمية ولا يزال يعمل. ترى حكومة كوينزلاند (2005) أن GetInvolved فضاء مفيد وجدير بالإهتمام عبر الإنترنت لإشراك إهتمامات المواطنين في القضايا العامة والإقليمية ولوضع سياسات تركز على المواطن.

مثال آخر معروف على المشاركة الإلكترونية للمواطنين على مستوى الدولة بناء أو مهندسي المجتمع ([www.communitybuilders.nsw.gov.au](http://www.communitybuilders.nsw.gov.au)). تم إنشاء هذا النظام من قبل حكومة نيو ساوث ويلز كمجتمع إلكتروني للمواطنين لمناقشة قضايا المجتمع المحلي أو لربط مجموعات معينة أو أفراد مع أقرانهم وموظفي الخدمة العامة الذين يمكنهم تقديم المساعدة.<sup>(5)</sup> إحدى الممارسات الناجحة الأخرى للمشاركة الإلكترونية العامة على مستوى

(1) WA Government (The Western Australian Government). (2004). *eGovernment Strategy for the Western Australian Public Sector*. Retrieved 14/2/2011, from : [www.ictwa.org.au](http://www.ictwa.org.au)

(2) NSW Government(The New South Wales Government).(2006). New eGovernment and ICT Strategy.17/2/2011, [www.egov.vic.gov.au](http://www.egov.vic.gov.au)

(3) AGIMO, 2007b, Op.Ct.

(4) Backhouse, J.(2007). E-Democracy in Australia: the Challenge of Evolving a Successful Model. *The Electronic Journal of e-Government*, 5(2), pp :107-116. Retrieved 4/5/2020, from:[www.ejeg.com](http://www.ejeg.com).

(5) *Ibid*, p.114



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

الولاية هي Citizenscape (www.citizenscape.wa.gov.au) التي تم تطويرها من قبل حكومة أستراليا الغربية لتوفير مصادر المعلومات. الأهم من ذلك، أصبح Citizenscape بوابة للوصول إلى عمليات الإستشارة ووفرت نقاط إتصال رئيسية لجميع عمليات التشاور المدرجة في الدولة.<sup>(1)</sup> ويمكن تفسير هذه التطورات الحماسية للحكومة الإلكترونية من قبل حكومات الولايات بحقيقة أن حكومات الولايات هي جزء مستقر جيداً من المشهد السياسي الأسترالي.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: سياسة وممارسات الحكومات الإلكترونية المحلية والمشاركة المدنية الإلكترونية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى إستراتيجيات وسياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها على المستويات المحلية وكذا إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل المجتمع المدني الأسترالي عن طريق المشاركة المدنية الإلكترونية وذلك وفقاً للفروع التالية:

- الفرع الأول: شكل سياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها في الدولة الأسترالية والحكومات المحلية

- الفرع الثاني: المشاركة المدنية الإلكترونية

### الفرع الأول: شكل سياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها في الدولة الأسترالية والحكومات المحلية

لقد تأثر اعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات على مستوى الحكومات المحلية بالأطر والإستراتيجيات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية على مستوى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. حاولت العديد من الحكومات المحلية تطبيق الإنترنت لتحسين خدماتها وعملياتها الإدارية، وإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين علاقتها مع المجتمع وإستخدام الإنترنت لممارسة الحكومة التي تتمحور حول المواطن.<sup>(3)</sup>

وقد قدمت الحكومات المحلية بعض الأمثلة الناجحة لتقنيات المعلومات والاتصالات التي تم تطويرها لمشاركة المواطنين وإشراكهم في عمليات صنع السياسات. وتشمل "Your Say Online" الذي يديره مجلس مدينة بريسان في كوينزلاند؛ البث في الوقت الحقيقي لإجتماعات مجلس مقاطعة ويلينغتون في فيكتوريا ومشروع مثير للإهتمام من قبل مجلس مدينة داربين في فيكتوريا (Darebin City Council in Victoria)<sup>(4)</sup> وكان في وقت لاحق مشاركة ناجحة للغاية عبر الإنترنت للمواطنين في عملية صنع القرار بإستخدام منتدى الإستشارة الإلكتروني (أو إستشارة إلكترونية- المصطلح الذي إستخدمه Langworthy و Brunt في 2007) الذي قام مجلس مدينة داربين بتشغيله من 2005-2007 ويعمل على تلقي ردود فعل من المواطنين حول القضايا العامة وإعتبر مثلاً جيداً للإستشارة الإلكترونية على المستوى المحلي الأسترالي.<sup>(5)</sup> تزايدت إستخدامات تقنيات المعلومات والاتصالات هذه لإشراك المواطنين في عملية صنع القرار في الحكومات المحلية في أستراليا.

(1) Chen et al. Op.Ct, 2006, p115

(2) Backhouse, Op.Ct, p.115

(3) Shackleton, P., Fisher, J., and Dawson, L. (2004). Evolution of Local Government E-Services: the applicability of e-business Maturity models, Paper delivered at The 37<sup>th</sup> Hawaii International Conference on System Science, Hawaii, 5-8 January, 2004

(4) Bailey, J. (2007). Local Council E-consultation Guide. Retrieved 8/8/2008, from: [www.darebin.vic.gov.au](http://www.darebin.vic.gov.au).

(5) Langworthy, A. and Brunt, C. (2007). Local Area Planning Project: Regional Learnings to Local Action Centre for Regional Development. Swinburne University of Technology. Retrieved on 13/11/2010, from [www.lilydale.swinburne.edu.au](http://www.lilydale.swinburne.edu.au).

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

على الرغم من جهود الحكومات المحلية بشأن الحكومة الإلكترونية إلا أنها لم تكن ناجحة في تحقيق مشاركة إلكترونية للمواطنين. وفرت معظم مواقع مجالس المدن عبر الإنترنت بريدًا إلكترونيًا بسيطًا أو إستشارات إلكترونية تسمى 'قل رأيك' (Have Your Say) ولكن عادة ما يكون منتدى للشكاوى عبر الإنترنت أو مجاملات عبر الإنترنت بدلاً من أن يكون مجالاً عامًا عبر الإنترنت أو أداة للتعليقات الإلكترونية حول القضايا العامة.<sup>(1)</sup>

تم إغلاق الإستشارة الإلكترونية دارين التي تم ذكرها كمثال ناجح للمشاركة العامة من عام 2005-2007 سابقا، حتى عام 2008م لم توجد خطط مستقبلية لإعادة فتحها.<sup>(2)</sup> وقد يرجع ذلك؛ لأن الحكومات المحلية الأسترالية ليس لديها شرعية دستورية ونقص في التمويل (وهي غير ممولة تمويلًا كلياً) وتعتمد على المستويات العليا للحكومة. ربما كانت السلطة القضائية والمالية المحدودة للحكومات المحلية قيداً على إدارة الإصلاحات المبتكرة والحفاظ عليها. لا يدعم هذا الموقف الأسترالي الرأي العام القائل بأن الوحدات الحكومية الأصغر من المرجح أن تبني الحكومة الإلكترونية أكثر من وحدات الحكومة الأكبر حجماً.<sup>(3)</sup>

### الفرع الثاني: المشاركة المدنية الإلكترونية في أستراليا

شهد استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في المجتمع المدني الأسترالي زيادة معتبرة منذ أواخر التسعينات، بدأ استخدام المجتمع المدني لتقنيات المعلومات والاتصالات بتوفير معلومات عن القضايا العامة والسياسية وعن الأنشطة السياسية للمجموعات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية، لكنه سرعان ما ركّز على تعبئة الرأي العام وتنظيم الأنشطة السياسية.<sup>(4)</sup>

كان الإعتماد المشترك لتقنيات المعلومات والاتصالات في المجتمع المدني الأسترالي هو نقل المنظمات غير الربحية الأسترالية (المشار إليها باسم NPOs) من حالة غير متصلة بالإنترنت إلى شبكة الإنترنت. قام عدد من هذه المنظمات غير المتصلة بالإنترنت، بما في ذلك منظمة الحدود الأسترالية الإلكترونية، الحريات المدنية الأسترالية، غرفة التجارة والصناعة الأسترالية والمجلس الأسترالي للخدمة الإجتماعية بنقل أنشطتهم السياسية من البيئة التقليدية إلى الإنترنت وشجعوا المواطنين على المشاركة في الأنشطة الإلكترونية. وهذا لأنهم أدركوا المنافع الإجتماعية والسياسية العامة والفوائد المحددة لإستخدام الإنترنت في الساحة السياسية.

ومن أحد الأمثلة الجيدة لتشجيع المشاركة الإلكترونية كانت الشبكة الافتراضية التي يديرها المجلس الأسترالي للخدمات الاجتماعية (ACOSS). ويمكن مستخدمي الشبكة من إرسال رسائل بريد إلكتروني فردية إلى أعضاء البرلمان المعنيين.<sup>(5)</sup> ومن ثم، إستخدمت المنظمات غير الربحية الأسترالية غير المتصلة بالإنترنت تقنيات المعلومات والاتصالات بفعالية لتعبئة وإشراك المواطنين في المشاركة السياسية. والأهم من ذلك، فإن إستخدام تقنيات

(1) قدمت حوالي 40% من مواقع المجالس المحلية الأسترالية (إجمالي 721) في أوت 2008 قائمة للمشاركة الإلكترونية يمكن وصفها بـ "شارك رأيك". كانت الوظيفة الرئيسية لإبداء رأيك (Have Your Say) في مواقع مجالس المدن هي جمع شكاوي المواطنين وطلبهم وإقتراحاتهم.

(2) منذ عام 2008م، لم يعد منتدى دارين للإستشارات الإلكترونية موجوداً وأن المجلس لن يعيد فتح الإستشارة الإلكترونية.

(3) Coleman, S. and Norris, D. F (2005). A New Agenda for E-democracy, *Oxford Internet Institute Forum*. UK:Oxford Internet Institute.

(4) Chen et al., 2006, Op.Ct, p.116

(5) Ibid, 2006.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

المعلومات والاتصالات من قبل هذه المنظمات أشرك بفاعلية الجماعات السياسية اللامبالية وخاصة الشباب. وفقاً لدراسة Vromen's حول فعالية تقنيات المعلومات والاتصالات لزيادة الأنشطة السياسية لفئة الشباب، فإن المثال الأكثر أهمية هو: (ActNow) وتم تشغيله من قبل NPO الأسترالية غير القائمة على الإنترنت وهي مؤسسة Inspire التي تم تطويرها لمناقشة صحة ورفاهية الشباب لتمكين هذه الفئة من المشاركة السياسية وتوسيع أنشطتهم السياسية من خلال دمجها بالإنترنت.

وقد أثار الانتقال إلى الإنترنت على إهتمام ومشاركة سياسية من قبل الشباب الذين كانوا عادة غير مباليين سياسياً. وتوفّر شبكة الإنترنت للشباب معلومات يسهل الوصول إليها وتزليل، بشكل كبير الحواجز التي تحول دون مشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية والسياسية.<sup>(1)</sup> لذلك، فقد أثرت تقنية المعلومات والاتصالات بشكل إيجابي على المشاركة السياسية للشباب.

وفي الوقت نفسه، سهلت تقنيات المعلومات والاتصالات إنشاء المنظمات غير الربحية عبر الإنترنت في أستراليا. لقد خفضت تقنية المعلومات والاتصالات من تكلفة التنظيم للمنظمات غير الربحية وتعبئة الأحداث السياسية. كما سهلت فوائد تقنية المعلومات والاتصالات مثل: اللامكان، فعالية التكلفة واللامكان نمو المنظمات غير الربحية القائمة على الإنترنت بسرعة. على سبيل المثال، تم تأسيس Vibewire لوسائل الإعلام الشبابية عبر الإنترنت في عام 2001م لإنتاج الأخبار والمعلومات الإعلامية من قبل الشباب. وفي عام 2002م، أصبحت بوابة لثقافة الشباب والتعبير السياسي. ثم عملت كمجلة عبر الإنترنت خلال إنتخابات عام 2004م، وفي عام 2005م، أنشأت فضاء غير متصل بالإنترنت بأسعار معقولة للشباب لتبادل الأفكار وتطوير المشاريع. لذا أصبحت Vibewire وسائط بث أنشأها المستخدم وفضاء محادثة إلكترونية حول القضايا السياسية.<sup>(2)</sup> حالة أخرى ناجحة من NPO عبر الإنترنت هي GetUp!، حيث أصبحت هذه المنظمات غير الربحية القائمة عبر الإنترنت ظاهرة جديدة في المجتمع المدني لأنها تمكن الناس العاديين من أن يصبحوا ناشطين سياسيين ولقد قامت بتعزيز المواطنة التشاركية للجمهور من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات.<sup>(3)</sup>

كما ساعد إدخال تقنيات المعلومات والاتصالات في إنشاء أشكال جديدة من شبكات ووسائل الإعلام لمناقشة وإعلام القضايا العامة والسياسية. على سبيل المثال قد يكون الرأي عبر الخط [www.onlineopinion.com.au](http://www.onlineopinion.com.au) أفضل مثال مجلة إلكترونية في أستراليا وتأسست من قبل المنتدى الوطني NPO وعملت مع منظمات أخرى كالجامعات والنقابات العمالية وهدفت إلى توفير مجموعة واسعة من خدمات المعلومات للمواطنين وتشجيع المناقشة التداولية حول النظام الصحي في كوينزلاند. وتم إجراء المناقشة عبر الموقع الإلكتروني On Line Opinion بنجاح، لذلك تم تقديم الإجماع بين المشاركين في المناقشة إلى تحقيق عام حول الصحة لحكومة كوينزلاند.

(1) Vromen, A.(2008 a). Building Virtual Spaces: Young People, Participation and the Internet. *Australian Journal of Political Science*, 43(1), pp.79-97.

(2) Ibid, p117.

(3) Rodan, D. and Balnaves, M.(2009). *Democracy to Come: Active Forum as Indicator Suites for e-Participation and e-Governance*. Heidelberg: Springer Berlin.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

قضية إعلامية أخرى على الإنترنت هي قضية كريكي Crikey<sup>(1)</sup> ([www.crikey.com.au](http://www.crikey.com.au)). كان كريكي يهدف "إلاكتشاف القضايا الاجتماعية والسياسية" وإبلاغها للمواطنين وإلى المزيد "نحو صحافة مستقلة أو تتمحور حول المواطن". كريكي ليست صحافة بمبادرة المواطن بالكامل، لكنها تسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع الأخبار بدقة والتعليق عليها. رأى كريكي أن جهوده المستمرة "زادت من إهتمام المواطنين بالقضايا السياسية". ليس هناك شك في أن المجتمع المدني الأسترالي بذل جهودًا كبيرة لإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين. ومع ذلك، قد جادل العديد من النقاد بأن هذه الممارسات لم تحقق بعد تأثيرًا سياسيًا حقيقيًا يمكن التحقق من هذا من خلال فحص ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية الأسترالية. على سبيل المثال، قامت Vromen بفحص ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية مع التركيز على الهيئات السياسية للشباب. وجدت أن الإنترنت مفيد لإشراك الشباب في السياسة، حيث يعد الإنترنت تقنية أساسية للعديد من الشباب. ومع ذلك تساءلت عما إذا كانت الإنترنت هي حقاً مجال عام وما إذا كان للمشاركة الإلكترونية أي تأثير حقيقي في السياسة الأسترالية؟ كما توصل (رودان وبالنافس) إلى أن المبادرات الشعبية لإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ناجحة في تعبئة الأعضاء ولكن تأثيرها أقل في تعزيز المواطنة التشاركية في أستراليا. على الرغم من أن هؤلاء الباحثين الثلاثة يشككون في التأثير السياسي للمشاركة المدنية الإلكترونية في الوقت الحالي إلا أن الجميع يؤكدون على الحاجة إلى ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية لتطور السياسة الأسترالية.

### المبحث الرابع: الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية

سنتناول في هذا المبحث سياقات الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية، بما في ذلك تطوير إطار عمل وطني للمعلومات وكذا تبني إستراتيجية وطنية على المستويات المحلية؛ بالإضافة إلى تطور ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية، يحتتم المبحث بمقارنة بين سياقات الديمقراطية الإلكترونية في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية وذلك من خلال المطلب التالية:

- المطلب الأول: تطور الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية

- المطلب الثاني: المشاركة المدنية الإلكترونية ومقارنة الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

#### المطلب الأول: تطور الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية

لم تكن تنتمي كوريا الجنوبية إلى أوائل الدول الرائدة في الحكومة الإلكترونية ولكنها سرعان ما أصبحت منهم منذ عام 2000م. بدأ اعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية السياسية بمبادرة حكومية وطنية في أواخر التسعينات. كان لدى الحكومة الوطنية إلتزام قوي بتحقيق إستراتيجياتها في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات المسماة "المعلوماتية الوطنية لكوريا الجنوبية". مرت هذه الإستراتيجية بمرحلتين. ركزت المرحلة الأولى على صياغة إطار الحكومة الإلكترونية بما في ذلك خارطة الطريق الوطنية، الإستراتيجيات والسياسات وإنشاء

(1) أسسها (ستيفن ماين) الذي كان مستشارًا إعلاميًا للحكومة الفيكتورية وهو كان صحفي أسترالي وعضو مجلس حكومي محلي.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

البنية التحتية للنطاق العريض بحلول نهاية التسعينات. ثم المرحلة الثانية من الحكومة الإلكترونية، ركزت على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في العمليات الإدارية والحكومية. في هذه المرحلة، تم استخدام هذه التقنيات في العمليات الحكومية لتقديم الخدمات الحكومية وتوفير المعلومات والأهم من ذلك إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي. أدى هذا الاستخدام لتقنيات المعلومات والاتصالات إلى تحسينات مهمة في الإجراءات الحكومية والعلاقة الشاملة لها مع المنظمات العامة الداخلية والخارجية، شركاء الأعمال وخاصة مع المواطنين.

لقد كان لتقنيات المعلومات والاتصالات تأثير كبير في جميع جوانب المجتمع والسياسة في كوريا الجنوبية وقد تم استخدام هذه التقنيات لتطوير كل من الحكومة الإلكترونية والمشاركة المدنية الإلكترونية بشكل إيجابي ونتيجة لذلك، تم تبني العديد من ممارسات الحكومة الإلكترونية والمشاركة المدنية الإلكترونية مثل Ohmynews و nosamo كأمثلة متقدمة دوليًا لممارسة الديمقراطية الإلكترونية.<sup>(1)</sup> لذلك، يوضح هذا المطلب كيف تم تطوير الديمقراطية الإلكترونية لكوريا الجنوبية من قبل الحكومة والمجتمع المدني. سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تبني إستراتيجية الديمقراطية الإلكترونية وممارستها المختلفة على المستوى الوطني ثم على المستويات المحلية وذلك وفقًا للفروع التالية:

- الفرع الأول: تطور إستراتيجية وممارسات الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني

- الفرع الثاني: تطور إستراتيجية وممارسات الحكومة الإلكترونية على المستويات المحلية

### الفرع الأول: تطور إستراتيجية وممارسات الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني

بدأت كوريا الجنوبية مشروع الحكومة الإلكترونية عام 1994م عندما نظم الرئيس (كيم يونغ سام) وزارة كوريا الجنوبية للمعلومات والاتصالات (يشار إليها باسم MIC). كانت هذه الوزارة هي الإدارة الأساسية لوضع المهام المتنوعة لتحقيق المعلومات في كوريا الجنوبية، بما في ذلك بناء إطار وسياسات مجتمع المعلومات الوطني ومخطط إنشاء البنية التحتية لشبكة المعلومات، تنسيق آليات لحماية المعلومات، تطوير ودعم صناعة تقنيات المعلومات والاتصالات، الأعمال التجارية ذات الصلة وتدريب القوى العاملة.<sup>(2)</sup>

سنت حكومة كوريا الجنوبية عام 1995م القانون الأساسي لترقية المعلوماتية. وفقًا لهذا القانون، تم نشر خطة ترقية المعلوماتية (من الأول إلى الثالث: 1996-2006) في عام 1996م، وأنشأت وزارة المعلومات والاتصالات لجنة ترقية المعلوماتية الكورية لإدارة خطة ترويج المعلوماتية وتفعيلها. تهدف هذه الخطة إلى تحقيق التعاون الداخلي والخارجي على جميع المستويات الحكومية في العمليات الإدارية والحكومة التي تركز على المواطن.<sup>(3)</sup> ولتحقيق هذا الهدف، ركزت حكومة كوريا الجنوبية على إنشاء البنية التحتية للنطاق العريض في جميع أنحاء البلاد وعلى ضمان المعلومات الإدارية لجميع مستويات الإدارات والهيئات الحكومية في التسعينات.<sup>(4)</sup>

(1) OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development).(2003). *Promise and problems of e-democracy: Challenges of online citizen engagement*. Paris: OECD Publication Service.

(2) Shin, I. H., Seong, M. G., Baek, I. G. and Chang, W. S.(2003). Key Directions for Successful Promotion of e-Government in Korea. *Entrue Journal of Information Technology*, 2(2),pp 135-144. (in Korean).

(3) MOPAS (The South Korean Ministry of Public Administration and Security).(2009). *The Annual Report for Processing National Informatization*. (in Korean).

(4) Yang, S. T.(2002). *Digital Divide and Cyber Korea 21Initiative*.United Nations Public Administration Network (UNPAN). Retrieved 6/04/2009, from: [www.unpan1.un.org](http://www.unpan1.un.org)



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

بعد عام من الإعلان عن خطة ترويج المعلوماتية، تم إنشاء أول مجلس إستراتيجية للمعلوماتية المشتركة بين الوزارات لتنسيق وتكامل سياسات ومهام المعلوماتية بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة. كان المجلس يهدف إلى تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية ذات الصلة، تعزيز التعاون بين الإدارات والهيئات الحكومية وتقديم تغذية عكسية متسقة للمواطنين.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء البنية التحتية عريضة النطاق وكانت واحدة من أهم مهام المعلومات الوطنية حتى نهاية المرحلة الثانية من إستراتيجية الحكومة الإلكترونية في جميع أنحاء البلاد. تم بناؤها من قبل حكومة كوريا الجنوبية لتحقيق حكومة إلكترونية سريعة ومستقرة. إلى جانب بناء البنية التحتية، تم توزيع أجهزة الكمبيوتر على جميع المؤسسات العامة بما في ذلك المدارس، الجامعات والمنظمات في كوريا الجنوبية ونتيجة لذلك، وصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى أكثر من عشرة ملايين عام 1999م، في نهاية خطة ترويج المعلوماتية الأولى<sup>(2)</sup> وسعت MIC والعديد من الهيئات الحكومية مجموعة من الطرق لتطوير المستوى التالي من مشروع الحكومة الإلكترونية.

في عام 1999م، تمت صياغة "مبادرة ساير كوريا 21" (1999-2002) لتحفيز التوسع في استخدام تقنيات المعلومات لدى الإدارات والهيئات الحكومية. كانت هذه المبادرة مشروعًا جديدًا وواسعًا لإصلاح القوانين والسياسات، التمويل، المنظمات والبرامج اللازمة لممارسة الحكومة الإلكترونية.<sup>(3)</sup> أنشئت اللجنة الخاصة للحكومة الإلكترونية لتعزيز التعاون بين الهيئات بشأن القضايا المتعلقة بمشروع الحكومة الإلكترونية. وركزت اللجنة على التعاون والتكامل بين الإدارات والهيئات الحكومية لتحسين العمليات الإدارية. لتسريع عملية إنشاء أشكال أفضل للحكومة الإلكترونية، أعيد سن السياسات، القوانين والمنظمات ذات الصلة خلال عام 2001م. سهلت سياسات الحكومة الإلكترونية المعاد صياغتها إنفتاح اللوائح، السياسات والتقارير التي كانت تنتجها الحكومة للمواطنين. كما أعلنت اللجنة الخاصة عن 11 مهمة رئيسية:

1- مشاركة المعلومات في خمسة خدمات حكومية رئيسية: تسجيل المقيمين، العقارات، سجلات المركبات وما إلى ذلك وإنشاء نظام حكومي للمواطنين (G4C) لإنشاء نظام معالجة الخدمة على مستوى الحكومة. 2- إنشاء نظام لمشاركة معلومات التأمين الاجتماعي (SIIS) للتأمين الصحي، تأمين التقاعد، تأمين البطالة وتأمين تعويض الحوادث الصناعية. 3- بناء نظام خدمة ضرائب المنزل من شأنه أن يمكن من تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت، الفاتورة الإلكترونية، الاستشارات الضريبية للدفع الإلكتروني وخدمة إصدار الشهادات ذات الصلة بالضرائب. 4- إنشاء نظام مشتريات إلكتروني حكومي لتحقيق عمليات شراء شفافة. 5- بناء نظام وطني للمعلومات المالية (NAFIS) لتخطيط الميزانية وتخصيصها، المحاسبة، تسوية الحسابات وإتاحة المعلومات المالية ذات الصلة عبر شبكة مشتركة بين الوكالات. 6- بناء نظام معلومات تعليمي وطني للتوزيع الإلكتروني وإدارة السجلات عبر المدارس، مكاتب التعليم، وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية. 7- المضي في مشروع نظام شبكة

(1) Ibid, p.125.

(2) NIA(The National Informatization Agency).(2009).National Informatization WhitePaper.Retrieved 27/5/2010, from : [www.nia.or.kr](http://www.nia.or.kr)

(3) SCEG(The Special Committee for e-Government).(2003).E-Government White Paper.The Special committee for e-Government Press.



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

معلومات الحكومة المحلية لـ 21 منطقة خدمة 8- بناء نظام دعم سياسة شؤون الموظفين (PPSS) لإدارة التوظيف الترقية والتعويضات لموظفي الخدمة المدنية بطريقة عادلة ومنهجية. 9- التوسع في استخدام وتوزيع الموافقة الإلكترونية والوثيقة الإلكترونية بين الجهات. 10- التوسع في استخدام التوقيع الإلكتروني ونظام الختم الإلكتروني لإنشاء إدارة إلكترونية موثوقة، 11- بناء شبكة حاسوبية متكاملة على مستوى الحكومة في مراحل خاصة بالمشروع (منذ نوفمبر 2002 تمت صياغة خطة إعادة إجراءات العمل والخطة الإستراتيجية لتقنية المعلومات).

من أجل تحقيق الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية تم الإعلان من قبل اللجنة الخاصة للإرتقاء بالخدمات الحكومية للمواطنين والشركات الخاصة لتحسين فعالية الإدارات وإنشاء بنية تحتية للحكومة الإلكترونية، تم تنفيذ هذه المهام في ذلك الوقت وكانت تهدف لإنشاء خدمات حكومية إلكترونية على نطاق واسع بحلول عام 2002م بدءًا من إطلاق الموقع الإلكتروني الوطني للحكومة الإلكترونية ([www.egov.go.kr](http://www.egov.go.kr)) عام 2002م، قامت جميع حكومات كوريا الجنوبية بإنشاء مواقع الويب خلال عامي 2002 و 2003م، أضافت هذه المواقع الحكومية إستشارات إلكترونية وفضاءات للمناقشات الإلكترونية لتلقي آراء المواطنين حول السياسات التي يتم تحديدها.

بالإضافة إلى ذلك، تم عام 2002م نشر تصور مشروع كوريا الإلكترونية لعام 2006م وفي عام 2003م خطة رؤيا كوريا لتكنولوجيا المعلومات ذات النطاق العريض لعام 2007م لإصلاح جميع الإدارات، تحسين فعالية وإنتاجية العمليات في الصناعات والحكومات وتحقيق الشفافية والمساءلة في أداء الحكومة، يعد هذا بداية الحكومة الإلكترونية التشاركية.<sup>(1)</sup>

منذ عام 2003م، عندما حصلت الحكومة التشاركية على السلطة السياسية، أصبحت الحكومة الإلكترونية التشاركية أهم مهمة للأمم. وضعت الحكومة التشاركية خارطة طريق للحكومة الإلكترونية لتحقيق أفضل حكومة إلكترونية مفتوحة في العالم وتولت 31 مهمة رئيسية، نقلت خارطة الطريق وهذه المهام، جميع العمليات الحكومية والإدارية إلى عالم الإنترنت وسعت إلى تحقيق علاقات أو شراكات أفقية مع المواطنين والشركات الخاصة في العمليات الحكومية من خلال توفير مختلف الخدمات الحكومية، فضاءات المشاركة وتحسين جودة المشاركة في عملية صنع السياسة من خلال التفاعل المستمر بين الحكومة والمواطنين.<sup>(2)</sup>

من الناحية العملية (الممارسة)، بدأت بتقديم لوحات إستشارية إلكترونية بسيطة للسماح بآراء المواطنين والحصول على تعليقاتهم. وسرعان ما تم إصلاح هذه المشاركة الإلكترونية الأولية لتوفير فضاءات متنوعة للمشاركة الإلكترونية من شأنها إشراك المواطنين بفعالية: إقتراحات إلكترونية لوضع أجندة السياسة العامة؛ المنتديات الإلكترونية أو المناقشات الإلكترونية للكشف عن مشكلة عامة محددة، الشكاوي عبر الإنترنت، الشكوى من الخدمات غير العقلانية للموظفين العموميين، الإستطلاعات الإلكترونية لتحسين الموقع الإلكتروني واللوائح العامة

(1) Seok, B.K., and Moon, J.W. Paradigm Shift in E-government and the Outlook for Future Direction *Focusing*. Retrieved 28/11/2010, from [kisd.re.kr](http://kisd.re.kr) (in Korean).

(2) Song, K.J. (2006). Building Local E-governance and Possibility of Civil Participation E-Democracy. *Damron* 201, 9(4), pp 105-139. (in Korean).

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

القائمة<sup>(1)</sup>. كانت هذه الممارسات الشكل النموذجي للحكومة الإلكترونية التشاركية ولا تزال المشاركة العامة هي الموضوع الرئيسي لنطاق وممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية لكوريا الجنوبية.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: تطور إستراتيجية وممارسات الحكومة الإلكترونية على المستويات المحلية

بدأت تطورات مشاريع الحكومة الإلكترونية التشاركية في الحكومات المحلية لكوريا الجنوبية عام 1998م بعد عام واحد من إعلان الحكومة الوطنية عن خطة تعزيز المعلوماتية للحكومات المحلية عام 1997م تم وضع هذه الخطة من قبل وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية (MOGAHA) وتم نشرها منذ 5 سنوات<sup>(3)</sup> لتعزيز المعلوماتية في الحكومات المحلية. في الخطة الأولى، إنصبت المشاريع التي تركز على الحكومة الوطنية في بناء نظام المعلومات الإدارية لتقليل التداخل في العمليات الإدارية بين الحكومة الوطنية والمحلية ودمج الأداء الفردي لكل حكومة. وشمل إنشاء نظم معلوماتية في الإدارة، الموارد البشرية والإدارة المالية. في نفس الوقت، قامت كل حكومة محلية بتخطيط ومعالجة مهام المعلوماتية كتوزيع أجهزة الكمبيوتر الشخصية، التدريب على الإنترنت، تصميم قرية عبر الإنترنت وإنشاء بنية تحتية لمدينة U (مدينة مجهزة بالكامل بالشبكات)، دعم المجتمعات السيبرانية والتجارة الإلكترونية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.<sup>(4)</sup>

منذ نشر الخطة الثانية عام 2002م وعندما خططت الحكومة الوطنية للحكومة الإلكترونية التشاركية أطلقت الحكومات المحلية أيضًا مواقع ويب ونقل المعلومات والخدمات الحكومية والمنتديات الإلكترونية. كانت هذه بداية ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستويات المحلية وأدت هذه الخطط وممارسات الحكومة الإلكترونية من طرف الحكومات المحلية إلى تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الحكومية للسكان المحليين والشركات المحلية، كما حسنت الشفافية والمساءلة في العمليات والأداء الحكومي.<sup>(5)</sup>

نتيجة لذلك، نجحت الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية بشكل ملحوظ ليس فقط في زيادة الفعالية الإدارية وإنما في إشراك المواطنين أيضًا في عملية صنع القرار على جميع المستويات الحكومية.<sup>(6)</sup> يقول الباحثين أن مشاريع الحكومة الإلكترونية التشاركية زادت من شفافية عمليات صنع السياسات الحكومية وتنفيذها.

لقد زادت من إهتمام المواطنين بالسياسات العامة والقضايا السياسية، كما أنها زادت من مشاركة المواطنين في التعبير عن آرائهم حول القضايا العامة في أي وقت. علاوة على ذلك، فإن العديد من ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على جميع مستويات الحكومة - مثل Epeople، مواقع حكومة مدينة Chuncheon و KangnamKu عبر الإنترنت في سيول - تم الإشادة بها دوليًا باعتبارها أمثلة ناجحة للحكومة الإلكترونية تعمل

(1) Chung, Y.J.(2007). A study of e-democracy in South Korea. *Journal of Korean Association for Regional Information Society*, 10(4), pp 29-57.(in Korean).

(2) Seok & Moon, Op.Ct.

(3) تم الإعلان عن الخطة الأولى عام 1997م والثانية عام 2002م والثالثة عام 2007م والثالثة لا تزال جارية.

(4) Yang, S.E.and Yu, K.M.(2009). Local Governments Information Organization and strengthening of the Environmental Compliance Plan:Focused on Metropolitan Local governments. *Journal of Korean Regional Information Society*, 12(2), pp 159-182.(in Korean).

(5) Yang, *Ibid*, 2009, p10.

(6) Song, *Ibid*, 2006, p28.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

على إشراك المواطنين في الإستشارات الإلكترونية وعمليات صنع القرار الإلكتروني.<sup>(1)</sup> إستخدمت الحكومات المحلية الإطار الوطني والتوجيهات العملية بدلاً من وضع تصور مستقل لإطار الحكومة الإلكترونية وممارستها وبدلاً من ذلك، ركزت الحكومات المحلية لكوريا الجنوبية على إستخدام تقنية المعلومات والاتصالات عملياً لتقديم الخدمات الحكومية تلبية مطالب المجتمعات المحلية وإيجاد حلول لها لتحقيق مجتمعات محلية أفضل.

### المطلب الثاني: المشاركة المدنية الإلكترونية ومقارنة الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

سنتناول من خلال هذا المطلب تطور ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في فرع أول. أما الفرع الثاني سنتطرق فيه إلى مقارنة بين سياقات الديمقراطية الإلكترونية في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية.

### الفرع الأول: تطور ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية

زاد المجتمع المدني في كوريا الجنوبية من إستخدامه لتقنيات المعلومات والاتصالات منذ أواخر التسعينات أولاً، زادت تقنيات المعلومات والاتصالات بسرعة من عدد المنظمات غير الربحية (NPOs) الجديدة، حوالي 4000 من المنظمات غير الربحية الجديدة تم تأسيسها عبر الإنترنت من 1997-2000. ليست جميعها منظمات خارج البرلمان من أجل تمثيل حقوق ومصالح المواطنين ولكن الزيادة الهائلة في هذه المنظمات في مثل هذه الفترة القصيرة تعني توسع المجتمع المدني بشكل عام وبدء تغيير إجتماعي كبير في كوريا الجنوبية، التي كانت تتألف تاريخياً من قطاعين فقط: الحكومة وقطاع المجتمع.<sup>(2)</sup> ومع ذلك، في المرحلة الأولى من تبني المجتمع المدني في كوريا الجنوبية لتقنيات المعلومات والاتصالات، إستخدمت المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت في البداية تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل التعبئة والأنشطة السياسية. كما إستخدمتها أيضاً في توفير المعلومات والحملات السياسية، تعبئة سلطة المواطنين والتأثير في عملية صنع القرار السياسي من خلال مطالب المواطنين.

تم زيادة فعالية إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت خلال فترات الإنتخابات. أفضل مثال على ذلك، الحملة الإنتخابية لعام 2000م التي قامت بها منظمة غير حكومية (NGO) في كوريا والتي كانت المجموعة الرائدة للدفاع الإلكتروني في كوريا الجنوبية خلال فترة إنتخابات الجمعية الوطنية. كانت منظمة إجتماعية وسياسية غير متصلة بالإنترنت، لكنها إستخدمت الإنترنت لتقديم معلومات موضوعية عن المرشحين والأحزاب السياسية كملفات تعريف المرشحين، التعهدات السياسية لكل مرشح وسياسات كل حزب سياسي. أثرت أنشطة المنظمات غير الحكومية في كوريا عبر الإنترنت على الناخبين في إتخاذ قرارات بشأن التفضيلات السياسية.<sup>(3)</sup> على وجه الخصوص، زادت المنظمات غير الحكومية في كوريا الإهتمام السياسي والمشاركة السياسية وخاصة فئات الشباب الذين كانوا أكثر المجموعات اللامبالية سياسياً.

(1) ICELE(International Centre Excellence for Local e-Democracy).(2005).Case Studies.Retrieved 16/2/2010, from [www.icele.org](http://www.icele.org).

(2) Shin,D.J.,Kim, K. S.and Kim, J.O.(2005). The Growth of Civil Organizations in South Korea.*Journal of Survey Research*, 6(2),pp 75-101.(in Korean).

(3)Yun, S. Y and Chang, W. Y. Study on Political Participation of Young Students: with Focus on the Candlelight Demonstration of 2008.Paper delivered at the Academic Conference of Korean Political Science Association, Seoul, 20/8/2008. (in Korean).

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

عمل الإنترنت على تحسين بنية هذه المنظمات، مما سمح بشبكة أفقية بين أعضاء المنظمات غير الحكومية في كوريا وتحالفًا متساو مع المنظمات غير الحكومية الأخرى. أدت هذه التأثيرات الداخلية والخارجية لتقنيات المعلومات والاتصالات في المنظمات غير الحكومية في كوريا إلى زيادة تأثيرها السياسي خلال فترة الانتخابات.<sup>(1)</sup> في عام 2002م، تغيرت المشاركة المدنية الإلكترونية التي كانت تركز على المنظمات غير الحكومية غير المتصلة بالإنترنت إلى مشاركة فردية عبر الشبكة. ويرجع ذلك إلى أن الإنترنت أصبحت أحد أكثر أدوات الاتصال شيوعاً لمواطني كوريا الجنوبية، الفضاء الجديد لمشاركة الإهتمامات المشتركة، مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية وتنظيم المجتمعات.<sup>(2)</sup> أصبح الفرد المتصل بالشبكة هو الشكل الشائع للمشاركة المدنية الإلكترونية منذ ثلاثة أحداث من أوائل عام 2000م. كيف تطورت هذه الأحداث الثلاثة: - المجتمع الإلكتروني NOSAMO 2002، حركة مكافحة الإقالة عام 2004 وفضيحة هوانغ وو سوك 2005-<sup>(3)</sup>

تم تنظيم NOSAMO وهو نادي مشجع لدعم (روه، مو هيون) خلال فترة الانتخابات الرئاسية لعام 2002م. كان هذا النادي أول منتدى للمعجبين السياسيين عبر الإنترنت لدعم السياسي روه، بدأ بمنتدى مناقشة سياسي بسيط عبر الإنترنت من قبل شخص دعم (روه، مو هيون) وسرعان ما أصبحت منظمة مستقلة عبر الإنترنت خلال الحملة الانتخابية للرئيس عام 2002م. كان نجاح NOSAMO بسبب الرؤية السياسية لـ (روه) الذي حارب ضد الإقليمية السياسية، لاسيما بين مقاطعة Kyongsang ومقاطعة Jeonla والتي واجهت تحديات كبيرة في التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية. حفزت هذه القضية السياسية المواطنين ليصبحوا أعضاء في NOSAMO المشاركة في السياسة. كان السبب الأكثر أهمية لنجاح NOSAMO هو استخدام المؤيدين لتقنيات المعلومات والاتصالات بشكل فعال لتحقيق غايتهم.<sup>(4)</sup>

أنشأ المؤيدون مجتمعًا إلكترونيًا (www.nosamo.org) واتخذوا إجراءات سياسية من خلال المجتمع الشبكي. قام أعضاء NOSAMO بأنشطة تنظيمية وسياسية رئيسية مثل: مناقشة القضايا السياسية، وضع القواعد، إنتخاب موظفي المنظمة وجمع الأموال السياسية من خلال التواجد عبر الإنترنت. وأدت هذه الأنشطة التنظيمية والسياسية القائمة عبر الإنترنت إلى خفض تكلفة إدارة المنظمة، تعبئة الأنشطة وخفضت الوقت اللازم لتشكيل المنظمة وتحديد القواعد. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت هذه المنظمة (NOSAMO) العديد من تقنيات اتصالات المعلومات - بما في ذلك لوحة عبر الإنترنت، الوسائط الإخبارية على الإنترنت، الرسائل النصية القصيرة SMS والمكالمات الهاتفية - لتوفير معلومات سياسية جديدة للأعضاء وإشراك المواطنين في التصويت يوم الانتخابات. في الوقت نفسه، نظمت NOSAMO أيضًا أنشطة خارج الإنترنت لتسهيل تعبئة وتعظيم نفوذها.

(1) Cho, S. J.(2009). *Internet and Democracy in Korea: Challenge and Change on Participatory Democracy and Representative Democracy*. Paju: Korean Studies Information Co. Ltd.(in Korean).

(2) Seo, Y. J. and Kang, M. G. The Critical Review of the Internet in 10 years and civil society, *Korea Society Convention (June 2005)*, pp 647-655.(in Korean).

(3) Kang, D. J. and Dyson, L. E.(2007). Internet Politics in South Korea: The Case of Rohsamo and Ohmynews. *18<sup>th</sup> Australasian Conference on Information Systems*. Retrieved 14/3/2008, from: [www.acis.usq.edu.au](http://www.acis.usq.edu.au)

(4) Chang, Op.Ct, 2006, p.62

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

إستحوذت أنشطة NOSAMO على الإهتمام السياسي لفئة الشباب وخاصة طلاب الجامعات الذين لم يشاركوا في الأنشطة السياسية وقدمت دعماً مهماً للسيد روه، الذي أصبح رئيساً لكوريا. (1) الأهم من ذلك إستمرت NOSAMO في العمل كمنظمة غير حكومية سياسية (NPO) بعد تولي الرئيس روه منصبه.

كانت NOSAMO المثال الأول في كوريا الجنوبية لمجموعة سياسية عبر الإنترنت طوعية، مترابطة وقائمة على الأفراد وإقترت التأثير السياسي لتقنيات المعلومات والاتصالات أثناء الإنتخابات. (2) منذ نجاح NOSAMO في المجتمع المدني في كوريا الجنوبية، أصبحت الإنترنت الوسيلة الأكثر شعبية لإرسال وإستقبال المعلومات السياسية والإنتخابية؛ كما أصبحت الحملات والأنشطة السياسية التي تركز على المواطن عبر الإنترنت خلال فترة الإنتخابات شائعة كذلك. (3)

وقد غيّر حدث مهم في مارس 2004م المشاركة السياسية عبر الإنترنت بطريقتين: أولاً، لم تعد المشاركة السياسية تقتصر على فترة الإنتخابات ولكنها أصبحت تمتد إلى وقت عدم وجود الإنتخابات؛ ثانياً، تغير التركيز الأولي من القضايا السياسية العامة للتركيز على قضايا سياسية فردية محددة. وكان هذا الحدث حركة مناهضة الإقالة في مارس 2004م. بدأت الحركة المناهضة للإقالة عندما أقرت أحزاب المعارضة الرئيسية مشروع قانون عزل الرئيس (روه، مو هيون). كان الدافع وراء هذا الحدث الرفض الفوري من قبل الرئيس روه لمزاعم أحزاب المعارضة وهذا بمطالبة إعتذار الرئيس لدعم حزبه الحاكم، مع إقتراب إنتخابات الجمعية الوطنية الـ 17. كانت إقالة الرئيس هي القضية الأكثر أهمية في ذلك الوقت وكانت حدثاً غير مسبوق في التاريخ الدستوري لكوريا الجنوبية.

عارض الكثير من الناس (75٪ من السكان و45٪ من مستخدمي الإنترنت) محاكمة الرئيس وإتهموا أحزاب المعارضة. أسفرت الحركة المناهضة للإقالة عن فوز الحزب الحاكم في إنتخابات الجمعية الوطنية الـ 17 (التي حصلت على 152 مقعداً من مقاعد الجمعية البالغ عددها 255 مقعداً). لأن أحزاب المعارضة لم تفز بأغلبية المقاعد في إنتخابات الجمعية الوطنية- لأول مرة في تاريخ كوريا الجنوبية- لم تستطع الإصرار بقوة على الإقالة. بالإضافة إلى ذلك، قضت المحكمة الدستورية بأن دعم الرئيس روه لحزبه الحاكم لم يكن سبباً كافياً لعزله من منصبه وإنتهت هذه الأزمة، بصدور حكم المحكمة.

العنصر المهم بشكل مميز في حركة مناهضة الإقالة هو الأنشطة الإلكترونية التطوعية للأفراد المتصلين بالشبكة لمكافحة الإقالة. تم إنشاء مقهى إنترنت (Gukhyeop: Do not threaten the people, café.daum.net) ليكون مركزاً للحركة عبر الإنترنت التي تعارض العزل. لم يكن Gukhyeop منظمة مجتمع مدني ولا مجتمع. وكانت عبارة عن جمعية عبر الإنترنت مدعومة من قبل الأفراد المتطوعين من الشبكات الذين عارضوا الإقالة نفسها. قام Gukhyeop بحركتين عبر الإنترنت للبحث عن التوقيع الإلكتروني: الأولى كانت "الإلغاء الفوري للإقالة من طرف المحكمة الدستورية" والثانية "طلب قرار مؤقت بتعليق حقوق أعضاء الجمعية الوطنية".

(1) Chang, Op.Ct. 2006, p.63

(2) Cho, Op.Ct. 2009, p.25.

(3) Chang, Op.Ct. 2007, p.12.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

شارك حوالي 500 ألف شخص في حركة مناهضة الإقالة عبر الإنترنت. كما، تم إنشاء العديد من نوادي الإنترنت لمكافحة الإقالة-حوالي 1200- لتعبئة وتجميع سلطة المواطنين، بالإضافة إلى هذه النوادي، ظهر شكل جديد من المشاركة السياسية: تمثل في وجود وسائط فردية كالمدونات والمراسلات الفورية.<sup>(1)</sup> ومن الجدير بالذكر أن الأنشطة الإلكترونية التي عارضت إجراءات الإقالة قدمت "المشاركة المرححة" والتي تعد مظهرًا جديدًا للثقافة السياسية عبر الإنترنت وشملت: الهجاء(السخرية)، المحاكاة الساخرة، النقد الحاد في شكل رسوم متحركة، رسوم كاريكاتورية وصور، فيديو. في الوقت نفسه، نظمت Gukhyeop والنوادي الأخرى عبر الإنترنت كذلك أنشطة غير متصلة بالإنترنت، بما في ذلك حركة ضوء الشموع بالقرب من الجمعية الوطنية والتي جذبت حوالي 15 ألف مشارك.<sup>(2)</sup> بكل هذه الطرق، كانت الحركة المناهضة للإقالة هي أول نوع جديد من الحركات الاجتماعية في كوريا الجنوبية: حركة تضمنت تحالف من الأفراد المتصلين بالشبكة والمشاركة المرححة عبر الإنترنت.

في عامي 2005 و2006م، تم إنتشار فضيحة شملت(هوانج، وو سوک).<sup>(3)</sup> تضمنت الفضيحة إدعاء هوانج بأنه خلق خلايا جذعية جنينية بشرية عن طريق الإستنساخ. ومع ذلك، أفاد PD Suchop (الترجمة: Pocket Diary) وهو برنامج تلفزيوني تابع لشركة Munhwa Broadcasting Corporation (MBC) أن شائعات إنتهاك هوانج لأخلاقيات البحث كانت صحيحة. وسرعان ما توسع الجدل حول إنتهاك الأخلاقيات في بحث هوانج ليشمل نقاشات حول تزوير بحثه. بدأت كل من لجنة التحقيق بجامعة سيول الوطنية ومكتب المدعي العام بشكل مشترك في التحقيق في حقيقة تكوين الخلايا الجذعية؛ إنتهت الفضيحة بالإعلان عن عدم وجود الخلايا الجذعية. كانت فضيحة الإحتيال هذه "أهم أخبار العام" في نهاية عام 2005م.<sup>(4)</sup>

في هذه العملية، كان الفضاء الإلكتروني هو أكثر مجالات المحادثة نشاطًا. في البداية، نشأ مزاج إجتماعي يعزز هوانج في الفضاء السيبراني. عندما أفاد PD Suchop أن الأستاذ هوانج قد إنتهك أخلاقيات البحث نشر مستخدموا الإنترنت العديد من التعليقات الإنتقادية التي تهاجم البرنامج التلفزيوني. في ذلك الوقت، زاد عدد الأعضاء في نادي المعجبين عبر الإنترنت لهوانج "I love Woo-Suk Hwang" ([www.cafe.daum.net](http://www.cafe.daum.net)) بشكل كبير ليصل إلى ما يقرب من 120.000 عضو.

من ناحية أخرى، توسعت الشكوك حول بحث هوانج كذلك. أجريت كل من الأصوات الإيجابية والسلبية حول بحث هوانج مناقشات عقلانية. قال يون وتشانغ(2007) إن شعبية مستخدمي الإنترنت هذه تذكرنا بـ "الجنون الجماعي" وتم قلبها من خلال الأنشطة الإلكترونية غير المتوقعة في Sorimadang لوحة الإعلانات لمركز معلومات أبحاث الأحياء(Sorimadang(BRIC, [www.bric.postech.ac.kr](http://www.bric.postech.ac.kr)) هي لوحة إعلانات، حيث يتبادل الطلاب الكوريون الجنوبيون في برامج الماجستير والدكتوراه المعلومات الأكاديمية والوظيفية.

(1) Yun & Chang, Op.Ct, 2007, p.56.

(2) Ibid, 2007, p.20

(3) Ibid, 2007, p.26

(4) Ibid, 2007,p.18



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

خلال الفضيحة، قدم أعضاء BRIC مواد وصور علمية لتعزيز المناقشات المعقولة حول تكوين هوانغ للخلايا الجذعية. لتعزيز المناقشات المعقولة، قام مشغلوا BRIC بمراقبة المناقشة الإلكترونية على مدار 24 ساعة في اليوم وأخذوا سلطة تيسير قوية وإستخدموا نظام عضوية للمشاركة في المناقشة الإلكترونية؛ كانت هذه الإجراءات مفيدة للحد من الانتقادات التي لا أساس لها والحجة القائمة على التخمين والمنشورات المسيسة في سوريمادانج (Sorimadang). ونتيجة للتركيز على المواد العلمية والمناقشة الإلكترونية العقلانية، تم إلغاء تمجيد الرأي العام لهوانغ. أظهرت أنشطة BRIC هذه إمكانية المناقشة الإلكترونية لخلق "ذكاء جماعي" يمكن أن يصحح الشعبية للمواطنين عبر الإنترنت من خلال المناقشة التداولية. كما ألهمت مناقشتهم كذلك تغييراً في السياسات العلمية لحكومة كوريا الجنوبية.

لقد أظهر تطور المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية فعالية وكفاءة تقنيات المعلومات والاتصالات في تعبئة المشاركة السياسية للمواطنين والتأثير في المواطنين، المجتمع وفي السياسة. أدى التحول إلى "المشاركة المدنية الإلكترونية القائمة على الشبكات الفردية" إلى تحسين ثقافة التداول وتوسيع نطاق القضايا السياسية وإدخال الأنشطة السياسية إلى الحياة اليومية. يظهر بحث Kang و Chung تأثير تقنيات المعلومات والاتصالات في المجتمع المدني في كوريا الجنوبية، كما يظهر كذلك أن ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية زادت من إهتمام المواطنين بالسياسة وشجعت المشاركة السياسية المباشرة من قبل المواطن وتمكين ردود الفعل بشكل أسرع بين الحكومة والمواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات والمؤسسات السياسية.

يعتمد المجتمع المدني لكوريا الجنوبية تقنيات المعلومات والاتصالات وبدأ إستخدامها في المجتمع من قبل المنظمات غير الربحية NPOs القائمة على أساس عدم الاتصال بالإنترنت منذ أواخر التسعينات. ومع ذلك، تغير الإستخدام الأولي لتقنيات المعلومات والاتصالات من قبل المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت على الفور لإنشاء أشكال جديدة من المشاركة المدنية الإلكترونية كنادي المعجبين بالسياسي عبر الإنترنت، الصحافة الخاصة عبر الإنترنت والنشاط الإلكتروني الفردي عبر الشبكة. وكانت هذه الأنواع من المشاركة المدنية الإلكترونية أكثر أشكال المشاركة السياسية شعبية من قبل المواطنين وأكثر الوسائل تأثيراً في الساحة السياسية لكوريا الجنوبية.

### الفرع الثاني: مقارنة سياق الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

يتناول هذا الفرع سياق الديمقراطية الإلكترونية بشكل خاص بما في ذلك تطور إطار الحكومة الإلكترونية وممارساتها وتطور المشاركة المدنية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية. أوجدت المقارنة بين الدول أوجه تشابه وإختلاف في إستراتيجيات الديمقراطية الإلكترونية، التنمية والممارسات بين البلدين. بإستخدام تطور الحكومة الإلكترونية وممارساتها، طبق كلا البلدين تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين القطاع في كل بلد بما في ذلك الإقتصاد، السياسة والمجتمع بشكل عام منذ أواخر التسعينات.

في كلا البلدين، كان أحد الأسباب المهمة لإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات هو تحسين العلاقات الحكومية مع المواطنين وإصلاح الإدارة، بما في ذلك توفير الخدمات الحكومية التي تركز على المواطن وإشراك

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

المواطنين في عمليات صنع القرار. شاركت جميع مستويات الحكومات في وضع أطر عمل الحكومة الإلكترونية أو ممارسة الحكومة الإلكترونية بهدف تحقيق علاقات أفضل مع المواطنين.

ومع ذلك، اختلفت أستراليا وكوريا الجنوبية في طريقة تطويرها لأطر الحكومة الإلكترونية وممارستها. في أستراليا، لعبت المستويات الحكومية الثلاثة أدوارًا مختلفة في تجسيد الحكومة الإلكترونية وتنوعت في ممارستها للحكومة الإلكترونية. خططت حكومة الكومنويلث لإنشاء بنية تحتية وطنية عريضة النطاق، لكنها كانت عملية بطيئة بسبب نظام الاتصالات الاحتكاري المخصّص جزئيًا. قدمت حكومة الكومنويلث إطارًا وطنيًا للحكومة الإلكترونية. ووجه هذا الإطار الفيدرالي تطوير الحكومة الإلكترونية في المستويين الآخرين من الحكومة، على الرغم من قبول كل حكومة الولايات إطار الحكومة الإلكترونية لحكومة الكومنويلث. كانت البوابة الوطنية تديرها حكومة الكومنويلث ولكن تم الانتهاء من البوابة من خلال التعاون بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وركزت هذه البوابة على توفير المعلومات الحكومية على جميع المستويات وتقديم خدمات حكومية تركز على المواطن. ومن ناحية أخرى، استخدمت الحكومات المحلية إطار عمل الحكومة الإلكترونية وسياسات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وسعت إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية لتحسين إدارتها وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار.

اعتمدت الحكومات المحلية على الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لإدارة ومواصلة ممارسات الحكومة الإلكترونية لأن الحكومات المحلية ليس لديها (وليس لها) سلطة دستورية وكانت (ولا تزال) تعاني من نقص التمويل من المستويات العليا للحكومات. بالمقارنة مع المستويين الآخرين من الحكومات، فوقها وتحتها، وضعت حكومات الولايات إستراتيجيات وممارسات جيدة للحكومة الإلكترونية. ومع ذلك، فقد اختلف تطوير الحكومة الإلكترونية على مستوى الولايات وفقًا لقدرة وإستعداد حكومة كل ولاية. بدأت بعض حكومات الولايات مثل: فيكتوريا بتطوير سياسة الحكومة الإلكترونية، لكن البعض مثل: نيو ساوث ويلز، مارست الحكومة الإلكترونية أولاً، ثم تم وضع السياسات. على الرغم من الاختلافات على مستوى الولايات، ركزت العديد من حكومات الولايات على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. تتمتع المشاركة الإلكترونية للمواطنين بسجل أفضل على مستوى حكومات الولايات مقارنة بمستويات الكومنويلث والحكومات المحلية.

على النقيض من ذلك، كان تطور الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية يدار بفعالية من قبل الحكومة الوطنية والتي كان لها الدور الرئيسي في تشكيل إستراتيجيات وممارسات الحكومة الإلكترونية. ركز تطور الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية على التكامل بين الهيئات الحكومية وبناء البنية التحتية للنطاق العريض في التسعينات. كان هدف الحكومة الإلكترونية هو توفير المعلومات والخدمات الحكومية التي تركز على المواطن وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار (الحكومة الإلكترونية التشاركية). لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية بنجاح أطلقت جميع الدوائر والهيئات الحكومية مواقع إلكترونية وقدمت معلومات حكومية. كما كانت تهدف جميع مستويات الحكومات إلى توفير فضاءات مشاركة إلكترونية للمواطنين لمناقشة السياسات الحكومية والقضايا العامة.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

لتطوير الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي، كانت الحكومات الوطنية مسؤولة عن وضع السياسات وركزت الحكومات المحلية على الأساسيات الراسخة كتوزيع أجهزة الكمبيوتر، توفير التدريب على كيفية استخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت لإشراك المواطنين في ممارسات الحكومة الإلكترونية.

في كلا البلدين، أدى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات إلى زيادة إهتمام المواطنين بالسياسة وكذلك زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين. وقد سهلت تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل خاص المشاركة السياسية لفئات الشباب. أدى تزايد الإهتمام والمشاركة السياسية إلى تفعيل المجتمع المدني في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية. ومع ذلك، طوّرت أستراليا وكوريا الجنوبية المشاركة المدنية الإلكترونية بطرق مختلفة.

تزايد استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المشاركة المدنية الإلكترونية الأسترالية تدريجياً منذ عام 2000م تم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في البداية من قبل المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت ولكنها سرعان ما تمكنت من إنشاء أشكال مختلفة من المشاركة المدنية الإلكترونية مثل: المنتديات الإلكترونية، وسائل الإعلام الإخبارية عبر الإنترنت والدعوة السياسية عبر الإنترنت في المجتمع المدني الأسترالي. أشركت الأشكال الجديدة للمشاركة المدنية الإلكترونية المواطنين بشكل فعال في السياسة ولكن هذه الأشكال الجديدة من المشاركة لم تحقق بعد المواطنة التشاركية.

على عكس تنمية المشاركة المدنية الإلكترونية الأسترالية، تطور المجتمع المدني في كوريا الجنوبية بشكل كبير من خلال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إتخذت المنظمات غير الحكومية غير المتصلة بالإنترنت ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية وزادت من التأثير السياسي للمواطنين في وقت الإنتخابات. ومع ذلك، تم تغيير هذا الإتجاه الأولي للمشاركة المدنية الإلكترونية بسرعة من خلال ثلاثة أحداث هامة: NOSAMO، حركة مناهضة الإقالة وفضيحة (هوانج، وو سوك). وأصبح الأفراد المتطوعين المتصلين بالشبكة، بدلاً من المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت جهات فاعلة رئيسية في ممارسة المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية. كما تم تنظيم المشاركة المدنية الإلكترونية لكوريا الجنوبية كلما ظهرت قضايا سياسية أو عامة. وزادت هذه المشاركة المدنية الإلكترونية من الإهتمام السياسي ومشاركة المواطنين والأهم من ذلك أدخلت مفاهيم جديدة للمشاركة المدنية الإلكترونية كالجماهير الذكية والذكاء الجماعي.

في الختام، يمكن القول أن الإختلافات والتشابهات في سياقات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية تعتبر ذات أهمية بالغة في فهم الكيفية التي يتفاوت بها استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الحكومة والسياسة وبالتالي كيفية تشكيل الحكومة الإلكترونية التشاركية وممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

### خلاصة الفصل:

نخلص من خلال تناولنا هذا الفصل دراسة مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية ومقارنة النظام السياسي في كل بلد. وقد كانت هناك إختلافات كثيرة مقارنة بأوجه التشابه. التشابه الوحيد بينهما هو أن كلاهما يؤكد ويقدر كونهما بلدًا ديمقراطيًا وحققًا إعترافاً كونهما "دول ديمقراطية كاملة". بالإضافة إلى ذلك، حاول كلا البلدين الوصول بشكل كامل إلى هدف الديمقراطية الليبرالية، لكن مساراتهما نحو ذلك الهدف اختلفت. وقد نشأت الإختلافات في العوامل التي شكلت النظام السياسي لكل بلد.

وقد طوّرت أستراليا منذ فترة طويلة الفكرة الليبرالية- الديمقراطية في نظامها السياسي. إن جهود تطوير فكرة الديمقراطية- الليبرالية الأسترالية بدأت في القرن التاسع عشر لبناء نظام سياسي أسترالي مستقل عن ماضيها كمستعمرة بريطانية. وقد نص الدستور المكتوب لعام 1901م على الأفكار السياسية الأسترالية وشكلت النظام السياسي الأسترالي على الصعيدين الفيدرالي والبرلماني.

بشكل مختلف عن أستراليا، بدأ الفكر السياسي لكوريا الموحدة من خلال إستعدادات هويتها السياسية أو سيادتها خلال الفترة الإستعمارية اليابانية وأعلنت عن دستوراً مكتوباً أولياً ينص على كون كوريا دولة مستقلة كان الدستور المكتوب الأولي هو أصل الدستور المكتوب لكوريا الجنوبية في عام 1953م. نص الدستور المكتوب على أن كوريا الجنوبية دولة ديمقراطية-ليبرالية. ومع ذلك، لم يحقق الدستور المكتوب الهدف لفترة طويلة بسبب النظام السياسي الرئاسي الإستبدادي والذي تأثر بتجربة الحرب الكورية.

أدت الظروف الأولية المختلفة بين النظامين السياسيين في أستراليا وكوريا الجنوبية إلى تطبيقات مختلفة لأفكار الديمقراطية- الليبرالية. في أستراليا، كانت فكرة الديمقراطية- الليبرالية راسخة في جميع أنحاء الأمة. لقد رسخت أستراليا بفعالية الأفكار الديمقراطية لمساءلة الحكومة، منع الفساد السياسي وفوائد المشاركة السياسية الديمقراطية للمواطنين في عمليات صنع القرار. كما، إستخدمت أستراليا بشكل عام آليات السوق بشكل مستدام في أستراليا. وعلى الرغم من تذبذب التركيز على آليات السوق، فقد كانت سمة بارزة للديمقراطية- الليبرالية الأسترالية.

بالمقارنة، دفعت تجربة الحرب الكورية الأنظمة السياسية في كوريا الجنوبية إلى الإستقرار بطريقة مختلفة. بعد فترة وجيزة من الحرب، ركزت جميع التطورات السياسية والإقتصادية على تحقيق الإعتماد على الذات ضد العدو المستمر في الشمال. دفعت هذه البيئة النظام الإستبدادي إلى تحقيق الإعتماد على الذات. لقد حقق النظام الإستبدادي في كوريا الجنوبية تنمية إقتصادية ضخمة في العالم وإعتماداً على الذات. ومع ذلك، فقد سيطر هذا النظام بالقوة على حقوق المواطنين وأدى إلى تراجع الديمقراطية السياسية وأدى إلى العديد من المشاكل السياسية والإقتصادية كالفساد السياسي. وأدت تلك المشاكل إلى تعبئة الحركات الوطنية من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي وقد كان الإنتقال السياسي ناجحاً بسبب نشاط حركات المواطنين. منذ الإنتقال السياسي الناجح إلى الديمقراطية عام 1987م، بدأت كوريا الجنوبية في تطبيق أفكار الديمقراطية- الليبرالية على نطاق واسع كالمساءلة الشفافية في الأداء الحكومي وعمليات صنع القرار السياسي.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

الإختلافات بين النظام السياسي والحكومي في البلدين واضح. النظام السياسي الأسترالي هو نظام برلماني يتشكل البرلمان من سياسيين منتخبين. ينتخب المواطنين السياسيين في البرلمان، بحيث يمثل البرلمان حقوق المواطنين. يتم تشكيل الحكومة الأسترالية من قبل البرلمان. رئيس الحكومة، هو رئيس الوزراء وهو عضو في حزب سياسي وينتمي إلى الحزب السياسي المهيمن. لهذا السبب، يمارس البرلمان كلاً من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وبعبارة أخرى، لا يوجد فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام البرلماني الأسترالي. الأحزاب السياسية الأسترالية مركزية (ذات أولوية) في النظام البرلماني. وعلى وجه الخصوص، فإن نظام الحزبين- حزب العمل والإئتلاف بين الأحزاب الليبرالية والوطنية- هيمن على البرلمان الأسترالي لفترة طويلة.

بالمقارنة، النظام السياسي لكوريا الجنوبية هو نظام رئاسي. رئيس كوريا الجنوبية هو رئيس الحكومة وله سلطة سياسية واسعة. يتم إنتخاب الرئيس مباشرة عن طريق التصويت الشعبي كل خمس سنوات ولكن يُسمح له بتولي المنصب لفترة واحدة فقط. يتمتع المواطنون أيضاً بتصويت مباشر لأعضاء الجمعية الوطنية، الذين هم عادةً أعضاء في أحزاب سياسية. يتمثل الدور الرئيسي للجمعية الوطنية في تمثيل حقوق المواطنين وسن القوانين للشعب. كما تضبط الجمعية الوطنية من سلطة الرئيس القوية وذلك لمنع إساءة استخدام السلطة السياسية من قبل الرئيس. ولذلك، يفصل النظام السياسي في كوريا الجنوبية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على التوالي وبين الجمعية الوطنية والرئيس المنتخب بشكل منفصل. ومع ذلك، لم تتطور الأحزاب السياسية بعد بشكل كاف في النظام الرئاسي في كوريا الجنوبية.

بنية النظام الحكومي في أستراليا هو الفيدرالية. تهدف الفيدرالية إلى الحفاظ على وحدة الدولة والسلطات المحلية. يحدد الإتحاد الأسترالي تقسيم السلطة بين ثلاثة مستويات للحكومة: حكومة الكومنويلث، حكومات الولايات والحكومات المحلية. على وجه الخصوص، يحدد الدستور بوضوح تقسيم السلطة بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات. إن حكومة الكومنويلث مسؤولة عن القضايا على المستوى الوطني كالدفاع، العملة، الهجرة والنزوح، الشؤون الدبلوماسية وخطط الإعانات الإجتماعية الوطنية. إن حكومات الولايات مستقلة عن القوانين والأنظمة الإتحادية وتحتفظ "بالسلطات المتبقية" في توفير الخدمات العامة التي يعاني منها المواطنون يومياً. بشكل عام، تم الحفاظ على العلاقات بين الكومنويلث وحكومات الولايات بشكل جيد، على الرغم من وجود نزاعات في كثير من الأحيان وهناك بعض الإزدواجية في الوظائف.

وعلى عكس أستراليا، كان نظام حكومة كوريا الجنوبية يتمتع بنظام سياسي قوي يتمحور حول الحكومة الوطنية. تم تحديد معظم السياسات من قبل الحكومات الوطنية لكوريا الجنوبية، وتم ربط الحكومات المحلية بالحكومات المركزية. خلال أول حكومة ديمقراطية، تم إدخال الحكم الذاتي للحكومات المحلية في نظام حكومة كوريا الجنوبية. والآن يتم إنتخاب الممثلين في الحكومات المحلية مباشرة من قبل السكان المحليين وتقوم الحكومات المحلية بجمع الضرائب المحلية لإدارة تنمية المناطق المحلية. وقد نجح الحكم الذاتي للحكومات المحلية حتى الآن، على الرغم من أن الحكومات المحلية تعتمد إلى حد ما على الدعم المالي المقدم من الحكومة المركزية.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

بالإضافة إلى وجود أشكال مختلفة من الأنظمة السياسية، تختلف أستراليا وكوريا الجنوبية أيضًا في الطريقة التي تطوّر بها المجتمع المدني. وفي أستراليا، كانت المشاركة السياسية للمواطنين جزءًا من عملية صنع القرار السياسي لفترة طويلة. الشكل الأكثر شيوعًا للمشاركة السياسية الأسترالية هو كونك عضوًا في منظمة وطنية غير ربحية (NPO). وهذا بسبب أن هذه المنظمات عملت بفعالية كممثلين خارج البرلمان. وتقدم المنظمات غير الربحية الأسترالية الخدمات الاجتماعية للفئات المحرومة وتسهم في المناقشات العامة بشأن القضايا الاجتماعية أو السياسية وقد أثرت المطالب الجماعية في مجال رسم السياسات. وقد تم تعزيز أداء المنظمات غير الربحية الأسترالية هذه من خلال الممارسات طويلة الأجل. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه المنظمات الآن كفاعل مهم جدًا في تطوير السياسات الاجتماعية والسياسية الأسترالية.

على عكس أستراليا، كانت لدى كوريا الجنوبية بيئة غير مواتية لتطوير مجتمع مدني سليم خلال العقود الثلاثة من النظام الاستبدادي. لم تسمح الحكومات الاستبدادية للمواطنين بالمشاركة إلا في أنشطة سياسية محدودة كالانتخابات. وبسبب الهيمنة القوية من جانب هذه الحكومات، لم تكن المشاركة السياسية تمارس بطريقة ديمقراطية؛ بل كانت تمارس أو يتم التعبير عنها بعدوانية وقد نجح الانتقال السياسي من الاستبداد إلى الحكم الديمقراطي بسبب الضغط الشعبي القوي ومقاومة الاستبداد. ظل هذا الجانب المقاوم من المنظمات غير الربحية لكوريا الجنوبية حتى الآن، على الرغم من إنخفاضه كثيرًا.

وللسياقات الاجتماعية والسياسية في كل بلد تأثيرات مميزة في كل من ممارسات الحكومة الإلكترونية والمشاركة المدنية الإلكترونية، كما كان لها أيضًا تأثير كبير على كيفية تطور تقنيات المعلومات والاتصالات. وجدت المقارنة بين الدول أوجه تشابه واختلاف في إستراتيجيات الديمقراطية الإلكترونية، التنمية والممارسات بين البلدين بالنسبة لتطور الحكومة الإلكترونية وممارساتها، إستخدام كلا البلدين تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين القطاع في كل بلد بما في ذلك الإقتصاد، السياسة والمجتمع بشكل عام منذ أواخر التسعينات.

في كلا البلدين، كان أحد الأسباب المهمة لإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات هو تحسين العلاقات الحكومية مع المواطنين وإصلاح الإدارة، بما في ذلك توفير الخدمات الحكومية التي تركز على المواطن وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. شاركت جميع مستويات الحكومات في وضع أطر عمل الحكومة الإلكترونية أو ممارسة الحكومة الإلكترونية بهدف تحقيق علاقات أفضل مع المواطنين.

ومع ذلك، اختلفت أستراليا وكوريا الجنوبية في طريقة تطويرهما لأطر الحكومة الإلكترونية وممارساتها. في أستراليا، لعبت المستويات الحكومية الثلاثة أدوارًا مختلفة في الحكومة الإلكترونية وتباينت في ممارساتها للحكومة الإلكترونية. خطت حكومة الكومونويلث لإنشاء بنية تحتية وطنية عريضة النطاق، لكنها كانت عملية بطيئة بسبب نظام الاتصالات الاحتكاري المخصّص جزئيًا. قدمت حكومة الكومونويلث إطارًا وطنيًا للحكومة الإلكترونية. ووجه النظام الفيدرالي تطوير الحكومة الإلكترونية في المستويين الآخرين من الحكومة، على الرغم من قبول إطار الحكومة الإلكترونية لحكومة الكومونويلث من قبل كل حكومة ولاية. كانت البوابة الوطنية تديرها



## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

حكومة الكومونويلث، ولكن تم الإنتهاء من البوابة من خلال التعاون بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وركزت البوابة على توفير المعلومات الحكومية على جميع المستويات وتقديم خدمات حكومية تركز على المواطن. ومن ناحية أخرى، إستخدمت الحكومات المحلية إطار عمل الحكومة الإلكترونية وسياسات الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات وسعت إلى إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية لتحسين إدارتها وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. لقد إعتمدوا على الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات لإدارة ومواصلة ممارسات الحكومة الإلكترونية لأن الحكومات المحلية ليس لديها سلطة دستورية وكانت (ولا تزال) تعاني من نقص التمويل من المستويات العليا من الحكومات. بالمقارنة مع المستويين الآخرين من الحكومات، فوقها وتحتها، وضعت حكومات الولايات إستراتيجيات وممارسات جيدة للحكومة الإلكترونية؛ ومع ذلك، فقد إختلف تطوير الحكومة الإلكترونية على مستويات الولاية وفقاً لقدرة وإستعداد حكومة كل ولاية بدأت بعض حكومات الولايات، مثل: فيكتوريا، بتطوير سياسة الحكومة الإلكترونية، لكن البعض، مثل: نيو ساوث ويلز، مارس الحكومة الإلكترونية أولاً، ثم وضع السياسات.

على الرغم من الإختلافات على مستويات الولايات، ركزت العديد من حكومات الولايات على إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. تتمتع مشاركة المواطنين عبر الإنترنت بسجل أفضل على مستويات حكومات الولايات مقارنة بمستويات الكومونويلث أو الحكومات المحلية.

على النقيض من ذلك، كان تطوير الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية يدار بقوة من قبل الحكومة الوطنية، والتي كان لها دائماً الدور الرئيسي في تشكيل إستراتيجيات وممارسات الحكومة الإلكترونية. ركز تطوير الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية على التكامل بين الهيئات الحكومية وبناء البنية التحتية للنطاق العريض في التسعينات. ثم كانت تهدف الحكومة الإلكترونية إلى توفير المعلومات والخدمات الحكومية التي تركز على المواطن وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار (الحكومة الإلكترونية التشاركية). لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية بنجاح، أطلقت جميع الدوائر والهيئات الحكومية مواقع إلكترونية وقدمت معلومات حكومية. كما كانت تهدف جميع مستويات الحكومات إلى توفير للمواطنين فضاءات مشاركة عبر الإنترنت لمناقشة سياسات الحكومة والقضايا العامة. لتطوير الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي، كانت الحكومات الوطنية مسؤولة عن وضع السياسات وركزت الحكومات المحلية على الأساسيات الراسخة كتوزيع أجهزة الكمبيوتر، توفير التدريب على كيفية إستخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت لإشراك المواطنين في ممارسات الحكومة الإلكترونية.

في كلا البلدين، أدى إستخدام تقنية المعلومات والاتصالات إلى زيادة إهتمام المواطنين بالسياسة وكذلك زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين. وقد سهلت تقنية المعلومات والاتصالات بشكل خاص المشاركة السياسية لفئات الشباب. أدى تزايد الإهتمام والمشاركة السياسية إلى تفعيل المجتمع المدني في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية. ومع ذلك، طوّرت أستراليا وكوريا الجنوبية المشاركة المدنية الإلكترونية بطرق مختلفة.

## الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية

تزايد استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المشاركة المدنية الإلكترونية الأسترالية تدريجياً منذ عام 2000م. تم استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في البداية من قبل المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت، ولكنها سرعان ما مكنت من إنشاء أشكال مختلفة من المشاركة المدنية الإلكترونية كالمندوبات عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الإخبارية عبر الإنترنت والدعوة السياسية عبر الإنترنت في المجتمع المدني الأسترالي. أشركت الأشكال الجديدة للمشاركة المدنية الإلكترونية المواطنين بشكل فعال في السياسة، ولكن هذه الأشكال الجديدة من المشاركة لم تحقق بعد المواطنة التشاركية.

على عكس تطور المشاركة المدنية الإلكترونية الأسترالية، تطور المجتمع المدني في كوريا الجنوبية بشكل كبير من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتخذت المنظمات غير الحكومية غير المتصلة بالإنترنت ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية وزادت من التأثير السياسي للمواطنين في وقت الانتخابات.

ومع ذلك، تم تغيير هذا الاتجاه الأولي للمشاركة المدنية الإلكترونية بسرعة من خلال ثلاثة أحداث كبيرة NOSAMO، حركة مناهضة الإقالة وفضيحة هوانج، ووسوك. وأصبح الأفراد المتطوعين المتصلين بالشبكات بدلاً من المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت، جهات فاعلة رئيسية في ممارسة المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية. كما تم تنظيم المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية كلما ظهرت قضايا سياسية أو عامة. زادت هذه المشاركة المدنية الإلكترونية من الاهتمام السياسي ومشاركة المواطنين والأهم من ذلك، أدخلت مفاهيم جديدة للمشاركة المدنية الإلكترونية مثل: الجماهير الذكية والذكاء الجماعي.

في الختام، فإن الاختلافات والتشابهات في سياق الديمقراطية الإلكترونية بين أستراليا وكوريا الجنوبية تعتبر ذات أهمية في فهم الكيفية التي يتفاوت بها تبني تقنية المعلومات والاتصالات في الحكومة والسياسة وبالتالي تشكيل الحكومة الإلكترونية التشاركية وممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية.

الفصل الرابع: مقارنة بعض  
ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في  
أستراليا وكوريا الجنوبية

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل مناقشة ومقارنة ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية من خلال ثلاثة مستويات: مستوى الولايات والمستوى الوطني لممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية والمستويات المحلية وكذلك ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية وذلك من خلال وصف وتحليل بعض الحالات البحثية وفق الأبعاد الثلاثة لمقاربة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا. وذلك وفقاً للمباحث التالية:

- المبحث الأول: وصف بعض حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

- المبحث الثاني: تحليل حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية ومقارنتها

**المبحث الأول: وصف بعض حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية**

سنتطرق في هذا المبحث الى وصف بعض الحالات المختلفة لممارسات الديمقراطية في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية وذلك وفقاً للمطالب التالية:

- المطلب الأول: حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا

- المطلب الثاني: حالات الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية

**المطلب الأول: حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا**

يركز هذا المطلب على وصف أمثلة لبعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية المتمثلة في: GetInvolved و Future Melbourne Wiki و GetUp! يتضمن وصف كل حالة دوافع بدء ممارسة الديمقراطية الإلكترونية، تطور الإجراءات، الملامح (السمات) الرئيسية، الفاعلين الرئيسيين والإنجازات. وهذا من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: بوابة GetInvolved

- الفرع الثاني: موقع ويكي مستقبل ملبورن (Future Melbourne Wiki)

- الفرع الثالث: موقع GetUp!

**الفرع الأول: بوابة GetInvolved**

**1- الدوافع والتطورات:**

GetInvolved هي إحدى ممارسات الديمقراطية الإلكترونية بقيادة حكومة ولاية كوينزلاند في أستراليا. تم تصوره كجزء من الوعد السياسي (الدولة الذكية) من قبل رئيس وزراء كوينزلاند بيتر بيتي (Beattie Peter)<sup>(1)</sup> في بدايات عام 2000م. كان لوعده السياسي هدفين<sup>(2)</sup>، أحدهما هو جلب فوائد اقتصاد المعرفة والمعلومات إلى كوينزلاند، حيث حافظت ولاية كوينزلاند على العلامة التجارية "Sunshine State" لفترة طويلة، نظراً للتوافق مع الكفاءات التاريخية الطويلة في الزراعة، التعدين والسياحة. لكن العلامة التجارية الأصلية لكوينزلاند باعتبارها دولة

(1) كان رئيس وزراء ولاية كوينزلاند الـ 36، من جوان 1998 إلى سبتمبر 2007، وخلال فترة توليه منصبه، نجح في تحويل العلامة التجارية لكوينزلاند من أستراليا "Sunshine State" إلى أستراليا "Smart State".

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

Sunshine State بحاجة إلى إعادة تطويرها وتسميتها في أواخر التسعينات وذلك لأن المساهمة الاقتصادية للزراعة والتعدين قد انخفضت منذ الثمانينيات وتسارعت الصناعات التكنولوجية العالية في التسعينات في جميع أنحاء العالم. على وجه الخصوص، أهدت بعثة تجارية رائدة في مجال التكنولوجيا الفائقة إلى الولايات المتحدة رئيس وزراء كوينزلاند الجديد بيتر عام 1998م لتصميم العلامة التجارية الجديدة لكوينزلاند بإسم Smart State كدولة ذكية.

إعترفت حكومة بيتي بأن تطوير الاتصالات بواسطة الكمبيوتر غير إنتاج المعرفة والمعلومات وتوزيعها واستخدامها، وأن نجاح اقتصادات الدولة كان أكثر اعتمادًا من أي وقت مضى على جمع واستخدام المعلومات والمعرفة. أما الهدف الآخر جلب لكوينزلاند فوائد تحسين البيئة السياسية ويرجع ذلك إلى أنه في أواخر التسعينات صدرت دعوات لمشاركة أكبر لمجتمع كوينزلاند في عمليات صنع القرار الحكومية وقيل أن هذا سيجعل الحكومة أفضل وأكثر سهولة في الوصول إليها، أكثر إستجابة وأكثر مساءلة. لم يكن يُنظر إلى سياسات حكومة ولاية كوينزلاند في ذلك الوقت بشكل عام على أنها تدافع عن مصالح سكان كوينزلاند. كذلك، تعد ولاية كوينزلاند واسعة جغرافياً، سكان متفرقين (مشتتين)؛ كما أنها متنوعة عرقياً. في ذلك الوقت، تم تطبيق تقنيات الإتصال الجديدة في الديمقراطية والتحسينات السياسية؛ كانت العديد من البلدان وخاصة البلدان المتقدمة تتجه نحو مقاربات تشاركية وتداولية في السياسة. كما كانت أستراليا تهدف من خلال إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في السياسة والإدارة العامة للحد من القيود السياسية.

على وجه الخصوص، إستخدمت حكومة ولاية كوينزلاند بحماس تقنيات المعلومات والاتصالات للتحويل نحو مقاربات تداولية قبل أي ولاية أسترالية أخرى. لحل المشاكل السياسية في كوينزلاند، سعت الحكومة إلى آليات جديدة وأفضل من الأساليب التقليدية وكان لأساليب الإتصال التقليدية غير المتصلة بالإنترنت قدرة محدودة في حل المشكلات المعقدة، توفير البرامج، الخدمات الحكومية ودمج العمل في المجتمعات.<sup>(1)</sup> قدم تطور الإنترنت للحكومة ولاية كوينزلاند خيارات جديدة لإشراك المواطنين بشكل فعال في عمليات صنع القرار السياسي.<sup>(2)</sup>

ومع ذلك، كان إستخدام الإنترنت في عمليات صنع السياسات الحكومية مبادرة شجاعة في ذلك الوقت لأنه لم تكن هناك أمثلة مشابهة في أستراليا لإستخدام الإنترنت كجزء من عملية صنع السياسات. لهذا السبب نشرت حكومة كوينزلاند أطراً لتوجيه تطوير الديمقراطية الإلكترونية في كوينزلاند وبمحت في تجارب الدول الأخرى لمعرفة كيف نجحت في إستخدام الخيارات عبر الإنترنت لإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار.<sup>(3)</sup> كما أنشأت الحكومة إستشارة إلكترونية مؤقتة من خلال دمج العديد من الهيئات الحكومية في كوينزلاند؛ تم إختبار هذا على مدى 12 شهراً لتقليل الأخطاء العملية ولزيادة فعالية موقع GetInvolve لعمليات صنع القرار قبل إطلاقه للمواطنين ونتيجة لهذه الجهود التي بذلتها الحكومة، تم إطلاق هذا الموقع [www.getinvolved.qld.gov.au](http://www.getinvolved.qld.gov.au) عبر شبكة الإنترنت في نهاية عام 2003م.

(1) Mort, G. S. and Roan, A.(2003) Smart State: Queensland in the Knowledge Economy. *Queensland Review* 10(1), pp 11-28.

(2) Fitzgerald, R., Megarrity, L.and Symons, D.(2009). *Made In Queensland: A New History*. Queensland University of Queensland Press.

(3) Smart State Council.(2006). *Engaging with the Community in the Smart State*. 29/11/2019, from: [www.smartste.qld.gov.au](http://www.smartste.qld.gov.au), p.14

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### 2- المميزات:

يعد GetInvolved عبارة عن بوابة حكومية وحيدة في كوينزلاند والتي توفر المعلومات الحكومية والمشاركة العامة من خلال الإستشارة الإلكترونية. يوفّر GetInvolved معلومات عن حكومة الولاية وسياسات الدولة وكذلك معلومات حول كيفية استخدام GetInvolved وقسم عن مشاركة المجتمع، مع قوائم بحكومات الولايات ومشاريع الديمقراطية الإلكترونية. تتضمن المعلومات المتعلقة بحكومة الولاية والسياسة نظرة عامة عن كيفية عمل الحكومة ومعلومات الإتصال، الأخبار الأخيرة والأحداث القادمة. توفر المعلومات الخاصة بكيفية استخدام GetInvolved دليلاً للمشاركة في عملية صنع القرار وفي العمليات الحكومية الأخرى.

يقدم قسم مشاركة المجتمع مجموعة واسعة من المعلومات مع نصائح عملية لممارسي المشاركة العامة. هناك أيضاً قوائم شبكة واسعة النطاق مرتبطة بمستويات الحكومات الأخرى (الفيدرالية والمحلية) وبرلمانات الولايات الأخرى ولجان حكومة ولاية كوينزلاند، المنتدى الوطني للديمقراطية الإلكترونية ومواقع الديمقراطية الإلكترونية الدولية.<sup>(1)</sup> كما ترتبط المعلومات الواردة في GetInvolved بالموارد الخاصة بأداء الحكومة والسياسات العامة وسياسات الدولة، كما توفر كذلك هذه المعلومات للمواطنين فرصاً للوصول إلى صناع القرار.

تم اعتماد GetInvolved بحماس من قبل الإدارات والهيئات الحكومية في ولاية كوينزلاند كأداة لإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. يمثل قسم مشاركة المجتمع في GetInvolved شكل من أشكال الإستشارة الإلكترونية ويسمى "قل رأيك!" ("Have Your say!"). تبدأ هذه الإستشارة الإلكترونية بطلبات من إدارات وهيئات الحكومة للتشاور مع المواطنين بشأن القضايا العامة في كوينزلاند. كما تقرر هذه الإدارات والهيئات شكل الإستشارة (بريد إلكتروني، إستطلاعات أو تعليقات) للمواطنين لتقديم التغذية الراجعة. البريد الإلكتروني هو الشكل الأكثر تفضيلاً للتغذية الراجعة للدوائر والهيئات الحكومية في كوينزلاند. عادة، يتم الاحتفاظ بموضوع واحد للإستشارة في GetInvolved لمدة أربعة أسابيع. خلال فترة الإستشارة الإلكترونية يقدم أعضاء مجتمع كوينزلاند تعليقاتهم بحرية حول القضايا التي صاغتها الحكومة في GetInvolved، عندما تنتهي كل إستشارة، تقوم الإدارة الحكومية والهيئة المعنية بنشر تقرير الإستشارة عبر موقع الويب مع ملخص لنتائج الإستشارة الإلكترونية ومخطط العمليات التالية في تطوير السياسة.<sup>(2)</sup>

### 3- الفاعلين الأساسيين:

كان هناك فاعلين رئيسيين في التطوير الشامل للهدفين السياسيين لحكومة بيتي المسمى إستراتيجية الدولة الذكية (Smart State Strategy): وزارة التشغيل والتنمية الاقتصادية والإبتكار وقسم المجتمعات. كانت وزارة التشغيل والتنمية الاقتصادية والإبتكار مسؤولة عن تطوير الجوانب الاقتصادية للإستراتيجية ولكن جميع الإدارات والهيئات الحكومية في ولاية كوينزلاند تعاونت لتحقيق إستراتيجية الدولة الذكية بنجاح.

(1) Queensland Government.(2005). *Engaging Queenslanders: An introduction to community engagement*. Brisbane: Queensland Government.

(2) Ibid. (2005).



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

في عام 2005م، أنشأ رئيس الوزراء هيئة إستشارية خارجية 'مجلس الدولة الذكية' (Smart State Council) لتقديم المشورة حول كيفية تحقيق كوينزلاند للعلامة التجارية وواقع كوينزلاند باعتبارها كدولة ذكية (Smart State). ترأس مجلس الدولة الذكية رئيس الوزراء وكان يتألف من خمسة وزراء حكوميين وكبير العلماء في كوينزلاند ممثلين عن منظمات رجال الأعمال الأكاديميين، المنظمات غير الربحية ومنظمات البحث في كوينزلاند. قدم المجلس منتدى حكومات كوينزلاند الصناعات والمجتمع لمناقشة قضايا الابتكار الناشئ وتنمية المهارات التي من شأنها أن تؤثر على تنمية إقتصاد كوينزلاند. قدم أيضًا معيارًا يتم من خلاله قياس إقتصاد كوينزلاند، حيث يستجيب للفرص والتحديات.

يتحمل قسم المجتمعات المسؤولة الرئيسية في تطوير ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية GetInvolved لا يزال هذا القسم يدير جميع وظائف GetInvolved بما في ذلك تحديث المعلومات، الأحداث وموضوعات الإستشارة وتصميم صفحة الويب. ومع ذلك، في "قل رأيك!"، فإن العمل التعاوني بين قسم المجتمعات والإدارات والهيئات الحكومية الأخرى ضروري للإدارة الفعالة وتنظيم الإستشارات الإلكترونية. تقوم هذه الإدارات والهيئات الحكومية المعنية بالموضوع بصياغة نماذج التغذية الراجعة، تقديم معلومات حول الموضوع، نتائج الإستشارة وتحديد السياسات النهائية.<sup>(1)</sup> يقوم قسم المجتمعات بتسليم هذه المعلومات ونماذج الملاحظات للمواطنين من خلال التشاور الإلكتروني وتمير نتيجة الإستشارة الإلكترونية إلى الإدارات والهيئات الحكومية المعنية.

### 4- الإنجازات:

حقق GetInvolved هدفه المتمثل في تعزيز ممارسة الديمقراطية الإلكترونية. في عام 2005م وصل أكثر من 100.000 شخص إلى GetInvolved؛ كان هذا الرقم أعلى بكثير من رقم العام السابق البالغ حوالي 50.000. كانت معدلات الرضا مرتفعة، حيث أشار 93 بالمائة من المستخدمين (سواء من الهيئات الحكومية وأعضاء المجتمع) إلى مدى رضاهم عن الإستشارات الإلكترونية في GetInvolved عام 2005م.<sup>(2)</sup> بالإضافة إلى ذلك، تم الإشادة بـ GetInvolved باعتباره واحد من أكثر مبادرات الديمقراطية الإلكترونية طموحًا في أستراليا.<sup>(3)</sup> كما حصل GetInvolved التابع لحكومة ولاية كوينزلاند كذلك على الإعتراف الدولي بسياسته الشاملة للمشاركة المجتمعية.<sup>(4)</sup> علاوة على ذلك، أدى التعاون بين قسم المجتمعات والإدارات والهيئات الحكومية المعنية بالموضوع إلى زيادة قدرة هذه الأخيرة على المشاركة العامة الإلكترونية بشأن خدماتها وفي صنع السياسات.

(1) Queensland Government.Op.Ct, 2005.

(2) Ibid, 2005.

(3) Chen et al. Op.Ct, 2006, p.20.

(4) Clift. S.(2002).E-Governance to E-Democracy: Progress in Australia and New Zealand toward Information-Age Democracy. Commonwealth Centre for Electronic Governance Report, No.3.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الثاني: موقع ويكي مستقبل ملبورن (Future Melbourne Wiki)

#### 1- الدوافع والتطورات:

ويكي مستقبل ملبورن (www.futuremelbourne.com.au) هو المجتمع الإلكتروني الذي يقرر السياسات العامة بشكل تعاوني مع مواطني ملبورن. تم تنظيمه من قبل مجلس مدينة ملبورن. أنشأ موقع الويكي كفضاء لتطوير خطة طويلة الأجل لجعل ملبورن مستقبلاً كأفضل مكان للعيش في أستراليا. كان من أهم الموضوعات في خطة ملبورن المستقبلية هو العمل التعاوني لجميع الأشخاص المعنيين وخاصة سكان مدينة ملبورن، حيث ناقشوا كيفية جعل الحياة في ملبورن أفضل. أنشأ مجلس مدينة ملبورن مجموعة مرجعية من المجتمع ودعا العديد من الشركاء للمشروع كجامعة ملبورن لتوجيه وتطوير مستقبل ملبورن. شارك مواطني ملبورن في تطوير خطة ملبورن المستقبلية من خلال المنتديات العامة، المناقشات الإلكترونية، الاجتماعات المباشرة، الاستطلاعات والمعارض في جميع أنحاء المدينة ولتحقيق مشاركة أفضل للمواطنين أطلق مجلس مدينة ملبورن الويكي في ماي 2008م.

#### 2- المميزات:

كما يوحي اسمه، إستخدام موقع ويكي مستقبل ملبورن تقنية الويكي (wiki) لممارسة المناقشة الإلكترونية التعاونية؛ حيث كانت عملية فعالة. إستخدام مجلس مدينة ملبورن موقع الويكي بسبب فوائد تقنية الويكي في التعاون الإلكتروني. تمت دعوة الأشخاص عبر الإنترنت في أي مكان في العالم للمشاركة في مسودة الخطة وعرضها التعليق عليها، مناقشتها وتعديلها مباشرة. تم الكشف عن التعليقات في الويكي للجميع وإستندت إلى المسودة الأصلية، لذلك فهم جميع المشاركين المناقشات الحالية وتاريخها. إستخدام ويكي مستقبل ملبورن هذا لإشراك المواطنين في مناقشة خطة العقد المقبل لمستقبل ملبورن لمدة شهر واحد فقط من ماي-جوان 2008م.

قدم الويكي مستقبل ملبورن ستة رؤى للمدينة<sup>(1)</sup> والتي تم تحديدها بالتعاون مع مجموعات مرجعية مختلفة تضمنت كل رؤية في الويكي المعلومات الخاصة عن كل قسم وكان لها فضاء نقاش خاص بها تهدف إلى تشجيع الخطاب العميق مع جميع المشاركين. كما يوفّر موقع الويكي مستقبل ملبورن فرصاً للجميع، بغض النظر عن مكان إقامتهم (ملبورن أو أي مكان آخر في أستراليا أو أي مكان في العالم) لإبداء تعليق أو كتابة أو تحرير المسودة الأولى للسياسة إلى غاية القرار الأخير.<sup>(2)</sup>

يقال أن الويكي كان مناسباً تماماً لمشروع مستقبل ملبورن لأنه سمح بالمشاركة الإلكترونية دون قيود زمنية أو قيود جغرافية. على وجه الخصوص، شجع موقع الويكي على مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في منطقة ملبورن الكبرى والذين زار العديد منهم بانتظام المنطقة المركزية في ملبورن التي كانت محور الخطة. أدى هذا لإنشاء دائرة إنتخابية تجاوزت حدود ناخبي مجلس مدينة ملبورن. كان الويكي مفيداً أيضاً للأشخاص الذين ليس لهم الوقت أو

(1) تمثلت الرؤى الستة في: مدينة للناس، مدينة إبداعية، مدينة مزدهرة، مدينة معرفة، مدينة بيئية، ومدينة متصلة عبر الإنترنت.

(2) City of Melbourne Council.(2008). *Future Melbourne Community Plan*.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماعات غير المتصلة بالإنترنت بسبب العمل أو الإلتزامات الأخرى. كذلك كانت الخصائص الديمغرافية لمدينة ملبورن سببًا مهمًا لإستخدام الويكي في الحكومة. كان متوسط عمر المقيمين في مدينة ملبورن 28 عامًا، لذلك كان الإنترنت "الوسيلة الأولى" للأشخاص في تلك الفئة العمرية.

### 3- الفاعلين الأساسيين:

يتحمل مجلس مدينة ملبورن المسؤولية الأساسية عن خطة ملبورن المستقبلية والويكي. قام هذا الأخير بوضع تخطيط وصياغة خطة طويلة الأجل لمستقبل ملبورن. لتحقيق هدف الخطة، حدّد المجلس موضوع الخطة بإسم "التعاون"، ثم دعا جميع الأشخاص المعنيين لمناقشة كيفية جعل الحياة في ملبورن أفضل. أشرك مجلس مدينة ملبورن مجموعة مرجعية من المجتمع والعديد من شركاء المشروع كجامعة ملبورن، لتوجيه عملية تطوير مستقبل ملبورن. قدم مجلس مدينة ملبورن العديد من الأحداث الجذابة لمجتمعات ملبورن لإشراك المواطنين في تطوير خطة ملبورن المستقبلية من خلال المنتديات العامة، الاجتماعات المباشرة الإستطلاعات والمعارض في جميع أنحاء المدينة على وجه الخصوص، قام المجلس بتخطيط وإنشاء الويكي للإستماع مباشرة إلى الإقتراحات والطلبات من جميع المقيمين والمواطنين في مدينة ملبورن.

### 4- الإنجازات:

خلال فترة الإستشارة في الويكي، كان ينظر إلى ويكي مستقبل ملبورن على أنه تحسن كبير في الإستخدام المشترك لعملية التخطيط الحكومي وصنع السياسات عبر الإنترنت؛ كانت خطوة إلى الأمام في ممارسة صنع القرار التعاوني. كان ويكي مستقبل ملبورن هي الممارسة الأولى التي مكّنت المواطنين من المشاركة في عملية تشاور غير خطية، تحرير المسودة المكتوبة لسياسة الحكومة مباشرة وإدراج أفكارهم في كل رؤية. كما نجح أيضًا موقع الويكي في جذب مجموعة متنوعة من الأشخاص من ملبورن ومن جميع أنحاء العالم للمشاركة في عمليات صنع القرار الحكومية وخلق شراكة حقيقية بين أفراد السكان ومخططي المدن ومسؤولي المجلس.

تم إعتبار الويكي أداة قيمة لتحسين الشفافية، الكفاءة والفعالية في تطوير السياسة وإشراك المواطنين بطريقة شاملة، تفاعلية وهادفة من خلال إجراء تغييرات على الخطة الفعلية نفسها.<sup>(1)</sup> من أجل هذا التحسين، كان ينظر إلى موقع الويكي على أنه قادر على تحويل عملية صنع السياسة من التركيز على الحكومة إلى التركيز على المواطن بالإضافة إلى ذلك، فاز مشروع مستقبل ملبورن (بما فيها الويكي) بجائزة الرئيس هوارد (Award)<sup>(2)</sup> عام 2009م وجائزة التخطيط الفيكتوري عام 2008م.<sup>(3)</sup>

(1) Elliott, M. A.(2008). *Future Melbourne Wiki: From Consultation to Participation*. The City of Melbourne's Future Melbourne Project.

(2) تم منح جائزة الرئيس من قبل معهد التخطيط الأسترالي (PIA). تم تقديم خطة ملبورن المستقبلية كأحد الحاصلين على الجوائز في المؤتمر السنوي لـ PIA عام 2009م في داروين (www.futuremelbourne.com.au).

(3) Collabforge.(2008). *Future Melbourne Wiki Post Implementation Review*.

### الفرع الثالث: موقع GetUp!

#### 1- الدوافع والتطورات:

GetUp! (www.getup.gov.au) هي منظمة بحث ودعوة مستقلة ذات قاعدة شعبية عبر الإنترنت. الهدف منها هو بناء برلمان أسترالي تقدمي وخاضع للمساءلة. تم إطلاق GetUp! من طرف شابين، جيريمي هيمانز وديفيد مادان لزيادة تأثير المواطنين على عمليات صنع القرار السياسي في أستراليا.<sup>(1)</sup> لقد تعلم مؤسسوا GetUp! دروسًا من التأثير السياسي لمجتمع الإنترنت في أمريكا MoveOn Us<sup>(2)</sup> خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2004م. أظهرت أنشطة MoveOn خلال تلك الانتخابات الأمريكية قدرة الإنترنت على تعبئة الناس بسرعة وإشراك المواطنين في السياسة؛ لقد ساعد عددًا غير محدود من الناس على إتخاذ إجراءات سياسية وبالتالي غيرت البيئة السياسية. ألهمت هذه التجربة الأمريكية الناجحة هيمانز ومادان لتشكيل حركة إجتماعية وسياسية عبر الإنترنت في أستراليا.<sup>(3)</sup>

لقد تعلم المؤسسين ثلاثة أشياء رئيسية من أنشطة MoveOn: أولاً، كيف ساعد الإنترنت أعدادًا غير محدودة من الأشخاص على المشاركة في الانتخابات؛ ثانيًا، كيف إتخذ الناس إجراءات سياسية عبر الإنترنت أثناء الانتخابات وأخيرًا، كيف أثر التفاعل بين التكنولوجيا والناس على البيئة السياسية الحالية.<sup>(4)</sup> وقد نظروا في إنعكاسات هذه الدروس على السياق السياسي الأسترالي، خاصة بالنسبة للقضايا السياسية الرئيسية التي تواجه أستراليا؛ كان هدفهم تشكيل حركة تقدمية جديدة تقوم على العدالة الإجتماعية والإستدامة. في البداية، ركزوا على تبني تقنيات المعلومات والاتصالات التي كانت فعالة في تجربة الولايات المتحدة لإشراك الناس العاديين في الأنشطة السياسية وبالتالي أنشأوا مجتمع الإنترنت الأسترالي GetUp! في أوت 2005م.<sup>(5)</sup>

تأسس GetUp! في نفس الوقت الذي سيطرت فيه حكومة (جون هوارد) على مجلس الشيوخ وبدا هذا الأخير وكأنه مجرد ختم مطاطي. أنشأ GetUp! حملات إلكترونية وغير متصلة بالإنترنت لمنع ذلك، من خلال تحريض الأعضاء على إستهداف نواب مجلس الشيوخ في الإئتلاف. تم إطلاق الحملات بشكل أساسي وفق وسيلتين: الإعلان التلفزيوني الوطني وحملة البريد الإلكتروني تحت شعار "You Answer to Us Now".

إستهدفت حملات GetUp! عبر البريد الإلكتروني أساسًا أعضاء الإئتلاف لمنع تمرير تشريعات محافظة ذات توجه أيديولوجي. كانت إستجابة المواطنين واسعة وقد غمر أعضاء GetUp! صناديق البريد الوارد لأعضاء مجلس الشيوخ من الإئتلاف.<sup>(6)</sup>

(1) Vromen, A.(2008 a). Building Virtual Spaces: Young People, Participation and the Internet. *Australian Journal of Political Science*, 43(1), pp79-97.

(2) كانت MoveOn مجموعة دعوة (مناصرة) قائمة على الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت ظاهرة سياسية جديدة، حيث أصبح الناس العاديون نشطاء من خلال استخدام الإنترنت في أوائل عام 2000.

(3) Coombs, A.(2009). How cyber activism changed the world, *Participatory Society*, Griffith Review 24. Retrieved 19/10/2020, from : [www.griffithreview.com](http://www.griffithreview.com) .

(4) Ibid, 2009, p25.

(5) Coombs, A. Op.Ct.(2009), p.59.

(6) Ibid,2009, p36.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

كان هذا الحدث نقطة تحوّل وأظهر أن الأستراليين كانوا يبحثون عن طريقة جديدة ليكون لهم صوت أكثر فعالية والمشاركة بفاعلية أكثر في السياسة.

### 2- المميزات:

يؤفّر موقع GetUp! عبر الويب معلومات حول كيفية الإنضمام إليه، مزايا العضوية وكيفية المشاركة في العمل السياسي فضلاً عن معلومات حول القضايا السياسية والعامّة. يتم تحديث الموقع بانتظام، بحيث يسهل العثور على قضايا جديدة وأكثر أهمية. بالإضافة إلى ذلك، يؤفّر GetUp! معلومات عن جميع الأنشطة السياسية بدءاً من تلك التي لم تعد فعالة إلى حملاته الحالية وكذلك الإجراءات المقترحة. يقدم معلومات شاملة تتعلق بالحملات بما في ذلك مقاطع الفيديو، الإجراءات الإعلامية والتغطية الإعلامية لأنشطته. يمكن لأي شخص سواء كان عضو في GetUp! أم لا الوصول والإطلاع على الموقع وأنشطته السياسية والاجتماعية وقراءة التعليقات المتنوعة للمواطنين حول حملاته.<sup>(1)</sup> والمعلومات الموجودة عبر موقع GetUp! على الويب مترتبطة أيضاً بالعديد من الأنشطة غير المتصلة بالإنترنت.

يؤفّر GetUp! معلومات في موقع الويب عن الأنشطة الحالية والمستقبلية غير المتصلة بالإنترنت لتشجيع المواطنين والأعضاء على المشاركة في الأحداث غير المتصلة بالإنترنت. يمكن لأعضاء GetUp! الإنضمام إلى اجتماعات منزلية في منطقتهم المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يؤفّر GetUp! معلومات للأعضاء عبر البريد الإلكتروني يرسل GetUp! باستمرار رسائل بريد إلكتروني إلى أعضائه لإطلاعهم على الأخبار والقضايا وتشجيع الأعضاء على المشاركة في الحملات السياسية.

يستخدم موقع GetUp! الويب لبدء ودعم الإجراءات السياسية. تعمل المعلومات المقدمة من GetUp! على إشراك المواطنين في الأنشطة السياسية الإلكترونية بما في ذلك العرائض الإلكترونية، كتابة الرسائل عبر الإنترنت لإرسالها إلى الحكومة والممثلين المنتخبين. تهدف هذه الإجراءات السياسية الإلكترونية إلى تقليل الجهود المبذولة للمواطنين للتعبير عن مطالبهم وزيادة التأثير العام في الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم موقع GetUp! عبر الويب لجمع الأموال من أجل دعم الإجراءات السياسية التبرع عبر الإنترنت هو أحدث وأسهل طريقة لتوفير التمويل لإدارة المنظمة وحملاتها ويتم جمع مبلغ ضخم من المال سنوياً من خلال الإنترنت. لكن يؤفّر GetUp! أيضاً طريقة غير متصلة بالإنترنت لجمع أموال إجراءات الحملة لإستيعاب الأشخاص الذين قد لا يتمكنوا من إستخدام بيئة إلكترونية في المعاملات المالية. ويستهدف هذا البابان الدعم المالي فقط من المواطنين وهذا إختلاف مميّز عن العديد من المنظمات الشعبية الأخرى<sup>(2)</sup> التي تروج للديمقراطية الإلكترونية.

(1) لا يوجد حد لمن يمكنه القراءة عن الأحداث السياسية في موقع GetUp!. ومع ذلك، يمكن لأعضاء GetUp! المسجلين الإذلاء بتعليقات في الحملات والمدونات.  
(2) تتلقى Vibewire إحدى المنظمات الشعبية الشهيرة عبر الإنترنت، التمويل من المنظمات الحكومية مثل: DIMIA و AEC. تتلقى ActNow أيضاً تمويلاً من المنح الحكومية مثل: EFACS. ومع ذلك، فإن إيرادات GetUp! تأتي بالكامل من التبرعات المدنية.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

لا يتلق GetUp! الأموال من الهيئات الحكومية أو المؤسسات السياسية ولكن يتم دعمه من خلال التبرع من أعضائه ومؤيديه<sup>(1)</sup> من خلال التبرعات من المجتمع السياسي GetUp! يمكن إعتبارها كمنظمة شعبية بحتة.

### 3- الفاعلين الأساسيين:

يتكون GetUp! من موظفين بأجر ومتطوعين وأعضاء ومجلس. يتم تنفيذ حملات GetUp! من خلال التعاون بين جميع الفاعلين، لكن أدوارهم تختلف. هناك فريق أساسي من الموظفين في سيدني يجرون بحثًا عن الحملات الجديدة ويطوّرون موقع GetUp! عبر الويب ويعدون تحديثات الأخبار عبر البريد الإلكتروني وزيادة الوعي بحملات GetUp! في وسائل الإعلام. يساعد متطوعوا GetUp! مكتب سيدني في مجموعة من المهام كالبحث، الإدارة، تطوير مواقع الويب وتنسيق الأحداث.

يتألف أعضاء مجلس الإدارة من المؤسسين المشاركين خبراء من المجتمع المحلي والمنظمات البيئية، بالإضافة إلى رواد الأعمال وقادة النقابات؛ يقدمون المشورة للموظفين بشأن القيام بحملات حكيمة. يشارك أعضاء GetUp! في الأعمال التي تؤثر على فعالية المجموعة كإجراء مكاملة إرسال بريد إلكتروني، التصويت على عريضة ودعم الشؤون المالية لـ GetUp! وكذا إقتراح قضايا الحملة، حيث أن مجلس إدارة GetUp!، الموظفين والمتطوعين يقررون تلك الحملات التي يستثمرون فيها الوقت والمال.<sup>(2)</sup>

### 4- الإنجازات:

كان لـ GetUp! تأثيراً كبيراً في كل من أستراليا والعالم، حيث تعد شبكة التعليقات الإلكترونية الإجتماعية الأكثر شهرة وإستباقية في أستراليا. إرتفع عدد أعضائها بشكل ملحوظ إلى أكثر من 330 000 شخص عام 2010م. أشادت وسائل الإعلام الإخبارية الكبرى مثل: Sydney Morning Herald بالتأثير السياسي الواسع لـ GetUp!. أشارت أبحاث الديمقراطية الإلكترونية الحديثة<sup>(3)</sup> إلى أن GetUp! تعتبر أقوى منظمة شعبية عبر الإنترنت في الساحة السياسية الأسترالية، حيث تم إختيارها كأحد الفائزين في القائمة السنوية العشرة الأوائل للممارسين السياسيين عبر الإنترنت.

إعترف متحدث بإسم المنتدى العالمي للحكومة الإلكترونية بأن GetUp! نجحت في تكييف الحملات الإلكترونية مع السياسات التصاعديّة ونجحت في جلب فئات جديدة إلى العملية السياسية وبذلك، أصبحت قوة سياسية جديدة من خلال تطوير مبادرات مبتكرة عبر الإنترنت.<sup>(4)</sup>

(1) Rodan,D.and Balnaves, M.(2009). *Democracy to Come: Active Forum as Indicator Suites for e- Participation and e-Governance*. Heidelberg: Springer Berlin.

(2) *Ibid*, p.180.

(3) Gibson, R., Lusoli, W. and Ward, S.(2008). The Australian Public and Politics On-line: Reinforcing or Reinventing Representation?. *Australia Journal of Political Science*, 43(1), pp. 111-131.

(4) Macpherson, D.(2006). *Victorian MP's videocast, GetUp in Top Ten, and Google Earth tracks US election*. e-Democracy. Retrieved 17/7/2020, from: [www.democracy.nationalforum.com.au](http://www.democracy.nationalforum.com.au).



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### المطلب الثاني: حالات الديمقراطية الإلكترونية لكوريا الجنوبية

سنتطرق في هذا المطلب إلى وصف أمثلة عن ممارسات الديمقراطية الإلكترونية: Epeople و SMG Online وإحتجاج ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية، يتضمن وصف كل حالة، دوافع بدء كل ممارسة، تطور الإجراءات، السمات الرئيسية، الفاعلين الرئيسيين والإنجازات وذلك من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: بوابة Epeople

- الفرع الثاني: الحكومة الإلكترونية سيول العاصمة (Seoul Metropolitan Government Online)

- الفرع الثالث: الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية

### الفرع الأول: بوابة Epeople

#### 1- الدوافع والتطورات:

Epeople ([www.epeople.go.kr](http://www.epeople.go.kr), Kookminshinmoongo) هي بوابة المشاركة المدنية الوطنية الوحيدة في كوريا الجنوبية<sup>(1)</sup> والأولى من نوعها في العالم؛ تم إطلاقها عام 2005م لتوفير معلومات وتقديم خدمات متكاملة ولتشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات صنع القرار الحكومي.<sup>(2)</sup> يقوم Epeople بتجميع أنشطة المشاركة الإلكترونية للمواطنين في ثلاثة بوابات حكومية ويوفر فضاء مشاركة إلكترونية واحد للمواطنين للتعبير عن آرائهم حول السياسات العامة والتأثير في العمليات الإدارية.<sup>(3)</sup> تعهد رئيس كوريا الجنوبية ببوابة مشاركة مدنية واحدة عندما وعد في 2000م بتحقيق حكومة تشاركية، تهدف لزيادة رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية وزيادة ثقة المواطنين في سياسات الحكومة وتحسين الخدمات الحالية والمشاركة الإلكترونية.<sup>(4)</sup>

تم التخطيط لخدمة Epeople عام 2004م من قبل وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية (المشار إليها فيما يلي باسم MOGAHA)، كانت MOGAHA الشكل السابق لوزارة الإدارة العامة والأمن (تسمى فيما بعد MOPAS) عندما أصبح Lee Myung Bak رئيس كوريا عام 2009م أعيد تنظيم MOGAHA وتم إستبدالها بـ MOPAS. كانت MOGAHA الإدارة الرائدة لتخطيط "خارطة الطريق" المكونة من 31 مهمة لتحقيق الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني وركزت بشكل خاص على ثلاثة مشاريع فرعية للمشاركة الإلكترونية المدنية. كانت هذه هي المهمة 25 من بين "خارطة الطريق" المكونة من 31 مهمة "خارطة الطريق" للحكومة الإلكترونية الوطنية (تم توفير خارطة الطريق المكونة من 31 مهمة للحكومة الإلكترونية الوطنية). دمج Epeople في البداية ثلاثة تطبيقات مدنية مختلفة:<sup>(5)</sup>

(1) صنفت الأمم المتحدة Epeople كنافذة واحدة لإشراك مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في الحكومات.

(2) Kim, S. J.(2007). Promoting E-government of Participatory Government and Future Challenges.

*Korea Journal of Local Information*. 10(4),pp. 111-134. (in Korean).

(3) Choo, B.J and Cheong, S. K.(2007). Analysis of Civil Participation Portal and Future Improvement. 2007 Summer Conference Paper

(4) The Korean Association for Public Administration and the Korean Association for Public Policy.303-322. (in Korean).

(4) MOGAHA(The Ministry of Government Administration and Home Affairs).(2004). *The Report of the completion of establishing BPR/ISP to build online participation portal*. Published by MOGAHA. (in Korean).

(5) التطبيقات الإلكترونية المدنية الثلاثة هي: shinmoongo عبر الإنترنت والتي كانت تسمع وتتعامل مع شكاوى المواطنين بخصوص العمل الإداري؛ كان Kookmin

chamyeo madang يضع جدول الأعمال عبر الإنترنت وفضاء منتدى للمواطنين. محقق شكاوى كوريا عبر الإنترنت، وهو نظام لحماية حقوق المواطنين من تعسف السلطة.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

Shinmoongo الإنترنت لـ CHEONG-WA-DAE (إدارة شكوى الإنترنت يديرها البيت الأزرق "Blue House") Kookmin chamyeo madang (فضاء المشاركة الإلكترونية للمواطنين سميت بإسم المنتدى الإلكتروني) ومحقق شكوى عبر الإنترنت Ombudsman (مسؤول يعين للتحقيق في شكوى الأفراد ضد تعسف الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بالسلطات العامة) في كوريا عبر الإنترنت.<sup>(1)</sup>

ثم قررت العديد من الإدارات والمؤسسات الوطنية المشاركة في هذا النظام الشامل للمشاركة المدنية الإلكترونية وتوسع النظام تدريجياً ليشمل الحكومات المحلية وجميع المؤسسات العامة. ونتيجة لذلك، تم إطلاق Epeople عام 2005م. بعد إنشاء Epeople عبر الإنترنت إستمرت عملية التكامل، حيث بحلول عام 2008م تم دمج 43 إدارة وهيئة حكومية مركزية، بالإضافة إلى 246 حكومة محلية و14 مؤسسة عامة.<sup>(2)</sup> عندما تمت صياغة موقع المشاركة المدنية الإلكترونية ذي النافذة الواحدة لأول مرة، تم نقل مسؤولية إدارة Epeople إلى لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (يشار إليها فيما بعد بإسم ACRC) ولكن إستمرت MOPAS المشاركة في إدارة محتوى معين في Epeople.

### 2- المميزات:

يتكون Epeople من خمسة أقسام: عريضة مدنية، مقترح مدني، مناقشة السياسة، الإبلاغ عن الفساد والحكم الإداري. كانت قنوات المناقشة في Epeople عبارة عن عريضة مدنية، مقترح مدني ومناقشة السياسة. أولاً تهدف العريضة المدنية إلى تقديم التعليقات وحل جميع أنواع طلبات المواطنين. بإستخدام العريضة المدنية يطلب المواطنون المهام الإدارية حول العمليات مثل: المشاورة الإدارية، توفير المعلومات الحكومية، إقتراح سياسات أو تحسينات إدارية أفضل والشكوى من السلوك غير العقلاني للسلطات العامة. بمجرد أن ينشر المواطنون عريضتهم عبر الموقع الإلكتروني ويختاروا المؤسسة المعنية للتعامل مع العريضة، تقوم ACRC بفحص العرائض المقترحة والتحقق منها<sup>(3)</sup> وإرسال الطلبات إلى الهيئات التي لديها القدرة على التعامل معها. تقوم هذه الهيئات بتعيين موظفين من القسم لمتابعة عرائض المواطنين وتقديم الوقت اللازم لنشر الرد عبر الإنترنت. عندما يتلق المواطنون رد الحكومة يتم تقييم رضاهم عن إستجابة الهيئة عبر الإنترنت. يتم إخطار المواطنين بكل مرحلة من مراحل عملية الإستجابة أو الرد على طلبات المواطنين عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق رسالة نصية عبر الهاتف النقال.

القناة الثانية، الإقتراح المدني تهدف إلى تحسين النظم الإدارية والتنظيمية وإصلاح السياسات الحالية. بمجرد أن يقدم المواطنون إقتراحهم إلكترونياً، ينظر قسم النظام الإداري العام MOPAS في إمكانية تحقيق إبداعهم وفعاليتهم فضلاً عن فعاليتهم من حيث التكلفة ثم يقوم بتنفيذ المقترحات الأكثر واقعية. بعد ذلك، تختار كل إدارة أو هيئة حكومية أفضل إقتراح ويحصل أفضل مقدم إقتراح على جائزة. يتم مناقشة أفضل إقتراح عبر

(1) Yang, S.A.(2008). The Promotion of E-Government through the e-democracy practices in Korea. *Korea Journal of Local Information*, 11(3), pp. 31-54.(in Korean).

(2) Ibid, p.32.

(3) ما تحقق فيه ACRC هو ما إذا كانت الإلتماسات المقترحة تتداخل مع تطبيقات أخرى أم لا، وما إذا كان المواطنون يختارون المنظمة المعنية بشكل صحيح أم لا للحصول على تعليقات على الإلتماسات المقترحة أم لا.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

Epeople في قناة مناقشة السياسة.

القناة الثالثة، مناقشة السياسات هي قناة المشاركة الإلكترونية للديمقراطية التداولية؛ تقدم آراء المواطنين حول السياسات الإدارية ومناقشة سياسات الحكومة من قبل المشاركين. تتكون مناقشة السياسة من ثلاثة أنماط لمشاركة المواطنين: المنتدى الإلكتروني، جلسة الاستماع العامة الإلكترونية والإستطلاع الإلكتروني. المنتدى الإلكتروني هو فضاء إلكتروني لمناقشة وجمع الآراء المختلفة حول مواضيع المنتدى التي يقترحها المواطنون أو المسجلة من قبل الحكومات. في المنتدى الإلكتروني، يتم تسليط الضوء على الأفكار المثيرة للإهتمام عبر موقع الويب في شاشة منبثقة صغيرة، تظهر عند زيارة المستخدمين للموقع. تعرض الشاشة المنبثقة الفكرة وإسم المساهم.<sup>(1)</sup>

عند إنتهاء كل مناقشة في المنتدى، تقدم الإدارة أو الهيئة الحكومية التي تدير موضوع المنتدى ملخصاً للمناقشة وتعلن القرار النهائي للحكومة بشأن الموضوع من خلال الموقع الإلكتروني. جلسات الإستماع العامة الإلكترونية هي الإستماع إلى آراء المواطنين، مجموعات المصالح والخبراء قبل الإنتهاء من التشريع. يتم توفير المعلومات حول هذه السياسات من قبل الهيئات الحكومية المعنية ويناقش المشاركون الإيجابيات والسلبيات عبر الإنترنت. الإستطلاع الإلكتروني يستخدم لجمع آراء المواطنين حول النظام الإداري، إصلاحات السياسة، عمليات السياسة وتحسيناتها.

إلى جانب قنوات الخطاب السابقة، روجت Epeople لنادي المواطن الإلكتروني (Club Citizen) تم تشغيله من قبل المواطنين العاديين المهتمين بمجالات محددة من السياسات الحكومية بما في ذلك الإدارة، القوانين الإقتصاد، العلوم ونظام الرعاية الإجتماعية على عكس قنوات الإلتماس المدني، الإقتراح المدني ومناقشة السياسات تم تنظيم نادي المواطن بشكل طوعي من قبل المواطنين العاديين لمشاركة إهتماماتهم وأفكارهم.<sup>(2)</sup>

### 3- الفاعلين الأساسيين:

كانت MOGAHA مسؤولة عن إطلاق Epeople بالتعاون مع العديد من الإدارات والهيئات الحكومية الوطنية الأخرى التي شاركت في نظام المشاركة المدنية الإلكترونية الشامل في 2004م. وقد تم دمج تدريجياً النظام بشكل متكامل، حيث أنه بحلول عام 2008م، إنضمت 43 إدارة وهيئة حكومية مركزية إلى 246 حكومة محلية و14 مؤسسة عامة.<sup>(3)</sup> عندما تمت صياغة موقع المشاركة المدنية الإلكترونية ذي النافذة الواحدة لأول مرة، تم نقل مسؤولية إدارة Epeople إلى ACRC ولكن إستمرت MOPAS المشاركة في إدارة محتوى معين في Epeople. ACRC مسؤولة عن إدارة Epeople بشكل عام. تقوم هذه اللجنة على إدارة طلبات وشكاوى المواطنين وتوجيههم لإستخدام التطبيقات والشكاوى بشكل فعال. تراقب هذه اللجنة كذلك مدى جودة تعامل المؤسسات العامة المعنية مع طلبات وشكاوى المواطنين وتشجع هذه المؤسسات في حلها.

(1) UN(The United Nations).Op.Ct. (2008), p.50.

(2) Choo, and Cheong, Op.Ct, p.304.

(3) Kim, Op.Ct. p.11.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

وفي الوقت نفسه يتم تشغيل Epeople من خلال التعاون بين مختلف المؤسسات والمعاهد العامة والحكومات المحلية. على وجه الخصوص، يتم إدارة إثنين من قنوات الخطاب (الإقتراح المدني ومناقشة السياسات) من خلال المشاركة القوية للإدارات والهيئات الحكومية المعنية بالموضوع.

### 4- الإنجازات:

ساهم Epeople بصفته بوابة للمشاركة المدنية الإلكترونية، بشكل كبير في تحسين الخدمات العامة وقد عزّز Epeople كفاءة عمل العديد من الهيئات من خلال قناة واحدة لتقديم خدمات الإلتماسات المدنية، حيث نجد أن نسبة رضا مستخدمي Epeople إرتفعت من 45.9% عام 2006 إلى نسبة 55.3% عام 2010. كما تم تقليص فترة التحول لمعالجة الإلتماسات المدنية العامة من 7.8 أيام عام 2006م إلى 6.1 أيام في عام 2010م. كما أيضًا تم تقليص مدة معالجة الإلتماسات المدنية المعقدة من 14.4 يومًا عام 2006 إلى 9.4 أيام عام 2010م. إزداد عدد الإستشارات العامة الإلكترونية حول أعمال الحكومة أو للتأثير في السياسات الحكومية بشكل كبير. علاوة على ذلك، نجد أن مساهمة Epeople في التعامل مع مطالب و عدد شكاوي المواطنين والمقترحات المدنية إزداد بشكل كبير منذ 2007م. عام 2010م، تم التعامل مع ما معدله 2188 شكوى و 340 عرضًا مدنيًا يوميًا من خلال Epeople.

تم تصنيف بوابة Epeople كواحد من أفضل عشرة "من يغيرون عالم الإنترنت والسياسة" في منتدى الحكومة الإلكترونية العالمي الذي عقد في فرنسا عام 2006م. كما فازت بجائزة أفضل منصة عرض في مؤتمر التحديات الإلكترونية الذي عقد في السويد عام 2008م.<sup>(1)</sup> كما فازت بجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في عام 2011م<sup>(2)</sup>، لذلك تم الإشادة بها باعتبارها واحدة من أفضل ممارسات الحكومة الإلكترونية في العالم.

### الفرع الثاني: بوابة الحكومة الإلكترونية سيول العاصمة (Seoul Metropolitan Government Online)

#### 1- الدوافع والتطورات:

SMG Online البوابة الإلكترونية لمواطني سيول والمقيمين الآخرين، توفر معلومات حول مدينة وحكومة سيول العاصمة<sup>(3)</sup> وتهدف إلى مشاركة سكان سيول في عملية صنع السياسة. وتعتبر سيول عاصمة كوريا الجنوبية ومنذ تاريخها الطويل، كانت مركزًا للتنمية الاجتماعية، السياسية، الثقافية والإقتصادية لكوريا. SMG هي أكبر حكومة محلية في كوريا وقامت دائمًا بتطوير سياسات جديدة على المستوى المحلي. عندما أعلنت حكومة كوريا الجنوبية "إستراتيجية الحكومة الإلكترونية، صاغت SMG بسرعة خارطة طريق الحكومة الإلكترونية المسماة "نموذج تطوير الحكومة الإلكترونية SMG". وفقًا لمراجعة خارطة الطريق، طورت SMG 190 نظامًا إداريًا مختلفًا وأطلقت مائة موقع ويب لتوفير خدمات إلكترونية لجميع سكان مدينة سيول.

(1) ACRC(The Anti-Corruption and Civil Rights Commission). (2009). *Kookminshinmoongo*. (in Korean).

(2) UN(The United Nations).(2011).UN Public Service Awards.Retrieved 28 /06/2019, from: [www.unpan.org](http://www.unpan.org).

(3) يشار إليها فيما يلي باسم SMG وتعتبر سيول(Seoul) عاصمة كوريا الجنوبية.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

مع ذلك، فإن هذا العدد الكبير من المواقع في خارطة طريق الحكومة الإلكترونية SMG لم يحسن مشاركة المواطنين بسبب عدم تصميم هذه المواقع لتركز على المواطن. لهذا السبب، لم تلب ممارسات الحكومة الإلكترونية الأولية SMG توقعات المواطنين أو لم تقدم مدخلاتها لتحسين الخدمات خلال المداولات حول القضايا العامة. لمعالجة هذه العيوب في مشروع الحكومة الإلكترونية الأولي، حوّلت SMG نموذج مشروعها إلى نموذج محور المواطن. تم الانتهاء من المشروع الجديد وإطلاق الموقع الإلكتروني المتكامل لـ SMG المسمى بوابة ويب سيول عام 2003 ([www.seoul.go.kr](http://www.seoul.go.kr)) ويطلق عليه فيما بعد (SMG Online). سعت SMG Online إلى تجاوز مجرد نافذة واحدة توفّر للمواطنين وفترة من المعلومات والخدمات؛ تمت موائمة قوائم الخدمة مع منظور المواطنين لتسهيل استخدامها ووصولهم إلى الخدمات الإلكترونية. بالإضافة إلى أنه تم دمج مختلف الأقسام والمستويات الدنيا من الحكومات والهيئات الحكومية التابعة لـ SMG في SMG Online.

في عام 2006م أطلقت SMG Chunmansangsang OASIS ([www.oasis.seoul.go.kr](http://www.oasis.seoul.go.kr)) واحة لعشرة ملايين خيال (تخيل) والتي يطلق عليها فيما بعد (OASIS) في محاولة أخرى لتحقيق حكومة إلكترونية تشاركية تتمحور حول المواطن وجذب إنتباه المواطنين وزيادة مشاركتهم في عمليات صنع السياسات، تهدف OASIS إلى تعزيز الإبداع والخيال في الإدارة وتحسين العلاقة بين SMG ومقيمي مدينة سيول.

### 2- المميزات:

تحتوي SMG Online على ستة فئات<sup>(1)</sup> توفر أربعة فئات- التجارة، الثقافة والسياحة، إدارة المدينة و PR Seoul- معلومات شاملة عن SMG ومدينة سيول. تتضمن المعلومات الإجمالية سياسات SMG العامة، الأعمال التجارية، الخدمات، إعلانات SMG، آخر الأخبار عن SMG وجداول الأحداث المختلفة. يمكن تخصيص هذه المعلومات وفقاً للإحتياجات الفردية. عندما يقوم الأفراد بتسجيل الدخول إلى SMG Online يمكنهم إختيار الوظائف التي يتم عرضها عبر البوابة الشخصية المخصصة لهم. بالإضافة إلى ذلك، يوفّر SMG محرك بحث عالي السعة لمساعدة المواطنين للوصول بسهولة إلى المعلومات.

يوفّر SMG Online وظيفتين مهمتين لإشراك المواطنين في المناقشة الإلكترونية: التطبيق المدني الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية. يهدف التطبيق المدني الإلكتروني إلى توفير معلومات ونصائح شاملة حول كيفية تقديم شكوى مدنية بشأن المعيشة، حركة المرور ومثل هذه العقبات إلكترونياً. يوفّر هذا التطبيق خدمة بنقرة واحدة للتقديم بسهولة ويسر للحصول على الخدمات المدنية. يعبر المواطنون بشكل مباشر عن مطالبهم بإدخال تحسينات على SMG. يمكن للمواطنين التعامل مع أعمالهم باستخدام التطبيق المدني الإلكتروني بما في ذلك إجراء الحجوزات لمختلف المرافق العامة والتقدم بطلب للحصول على شهادات الأعمال.

تم تفعيل المشاركة الإلكترونية كفضاء إلكتروني للتعبير عن آراء المواطنين عبر SMG وتحديد السياسات العامة من خلال التعاون بين SMG والمواطنين. تتكون هذه المشاركة الإلكترونية من مجموعة متنوعة من فضاءات

(1) مشاركة المواطنين، التطبيق المدني، التجارة، الثقافة والسياحة، إدارة المدينة و PR Seoul.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

المشاركة.<sup>(1)</sup> يتم إنشاء فضاء مشاركة كل مواطن بأهداف مختلفة. يوفر إقتراح السياسة الإلكترونية فرصة للمواطنين للمشاركة في عملية وضع جدول الأعمال. يمكن للمواطنين استخدامه لتقديم أفكار لتحسين أو تغيير السياسات والأعمال القائمة؛ يقرّر SMG أي إقتراحات جيدة لمناقشتها مع المواطنين. ثلاثة منتديات إلكترونية- منتدى السياسات، منتدى الشباب ومنتدى القضايا الراهنة- هي فضاءات إلكترونية عامة لمناقشة القضايا العامة بين المواطنين. ومن المثير للإهتمام أن منتدى الشباب يهدف إلى إشراك المراهقين في المناقشة وفي عملية صنع السياسات وإعطائهم نظرة ثاقبة عن السياسات الحكومية منذ سن مبكرة، تم إعتبار منتدى الشباب بمثابة تجربة جيدة ووضع معياراً لأفضل الممارسات وقد إتبع العديد من الحكومات المحلية الأخرى هذا المعيار لمنتدى الشباب التابع لـ SMG. البريد الإلكتروني للعمدة Mayor هو مسار تواصل مباشر بين المواطنين وعمدة SMG إستطلاع الرأي الإلكتروني يسعى للحصول على تعليقات المواطنين حول سياسات SMG والقضايا العامة Freeboard هي فضاء إلكتروني مفتوح جداً لتقديم أي نوع من التعليقات.

من بين العديد من المشاركات الإلكترونية المختلفة في SMG Online ، يعمل منتدى السياسة الإلكترونية بفعالية ويبحث عن مشاركة المواطنين في مناقشة سياسات المدينة والقضايا العامة.<sup>(2)</sup> يتيح هذا المنتدى للمواطنين المشاركة في عملية المناقشة الإلكترونية بأكملها. تبدأ مشاركة المواطنين بعملية وضع جدول الأعمال. تم إقتراح قضايا المناقشة بشكل أساسي من قبل فواعل- المواطنين وخبراء الحكومة أو الديمقراطية الإلكترونية- قبل إفتتاح منتدى السياسة الإلكترونية. يتم فحص القضايا المقترحة من قبل مجموعتين من الأشخاص: موظفي SMG المسؤولين عن إدارة المنتدى وموظفي الأقسام المعنية بالقضايا. معاً، يقررون موضوع مناقشة واحد لمنتدى السياسة الإلكترونية كل شهر. عندما يتم الكشف عن الموضوع في المنتدى، فإن القسم المعني بالقضية في SMG يوفر معلومات عامة، بالإضافة إلى أهمية وفوائد القضية، تقوم SMG أيضاً بتبليغ آراء الخبراء حول الموضوع. لإبراز آراء الخبراء هذه للمواطنين حول إيجابيات وسلبيات الموضوع، ينشر المواطنين آرائهم ويصوتون لأفكار جيدة لأشخاص آخرين خلال فترة المناقشة.

كل شهر، عند إنتهاء المناقشة، تقدم SMG هدية صغيرة لأفضل مقدم رأي والذي يتم إختياره من خلال تصويت المواطنين. يشجع نظام المكافآت هذا على المشاركة الفعالة، آراء الإنترنت والسلوك الجيد عبر الإنترنت تقدم SMG تقارير على الموقع الإلكتروني كل ستة أشهر حول السياسات النهائية وكيفية إنعكاس هذه المناقشات الإلكترونية في قرارات هذه السياسات. أدت جهود SMG للتواصل مع أقسام SMG والتعاون فيما بينها بشكل فعال إلى تحسين عمليات صنع القرار وزيادة كفاءة مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات الإلكترونية.<sup>(3)</sup>

(1) إقتراح السياسة الإلكترونية، منتدى الشباب، منتدى القضايا الراهنة والبريد الإلكتروني للعمدة (Mayor)، إستطلاع الرأي الإلكتروني و Freeboard.

(2) ICELE (International Centre Excellence for Local eDemocracy). (2005). *Case Studies*. Retrieved 16/2/2010 from : [www.icele.org](http://www.icele.org).

(3) Moon, Op.Ct. 2008, p13.



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

فضاء مشاركة إلكتروني آخر عبر SMG Online هي OASIS التي إتمدت خطوات صنع السياسة التالية: (1) - إقتراح الفكرة - مناقشة الفكرة وتطويرها - تقييم الفكرة - تحقيق الفكرة. (2)

يبدأ صنع القرار في OASIS بنشر المواطنين لأفكارهم حول القضايا العامة في Sangsangjean (إقتراح فكرة). يقترح المواطنون العديد من الأفكار حول كيف يمكن تحسين مدينة سيول. ينشر زوار OASIS آراءهم حول الأفكار المقترحة. ثم يقوم موظفوا SMG بمراجعة أفكار المواطنين مشيرين إلى عدد التعليقات، عدد الزيارات وتوصيات لجنة المواطنين (Sang Nuridan Sang). (3) بمجرد الإنتهاء من المراجعة، يقرر موظفي SMG موضوعات المناقشة التي سيتم نشرها ومن خلال الإعلان عبر الإنترنت عبر رسالة شخصية يقومون بتقديم ملاحظات لمقدمي الفكرة حول إختيار الفكرة كموضوع مناقشة.

تتم مناقشة الأفكار المختارة لمدة أسبوعين في Sangsangtoron (مناقشة الفكرة وتطويرها). بعد المناقشة الإلكترونية لأسبوعين، تعقد SMG إجتماعاً على مستوى العمل لتحديد الأفكار التي يمكن تنفيذها والتي عرضها في الإجتماع النهائي لإعتماد السياسة. كما يناقش خبراء موضوع المناقشة وأعضاء لجنة المواطن جردوى موضوعات المناقشة. تتم مناقشة الأفكار المحدية التي تم إختيارها في الإجتماع على مستوى العمل.

في إجتماع Shillhyoun (إجتماع إعتماد السياسة خارج فضاء الإنترنت) يُعقد إجتماع التبيني كل شهرين لتحديد الأفكار التي يمكن تبنيها كسياسات عامة. يتأس عمدة المدينة إجتماع تبني السياسة ويشارك مقدموا الأفكار وخبراء القضايا والموظفين المعنيين بالقضايا وأعضاء لجنة المواطنين في إتخاذ القرارات النهائية. يتم تسجيل وقائع إجتماعات، إعتماد السياسات وتحميلها عبر البوابة الإلكترونية لمشاركتها مع جميع المواطنين. يتم أيضاً فتح جميع إجراءات العمل للقرارات النهائية في OASIS للتأكد من أن القرارات النهائية قد تم إعتمادها بالفعل.

### 3- الفاعلين الأساسيين:

يتم إدارة SMG Online من قبل حكومة سيول العاصمة والتي تتحمل المسؤولية الأساسية في التخطيط والتنفيذ. ومع ذلك، فإن الفاعلين الآخرين مثل: خبراء القضايا والمواطنين العاديين، لهم دور مهم أيضاً في تنظيم SMG Online بفعالية. يتم عمل منتدى المناقشة الإلكترونية من خلال التعاون بين SMG وخبراء القضايا والمشاركين إلكترونياً. يؤدي تعاون إدارة SMG عبر الإنترنت والأقسام ذات الصلة بالموضوع إلى إشراك المواطنين في المناقشات الإلكترونية.

تتيح OASIS العمل التعاوني بين جميع المشاركين لوضع السياسات العامة. بالإضافة إلى SMG (كل من فريق إدارة OASIS والأقسام ذات الصلة بالقضية)، فإن لخبراء القضايا دور جد مهم في هذا النجاح، من خلال

(1) وفقاً لتقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فإن عملية صنع السياسة هي كما يلي: (1) إقتراح (2) مناقشة (3) إجتماع اعتماد السياسة. ومع ذلك حددت SMG أربعة خطوات لصنع السياسات في موقع OASIS على الإنترنت.

(2) Shin, M.C.(2009). New Possibilities of Citizen-Participation with E-Government:The Case of the OASIS website in Seoul.

(3) تتكون لجنة المواطنين في OASIS المسماة "Sang Sang Nuridan" من مواطني سيول الذين تطوعوا للمساعدة في الترويج لـOASIS. يقدم أعضاء لجنة المواطنين أفكارهم الشخصية وتعليقاتهم حول الأفكار المقترحة، ويشاركون طواعية في إتخاذ قرارات ومناقشات جيدة. هم أيضاً مشاركون مهمين في الاجتماع غير المتصل لتحديد السياسات التي يجب تبنيها.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

تقديم معلومات دقيقة لإشراك المواطنين في مناقشات إلكترونية عميقة. تلعب لجنة المواطنين أيضًا دور أساسي في الحفاظ على صحة المناقشة الإلكترونية في OASIS.

### 4- الإنجازات:

وفقًا لمسح أجراه معهد أبحاث الحكومة الإلكترونية في جامعة سيول الوطنية<sup>(1)</sup> عام 2003م، تبين مدى رضا المواطنين عن المشاركة الإلكترونية وإستمر هذا الرضا العام حتى الآن. علاوة على ذلك، إزدادت ثقة المواطنين في السياسات العامة لـ SMG تدريجيًا منذ إطلاق SMG Online<sup>(2)</sup> على وجه التحديد، تتم معالجة حوالي 35000 طلب سنويًا من خلال التطبيق المدني الإلكتروني ويتم تسليم حوالي 11000 بريد إلكتروني سنويًا إلى العمدة.<sup>(3)</sup> وبحلول نهاية عام 2008م زار ما مجموعه 2.9 مليون مواطن OASIS وتقديم 19395 فكرة. ومن بين تلك الأفكار المقدمة، تم اعتماد 71 فكرة وتنفيذ 53 من الأفكار المعتمدة بالكامل بحلول جوان 2009م.

تم الإشادة بـ SMG Online باعتبارها أفضل بوابة إلكترونية للحكومة الإلكترونية (الأعلى تصنيفًا) في دراسة عالمية لمواقع الويب البلدية من خلال مسح روتجرز العالمي (Rutgers Global) للحكومة الإلكترونية لعام 2010م. قام الإستطلاع بتقييم أداء الحكومة الإلكترونية للمدن من خلال خمسة معايير - الخصوصية، سهولة إستخدام المحتوى، الخدمة ومشاركة المواطنين وحصلت سيول على أعلى مستوى في جميع المعايير. لم يكن الترتيب الأعلى لأداء الحكومة الإلكترونية لبوابة SMG إنجازًا مرة واحدة ولكنه تابع للإنجازات المعترف بها في عام 2003م. كما تم الإستشهاد بالمنتدى الإلكتروني لسيول كواحد من حالات الحكومة الإلكترونية المحلية الناجحة من قبل المركز الدولي للديمقراطية الإلكترونية المحلية (ICELE).<sup>(4)</sup>

وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لعام 2009م، فإن القرارات التعاونية التي نتجت عن تبادل الإعتبارات بين المواطنين والموظفين الحكوميين في SMG وخبراء القضايا، قد حسنت بشكل كبير من الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار في SMG. بالإضافة إلى ذلك، كانت OASIS واحدة من الفائزين بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام 2009م في الفئة الثالثة والتي كانت لتعزيز المشاركة في إتخاذ قرارات صنع السياسات من خلال الآليات المبتكرة.<sup>(5)</sup>

(1) أجرى معهد أبحاث الحكومة الإلكترونية في جامعة سيول الوطنية مسحًا لمواطني سيول بين 24 سبتمبر و6 أكتوبر 2003 لتقدير مستوى رضا المواطنين عن منتدى السياسة عبر الإنترنت. إستجاب ما مجموعه 3289 من سكان سيول، بما في ذلك 500 خارج الإنترنت، و2789 عبر الإنترنت. الرضا: على مقياس ليكرت Likert scale من خمس نقاط (1 غير راض، و 5 راضٍ تمامًا)، كان متوسط الردود كما يلي: - فهم المواطنين لإجراء المشاركة: 3.0 - تصور المواطنين لمستوى الديمقراطية في سير المنتدى: 3.1 - الرضا عن تبنى المسؤولين عن التغذية الراجعة: 3.0 - تصور الجوانب الإيجابية في عمل المنتدى: 3.0.

(2) Shin, Op.Ct, p17.

(3) تم نشر هذه الأرقام على الموقع الإلكتروني للحكومة الإلكترونية في سيول في عام 2007. [www.e-seoul.go.kr](http://www.e-seoul.go.kr)

(4) ICELE .Op.Ct, p20.

(5) UN(The United Nations).(2009b).UN Public Service Awards .Retrieved 28/10/202, from [www.un.org](http://www.un.org).

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الثالث: الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية

#### 1- الدوافع والتطورات:

كان إحتجاج ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية حدثاً إجتماعياً وسياسياً في كوريا الجنوبية وفي العالم بالفعل. أعلنت حكومة لي (Lee) في 18 أبريل 2008م، أنها سمحت بإستيراد لحوم البقر الأمريكية دون أي قيود وذلك لأول مرة في العالم. جاء هذا الإحتجاج بسبب بروتوكول لحوم البقر بين كوريا والولايات المتحدة.<sup>(1)</sup> وزاد القرار من مخاوف المواطنين بشأن تناول لحوم البقر في المطاعم والأسواق. وبث برنامج تلفزيوني وطني، ملاحظات PD، تقريراً خاصاً عن مرض جنون البقر في 29 أبريل 2008م. وقد أثار البرنامج ردود فعل في ظل هذه المخاوف. أطلع المواطنين عبر الإنترنت عن الخطر الجسيم لمرض جنون البقر وبدأوا في مناقشته في الفضاء الإلكتروني. ومع ذلك، لم تذكر حكومة كوريا الجنوبية أي شيء عن مرض جنون البقر لكنها أكدت ببساطة أن لحوم البقر الأمريكية آمنة. وحفزت الإستجابة غير الكافية للحكومة الناس على التجمع في الأماكن العامة والشموع مضاءة في أيديهم.

في الثاني من ماي 2008م، أقيم أول تجمع على ضوء الشموع في ميدان تشونج جاي في سيول للمطالبة بإعادة التفاوض حول بروتوكول لحوم البقر الأمريكية. في الخامس من ماي 2008م، بدأت المسيرات بالتوسع وفي مواقع داخل منطقة سيول وكانت هذه الزيادة ناتجة عن مشاركة مجتمعات الإنترنت المتنوعة. على سبيل المثال نظم مقهى على الإنترنت ضد Lee Myung-Bak التجمع الثالث أمام مبنى الجمعية الوطنية في يودو؛ في نفس اليوم قام مجتمع إلكتروني آخر هو MichinCow.net بتعبئة المواطنين في ساحة تشونج جاي.<sup>(2)</sup>

في تلك المرحلة، حاولت حكومة (لي) تسوية الوضع بإستخدام القوة ضد الإحتجاجات السلمية على ضوء الشموع، مما أدى الى زيادة غضب المواطنين وقوة الإحتجاجات المتقطعة. إنتشرت المسيرات على ضوء الشموع في منطقة سيول في جميع أنحاء كوريا الجنوبية نتيجة لفشل الحكومة في إيجاد حل للوضع. وصلت المسيرات إلى ذروتها في 10 جوان 2008م عندما شارك أكثر من 700.000 مواطن في المدن الكبرى. إستمرت عملية الإحتجاجات على ضوء الشموع لأكثر من 100 يوم كاملة وإنتشرت في جميع أنحاء العالم.

#### 2- المميزات:

كانت لعملية الإحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية ثلاثة سمات. أولاً، كان الإنترنت أداة قوية للغاية في تمكين الإجراءات المختلفة سواء إلكترونياً أو في وضع عدم الإتصال بالإنترنت. بعد فترة وجيزة من الإعلان عن بروتوكول لحوم البقر بين أمريكا وكوريا، إنتشرت المعلومات المتعلقة به بسرعة عبر الإنترنت. بدأ الناس في البحث عن معلومات حول البروتوكول وعن مرض جنون البقر وقاموا بزيارة

(1) كانت النقاط المهمة حول البروتوكول: (1) تمت إزالة القيود المفروضة على إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية التي يزيد عمرها عن 30 شهراً. (2) كان هناك نداء يمنع كوريا من وقف الإستيراد حتى لو كانت هناك حالة مرض جنون البقر.

(2) Kim et al., (2008, May 7), "100,000 people in front of the National Assembly and 30,000 people in Cheonggye Square". *Hankyoreh Newspaper*, (in Korean). p.5.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

مواقع الويب المختلفة وقاموا بمشاركة المعلومات مع الآخرين عن طريق تمرير المعلومات عبر المجتمعات الإلكترونية. أدى هذا الانتشار المنتظم للمعلومات من قبل "مستخدمي الإنترنت" (مستخدمين أو مواطنين إلكترونيين) إلى زيادة عدد زوار الموقع الشخصي للرئيس ([www.cyworld.com](http://www.cyworld.com)) للتعبير عن مخاوفهم ومطالبهم، كما نشر مستخدمو الإنترنت آرائهم عبر الموقع Chung-Wa-Dae (البيت الأزرق [www.cwd.go.kr](http://www.cwd.go.kr)).<sup>(1)</sup> أدى هذا الاستخدام للإنترنت إلى إندلاع مسيرات على ضوء الشموع خارج الإنترنت وإستمرت الإحتجاجات.

ثانياً، كانت التجمعات غير المتصلة بالإنترنت تعمل بشكل سلمي وطوعي؛ كانت لا مركزية بشكل عام جلب المشاركين في المسيرة عبر وضع عدم الإتصال بالإنترنت ضوء الشموع بدلاً من الأدوات المادية وتجمعوا طواعية بعد غروب الشمس. لم تكن هناك مجموعة قيادية ولا كلمات تعبئة خلال المسيرات غير المتصلة بالإنترنت حافظت هذه الميزة اللامركزية للتجمعات غير المتصلة بالإنترنت في التركيز على إستيراد لحوم البقر الأمريكية وعلى القضايا ذات الصلة بها ولم تتبلور إلى شعارات الدعاية السياسية.<sup>(2)</sup>

ثالثاً، إرتبطت المسيرات غير المتصلة بالإنترنت بالإحتجاجات الإلكترونية في المراحل الأولى ولكنها أصبحت متكاملة معها عندما بلغت الإحتجاجات على ضوء الشموع ذروتها.<sup>(3)</sup> بدأت التجمعات خارج فضاء الإنترنت من خلال الأنشطة الإلكترونية لتبادل المعلومات والمناقشة حول البروتوكول ومرض جنون البقر. ساهمت المسيرات غير المتصلة بالإنترنت في عودة وإرتفاع مسيرات ضوء الشموع عبر الإنترنت؛ قدمت المجتمعات الإلكترونية مثل: Sealtale ([www.sealtale.com](http://www.sealtale.com)) تصميم أيقونة على ضوء الشموع يمكن تنزيلها ونشرها في المدونات الشخصية، مواقع الويب المصغرة واللافئات للتعبير عن الدعم الفردي للحركة.<sup>(4)</sup> سرعان ما أصبحت العلاقة بين العالم المتصل بالإنترنت وغير المتصل متكاملة.

أحضر المشاركون في التجمع غير المتصل بالإنترنت العديد من أدوات تقنيات المعلومات والإتصالات المختلفة لإلتقاط مقاطع الفيديو، تمثيل مسيرة الليلة السابقة وبنها مباشرة أو نشرها على لوحات الإنترنت المختلفة والمجتمعات السيبرانية مع إستعمال شعار (المشاهدة معاً والمشاهدة مرة أخرى)، لعب موقع بث المحتويات الإبداعية للمستخدم (UCC) Afreeca ([www.afreeca.com](http://www.afreeca.com)) دوراً رئيسياً في البث المباشر للمظاهرات.

أحد الأمثلة المهمة لإظهار قوة البث المباشر في إحتجاج ضوء الشموع عام 2008م هو أن أحد المتحدثين الإذاعيين في أفريقيا طلب من مستخدمي الإنترنت الذين يشاهدون التجمع في المنزل دعم المسيرة وإظهار قوتهم من خلال زيارة الموقع Cheong-Wa-Dae والدخول في آن واحد وبالتالي أصيب الموقع بالشلل في غضون دقيقة.<sup>(5)</sup> كما أدى البث المباشر لعنف الشرطة أثناء محاولتها منع التجمعات إلى تأجيج الغضب العام.

(1) Kang, M.G.(2009). *Political Participation in the Information Age: The Case study of the 2008 Candlelight Protests in Korea*. Mater Thesis in Political Science, The Faculty of Humanity, The University of Manchester.

(2) *Ibid*, 2009, p15.

(3) *Ibid*, 2009, p19.

(4) Kim, Op.Ct. 2008, p20.

(5) "Evolution of Candlelights". (2008, June 16). *Hankyoreh Newspaper*, (in Korean), p.31.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

ونتيجة لذلك، شارك الكثير من المؤيدين في المسيرة التي امتدت إلى كل المدن الرئيسية داخل كوريا الجنوبية وكذلك في الولايات المتحدة وفرنسا، أعربت ربات البيوت في كوريا، أمريكا وفرنسا أيضًا عن دعمهن من خلال الإدلاء ببيانات عامة وتنظيم احتجاجات على ضوء الشموع في هذه المجتمعات للمطالبة بإعادة المفاوضات.<sup>(1)</sup>

### 3- الفاعلين الأساسيين:

شاركت مجموعة واسعة من المواطنين في كوريا الجنوبية كالمراهقين، ربات البيوت، طلاب الجامعات وجميع الفئات العمرية بفعالية في احتجاج ضوء الشموع عام 2008م.<sup>(2)</sup> ومع ذلك، كان المشاركون الأكثر نشاطاً من المراهقين؛ كانوا أيضًا الداعمين الرئيسيين عبر الإنترنت.

تبادل المراهقون المعلومات والآراء بفعالية حول مرض جنون البقر داخل مجتمعات الإنترنت. شكل المراهقون 25% من أعضاء حركة Anti Myoung-Bak. في تحالف المواطنين ضد سياسات الحكومة شكل المراهقون 40% من الأعضاء. أما حركة MichinCow.net شكل المراهقون 50% من الأعضاء. أدت هذه الأنشطة الإلكترونية الفعالة للمراهقين إلى إقبال كبير منهم في التجمعات غير المتصلة بالإنترنت. كانت معدلات المشاركة المرتفعة من قبل المراهقين سببًا رئيسيًا وراء إكتساب المسيرة الاعتراف بها كشكل فعال لإشراك المواطنين.

### 4- الإنجازات:

أصبح الاحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م رمزًا للتظاهر السلمي الإلكتروني وكان ينظر إليه على أنه تعاونًا ناجحًا بين الحركات المدنية عبر الإنترنت وخارجها. على سبيل المثال، أعتبر أن هذا الاحتجاج كان شكلاً جديدًا من أشكال التعبير الديمقراطي عبر الإنترنت؛ أطلقوا عليه "ديمقراطية النطاق العريض بدعم مستخدمي الإنترنت" بمعنى (مواطني الإنترنت).

أعرب كذلك رئيس منتدى الأمم المتحدة، السيد جيروم جلين<sup>(3)</sup> عن إعجابه بإتصال الإنترنت العالي ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة لهم في تغيير الثقافة السياسية في كوريا الجنوبية. كما عبر أيضًا أن هذا الاحتجاج كان بمثابة "ذكاء جماعي للمواطنين المتصلين بالإنترنت". يمكن القول أن هذا الاحتجاج قد أنتج قدرة محتملة على تحقيق الديمقراطية التشاركية الإلكترونية في كوريا الجنوبية.<sup>(4)</sup>

(1) "Candlelights in Overseas keep going on"(10/6/2008). *Ohmynews*. 29/6/2010, from: [www.ohmynews.com](http://www.ohmynews.com).

(2) Kang, *Op.Ct.* 2009, p89.

(3) Lee, *Op.Ct.* 2008, p26.

(4) Shin, *Op.Ct.* 2008, p.05.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### المبحث الثاني: تحليل حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية ومقارنتها

يتناول هذا المبحث مناقشة ومقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية من خلال ثلاثة مستويات وهي: مستوى الولايات، المستوى الوطني والمستويات المحلية لممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية وكذلك ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية من خلال الأبعاد الثلاثة لمقاربة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا وذلك وفقاً للفروع التالية:

- المطلب الأول: تحليل ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى الوطني والولايات في أستراليا وكوريا

- المطلب الثاني: تحليل ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستويات المحلية في أستراليا وكوريا

- المطلب الثالث: تحليل ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

المطلب الأول: تحليل ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى الوطني والولايات لأستراليا وكوريا

- الفرع الأول: تحليل بوابة GetInvolved لحكومة كوينزلاند في أستراليا (نموذج الإستشارة الإلكترونية)

- الفرع الثاني: تحليل بوابة Epeople لحكومة كوريا الجنوبية

- الفرع الثالث: مقارنة ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى الوطني والولايات في أستراليا وكوريا

الفرع الأول: تحليل بوابة GetInvolved لحكومة كوينزلاند في أستراليا (نموذج الإستشارة الإلكترونية)

ينصب التركيز في هذا الفرع على المبادرة الإلكترونية GetInvolved بإشراف حكومة ولاية كوينزلاند. تم تصميم GetInvolved وتطويره كنظام للإستشارة الإلكترونية وإستخدامه لتلقي الآراء أو التعليقات على مختلف السياسات العامة خلال فترات الإستشارة المحددة. تهدف الإستشارة الإلكترونية في GetInvolved للتشاور مع المواطنين بشأن السياسات والخطط المستقبلية من أجل تحسين السياسات المقترحة أو الحالية مثل: مراجعة قانون رعاية الطفل، خطة إدارة المنطقة المحمية لمنتزه كونداليل الوطني (Kondalilla National Park) ومشروع قانون التقليل من النفايات وإعادة تدويرها الصادر عام 2011م.

من أجل فهم عميق لكيفية تطوير وممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية بإستخدام الإستشارة الإلكترونية GetInvolved، نأخذ كمثال: الخطة الإقليمية لجنوب شرق كوينزلاند (2009-2031)، يتم تحليل هذا المثال أدناه من خلال إعتداد المفاهيم الرئيسية الثلاثة لمقاربة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا: الفئات الاجتماعية المعنية الإطار التكنولوجي والمرونة التفسيرية.

تطوير الخطة الإقليمية لجنوب شرق كوينزلاند (2009-2031): بدأت الخطة الإقليمية لولاية جنوب شرق كوينزلاند (يشار إليها بالخطة الإقليمية SEQ) من قبل حكومة ولاية كوينزلاند عام 2003م لتصميم مستقبل أفضل لجنوب شرق كوينزلاند ولشعبها. تعد خطة طويلة الأجل لإدارة النمو السريع للسكان، حماية نمط الحياة والبيئة في مناطق جنوب شرق كوينزلاند. تضم هذه المنطقة 11 مجلساً إقليمياً ومجالس مدينة بما فيها مجلس مدينة



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

بريسبان، مجلس مدينة جولد كوست، المجلس الإقليمي لوكير فالي، مجلس صن شاين كوست الإقليمي...<sup>(1)</sup> جنوب شرق كوينزلاند هي المنطقة الحضرية الأسرع نمواً في أستراليا، بلغ عدد سكانها حوالي 2.8 مليون شخص عام 2006م ومتوقع أن يرتفع إلى حوالي 4.4 مليون شخص بحلول عام 2031م.<sup>(2)</sup> وللتعامل مع هذا النمو في عدد السكان وما يخلقه من تحديات للحكومة والمجتمع، تم تبني مبادئ التنمية المستدامة وتم دمجها في الخطة الأولى، الخطة الإقليمية SEQ 26-2005 التي تم وضعها عام 2004م.<sup>(3)</sup> في عامي 2007 و2008 أعدت حكومة كوينزلاند مسودة الخطة الإقليمية SEQ (2009-2031). كما طوّرت مسودة الخطة السابقة مع إيلاء أهمية خاصة للتغير البيئي في المنطقة. بدأ إعداد المسودة بمراجعة الخطة السابقة لتحديد الإجراء المناسب بشأن القضايا الناشئة والتي تشمل استمرار النمو السكاني المرتفع، إزدحام حركة المرور، حماية منطقة الكوالا (koala)، تغير المناخ وخلق فرص العمل.<sup>(4)</sup> تعاونت حكومة ولاية كوينزلاند و11 حكومة محلية معنية لمراجعة الخطة السابقة ومعالجة القيم، التحديات والفرص في المنطقة. وتقع على عاتق قسم المنطقة الجنوبية الشرقية في وزارة البنية التحتية والتخطيط (يطلق عليها الآن إدارة الحكومة المحلية والتخطيط) مسؤولية رئيسية لمراجعة الخطة الحالية ولعبت الهيئات الحكومية الأخرى مثل (وزارة البيئة وإدارة الموارد ووزارة النقل والطرق الرئيسية لكوينزلاند) دوراً مهماً أيضاً.<sup>(5)</sup>

إستدعت مراجعة الخطة الإقليمية SEQ 26-2005 مساهمات المواطنين من خلال شكلين من الإستشارة يهدف الأول إلى إعلام المواطنين بالمراجعة، عرض القضايا الناشئة وإشراكهم في تقديم الطلبات. أبلغت إدارة البنية التحتية والتخطيط المواطنين بمراجعة الخطة الحالية من خلال "عرض المعلومات العامة" في جميع أنحاء المنطقة. أقيم ما مجموعه 14 عرضاً للمعلومات العامة في مراكز التسوق ومراكز المجتمع الأخرى في 11 منطقة محلية معنية من ديسمبر 2008 - ماي 2009.<sup>(6)</sup> أما الشكل الثاني من إستشارة المواطنين يهدف لجمع الآراء ووجهات النظر حول تطوير الخطة. نظمت الإدارة 30 عرضاً تقديمياً لأصحاب المصلحة والمجتمع (خلال نفس الفترة التي عرضت فيها المعلومات العامة) لتوفير معلومات حول الخطة ومراجعتها وللرد على الإستفسارات والإستماع لأفكار وإنشغالات المواطنين.<sup>(7)</sup> كما فتحت الإدارة واجهة في بريسبان (كوينزلاند) لعرض مسودة الخطة الإقليمية وتوفير فرصة مستمرة للمواطنين للإتصال مباشرة بمسؤولي الإدارات من أجل مناقشة المسودة خلال فترة الإستشارة.

في نفس الوقت، إستخدمت إدارة البنية التحتية والتخطيط الإستشارة الإلكترونية عبر GetInvolved لتلقي تعليقات المواطنين من المنطقة حول مشروع الخطة. ورأت الإدارة أن هذه الإستشارة وسيلة فعالة لإشراك المزيد من مساهمات المواطنين دون إنفاق الكثير من الأموال. لم تتمكن الإدارة من بناء واجهات غير متصلة بالإنترنت في

(1) State of Queensland, 2009, p.5

(2) Idem.

(3) South East Queensland, 2010.

(4) South East Queensland, 2010, p10.

(5) South East Queensland Op.Ct, p.05.

(6) Idem.

(7) Idem.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

جميع المناطق المعنية ولكنها أرادت تعزيز أقصى مشاركة عامة في التعليق على المسودة من جميع مناطق SEQ. كان من المتوقع أن يؤدي استخدام هذه الإستشارة الإلكترونية إلى تلقي العديد من الآراء المتنوعة وتوزيع أفضل للتعليقات في جميع أنحاء المنطقة.

بدأت الإستشارة الإلكترونية في GetInvolved بإشراف قسم البنية التحتية والتخطيط الذي طلب من قسم المجتمعات فتح الإستشارة. عند طلب هذه الإستشارة وتحديد نوع الحوار ومدة الإستشارة (من منتصف مارس إلى نهاية أبريل)؛ أرفق قسم المعلومات ذات الصلة عرضها عبر الإنترنت: وثائق الخطة السابقة، الخطط المستقبلية والقضايا الناشئة. بعد ذلك، تفاوض قسم المجتمعات حول نوع الإستشارة الإلكترونية (البريد الإلكتروني أو المسح الإلكتروني أو مزيج من كليهما) مع قسم البنية التحتية والتخطيط، وفي النهاية فتحت هذه الإستشارة عن طريق البريد الإلكتروني حول الخطة الإقليمية SEQ.

خلال هذه الإستشارة الإلكترونية، تم قبول رسائل البريد الإلكتروني المقدمة من المواطنين من قبل الإدارتين ومع ذلك، بعد إنتهاء التشاور الإلكتروني حول الخطة الإقليمية SEQ (2009-2031) في 1 ماي 2009م قام قسم المجتمعات بتسليم جميع تعليقات البريد الإلكتروني إلى قسم البنية التحتية والتخطيط. قام هذا الأخير بتلخيص مناقشة وتحليل جميع التعليقات الواردة في الإستشارات خارج الإنترنت وعبر الإنترنت وقضايا التقديم المحددة وتمت الموافقة على السياسة النهائية من قبل وزير إدارة البنية التحتية والتخطيط ورئيس وزراء كوينزلاند.

رأى قسم المجتمعات أن GetInvolved أو الإستشارة الإلكترونية بشكل عام أنها أداة تكنولوجية للتواصل بين الهيئات الحكومية والمواطنين للتشاور معهم بشأن القضايا العامة. لإجراء إستشارات إلكترونية حول الخطة الإقليمية SEQ، قررت إدارة البنية التحتية والتخطيط تصميم الإستشارة وقدمت المعلومات اللازمة. بعد الإنتهاء من الإستشارة، أعادت إدارة البنية التحتية والتخطيط جميع التعليقات العامة لإستعراض عملياتها الداخلية ثم نشرت السياسة النهائية.<sup>(1)</sup> في نهاية هذه العملية، أعلنت إدارة البنية التحتية والتخطيط عن السياسة النهائية ونشرت الخطة الإقليمية SEQ (2009-2031) عبر موقعها الإلكتروني وتم ربط GetInvolved بالخطة النهائية في جويلية 2009م، لم يكن هناك تحليل متاح للمواطنين حول مصدر الأفكار الواردة في التقرير النهائي أو مدى تأثير الإستشارات الإلكترونية أو قنوات التشاور العامة الأخرى على الخطة النهائية.

### 1- الفئات الإجتماعية المعنية:

من خلال مثال تطوير الخطة الإقليمية SEQ (2009-2031)، يمكن ملاحظة أن هناك خمسة فئات إجتماعية معنية<sup>(2)</sup>: الفئة الإجتماعية الأولى المعنية، حكومة كوينزلاند المنتخبة هي المسؤولة عن تطوير الخطة والموافقة عليها ومراقبتها وقد أثارَت هذه الحكومة القضايا، دراسة المشاكل والحلول ووافقت على المسودة النهائية

(1) GetInvolved manager, July, 30, 2009.

(2) 1- حكومة كوينزلاند المنتخبة أو (حكومة Bligh التي كانت Anna Bligh فيها رئيسة وزراء في ذلك الوقت)، 2- قسم المجتمعات، 3- قسم البنية التحتية والتخطيط . 4- 11 حكومة محلية، 5- سكان SEQ .

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

ومع ذلك، لم تشارك الحكومة المنتخبة بشكل مباشر في الإستشارات الإلكترونية GetInvolved. الفئة الاجتماعية الرابعة المعنية، الحكومات المحلية الـ 11 التي شاركت أيضًا في تطوير الخطة الإقليمية SEQ، لكن هذه الحكومات لم تشارك في إدارة الإستشارة الإلكترونية أو التفاعل معها. ربما بشكل غير مباشر دعموا عملية إعلام المواطنين وإشراكهم في الإستشارة الإلكترونية عندما تعاونت إدارة البنية التحتية والتخطيط مع المجالس المحلية لإجراء عرض المعلومات والإجتماعات العامة في جميع أنحاء المنطقة. لهذه الأسباب، يمكن تسمية هاتين الفئتين بمطوري الخطة لكنهما يقفان خارج الإستشارة الإلكترونية في GetInvolved.

الفئة الاجتماعية الثانية المعنية قسم المجتمعات، هي مزود ومقدم GetInvolved. القسم مسؤول عن إدارة GetInvolved ولكنه لا يرتبط مباشرة بنتيجة الإستشارة. وبدلاً من ذلك، يدعم تطوير الخطة من خلال العمل كجسر إتصال بين المواطنين وإدارة البنية التحتية والتخطيط من خلال إدارة هذه الإستشارة. يوفر هذا القسم نيابة عن قسم البنية التحتية والتخطيط معلومات حول موقع مخصص عبر GetInvolved ويدير الإستشارة الإلكترونية طوال مدتها (من مارس إلى أبريل) وينفذ تنسيق المشاركة (البريد الإلكتروني). في نهاية الإستشارة، يقوم بنقل جميع التعليقات الإلكترونية العامة إلى قسم البنية التحتية والتخطيط.

الفئة الاجتماعية الثالثة المعنية، إدارة البنية التحتية والتخطيط.<sup>(1)</sup> عند وضع جدول الأعمال، أثارت موضوعات الإستشارة الإلكترونية وقررت الجدول الزمني لها وإستخدام عملية الإستشارة عبر البريد الإلكتروني. كما أن الإدارة كانت مسؤولة عن توفير معلومات شاملة حول الخطة، بما في ذلك الخطة السابقة، القضايا الناشئة أهمية الخطة الجديدة وإتجاهها. تم توفير هذه المعلومات للمشاركين في الإستشارة الإلكترونية لمساعدتهم على فهم قضايا الإستشارة في أقل وقت ممكن ولتيسير مشاركتهم. خلال فترة الإستشارة، تلقت الإدارة ردود فعل المواطنين مباشرة عبر البريد الإلكتروني. بعد إنتهاء الإستشارة الإلكترونية، قدمت إدارة البنية التحتية والتخطيط قرارًا نهائيًا ونشرت ملخصًا لنتائج الإستشارة (بما في ذلك النتائج عبر الإنترنت وخارجها) ثم وضعت قرارًا نهائيًا. تم إصدار القرار النهائي للخطة ليس عبر GetInvolved ولكن عبر موقع الويب الخاص بقسم البنية التحتية والتخطيط؛ كما تم تضمين تقارير المشاورات<sup>(2)</sup> والسياسة النهائية.

الفئة الاجتماعية الخامسة المعنية سكان SEQ. تركز الخطة الإقليمية SEQ على تطوير 11 منطقة جنوب شرق كوينزلاند، لذا فهي تفترض أن سكان SEQ هم مجموعة المستخدمين المستهدفة المشاركة في تطوير الخطة في الإستشارة الإلكترونية عبر GetInvolve، تم تحديد الفئة الاجتماعية المعنية كمقيمين في SEQ يستخدمون الإنترنت. ليس هناك شك في أن المشاركين في الإستشارة الإلكترونية هم من مستخدمي الإنترنت ولكن ليس من السهل معرفة ما إذا كان المشاركين في الإستشارة الإلكترونية من سكان SEQ أم لا، لأن الإستشارة الإلكترونية

(1) هي مجموعة مستخدمي GetInvolve الأكثر نشاطًا. تقع على عاتقها مسؤولية مهمة لإشراك المواطنين في الإستشارة الإلكترونية؛ ولقد أدارت عملية الإستشارة بالكامل من وضع جدول الأعمال إلى إتخاذ القرار النهائي.

(2) يحتوي التقرير على كافة تفاصيل عملية الإستشارة والمشاركين في الإستشارة ونتائج التقييم أو المسح.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

عبر البريد الإلكتروني لا تتطلب عناوين بريد للمشاركين. ومع ذلك، فإن الافتراض أعلاه، مكن من تحقيق هدف الخطة، المتمثل في تطوير منطقة SEQ وهذا الهدف مرتبط مباشرة بحياة السكان في تلك المنطقة. من خلال الاستشارة الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني من الصعب تحليل العوامل الاجتماعية والديمقراطية للمشاركين ولكن من الواضح أن هذه الاستشارة سمحت للمشاركين بتقديم آرائهم بشكل فردي.

على النقيض من ذلك، لم يشارك جميع سكان SEQ في الاستشارة الإلكترونية وفقاً لتقرير الاستشارة العامة (2009) تم إستلام أكثر من 90٪ من الطلبات بوسائل غير متصلة بالإنترنت. شارك العديد من سكان SEQ بفعالية في التعبير عن آرائهم من خلال الطرق التقليدية كالإرسال عبر البريد، المكالمات الهاتفية والمشاركة في الاجتماعات غير المتصلة بالإنترنت. هذا على الرغم من حقيقة أن كوينزلاند هي واحدة من أعلى نسب مستخدمي الإنترنت بين الولايات في أستراليا؛ أكثر من 50٪ من سكانها وصلوا بالفعل إلى الإنترنت في 2005م وحوالي 60٪ من المزارعين في كوينزلاند وصلوا إلى الإنترنت في 2008م<sup>(1)</sup> أيضاً، تشتمل منطقة SEQ على مدن متطورة سياسياً، اجتماعياً وإقتصادياً مثل: بريسبان، كولد كوست، صاناش كوست وكثير من السكان في تلك المنطقة وصلوا إلى الإنترنت. بدلاً من ذلك، قد يشير هذا إلى أن سكان SEQ لديهم فرصة أكبر للاجتماع في أحداث غير متصلة بالإنترنت: نظمت إدارة البنية التحتية والتخطيط العديد من الأحداث غير المتصلة بالإنترنت بما في ذلك عرض المعلومات العامة والاجتماعات العامة (وأصحاب المصلحة) عبر المنطقة من ديسمبر 2008 إلى أبريل 2009م. ربما كان الناس في المنطقة يفضلون هذه الوسائط المباشرة للاتصالات. قد يكون السبب الآخر لانخفاض معدل إيصال البريد الإلكتروني هو أن الإدارة استخدمت الاستشارة الإلكترونية لفترة قصيرة فقط.

### 2- الإطار التكنولوجي:

تم تصميم بوابة GetInvolved على فكرة وممارسة الاستشارة العامة. بدأ قرار استخدام الاستشارات الإلكترونية مع حكومة بيتي في أواخر التسعينات لحل المشكلات السياسية.<sup>(2)</sup> أثرت المشاكل السياسية من قبل حكومة بيلكي بيترسون. احتفظت حكومة بيترسون المحافظة بالسلطة السياسية لمدة عقدين (1968-1987) لكن رئيس الوزراء بيترسون إستقال من منصبه عام 1987م بعد سلسلة من فضائح الفساد كفساد الشرطة وعدم عدالة القوانين الانتخابية.<sup>(3)</sup> بعد ذلك، في إنتخابات 1989 أصبح واين غوس رئيس الوزراء الجديد لولاية كوينزلاند. كانت حكومة عمل غوس تحظى بشعبية كبيرة في البداية ولكن حكومته فقدت السلطة مرة أخرى للمحافظين (Borbridge Rob) عام 1996م بسبب إعلان أجندة سياسية غير شعبية كالإعلان عن طريق جديد كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه هجوم على موطن كوالا في المنطقة.<sup>(4)</sup>

(1) ABS(The Australian Bureau of Statistics).(2009b). *The Use of Internet on Farms, Australia, 2007-08*. Retrieved 8/8/2019.

(2) Fitzgerald, R., et al , D.(2009). *Made In Queensland: A New History*. Queensland: University of Queensland Press, pp216-218.

(3) Crawford, C(2009). Civil Liberties, Bjelke-Petersen & A Bill of Rights: Lessons for Queensland. *Bond Law Review*, 21(1), pp.7-12.

(4) Reddel, T. and Woolcock, G.(2004). From Consultation to Participatory Governance? A Critical Review of Citizen Engagement Strategies In Queensland. *Australian Journal of Public Administration*, 63(3), p.76

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

بعد فوزه بالحكومة لصالح حزب العمال عام 1998م، ألزم رئيس الوزراء بيتي حكومته بإعادة بناء ثقة الشعب فيها وتجنب فقدان الدعم العام الذي واجهه غوس. ومع ذلك، واجه بيتي تحديًا: فقد إستغرق الأمر وقتًا طويلًا جدًا لسماع آراء جميع سكان كوينزلاند من خلال الإتصالات بدون أنترنت كالأجتماعات العامة المكالمات الهاتفية ومراسلات البريد وكان من الصعب ضمان مدخلات وآراء السكان في عملية صنع السياسات.

كان التحدي صعبًا خاصة لأن ولاية كوينزلاند كبيرة جغرافيًا وهي ولاية شديدة اللامركزية مقارنة بمعظم الولايات الأسترالية.<sup>(1)</sup> كذلك هي ولاية متنوعة عرقيا: يوجد في كوينزلاند ثاني أكبر عدد من السكان الأصليين في أستراليا وخضع عدد المهاجرين غير الناطقين بالإنجليزية إلى زيادة كبيرة في التسعينات.<sup>(2)</sup>

في نفس الوقت، أدرك رئيس الوزراء بيتي وحكومته أنهم يواجهون تحديًا سياسيًا خطيرًا، لأنه كان هناك ضعف حكومي في مستوى المساءلة في تقرير السياسات العامة في مجالات الصحة، التعليم، النقل العام والضرائب. كذلك، لم يتم تنفيذ السياسات العامة التي أقرتها الهيئة التشريعية بشكل جيد من قبل الخدمات العامة لحكومة ولاية كوينزلاند في التسعينات. غالبًا ما كانت إجراءات التنفيذ تختلف عن الوعود والخطط السياسية الأولية.<sup>(3)</sup> وقد إهتزت بالفعل بسبب زوال حكومة بيترسون وتراجعت مستويات الثقة في الحكومة والمؤسسات العامة بشكل كبير مرة أخرى خلال فترة ولاية بيتي الأولى. على الرغم من إنخفاض ثقة المواطنين في الحكومة أو ربما بسبب ذلك، كان هناك حاجة متزايدة إلى مشاركة مجتمعات كوينزلاند في عمليات صنع القرار الحكومي.<sup>(4)</sup>

لتحقيق أهداف الحكومة بزيادة ثقة المواطنين ورغبة مجتمع كوينزلاند للمشاركة في عمليات صنع القرار سعت الحكومة إلى آليات جديدة وأفضل لتطوير سياسات ترضي المزيد من سكان كوينزلاند ودمج أعمال تطوير السياسة العامة في المجتمعات من أجل إصلاح الثقافة الإجتماعية وإستكمال الأساليب الحالية لإشراك المواطنين في عمليات صنع السياسات.<sup>(5)</sup> كان من المتوقع أن يكون الإستخدام الموسع للإنترنت طريقة جديدة لإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار في حكومة ولاية كوينزلاند ويهدف إلى "تحسين العلاقة مع المواطنين" كأفضل طريقة لإصلاح الثقافة الإجتماعية وإستكمال الطرق التقليدية لمشاركة المجتمع في كوينزلاند.<sup>(6)</sup>

في الوقت الذي برزت فيه الإستشارات الإلكترونية كممارسة للحكومة الإلكترونية التشاركية لتحقيق كل من إحتياجات حكومة ولاية كوينزلاند ورغبة سكانها، حدّدت تقارير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2001) (2003) العلاقات ثنائية الإتجاه باعتبارها جوهر الإصلاح الديمقراطي وشجعت الحكومات على البحث عن سياسة أو خطة من منظور المواطن وتمكين المواطنين من تقديم ملاحظات حول خطط الحكومة، تم بناء نموذج

(1) Fitzgerald, R., et al, *Op.Ct*, p.194

(2) Fitzgerald, R., et al, *Op.Ct*, pp.195-198.

(3) Reddel & Woolcock, *Op.Ct*, p.79

(4) Williams, P.D. (2004). The Queensland Election of 7 February 2004: The Coming of the Second Labor Hegemony? *Australian Journal of Political Science*, 39(3), pp. 637-638

(5) Fitzgerald, *Op.Ct*, pp.216-217

(6) Anderson, L and Bishop, P (2005). E-government to E-democracy. *Journal of E-Government*, 2(1), Retrieved 8 November 2019, from [www.tandfonline.com](http://www.tandfonline.com), pp.11-12

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ممارسات حكومة بيتي لولاية كوينزلاند؛ حيث وضعت الحكومة جداول أعمال الإستشارة وأدارت عمليات الإستشارة من خلال دعوة المواطنين للمساهمة بأرائهم ووجهات نظرهم.<sup>(1)</sup> سمح هذا التفاعل ثنائي الإتجاه بالإتصال المباشر بين الحكومة والمواطنين.

وفرت الإستشارة الإلكترونية GetInvolved عموماً فوائد لكل من الحكومة والمواطنين على حد سواء. من وجهة نظر الحكومة، وفرت الإستشارة الإلكترونية فرصة لفهم آراء ومطالب المواطنين بعمق ووضحت إلتزام الحكومة بالإستماع إلى آراء المجتمع. كما سمحت تقنية الإستشارة الإلكترونية للحكومات بتلقي ردود فعل من المواطنين تركز على القضايا. من وجهة نظر المواطنين، زادت الإستشارة الإلكترونية من إهتمام المجتمع بالقضايا العامة ووفرت الفرص للمواطنين للمشاركة في عملية صنع السياسات. ساعدت هذه الزيادة في إهتمام المجتمع والمشاركة في زيادة رضا المواطنين في عمليات صنع السياسات وثقتهم في السياسات الحكومية والشركات.<sup>(2)</sup>

تعد الإستشارة الإلكترونية GetInvolved وسيلة إتصال مفيدة لكل من الإدارات والهيئات الحكومية ومجتمع كوينزلاند: بالنسبة للإدارات والهيئات الحكومية، أثبتت الإستشارة الإلكترونية إستعدادهم لسماع آراء المواطنين عند وضع سياسات جديدة أو مراجعة السياسات الحالية والخطط؛ بالنسبة لمجتمع كوينزلاند، أشركت الإستشارة الإلكترونية بشكل فعال المواطنين في عملية صنع السياسات وزادت ثقة المجتمع في حكومة كوينزلاند.<sup>(3)</sup> خلال فترات الإستشارات العامة لتطوير الخطة الإقليمية SEQ، إستخدمت إدارة البنية التحتية والتخطيط الإستشارة الإلكترونية GetInvolved. إذا لم يتم إنشاء GetInvolved وتشغيله تحت رعاية قسم المجتمعات فمن غير المحتمل أن تتم إضافة الإستشارة الإلكترونية إلى القنوات الأخرى والتي كانت عبارة عن إستشارات عامة تقليدية دون إتصال بالإنترنت. قدمت GetInvolved واجهة متسقة للتشاور العام عبر الهيئات الحكومية وعودت المواطنين عن أماكن العثور على كل من فرص المشاركة والمعلومات حول كيفية المشاركة.

على الرغم من أن التشاور الإلكتروني في تطوير الخطة الإقليمية SEQ لم يغير شكل الإستشارة بطريقة رئيسية، فقد تم إعتباره أداة إتصال مهمة لفتتين إجتماعيتين رئيسيتين: قسم البنية التحتية والتخطيط والمقيمين في SEQ. إستخدمت الإدارة GetInvolved لدعم المشاورات العامة دون إتصال بالإنترنت. تم دمج مكونات الإستشارة الإلكترونية في وسائل الإتصال الحالية. علاوة على ذلك، نظمت الإدارة العديد من الأحداث غير المتصلة بالإنترنت وأساليب الإتصال التقليدية خلال فترة المشاورات العامة التي بلغت مدة خمسة أشهر تقريباً لكنها إستخدمت التشاور الإلكتروني للشهر الأخير فقط من الإستشارة العامة.

في نهاية جلسة الإستشارة العامة تم نشر تقرير التشاور الإلكتروني النهائي من قبل قسم البنية التحتية والتخطيط. لكن تجميع القضايا في التقرير لم يشير إلى قوة الدعم لمختلف القضايا؛ تم التعامل معها بطريقة

(1) OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development).(2003).*Promise and problems of e-democracy: Challenges of online citizen engagement*. Paris: OECD Publication Service, p.48

(2) Queensland Government(2005).*Engaging Queenslanders: An introduction to community engagement*. Brisbane: Queensland Government, p.11

(3) GetInvolved manager, July, 30, 2009



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

بيروقراطية للغاية. على سبيل المثال، كانت إحدى القضايا الإستراتيجية لجميع القضايا الـ 21 في الخطة الإقليمية SEQ هي الحفاظ على كوالا ولكن لم تكن هناك أي إشارة في التقرير إلى أهمية هذه القضية بالنسبة للمواطنين أو الاتجاه العملي للحفاظ على منطقة كوالا. بالإضافة إلى ذلك، لم تشر الخطة من أين تأتي أفكار أو آراء المواطنين حول مسألة الحفاظ على كوالا خارج الإنترنت أو عبر الإنترنت.

إقتصرت مشاركة سكان SEQ في الإستشارة الإلكترونية عبر رسائل البريد الإلكتروني وغالبا ما قدموا آرائهم من خلالها إلى قسم البنية التحتية والتخطيط بدلاً من الذهاب إلى GetInvolved. ومع ذلك، يكشف GetInvolved العديد من التحديات. أحد هذه التحديات هو أنه لم يشارك المواطنون بشكل كامل لأن التشاور عبر البريد الإلكتروني لا يسمح بالمناقشة بين المشاركين في الإستشارة.<sup>(1)</sup>

إن إختيار الإستشارة عبر البريد الإلكتروني المطبقة في GetInvolved له علاقة رأسية من أعلى إلى أسفل بين الحكومات والمواطنين: تبدأ الحكومة الإستشارة الإلكترونية وتديرها ولكن يقتصر دور المواطنين على المشاركة في الإستشارات. قد تفسر هذه القيود فشل GetInvolved في إشراك المزيد من المقيمين في SEQ من خلال عملية التشاور الإلكتروني. بشكل عام، إستمر هذا الإتجاه وتسببت هذه القيود في إنخفاض تدريجي في عدد المواطنين المشاركين.

### 3- المرونة التفسيرية:

كان النموذج الذي إتخذه الحكومة الإلكترونية التشاركية في كوينزلاند عبارة عن إستشارة إلكترونية. كان هذا خياراً واحداً محتملاً فقط. إستخدمت حكومة ولاية كوينزلاند "الإستشارة الإلكترونية" باعتبارها الشكل المفضل لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية وفقاً للإصلاح الحكومي والاتجاهات العالمية في أواخر التسعينات. كان من المتوقع أن يتجاوز هذا الإعتماد الهادف للتقنيات العالية لمشاركة المواطنين في العمليات الحكومية إلى التغلب على التحديات طويلة المدى المتمثلة في حكم دولة شديدة اللامركزية، تعزيز الإندماج الإجتماعي لسكانها من أعراق متنوعة على نطاق واسع بما في ذلك العدد الكبير من السكان الأصليين.<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع أن تُظهر الإستشارات الإلكترونية التي أجرتها حكومة ولاية كوينزلاند في ذلك الوقت إستعداد الحكومة للإستماع إلى مطالب المجتمع ومراعاة الآراء العامة في قراراتها النهائية. أدى تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار لحل المشاكل السياسية لحكومة بيتي.<sup>(3)</sup> وكان الهدف منها تحسين التفاعل بين مجتمع وحكومات كوينزلاند.

كانت الإستشارات الإلكترونية خياراً شجاعاً للغاية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قبل تطوير تقنيات الويب 2.0 لإشراك المواطنين في الساحة السياسية. لذلك، بحثت حكومة ولاية كوينزلاند عن إستخدامات مختلفة للإنترنت لحكومات من دول أخرى بما في ذلك المملكة المتحدة، أمريكا ثم إستخدمت

(1) GetInvolved manager, 30 July 2009.

(2) Fitzgerald et al, *Op.Ct*, pp.194-195.

(3) Mort, G. S and Roan, A. (2003) Smart State: Queensland in the Knowledge Economy. *Queensland Review*, 10(1), pp.21-22

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

"الإستشارات الإلكترونية".<sup>(1)</sup>

تم الإشادة بإنشاء GetInvolve واستخدامه بإستمرار كوسيلة للتشاور الإلكتروني محليًا ودوليًا بإعتباره أول ممارسة ديمقراطية إلكترونية حكومية ناجحة في أستراليا.<sup>(2)</sup> على وجه الخصوص، تم الإعتراف بالإستشارة الإلكترونية GetInvolved لإشراكه المواطنين في عمليات صنع السياسات ومساهمته في زيادة شفافية صنع السياسات. كما أثبت المواطنين رضاهم عند إستخدامه، وجدوه مناسب، ملائم وسهل الإستخدام لذا، يبدو أن العديد من التوقعات الخاصة بـ GetInvolved قد تحققت.

خلال الإستشارة الإلكترونية GetInvolved للخطة الإقليمية SEQ (2009-2031)، قدم قسم البنية التحتية والتخطيط معلومات إلكترونية شاملة حول الخطة. بعد إختتام جلسة الإستشارة، قدمت كذلك الإدارة عبر موقعها الإلكتروني تقارير عن الإستشارة العامة والخطة النهائية. لذلك، كان توفير المعلومات لإشراك المواطنين بشكل جيد من خلال GetInvolve. كانت وسائل الراحة هذه، بما في ذلك تقليل جهود المواطنين في البحث عن معلومات الإستشارة والتعبير عن آرائهم وأفكارهم ناجحة نسبيًا في إشراك المواطنين في الإستشارة الإلكترونية. ومع ذلك، لم تأت الإستشارة الإلكترونية GetInvolved بأساليب جاهزة العمل كمشروع لتعميق مشاركة المواطنين في صنع السياسات. لاتزال لدى الهيئات الحكومية مسؤوليات كبيرة لإدارة الإستشارات وتقرير السياسات النهائية. كان المواطنون محدودين في قدرتهم على المشاركة في عمليات صنع السياسات. عند تطوير الخطة الإقليمية SEQ (2009-2031) كانت إدارة البنية التحتية والتخطيط مسؤولة عن توفير جميع المعلومات وصياغة الإستشارة عبر البريد الإلكتروني على الإنترنت وإتخاذ القرارات بشأن السياسات النهائية.

لذا، كان سكان SEQ يستخدمون GetInvolved للتعبير عن الأفكار الفردية من خلال البريد الإلكتروني فقط. لا يشجع هذا الشكل من الإستشارة الإلكترونية GetInvolved على مناقشة حية للقضايا بين الهيئات الحكومية والمواطنين أو بين المشاركين في الإستشارة الإلكترونية. قد يكون هذا سببًا مهمًا لبقاء التشاور خارج الإنترنت كوسيلة سائدة للتشاور. علاوة على ذلك، فإن التقسيم المميز للمساهمات عبر الإنترنت-بين الهيئات الحكومية من جهة والمواطنين من جهة أخرى- حافظ على العلاقة الرأسية بينهما.

بشأن التحديات في الإستشارة الإلكترونية GetInvolve، أشارت إدارة المجتمعات إلى أن هذه التحديات أثرت على تقليل إستخدام الإستشارات الإلكترونية. لزيادة شعبية GetInvolved من قبل المواطنين وإعادة إستخدامه، ركز قسم المجتمعات على تطوير تلك التقنيات عبر الإنترنت التي يمكن أن تسهل بشكل أكثر فعالية المناقشات التداولية من قبل المواطنين في عملية صنع القرار.

(1) GetInvolved manager, 30 July, 2009.

(2) Chen,P.et al (2006). *Electronic Democracy? The Impact of New Communication Technologies on Australian Democracy*. The Australian National University Democratic Audit Report, No. 6.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الثاني: تحليل بوابة Epeople لحكومة كوريا الجنوبية

في كوريا الجنوبية، تتمتع الحكومة الوطنية بسلطة قوية يدعمها الرئيس لإدارة السياسات العامة والأعمال التجارية، هذا يختلف تمامًا عن النظام السياسي الأسترالي. كانت الحكومات المحلية في كوريا الجنوبية مسؤولة عن تسيير الإدارة المحلية منذ منتصف التسعينيات، لكنها لا تزال تعتمد على الحكومة المركزية. بدأت الحكومة المركزية إستراتيجيات وممارسات الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية، ووضعت الحكومة المركزية إطار عمل الحكومة الإلكترونية (الحكومة الإلكترونية التشاركية). تم تخطيط وتنفيذ نظام الإنترنت المتكامل (Epeople) لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية من قبل الحكومة المركزية (وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية) ولكن تم ربطه مع جميع مستويات الحكومات وجميع الجهات الحكومية. أصبحت Epeople أول بوابة مشاركة<sup>(1)</sup> فردية ناجحة بقيادة الحكومة الوطنية في كوريا الجنوبية. تركز على إشراك المواطنين في الاستشارات الإلكترونية وصنع القرار الإلكتروني من بينها، مناقشة السياسة هي فضاء إلكتروني لتقرير السياسات من خلال المناقشة مع المواطنين: فهي تهدف إلى إشراك المواطنين في وضع جدول الأعمال إلى إتخاذ القرارات النهائية، من خلال مناقشة القضايا العامة المقترحة ثم إستخلاص النتيجة التي ترضي معظم المواطنين. تتكون مناقشة السياسة من ثلاثة أقطاب: المنتدى الإلكتروني، جلسة الإستماع العامة عبر الإنترنت والإستطلاع الإلكتروني؛ المنتدى الإلكتروني هو فضاء إلكتروني لإجراء مناقشة عميقة حول موضوع جدول الأعمال المقترح، يوجد في المنتدى الإلكتروني العديد من القضايا ولكن الكثير منها يرتبط مباشرة بالقضايا السكنية كمناقشة نظام مراقبة متنقل مقترح لمنع السرعة على الطريق أو منتدى حول تحسين أنظمة الصحة والرعاية الإجتماعية.

تتركز على مثال جيد من المنتدى الإلكتروني، مناقشة حول خدمة مترو الأنفاق المجانية للمتقاعدين والمعاقين والأشخاص ذوي المزايا الوطنية<sup>(2)</sup> في بوسان (Busan). ويرجع ذلك إلى أن العديد من المواطنين شاركوا في مناقشة هذه القضية وشاركت حكومة مدينة بوسان بفعالية في عملية صنع القرار. في الأشهر الستة الأولى من عام 2009م، كان هناك ما مجموعه 19 قضية منتدى إلكتروني بما في ذلك هذه القضية. كانت أربعة من هذه القضايا قضايا محلية، أما الـ 15 المتبقية فقد تم تسجيلها من قبل دوائر الحكومة الوطنية؛ إحدى القضايا الـ 19 كانت الحاجة فيها إلى تكامل إدارات الحكومات المحلية المسجلة من قبل وزارة الإدارة العامة والأمن؛ ومن الأوضاع الأخرى هو تحسين نظام الرعاية لجنود الخدمة العسكرية المسجل من قبل وزارة الدفاع. وقد إتبع جميع قضايا المنتدى الإلكتروني نفس المناقشة الإلكترونية وعملية صنع القرار، لذلك يمكن أن تكون أي قضية مثلاً توضيحياً لتحليل ممارسة إتخاذ القرارات الإلكترونية في Epeople. يتم تحليل هذا المثال بإستخدام الأبعاد الرئيسية الثلاثة لمقاربة البناء الإجتماعي للتكنولوجيا.

(1) تتكون المشاركة الإلكترونية Epeople من خمسة قنوات مشاركة عامة وثلاثة قنوات منها: العرضة المدنية، الإقتراح المدني ومناقشة السياسات.

(2) تحدد المزايا الوطنية مجموعة من الأشخاص الذين ساهموا بجهودهم لتحقيق إستقلال كوريا الجنوبية والحماية من الحروب في كوريا وفي البلدان الأخرى وتطوير السياسة في كوريا الجنوبية. كما يشمل الأشخاص الذين قتلوا وعجزوا في الخدمة العامة. [www.english.mpva.go.kr](http://www.english.mpva.go.kr)

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

تطوير خدمات مترو الأنفاق المجانية للمتقاعدين، المعوقين وذوي المزايا الوطنية في بوسان:

بدأ النقاش حول كيفية تحسين خدمات مترو الأنفاق المجانية للمتقاعدين، المعاقين وذوي المزايا الوطنية في بوسان بإقتراح من شخص يدعى لي، سام يون (Lee, Sam-Yun). يمكن تحديد جدول الأعمال في المنتدى الإلكتروني بطريقتين: *إقتراحات المواطنين*، تسجيل القضية من قبل الهيئات الحكومية المعنية. بالنسبة *لإقتراحات المواطنين*، يقوم الفرد بملاً الطلب إلكترونياً لإقتراح قضايا المنتدى الإلكتروني ويشير إلى أهمية الموضوع والمنشورات أو الروابط المؤدية إلى المعلومات الداعمة كالصور والمواقع الإلكترونية. كما يختار المواطن هيئة حكومية يمكنها التعامل مع الإقتراحات. في حالة خدمات مترو الأنفاق المجانية، أشار السيد لي إلى المشكلات الحالية لمستخدمي خدمة مترو الأنفاق غير الأخلاقي، حيث يتاجر الأشخاص العاديين في خدمات الركوب المجاني للأشخاص ذوي المزايا وأعرب عن إعتقاده أن ممارسة الإستخدام الإحتيالي هذه من قبل الأشخاص العاديين منتشرة على نطاق واسع ولذا إقتراح إلغاء هذه الخدمة.

عندما قدم صاحب الإقتراح الطلب إلكترونياً وحدد الهيئات الحكومية المعنية بالمشكلة أو الموضوع، تم تسليم الطلب تلقائياً إلى مكتب تخطيط السياسات في حكومة مدينة بوسان. بعد ذلك، سلم مكتب تخطيط السياسات الموضوع إلى فريق City Metro التابع لمكتب النقل في حكومة مدينة بوسان ونظم هذا الفريق مناقشة إلكترونية وإتخذ القرار النهائي.

مناقشة هذه القضية مع المواطنين، نظم الفريق مناقشة إلكترونية. بدأت المناقشة عندما نشر فريق City Metro القضية في موقع حكومة مدينة بوسان. تم دمج المناقشة الإلكترونية لحكومة بوسان مع المنتدى الإلكتروني في Epeople، حيث إنضمت الحكومة سابقاً إلى نظام Epeople المتكامل.<sup>(1)</sup> وأعلنت الحكومة أن المناقشة الإلكترونية في موقع حكومة مدينة بوسان هي أحد مكونات المنتدى الإلكتروني Epeople وطبقت سياسة إدارة Epeople. لإجراء المناقشة، قدم الفريق معلومات حول الموضوع وتحديد فترة المناقشة وإعطاء إسم مقترح القضية.

خلال فترة المنتدى الإلكتروني، يمكن لأي شخص لديه حساب في Epeople المشاركة في المناقشة. طرح المشاركون المهتمين أفكارهم وإختاروا إيجابيات أو تناقضات الموضوع وصوتوا سواء كانت فكرة جيدة أم لا. جميع آراء وأنشطة المشاركين في المنتدى مفتوحة للمواطنين، بحيث يمكن للفريق الحكومي قراءة الآراء المكتوبة للمواطنين في أي وقت والإطلاع على الأفكار الجديدة والأنشطة المحدثة. بعد إنتهاء المناقشة، إتخذ الفريق قراره عن طريق المناقشة الداخلية وأصبح قراراً نهائياً بعد موافقة المستويات العليا من موظفي الإدارة. ثم نشر الفريق في المنتدى الإلكتروني ملخصاً لآراء المواطنين عبر الإنترنت والقرار النهائي. كان القرار النهائي هو إدخال البطاقات الرقمية لمنع الركوب المجاني غير القانوني لمترو الأنفاق في بوسان من أكتوبر 2009م. من خلال التحقق من المعلومات الفردية حول ما إذا كان المسافر يحق له الحصول على هذه الخدمة، ضمنت البطاقات الرقمية أنه يمكن للمتقاعدين، المعاقين وذوي المزايا الوطنية فقط من إستخدام خدمات مترو الأنفاق المجانية.

(1) Yang, Op.Ct, 2008, p.18.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### 1- الفئات الاجتماعية المعنية:

في حالة بوسان، يمكن ملاحظة وجود فئتين إجتماعيتين معنيتين: حكومة مدينة بوسان ومواطني بوسان تتحمل الفئة الإجتماعية الأولى، حكومة مدينة بوسان، مسؤولية مهمة لإدارة عملية صنع القرار الإلكتروني وإشراك المواطنين في العملية. وكانت مسؤولياتها الرئيسية هي تحديد موضوع المناقشة وإدارة مناقشة إلكترونية صحية واتخاذ ونشر القرار النهائي. كما ذكر سابقاً، فإن مسألة تحسين خدمات مترو الأنفاق المجانية قد تم البت فيها من قبل حكومة مدينة بوسان من خلال التدقيق في فكرة إقترحها المواطن (لي، سام يون). في الوقت نفسه، أخطرت الحكومة السيد لي عبر البريد الإلكتروني بقرار نشر موضوعه للمناقشة. ولإجراء "المنتدى الإلكتروني"، عرضت الحكومة موضوع وفترة المناقشة. ومع ذلك، لم يكن من الضروري أن تقدم الحكومة معلومات إضافية لتكملة المعلومات الأصلية للموضوع، لأن الموضوع الأصلي تضمن بوضوح المشكلات الحالية لخدمات مترو الأنفاق المجانية (إستخدام العديد من الأشخاص الركوب المجاني بشكل غير قانوني) وإقترح حل المشكلة (إلغاء هذه الخدمات). لذلك، قدمت حكومة مدينة بوسان المعلومات الأصلية للموضوع فقط.

خلال المناقشة الإلكترونية، لم تشارك حكومة مدينة بوسان في المنتدى الإلكتروني للتواصل مع المواطنين لكنها ظلت مسؤولة عن إدارة المناقشة الإلكترونية. تتمتع حكومة مدينة بوسان بالسلطة لحذف أي منشورات كانت تجارية أو تستخدم لغة بذيئة أو إفتراضية أو تلك المنشورات المتكررة. من الناحية العملية، لم تكن الحكومة بحاجة إلى التصرف بناءً على سلطتها في فرض الرقابة على المنشورات المكتوبة، لأنه لم تكن هناك تعليقات خارجة عن هذا الموضوع. في نهاية فترة المناقشة الإلكترونية، قررت حكومة مدينة بوسان كيفية تطبيق الأفكار المختلفة للمواطنين ثم نشرت ملخص المناقشة الإلكترونية<sup>(1)</sup> وخطة التطبيق حول كيفية ترجمة المناقشة إلى واقع. إتخذت الحكومة قراراً ونشرته في Epeople في غضون شهر واحد من وقت إنتهاء الإستشارة الإلكترونية.

بينما كانت الفئة الإجتماعية المعنية الأولى هي حكومة مدينة بوسان، كانت الفئة الإجتماعية الثانية المعنية هي مواطني بوسان. حكومة مدينة بوسان المسؤولة عن خدمات مترو الأنفاق المجانية في بوسان. لذلك يمكن الإفتراض أن أحد سكان بوسان من إقترح المسألة وأن مواطني بوسان هم المشاركون المستهدفين لمناقشة هذه المسألة. عند وضع جدول الأعمال، يمكن لأي شخص إقترح أفكار للمناقشة، إذا كان لديه حساب في Epeople؛ ليس هناك شرط للإضمام إلى Epeople. بمجرد أن يصبحوا أعضاء في Epeople، يمكنهم إستخدام جميع محتوياته بحرية بما في ذلك إقترح الأفكار والمشاركة في المنتدى الإلكتروني ولكن، نظرًا لأن المعلومات حول مقترح جدول الأعمال (بإستثناء الإسم) وعملية وضع جدول الأعمال تظل سرية، فليس من المؤكد أن مقدم الإقتراح كان مواطنًا من بوسان. ومع ذلك، نظرًا لأنه تم إختيار حكومة مدينة بوسان للتعامل مع هذه المشكلة

(1) لخصت حكومة مدينة بوسان أفكار المواطنين عبر الإنترنت: ركزت تعليقات المواطنين في القضية على كيفية تغيير خدمات مترو الأنفاق المجانية الحالية، وتضمنت إلغاء هذه الخدمة لمجموعات خاصة من الناس وتقديم خدمات محدودة للركوب المجاني (مرة واحدة في اليوم). ومع ذلك، فإن هذه الإقتراحات، مثل إلغاء أو تقييد الخدمات، لا يمكن أن تتحقق من قبل حكومة مدينة بوسان، لأن هذه الخدمة يتم تقديمها وفقًا لقانون الرفاهية الوطنية. بدلاً من ذلك، إقترح بعض الأشخاص إستخدام البطاقات الرقمية لتحسين مشاكل خدمة البطاقة المغنطة الحالية. تمت مناقشة هذا الإقتراح بدقة، بما في ذلك المزايا والعيوب والميزانية اللازمة لتحقيق هذا الإقتراح.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

فقد يكون مقدم الطلب مواطنًا منها؛ في عملية وضع جدول الأعمال، يتعين على مقترح جدول الأعمال إختيار هيئة حكومية معينة للتعامل مع الإقتراح وعندما توافق الهيئة العمل على جدول الأعمال المقترح، تصبح الهيئة مسؤولة عن الإقتراح.

يمكن إفتراض أن المشاركين في المنتدى الإلكتروني هم من مواطني بوسان. من الواضح أن المشاركين في هذا المنتدى هم من مستخدمي الإنترنت وأن المنتدى يسمح للمستخدمين بالمشاركة في المناقشات الإلكترونية بشكل فردي. ومع ذلك، لا يمكن الجزم بما إذا كانوا مواطني بوسان أم لا، لأن المعلومات المتعلقة بالمشاركين في المنتدى الإلكتروني تظل سرية. ومع ذلك، يتعين على حكومة مدينة بوسان، بصفتها الحكومة المسؤولة عن هذه القضية أن تفترض أن المشاركين في المنتدى الإلكتروني يعيشون في بوسان وأنهم يستخدمون مترو أنفاق بوسان، لذا فهم بحاجة إلى تحسين الخدمات الحالية لمترو الأنفاق.<sup>(1)</sup>

وعلى النقيض من ذلك، لم يشارك جميع مواطني بوسان في المناقشة الإلكترونية. ووفقاً لنتائج المنتدى الإلكتروني، تم نشر 89 تعليقاً فقط خلال فترة المنتدى المفتوحة. هذا العدد من التعليقات صغير جداً مقارنة بعدد سكان بوسان (حوالي 3.6 مليون شخص). يمثل هذا تحدياً لإستخدام المنتدى الإلكتروني: لم يكن هناك تحليل متاح للمواطنين حول من ساهم في المناقشة غير الإلكترونية ولماذا لا يشارك عدد كبير من الأشخاص في المناقشة الإلكترونية؟ وكيف يعبر المستخدمون في المناقشة غير الإلكترونية عن أفكارهم للحكومة؟.

وترتبط هاتان "الفتتان الإجتماعيتان المعنيتان" - حكومة مدينة بوسان ومواطنيها - إرتباطاً مباشراً بعملية صنع القرار بشأن مسألة تحسين خدمات مترو الأنفاق المجانية للمتقاعدين، المعاقين وذوي المزايا الوطنية في بوسان بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (يشار إليها بإسم ACRC) فئة إجتماعية ثالثة معينة ولم تشارك هذه اللجنة بقوة في عملية إتخاذ القرار المتعلقة بخدمة مترو الأنفاق المجانية في بوسان. غير أن اللجنة ساهمت جزئياً في عملية تطوير هذه المسألة وقدمت اللجنة حوافز إلى مقترح القضية المختار (في مثال قضية بوسان، السيد لي سام-يون) وفقاً لقرار إصدار قضايا الهيئات الحكومية المعنية (حكومة مدينة بوسان).

بشكل عام فإن ACRC هي المسؤولة عن إدارة جميع القضايا التكنولوجية الخاصة بـ Epeople والحفاظ على جميع المشاركات الإلكترونية بما في ذلك المنتدى الإلكتروني في Epeople ومساعدة المواطنين والهيئات الحكومية على إستخدام Epeople بشكل فعال.

(1) كتب مواطن مجهول أن الودي لا يعملان بسبب الشيخوخة والإعاقة. لذلك، يستخدمون خدمات مترو الأنفاق المجانية في بوسان عندما يريدون الذهاب إلى مكان ما. إنهم راضون جداً عن خدمات مترو الأنفاق المجانية. إنه جزء من خدمات رعاية جيدة جداً، لكن المشكلة هي أن الناس العاديين يستخدمون هذه الخدمة بشكل غير أخلاقي. يجب حل هذه المشكلة. للقيام بذلك، أقتراح اعتماد بطاقة الهوية لأصحاب المعاشات والمعاقين والمزايا الوطنية. يجب وضع لوائح عقابية لمنع الإستخدم غير القانوني لبطاقات الهوية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإستعانة بالشاشات للتحقق عشوائياً مما إذا كان هذا النظام الجديد يعمل بشكل صحيح أم لا.



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### 2- الإطار التكنولوجي:

يتجه الإطار التكنولوجي في Epeople نحو إتخاذ القرار الإلكتروني.<sup>(1)</sup> وقد تم تحديد هذا الإطار بحزم من خلال تعهد الرئيس روه في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ووعدهم بـ "تحقيق أمة ديمقراطية كاملة وتنمية متوازنة لمجتمع متسامح". ولتحقيق ذلك، قدمت حكومة روه رؤية الحكومة الإلكترونية وكانت الأهداف الثلاثة للحكومة الإلكترونية هي: توفير الابتكار في تقديم الخدمات، تحسين فعالية وشفافية الإدارة والحكومة من قبل الشعب.<sup>(2)</sup> وقد بلغ تحقيق هذه الأهداف بسرعة إلى مستوى متقدم، لاسيما في مجالات التطبيق العام، الضرائب والجمارك ولكن تحقيق الهدفين الآخرين كانا أكثر محدودية. كانت القيود في ثلاثة مجالات: أولاً، فقد المواطنين إهتمامهم لأن المعلومات ظلت تتمحور حول المزود وثانياً، لم تتحقق توقعات المواطنين بشأن تحسين الإدارة من خلال اعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل كامل، لأن الهيئات الحكومية لا تزال تفضل استخدام الطرق والأساليب التقليدية للإدارة العامة؛ ثالثاً، لم تتحقق الملكية المشتركة للمعلومات بين الجهات الحكومية. هذا الوضع جعل الممارسة الفعالة للحكومة الإلكترونية التشاركية صعبة في ذلك الوقت.<sup>(3)</sup>

لحل هذه المشاكل، اقترحت حكومة روه "الحكومة الإلكترونية" كإصلاح وإبتكار إداري وركزت على دمج ممارسات الحكومة الإلكترونية المجزأة للهيئات الحكومية وعلى توفير معلومات وخدمات الحكومة الإلكترونية التي تركز على المواطن.<sup>(4)</sup>

لذلك، عام 2003م، وضعت اللجنة الكورية للإبتكار واللامركزية<sup>(5)</sup> في الحكومة الإلكترونية الرؤية الوطنية والمبادئ الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية وشملت خارطة طريق الحكومة الإلكترونية الوطنية 4 أهداف و10 جداول أعمال و31 مهمة. وكان أحد أهدافها في خارطة الطريق هو تحقيق الخدمة المدنية المبتكرة وكانت "زيادة المشاركة الإلكترونية للمواطنين" هي المهمة 25 المكونة من 31 مهمة. كان الهدف منها توسيع نطاق وصول المواطنين إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات بفعالية وإشراكهم في عمليات صنع القرار. حفزت هذه المهمة الـ 25 في بناء نظام إلكتروني متكامل Epeople لتحقيق عنصرين من إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لحكومة روه.

Epeople هو عبارة عن بوابة حكومية إلكترونية للتعامل مع جميع أنواع المشاركة العامة بما فيها الشكاوي وضع جدول الأعمال، جلسات الإستماع العامة، الإستطلاع والمناقشة. بدأت بوابة الحكومة الإلكترونية عام 2005م بدمج ثلاثة مواقع إلكترونية للهيئات الحكومية، بحيث يمكن للمواطنين تقديم شكوى، مناقشة ومراقبة

(1) قدم مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة لعام 2010 أن Epeople هو المثال الناجح لإتخاذ القرار الإلكتروني.

(2) Kim,S.J.(2007). Promoting E-government of Participatory Government and Future Challenges.Korea Journal of Local Information. 10(4), (in Korean), p.112.

(3) Kim,S.J. (2007), p 25.

(4) Idem.

(5) كانت لجنة الابتكار واللامركزية في الحكومة الإلكترونية الكورية هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن الإصلاح والإبتكار الحكومي وتقديم المشورة بشأن خطة الحكومة الإلكترونية الوطنية واستراتيجيتها إلى الرئيس خلال حكم الرئيس روه. نظمت اللجنة مجموعة مهنية حول الحكومة الإلكترونية، وهي لجنة خبراء الحكومة الإلكترونية، لقيادة إستراتيجية الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

أداء الحكومة.<sup>(1)</sup> ثم توسع نطاق الإندماج ليشمل جميع مستويات الدوائر والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة تم دمج النظام في جميع أنحاء الإدارات والهيئات الحكومية في كوريا الجنوبية عام 2008.<sup>(2)</sup>

وفرت بوابة المشاركة الإلكترونية Epeople، فوائد لكل من الحكومة والمواطنين. من وجهة نظر الحكومة زادت هذه البوابة من فعالية الإدارة، الخدمات العامة وحسنت مستوى الإتصال مع المواطنين.<sup>(3)</sup> من وجهة نظر المواطن قلصت من الوقت اللازم للعثور على المعلومات وتلقي إستجابة من الهيئات الحكومية. كما زاد من رضا المواطنين في التفاعل مع الحكومة وخدماتها وذلك لأن إستخدام البوابة يسمح للمواطنين المشاركة لأغراض عديدة كالحصول على المعلومات، الشكوى، المناقشة وإقتراح أفكار جديدة للمساعدة في تحسين الخدمات الحكومية. كما يتيح إستخدام Epeople للمواطنين أيضاً التأكد من تلقيهم رد من الهيئات الحكومية.<sup>(4)</sup>

في عملية تحسين خدمات مترو الأنفاق المجانية إستخدمت حكومة مدينة بوسان حتمًا Epeople لإتخاذ القرارات الإلكترونية. لأنه في عام 2007م قامت حكومة مدينة بوسان بدمج المناقشة الإلكترونية مع Epeople بدأ صنع القرار في Epeople بوضع جدول الأعمال، تم إطلاق هذه القضية بإقتراح من مواطن، ثم قامت حكومة مدينة بوسان بالتحقيق فيما إذا كانت المشكلة المقترحة ذات قيمة للمناقشة والتنفيذ الفعلي أم لا.

لذا، فإن وضع جدول أعمال المنتدى الإلكتروني في Epeople ليس فقط مسؤولية الإدارات والهيئات الحكومية. ولا ينطبق هذا على مثال بوسان فحسب: كان هناك خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2009م ما مجموعه 19 قضية مناقشة في المنتدى الإلكتروني وقد تم البدء في ثمانية من هذه القضايا بإقتراحات فردية من المواطنين. كانت القضايا الثمانية المسجلة تحت خمسة هيئات حكومية ومؤسسات عامة: ثلاثة من ثمانية قضايا "تخص" حكومة مدينة بوسان وإثنتان منها "تخصان" وزارة العدل والثلاثة الأخيرة "تخص على التوالي، خدمات المشتريات العامة، لجنة الإتصالات الكورية الجنوبية ومكتب تعليم جيونج سانج نام دو.

توجد في المنتدى Epeople أداتان للمشاركة: نشر التعليقات مع التصويت للإيجابيات والسلبيات وترشيح الإقتراحات الجيدة كتوصيات. يجتمع دائماً نشر التعليقات مع التصويت للإيجابيات والسلبيات، لكن ترشيح إقتراحات جيدة أمر إختياري للمشاركين في المناقشة الإلكترونية. بالنسبة لآليات المشاركة المختلفة، ينتبه المشاركون في المناقشة إلى الأفكار المقترحة عند نشر تعليقاتهم مع التصويت للإيجابيات والسلبيات لكن يمكنهم ترشيح إقتراحات جيدة دون قراءة هذه الإقتراحات بعناية. ومع ذلك، لم يحدث مثل هذا الترشيح المهمل للإقتراحات الجيدة في قضية مترو أنفاق مدينة بوسان: قدمت جميع الإقتراحات المقدمة من قبل المواطنين حججاً مباشرة حول هذه القضية وقدمت حلولاً ممكنة للتشغيل المستقبلي لمترو الأنفاق في بوسان.

(1) Yang, S. A.(2008). The Promotion of E-Government through the e-democracy practices in Korea.Korea Journal of Local Information, 11(3), (in Korean), pp31-54.

(2) NIA(The National Informatization Agency).(2010). National Informatization White Paper. Retrieved 14/3/2019, from : [www.nia.or.kr](http://www.nia.or.kr)

(3) Kim, Op.Ct, p.110.

(4) ACRC(The Anti-Corruption and Civil Rights Commission).(2009). Kookminshinmoongo. (in Korean).

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

خلال فترة المنتدى الإلكتروني، كانت جميع التعليقات مفتوحة للمواطنين، بإستثناء المعلومات الشخصية للمشاركين. لذلك، يمكن للجميع قراءة مجموعة من الأفكار المختلفة حول هذه القضية ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت المناقشات المنشورة كلها من قبل مواطني مدينة بوسان. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك دليل على وجود تفاعل بين حكومة مدينة بوسان والمواطنين. خلال مناقشة المنتدى الإلكتروني حول تحسين خدمات مترو الأنفاق في بوسان، لم تكن هناك أدوات أخرى للإستشارة العامة؛ لم تعقد حكومة مدينة بوسان أي أحداث غير متصلة بالإنترنت لمناقشة هذه المسألة. لا ينطبق إستخدام المناقشة الإلكترونية على الحالات الأخرى أيضاً: لم يتم العثور على أي من قضايا المنتدى الإلكتروني الـ 19 في الأشهر الستة الأولى من عام 2009م لديها إشعار عام أو دليل على أي أحداث خارج الإنترنت. لا يوجد سبب محدد لإستخدام المناقشة الإلكترونية فقط ولكنه يفترض أن إستخدام الإنترنت للعثور على المعلومات وللمشاركة في المناقشة أمر شائع للغاية بالنسبة للكوريين. وهذا الإفتراض ممكن من خلال توفر الوصول إلى الإنترنت وإستخدامه: حوالي 80% من سكان كوريا الجنوبية يستخدمون الإنترنت وحوالي 60% منهم يستخدمون خدمات الحكومة الإلكترونية.<sup>(1)</sup>

وبعد إنتهاء المنتدى الإلكتروني، إتخذت حكومة مدينة بوسان قراراً نهائياً وقدمت نتائج، بما فيها ملخص المناقشة الإلكترونية وشرح الأفكار التي يمكن قبولها لإتخاذ قرار نهائي وخطة لكيفية تطبيق إقتراحات المواطنين يختلف هذا جلياً عن عملية تطوير الخطة الإقليمية لـ SEQ في GetInvolved: لم يقدم قسم البنية التحتية والتخطيط آراء المواطنين حول مختلف القضايا؛ تم التعامل معها بطريقة بيروقراطية. كان نشر القرار النهائي قابلاً للتطبيق ليس فقط على مثال بوسان هذا: 14 مثلاً من إجمالي 19 في النصف الأول من عام 2009م قدمت قرارات نهائية في Epeople بنفس التنسيق الذي نشرته حكومة مدينة بوسان.

بهذه الطريقة تعامل المنتدى الإلكتروني في Epeople مع السياسات العامة بطريقة أقل بيروقراطية من GetInvolved عبر الإنترنت. ومع ذلك لم يشرك المنتدى الإلكتروني جميع مواطني بوسان وكان عدد المشاركين صغيراً جداً وعدد مستخدمي خدمة الحكومة الإلكترونية ليس منخفضاً على الإطلاق ولكن هذا لا يترجم بالضرورة إلى مستويات عالية من المشاركة في المنتديات الإلكترونية وهذا هو الحال عادة بالنسبة للقضايا الـ 19 في النصف الأول من عام 2009م. ومع ذلك كانت جودة المناقشة أكثر أهمية للحفاظ عليها (أو إدارتها) في عملية صنع القرار الإلكتروني من عدد المشاركين.

### 3- المرونة التفسيرية:

يتضح من المناقشة أعلاه أن صنع القرار الإلكتروني هو شكل الحكومة الإلكترونية التشاركية وممارستها التي ظهرت في كوريا الجنوبية. يتناقض هذا التفسير والتنظيم للحكومة الإلكترونية التشاركية مع طلب "الإستشارة الإلكترونية" لممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية التي تمت مناقشتها في الحالة الأسترالية. ما هي العوامل المحتملة في تشكيل هذا النوع المختلف جداً من الحكومة الإلكترونية التشاركية في كوريا الجنوبية؟

(1) NIA, Op.Ct. 2010

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

تم إطلاق البوابة الحكومية لتحقيق عملية صنع القرار الإلكتروني في Epeople لإصلاح الإدارة وتحسين ممارسات الحكومة الإلكترونية الأولية. لتحقيق هذا الهدف، تم تصميم Epeople لإشراك المواطنين في المشاركة الفعالة في عملة صنع السياسات: فهو يسمح للمواطنين بالمشاركة بفعالية في عملية صنع القرار من خلال إقتراح قضايا جدول الأعمال عن طريق مناقشة القضايا العامة؛ مع أخذ في الاعتبار الهيئات الحكومية وجهات النظر العامة هذه عند تقرير السياسات النهائية.<sup>(1)</sup> وكان من المتوقع أن تؤدي هذه المشاركة الفعالة إلى تحسين التفاعل بين الأجهزة الحكومية والمواطنين وشفافية السياسات الحكومية. وقد تحققت هذه التوقعات، بناءً على الشناء الوطني والدولي.<sup>(2)</sup>

خلال المنتدى الإلكتروني في Epeople حول قضية خدمة مترو الأنفاق المجانية في بوسان، تمت دعوة المواطنين للمشاركة بفعالية في عملية صنع السياسات. أولاً، الموضوع طرحه مواطن. كانت سلطة إتخاذ القرار لتحديد جدول أعمال المناقشة لا تزال في أيدي حكومة مدينة بوسان، لكن المنتدى الإلكتروني في Epeople سمح للمواطنين بالمشاركة في عملية وضع جدول الأعمال. ثانياً، شارك سكان بوسان بحرية الآراء والأفكار المختلفة حول هذه القضية مع بعضهم البعض. أخيراً، إتخذت حكومة مدينة بوسان قراراً نهائياً من خلال الأفكار التي إقترحها المواطنين. كما هو الحال مع سلطة وضع جدول الأعمال كانت حكومة مدينة بوسان مسؤولة عن تقرير السياسة النهائية لكن القرار إستند إلى أفكار المواطنين. كما قدمت الحكومة معلومات مفصلة حول عملية صنع السياسة. تم توظيف عملية صنع القرار هذه في المنتدى الإلكتروني Epeople للنظر في الـ 19 قضية وفتحها للنقاش العام خلال النصف الأول من عام 2009م. من خلال هذه الحقائق، يمكن القول أن إتخاذ القرار الإلكتروني في Epeople زاد بشكل إيجابي من تأثير المواطنين في عمليات صنع السياسات.

ومع ذلك، خلال المنتدى الإلكتروني، لم يكن هناك إتصال بين حكومة مدينة بوسان وسكانها. لم يحدث هذا فقط في حالة تحسين خدمات مترو الأنفاق في بوسان ولكن أيضاً في مناقشات أخرى مماثلة. كان دليل المستخدم الخاص بـ Epeople واضحاً أن المنتدى الإلكتروني كان عبارة عن فضاء إلكتروني لمشاركة ومناقشة أفكار المواطنين حول القضايا العامة وأنه يجب إستخدام تطبيق مختلف عبر الإنترنت للتفاعل مباشرة مع الهيئات الحكومية لأغراض مثل: طلب المعلومات أو طلب تفسير السياسات واللوائح والقوانين ذات الصلة.

بعد إنتهاء المنتدى الإلكتروني، قامت حكومة مدينة بوسان بتقييم جودة المناقشة الإلكترونية وكانت نتيجة التقييم مرضية، على الرغم من أن النتيجة الكمية أظهرت مشاركة عدد محدود من المواطنين. إعتبرت حكومة مدينة بوسان المناقشة تمثل مجموعة من الآراء حول هذه القضية. لقد نظرت لجنة ACRC في مسألة العدد المنخفض من المشاركين ومنذ ذلك الحين قامت بدمج المناقشة الإلكترونية Epeople مع المناقشات الإلكترونية في بوابات شعبية

(1) OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development). (2003). *Promise and problems of e-democracy: Challenges of online citizen engagement*. Paris: OECD Publication Service.

(2) UN(The United Nations). (2011). UN Public Service Awards. Retrieved 28/6/2019, from: [www.unpan.org](http://www.unpan.org)

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

مثل: DAUM وNAVER وذلك لأن هذه البوابات أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي للمناقشة الإلكترونية. الفرع الثالث: مقارنة ممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى الوطني والولايات في أستراليا وكوريا تناولنا في هذا الفرع مقارنة بين ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية لحكومة ولاية كوينزلاند الأسترالية وحكومة كوريا الجنوبية على التوالي وتحليل ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية هذه، تم استخدام الأبعاد الرئيسية الثلاثة لمقاربة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا- الفئات الاجتماعية المعنية، الإطار التكنولوجي والمرونة التفسيرية. تم تناول مثالين لممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية في أستراليا وكوريا الجنوبية- الخطة الإقليمية لجنوب شرق كوينزلاند في GetInvolved وخدمات النقل المجاني لمترو الأنفاق للمتقاعدين، المعاقين وذوي المزايا الوطنية في بوسان عبر Epeople- لإستكشاف تطور الحكومة الإلكترونية التشاركية وممارستها. يعتبر هذان المثالين قضايا نموذجية للإستشارة العامة والمناقشة في سياق كل بيئة عبر الإنترنت. تم استخدام الإستشارة الإلكترونية في GetInvolved بشكل شائع للتشاور حول الخطط العامة ومراجعة القوانين الخاصة بالتشريع ولكن إستخدم المنتدى الإلكتروني Epeople بشكل شائع لمناقشة القضايا التي تهم السكان كخدمات النقل، خدمات الرعاية الاجتماعية. ويمكن عرض النتائج المقارنة أدناه.

كان لكل من أستراليا وكوريا الجنوبية أهداف مماثلة عند تطوير سياسات الحكومة الإلكترونية التشاركية كانت تهدف كل من ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية إلى إشراك المواطنين بفاعلية في عمليات صنع القرار كما، كانت تهدف كلتا الممارستين إلى تحسين الشفافية، المساءلة في عمليات صنع السياسات وزيادة رضا المواطنين حول استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية من خلال القيادة القوية للقادة السياسيين والهيئات الحكومية. في أستراليا، بدأ رئيس الوزراء (بيتي) وحكومته تطوير GetInvolved وقامت وزارة المجتمعات بإدارته. في كوريا الجنوبية، قاد الرئيس (روه مو هيون) بقوة إتخاذ خطوات لتأسيس ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية وكانت وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية مسؤولة عن إطلاق Epeople.

ومع ذلك، فإن ممارسة الديمقراطية الإلكترونية تشكلت من خلال إختلاف البيئة في كل دولة. تُظهر المقارنة عبر الدول لممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية هذه في أستراليا لحكومة كوينزلاند وفي كوريا الجنوبية كيف شكلت الظروف الاجتماعية والسياسية الموجودة مسبقاً تطوير البنية التحتية وشكل ممارسة الديمقراطية الإلكترونية؟ أولاً، إن معنى الديمقراطية الإلكترونية وشكلها لا يتبع بطريقة مباشرة التكنولوجيا نفسها. في كل بلد أصبحت الديمقراطية الإلكترونية أشياء مختلفة. إستخدمت حكومة كوينزلاند الإستشارة الإلكترونية بهدف الحد من التحديات السياسية لحكومة كوينزلاند، بما في ذلك خصائص الدولة الكبيرة ذات اللامركزية الشديدة وقلّة المساءلة في صنع السياسات العامة في التسعينيات ولتحقيق رغبة مواطني كوينزلاند في المشاركة بفاعلية في عمليات صنع القرار. على سبيل المقارنة، تهدف بوابة Epeople في كوريا الجنوبية إلى تنفيذ عملية صنع القرار الإلكتروني من خلال دمج الأنظمة الحكومية. بدأ صنع هذا القرار الإلكتروني المتكامل من خلال التعهد السياسي للرئيس (روه)



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتحقيق مشاركة ديمقراطية كاملة في البلاد. نتيجة هذه الأهداف السياسية، ركزت الحكومة على تحسين ممارسات الحكومة الإلكترونية السابقة، بما في ذلك دمج أنظمة الحكومة الإلكترونية المجزأة لكل هيئة حكومية وتوفير معلومات وخدمات الحكومة الإلكترونية التي تركز على المواطن.

ثانيًا، استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات تهدف لإشراك المواطنين في صنع السياسات وتجسيدها في إطار الآليات القائمة للحكومة وصنع السياسات أو لتغيير الأنماط أو الأساليب الموجودة مسبقًا للتفاعل بين المواطنين والحكومة. سعت الإستشارة الإلكترونية GetInvolved إلى تلقي تعليقات من المواطنين بشأن القضايا بالإضافة إلى تحسين علاقة حكومة كوينزلاند بمواطنيها. عند تطوير الخطة الإقليمية لـ SEQ كانت مسؤولية توفير المعلومات، تنظيم وإدارة الإستشارات الإلكترونية تحت إشراف قسم البنية التحتية والتخطيط. دعت هذه الهيئة الحكومية المشاركين في الإستشارة (سكان SEQ) لتقديم أفكارهم حول هذه القضية. لم يتم إنشاء هذا الشكل من الإستشارة الإلكترونية بإعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات وإنما هو مطلب طويل الأجل للتشاور العام في سياسات التخطيط وسن القوانين في البيئة الأسترالية. تم بالفعل إجراء عملية هذه الإستشارة العامة القانونية من خلال الأحداث غير المتصلة بالإنترنت والتي وفرت نموذجًا لمشاركة المواطنين من خلال GetInvolved.

على النقيض من ذلك، سعى المنتدى الإلكتروني Epeople إلى إشراك المواطنين في العملية الكاملة لصنع القرار الإلكتروني وفي إستقرار مناخ التواصل البناء في المناقشة. لتحقيق هذه الأهداف، دعا المنتدى الإلكتروني Epeople المواطنين والأفراد للمشاركة من وضع جدول الأعمال إلى المناقشة وبالتالي التأثير على القرار النهائي. عند تطوير وتحسين في خدمات مترو الأنفاق المجانية في بوسان، تم إقتراح هذه القضية من قبل مواطن وتم إجراء المناقشة الإلكترونية فقط من قبل مواطني بوسان. كانت حكومة مدينة بوسان مسؤولة عن إتخاذ القرار النهائي، لكنها أشارت إلى آراء المواطنين عبر الإنترنت في إتخاذ هذا القرار النهائي لأن صنع القرار الإلكتروني في Epeople ربما كان جديدًا. على الرغم من أن المشاركة العامة في جميع الإدارات كانت مطلوبة قانونًا في كوريا الجنوبية إلا أنها لم تتحقق قبل نهاية الثمانينيات بسبب سيادة نظام سياسي غير ديمقراطي لفترة طويلة. منذ التحول السياسي الديمقراطي، حاولت حكومة كوريا الجنوبية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، لكنها لم تحققها بالكامل بعد. زاد الإستخدام العالمي لتقنيات المعلومات والاتصالات من توقعات حكومة كوريا الجنوبية لتحقيق الإصلاح والإبتكار في جميع جوانب الإدارة. في هذا السياق، تم إنشاء شكل المشاركة الإلكترونية عبر Epeople من خلال التطبيق الفعال لتقنيات المعلومات والاتصالات.

ثالثًا، كانت وسائل إشراك الإدارات والهيئات الحكومية في ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية وجذب المواطنين للمشاركة فيها مختلفة بين GetInvolved و Epeople. تمت صياغة GetInvolved كإستشارة إلكترونية وتم إنشائها لتلقي تعليقات المواطنين على سياسات التخطيط ومراجعة القوانين. مكن هذا النموذج الإلكتروني الهيئات الحكومية من جمع المزيد من تعليقات المواطنين حول هذه القضية. في تطوير الخطة الإقليمية لـ SEQ (2009-2013) إستخدمت إدارة البنية التحتية والتخطيط الإستشارة الإلكترونية في GetInvolved لجمع آراء



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

المواطنين وإستهدفت الأشخاص الذين لم يشاركوا في العديد من الأحداث غير المتصلة بالإنترنت. أظهر هذا إستعداد الحكومة للإستماع إلى مطالب المجتمع ومراعاة آراء المواطنين في قرارها النهائي؛ هذا الإستعداد من الحكومة زاد من شفافية صنع السياسات. جذب هذا النموذج أيضاً المواطنين للمشاركة في الإستشارات الإلكترونية، لأنه سمح للمواطنين على تقليل جهودهم في العثور على المعلومات وتقديم أفكارهم. وفرت الإستشارة الإلكترونية لسكان SEQ المشاركين الوقت المستغرق للبحث عن المعلومات وفهم كيفية تقديم أفكارهم بسهولة. ويرجع ذلك أن المشاركين في الإستشارة الإلكترونية إستخدموا المعلومات من إستشارة GetInvolved وشاركوا في الإستشارة الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني التي نظمها قسم البنية التحتية والتخطيط. في حين أن هذه الإستشارة لم تكن جديدة في السياق الأسترالي، فإن إستخدامات تقنيات المعلومات والاتصالات جعلتها قناة أكثر كفاءة للشكل القائم من أشكال الإستشارة.

وبالمقارنة، تم إنشاء Epeople من خلال "تكاملاً النظام" لجميع مستويات الإدارات والهيئات الحكومية في كوريا الجنوبية وتم تصميمه كبوابة مشاركة. ومن وجهة نظر الحكومة، سمح نظام التكامل لجميع الجهات الحكومية بتحسين سير العمل وتقليل التداخل في المهام. في مثال تطوير خدمة مترو الأنفاق في بوسان، عندما نشرت حكومة مدينة بوسان موضوع المناقشة في موقعها الحكومي على الويب، تم نشر المناقشة تلقائياً في المنتدى الإلكتروني لـ Epeople دون أي إجراءات أخرى. من وجهة نظر المواطنين، توفر بوابة المشاركة الوقت اللازم للعثور على هيئات حكومية للتعامل مع مطالبهم وطلباتهم. يختار المواطنون الجهة الحكومية ذات الصلة بالموضوع عندما يقترحون فكرة المناقشة وفي حالة عدم تأكدهم من الهيئات الحكومية التي ستتعامل مع قضيتهم، يتم دعمهم من قبل لجنة ACRC. كما أن السماح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرار بأكملها أدى ذلك إلى تحسين الأساليب البيروقراطية لإتخاذ القرار وكذلك الإفتتاح في القرارات النهائية. بالإضافة إلى ذلك، تم جذب المواطنين للمشاركة في المنتدى الإلكتروني لعدم وجود طرق أخرى لتقديم أفكارهم وآرائهم حول الموضوع. وتأثرت هذه الدوافع للجهات الحكومية والمواطنين بالقيادة القوية للحكومة الوطنية لتحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية إصلاح وإبتكار جميع جوانب الإدارة، شعبية إستخدام الإنترنت وخدمات الحكومة الإلكترونية.

أخيراً، تختلف التوجهات لمعالجة تحديات ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية القائمة بين الحالتين. لم تغير الإستشارة الإلكترونية لـ GetInvolved الشكل السائد للإستشارة في كوينزلاند واحتفظت بالعلاقة التنافسية بين الحكومات والمواطنين. أدت هذه الإستشارة الإلكترونية إلى إنخفاض في عدد الأشخاص الذين شاركوا في GetInvolved. أرجع مدير قسم المجتمعات GetInvolved، التحدي الحالي إلى إستخدام تقنيات الويب 1.0 وأعتبر أن إعتقاد تقنيات الويب 2.0 سيزيد من مشاركة المواطنين.

من ناحية أخرى، لم يشارك في المنتدى الإلكتروني Epeople العديد من المواطنين كما كان متوقعاً: كان عدد المشاركين في المناقشة الإلكترونية منخفضاً بشكل كبير مقارنة بسكان بوسان. أرجع ACRC، المسؤول عن إدارة Epeople، إنخفاض عدد المشاركين في المنتدى الإلكتروني ليس لمحدودية طرق المشاركة في Epeople ولكن

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

للصورة غير المألوفة للبوابة الحكومية. لإشراك المزيد من المواطنين في عملية صنع القرار لدى Epeople، قامت ACRC بدمج المناقشات الإلكترونية في بوابات شعبية مثل: Naver و Daum.

قبل كل شيء، أظهرت المقارنة بين مستويين رفيعي المستوى من ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية في أستراليا وكوريا الجنوبية كيف تم تصميم كل ممارسة إنطلاقاً من خصوصية كل بيئة ودمجها مع خصائص كل بيئة.

### المطلب الثاني: تحليل ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية للمستويات المحلية في أستراليا وكوريا الجنوبية

يقارن المطلب التالي ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية بين أستراليا وكوريا الجنوبية، لكنه يركز على ممارسات الحكومة المحلية لمجلس مدينة ملبورن وحكومة مدينة سيول (العاصمة) باستخدام نفس الأبعاد التحليلية السابقة (الفئات الاجتماعية المعنية، الإطار التكنولوجي والمرونة التفسيرية) ويختتم المطلب بإجراء مقارنة بينهما. وذلك من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: ويكي مستقبل ملبورن لمجلس مدينة ملبورن

- الفرع الثاني: SMG Online لحكومة مدينة سيول

- الفرع الثالث: مقارنة ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستويات المحلية بين أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الأول: موقع ويكي مستقبل ملبورن لمجلس مدينة ملبورن

ويكي مستقبل ملبورن هي أداة إلكترونية لإشراك المواطنين في خطة ملبورن المستقبلية. تحتوي خطة ملبورن المستقبلية على ستة رؤى ثابتة.<sup>(1)</sup> تم تطوير هذه الرؤى الستة من خلال التعاون بين مجلس مدينة ملبورن والمواطنين في الويكي (wiki). بسبب التطور الهادف للويكي، يركز تحليل ممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية لمجلس مدينة ملبورن على جميع الأنشطة المستخدمة لتطوير خطة ملبورن المستقبلية في ويكي مستقبل ملبورن، بدلاً من الأنشطة التي ينطوي عليها إختيار الرؤية.

### تطوير ويكي وخطة ملبورن المستقبلية:

بدأت ممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية في مجلس مدينة ملبورن في التسعينيات عندما ترأس رئيس الوزراء جيف كينيت (Jeff Kennett) حكومة ولاية فيكتوريا. كان كينيت رئيس وزراء فيكتوريا (1992-1999) إستبدل كينيت حكومة العمل الفيكتورية التي إستمرت لمدة عشر سنوات بقيادة جون كين الثاني (John Cain II) (1982-1990) بـ جوان كيرنر (Joan Kirner) (1990-1992). تم تنصيب كيرنر لمحاولة إنقاذ حكومة العمل التي كانت قد شهدت فضيحة مؤسسة التنمية الاقتصادية الفيكتورية (VEDC) وإنهيار بنك الدولة. كان لدى حكومة كينيت الليبرالية هدف صعب لتطوير إقتصاد فيكتوريا. لإستعادة النجاح المالي لفيكتوريا، أنجزت حكومة كينيت إصلاحات سريعة في سوق القطاع العام والخصخصة في مجالات كالتعليم، النقل العام والضرائب.<sup>(2)</sup>

(1) تتمثل في: الشعب، الإبداع، الإزدهار، المعرفة، البيئة والإتصال.

(2) Burdett, N. and O'Toole, K. (2004). Elections and Representation in local government: A Victorian case study, *Australian Journal of Public Administration*, 63(2), pp.66-78.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

كان أحد الإصلاحات الرئيسية التي تم إقرارها هو زيادة القوة القانونية في حجم المجالس لتحقيق وفورات الحجم وزيادة عدد الناخبين الذين يمثلهم كل ممثل منتخب بشكل كبير.<sup>(1)</sup> ركزت إصلاحات كينيت للحكومة المحلية على دور عضو المجلس في التمثيل المجتمعي والدعوة وعززت فكرة أن المجالس المحلية يجب أن "تعكس" تنوع الآراء، المصالح، الأنواع المختلفة ووجهات نظر الناخبين المتباينة.<sup>(2)</sup> هذه النظرة للمجالس هي التي شكلت ويكي خطة ملبورن المستقبلية.

أثرت إصلاحات كينيت إعجاب أعضاء المجالس المنتخبين بدور جديد كان أشبه بدور مديري الشركة وأعضاء مجلس الإدارة. لم تكن مهمتهم إتخاذ قرارات إدارية يومية ولكن التوجيه، وضع السياسات والتوجيهات الإستراتيجية وترك موظفي المجلس المعينين أو الوكلاء المتعاقدين لتولي مهمة تقديم خدمات تركز على العملاء. مع إرتفاع متوسط عدد الناخبين لكل عضو مجلس من 2000 إلى 8000 كانت الطرق القديمة لتمثيل مصالح المواطنين على مستوى المجالس تحت الضغط. مع إصلاحات كينيت، كان هناك تحول بعيداً عن معرفة الناخبين بمستشارهم شخصياً والإعتماد على ممثلهم المنتخب للدفاع عن مصالحهم شخصياً.<sup>(3)</sup>

في عام 1996م، عندما بدأ رئيس الوزراء كينيت فترة ولايته الثانية كرئيس للوزراء، أعلن عن إصلاحات حكومية واسعة النطاق لإعداد الحكومة لتحديات القرن الحادي والعشرين والتي عرّفها بأنها حكومة أكثر إستجابة ومنظمات خدمة أكثر تركيزاً على المواطن.<sup>(4)</sup> أعلنت حكومة كينيت عن نظام تخطيط جديد من العصر الفيكتوري قدمت أدوات تنظيمية وخطط محلية قائمة على السياسات في جميع أنحاء فيكتوريا لتسهيل تطوير السياسات في سياقها الإقليمي.<sup>(5)</sup> في هذا الوقت تقريباً، كان إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في العالم ومفهوم "الحكومة الإلكترونية" يتزايدان وأصبح إستخدامها موضوعاً مهماً لإصلاح الإدارات وأداء الحكومة في أستراليا وكذلك في جميع أنحاء العالم. بسبب هذه الإتجاهات العالمية ولتسريع المخططات الجديدة لوضع السياسات في فيكتوريا، بدأت حكومة ولاية فيكتوريا التفكير في كيفية تطبيق الحكومة الإلكترونية.<sup>(6)</sup>

كان مجلس مدينة ملبورن هو أول مجلس محلي ينفذ كل من سياسة التخطيط المحلي لحكومة كينيت وممارسة الحكومة الإلكترونية. ملبورن هي عاصمة ولاية فيكتوريا؛ يغطي مجلس مدينة ملبورن المنطقة التجارية المركزية وتم تكليفه بالنظر في التنمية المحلية للعقد القادم بتطبيق إستراتيجية التخطيط المحلي لحكومة ولاية فيكتوريا.<sup>(7)</sup> في عام 1999، قدم مجلس مدينة ملبورن إستراتيجيته الأولى للتخطيط المحلي والحكومة الإلكترونية وإعتبر خطة المدينة سنة

(1) Ibid, p.66.

(2) Ibid, pp.74-76.

(3) Burdess & O'Tool, Op.Ct, pp.71-73

(4) Burdess & O'Tool, Op .Ct, pp.73

(5) Shackleton, & al ,(2006).E-government services in the local government context: an Australian case study, *Business Process Management Journal*, 12(1), p.88.

(6) Ibid, p.92

(7) Shaw, K(2003).Discretion vs. Regulation and the Sorry Case of Melbourne City Plan, *Urban Policy and Research*, 21(4), pp.41-44.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

1999م أول خطة مدينة. في هذه الخطة، تم إختيار ثلاثة أهداف جوهرية (كثافة المباني، القدرة على تحمل تكاليف الإسكان والحياة الثقافية) كأهداف لتطوير المدينة على مدى العشر السنوات القادمة.<sup>(1)</sup>

في عام 2001م بعد فترة دراسة لمدة عامين لخطة المدينة 1999م، تم إصدار خطة المدينة 2010م. كانت تهدف إلى أن تكون مدينة ملبورن مدينة عالمية وواحدة من أكثر المدن ملائمة للعيش وإستدامة في العالم؛ تم إعادة تطوير الأهداف الثلاثة في خطة المدينة لعام 1999م لتصبح القضايا الستة لخطة مستقبل ملبورن التي حددت في: المدينة المزدهرة، المدينة المبتكرة المدينة الحبيوة ثقافيًا، المدينة الشعبية، المدينة الجذابة والمدينة المستدامة كعناصر أساسية.<sup>(2)</sup> من خطة المدينة 2010م حدّد مجلس مدينة ملبورن بشكل عام وضع خطة مدينة إستراتيجية جديدة كل 10 سنوات تقريبًا. في أوائل عام 2007م، مع إقتراب إنتهاء العمر الافتراضي لخطة المدينة 2010م بدأ مجلس مدينة ملبورن في تطوير الخطة الإستراتيجية الجديدة للعقد القادم.

لإستبدال خطة المدينة لعام 2010، أجرى مجلس مدينة ملبورن بحثًا عما يريده مجتمع ملبورن، بما في ذلك السكان وجميع الأشخاص المرتبطين بمدينة ملبورن لمستقبل مدينتهم. طبق مجلس مدينة ملبورن مفهوم المشاركة التعاونية لتقديم أفكار، إقتراحات ومطالب مجتمع ملبورن الأوسع إلى الخطة المستقبلية.<sup>(3)</sup>

سعى مجلس مدينة ملبورن للحصول على آراء جميع الأشخاص الذين زاروا مدينة ملبورن للعمل أو لطبيعة حياتها الليلية الديناميكية أو مؤسساتها الثقافية أو لحضور جامعاتها. كانت هذه مجموعة أوسع بكثير من ناخبها المقيمين، لكنها ربما كانت تفضل الناخبين أصحاب الأعمال والممتلكات. تم ممارسة مفهوم التعاون من خلال ثلاثة طرق غير متصلة بالإنترنت والويكي. كانت أول الطرق الثلاثة هي: العمل مع عدد من المنظمات لتحديد الإتجاه والخطوات لتطوير خطة ملبورن المستقبلية؛ وضع مجلس مدينة ملبورن ستة رؤى تم تحديدها على أنها: أمة مبدعة مزدهرة، معرفة، بيئة ومنتصلة كأهداف جوهرية لخطة ملبورن المستقبلية الجديدة. تضمنت المؤسسات الشريكة لجنة ملبورن، المجلس الفيكتوري للخدمات الإجتماعية، مؤسسة الحفظ الأسترالية، مجلس الملكية في أستراليا، صحيفة Age وشركاء البحث كجامعة ملبورن ومعهد RMIT لأبحاث المدن العالمية وكلاهما يقع في منطقة مدينة ملبورن.

ثانيًا، نظم مجلس مدينة ملبورن المجموعة المرجعية لمستقبل ملبورن، التي تتكون من سكان وقادة بارزين في ملبورن، لتوجيه تطوير مستقبل ملبورن وتقديم المشورة بشأن إتجاه مشروع مستقبل ملبورن.<sup>(4)</sup> ثالثًا، رعى مجلس مدينة ملبورن أحداثًا أخرى غير متصلة بالإنترنت لإشراك المواطنين للمساهمة في تبادل القيم والأفكار، الآراء التحديات والحلول لخطة ملبورن المستقبلية.<sup>(5)</sup> على وجه الخصوص، عقد هذا المجلس عددًا من الإجتماعات والمعارض بين ماي 2007 وجوان 2008م. عقد مجلس مدينة ملبورن منتديات عامة في قاعات المدينة وأجرى

(1) Ibid, p.445

(2) Shaw, Op.Ct, p.43.

(3) Elliott, M. A.(2008). Future Melbourne Wiki: From Consultation to Participation. The City of Melbourne's Future Melbourne Project.

(4) Elliott, M. A.(2008), p33.

(5) Melbourne City Council, 2008a, 2008b.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

إستطلاعات مجتمعية غير متصلة بالإنترنت وأحداث أخرى مثل: عروض الطرق العامة، الفنون المجتمعية، إقامة معرض، حملة صحفية على مستوى الولاية ومراكز معلومات في جميع أنحاء المدينة.<sup>(1)</sup>

في الوقت نفسه، أنشأ مجلس مدينة ملبورن موقع الويكي في محاولة لأول مرة في أستراليا لإستخدام هذه التقنية لتحقيق الشفافية والعمل بشكل تعاوني مع مجتمع ملبورن لتطوير خطة مستقبل ملبورن الجديدة. كان إستخدام تقنية الويكي في عمليات صنع السياسات في مجلس مدينة ملبورن ممكنًا لأن المجلس طوّر على المدى الطويل تطبيق تقنيات المعلومات والاتصال في حياة مجتمع ملبورن وفي عملية صنع القرار في هذا المجلس. بدأ المجلس في إستخدام الإنترنت عندما تم تقديم إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لحكومة ولاية فيكتوريا لأول مرة عام 1999م ومنذ ذلك واصل المجلس تطوير تنسيق ومحتوى موقع الويب لبناء حضور أكثر نضجًا على الإنترنت.<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى ذلك، شجع النمو الكبير في إستخدام الإنترنت في ملبورن على إستخدام التقنيات الجديدة لإشراك سكانها. في عام 2001م وصل 41٪ من سكان ملبورن إلى الإنترنت وفي عام 2006م وصل 67٪ من سكان ملبورن إلى الإنترنت و70٪ منهم متصلون بالنطاق العريض عالي السرعة.<sup>(3)</sup>

زاد إستخدام الإنترنت لسكان ملبورن بنسبة 90 بالمائة عام 2009م تم إستلهاً إنشاء ويكي مستقبل ملبورن من الدروس المستفادة من مراجعة قانون الشرطة النيوزيلندي، تعلم مجلس مدينة ملبورن الإيجابيات والسلبيات من إستخدام موقع ويكي نيوزيلندا.

من خلال البحث الشامل في ويكي نيوزيلاندا، أطلق مجلس مدينة ملبورن موقع ويكي مستقبل ملبورن في 2008م<sup>(4)</sup> تم فتح ويكي مستقبل ملبورن لمدة شهر واحد، من ماي إلى جوان لجمع أفكار المواطنين وإشراكهم بطرق مختلفة لتطوير خطة ملبورن الجديدة. خلال فترة الإستشارة الإلكترونية ساهم المواطنين بعدة طرق منها: تحرير، مراجعة ومناقشة الخطة. بعد إنتهاء إستشارة الويكي، قام فريق مستقبل ملبورن في مجلس مدينة ملبورن بجمع، تلخيص جميع البيانات وتقديمها إلى عمدة المجلس. بعد ذلك ناقش صانعي القرار بما فيها العمدة روبرت دويل<sup>(5)</sup> جميع نتائج الإستشارات العامة وصاغوا الخطة النهائية، وفي جويلية 2009م تمت الموافقة على نشر خطة مجلس ملبورن المستقبلية لمدة أربع سنوات (2009-2013).

### 1- الفئات الإجتماعية المعنية:

في تطوير خطة ملبورن المستقبلية (2009-2013)، كانت هناك أربعة فئات إجتماعية معنية: (1) حكومة ولاية فيكتوريا، (2) شركاء تطوير الخطة، (3) مجلس مدينة ملبورن، (4) مجتمع ملبورن. لم تكن الفئة الإجتماعية

(1) Idem.

(2) Shackleton, & al, Op.Ct, p.89

(3) Yigitcanlar, T, & al (2008). The making of knowledge cities: Melbourne's knowledge-based urban development experience, *Cities*, 25(2), pp.63-72.

(4) Elliott, Op.Ct, p.

(5) عندما تم نشر خطة مجلس ملبورن المستقبلية (2009-2013)، كان السيد روبرت دويل رئيسًا لمجلس مدينة ملبورن: تم انتخابه في نوفمبر 2008. ولكن تم إطلاق الويكي ونشط خلال فترة رئيس البلدية جون لدا: تم انتخابه في 2001 وأعيد انتخابه في 2004.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الأولى المعنية، حكومة ولاية فيكتوريا، مرتبطة بشكل فعال بويكي وخطه ملبورن المستقبلية (2009-2013) ولكنها قدمت إطاراً أساسياً جديداً لوضع الخطط والسياسات المحلية. لذلك شاركت حكومة ولاية فيكتوريا في خطة ملبورن المستقبلية بطريقة غير مباشرة. الفئة الاجتماعية الثانية المعنية، شركاء تطوير الخطة، شاركوا بشكل مباشر في وضع جدول أعمال الخطة، لكن مشاركتهم نادراً ما كانت مرتبطة باستخدام الويكي. لذلك، يمكن تسمية هاتين الفئتين الاجتماعيتين المعنيتين بمطوّري خطة ملبورن المستقبلية، لكنهم أسهموا في الويكي وشكلوا إستخدامها. من ناحية أخرى، كانت الفئتين الاجتماعيتين الثالثة والرابعة المعنيتين مرتبطتان ارتباطاً فعالاً بالويكي وخطة ملبورن المستقبلية (2009-2013)، كانت الفئة الاجتماعية الثالثة المعنية: مجلس مدينة ملبورن، جهة فاعلة قوية مسؤولة عن إدارة الويكي كجزء من عملية وضع الخطة. على وجه الخصوص، كان لفريق خطة مستقبل ملبورن في مجلس مدينة ملبورن أربعة مسؤوليات رئيسية لضمان نجاح الويكي. أولاً، قام الفريق بإدارة جميع مهام الويكي كتحميل المعلومات حول الأحداث والتطورات. استمرت هذه العملية طوال فترة وبعد غلق الإستشارة. ثانياً، شارك الفريق في مناقشات الويكي من خلال تصحيح أخطاء الواقع، ربط إهتمامات المواطنين بالخطط والوثائق ذات الصلة والرد على طلبات المواطنين.

ثالثاً، تحمل فريق خطة ملبورن المستقبلية مسؤولية الحفاظ على صحة مناقشة الويكي. وضع الفريق شروطاً وأحكاماً قوية للغاية للمشاركين في مناقشة الويكي. كما قام أعضاء الفريق بفحص التعليقات الجديدة كل يوم خلال فترة الإستشارة. بالإضافة إلى ذلك، أشرك الفريق شخصاً لمراقبة سلوكيات المشاركة باستمرار في الويكي. عندما تم نشر تعليقات غير لائقة في الويكي، قام الفريق أو مراقب فريق العمل بنقل أو إزالة التعليقات للصفحات الأخرى وشرح سبب النقل أو الإزالة.

ساعدت شروط المشاركة إلى جانب نظام المراقبة والتحقق اليومي على بقاء مناقشة الويكي صحية خلال فترة الإستشارة العامة؛ أدت المشاركة النشطة لفريق الويكي بصفتها "شرطة الويكي" إلى نتائج جيدة، مع الحفاظ على الحد الأدنى من مستويات البريد العشوائي، بالإضافة إلى التعليقات الخارجة عن الموضوع أو المسيئة أثناء الإستشارة العامة. وأخيراً، كان فريق الويكي مسؤولاً عن تقديم نتيجة الإستشارة العامة إلى صناع القرار في مجلس مدينة ملبورن. في نهاية الإستشارة، جمع الفريق كل بيانات الإستشارة العامة وقدمها إلى رئيس البلدية. كما أنهم تواصلوا باستمرار وبقوة مع صانعي القرار لضمان تأثير الآراء المعبر عنها علناً في القرار النهائي. أدى هذا الجهد الذي قام به فريق الويكي إلى زيادة وعي صانعي القرار حول أهمية الويكي في سماع آراء مجتمع ملبورن.

كانت الفئة الاجتماعية الرابعة المعنية: مجتمع ملبورن. ركزت خطة ملبورن المستقبلية على تطوير حياة وحيوية مدينة ملبورن. قرر مجلس مدينة ملبورن تشغيل الويكي لأن إحصاء ABS لعام 2009م أظهر أن هناك نسبة عالية جداً من سكان فئة الشباب في ملبورن وأراد المجلس الاستفادة من أنماط حياتهم في الخطة. من خلال هذه المعلومات يمكن ملاحظة أن سكان مدينة ملبورن (فئة الشباب بشكل أساسي) هم مجموعة المستخدمين المستهدفة في موقع الويكي، على الرغم من أن المجلس توقع مشاركة واسعة لكل شخص يعيش في أي مكان في منطقة



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

ملبورن الكبرى، في أستراليا وحتى في العالم، لإبداء تعليق ومناقشة الآراء والرد على جميع نسخ المسودة، من القرار الأول إلى آخره.<sup>(1)</sup>

أظهر تحليل قوائم مستخدمي الويكي<sup>(2)</sup> أن أكثر من نصفهم يعيشون أو يعملون (أو كلاهما) في مدينة ملبورن. من خلال التحليل؛ كان من المستحيل العثور على معلومات إجتماعية وديموغرافية مفصلة لأن تقديم المعلومات الشخصية (باستثناء الإسم) كان اختياريًا تمامًا ومع ذلك، كان من الواضح أن الأفراد شاركوا في الويكي للتعبير عن آرائهم حول الخطة. لم يكن بعض المستخدمين أعضاء في مجتمع ملبورن، لكنهم كانوا يعيشون في أجزاء أخرى من أستراليا أو في دول أخرى أمريكا، كندا ونيوزيلندا؛ كانوا مهتمين بعمل حساب والمشاركة في مناقشة الويكي ولكن لا توجد معلومات حول سبب رغبتهم في ذلك أو كيف عرفوا عنها.

### 2- الإطار التكنولوجي:

إستخدم مجلس مدينة ملبورن تقنية الويكي لتطوير خطة ملبورن المستقبلية. أدى اعتماد قرار استخدام الويكي إلى التفاعل المعقد لثلاثة عوامل إجتماعية وتكنولوجية: موضوع الخطة، تطوير تقنيات الويب 2.0 وقدرة المدينة على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. قدمت خطة الإصلاح لحكومة ولاية فيكتوريا توجيه التخطيط المحلي المستقبلي للحكومات المحلية؛ قدم التخطيط المحلي هذا السلطة للحكومات المحلية الفيكتورية لبناء سياسات محلية لتطوير خطط تعتمد على المجتمع المحلي. كما وفرت خطة حكومة ولاية فيكتوريا مشاركة المجتمع في عمليات صنع السياسات المحلية. وفقًا للمخطط، نظر المجلس في فكرة التعاون في عملية وضع خطة المدينة وركز على المشاركة المباشرة لمجتمع ملبورن الأوسع في وضع الخطة.<sup>(3)</sup>

إستوفت هذه الحاجة لتطوير خطة مدينة ملبورن الإمكانيات السياسية لتقنيات الويب 2.0 في عام 2007م عندما وصلت خطة المدينة 2010 إلى نهايتها وبدأ المجلس النظر في تحسين الخطة، بحث في كيفية إشراك المجتمع في عمليات صنع السياسات وكذا أنواع الأدوات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق العمل التعاوني مع المواطنين. في ذلك الوقت، أصبحت تقنيات الويب 2.0 كمواقع الشبكات الإجتماعية، يوتيوب، الويكي والمدونات، أدوات إلكترونية شائعة لمستخدمي الإنترنت لأنها سمحت للمستخدمين بإنشاء المحتوى وتوزيعه.<sup>(4)</sup> على وجه الخصوص أظهر استخدام تقنيات الويب 2.0 في الحملات الانتخابية في أمريكا وأستراليا قدرة الويب 2.0 في التأثير على الأشكال الجديدة لمشاركة المواطنين في الساحة السياسية.<sup>(5)</sup>

(1) Melbourne City Council, 2008b.

(2) كانت قوائم مستخدمي الويكي الخاصة بويكي مستقبل ملبورن مصدرًا قيمًا للعثور على معلومات حول مستخدمي الويكي مثل: مستخدمي الويكي، وما هي اهتماماتهم (المرتبطة) بملبورن ولماذا يقومون بإنشاء حسابات على الويكي.

(3) Elliott, Op.Ct, p110.

(4) Petrik, K(2009).Participation and e-Democracy: How to utilize Web 2.0 for policy decision-making. Paper delivered at The 10<sup>th</sup> International Digital Government Research Conference, Puebla, 17-21 May 2009, p, 254

(5) Macnamara.J(2008). E-Electioneering:Use of new media in the 2007 Australian federal election.Paper delivered at The Australian and New Zealand Communication Association Conference, Wellington, July 2008, pp 1-21.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

أظهر الإستخدام الناجح لموقع الويكي في إشراك المواطنين في مراجعة قانون الشرطة في نيوزيلندا أيضاً إمكانات تقنيات الويب 2.0 كأدوات لصنع السياسات.<sup>(1)</sup> ألهمت هذه الإستخدامات الناجحة لتقنية الويب 2.0 مجلس مدينة ملبورن لإنشاء ويكي مستقبل ملبورن للسماح للمواطنين بالمساعدة في تطوير خطة ملبورن المستقبلية.<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس مدينة ملبورن بالفعل بترتيب البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات اللازمة لإستخدام الويكي. بالإضافة إلى ذلك، زاد عدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت في مدينة ملبورن منذ عام 2001م<sup>(3)</sup>، حيث وصل حوالي 90 بالمئة. كذلك، بلغ متوسط عمر سكان مدينة ملبورن 28 سنة وتعد تقنيات المعلومات والاتصالات أدوات يومية في حياة هذه الفئة العمرية. سمحت هذه العوامل الإجتماعية للمجلس والمقيمين بالإستعداد لإستخدام الويكي في عمليات صنع السياسات.

أدت التفاعلات المعقدة بين العوامل الثلاثة- موضوع خطة ملبورن المستقبلية، تطوير تقنيات الويب 2.0 وقدرة المدينة على إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات- إلى إشراك المواطنين بنجاح في الويكي خلال فترة الإستشارات العامة من ماي إلى جوان 2008، خلال وقت الإستشارة الإلكترونية، أجرى 7 000 فرد أكثر من 30 000 مشاهدة للصفحة وتم تسجيل إجمالي 131 شخصاً للمشاركة في إستشارة الويكي عن طريق تحرير مراجعة ومناقشة الخطة وقدموا العديد من المساهمات في وضع الخطة.

كان الويكي أداة إستشارة عامة مهمة، لكن مجلس مدينة ملبورن فتح أيضاً المجال للأدوات التقليدية كالمشاورات الشخصية، الدعوة، الزيارة وإجتماعات المجلس من أجل توفير نفس فرص التفاعل للأشخاص الذين لا يفضلون أو لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت.

في حين أن الويكي لا يزال مفتوحاً حتى اليوم، فإن إستشارة الويكي كانت مفتوحة فقط لمدة شهر محددة عام 2008م. بعد إنتهاء الإستشارة العامة، تقلصت مساهمة المجتمع في الويكي بشكل كبير. كان المجلس قد خطط لإعادة فتح الويكي للمناقشة، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن. من هذا، يمكن ملاحظة أن الويكي قد تم إستخدامه كأداة مؤقتة لتطوير خطة محددة بدلاً من أن تصبح آلية لإستشارة عامة مستمرة.

والأخطر من ذلك، أن الويكي ربما لم يكن له تأثير مباشر على السياسة النهائية. لا تحتوي خطة مجلس ملبورن المستقبلية(2009-2013) على تحليل متاح للمواطنين من أين تأتي الأفكار الواردة في التقرير النهائي أو إلى أي مدى أثرت الإستشارة الإلكترونية(أو بالفعل قنوات أخرى للإستشارة العامة) على الخطة النهائية. قد يرجع السبب أن الويكي تم إنشاؤه في البداية ليس كأداة لصنع القرار ولكن كأداة إستشارية إلكترونية لجمع آراء المجتمع حول الخطة ومناقشة أفكار المواطنين. تم تسليم نتائج الإستشارة الإلكترونية إلى صانعي القرار الداخليين عند إنتهاء

(1) Elliott, Op.Ct.

(2) Idem.

(3) Yigitcanlar.T.& al (2008).The making of knowledge cities:Melbourne's knowledge-based urban development experience, *Cities*, 25(2), pp.63-72.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الإستشارة لكن تبني الأفكار العامة يعتمد على صانعي القرار في مجلس مدينة ملبورن، كذلك عملية صنع القرار والقرارات النهائية كنشر مخطط المدينة لم يتم نشرها أو ربطها في الويكي ولتحسين تحديات الويكي نظر المجلس في كيفية ربط إستشارة الويكي بشكل فعال بعملية صنع القرار بأكملها وكيفية جعله أداة إستشارة عامة مستمرة.

### 3- المرونة التفسيرية:

كما يتضح مما سبق، كان الويكي أداة فعالة لتسهيل مشاركة المجتمع في تطوير خطة ملبورن المستقبلية بالنظر إلى المكونات الثلاثة: سياسة التخطيط المحلي الذي وضعته حكومة ولاية فيكتوريا؛ الإستخدام الشائع لتقنيات الويب 2.0؛ الملاءمة الإقليمية، الإجتماعية والديموغرافية لمدينة ملبورن لقبول تطبيقات الويب 2.0.<sup>(1)</sup> كان من المتوقع أن يؤدي إستخدام تقنيات الإتصال الجديدة في تطوير خطة ملبورن المستقبلية إلى إشراك العديد من المواطنين في عمليات صنع السياسات وتطوير ممارسات الحكومة الإلكترونية التعاونية لمجلس مدينة ملبورن على وجه الخصوص، كان من المتوقع أن يسمح إستخدام تقنيات الويب 2.0 للمواطنين المشاركة بطرق مختلفة بما في ذلك وضع جدول الأعمال، إنشاء الشبكات الإجتماعية، مناقشة وتحديد السياسات.<sup>(2)</sup> تم تحقيق هذه التوقعات الخاصة بإستخدام الويكي في تطوير خطة ملبورن المستقبلية بشكل كبير: تم الإعتراف بالخطة على المستوى الوطني كواحدة من أفضل ممارسات التخطيط الحكومية المحلية في أستراليا.<sup>(3)</sup>

أشادت هذه الجائزة بشكل خاص بمشروع خطة ملبورن المستقبلية لإشراك المجتمع بتموحي في التشاور ولتقديم رؤى المجتمع للمدينة؛ ساهم الويكي في هذا النجاح. تم تقييم الويكي من خلال مراجعة تنفيذ ما بعد التخطيط (2008) بإعتباره أنجح أداة تشاور تتمحور حول المواطن في مجلس مدينة ملبورن. تم التعرف على الويكي على أنه نجح في إشراك المواطنين بطرق شاملة، تفاعلية، مرنة وذات مغزى كالتحرير المباشر للمسودة، إنشاء شبكة ومناقشة مساهمات بعضهم البعض والتواصل مع أعضاء المجلس فضلاً عن تحسين الشفافية في عملية صنع السياسة وزيادة كفاءة وفعالية التنظيم.<sup>(4)</sup>

على الرغم من هذه الإنجازات وإمكانيات التعاون بإستخدام تقنيات الويب 2.0 في التخطيط لمستقبل ملبورن، لم يتحقق التعاون بشكل كامل. لم يكن الويكي مرتبطاً بعملية صنع السياسة بأكملها لخطة ملبورن المستقبلية ولكن تم إستخدامه لفترة محدودة فقط وجزء فقط من العملية. لم يتم إستخدام الويكي بشكل فعال من قبل المجتمع في نهاية إستشارة الويكي. بالإضافة إلى ذلك، لم يسع المجلس للحصول على تعليقات من المجتمع، بعد إنتهاء فترة الإستشارة الخاصة بالويكي وفقد فرصة إستخدام الإستشارة العامة بالويكي أثناء تنفيذ الخطة. ظلت القرارات النهائية مع صانعي القرار المنتخبين في مجلس مدينة ملبورن. تم تجنب هذه التحديات لممارسات صنع القرار التقليدية التي ربما تسبب فيها ويكي ملبورن في المستقبل من خلال تحديد موقع الويكي في عملية صنع

(1) Burdess & O'Tool, *Op.Ct.*, p.72

(2) Petrik, K, *Op.Ct.*, p. 15 .

(3) Writer, S(2009). Sydney and Melbourne share coveted planning award. *Government News*. Retrieved 31 May, from: [www.governmentnews.com.au](http://www.governmentnews.com.au).

(4) Collabforge.(2008). *Future Melbourne Wiki Post Implementation Review*.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

السياسة، تم إطلاق الويكي في البداية ليس لممارسة صنع القرار الإلكتروني ولكن لتسهيل التفاعل بين فريق التخطيط المحترف في مجلس مدينة ملبورن ومجتمع ملبورن.

من هذا التحليل، يمكن القول أن ويكي مستقبل ملبورن لم ينشأ شراكة كاملة مع المواطنين في عملية صنع السياسات ولكنها أنشأت إستشارة إلكترونية. إعتبر المجلس أن تطوير الويكي أخذ محورين جديدين: إنشاء مجتمع إلكتروني لجميع سكان ملبورن والإنخراط في مشاركتهم المستمرة. هذه النقاط التي ركز عليها المجلس لم تنتج فقط من التنفيذ الجيد للويكي أثناء الإستشارة العامة ولكن كذلك من إعتراف صانعي القرار الداخلي بأهمية وتأثير الويكي.

### الفرع الثاني: SMG Online حكومة مدينة سيول

تتألف SMG Online بشكل أساسي من ثلاثة آليات للمشاركة للإلكترونية: التطبيق المدني الإلكتروني المشاركة الإلكترونية للمواطنين و OASIS Chunmansangsang<sup>(1)</sup>. آليات المشاركة الإلكترونية الثلاثة في SMG Online لها أهداف مختلفة لإشراك المواطنين: التطبيق المدني الإلكتروني هو التفاعل المباشر بين حكومة سيول العاصمة وسكان سيول بشأن قضايا الشكاوى والطلبات العامة. المشاركة الإلكترونية للمواطنين هي عملية صنع القرار الإلكتروني التي تتمحور حول الحكومة وكانت OASIS لإتخاذ القرارات الإلكترونية التي تتمحور حول المواطن. كان تحليل كل منهم ذا قيمة لإستكشاف ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية ل SMG.

ومع ذلك، تم أخذ OASIS كأحد الأمثلة لممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية ل SMG وكحالة للمقارنة مع ويكي مستقبل ملبورن وذلك لأن OASIS كانت آلية المشاركة الإلكترونية الأكثر شيوعاً في SMG Online تم إعتبرها كأفضل عملية إتخاذ قرار إلكتروني. علاوة على ذلك، تم الإشادة بـ OASIS كنتيجة للبحث وتقييم الحكومة الإلكترونية<sup>(2)</sup>.

على وجه الخصوص، تم إختيار مسألة تقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات الأسر متعددة الثقافات لتحليلها بإستخدام الأبعاد الثلاثة لمقاربة البناء الإجتماعي للتكنولوجيا، لفهم عميق لتطور ممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية ل SMG. هذا الموضوع هو أحد القرارات التي تم إتخاذها من خلال التعاون بين SMG ومواطني سيول في فيفري 2009م، حيث تم تنفيذ مثل هذه القرارات بشكل جيد في مجتمع سيول.

### تطوير تقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات الأسر متعددة الثقافات:

يصف هذا المثال عملية إتخاذ القرار الأربعة في OASIS: إقتراح الفكرة، مناقشة الفكرة وتطويرها، تقييم الفكرة وإدراك الفكرة. وقد إتبع تطوير تقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات هذه الخطوات. تم إقتراح هذه الفكرة من قبل أحد الأفراد وكان تحديد الهوية nbh002 في Sangsanjean<sup>(3)</sup> (إقتراح فكرة) في 17 جانفي 2009. من 1 ديسمبر 2008 - 31 جانفي 2009م كان هناك حوالي 1890

(1) واحدة لعشرة ملايين تخيل(خيال) ويشار إليها فيما بعد بـ OASIS.

(2) Negroponte, N.(1995). *Being Digital*. NY: Random House.

(3) Sangsanjean هي الخطوة الأولى في عملية صنع القرار في OASIS، وهي مشاركة عبر الإنترنت لمواطني سيول لإقتراح أفكار مختلفة لتحسين مدينة سيول.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

إقتراحًا من المواطنين وكانت هذه المسألة إحدى الأفكار المقترحة خلال تلك الفترة. في Sangsangjean يقترح المواطنين أفكارًا ويشاركون أيضًا بطرق مختلفة: الإدلاء بالتعليقات، إعطاء درجة لكل موضوع والتصويت للأفكار الجيدة. في أوائل فيفري 2009م قام فريق الإنشاء والابتكار في SMG بتقييم كل هذه الأفكار من خلال نتائج الدرجات وتصويت المواطنين في Sangsangjean، بالإضافة إلى توصيات Sangsangtoron (لجنة المواطنين لتنظيم OASIS) لإختيار عدد صغير من الأفكار من أجل المناقشة في Sangsangtoron (المناقشة الإلكترونية) تم إختيار 269 فكرة من 1890 إقتراحًا للمواطنين وكانت مسألة تقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات أحد موضوعات المناقشة المختارة. لمدة أسبوعين، تمت مناقشة ما مجموعه 269 فكرة في Sangsangtoron وصوّت المواطنون لصالحها وضدها بالإضافة إلى التعليق على الأفكار المختارة. تمت مناقشة مسألة تقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات في الفترة من 28 جانفي حتى 11 فيفري 2009م. في نهاية المناقشة الإلكترونية التي إستمرت أسبوعين، قام فريق الإبداع والابتكار في SMG بفرز 41 فكرة من 269 موضوعًا للنقاش ونتائج أنشطة المواطنين في Sangsangtoron وتوصيات Sangsang Nuridan تضمنت هذه الأفكار الـ 41 المصنفة قضايا مختلفة مثل: إستخدام البودكاست لإعلام المواطنين بسياسات وأخبار المدينة توفير خدمة المعاملات الإلكترونية لأصحاب الأعمال الصغيرة. تمت مراجعة هذه الأفكار الـ 41 المصنفة من قبل الخبراء والأقسام ذات الصلة في SMG من خلال إعتبرات الميزانية والمصلحة العامة. نتيجة المراجعة، تم أخيرًا إختيار ستة أفكار لتقييم التنفيذ والعمل. كما إستعرض قسم شؤون المرأة وسياسة الأسرة مسألة تقديم دورة لتعليم اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات الأسر متعددة الثقافات.

بعد ذلك، نظم فريق الإبداع والابتكار في SMG إجتماع شيلهيون (Shilhyoun) الرابع عشر (إجتماع خارج الإنترنت لإتخاذ قرار نهائي بشأن الأفكار الستة) في مسرح سيتي هول في 26 فيفري 2009م. كان المشاركون في هذا الإجتماع هم: عمدة (رئيس بلدية) SMG، أوه، سي هون؛ ستة إقتراحات أفكار؛ رؤساء من الأقسام ذات الصلة بالموضوع؛ خبراء من مركز بحث مدينة SMG و 150 شخصًا.<sup>(1)</sup> ترأس رئيس بلدية SMG الإجتماع؛ شرح مقترح كل فكرة، سبب، أهمية وضرورة المشكلة، دعا رئيس كل قسم ذي صلة بالموضوع إلى قدرته على إدراك الفكرة؛ شارك خبراء وباحثون في كل قضية في المناقشة لمساعدة SMG على إتخاذ القرار وحضر حوالي 150 شخصًا، 45 (تمت دعوتهم) إجتماع شيلهيون الرابع عشر لمناقشة القضايا مع المشاركين الآخرين. كانت عملية صنع القرار غير المتصلة بالإنترنت هذه متاحة للمواطنين في شكل مقطع فيديو في OASIS.

(1) كان من بينهم 150 شخصًا أعضاء في سانغسانغ نوريدان؛ عدد من أساتذة الإدارة العامة من عدة جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية؛ موظفو الخدمة العامة من مركز دعم الأسرة متعدد الثقافات في Songpa Gucheong متطوعو الرعاية الإجتماعية بجامعة كوريا؛ مركز كوريا الجنوبية لأبحاث OECD؛ وما إلى ذلك وهلم جرا. في ذلك الوقت كان أعضاء Sangsang Nuridan فقط يمثلون سكان سيول في الاجتماع ومع ذلك، نتيجة للطلبات المتزايدة للغاية للمشاركة من قبل مواطني سيول، تم زيادة العدد المسموح به لإجتماع شيلهيون، وفي هذه الأيام، يمكن لمواطني سيول العاديين (غير أعضاء Sangsang Nuridan) التقدم عبر موقع OASIS للمشاركة في اجتماع Shilhyoun.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

في إجتماع شيلهيون الرابع عشر، أقر المقترح (المعرف: nbh002) بتقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات الآخرين بأهمية الفكرة؛ دعا رئيس قسم شؤون المرأة وسياسة الأسرة في SMG والباحث في المنطقة من نظام الرعاية في مدينة سيول إلى قدراتهم على الإمتثال للأفكار. بالإضافة إلى ذلك، قدم 150 مشاركاً آرائهم وتفضيلاتهم بشأن هذه القضية. نتيجة لإجتماع شيلهيون، أصبحت مسألة تقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات هي السياسة الفعلية.

بعد الإجتماع غير المتصل بالإنترنت، نشر قسم شؤون المرأة وسياسة الأسرة في SMG جدولاً وخطة لربط دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت بالموقع الإلكتروني لمركز سيول لدعم المرأة والأسرة وكذلك خطة لإنشاء موقع على شبكة الإنترنت للعائلات متعددة الثقافات مع دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت. تم فتح هذه العملية في OASIS حتى تم تنفيذ الأعمال العامة لتقديم دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات بالكامل. أنشأ قسم شؤون سياسة المرأة والأسرة في SMG موقع الويب للأسر متعددة الثقافات (www.mcfamily.or.kr) جوان 2010م وقدمت دورة اللغة الكورية على الموقع.

### 1- الفئات الإجتماعية المعنية:

من خلال تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات، كان هناك على نطاق واسع فئتان إجتماعيتان معنية: SMG وسكان سيول. شاركت كلتا الفئتين الإجتماعيتين المعنية بفعالية في تطوير السياسة العامة (والأعمال الحكومية) وفي استخدام OASIS. يمكن تقسيم الفئة الإجتماعية الأولى المعنية في SMG إلى ثلاثة مجموعات داخلية: العمدة، فريق الإبداع والإبتكار والأقسام ذات الصلة بالموضوع بما في ذلك قسم شؤون المرأة وسياسة الأسرة. لم تتضمن هذه المجموعات الداخلية من SMG أعضاء مجلس منتخبين. كان هذا بسبب الهيكل السياسي لـ SMG. أعضاء المجالس المنتخبين، على أساس المناطق في سيول، يشكلون جمعية مدينة سيول<sup>(1)</sup>، الجمعية هي هيئة تشريعية مستقلة من SMG لسن، مراجعة وإلغاء المراسيم البلدية؛ كما تدرس الجمعية وتقرر الميزانية المناسبة لـ SMG، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجمعية بتفتيش وفحص الشؤون الإدارية لـ SMG. لكن القرارات المتعلقة بالسياسات العامة والشؤون الإدارية ضمن المستويات المحلية للقوانين والمراسيم هي بيد العمدة والقادة رفيعي المستوى للأقسام ذات الصلة بالموضوع في SMG.

يتم إنتخاب أول مجموعة داخلية من SMG، عمدة SMG مباشرة من قبل المواطنين كل أربع سنوات، يمكن إعادة إنتخابه. لكن العمدة يصبح رئيس SMG عندما يتولى السلطة. أطلق العمدة أوه، سي هون OASIS عام 2006م كأداة تعاونية لإنتخاذ القرار الإلكتروني في SMG، بعد فترة وجيزة من توليه منصب عمدة SMG. ومع ذلك، فقد شارك في عملية صنع القرار في OASIS فقط كرئيس لإجتماع Shillhyn لذلك، كان العمدة مسؤولاً عن تطوير OASIS، لكنه شارك جزئياً فقط في تحديد نتائج استخدام OASIS.

(1) لمزيد من المعلومات حول جمعية مدينة سيول، قم بالوصول إلى موقع جمعية مدينة سيول [www.smc.seoul.kr](http://www.smc.seoul.kr)



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

شاركت المجموعتين الداخليتين الأخريتين من SMG، فريق الإبداع والإبتكار والأقسام ذات الصلة بالقضية بفعالية في تنظيم وإدارة مجموعة كاملة من عمليات صنع القرار في OASIS. قرر فريق الإبداع والإبتكار والأقسام ذات الصلة بالقضايا في SMG معًا بشأن موضوعات المناقشة من الأفكار التي إقترحها المواطنين والسياسات النهائية للتنفيذ من قبل إدارة SMG وخدماتها. عمل قسم شؤون سياسة المرأة والأسرة مع فريق الإبداع والإبتكار لتقييم فكرة تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات.

ومع ذلك، كانت إدارة OASIS وإجتماع Shillhyoun في أيدي فريق الإبداع والإبتكار في SMG. كان الفريق مسؤولاً عن الحفاظ على صحة الإقتراحات والمناقشات الإلكترونية. قام الفريق بفحص جميع الأفكار والتعليقات الجديدة كل يوم للحفاظ على جميع المنشورات مهذبة، ودية ومحترمة للآخرين وحول الموضوع وواقعيته. إلتحق حوالي 130 عضوًا من Sangsang Jigi وهم موظفين حكوميين في SMG، طوعًا لتولي عمل مدير OASIS لفترة معينة ودعم فريق الإبداع والإبتكار لمراقبة الإقتراحات والمناقشات الإلكترونية، يمكن لكل من فريق الإبداع والإبتكار وأعضاء Sangsang Jigi حذف الأفكار غير الملائمة وفقًا للدليل إقتراح الفكرة، لكنهم إستخدموا سلطتهم بشكل شائع لنقل الأفكار إلى Wagul-Wagul - هي فضاء عبر الإنترنت - وجمعها.

كان فريق الإبداع والإبتكار في SMG مسؤولاً أيضًا عن ترتيب إجتماع شيلهيون. نظم فريق الإبداع والإبتكار الإجتماع خارج الإنترنت بما في ذلك تحديد التاريخ والمكان تشجيع مشاركة الخبراء والمسؤولين الحكوميين والأفراد المعنيين؛ دعوة مجموعات مختلفة من الأشخاص ونشر عملية الإجتماع دون إتصال بالإنترنت. من ناحية أخرى، كان قسم شؤون المرأة وسياسة الأسرة في SMG مسؤولاً عن تنفيذ القرارات النهائية الإلكترونية. قدم قسم شؤون المرأة وسياسة الأسرة في SMG معلومات حول كيفية تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت ومتى يتم إنشاء بوابة للأسر متعددة الثقافات في سيول وكيف تربط البوابة بدورة اللغة الكورية.

كانت الفئة الإجتماعية الأخرى المعنية: سكان سيول. من خلال المعلومات حول المشاركين في OASIS، لم يكن واضحًا هل المشاركين في OASIS هم من سكان سيول، لأن المعلومات المتعلقة بهم كانت سرية. ومع ذلك، كان من الواضح أن الهدف من OASIS هو تمكين مواطني سيول من إقتراح أفكار سياسية والمشاركة في عملية صنع السياسات الخاصة بـ SMG.<sup>(1)</sup> كان من الواضح أن السياسات تركز على تطوير مدينة سيول. من خلال تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات، إقترح مقترح الفكرة تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت على مستوى SMG.

شارك سكان سيول في عملية كاملة لصنع السياسات في OASIS. تبدأ الخطوة الأولى في صنع سياسة OASIS مع المواطنين الذين يقترحون أفكار في Sangsangjean. يحق لكل مقيم في سيول أن يقترح في Sangsangjean أفكار لجعل مدينة سيول أفضل وكذلك المشاركة في مناقشة الأفكار المقترحة في Sangsangjean

(1) (OECD)The Organisation for Economic Cooperation and Development). (2009). Citizen Participation in Policy-Making - Seoul City's OASIS (oasis.seoul.go.kr) - ISSUE BRIEF Public Governance. OECD/KOREA POLICY CENTRE

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

وSangsangtoron. من خلال تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات، تم إقترح الفكرة من قبل أحد الأفراد المعرف بـ nbh002 وتمت مناقشتها من قبل عدد من المشاركين في OASIS وافق جميع المشاركين على الإقترح المقدم من معرف مقدم الطلب nbh002. لكن لم يكن من المؤكد أن جميع المشاركين في المناقشة حول هذه القضية مواطنين أو مقيمين في سيول لأنه لم تكن هناك معلومات عامة بخلاف الاسم المستعار عبر الإنترنت.

يمكن سكان سيول أن يصبحوا أعضاء في Sangsang Nuridan من خلال التقديم. Sangsang Nuridan هي لجنة المواطنين لتقييم أفكار المواطنين ولمناقشتها مع SMG. يتم تنظيم هذه اللجنة من قبل المواطنين المتطوعين وتضم حوالي 600 عضو. في تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات، شاركت Sangsang Nuridan في تقييم الأفكار وفي الاجتماع خارج الإنترنت نيابة عن جميع سكان سيول. بشكل عام يراقب Sangsang Nuridan المنشورات الإلكترونية لمساعدة SMG في الحفاظ على جعل المشاركة الإلكترونية صحية ولكن في هذا المثال، لم يلعبوا هذا الدور.

يمكن القول؛ أن في OASIS، هناك فئتان إجتماعيتان معنية: SMG وسكان سيول. تتكون SMG من ثلاثة مجموعات داخلية: العمدة، فريق الإبداع والإبتكار والأقسام ذات الصلة بالموضوع. بخلاف تطوير ويكي مستقبل ملبورن كما تمت مناقشته سابقاً، لم يكن لجمعية مدينة سيول أي دور في تشكيل OASIS. وبدلاً من ذلك كان العمدة يتحمل المسؤولية الكاملة عن تطوير OASIS؛ فريق الإبداع والإبتكار والأقسام ذات الصلة بالموضوع ثلاثة مجموعات من SMG كانوا مسؤولين عن إدارة OASIS وتنظيم الاجتماعات خارج الإنترنت وإعلام المواطنين بعملية التنفيذ. شارك سكان سيول من وضع جدول الأعمال إلى القرار النهائي. هاتان الفئتان الإجتماعيتان المعنية-SMG وسكان سيول- تفاعلت مع بعضها البعض خلال عملية صنع السياسة بأكملها: بدأ صنع السياسة من الأفكار التي إقترحها المواطنين؛ تم تحديد موضوعات المناقشة والتنفيذ بعد تقييم شامل من قبل لجنة المواطنين وفريق الإنشاء والإبتكار ومراجعة الأقسام المعنية (قسم شؤون المرأة وسياسة الأسرة) في SMG وفي إجتماع القرار النهائي، إتخذت الفئتان الإجتماعيتان القرار النهائي معاً. الأهم من ذلك تلقت SMG الدعم من لجنة المواطنين للحفاظ على صحة المشاركة الإلكترونية.

### 2- الإطار التكنولوجي:

SMG Online، بما في ذلك OASIS يعني إتخاذ القرار الإلكتروني. بدأ هذا الإطار التكنولوجي في SMG Online من خلال الإستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولكن تم تطويره بواسطة SMG لتلبية إحتياجاتها. في المرحلة الأولى من تطوير الحكومة الإلكترونية ركزت إحدى إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدولة على زيادة المشاركة الإلكترونية للمواطنين، بحيث يتم إتخاذ القرار الإلكتروني من خلال المواقع الحكومية في جميع المناطق العامة وجميع أنحاء الدولة. كعاصمة لكوريا الجنوبية، كانت SMG مسؤولة بشدة عن توظيف الإستراتيجية الوطنية على المستوى المحلي. حددت SMG هدف حكومة سيول

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الإلكترونية في توفير خدمة عامة عالية الجودة للمواطنين وتسويقًا يخلق قيمة للعلامة التجارية سيول؛ كما أنها تعزز ثقافة تنظيمية مبتكرة ورؤية بأن تصبح مدينة نظيفة، جذابة وأفضل مدينة في العالم".<sup>(1)</sup>

لتحقيق هذه الأهداف قامت SMG بتطوير نظم المعلومات الإدارية العامة (MIS) في أربعة مجالات بما في ذلك الخدمة، مصادر المعلومات، البنية التحتية والتكنولوجيا.<sup>(2)</sup> ركزّ أحد مجالات نظام الخدمة على توفير المعلومات والخدمات الحكومية للشركات والمواطنين وأطلق SMG Online. على وجه الخصوص، أكدت SMG على تقديم قنوات المشاركة الإلكترونية للمواطنين وأنشأت "المشاركة الإلكترونية للمواطنين" في SMG Online لتشجيع المواطنين على المشاركة في الشؤون البلدية.

الأهم من ذلك أن منتدى السياسة الإلكتروني الخاص بالمشاركة الإلكترونية للمواطنين في SMG Online قد تم إنشاؤه للسماح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع السياسة وتمكين صانعي السياسات من فهم آراء المواطنين بشكل أفضل. وقد ساهم بشكل كبير في زيادة مشاركة المواطنين في عمليات صنع السياسات.<sup>(3)</sup> ومع ذلك، فإن هذه الممارسة لم تدمج بشكل كامل حجم المعلومات والخدمات المتراكمة. كما أنها لم تحقق بشكل كامل فكرة الحكومة الإلكترونية المتمحورة حول المواطن: احتفظت SMG بمسؤوليتها عن إتخاذ القرارات النهائية بشأن القضايا التي تم تناولها في منتدى السياسة الإلكترونية.<sup>(4)</sup>

لحل هذه القيود المفروضة على ممارسة الحكومة الإلكترونية، حاولت SMG طريقة جديدة للمشاركة الإلكترونية للمواطنين وإتخاذ القرارات الإلكترونية التعاونية: لقد بدأت بفكرة العمدة الجديد أوه سي هون في عام 2006.<sup>(5)</sup> كان مهمتها بشدة بإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتعكس أفكار ومطالب المواطنين في صنع السياسات والأعمال البلدية. فهو كان يعتقد بقوة أن التعاون بين SMG والمواطنين في عمليات صنع السياسات كان أمرًا حاسمًا لتحسين الثقة في الحكومة وسياساتها وأن تطوير نظام الحكومة الإلكترونية الحالي يمكن أن يساهم في تحقيق ذلك التعاون.

وبحسب تعهد العمدة (رئيس البلدية)، تم إطلاق OASIS في أكتوبر 2006. لتحقيق هدف OASIS: صنع السياسات التعاونية، سمحت SMG للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع السياسة من وضع جدول الأعمال إلى إتخاذ القرار النهائي، تناقش SMG الأفكار وتتخذ القرارات النهائية مع المواطنين؛ تفتح SMG عملية عمل السياسات والأعمال للمواطنين. تنطبق فكرة صنع السياسات التعاونية على جميع الأفكار في OASIS. مثال هذه الدراسة، تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات، إتبع أيضًا عملية التعاون

(1) Moon, M. J(2008). Korea E-Government, Contributing to Enhanced Wellbeing - e-service for Citizen & e-Participation by Citizen -,The Seoul Metropolitan City, Korea. Paper delivered at the *International Leading Practices Symposium, Surfers Paradise, 29-30, May, 2008*.

(2) الخدمة: المكتب الأمامي (خدمة تكنولوجيا المعلومات المتمحورة حول المواطن)، المكتب الخلفي (نظام المعلومات الإدارية)، موارد المعلومات: الإدارة المتكاملة من خلال مركز بيانات سيول، البنية التحتية: U-Seoul Net/e-Seoul Net، تكنولوجيا نظام حماية المعلومات المتكامل: Enterprise Architecture.U-Seoul Master Plan، منهجية إدارة المشروع.

(3) Moon, Op.Ct, p 24.

(4) Idem.

(5) Shin, M.C(2009). New Possibilities of Citizen-Participation with E-Government:The Case of the "OASIS website" in Seoul.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

هذه: تم تنفيذ هذه القضية كسياسة SMG بعد إقترح من أحد الأفراد؛ تم إتخاذ جميع القرارات، بما في ذلك إختيار موضوع المناقشة وقرار السياسات النهائية من خلال التفاعل بين SMG ومواطنيها؛ تم فتح عملية التنفيذ في OASIS. نتيجة لذلك، أطلقت SMG بنجاح موقعًا إلكترونيًا عائلًا متعدد الثقافات مع دورة اللغة الكورية. أدت هذه الخيارات المتنوعة لمشاركة المواطنين إلى زيادة عدد المساهمات: في ديسمبر 2008، تم إقترح متوسط يومي بلغ حوالي 24 فكرة؛ بحلول أكتوبر 2009، زاد عددهم إلى 43 فكرة. لذا فإن إتخاذ القرار الإلكتروني التعاوني هذا في OASIS قد حسّن وضع المواطنين كشركاء في صنع القرار مع SMG في عملية صنع السياسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حسنت شفافية عملية صنع سياسة SMG ومساءلة SMG.<sup>(1)</sup> على الرغم من هذه الفوائد لإستخدام OASIS، لا تزال SMG تسعى إلى تحسين أساليب إتخاذ القرار الإلكتروني التي من شأنها زيادة مشاركة المواطنين.

يمكن القول؛ إن الإطار التكنولوجي ل OASIS (جزء من SMG Online) يتبع فكرة وممارسة صنع القرار الإلكتروني التعاوني. وقد بدأ من خلال إستجابة SMG للإستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولكن تم تفعيلها من خلال تعهد رئيس البلدية عام 2006م بهدف التعاون في صنع السياسات مع المواطنين. لتحقيق هذا الهدف، أطلقت SMG OASIS للسماح للمواطنين بالمشاركة الكاملة في عمليات صنع السياسات. زادت عملية صنع السياسات التي تتمحور حول المواطن من حجم المشاركة ونجحت في تقاسم سلطة صنع السياسات مع المواطنين وتحسين الشفافية والمساءلة في سياسات وأداء SMG.

### 3- المرونة التفسيرية:

إستخدم SMG Online "إتخاذ القرار الإلكتروني" بإعتباره الشكل المفضل لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى المحلي، إستجابةً لإستراتيجية الحكومة الوطنية. بعد فترة وجيزة طوّرت أداة إتخاذ القرار الإلكتروني التعاونية، OASIS وفقًا لتعهد رئيس البلدية. كان من المتوقع أن يؤدي تطوير صنع القرار الإلكتروني التعاوني لإشراك المواطنين في صنع السياسات بإستخدام OASIS إلى زيادة إهتمام المواطنين بالقضايا، السياسات العامة وتقرير السياسات العامة التي تركز على المواطن. كان من المتوقع أيضًا أن تعمل OASIS في SMG Online على تحسين العلاقة بين SMG ومواطني سيول. هذه التوقعات لإستخدام OASIS قد تحققت بالفعل، تم الإشادة ب OASIS على الصعيد الوطني والدولي بإعتبارها أفضل ممارسة للديمقراطية الإلكترونية على مستوى الحكومة المحلية وقد قامت العديد من الحكومات المحلية والمؤسسات العامة بتكييف OASIS لإتخاذ القرارات الإلكترونية.<sup>(2)</sup> الأهم من ذلك، أن OASIS تمكنت من ممارسة التعاون الكامل: من خلال إشراك المواطنين في عمليات صنع السياسة بأكملها. من تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأمهات العائلات متعددة الثقافات، بدأت عملية صنع سياسة OASIS بإقترح فكرة سياسية تتمحور حول المواطن وإنتهت بالسياسات التي يتم تحديدها مع

(1) OECD, Op.Ct.2009.

(2) UN(The United Nations).(2009b).UN Public Service Awards. Retrieved 28//10/2020, from: [www.un.org](http://www.un.org).

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

المواطنين. تتنوع أيضًا مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في OASIS: حلقات النقاش، ضباط شرطة المواطنين المتطوعين عبر الإنترنت ومراقبي تنفيذ السياسة. إكتسب هذا التعاون في OASIS مزيدًا من مشاركة المواطنين وأكد الشفافية في عملية صنع سياسة SMG.

من خلال إتخاذ القرار الإلكتروني التعاوني في OASIS يسهل الإنترنت المشاركة العميقة "للمواطنين العاديين" في صنع السياسات. ومع ذلك، لا يمكنها إستكشاف المعنى الكامل من هم "المواطنين العاديين" في OASIS. بدلاً من ذلك، يمكن ملاحظة أن OASIS تسمح للأفراد العاديين الذين ليس لديهم مصالح أو مصالح محددة للحكومة أن يكون لديهم إهتمام بالقضايا العامة والتعبير عن أفكار لـ SMG. يمكن أيضًا إعتبار عملية صنع القرار الإلكتروني هذه في OASIS على أنها مشاركة نشطة للأفراد العاديين في عملية صنع السياسات ووضع سياسات عامة "لعامة الناس".

لم تكن مشاركة المواطنين العاديين في عمليات صنع السياسات تمارس خارج الإنترنت. كانت الإستشارة العامة من قبل SMG مطلبًا قانونيًا عند تطوير السياسات المحلية (والأعمال) منذ نشر قانون الحكم الذاتي المحلي في عام 1995<sup>(1)</sup> وكانت SMG مسؤولة عن إشراك المواطنين في الإستشارة وتقرير السياسات العامة والأعمال. ومع ذلك، نادرًا ما تشارك معظم الحكومات المحلية في كوريا الجنوبية بما في ذلك SMG المواطنين في إستشارات صنع السياسة غير المتصلة بالإنترنت. تم تغيير عملية صنع القرار هذه الخاصة بـ SMG من خلال إستخدام الإنترنت من خلال الممارسة الأولية لصنع القرار الإلكتروني في SMG Online مثل: منتدى السياسة الإلكتروني، تم تحسين شرط إشراك المواطنين في عملية صنع السياسات وزاد تطوير صنع القرار الإلكتروني الموجود مسبقًا (OASIS) من خلال تأثير المواطنين في عمليات صنع السياسات في SMG.

قبل كل شيء، تم تنفيذ إتخاذ القرار الإلكتروني في SMG Online إستجابةً لممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية الوطنية. لم يكن إتخاذ شكل صنع القرار الإلكتروني في SMG Online أمرًا مفاجئًا لأنه تم الترويج لشكل صنع القرار الإلكتروني على المستوى الوطني لإشراك المواطنين في عمليات صنع السياسات منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإن الشكل الحالي لصنع القرار الإلكتروني (في SMG Online) لم يحقق ممارسات الحكومة الإلكترونية المتمحورة حول المواطن. لتحسين الشكل المبكر لصنع القرار الإلكتروني، تم تطوير OASIS، لكن قرار تطوير OASIS كان شجاعًا للغاية. وذلك لأن OASIS تمارس التعاون (أو الشراكة مع المواطنين) في عملية صنع السياسة للحكومة المحلية. أدى قرار إستخدام OASIS إلى تحسين مساءلة SMG في صنع السياسات وتقديم الخدمات وشفافية أداء SMG. من خلال تحليل OASIS يتضح أن السياق العميق شكل بنية OASIS ولكن هذا لم يكن ممكنًا بدون القيادة القوية للعمدة الجديد في عام 2006؛ قدم تطوير OASIS نموذجًا جديدًا لإتخاذ القرارات الإلكترونية من قبل الهيئات الحكومية في كوريا الجنوبية.

(1) Kim, S. J.(2009). Korean e-Government Strategies and Challenges. *Journal of Korean Association for Regional Information Society*, 12(2). (in Korean), pp.31-57



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الثالث: مقارنة ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستويات المحلية في أستراليا وكوريا

يقارن هذا الفرع ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية لمجلس مدينة ملبورن وحكومة سيول (العاصمة) تم استخدام نفس طرق التحليل، الأبعاد الثلاثة لمقاربة "البناء الاجتماعي للتكنولوجيا" لإستكشاف ومقارنة ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية لويكي مستقبل ملبورن و OASIS Chunmansangsang (من SMG). لإستكشاف ممارسات الحكومات الإلكترونية التشاركية على المستويات المحلية، تم إنشاء ويكي مستقبل ملبورن كشكل جديد من أشكال التعاون الإلكتروني لتطوير خطة ملبورن المستقبلية مع المواطنين لديها قضية واحدة فقط - خطة ملبورن المستقبلية. وبالمقارنة تم إنشاء OASIS كأداة لصنع السياسات لتمكين تطوير السياسات العامة التي تركز على المواطن في مدينة سيول؛ تم التطرق إلى قضية تطوير دورة اللغة الكورية عبر الإنترنت لأهميات العائلات متعددة الثقافات لإستكشاف عمليات تطوير السياسة في OASIS. وتمت مناقشة النتائج المقارنة أدناه. كان لكل من أستراليا وكوريا الجنوبية أوجه تشابه في المبادرة، الهدف والإدارة (القيادة) بشأن تطورات الديمقراطية الإلكترونية. بدأ كل من مجلس مدينة ملبورن و SMG ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية من خلال الإستجابة لسياسات الحكومات رفيعة المستوى. صمم مجلس مدينة ملبورن خطة ملبورن المستقبلية، بما في ذلك الويكي، من خلال التخطيط المحلي لحكومة ولاية فيكتوريا. أطلقت SMG أيضاً SMG Online بسبب الإستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية لكورية الجنوبية. كذلك، كان لكل منهما هدف مشابه: استخدام الإنترنت لتحسين حياة المدينة وتصبح المدينة "الأفضل" في كل بلد. كانت تهدف خطة ملبورن المستقبلية لمجلس مدينة ملبورن أن تكون ملبورن واحدة من أفضل المدن في العالم. كما طبقت SMG الإنترنت في الإدارة العامة لتطوير سيول باعتبارها واحدة من أكثر المدن جاذبية في العالم. بالإضافة إلى ذلك، كانت كلا المبادرتين تتميز بوجود إدارة (أو قيادة) حكومية محلية قوية: تم تطوير ويكي مستقبل ملبورن بنجاح من قبل القيادة القوية لمجلس مدينة ملبورن وتم إطلاق OASIS في SMG Online من خلال القيادة القوية للعمدة. ومع ذلك، فإن أنماط تنظيم كل هذه العناصر لإنشاء هاته الممارسات للحكومة الإلكترونية التشاركية مختلفة تماماً. أولاً، إستخدمت الحالتان أدوات مختلفة لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية. إستخدم موقع ويكي مستقبل ملبورن الإستشارة الإلكترونية، لكن OASIS إستخدمت إتخاذ القرار الإلكتروني التعاوني. طبق الويكي الإستشارة الإلكترونية بفعالية: تفاعل مجلس مدينة ملبورن ومجتمع ملبورن على قدم المساواة وشاركوا بفعالية وأنتجوا عملية إبداعية غير خطية في الإستشارة الإلكترونية من خلال الويكي. ومع ذلك، كان صنع القرار (أعضاء المجلس المنتخبين) في مجلس مدينة ملبورن مسؤولين عن القرار النهائي؛ لم يكن من الواضح كيف أثرت أنشطة المواطنين في الويكي على القرارات المتعلقة بخطة ملبورن (2009-2013). ومع ذلك، أظهر ويكي مستقبل ملبورن تأثير وقدرة تقنيات المعلومات والاتصالات في تحسين الشكل النموذجي للإستشارة الإلكترونية في أستراليا من خلال محاولة مجلس مدينة ملبورن تطبيق مبادئ التعاون في عملية صنع السياسة بأكملها.



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

على النقيض من ذلك، أنتجت OASIS صنع القرار الإلكتروني التعاوني: كان المواطنين مسؤولين عن عملية صنع القرار بأكملها من إقترح الأفكار (وضع جدول الأعمال) إلى مراقبة تنفيذ القرارات. في المناقشات الإلكترونية وغير المتصلة بالإنترنت وفي القرارات النهائية، عمل SMG أيضًا مع المواطنين. على النقيض من مجلس مدينة ملبورن، كان صنّاع القرار الداخليين في SMG لعملية صنع القرار في OASIS هم العمدة (عضو المجلس المنتخب) والأقسام ذات الصلة بالموضوع (الموظفين العموميين): كان SMG مسؤولة عن إتخاذ القرارات في عملية صنع القرار في OASIS، لأن الإدارة العامة كانت في يد SMG (ليست في أيدي جمعية مدينة سيول). أنتج صنع القرار التعاوني هذا بين SMG والمواطنين العديد من الفوائد لعملية صنع السياسات والأهم من ذلك تقاسم سلطة صنع القرار مع المواطنين. إن إتخاذ القرار الإلكتروني كنموذج للحكومة الإلكترونية التشاركية ليس مفاجئًا للإدارات والهيئات الحكومية في كوريا الجنوبية ومع ذلك، قدمت OASIS المفهوم الجديد لصنع القرار الإلكتروني (التعاون) وألهمت جميع حكومات كوريا الجنوبية لتحسين ممارساتها الحالية للحكومة الإلكترونية التشاركية.

ثانيًا، ركزت الحالتان على مجموعات مختلفة من المجتمع في تطوير الحكومة الإلكترونية التشاركية وسمحت بأدوار مختلفة للمواطنين عبر الإنترنت. كان أحد الإعتبارات الرئيسية لتطوير ويكي مستقبل ملبورن هو الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لمدينة ملبورن: كان متوسط العمر في مدينة ملبورن 28 سنة وقد أثر هذا المعيار بشكل كبير على قرار استخدام الويكي. دعا الويكي مجتمع ملبورن للمساهمة في تطوير خطة ملبورن المستقبلية بطرق مختلفة مثل: التحرير ونشر التعليقات، لكن شكل المشاركة في الويكي ركّز على إشراك المواطنين في الإستشارة. في الوقت نفسه، لإشراك المواطنين على نطاق واسع، إستخدم مجلس مدينة ملبورن أساليب الإتصال التقليدية كالإتصال والزيارة.

وبالمقارنة، دعت OASIS سكان سيول العاديين للمشاركة في مجموعة كاملة من عمليات صنع سياسة SMG كشركاء في صنع القرار. لم يكن هناك تعريف مفصل لسكان سيول العاديين ولكن شمل المواطنين العاديين جميع الأشخاص الذين عاشوا في سيول، لكن لم يكن لديهم سلطة أو مصلحة معينة في SMG، الأهم من ذلك سمحت OASIS لمواطني سيول بتنظيم لجنة المواطنين التي دعمت إدارة OASIS وإتخاذ القرارات في جميع خطوات صنع القرار في OASIS، بما في ذلك إختيار موضوعات المناقشة وإتخاذ القرارات النهائية. ساعد دعم لجنة المواطنين في الحفاظ على صحة مناقشة OASIS وأثرت على مشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات.

### المطلب الثالث: تحليل ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مدى إشراك المواطنين في صنع السياسة الوطنية ومقارنة المشاركة المدنية الإلكترونية في كلا البلدين وذلك من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: GetUp! في أستراليا

- الفرع الثاني: الإحتجاج على ضوء الشموع لعام 2008 ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية في كوريا الجنوبية

- الفرع الثالث: مقارنة ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية بين أستراليا وكوريا الجنوبية

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### الفرع الأول: موقع GetUp! في أستراليا

يركز هذا الفرع على تحليل GetUp! وهي عبارة عن منظمة شعبية أسترالية إلكترونية تم إطلاقها عبر الإنترنت ولكن في الوقت نفسه، تطلب الأمر أيضًا عالمًا غير متصل بالإنترنت لمعرفة تأثيرها السياسي، يستخدم موقع GetUp! لإتحاذ العديد من الأنشطة السياسية الإلكترونية كتقديم الإلتماسات وجمع التبرعات ينظم ويعقد GetUp! فعاليات غير متصلة بالإنترنت لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية مع المواطنين وإشراكهم في الأنشطة السياسية. لفهم كيفية تطوير GetUp! وممارسته كمشاركة مدنية إلكترونية، تم التطرق الى مثال: حملة حقوقنا.

كانت حملة تقديم قانون الحقوق الأسترالية قضية مهمة على المدى الطويل لـ GetUp! منذ إنشائها 2005م. كانت هذه القضية موضوع عدة حملات محددة منها: حملة "إعادة ديفيد هيكس إلى المنزل". ركزت على ضمان حقوق الإنسان للمواطنين الأستراليين المحتجزين في خليج غوانتانامو، تهدف حملة "ممنوع إحتجاز الأطفال" إلى تحسين الحقوق غير الملائمة للأطفال اللاجئين المحتجزين.

ركزت "حملة حقوقنا" على تقديم قانون شامل لحقوق الإنسان في أستراليا وكانت إحدى أهم القضايا في الأشهر الستة الأولى عام 2009م. تختلف عن حملات GetUp! النموذجية (التي عادة ما يتم إطلاقها وتطويرها من خلال واعي موظفي GetUp! والمواطنين في تحدٍ اجتماعي وسياسي حالي في أستراليا)، بدأت هذه الحملة بإعلان من حكومة رود (Rudd) وتم تطويرها إستجابة لإعلان الحكومة.

#### تطوير حملة حقوقنا: (1)

قد بدأ هذا العمل بعد إعلان النائب العام لحكومة رود في 10 ديسمبر 2008م فتح إستشارة عامة بشأن مسألة حقوق الإنسان الأستراليين. يهدف هذا الإعلان من قبل حكومة رود إلى تقديم وثيقة حقوق إنسان أسترالية لأول مرة في تاريخ أستراليا. تماشيًا مع إعلان الحكومة، ركزت GetUp! على حملة حقوقنا في كل من العالم عبر الإنترنت وخارج الإنترنت. لجمع أفكار المواطنين بنجاح وتقديم تقرير الإستشارة، قامت GetUp! بمشاركة المعلومات والأنشطة الخاصة بحملة "حقوقنا" مع اللجنة الإستشارية الوطنية لحقوق الإنسان. كانت اللجنة مسؤولة عن تنظيم وإدارة الإستشارات العامة الرسمية. لا يوجد منشور يوضح سبب أو كيفية إرتباط GetUp! باللجنة ولكن ربما كان الهدف من تبادل المعلومات والأنشطة الخاصة بهم هو تعظيم هدفهم المشترك: منذ إنشائه قامت GetUp! بحملة مستمرة من أجل وثيقة الحقوق في أستراليا وكانت اللجنة بحاجة إلى إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في الإستشارات العامة لجمع أفكار عامة بشأن قانون حقوق الإنسان.

بدأت حملة حقوقنا في GetUp! بحملة إلكترونية على موقع الويب لتقديم الإستشارة بشأن بيان الحكومة وكذا ضرورة وأهمية مشروع القانون وتوفير عناوين البريد الإلكتروني لجمع أفكار وآراء المواطنين العاديين بشأن حقوق الإنسان. كذلك، أرسلت GetUp! بريدًا إلكترونيًا إلى أعضائها لإبلاغهم بإعلان الحكومة وإشراكهم في الحملة لتبليغ الحكومة بأرائهم حول قانون حقوق الإنسان الأسترالي. لتطوير تقرير الإستشارة العامة للحكومة

(1) (حملة حقوقنا) عبارة عن حملة في GetUp! لتنظيم إستشارة وطنية حول حقوق الإنسان وتقديم تقرير عن الإستشارة العامة إلى حكومة رود في أوت 2009م.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

نظمت GetUp! واللجنة ثلاثة أحداث إستشارية عامة غير متصلة بالإنترنت.<sup>(1)</sup>

قامت GetUp! بحملات إثنين منها (إستشارات عامة حول أستراليا وجلسة إستماع عامة في كانبرا) لدعم اللجنة وأجرت مناقشات محلية لجمع أفكار أعضاء GetUp!. تم الإعلان عن الأحداث الثلاثة غير المتصلة بالإنترنت بهذه الإستشارات العامة حول حقوق الإنسان بشكل ضئيل في وسائل الإعلام الرئيسية كالإعلانات التلفزيونية. بدلاً من ذلك، إستخدم GetUp! الموارد المتوفرة عبر الإنترنت فقط: موقع الويب والبريد الإلكتروني تهدف معلومات الموقع الإلكتروني والبريد الإلكتروني (مخطط التوقعات، الجدول الزمني وأماكن التشاور أو المناقشات المحلية) إلى تشجيع المواطنين على التسجيل في هذه الأنواع الثلاثة من الأحداث غير المتصلة بالإنترنت، عند إنتهاء كل حدث من هذه الأحداث واصلت GetUp! حملتها الإلكترونية لجمع أفكار وآراء المواطنين حول هذه القضية حتى اليوم السابق لتاريخ التقديم.

النوع الأول من النشاط هو الإستشارات العامة، تم عقده في العاصمة والمدن الكبرى في جميع أنحاء أستراليا لعدة أشهر وعقد أحدها في كانبرا في مارس 2009م. أرسل GetUp! بريدًا إلكترونيًا إلى أعضاء كانبرا لإعلامهم بالإستشارة العامة وتشجيعهم على المشاركة في إستشارة كانبرا. تضمنت الرسالة الإلكترونية أهمية قانون حقوق الإنسان في أستراليا والقضايا الرئيسية التي ستتم مناقشتها في إستشارة كانبرا ومعلومات حولها (مكان، وقت ومدة الإستشارة) وكيفية التسجيل. عندما قام الأعضاء بالتسجيل أرسل GetUp! رسالة تأكيد بالبريد الإلكتروني إليهم. حضر الإستشارة العامة في كانبرا حوالي 100 شخص (جلس حوالي 10 أشخاص في كل طاولة مستديرة) إستغرقت العملية ساعتين. تألفت الإستشارة من العروض التقديمية الرئيسية ثم المناقشة العامة. عرض الأشخاص الرئيسيون كرئيس اللجنة الإستشارية الوطنية لحقوق الإنسان (الأب فرانك برينان) هدف الإستشارة والنتائج المتوقعة من الإستشارة ثم بدأ النقاش العام.

قضى المشاركون معظم وقت التشاور لتبادل الأفكار والآراء حول مجموعة من قضايا حقوق الإنسان. تم تنظيم الإستشارة لجمع إجابات عامة حول ثلاثة قضايا رئيسية<sup>(2)</sup>، تبادل أعضاء كل مجموعة مائدة مستديرة خبراتهم ووجهات نظرهم ردًا على هذه القضايا والأسئلة الثلاثة. أصبح أحد أعضاء كل مائدة مستديرة سكرتيرًا وقام بتسجيل أفكار جميع المشاركين في تلك المائدة المستديرة على ورقة.

على سبيل المثال، ناقشت مائدة مستديرة واحدة الإفتقار إلى حقوق الإنسان للمهاجرين والمعوقين والتي أنشأها شخصان. عرض مقدمي موضوع المناقشة تجاربهم وإقترحوا مناقشة هذه القضايا كأولويات في تلك المائدة المستديرة. إتفق معهم الأشخاص الآخرون في تلك المائدة المستديرة وتبادلوا تجاربهم الخاصة حول حقوق الإنسان للمهاجرين والمعوقين. ثم ناقشوا سبل تحسين التحديات الحالية في هذه الجوانب من حقوق الإنسان؛ وإتفقوا على

(1) إستشارات عامة حول أستراليا مناقشات محلية في المناطق المحلية في جميع أنحاء أستراليا وجلسة إستماع عامة في كانبرا.

(2) ما هي حقوق الإنسان التي يجب حمايتها وتعزيزها؟ هل حقوق الإنسان هذه محمية ومعززة بشكل كافٍ حاليًا؟ كيف يمكن لأستراليا حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بشكل أفضل؟

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

تحسين نظام التعليم لتدريس إحترام حقوق الإنسان منذ سن مبكرة. في نهاية الإستشارة إستتمعت كل من اللجنة والمديرين التنفيذيين في GetUp! والجميع إلى الإجابات على الأسئلة الثلاثة من كل مائدة مستديرة وجمعوا كل الأفكار التي إقترحها المشاركون في الإستشارة.

الحدث الثاني، المناقشات المحلية، تم عقدها في يوم واحد-11 جوان 2009- في جميع أنحاء أستراليا. تم نشر المعلومات الخاصة بالمناقشات المحلية عبر موقع GetUp! وتم إرسالها للأعضاء قبل حوالي أسبوعين من تاريخ المناقشة. ركزت هذه المعلومات على تشجيع مشاركة المواطنين في المناقشات في منطقتهم وعلى تجنيد مضيفيهم. تم تسجيل الأعضاء النشطين ليكونوا مضيفي المناقشة المحلية وتم عرض أماكن المناقشات المحلية في موقع GetUp! المرتبط بخرائط Google.<sup>(1)</sup> هذا جعل من السهل على أعضاء GetUp! وغير الأعضاء بسهولة العثور على أماكن المناقشة القريبة منهم. إتبعنا المناقشة الهيكل والعملية المقدمة من GetUp!.

على سبيل المثال، عقدت إحدى المناقشات المحلية في كانبيرا في كامبل. كان هناك خمسة أشخاص من بينهم المضيف في المناقشة وإستغرقت المناقشة حوالي ساعتين. كان المضيف هو رئيس المناقشة وقدم قضايا المناقشة من تنسيق مناقشة GetUp! وقاد المناقشة. بدأت المناقشة بمشاركة مشاركين لقصصهم حول الإفتقار إلى حقوق الإنسان وتحديد المشاكل الحالية لبيئة حقوق الإنسان الأسترالية. بناءً على تجارب المشاركين، ركزت المناقشة على تطوير قانون حقوق الإنسان: إختار المشاركون موضوعات المناقشة من إجمالي 24 موضوعًا بناءً على آرائهم وأجروا نقاشًا مكثفًا حول القضايا المختارة وإختتموا بإقتراحات محتملة حول ما يجب أن يشمل القانون وكيفية تطويره في نهاية المناقشة المحلية، أرسل المضيف نتائج المناقشة المحلية إلى GetUp!.

الحدث الثالث هو جلسة الإستماع العامة للإستشارة الوطنية لحقوق الإنسان، عقدت في كانبيرا لمدة ثلاثة أيام من 1-3 جويلية 2009م. لتشجيع مشاركة المواطنين في جلسة الإستماع العامة، قامت GetUp! بحملة لهذا الحدث عبر موقعها الإلكتروني وأرسلت رسائل بريد إلكتروني إلى الأعضاء قبل عدة أيام من الجلسة. وأكدت الحملة الإلكترونية والبريد الإلكتروني أن هذه كانت الفرصة الأخيرة لسماع آراء المواطنين حول هذه القضية وشرح كيفية التسجيل لحضور جلسة الإستماع العامة.

خلال الأيام الثلاثة لجلسات الإستماع العامة، كان هناك ثلاثة محاور<sup>(2)</sup> وما مجموعه 20 قسمًا مثل: "أربعة قضايا مهمة"، "كيف تبدو في المملكة المتحدة؟"، "دور أشكال الحماية الأخرى لحقوق الإنسان". في كل قسم، تم عرض ومناقشة العديد من الخبراء (أكاديميين وسياسيين) ونشطاء إجتماعيين وممارسين في مجال حقوق الإنسان.

(1) تم فتح عنوان مكان المناقشة فقط لأولئك المسجلين للمشاركة في المناقشة المحلية.

(2) كان لكل يوم موضوعه الخاص: كان موضوع اليوم الأول هو كيف يتم حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمسؤوليات في أستراليا حاليًا؟ ركز هذا الموضوع على تحديد ما هي حقوق الإنسان، ومن يحتاج إلى الحماية. في هذا الموضوع، تمت مناقشة القضايا الأربعة بشكل مكثف، بما في ذلك القتل الرحيم والحق في الموت والإجهاض والحق في الحياة والزواج من نفس الجنس والحرية الدينية في العمل. كان موضوع اليوم الثاني هو: ما الفرق الذي سيحدثه ميثاق الكومنويلث لحقوق الإنسان؟ ركز هذا الموضوع على التعرف على ميثاق المملكة المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى تنفيذ (وتطوير) ما يعادله في البيئة الأسترالية. كان موضوع اليوم الثالث: كيف يمكننا حماية حقوق الإنسان بشكل أفضل وتعزيز المسؤوليات في أستراليا؟ قدم هذا الموضوع فرصة للإستماع إلى وجهات نظر الحكومة ونواياها لتطوير قانون حقوق الإنسان.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

وتم إجراء أسئلة وأجوبة بين المقدمين والمواطنين للمساعدة في فهم آراء المواطنين. في نهاية جلسة الاستماع العامة، كان لدى جميع المقدمين والحضور قسم أسئلة وأجوبة شامل لتطوير تقرير الإستشارة أخيراً. ونتيجة للتقديم عبر البريد الإلكتروني والإستشارات العامة خارج الإنترنت، تم تقديم حوالي 35000 تقرير إلى اللجنة. عندما قدمت اللجنة نتائج الإستشارة العامة إلى الحكومة الفيدرالية، أرسل كل من GetUp! واللجنة رسائل بريد إلكتروني إلى أعضاء GetUp! لإبلاغهم بالتقديم الناجح.

في أكتوبر 2009م أوصت الحكومة الفيدرالية بسن قانون حقوق الإنسان في أستراليا. أبلغ GetUp! الأعضاء بهذا الإعلان من قبل الحكومة عبر البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني. ثم، في أبريل 2010م، قدم النائب العام إطار حقوق الإنسان وبعد شهرين، تم تقديم مشروع قانون حقوق الإنسان عام 2010م إلى البرلمان. كان أحد بنود خطة عمل حقوق الإنسان في هذا الإطار هو العمل مع حكومات الولايات والأقاليم الأسترالية لتطوير الخطة: فقد إشمطت على التشاور مع حكومات الولايات والأقاليم والمنظمات غير الربحية والشعب الأسترالي. أطلقت إحدى حكومات الولايات الأسترالية، حكومة ولاية فيكتوريا، مراجعة لميثاق حقوق الإنسان عام 2011م. إفتتح GetUp! حملة جديدة تستهدف مجتمع فيكتوريا وبعثت برسائل بريد إلكتروني إلى أعضائها للمشاركة الإلكترونية للتعبير عن آرائهم حول سن قانون حقوق الإنسان في فيكتوريا بحلول 10 جوان 2011م وتطوير الميثاق في عملية صنع القرار الداخلي.

### 1- الفئات الإجتماعية المعنية:

في حملة حقوقنا، كانت هناك ثلاثة فئات إجتماعية معنية.<sup>(1)</sup> شاركت الفئة الإجتماعية الأولى المعنية حكومة رود، جزئياً في حملة حقوقنا وعملية الإستشارات العامة: أعطت الحكومة الفرصة لـ GetUp! للقيام بحملة حقوقنا وإشراك المواطنين في إستشارة حكومية رسمية عامة. عندما أصبح (كيفن رود) رئيس وزراء أستراليا عام 2007م ألزم حكومته بإتخاذ خطوات لتحسين العديد من المجالات الرئيسية التي تعاني من الحرمان، بما في ذلك المشاركة الإجتماعية المدنية والإقتصادية من أجل تعزيز إحترام حقوق الإنسان الأسترالية. حاولت الحكومة تحسين حقوق الإنسان الأسترالية الأساسية: إعتذر رئيس الوزراء نيابة عن الأمة لجميع الأستراليين الأصليين (خاصة الجيل المنهوب) عن مساوئهم السابقة وإلتزمت الحكومة بوضع إطار للعدالة من أجل حياة أفضل وأكثر أماناً، كما قامت الحكومة بإستثمارات كبيرة لتحسين خدمات الإسكان، التعليم والصحة لجميع الأستراليين وعدلت تشريع التمييز ضد الإعاقة لتحسين تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في المجتمع والإقتصاد الأسترالي.

لتحقيق حقوق الإنسان الأسترالية الأساسية، أدخلت الحكومة قانون حقوق الإنسان في أستراليا وفي ديسمبر 2008م أعلنت عن إجراء إستشارات عامة لجمع آراء الأستراليين في قضية حقوق الإنسان. تم تعيين اللجنة الإستشارية الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لإنجاز مشاوراتها. كانت هذه اللجنة مسؤولة عن جمع المذكرات من المواطنين وتقديم النتائج النهائية للإستشارة إلى الحكومة. لتحقيق أقصى قدر من النجاح في الإستشارات

(1) حكومة رود (بما في ذلك اللجنة الإستشارية الوطنية لحقوق الإنسان)، منظمة GetUp! وأعضائها.



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

العامة حول حقوق الإنسان الوطنية، نظمت اللجنة حديثاً خارج الإنترنت بما في ذلك الإستشارة العامة لحقوق الإنسان وجلسة الإستماع العامة الوطنية لحقوق الإنسان.

تم الإعلان عن هذين الحدثين من خلال الحملة الإلكترونية حقوقنا في موقع GetUp!. ساعدت مبادرة GetUp! الإعلان عن الإستشارات العامة للجنة في إعلام المواطنين بهذه الأحداث بفعالية، كما شجعت مشاركة المواطنين في التشاورين العامين. في هذه العملية لم تساهم اللجنة في الحملة الإلكترونية (حقوقنا)، لكنها شاركت بفعالية في عقد الإستشارات العامة وجلسات الإستماع لجمع آراء وأفكار المواطنين. لذلك، عملت اللجنة على إدارة الأحداث غير المتصلة بالإنترنت لجمع التعليقات من المواطنين بشأن تطوير قانون حقوق الإنسان لكنها لم تشارك بشكل مباشر في الحملة الإلكترونية.

كانت الفئة الإجتماعية الثانية المعنية هي GetUp! يحتوي على هيكل تنظيمي<sup>(1)</sup>. الرئيس التنفيذي هو المسؤول عن جميع أنشطة GetUp!, يقدم المجلس المشورة بشأن التمويل، الملف الشخصي للمجتمع والتنمية الإستراتيجية. يهتم الموظفون المأجورين والمتطوعين بالقضايا الإجتماعية والسياسية في الحملات الإلكترونية وخارجها.<sup>(2)</sup> لا يُسمح لجميع منظمي GetUp! بما في ذلك الرئيس التنفيذي، أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بالحصول على أي تفضيلات سياسية لأن هدف GetUp! تكوين مجموعة مناصرة سياسية مستقلة عن الحزب.

المدير المؤسس لـ GetUp! إيفان ثورنلي (Evan Thornley) اضطر إلى الإستقالة من منصبه في GetUp! عندما شغل مقعداً عن حزب العمل في مجلس النواب الفيكتوري نوفمبر 2006م؛ أحد أعضاء مجلس إدارة GetUp! بيل شورتن (Bill Shorten) إستقال أيضاً من منصبه أوائل عام 2006م لأنه عاد إلى حزب العمال الأسترالي كرئيس للدولة عن حزب العمال الفيكتوري ديسمبر 2005م. عادة ما يتم تحديد الحملات التي يجب القيام بها عموماً من قبل منظمي GetUp! المذكورين أعلاه ولكن لا يوجد دليل واضح للمساعدة في فهم العملية الداخلية لعملية صنع قضية الحملة أو طرق الإنضمام لمجلس الإدارة.

يعتبر GetUp! مسؤول عن تشجيع المواطنين على أن يصبحوا أعضاء فيه. للقيام بذلك يوفّر GetUp! أسهل وأبسط طريقة للمواطنين للإنضمام إليه: لا يتطلب الأمر مؤهلات وقدمت GetUp! نموذج طلب عضوية عبر البريد الإلكتروني عبر موقع الويب. لذلك، يمكن لأي أسترالي مهتم بالقضايا الإجتماعية والسياسية الحالية أن يصبح عضواً في GetUp! من خلال تسجيل بريده الإلكتروني عبر موقع GetUp!. أدت هذه النماذج السهلة والبسيطة حول العضوية إلى زيادة عدد الأعضاء في وقت قصير: كان GetUp! لديه حوالي 15000 عضو عندما أطلق حملته الأولى عام 2005 "إعادة ديفيد هيكس إلى المنزل" وزادت العضوية إلى 174000 جوان 2007م كانت عضوية GetUp! أكثر من 580.000 في 4 أكتوبر 2011.

(1) يتكون من: رئيس تنفيذي لمجلس إدارة، طاقم عمل مدفوع الأجر، متطوع وأعضاء ينتمون إلى المنظمة.

(2) Vromen, A.(2008 b). Political Change and the internet in Australia: Introducing GetUp. In J.HÄ HTIÖ & J. RINNE(Eds), *Net Working/Networking: CITIZEN INITIATED INTERNET POLITICS*. Tampere University Press. p237.



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

خلال حملة حقوقنا، شارك! GetUp في أنشطة إلكترونية وأخرى غير متصلة بالإنترنت. عندما أعلنت الحكومة عن مشاوراتها العامة بشأن حقوق الإنسان، قررت GetUp! على الفور بدء حملة إلكترونية لتوفير معلومات حول الحاجة إلى قانون حقوق الإنسان وأهميته في البيئة الأسترالية وتشجيع المواطنين على تقديم آرائهم إلكترونياً. في الوقت نفسه، أرسل GetUp! بريدًا إلكترونيًا للأعضاء لتقديم نفس المعلومات إلى الاستشارة غير المتصلة بالإنترنت وجلسة الاستماع العامة التي تنظمها اللجنة.

أدت أنشطة فريق GetUp! بنجاح إلى مشاركة أعضائه في الأحداث غير المتصلة بالإنترنت. كان GetUp! مسؤولاً أيضاً عن تنظيم المناقشات المحلية لجمع الطلبات من أعضائه. كما نظم أحداثاً مستقلة غير متصلة بالإنترنت لمناقشة حقوق الإنسان في المناطق المحلية الصغيرة وجمع العديد من الأفكار والإقتراحات من أعضائه تم إخطار هذه المناقشات المحلية المستقلة بواسطة GetUp! عبر الموقع الإلكتروني له وعن طريق رسائل البريد الإلكتروني وقبل كل شيء، لعبت GetUp! دورًا مهمًا في إعلام وتنظيم الحملة الإلكترونية "حقوقنا" وإشراك المواطنين في تطوير حقوق الإنسان الوطنية الأساسية.

آخر فئة إجتماعية معنية هي أعضاء GetUp!. عموماً، يُنظر إلى GetUp! على أنها مجموعة مناصرة إجتماعية إلكترونية يقودها الشباب.<sup>(1)</sup> ومع ذلك، فإن أعضاء GetUp! ليسوا جميعاً من فئة الشباب. وفقاً لنتائج إستطلاع Vromen (2008b)<sup>(2)</sup> فإن، ربع أعضاء GetUp! فقط أقل من 34 عامًا، في حين أن 30٪ من أعضائه ينتمون إلى الفئة العمرية 35-49 و 33٪ عمرهم ما بين 50-64. في حالة (حملة حقوقنا) شارك الأعضاء من جميع الفئات العمرية من العشرينات إلى المتقاعدين، في الحملة الإلكترونية الإستشارات وجلسات الإستماع العامة خارج الإنترنت. ومع ذلك، لم يكن من الواضح من الذي قدم بالفعل الإستشارات الإلكترونية وشارك في الإستشارة العامة وجلسة الإستماع، لأن عمليات الإرسال عبر البريد الإلكتروني والمشاركة في الأحداث غير المتصلة بالإنترنت لم تقدم معلومات شخصية. ومع ذلك، يبدو أن التوزيع العمري للمشاركين في المناقشة والمناقشات المحلية قد عكس نسب عضوية GetUp! المذكورة أعلاه وفي مناقشة كامبل، كان ثلاثة من المشاركين الخمسة أكبر من 40 عامًا وكان أحدهم في الثلاثينيات والآخر في العشرينات.

وجد إستطلاع Vromen أن معظم أعضاء GetUp! على درجة عالية من التعليم. ثلاثة أرباع (76٪) الأعضاء حاصلون على دبلوم أو بكالوريوس أو شهادة دراسات عليا من الجامعة و 10٪ فقط ليس لديهم مؤهل بعد المدرسة. لم تكن هذه التركيبة السكانية متاحة للإستشارة الوطنية وجلسات الإستماع العامة الوطنية. في حين أنه قد لا يكون من الممكن التعميم في المناقشة المحلية لحملة حقوقنا، مناقشة كامبل، كان جميع المشاركين الخمسة حاصلين على درجة البكالوريوس على الأقل.

(1) Coombs, A.(2009).How cyber activism changed the world, *Participatory Society*, Griffith Review 24 Retrieved 19/10/2009, from : [www.griffithreview.com](http://www.griffithreview.com). P 238.

(2) أجرت Vromen استطلاعًا لأعضاء GetUp! باستخدام أداة الاستطلاع عبر الإنترنت Survey Monkey في سبتمبر 2006 وتلقت 17500 إجابة مشروعة.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

بالإضافة إلى ذلك، أظهر الإستطلاع الذي أجره Vromen أن أعضاء GetUp! كانوا من المؤيدين ذوي الخبرة أو أعضاء في المنظمات الإجتماعية أو السياسية ولديهم تفضيل قوي للأحزاب السياسية التقدمية. ما يقرب من ربع (24%) أعضاء GetUp! إنضموا إلى منظمة واحدة و24% آخرون كانوا أعضاء في منطمتين. كان حوالي 30% من GetUp! أعضاء في ثلاثة منظمات أو أكثر، بينما لم يكن سوى 22% من الأعضاء في منظمات مطلقاً.<sup>(1)</sup> علاوة على ذلك، كان لأعضاء GetUp! تحديد واضح مع الأحزاب السياسية التقدمية.

إن أعضاء GetUp! كان لديهم هوية مع حزب العمال الأسترالي وحزب الخضر الأسترالي، لكنهم كانوا أقل إرتباطاً بالحزب الليبرالي. في إستطلاع Vromen، لم يتم تحديد أعضاء GetUp! مع الحزب الوطني. يبشأن المعلومات حول التفضيلات السياسية لأعضاء GetUp! وخبرتهم في العضوية التنظيمية، لا يمكن أن تكون مرتبطة بخصائص المشاركين في حملة حقوقنا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى هذه المعلومات العامة حول أعضاء GetUp! لأن هذه الميزة للأعضاء تختلف عن خصائص المشاركين في إحتجاج ضوء الشموع لعام 2008 ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية في كوريا الجنوبية.

### 2- الإطار التكنولوجي:

قام GetUp! ببناء فكرة وممارسة "النشاط الإعلامي".<sup>(2)</sup> يُعرّف النشاط الإعلامي بأنه "تشجيع المشاركة النشطة للمواطنين في المناقشات العامة والتواصل فيما يتعلق بعمليات صنع القرار السياسي"<sup>(3)</sup> تشمل المشاركة في النشاط الإعلامي الإنضمام إلى العضوية، إتخاذ إجراءات سياسية متعددة(تقديم العرائض، تنظيم الحملات والمشاركة في الأحداث غير المتصلة بالإنترنت) ومناقشة القضايا بين الأعضاء. تهدف هذه الأشكال من المشاركة الفعالة إلى جعل مطالب المواطنين مؤثرة في قرارات الحكومة. هذا المعنى والهدف من النشاط الإعلامي متضمن في هدف GetUp!: قام المؤسسين المشاركين في GetUp! بتأسيس مجموعة المناصرة الإجتماعية والسياسية عبر الإنترنت لفهم طريقة جديدة كونهم مواطنين، حيث يتصرفون سياسياً كل يوم وأسبوع، شهر وسنة لجعل البرلمان الأسترالي خاضعاً للمساءلة وتقديمها.

يستفيد GetUp! من المسافة المقطوعة من الإنترنت لتحويل أفعالهم إلى أحداث سياسية بشكل فعال. موقع GetUp! هو أساس شبكة الأعضاء. يدعوا GetUp! المواطنين ليصبحوا أعضاء عبر الإنترنت فقط وعملية العضوية عبر الإنترنت سهلة؛ بلغ عدد أعضاء GetUp! أكثر من 580.000 شخص في أوت 2011. عدد عضوية GetUp! أعلى من عدد أعضاء أي من الأحزاب السياسية الرئيسية: كانت العضوية الوطنية في ALP حوالي 45000 عام 2010.<sup>(4)</sup> يعد موقع GetUp! هو أيضاً أساسي للدعم المالي الذي يأتي فقط من المواطنين.

(1) Vromen, (2008 b).Op.Ct. p38.

(2) إستعار رودان وبالنافيس مصطلح "النشاط الإعلامي" من Pateman (1970)، لكنهم طوّروا معنى النشاط الإعلامي(لتطبيقه على المجتمع الإلكتروني الموسع) من خلال تحليل ومناقشة إستخدام هذا المصطلح بواسطة Meikle (2002) وCammaer (2007). تم إستخدام مصطلح ومعنى النشاط الإعلامي ل Rodan و Balnaves.

(3) Rodan, D and Balnaves, M (2009).Democracy to Come: Active Forum as Indicator Suites for e-Participation and e-Governance. p 240.

(4) Bracks, S. et al. 2010 National Review: Report to the ALP National Executive. p 240.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

تدعو GetUp! المواطنين إلى توفير التمويل لحمالات مختلفة، سواء إلكترونياً أو في وضع عدم الإتصال ولكن الدعم المالي الإلكتروني هو وسيلة جديدة وسهلة للمواطنين للتبرع والتمويل؛ تدار حملات GetUp! بدعم من المواطنين فقط. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الحملات الإلكترونية ومعلومات البريد الإلكتروني جوهرية لتعبئة الأعضاء في الأنشطة السياسية. شجعت هاتان الطريقتان الناس وخاصة أولئك الذين لم يشاركوا في السياسة من قبل على المشاركة في الأنشطة السياسية.<sup>(1)</sup>

بالنسبة لحملة حقوقنا استخدمت GetUp! المعلومات الإلكترونية والبريد الإلكتروني لتعزيز وعي الأعضاء بالقضايا وكانت هاتان الطريقتان مؤثرتين بشكل كبير في تعبئة الأعضاء لحضور الإستشارات العامة دون إتصال بالإنترنت وجلسات الإستماع.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل GetUp! بشكل تعاوني مع مجموعات النشطاء المعنيين بالقضايا والمنظمات غير الربحية. وإعتبر هذا التعاون مع مجموعات المناصرة ذات الصلة بالقضايا لإضفاء الشرعية على الحملات وزيادتها وقد ظهرت فائدتها في الحملات المبكرة. على سبيل المثال، أدى إدخال RU 486 عام 2006م إلى تغيير السياسة لإضفاء الشرعية وإسقاط التصويت في أستراليا. في هذه الحملة، قامت GetUp! بتكوين شراكة مع شركة Reproduce Choice Australia المتخصصة في إصدار RU 486 وأدى التحالف بين GetUp! وهذه الشركة إلى زيادة وعي الأستراليين بهذه القضية وشرعية التغييرات السياسية. نتيجة لذلك، تم الإشادة بحملة RU 486 باعتبارها واحدة من أنجح حملات GetUp!<sup>(2)</sup> منذ ذلك الحين، ظهرت فعالية الائتلاف في حملات مختلفة.

في أحد الأمثلة لم تتعاون حملة حقوقنا GetUp! مع مجموعات المناصرة أو المنظمات غير الربحية. وبدلاً من ذلك ساعد GetUp! اللجنة الإستشارية الوطنية لحقوق الإنسان في زيادة وعي المواطنين حول الحاجة إلى قانون حقوق الإنسان وتشجيع مشاركة المواطنين في الأحداث عبر الإنترنت وخارجها. ولتحقيق ذلك لعبت المجموعتان أدواراً مختلفة، لكن GetUp! ساعدت اللجنة على النجاح في حديثين غير متصلين بالإنترنت: عملت GetUp! كمعبء للحملة لزيادة وعي المواطنين بالمسألة وعملت اللجنة كمعبء للإستشارات العامة.

قام GetUp! بتعبئة المواطنين للمشاركة في تقديم الإستشارات واللجنة تشاورت مع المواطنين الذين جمعتهم GetUp! ونتيجة لذلك، تم بنجاح تنظيم الإستشارة العامة بشأن قانون حقوق الإنسان. كذلك، تطبق GetUp! وسائل الإعلام السائدة كالتلفزيون والصحف للإعلان عن حملات GetUp!، الأهم من ذلك يستخدم GetUp! وسائل الإعلام الرئيسية لزيادة مشاركة المواطنين في الحملات. في الحملة من أجل حقوقنا أشركت GetUp! العديد من الأعضاء للمشاركة في المشاورات والمناقشات غير المتصلة بالإنترنت دون استخدام وسائل الإعلام الرئيسية. لكن استخدام هذه الأخيرة نجح في كثير من الأحيان في زيادة وعي المواطنين على نطاق واسع بالقضايا والمشاركة في أنشطة GetUp!، بدلاً من استخدام الإنترنت وحده.

(1) Coombs, A.(2009). Op.Ct. p241.

(2) Vromen, (2008 b).Op.Ct. p.241

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

على سبيل المثال، كانت حملة "إعادة ديفيد هيكس للمنزل" حملة بارزة للغاية، في عامي 2006 و2007 للإفراج عن المواطن الأسترالي (ديفيد هيكس) من خليج غوانتانامو. ولتحقيق هذا الهدف قامت GetUp! برعاية حملات متعددة الأوجه بما في ذلك إعلانات صحفية على صفحة كاملة في The Australian والتغطية الإعلامية الوطنية والدولية. جمع هذا الاستخدام لوسائل الإعلام الرئيسية 7000 مؤيد وأشرك 65000 شخصًا للتوقيع على الإلتماسات وأغلق 20000 عضوًا كتبوا مباشرة إلى حكومة الولايات المتحدة. كما تم التبرع بأكثر من 180 ألف دولار أسترالي في غضون 72 ساعة.

علاوة على ذلك، تمكنت هذه الحملة من توسيع نطاق القضية من قضية "ديفيد هيكس" إلى قضية حقوق الإنسان العامة المتمثلة في "محاكمة عادلة لجميع المواطنين الأستراليين".

تقوم GetUp! بتعبئة عالم الإنترنت وغير المتصل بالإنترنت لتحقيق النجاح في حملاتها ولكنها تسق عبر حدود عالم الإنترنت وخارجها بطريقة تقليدية للغاية. تم تنسيق أنشطة GetUp! عبر الإنترنت بشكل فعال مع الأنشطة غير المتصلة بالإنترنت لتحقيق هدف كل حملة من خلال الأنشطة غير المتصلة بالإنترنت، تم تعزيز التعبئة وصلابة شبكات الإنترنت. كانت حملة حقوقنا واحدة من أكثر الحملات نشاطًا في GetUp! في الأشهر الستة الأولى من عام 2009 لجذب إنتباه الأستراليين إلى قضية حقوق الإنسان وتحقيق قانون حقوق الإنسان، بدأت بحملة إلكترونية ومعلومات عبر البريد الإلكتروني لزيادة وعي أعضاء GetUp! بالمسألة وتشجيعهم على المشاركة في المشاورات العامة غير المتصلة بالإنترنت.

بعد ذلك، تم تنظيم المشاورات الوطنية لحقوق الإنسان خارج فضاء الإنترنت في جميع أنحاء أستراليا في جوان وجويلية 2009 لجمع مطالب وآراء أعضاء GeUp! وإدخال الإجماع العام في متن القانون. خلال المشاورة دون إتصال بالإنترنت، شارك الآلاف من أعضاء GetUp! في عدد من الاجتماعات غير المتصلة بالإنترنت في جميع أنحاء أستراليا وأجروا مداوات ومناقشات مكثفة وتم صنع القرار بالإجماع مع المشاركين الآخرين في المشاورات غير المتصلة بالإنترنت ثم سلموها إلى الحكومة. أدت طريقة GetUp! التقليدية للتنسيق بين عالم الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت إلى زيادة إهتمام المواطنين بالقضايا الاجتماعية والسياسية وإشراك المواطنين بشكل فعال في إتخاذ الإجراءات السياسية.

على الرغم من أن موقع GetUp! عبر الويب أنشأ شبكة واسعة ضخمة وقضية إجتماعية وسياسية مهمة جديدة، فإن GetUp! لم يجر مداوات جماعية عبر موقعه على الويب. كما ذكر سابقا، تستخدم GetUp! موقعها عبر الويب لإتخاذ عدة إجراءات.<sup>(1)</sup> ركز GetUp! بشكل كبير على الإنترنت كوسائل إعلام هامة: إنشاء الإعلانات والحملات السياسية ونشر المقابلات بالإضافة إلى إنشاء حملات البث.

(1) تتمثل في جمع الأموال وتقديم الإلتماسات الإلكترونية وتنظيم الأحداث خارج الإنترنت كالمناقشات ومشاورات الاجتماعات المنزلية. لإتخاذ إجراءات إجتماعية وسياسية عبر الإنترنت.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

ومع ذلك، فإن المناقشة وأنشطة الهوية الجماعية لـ GetUp! تُمارس دائماً في وضع خارج الإنترنت. ظهرت هذه الميزة بوضوح في حملة حقوقنا. قدمت الحملات الإلكترونية عناوين البريد الإلكتروني لمستخدمي الإنترنت لتقديم أفكارهم للحكومة، لكن الطلبات المقدمة عبر البريد الإلكتروني لم تتضمن المداولات بين مستخدمي الإنترنت بدلاً من ذلك، تم عقد جميع المناقشات، المشاورات وجلسات الاستماع العامة لحقوقنا خارج فضاء الإنترنت. بالنسبة لهذه الأنشطة الإلكترونية المميزة وغير المتصلة بالإنترنت، عمل فقط GetUp! كموقع إلكتروني لنشر المعلومات السياسية وتوليد الأنشطة السياسية بدلاً من إنشاء منتديات أو مناقشات أو مداولات إلكترونية.

### 3- المرونة التفسيرية:

طبقت GetUp! "النشاط الإعلامي" باعتباره الشكل المفضل للمشاركة المدنية الإلكترونية. من المتوقع أن يؤدي الاعتماد الهادف لتقنيات المعلومات والاتصالات في المجتمع المدني الأسترالي إلى زيادة إهتمام المواطنين بالقضايا الاجتماعية والسياسية، مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي وزيادة تأثير المواطنين في عمليات صنع القرار في البرلمان الأسترالي. تهدف هذه التوقعات إلى تحسين المساءلة واتخاذ القرارات التقدمية في البرلمان الأسترالي. الهدف من GetUp! هو تغيير الثقافة الاجتماعية والسياسية للأستراليين.

تم الإشادة بإعتماد النشاط الإعلامي كإطار تكنولوجي في GetUp! محلياً ودولياً كأول ممارسة ناجحة للديمقراطية الإلكترونية من القاعدة إلى القمة في أستراليا.<sup>(1)</sup> على وجه الخصوص، النشاط الإعلامي في GetUp! معترف به لتشجيعه للمواطنين العاديين ليصبحوا ناشطين سياسيين. لا يتطلب GetUp! من المشاركين أن يكون لديهم خبرة للمشاركة في الحركات الاجتماعية أو الهويات كناشطين ولكنه يتطلب منهم فقط أن يكون لديهم مخاوف بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية في البلد.<sup>(2)</sup> GetUp! معروف أيضاً بإنجازه لتنظيم إجتماعي سياسي تقدمي ونقي على مستوى القاعدة الشعبية لأنه لا يسمح بدعم أو تفضيل أحزاب سياسية معينة.<sup>(3)</sup>

في مثال حملة حقوقنا، عزز GetUp! التشجيع الأقصى على مشاركة المواطنين ومطالبهم في تطوير مشروع قانون حقوق الإنسان من خلال الإستخدام الفعال للحملات الإلكترونية وخدمات المعلومات عبر البريد الإلكتروني والاستجابة للجنة الإستشارية الوطنية لحقوق الإنسان والتنسيق التقليدي بين عالم الإنترنت والعالم خارج فضاء الإنترنت. كما أدت الدعوة الواسعة للمشاركة في GetUp! إلى زيادة مشاركة المواطنين في أنشطة حقوقنا وأبرز GetUp! "لا حاجة إلى أي معرفة خاصة" في رسائل البريد الإلكتروني لتشجيع المواطنين على المشاركة في المشاورات العامة وجلسات الإستماع حول قضية حقوق الإنسان.<sup>(4)</sup> ونتيجة لأنشطة GetUp! هذه تمت ممارسة تعبئة المواطنين للمشاركة في التشاور حول حقوق الإنسان بنجاح. ومع ذلك، فإن العلاقة بين النشاط في GetUp! لتنظيم الحملات تقليدية ومركزية. لا يزال أسلوب تنظيم الحملات والمشاركة في GetUp! هو شكل

(1) Coombs, A.(2009). Op.Ct. p243.

(2) Vromen, (2008 b).Op.Ct. p244 .

(3) Rodan, and Balnaves, 2009.Op.Ct. p244.

(4) Idem.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

المنظمات غير المتصلة بالإنترنت (شكل الإدارة من أعلى إلى أسفل) يقترح أعضاء GetUp! الحملات ويتم إستشارتهم بشأنها ولكن القرارات المتعلقة بالحملات التي سيتم الترويج لها GetUp! والتكتيكات والإستراتيجيات المتبعة، يتم إتخاذها مركزياً. بسبب هذه العملية، ينظم GetUp! مركزياً إنتاج المعلومات المقدمة ويظل أعضاء GetUp! إلى حد كبير مستهلكين للمعلومات. تبدأ كل من الحملات الإلكترونية والأنشطة غير المتصلة بالإنترنت بإرسال موظفي GetUp! رسائل بريد إلكتروني توضح كيف يمكن للأعضاء المشاركة في الأنشطة السياسية. يتبع أعضاء GetUp! هذه الإقتراحات.

تم تنفيذ عملية الحملة هذه (حملة حقوقنا) حيث أرسل موظفوا GetUp! رسائل بريد إلكتروني إلى الأعضاء لإبلاغهم بالمشاركة العامة حول حقوق الإنسان وإشراك المواطنين في التقديم الإلكتروني والأحداث غير المتصلة بالإنترنت. تُظهر عملية عمل GetUp! هذه أيضاً تركيزها على إجراءات الحملة الموجهة نحو الحركة بدلاً من بناء ثقافة سياسية تداولية إلكترونية.<sup>(1)</sup>

لا توجد معلومات واضحة حول كيفية تخطيط GetUp! لتحسين الوضع اللامركزي لتنظيم الحملات والثقافة السياسية التداولية. تم إستخدام GetUp! بشكل فعال تقنيات الويب 2.0، بما في ذلك youtube و facebook و twitter ولكن تم إستخدامها جميعاً لإشراك المواطنين في الحملات حول القضايا الإجتماعية والسياسية بدلاً من مشاركة الأفكار ومناقشة القضايا العامة المهمة عبر الإنترنت.

### الفرع الثاني: الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية في كوريا الجنوبية

ينصب التركيز في هذا الجزء على تحليل ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية، الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية.<sup>(2)</sup> بدأ هذا الإحتجاج بالأنشطة الإلكترونية بما في ذلك البحث عن المعلومات ومشاركتها ومناقشة قضية بروتوكول لحوم البقر بين كوريا والولايات المتحدة ومرض جنون البقر. وأدت هذه الأنشطة الإلكترونية إلى إحتجاجات على ضوء الشموع في جميع أنحاء كوريا الجنوبية وحول العالم. تم دمج هذه الأنشطة الإلكترونية وغير المتصلة بالإنترنت قريباً؛ شجع هذا التكامل المواطنين على المشاركة التطوعية في مظاهرات الشوارع وخلق شكلاً جديداً من أشكال المشاركة المدنية الإلكترونية. لفهم كيفية تطور المشاركة المدنية الإلكترونية وممارستها بإستخدام الأنشطة الإلكترونية، تم تحليل الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م بإستخدام المفاهيم الثلاثة لمقاربة البناء الإجتماعي للتكنولوجيا: الفئات الإجتماعية المعنية الإطار التكنولوجي والمرونة التفسيرية. ركز الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية في كوريا الجنوبية على قضية واحدة لتنظيم الأنشطة السياسية الإلكترونية وخارجها؛ في هذا الأمر يختلف تماماً عن حالة GetUp! التي تم تحليلها مسبقاً.

(1) Vromen, (2008 b).Op.Ct. p244 .

(2) الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م هو مثال جيد لمطالب المواطنين التي تؤثر في الحكومة من خلال الأنشطة السياسية الإلكترونية وفي العالم غير المتصل بالإنترنت.



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

### 1- الفئات الاجتماعية المعنية:

في عملية الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية، كانت هناك فئتين إجتماعيتين معنيتين: الحكومة والمشاركين في الإحتجاج. أول فئة إجتماعية معنية حكومة لي، تسببت في بدء الإحتجاج على ضوء الشموع وفجرت بشدة غضب المواطنين خلال المسيرات على ضوء الشموع وإستجابت لتفريق الإحتجاج. بدأ هذا الإحتجاج على ضوء الشموع بإعلان حكومة لي عن بروتوكول لحوم البقر بين كوريا والولايات المتحدة في أبريل 2008م. وهناك نقطة معينة في البروتوكول تسمح بإستيراد لحوم الأبقار الأمريكية دون أي قيود التي زادت من مخاوف المواطنين. تم عرض هذه المخاوف عبر الإنترنت في شكل زيارات ومنشورات على موقع البيت الأزرق وعلى مدونة الرئيس (لي ميونغ باك)، تطلب التوسع السريع في مخاوف المواطنين بشأن إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية إستجابة من الحكومة. لكن الحكومة تجنبت الإستجابة وإلتزمت الصمت بشأن المطالب الرئيسية للمواطنين. وبدلاً من ذلك أصرت الحكومة على سلامة لحوم الأبقار الأمريكية. زاد هذا الرد غير الكافي من حكومة لي من غضب المواطنين وأدى إلى إحتجاج على ضوء الشموع.

حاولت الحكومة إستخدام القوة لفض الإحتجاج، لكن هذا التصرف غير المناسب من الحكومة زاد من تعبئة المواطنين عبر الإنترنت وخارجها. إعترفت حكومة "لي" أخيراً بإجرائها غير الملائمة لحل الموقف وأعلنت رسمياً إعادة النظر في البروتوكول. أدى هذا البيان إلى التفرق الطوعي للمشاركين في إحتجاج ضوء الشموع عام 2008م. ومع ذلك لم تشارك حكومة لي بشكل مباشر في الإحتجاج الإلكتروني لحركة ضوء الشموع عام 2008م. لهذا، يمكن تسمية حكومة Lee بمؤفر المشكلة، لكنها تظل منفصلة عن الأنشطة الإلكترونية.

يمكن القول؛ أن الفئة الإجتماعية الثانية المعنية، المشاركين في الإحتجاج، تتكون من جميع أنواع أفراد كوريا الجنوبية.<sup>(1)</sup> لم تكن هناك مجموعة مستهدفة معينة في إحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م. كان المشاركون الأفراد من مختلف الطبقات الإجتماعية منشغلين بالفعل بحقيقة أن قضية إستيراد لحوم البقر الأمريكية ومرض جنون البقر ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالغذاء اليومي ولم يستطع المواطنين من جميع أنواع الفئات الإجتماعية فهم سبب إتخاذ الحكومة هذا القرار غير العقلاني. شارك الأفراد طواعية إما في الأنشطة الإلكترونية أو المسيرات خارج الإنترنت أو في كليهما. إتخذت أفعالهم أشكالاً مختلفة.<sup>(2)</sup> كان المشاركون الرئيسيين من المراهقين وخاصة طلاب المدارس الثانوية. كذلك، بدأت المسيرات خارج الإنترنت بإقتراح من فتاة في المدرسة الثانوية عبر الإنترنت. كانت مشاركة المراهقين في المسيرات غير المتصلة بالإنترنت بشكل أساسي ثورة القرارات الفردية الطوعية: قام يون وتشانج (2008) بسبر آراء 800 من طلاب المدارس شاركوا في التجمعات خارج الإنترنت وقال أن 71.3% من المراهقين (512 مشاركاً) شاركوا طواعية في الإحتجاج وتبع ذلك بنسبة 18% تأثروا به عن طريق تشجيع مجموعة

(1) بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات، ربات البيوت، العمال ذوي الباقات البيضاء والباقات الزرقاء والأشخاص من مختلف الفئات العمرية.

(2) مثل: المناقشات الإلكترونية الإلتماسات الإلكترونية، التبرعات عبر الإنترنت ونشر حشود الفلاش وتحرير شرائط الإنترنت ودعم التجمعات غير المتصلة بالإنترنت وحضورها والإبلاغ عن حالة التجمع من خلال المنشورات الإلكترونية وأنظمة الشبكات الإجتماعية (يشار إليها باسم SNS)، الهواتف المحمولة وبث المسيرات خارج الإنترنت.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الأقران (129 مشاركا).<sup>(1)</sup>

كانت الأسباب الرئيسية لمشاركة المراهقين في الإجراءات السياسية عبر الإنترنت وخارجها هي عدم الرضا عن سياسات الحكومة والخوف من مرض جنون البقر. ترتبط مسألة إستيراد لحوم البقر ومرض جنون البقر ارتباطاً مباشراً بالغذاء والحياة اليومية للمواطن. من المرجح؛ أن تكون هذه العوامل التي أشركت المراهقين نفس الأسباب التي دفعت المشاركين البالغين للمشاركة في مسيرات ضوء الشموع عام 2008م.

لذا، يمكن القول؛ أن المراهقين في احتجاج ضوء الشموع عام 2008م لم يكونوا غير ناضجين لدرجة لا تسمح لهم بالنظر في القضايا الاجتماعية والسياسية. كان لديهم نفس الإهتمام مثل الكبار وفهموا بعمق القضايا السياسية والاجتماعية بطرق مماثلة للأجيال الأكبر سناً.

### 2- الإطار التكنولوجي:

الإطار التكنولوجي في الاحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية هو مزيج من النشاط الإلكتروني والإعلام المستقل. يُعرّف النشاط الإلكتروني بأنه نشاط الحركة الاجتماعية والسياسية المستند إلى الإنترنت، حيث تتجمع مجموعات متباينة من مستخدمي الإنترنت لتشكيل شبكات عبر الإنترنت من المواطنين والأفراد للتعبير عن مطالبهم ومعارضتهم لقرارات الحكومة.<sup>(2)</sup> يتطلب النشاط السيبراني تحديداً جماعياً لمستخدمي الإنترنت؛ لتحقيق الهوية الجماعية من خلال تبادل أفكار وآراء مستخدمي الإنترنت الفرديين، بما في ذلك مشاركة تعريفات القضايا ومناقشتها إلكترونياً. تتضمن الهوية الجماعية إجراءات اجتماعية وسياسية جماعية قائمة عبر الإنترنت كالقرصنة أو مهاجمة مواقع الويب، جمع التبرعات وتوزيع شرائط الإنترنت. عند القيام بذلك يتطلب النشاط الإلكتروني مشاركة المواطنين في كل من المناقشات الإلكترونية وفي الأنشطة السياسية الأخرى التي تطبق تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل مباشر.<sup>(3)</sup>

تمت ممارسة النشاط السيبراني في الاحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م من خلال ثلاثة أنماط مختلفة من الأنشطة. أولاً، بدأ الاحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م بالبحث عن معلومات عبر الإنترنت حول البروتوكول وتأثير مرض جنون البقر. بالنسبة للمشاركين الأساسيين في الاحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م (المراهقون) كان الإنترنت أداة رئيسية للحصول على هذه المعلومات.<sup>(4)</sup> أجرى Yun و Chang (2008) مسحاً شمل 800 طالب شاب شاركوا في تجمعات على ضوء الشموع خلال شهر جوان 2008م. أظهرت النتيجة أنه بالنسبة للمراهقين، كانت مواقع الإنترنت (51٪) هي المصدر الأكثر استخداماً للمعلومات حول قضايا لحوم الأبقار الأمريكية والتجمعات على ضوء الشموع.

(1) Yun, S.Y and Chang, W. Y. (2008). Study on Political Participation of Young Students: with Focus on the Candlelight Demonstration of 2008. Paper delivered at the Academic Conference of Korean Political Science Association, Seoul, 20/8/2019. (in Korean). p247.

(2) Chang, W. Y. & Lee, W. T. (2006). Cyberactivism and Political Empowerment in Civil Society: A Comparative Analysis of Korean Cases. *Korea Journal*, 46 (4), p248.

(3) Idem.

(4) Yun, and Chang, (2008). Op.Ct. p 249.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

ثانيًا، أصبحت الهواتف المحمولة أداة مهمة في تبادل المعلومات وتوسيع الإجماع لتنظيم التجمعات على ضوء الشموع. تم استخدام المكالمات الصوتية والرسائل النصية كـ "تحفيز فعال" (1) بالنسبة للشباب، كانت الرسائل النصية أداة مفيدة جدًا لمشاركة المعلومات مع أصدقائهم وأفراد عائلاتهم ووفرت الحافز الاجتماعي لحضور التجمعات وفقًا لمسح أجرته SKT (2) تم إرسال وإستلام ما يقرب 12 مليار رسالة نصية يوميًا في جوان 2008م. هذا العدد من الرسائل النصية كل يوم خلال إحتجاجات عام 2008م أعلى بكثير من العدد المعتاد للرسائل النصية اليومية عام 2007م وفقًا لمسح أجرته هيئة الإحصاء الكورية. عادة ما يرسل الكوريين الجنوبيين ويتلقون ما معدله 60.1 رسالة نصية فقط كل يوم.

أبلغت شركة KTF وهي مزود خدمة هاتف آخر (جنبًا إلى جنب مع SKT)، أن استخدام الرسائل النصية على مدار 15 يومًا من 19 ماي الى 3 جوان كان 30٪ أكثر من المعتاد. (3)

ثالثًا، لعبت مجتمعات الإنترنت غير السياسية دورًا حاسمًا في تنظيم الإحتجاج عبر الإنترنت وخارجها هناك ثلاثة أمثلة رئيسية على ذلك. الأول هو المجتمع الإلكتروني 82 Cook غير السياسي ([www.82cook.com](http://www.82cook.com)) الذي تم إنشاؤه قبل فترة طويلة من الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م لمشاركة ملاحظات المعيشة وملاحظات التدبير المنزلي والوصفات الخاصة. خلال مظاهرة 2008م، نظم 82 Cook مجموعة تسمى "جمعية الأشخاص الذين يحبون كوريا" (ناراسارانج مويم) وقدموا إمدادات من مياه الشرب والوجبات الخفيفة وأرسلوا رسائلهم الداعمة إلى المشاركين في المسيرة خارج الإنترنت. مجتمع آخر غير سياسي عبر الإنترنت MLB Park ([www.mlbpark.com](http://www.mlbpark.com)) وهو مجتمع إلكتروني من الأشخاص المهتمين بدوري البيسبول الرئيسي جمع حوالي 13 مليون فائز كوري عبر الإنترنت بين 19 و 23 ماي 2008م لتوفير الإمدادات للمشاركين في التجمع غير المتصل بالإنترنت.

كان Yeophokjin ([www.cafe.daum.net](http://www.cafe.daum.net)) عبارة عن منتدى إلكتروني للمراهقين وركز في السابق على مشاركة المعلومات حول المشاهير، قصص الرعب، النكت، الكوميديا ومراجعات الكتب الروائية. شارك Yeophokjin بفاعلية في الإحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م بطرق مختلفة مثل: جمع التبرعات المشاركة في المسيرات وتوفير الإمدادات للمشاركين في المسيرة. جمع الأعضاء أكثر من 22 مليون فائز كوري من 4 جوان إلى 21 جوان 2008م. تم استخدام الأموال لتوفير الغذاء، مياه الشرب وإمدادات الإغاثة الأخرى للمشاركين في المسيرة. أحضر أعضاء Yeophokjin أعلامًا مصنوعة يدويًا عندما شاركوا في المسيرات. تلك المجتمعات عبر الإنترنت وخاصة "82 Cook"، المجتمعات الجديدة المسيسة عادة ما يُنظر إليها على أنها غير منخرطة سياسيًا، خلال فترة الإحتجاج على ضوء الشموع. وشجعوا الأعضاء على المشاركة في المسيرة إلى جانب تبادل المعلومات حول إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية ومرض جنون البقر وانتقاد قرار الحكومة.

(1) Yun and Chang, Op.Ct.p.249

(2) أحد مزودي خدمات الهاتف المحمول الرئيسيين في كوريا الجنوبية.

(3) Song, K. J.(2008). Internet Civil Rights Movements appeared in the dynamics of candles. *Good Policy Forum*. Retrieved 11/11/2020, from: [www.goodforum.org](http://www.goodforum.org).(in Korean). p.249

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

جزء آخر من الإطار التكنولوجي في الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية هو وسائل الإعلام المستقلة. تسعى Indi-media إلى أشكال جديدة من إنتاج المعلومات وتوزيعها ومشاركة المواطنين في الساحة السياسية. تمارس Indi-media أنشطتها بشكل فعال بإستخدام تقنيات الويب 2.0 بما في ذلك المدونات، مشاركة الفيديو و SNS.<sup>(1)</sup>

ويرجع ذلك إلى أن تقنيات الويب 2.0 ساعدت المواطنين على إنتاج معلومات سياسية ومشاركة حسابات سياسية مختلفة مع الآخرين يقدمها مستخدمي الإنترنت. تتوقع وسائل الإعلام المستقلة التي تستخدم تقنيات الويب 2.0 تحسين دور المواطنين بما يتجاوز "إستهلاك" المعلومات السياسية إلى الإنتاج الفعال لوسائل الإعلام السياسية التي يرعاها المواطنون وبالتالي تعزيز دور المواطنين في عمليات صنع القرار الإجتماعي والسياسي وزيادة تأثير المواطنين في الساحة السياسية.

خلال المسيرات، إستخدم المشاركون في التجمع أدوات تقنيات المعلومات والاتصالات المتمثلة في الهواتف المحمولة، أجهزة الكمبيوتر المحمولة، الكاميرات الرقمية والوصول إلى الإنترنت اللاسلكي لتسجيل الفيديو وبث المسيرة عبر الإنترنت لإبلاغ غير المشاركين عن تجمعات ضوء الشموع غير المتصلة بالإنترنت. على سبيل المثال لعب موقع "محتويات إبداعية للمستخدم" TV Afreeca (www.afreeca.com) دورًا مميزًا في عملية التجمع من خلال تمكين المواطنين من الظهور كمراسلين رئيسيين للمظاهرات، حيث تعلموا وتبادلوا المعلومات بإستخدام الإنترنت. كانت القناة الأساسية لبث المعلومات السمعية والبصرية حول المسيرة. إذ أن حوالي 440 مقطع فيديو حول مسيرة غير متصلة بالإنترنت تم نشرها وبثها في 25 ماي، لكن عدد مقاطع الفيديو زاد إلى أكثر من 2500 في إفريقيا عندما وصل الإرتفاع إلى ذروته في 2 جوان 2008. كما زاد عدد "فرسان البث" من 98-425 لبث المواد حول التجمعات خارج الإنترنت في الوقت الفعلي (أي أثناء تقدم المسيرات خارج الإنترنت).

هذا البث الإلكتروني المباشر للتجمعات سهّل التكامل بلا حدود بين عالم الإنترنت والعالم خارج الإنترنت ساهم البث المباشر مساهمة كبيرة في إخراج الآلاف من المواطنين إلى الشوارع ليصبحوا مشاركين في المسيرة خارج الإنترنت، ثم أعادوا تجربتهم من خارج الإنترنت إلى بيئة الإنترنت وإتخذوا المزيد من الإجراءات السياسية إلكترونيًا حشدت هذه التعليقات بين عالم الإنترنت وخارج عالم الإنترنت المواطنين في كلا الإتجاهين.<sup>(2)</sup> كان أقوى حدث من ردود الفعل الفعالة بين عالم الإنترنت وخارجها هو شل موقع Cheong-Wa-Dae (www.president.go.kr) في 10 جوان 2008. طلب أحد المشاركين في المسيرة خارج فضاء الإنترنت من مستخدمي الإنترنت الذين كانوا يشاهدون البث المباشر عبر الإنترنت زيارة موقع Cheong-Wa-Dae الإلكتروني. إتخذ مستخدموا الإنترنت إجراءات على الفور، وزار حوالي 160 ألف مستخدم الموقع في دقيقة واحدة، مما أدى إلى إصابة الموقع بالشلل.

(1) Chadwick, A. (2006). *Internet Politics: States, Citizens, and New Communication Technologies*. New York: Oxford University Press. p250.

(2) Song, K.J.(2009). *Network Age and Socio-Political Implication of Civil Movement*. Korea Information Society Development Institute, 10/10/2009, from [www.kisdi.re.kr](http://www.kisdi.re.kr). p251.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

هذا التفاعل المتزامن بين عالم الإنترنت وخارجها في الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م سرعان ما مكن الإحتجاج من أن يصبح عالمياً. قرأ الكوريون الذين يعيشون في بلدان أخرى الأخبار عبر الإنترنت حول الوضع المحلي وشاركوا تلك المعلومات مع الكوريين في جميع أنحاء العالم وناقشوا القضية إلكترونياً. لقد دعموا المشاركين في التجمع على ضوء الشموع في كوريا الجنوبية من خلال جمع التبرعات إلكترونياً ومن خلال تنظيم تجمعات على ضوء الشموع خارج الإنترنت في بلد إقامتهم كأمریکا، فرنسا، ألمانيا، أستراليا نيوزيلندا وروسيا.

### 3- المرونة التفسيرية:

إستخدم الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية النزعة الإلكترونية ووسائل الإعلام المستقلة كأشكال للمشاركة المدنية الإلكترونية. منذ تجربة المنظمة غير الحكومية في كوريا في إنتخابات الجمعية العامة عام 2000م، تطور النشاط السيبراني وأصبح شكلاً رئيسياً لممارسة المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية. ومع ذلك، فإن النشاط السيبراني السابق في كوريا الجنوبية لم يعتمد على المواطنين طواعية وأفقياً وبعفوية لشغل الفضاءات الإلكترونية؛ يتحمل النشطاء المدنيين الحاليين والمنظمات الأهلية مسؤولية تعبئة المواطنين. على سبيل المثال، أظهرت تجربة المنظمة غير الحكومية في كوريا عام 2000 أن هناك عوامل مهمة شكلت ممارسة المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية. ويمكن القول؛ على أنها أثرت في نجاح هذا الشكل من المشاركة المدنية الإلكترونية ولكنها لم تكن كذلك. من الواضح أن النشاط السيبراني هيمن على الأشكال المتنافسة للمشاركة المدنية الإلكترونية. كما مارست Indi-media منذ أن تم إطلاق صحيفة Ohmynews على الإنترنت ([www.ohmynews.com](http://www.ohmynews.com)) عام 1999م.<sup>(1)</sup> قدمت Ohmynews صحيفة إلكترونية أنشأها المواطن تحمل شعار "كل مواطن مراسل" وأثرت على التغيير في الصحافة لكوريا الجنوبية السائدة.<sup>(2)</sup> ومع ذلك ركزت وسائل الإعلام المستقلة indi-media في Ohmynews على نشر صحيفة عبر الإنترنت بدلاً من إنتاج مجموعة متنوعة من المعلومات.

بالمقارنة مع ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية، إستخدم إحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ممارسات جديدة بفعالية-النشاط السيبراني والوسائط المستقلة- كان من المتوقع أن تؤدي ممارسة النشاط السيبراني والإعلام المستقل في هذه الإحتجاجات إلى تحسين ثقافة المناقشة التداولية وتشجيع مشاركة المواطنين في الأنشطة السياسية. هدفت هذه الممارسات إلى إشراك المواطنين للتأثير في قرار الحكومة وتغييره.

تم الإشادة بتبني النشاط السيبراني ووسائل الإعلام المستقلة في إحتجاج عام 2008م على الصعيدين الوطني والدولي لإشراك فئات الشباب للمشاركة في الأنشطة السياسية. أدى إعتقاد الإثنين وإدماجهما في إحتجاج عام 2008م إلى تفعيل إقتراح (تشادويك) بأن تقنيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تزيد من المشاركة السياسية لفئة الشباب. كما تم الترحيب بتبني النشاط السيبراني والإعلام المستقل في إحتجاج عام 2008م لأنها

(1) Chadwick, A. (2006). *OpCt.* p.252.

(2) Chadwick, A. *Loc.Cit.*



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

أدخلت شكلاً جديداً من ممارسة الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية.<sup>(1)</sup> يُعرف الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م بمساواة المشاركين في السياسة من خلال إشراك المواطنين المنفصلين سابقاً. أظهرت إحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م للكوريين وللعالم إمكانات المجال العام الإلكتروني، حيث يمكن المشاركة الحرة والطوعية للمعلومات ومناقشة القضايا أن تحسن الثقافة السياسية في كوريا الجنوبية.<sup>(2)</sup>

خلال الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م تم تمييز وتشكيل إعتقاد النشاط السيبراني والوسائط المستقلة من خلال الميزات الأربعة التالية. أولاً، لم يكن للإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م هيكل منظم مركزيًا. لم يكن هناك هيكل حوكمة مركزي رسمي ولا مناصب قيادية. وقد ظهر المشاركين في الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م بشكل عفوي نتيجة سحابة من النشاط الإلكتروني لم ينشأ من مركز واحد. نشر الأفراد أفكارهم وآرائهم بحرية إلكترونيًا وتبادلوا المعلومات طواعية وشكلوا شبكات لإتخاذ إجراءات سياسية. تم تحديد وتكوين الشبكات والمواقع الهيكلية في هذه الشبكات من خلال سلسلة من التفاعلات بين مختلف المشاركين.

ثانيًا، تم تكوين إحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م مسبقًا بشكل كبير من خلال بناء مجال عام إلكتروني تخيلي. لعبت العديد من البوابات والمواقع الإلكترونية بما في ذلك Naver ([www.naver.com](http://www.naver.com)) DC Insides Daum Agora ([www.agora.media.daum.net](http://www.agora.media.daum.net)) ولكن دورًا في تعزيز المناقشة الإلكترونية ولكن وهو مجلس إلتماسات من أشهر مواقع البوابة الإلكترونية في كوريا الجنوبية، كان فعالاً للغاية في تشكيل مجال عام للحصول على المعلومات ومناقشة المعلومات المتعلقة ببروتوكول لحوم الأبقار الأمريكية ومرض جنون البقر.

في داوم أغورا (Daum Agora)، كان هناك حوالي 139000 منشور في أبريل 2008م و480.000 منشور في ماي تتعلق بإسترداد لحوم البقر الأمريكية وإحتجاج ضوء الشموع لعام 2008م. زاد هذا العدد من المنشورات بشكل كبير إلى أكثر من مليون في جوان. كان عدد المنشورات المتعلقة بواردات لحوم الأبقار الأمريكية وإحتجاج ضوء الشموع عام 2008م في جوان زيادة بنسبة 702.1٪ مقارنة بعدد النشر في أبريل. كان عدد مشاهدات الصفحة أيضًا أعلى بكثير من حوالي 80 مليون مشاهدة في الأسبوع الأول من أبريل إلى حوالي 500 مليون مشاهدة في الأسبوع الأول من جوان 2008م. وظلت جودة المناقشة، بما في ذلك المحتوى العقلاني، الجدية والصحة على مستوى عالٍ.<sup>(3)</sup> أشركت المناقشة الإلكترونية الفعالة في (Agora Daum) المواطنين في الإجراءات السياسية عبر الإنترنت وخارجها وشجعت ثقافة المناقشة الإلكترونية في كوريا الجنوبية.

جنبًا إلى جنب مع العنصرين - تخيل المشاركة التطوعية وتشكيل المجال العام الإلكتروني - كانت السمة الثالثة للإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م هي تأثير مصادر النشاط السيبراني والإعلام المستقل بإعتباره الشكل الرئيسي للمشاركة الإلكترونية المدنية في كوريا الجنوبية وهذه الممارسة كحركة إحتجاج سلمية. بدأ تعزيز بيئة إحتجاج

(1) Shin, G. Y.(2008). The 2008 Candlelight Protest and New Democracy. *Civil Society & Civil Movements*, Korea National Strategy Institute. (in Korean).p 253.

(2) Lee, K. R.(2008).Candlelight Protest and the Institutionalization of Democratic Challenges Korea. *Governance*.Korea Institute for Future Strategies.Retrieved on 14/1/2009, from: [www.kifs.org](http://www.kifs.org). p.253.

(3) Chang, W.Y.(2008). Network and Candlelight Protest: The case of Daum Agora. *Goodforum meeting (October 2008)*.Retrieved 20/9/2010, from:[www.goodforum.org](http://www.goodforum.org). (in Korean). p254.



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

سلمية منذ عام 2000م، لكن الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م وصل إلى آفاق جديدة من خلال الترويج لنفسه بإعتباره أكثر الحركات والإحتجاج إمتاعاً، في الواقع، أطلق على نفسه إسم "مهرجان على ضوء الشموع". تم الحفاظ على هذا الشكل السلمي والممتع من الإحتجاج حتى النهاية. عندما وصفت الحكومة وهيئة السياسة الوطنية مسيرات ضوء الشموع عام 2008م بأنها مظاهرات غير قانونية، تجنب المشاركون على ضوء الشموع عام 2008م إستخدام الأدوات المادية ومواجهة الشرطة وبدلاً من ذلك، نظم المشاركون في الإحتجاج بفعالية مظاهرات إلكترونية مثل: توزيع شرائط الإنترنت أو صور على ضوء الشموع وشن هجمات إلكترونية على مواقع ويب معينة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التواصل بين الأفراد الذين يستخدمون تقنيات المعلومات والإتصالات- ولاسيما أدوات الإتصال الويب 2.0- أدخلت أشكالاً جديدة من وسائل الإعلام المستقلة ولاسيما صحافة الشوارع أو وسائل الإعلام الفردية. أدى الإستخدام الفعال لأدوات الإتصال الجديدة إلى تفاعل قوي متزامن بين عالم الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت والتي تستخدم التكامل المعالج بين عالم الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت.<sup>(1)</sup> أحضر المشاركون في المسيرة أدواتهم الخاصة بتقنيات المعلومات والإتصالات وبنوا عبر الإنترنت واقع التجمعات خارج الإنترنت. الأشخاص الذين لم يشاركوا أو لم يتمكنوا من المشاركة في التجمعات غير المتصلة بالإنترنت شاهدوا البث إلكترونيًا وشاركوا في الأنشطة الإلكترونية.

يمكن النظر إلى إزدهار وسائل الإعلام المستقلة على أنه إستجابة لوسائل الإعلام المحافظة الرئيسية مثل Chosun Ilbo (صحيفة ديلي) و Jungang Ilbo و Donga Ilbo التي نشرت وجهة نظر المواطنين ومطالبهم بقضايا لحوم البقر الأمريكية وتمثل دائماً وجهة نظر الحكومة.<sup>(2)</sup> على وجه الخصوص، ربطت التقارير المباشرة (والبث الإذاعي) للمواطنين حول العنف الأنشطة عبر الإنترنت وخارجها معاً في عملية الإحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م. أشرك البث الإلكتروني حول محاولات قوات الشرطة لوقف جميع التجمعات العديد من المواطنين في إحتجاجات إلكترونية كشل موقع على شبكة الإنترنت للبيت الأزرق (Blue House) وكانوا مؤثرين في تعبئة المواطنين سواء في التجمعات غير المتصلة بالإنترنت أو في الأنشطة الإلكترونية في نفس الوقت.

تصور المشاركون على ضوء الشموع عام 2008م أنفسهم كمواطنين إحتجاجيين سلميين. تمت دعوة هؤلاء المشاركين في الإحتجاج ضد إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية للإستيلاء على الأماكن العامة، للإحتجاج على الإنترنت وخارجها ضد حكومة تستبعدهم وتمنع سماع مطالبهم. كان الدافع وراء إحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م هو إظهار غضب المواطنين تجاه الحكومة لأنها لم تأخذ آراء المواطنين بعين الإعتبار واتخذت قراراً خاطئاً. تم تصوير غضب المواطنين على أنه سلمي وممتع، لكنه إندلج في شكل تجمعات غير متصلة بالإنترنت

(1) Song, K. J.(2008).Op.Ct. p.255.

(2) Kang, M.G.(2009).Political Participation in the Information Age:The Case study of the 2008 Candlelight Protests in Korea.Mater Thesis in Political Science, The Faculty of Humanity, The University of Manchester. p255.

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

وأنشطة عبر الإنترنت مثل: مهاجمة موقع ويب وتحرير شرائط خلال احتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م.

### الفرع الثالث: مقارنة ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية بين أستراليا وكوريا الجنوبية

يناقش هذا الفرع مقارنة ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في GetUp! الأسترالي واحتجاج ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية في كوريا الجنوبية. لتحليل ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية، تم تطبيق الأبعاد الرئيسية الثلاثة لمقاربة البناء الاجتماعي - الفئات الاجتماعية المعنية، الإطار التكنولوجي والمرونة التفسيرية-

لإستكشاف بعمق التطورات والممارسات المتعلقة بالمشاركة المدنية الإلكترونية في أستراليا، في مثال حملة حقوقنا في GetUp!. كانت هذه الحملة هي القضية الأكثر أهمية في أستراليا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2009م وكانت مثلاً ناجحاً لمطالب المواطنين التي أثرت على القرار النهائي للحكومة (إدخال القانون الوطني لحقوق الإنسان). بالنسبة لكوريا الجنوبية، كان مثال الاحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية. وكان هذا الاحتجاج يمثل ممارسة المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية وفي نفس الوقت ركز على قضية واحدة (إستيراد لحوم البقر الأمريكية بما في ذلك البروتوكول ومرض جنون البقر). يتم عرض النتائج المقارنة أدناه.

كان لمعنى وشكل المشاركة المدنية الإلكترونية في كلا البلدين عناصر متشابهة؛ في كلا البلدين، تتم المشاركة المدنية الإلكترونية كنشاط عبر الإنترنت. تم إستخدام النشاط الإلكتروني في كلا البلدين، لأن تقنيات المعلومات والاتصالات قدمت آليات جديدة للمواطنين للمشاركة في عمليات صنع السياسات. من تحليل الحالتين في هذين البلدين، يمكن ملاحظة أن كلتا الحالتين تجاوزتا إستهلاك المعلومات السياسية. إستندت حملات GetUp! إلى إهتمامات المواطنين وإقتراحاتهم، وبدأت احتجاجات عام 2008م عندما بحث المواطنين عن المعلومات وزاروا مواقع الويب الخاصة ببروتوكول لحوم البقر الأمريكية ومرض جنون البقر. في كلتا الحالتين، تجاوز عالم الإنترنت إنتاج وإستهلاك المعلومات السياسية. أتاح الموقع الإلكتروني GetUp! الإجراءات السياسية مثل: الإلتماسات وجمع التبرعات، ومارس احتجاج ضوء الشموع عام 2008م مظاهرات سياسية إلكترونية وإنشاء مجال عام إلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، سمحت كلتا الحالتين في المشاركة السياسية خارج الإلتخابات الرسمية، وروجتا لمفهوم سياسة الحياة. لم تركز كلتا الحالتين على التصويت للممثلين، لكنهما شددتا على تحسين الحياة العامة من خلال التفاعل المستمر بين المواطنين والحكومة وبالتالي محاسبة الحكومة بين الإلتخابات.

ومع ذلك، كانت طريقة تنظيم ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية مختلفة في الحالتين، مع الإشارة إلى ثلاثة قضايا مهمة. أولاً، في كل حالة كان هناك أسلوب مختلف لتنظيم المشاركة أدى إلى بناء علاقات بين المواطنين القضايا، الأشياء (العرائض الإلكترونية، الصناديق والشموع) والمجال العام. تم تصميم GetUp! على غرار الهيكل الإداري للعديد من المنظمات التي تشكل قطاع المجتمع المدني الكبير غير الهادف للربح في أستراليا. تم إنشاء نموذج الحكومة للمنظمات المجتمعية بموجب القوانين والإجراءات، وطُبق منذ فترة طويلة في المجتمع المدني الأسترالي. تنضم

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

GetUp! أيضاً إلى العديد من منظمات المناصرة الأخرى غير الربحية في جمع التبرعات: لا تقبل GetUp! الدعم المالي من الحكومة أو من الأحزاب السياسية ولكنها تجمع كل أموالها التشغيلية من أعضائها فقط. يتم تنظيم حملات وأنشطة GetUp! في الغالب عن طريق البريد الإلكتروني إلى جانب مكانة عالية من وسائل الإعلام الرئيسية. وذلك لأن الوصول إلى النطاق العريض كان بطيئاً ومكلفاً في أستراليا: أستراليا بلد كبير جغرافياً؛ تمت خصصته جزئياً بإنشاء البنية التحتية للنطاق العريض وTelstra (أكبر شركة اتصالات عن بعد في أستراليا) كانت المزود المهيمن لخدمات الاتصالات. لهذه الأسباب، إختارت GetUp! لا محالة البريد الإلكتروني ولا تزال تستخدم البريد الإلكتروني لتلقي الإقتراحات أو الآراء أو الملاحظات من السكان عبر الإنترنت. تؤدي أنشطة GetUp! المهيمنة عبر البريد الإلكتروني إلى تأخير المجال العام الذي يشارك ويناقش القضايا السياسية بين المواطنين في العالم غير المتصل بالإنترنت.

من ناحية أخرى، أنشأ إحتجاج ضوء الشموع عام 2008 شبكات وغطاً أفقياً للتنظيم. إستندت أسباب الحركات المدنية المتصلة بالشبكات الفردية في عام 2008م إلى بنية تحتية للاتصالات جيدة في كوريا الجنوبية. قامت كوريا الجنوبية بسرعة بتوسيع البنية التحتية للاتصالات الخاصة بها وسرعان ما تمكن سكانها من الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات وإستخدامها. شجع هذا الإستهباب السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات من قبل الكوريين الجنوبيين شبكات الإتصال من متعدد إلى كثير. إستخدم المشاركون جميع أنواع الشبكات والتفاعلات الإلكترونية لتكوين هوية مع هذه القضية وخلق مجال عام إلكتروني وحشد المشاركة في المسيرات على ضوء الشموع وللحفاظ على التجمعات لفترة زمنية طويلة وتوسيع حركتهم إلى أماكن مختلفة. أظهر هذا الشكل من التنظيم في الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م دور تقنيات المعلومات والاتصالات في توزيع القوة من خلال إتاحة شبكة أفقية من الأفراد. هذا الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م يدعم حجة قدمها تشادويك (2007) بأن الإنترنت في الساحة السياسية قادرة على العمل كقوة "توحد الحركات الإجتماعية غير الهرمية".

ثانياً، تم التنسيق عبر حدود العالم الإلكتروني والتقليدي بشكل مختلف في الحالتين. قامت GetUp! بالتنسيق حدود عالم الإنترنت وخارجه مع الإتفاقيات لإشراك العديد من الأشخاص للمشاركة في المشاركات السياسية. تستخدم GetUp! هيكلًا تقليدياً للحركة الإجتماعية للتنظيم حول "حملات" محددة، وقد قامت ببناء طريقة مميزة للتنسيق بين العالمين الإلكتروني والتقليدي للقيام بحملات فعالة حول المشكلات. بمجرد إتخاذ قرار التبنى وحملة بشأن قضية معينة، يتم إستخدام الإجراء إلكتروني لبناء الحملة بكفاءة، جمع الموارد وإشراك المشاركين في الإجراءات غير المتصلة بالإنترنت. وبالتالي فإن عالم الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت في حملات GetUp! منسقة بطريقة منظمة ومتربطة بشكل تسلسلي.

يتناقض تكامل الحدود بين عالم الإنترنت وخارجه على ضوء الشموع عام 2008م مع هذا. بدلاً من خطة الحملة التي يتم فيها ربط عالم الإنترنت والتقليدي بشكل تسلسلي، تم تفعيل الإحتجاجات في وقت واحد في عالم الإنترنت والعالم التقليدي. كان هذا التنسيق ممكناً بسبب الإستهباب السريع للبنية التحتية وأدوات الاتصالات

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الجديدة في كوريا الجنوبية. بالنسبة لصحافة الشوارع، كان هذا جزئيًا ردًا على وسائل الإعلام المحافظة الرئيسية التي تمثل دائمًا منظور الحكومة. إستخدم المواطنون وسائل الإعلام الإلكترونية لمقاطعة وسائل الإعلام التقليدية ودعوا المواطنين إلى الإبلاغ عن الوضع الحقيقي أو بثه بأنفسهم. أدت هذه المواقف والإجراءات إلى جعل احتجاج على ضوء الشموع أكثر حيوية في العالم الإلكتروني والتقليدي وتقريب الإجراءات السياسية عبر الإنترنت وخارجها يمكن للمشاهد عبر الإنترنت رؤية مشاهد من المظاهرة في الشارع على الفور وتم تشجيع الكثيرين على الرد فورًا على إجراء الاحتجاج.

الإختلاف الثالث المهم في ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية بين البلدين يتعلق بمن شارك في العمل السياسي وكيف تم تحديدهم كمواطنين فاعلين. عززت التكتيكات المختلفة لـ GetUp! تضامن المشاركة السياسية الحالية. إنضم عدد من أعضاء GetUp! سابقًا إلى المنظمات الإجتماعية أو السياسية، وكان لديهم تفضيلات سياسية. لقد تصوروا أنفسهم على أنهم يتمتعون بالفعل بحقهم في تقديم مطالب من ممثليهم السياسيين وأن تسمع أصواتهم من قبل ممثليهم. شجع GetUp! هؤلاء الناس على أن يكونوا أكثر تسييسًا بفعالية للعمل في فضاء سياسي أسترالي موجود مسبقًا، والذي يتخيله المواطنون النشطين على أنه منظم جيدًا ومسؤول. ولكن، في الوقت نفسه، وفرت قواعد GetUp! حواجز أقل، مع قاعدة أقل صعوبة وغير رسمية للمواطنين الذين لم يشاركوا سابقًا في الأنشطة السياسية، للمشاركة في كل من المشاركة السياسية عبر الإنترنت وخارجها.

على عكس GetUp!، شجعت الإحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م المجموعات اللامبالية سياسياً وخاصة المراهقين(وربات البيوت) على المشاركة في الساحة السياسية. لم يكن المشاركين في الإحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م يميلون إلى المشاركة السياسية السابقة، لكنهم تصوروا أنفسهم على أنهم لديهم مخاوف محددة بشأن إستيراد لحوم البقر الأمريكية ومرض جنون البقر ودفع مطالبهم بقوة إلى الحكومة. كان تحديد المشاركة السياسية في مسيرات على ضوء الشموع عام 2008م بمثابة إحتجاج سلمي. تم تشكيل نوع من المقاومة من المشاركة السياسية في ظل النظام الإستبدادي للتعبير عن مطالب حقوق الإنسان من خلال الصراع المادي مع الحكومة في الشارع. كان شكل الإحتجاج في الشارع معروفاً بالغاز المسيل للدموع، القنابل الحارقة والأنايب الفولاذية. سهّل تبني تقنيات المعلومات والاتصالات ظهور شكل جديد ومكان للإحتجاجات والمواطنة الفاعلة لتقديم مطالبهم للحكومة. أدى إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الإحتجاجات على ضوء الشموع عام 2008م إلى ظهور حركات إحتجاج سلمية وممتعة خارج الإنترنت والعديد من الإحتجاجات السياسية الإلكترونية كبث التجمعات خارج الإنترنت، تمرير الأشرطة ومهاجمة المواقع الإلكترونية.

لإستنتاج القدرة الفائقة لتقنيات المعلومات والاتصالات على إشراك المواطنين في السياسة، تم توضيح ذلك بواسطة GetUp! وفي الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم الأبقار الأمريكية. ومع ذلك إختلفت الطريقة التي تمارس بها المشاركة السياسية الإلكترونية على أساس المواطن في ثلاثة أبعاد مهمة. أولاً، كان لدى GetUp! بنية مؤسسية لتنظيم المشاركة، لكن إحتجاج ضوء الشموع عام 2008م طوّر شبكة من الأفراد

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

غير المتصلين. ثانيًا، نسقت GetUp! الحدود بين العالم الإلكتروني والوضع التقليدي لتخطيط وتنسيق الأنشطة الإلكترونية والتقليدية. ومع ذلك، فإن الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م قد أدى إلى إحداث عالم إلكتروني وتقليدي في وقت واحد، مما أدى إلى ضغط الفضاء. أخيرًا، عملت GetUp! على تحسين اللامبالاة السياسية بشكل تدريجي وإلى حد كبير لإشراك المزيد من المواطنين بشكل أكثر إنتظامًا في السياسة. لكن الأشخاص الذين يتعاملون مع GetUp! بشكل أكثر إنتظامًا كانوا ينتمون إلى نفس طبقات المجتمع كالأشخاص المنخرطين سياسيًا بالفعل.

من ناحية أخرى، شكل الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م نوعًا جديدًا من حركة المقاومة وأشركت أعدادًا كبيرة من الجماعات غير المبالية سياسياً بما في ذلك المراهقين وربات البيوت. تشكلت هذه الفروق أو الإختلافات بين GetUp! وإحتجاج ضوء الشموع عام 2008م من خلال مزيج من تطور التكنولوجيا والتقدم التاريخي للمجتمع المدني في أستراليا وكوريا الجنوبية.

### خلاصة الفصل:

نخلص من خلال تناولنا هذا الفصل مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية أن أستراليا تعد من أوائل الدول الرائدة في إستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات في جميع أنحاء المجتمع وضمن سياستها بهدف تحسين الظروف السياسية المعاصرة وتم إستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات لإدخال التحسينات السياسية من خلال توفير المعلومات والخدمات المناسبة للمواطنين، إصلاح الإدارة وعمليات صنع السياسات الحكومية. تم تطوير ممارسات الحكومة الإلكترونية على المستوى الفيدرالي بإنشاء بوابة وطنية وتنمية الخدمات الإلكترونية.

كما تم إستخدام تقنية المعلومات والإتصالات في السياسة الأسترالية من قبل المنظمات غير الربحية (NPOs) في البداية لتوفير المعلومات السياسية للمواطنين، تعبئة مشاركة المواطنين في الأنشطة السياسية عبر الإنترنت مثل: المناقشة الإلكترونية، العرائض الإلكترونية وجمع التبرعات عبر الإنترنت. وقد أدى إستخدام المنظمات غير الحكومية تقنيات المعلومات والإتصالات إلى زيادة الإهتمام السياسي ومشاركة المواطنين ولاسيما مشاركة فئة الشباب. وقد ساعدت تقنيات المعلومات والإتصالات بشكل فعال في إنشاء أشكال جديدة للمشاركة الإلكترونية للمواطنين كالمنظمات غير الربحية عبر الإنترنت والصحافة الإلكترونية.

كان هدف الجانب الحكومي من تبني الديمقراطية الإلكترونية تمكين تعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين والمساعدة في تحسين عملية صنع القرار الحكومي، كيف يمكن القيام بذلك (إشراك المواطنين في عمليات صنع السياسات بفعالية وكفاءة بإستخدام تقنيات المعلومات والإتصال) وقد خلق تأثير تقنيات المعلومات والإتصالات في تعزيز مشاركة المواطنين ظروفًا مواتية لتجربة ثقافة صنع القرار الديمقراطية.

ومن إحدى الممارسات الهامة للحكومة الإلكترونية التي تركز على المواطن على المستوى الفيدرالي هي البوابة الوطنية الأسترالية عبر الموقع الإلكتروني [www.australia.gov.au](http://www.australia.gov.au)، لم تركز هذه البوابة على تعزيز التفاعل بين



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

المواطنين والحكومة من أجل تطوير السياسات والخدمات الحكومية وإنما على توفير المعلومات في جميع مستويات الحكومات وتسهيل قيام الحكومة بالأعمال والخدمات. حصلت هذه البوابة الأسترالية على أعلى درجة في فئة المعلومات الإلكترونية ولكن ليس في فئة الإستشارات الإلكترونية وصنع القرار الإلكتروني، تمت الإشادة بهذه البوابة كأفضل ممارسة لتوفير المعلومات الحكومية عبر الإنترنت.

أما بالنسبة للحكومة الإلكترونية على مستوى الولايات، كانت حكومة ولاية كوينزلاند الأولى التي بدأت إستراتيجية الحكومة الإلكترونية بتبني إستراتيجية الدولة الذكية عام 1998م بهدف تحسين وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والحكومية. ثم ركزت بعد ذلك على مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار الحكومي ووضعت إطار سياسة الديمقراطية الإلكترونية عام 2002م. إستخدمت كذلك حكومة ولاية فيكتوريا مبكراً تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين عملياتها السياسية والحكومية، إصلاح وتحسين خدمات الحكومة الإلكترونية لمواطني فيكتوريا وتوفير المعلومات والخدمات الحكومية وتعزيز المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. وأظهرت إستراتيجيات وممارسات الحكومة الإلكترونية لبعض حكومات الولايات الأسترالية حماساً لزيادة مشاركة المواطنين في الخدمات الحكومية وعملية صنع القرار من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات.

نجد العديد من الحكومات المحلية حاولت تطبيق الإنترنت لتحسين خدماتها وعملياتها الإدارية وممارسة الحكومة التي تتمحور حول المواطن وتم إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين علاقتها مع المجتمع وتزايدت إستخدامات تقنيات المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين في عملية صنع القرار في الحكومات المحلية في أستراليا وعلى الرغم من جهود الحكومات المحلية بشأن الحكومة الإلكترونية إلا أنها لم تكن ناجحة في تحقيق مشاركة إلكترونية للمواطنين.

أما بالنسبة لإستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في المجتمع المدني الأسترالي، شهد زيادة معتبرة منذ أواخر التسعينات وكان يهدف إلى توفير معلومات عن القضايا العامة والسياسية وعن الأنشطة السياسية للمجموعات الإجتماعية، الاقتصادية والسياسية، لكنه سرعان ما ركز على تعبئة الرأي العام وتنظيم الأنشطة السياسية. كان إعتداد تقنيات المعلومات والاتصالات في المجتمع المدني الأسترالي هو قيام المنظمات غير الربحية الأسترالية بنقل أنشطتهم السياسية من البيئة التقليدية إلى الإنترنت وتشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة الإلكترونية. وهذا نظراً للمنافع الإجتماعية والسياسية العامة والفوائد المحددة لإستخدام الإنترنت في الساحة السياسية. ومن ثم، إستخدمت هذه المنظمات تقنيات المعلومات والاتصالات بفعالية لتعبئة وإشراك المواطنين في المشاركة السياسية. والأهم من ذلك، فإن إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه المنظمات أشرك بفاعلية الجماعات السياسية اللامبالية وخاصة الشباب، لذلك، فقد أثرت تقنية المعلومات والاتصالات بشكل إيجابي على المشاركة السياسية للشباب.

يمكن القول أن الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية نجحت بشكل ملحوظ ليس فقط في زيادة الفعالية الإدارية وإنما في إشراك المواطنين أيضاً في عملية صنع القرار على جميع المستويات الحكومية. لقد زادت من إهتمام



## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

المواطنين بالسياسات العامة والقضايا السياسية ومشاركة المواطنين في التعبير عن آرائهم حول القضايا العامة في أي وقت. وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين أن مشاريع الحكومة الإلكترونية التشاركية زادت من شفافية عمليات صنع السياسات الحكومية وتنفيذها.

إن العديد من ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على جميع مستويات الحكومة- مثل Epeople مواقع حكومة مدينة Chuncheon وKangnamKu عبر الإنترنت في سيول- تم الإشادة بها دوليًا باعتبارها أمثلة ناجحة للحكومة الإلكترونية عملت على إشراك المواطنين في الإستشارات الإلكترونية وعمليات صنع القرار الإلكتروني. وركزت الحكومات المحلية لكوريا الجنوبية على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات عمليًا لتقديم الخدمات الحكومية وتلبية مطالب المجتمعات المحلية وإيجاد حلول لها لتحقيق مجتمعات محلية أفضل.

- إستخدم المجتمع المدني في كوريا الجنوبية تقنيات المعلومات والاتصالات منذ أواخر التسعينات وبالتالي توسع المجتمع المدني بشكل عام. وإستخدمت المنظمات غير الربحية الإنترنت لتسهيل التعبئة والأنشطة السياسية، توفير المعلومات والحملات السياسية، تعبئة سلطة المواطنين والتأثير في عملية صنع القرار السياسي من خلال مطالب المواطنين. يمكن القول على وجه الخصوص، زادت المنظمات غير الربحية (NPOs) في كوريا من الإهتمام السياسي والمشاركة السياسية وخاصة فئات الشباب الذين كانوا أكثر المجموعات غير لامبالية سياسيًا.

تغيرت المشاركة المدنية الإلكترونية التي كانت تركز على المنظمات غير الربحية غير المتصلة بالإنترنت إلى مشاركة فردية عبر الشبكة. وهذا راجع إلى أن الإنترنت أصبحت أحد أكثر أدوات الإتصال شيوعا لمواطني كوريا الجنوبية والفضاء الجديد لمشاركة الإهتمامات المشتركة، مناقشة القضايا الإجتماعية والسياسية وتنظيم المجتمعات. لقد أظهر تطور المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية فعالية وكفاءة تقنيات المعلومات والاتصالات في تعبئة المشاركة السياسية للمواطنين والتأثير في المواطنين، المجتمع وفي السياسة. كما أدى التحول إلى "المشاركة المدنية الإلكترونية القائمة على الشبكات الفردية" إلى تحسين ثقافة التداول، توسيع نطاق القضايا السياسية وإدخال الأنشطة السياسية الى الحياة اليومية.

أن ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية زادت من إهتمام المواطنين بالسياسة وشجعت المشاركة السياسية المباشرة من قبل المواطن وتمكين ردود الفعل بشكل أسرع بين الحكومة والمواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات والمؤسسات السياسية.

بوابة **GetInvolved** : عبارة عن بوابة حكومية وحيدة في كوينزلاند والتي توفر المعلومات الحكومية والمشاركة العامة من خلال الإستشارة الإلكترونية وهي إحدى ممارسات الديمقراطية الإلكترونية بقيادة حكومة ولاية كوينزلاند في أستراليا. إستخدمت حكومة ولاية كوينزلاند بحماس تقنيات المعلومات والاتصالات للتحول نحو مقاربات تداولية وتشاركية في السياسة. قدم تطور الإنترنت لحكومة ولاية كوينزلاند خيارات جديدة لإشراك المواطنين بشكل فعال في عمليات صنع القرار السياسي. تم إعتقاد GetInvolved بحماس من قبل الإدارات والهيئات الحكومية كأداة لإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار وهي شكل من أشكال الإستشارة الإلكترونية تم

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الإشادة بها باعتبارها واحد من أكثر مبادرات الديمقراطية الإلكترونية طموحًا في أستراليا.

موقع الويكي (wiki): يستخدم موقع ويكي مستقبل ملبورن تقنية الويكي لممارسة المناقشة الإلكترونية التعاونية بفعالية. يستخدم مجلس مدينة ملبورن موقع الويكي بسبب فوائد تقنية الويكي في التعاون الإلكتروني وهو المجتمع الإلكتروني الذي يقرر السياسات العامة بشكل تعاوني مع مواطني ملبورن. أن الويكي كان مناسبًا تمامًا لمشروع مستقبل ملبورن لأنه سمح بالمشاركة الإلكترونية دون قيود زمنية أو قيود جغرافية. تم اعتبار الويكي أداة قيمة لتحسين الشفافية، الكفاءة والفعالية في تطوير السياسة وإشراك المواطنين بطريقة شاملة، تفاعلية وهادفة من خلال إجراء تغييرات على الخطة الفعلية نفسها. تعتبر إستشارة الويكي خطوة إلى الأمام في ممارسة صنع القرار التعاوني.

بوابة **GetUp!** هي منظمة بحث ودعوة مستقلة ذات قاعدة شعبية عبر الإنترنت تهدف إلى بناء برلمان أسترالي تقدمي وخاضع للمساءلة لزيادة تأثير المواطنين على عمليات صنع القرار السياسي في أستراليا. كان لـ **GetUp!** تأثيراً كبيراً في كل من أستراليا والعالم، حيث تعد شبكة التعليقات الإلكترونية الإجتماعية الأكثر شهرة وإستباقية في أستراليا، كما أشارت أبحاث الديمقراطية الإلكترونية الحديثة إلى أن **GetUp!** تعتبر أقوى منظمة شعبية عبر الإنترنت في الساحة السياسية الأسترالية، حيث تم إختيارها كأحد الفائزين في القائمة السنوية العشرة الأوائل للممارسين السياسيين عبر الإنترنت.

موقع **Epeople**: هو بوابة المشاركة المدنية الوطنية الوحيدة في كوريا الجنوبية والأولى من نوعها في العالم لتوفير معلومات وتقديم خدمات متكاملة ولتشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات صنع القرار الحكومي تهدف لزيادة رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية وزيادة ثقتهم في سياسات الحكومة وتحسين الخدمات والمشاركة الإلكترونية. ساهم **Epeople** بصفته بوابة للمشاركة المدنية الإلكترونية، بشكل كبير في تحسين الخدمات العامة. تم تصنيف بوابة **Epeople** كواحد من أفضل عشرة "من يغيرون عالم الإنترنت والسياسة" في منتدى الحكومة الإلكترونية العالمي لذلك تم الإشادة بها باعتبارها واحدة من أفضل ممارسات الحكومة الإلكترونية في العالم.

**SMG Online**: تعد بوابة إلكترونية لمواطني سيول، توفر معلومات حول مدينة وحكومة سيول العاصمة وتهدف إلى مشاركة سكان سيول في عملية صنع السياسة وتحقيق حكومة إلكترونية تشاركية تتمحور حول المواطن وجذب إنتباه المواطنين وزيادة مشاركتهم في عمليات صنع السياسات. تم الإشادة بـ **SMG Online** باعتبارها أفضل بوابة إلكترونية للحكومة الإلكترونية (الأعلى تصنيفاً) في دراسة علمية لمواقع الويب البلدية، كما تم الإستشهاد بالمنتدى الإلكتروني لسيول كواحد من حالات الحكومة الإلكترونية المحلية الناجحة من قبل المركز الدولي للديمقراطية الإلكترونية المحلية.

الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م يعد رمزاً للتظاهر السلمي الإلكتروني وتعاوناً ناجحاً بين الحركات المدنية عبر الإنترنت وخارجها وبالتالي يمكن القول أن هذا الإحتجاج يعد شكلاً جديداً من أشكال التعبير الديمقراطي عبر الإنترنت؛ أطلقوا عليه "ديمقراطية النطاق العريض بدعم مستخدمي الإنترنت" بمعنى (مواطني

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

الإنترنت). وأعتبر هذا الإحتجاج بمثابة "ذكاء جماعي للمواطنين المتصلين بالإنترنت". يمكن القول عن هذا الإحتجاج أنه أدى إلى تحقيق الديمقراطية التشاركية الإلكترونية في كوريا الجنوبية.

النموذج الذي إتخذه الحكومة الإلكترونية التشاركية في كوينزلاند عبارة عن إستشارة إلكترونية، وفرت الإستشارة الإلكترونية GetInvolved عموماً فوائد لكل من الحكومة والمواطنين على حد سواء. تعد الإستشارة الإلكترونية بشكل عام أنها أداة تكنولوجية للتواصل بين الهيئات الحكومية والمواطنين للتشاور معهم بشأن القضايا العامة. إستخدمت حكومة ولاية كوينزلاند "الإستشارة الإلكترونية" باعتبارها الشكل المفضل لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية بهدف تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار وتحسين التفاعل بين مجتمع وحكومات كوينزلاند. تم الإشادة بإنشاء GetInvolve وإستخدامه بإستمرار كوسيلة للتشاور الإلكتروني محلياً ودولياً بإعتباره أول ممارسة ديمقراطية إلكترونية حكومية ناجحة في أستراليا لإشراكه المواطنين في عمليات صنع السياسات ومساهمته في زيادة شفافية صنع السياسات وتسهيل بشكل أكثر فعالية المناقشات التداولية من قبل المواطنين في عملية صنع القرار.

يعد موقع Epeople أول بوابة إلكترونية مشاركة فردية ناجحة بقيادة الحكومة الوطنية في كوريا الجنوبية وهو عبارة عن بوابة حكومية إلكترونية لتحقيق صنع القرار الإلكتروني وهو شكل من أشكال الحكومة الإلكترونية التشاركية وممارستها يهدف لإصلاح الإدارة وتحسين ممارسات الحكومة الإلكترونية وإشراك المواطنين في المشاركة الفعالة في عملة صنع السياسات. يمكن القول أن إتخاذ القرار الإلكتروني في Epeople زاد بشكل إيجابي من تأثير المواطنين في عمليات صنع السياسات وأن المنتدى الإلكتروني Epeople كان عبارة عن فضاء إلكتروني لمشاركة ومناقشة أفكار المواطنين حول القضايا العامة.

ويكي مستقبل ملبورن هي أداة إلكترونية لإشراك المواطنين، وهي أداة إستشارة عامة مهمة وأداة فعالة لتسهيل مشاركة المجتمع، تم إعتبارها كواحدة من أفضل ممارسات التخطيط الحكومية المحلية في أستراليا وأنجح أداة تشاور تتمحور حول المواطن ونجحت في إشراك المواطنين بطرق شاملة، تفاعلية، مرنة. على الرغم من هذه الإنجازات وإمكانيات التعاون بإستخدام تقنيات الويب 2.0 لم يحقق التعاون بشكل كامل لأن الويكي لم يكن مرتبطاً بعملية صنع السياسة بأكملها. يمكن القول أن ويكي مستقبل ملبورن لم ينشأ شراكة كاملة مع المواطنين في عملية صنع السياسات ولكنها أنشأت إستشارة إلكترونية.

OASIS هي آلية المشاركة الإلكترونية الأكثر شيوعاً في Online SMG تم إعتبارها كأفضل عملية إتخاذ قرار إلكتروني لزيادة المشاركة الإلكترونية للمواطنين، توفير خدمة عامة عالية الجودة وتوفير المعلومات والخدمات الحكومية وزيادة مشاركة المواطنين في عمليات صنع السياسات. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة لم تحقق بشكل كامل فكرة الحكومة الإلكترونية المتمحورة حول المواطن وطبقت طريقة جديدة للمشاركة الإلكترونية للمواطنين وإتخاذ القرارات الإلكترونية التعاونية. يمكن القول أن OASIS (جزء من SMG Online) تبنى فكرة وممارسة صنع القرار الإلكتروني التعاوني وزادت عملية صنع السياسات التي تتمحور حول المواطن ونجحت في تقاسم سلطة صنع

## الفصل الرابع: مقارنة بعض ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية

السياسات مع المواطنين وتحسين الشفافية والمساءلة في سياسات وأداء SMG.

إستخدم SMG Online "إتخاذ القرار الإلكتروني" بإعتباره الشكل المفضل لممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى المحلي. أدى تطوير صنع القرار الإلكتروني التعاوني في OASIS لإشراك المواطنين في صنع السياسات، زيادة إهتمام المواطنين بالقضايا وتقدير السياسات العامة التي تركز على المواطن. الأهم من ذلك، أن OASIS تمكنت من ممارسة التعاون الكامل من خلال إشراك المواطنين في عمليات صنع السياسة بأكملها. يمكن كذلك إعتبار عملية صنع القرار الإلكتروني في OASIS على أنها مشاركة نشطة للأفراد العاديين في عملية وضع وصنع سياسات عامة. تم الإشادة بـ OASIS على الصعيد الوطني والدولي بإعتبارها أفضل ممارسة للديمقراطية الإلكترونية على مستوى الحكومة المحلية .

موقع GetUp! هو عبارة عن منظمة شعبية أسترالية قائمة على الإنترنت، يقوم على فكرة وممارسة "النشاط الإعلامي" من خلال تشجيع المشاركة النشطة للمواطنين في المناقشات العامة والتواصل فيما يتعلق بعمليات صنع القرار السياسي. طبق موقع GetUp! "النشاط الإعلامي" بإعتباره الشكل المفضل للمشاركة المدنية الإلكترونية إلى زيادة إهتمام المواطنين بالقضايا الإجتماعية والسياسية، مشاركتهم وزيادة تأثيرهم في عمليات صنع القرار في البرلمان الأسترالي، تحسين المساءلة وتغيير الثقافة الإجتماعية والسياسية للأستراليين. تم الإشادة بإعتماد النشاط الإعلامي في GetUp! محلياً ودولياً كأول ممارسة ناجحة للديمقراطية الإلكترونية .

تم إستخدم GetUp! بشكل فعال تقنيات الويب 2.0، بما في ذلك youtube و facebook و twitter جميعاً لإشراك المواطنين في الحملات حول القضايا الإجتماعية والسياسية بدلاً من مشاركة الأفكار ومناقشة القضايا العامة المهمة عبر الإنترنت.

الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م هو مزيج من النشاط الإلكتروني والإعلام المستقل كأشكال للمشاركة المدنية الإلكترونية من أجل تعزيز دور المواطنين في عمليات صنع القرار الإجتماعي والسياسي وزيادة تأثيرهم في الساحة السياسية. تطور النشاط السيرياني وأصبح شكلاً رئيسياً لممارسة المشاركة المدنية الإلكترونية في كوريا الجنوبية.

إستخدم إحتجاج ضوء الشموع عام 2008م بفعالية ممارسات جديدة- النشاط السيرياني والوسائط المستقلة- وأدى ممارسة النشاط السيرياني والإعلام المستقل في هذه الإحتجاجات إلى تحسين ثقافة المناقشة التداولية وتشجيع مشاركة المواطنين في الأنشطة السياسية وإشراكهم للتأثير في تغيير قرار الحكومة. وأظهرت إمكانات المجال العام الإلكتروني من خلال المشاركة الحرة والطوعية للمعلومات ومناقشة القضايا تحسين الثقافة السياسية في كوريا الجنوبية

تم الإشادة بتبني النشاط السيرياني ووسائل الإعلام المستقلة في إحتجاج عام 2008م على الصعيد الوطني والدولي لإشراك فئات الشباب للمشاركة في الأنشطة السياسية ولأنها أدخلت شكلاً جديداً من ممارسة الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية.

الخاتمة

زيادة على ما تقدم وعلى ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن القول أن العصر الحالي عرف تطورات ضخمة ومتسارعة في مجالات مختلفة ومنها مجال تقنية المعلومات والاتصالات الذي أثر في الممارسة الديمقراطية المعاصرة وجعل مناحي الحياة المجتمعية الحديثة وفرض الكثير من المصطلحات الجديدة والمستحدثة كالمشاركة الإلكترونية، الديمقراطية الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية وشكل تغيراً جديداً في الصورة النمطية التقليدية للممارسة السياسية وأوجد إطاراً نظرياً ومعرفياً يحاول أن يجد تفسيراً لعالم اليوم الذي يقوم على أساس تكنولوجيا.

تبعاً للأهمية المتزايدة التي أضحت تحتلها تقنية المعلومات والاتصال في العصر الراهن، تعد هذه التقنية من المفاهيم الحديثة نسبياً ولكن استخدامها إنتشر بشكل مذهل وسريع ولم يشهد هذا العصر وسائل للاتصال والتواصل تتسم بالسرعة والفعالية وتؤثر في حياة الناس أينما كانوا إجتماعياً أو ثقافياً أو إقتصادياً أو سياسياً وأصبحت هذه التقنية أدوات إعلامية ثم سياسية أكثر منها أدوات إتصال تواصل وثقافة، إستخدمت في البداية لأسباب ترفيهية ومن ثم إستخدمت تطوراً لأسباب ثقافية وإجتماعية ثم سياسية.

تعد تقنية المعلومات والاتصال أكثر إستقطاباً للناس على مختلف مستوياتهم ومؤهلاتهم، إتسع نطاقها تعددت مصادرها وإقتحمت العديد من المجالات الإجتماعية، الإقتصادية الثقافية والسياسية وذلك بفضل خصائصها، سماتها والخدمات التي باتت توفرها، فهي تستمد أهميتها من التغيرات والتأثيرات المختلفة التي أحدثتها في المجال السياسي بصفة عامة والممارسة الديمقراطية خاصة. من هنا كان ضرورياً الوقوف على مدى الدور الذي لعبته تقنية المعلومات والاتصال للتأثير في طبيعة وإجراءات العملية الديمقراطية وممارستها وكذا الآثار السياسية المتزايدة الذي أحدثتها حالياً هذه التقنية في ظل التحولات العالمية المستجدة والتوجهات الحديثة والمزايا العديدة التي يمنحها الإستخدام والتطبيق الجيد لها.

بشكل عام، يتضح لنا جلياً أن تقنية المعلومات والاتصالات، قد تركت تأثيراتها على المجتمعات كافة وعلى كل المستويات من خلال التقدم السريع والحاسم في أساليب تخزين، إسترجاع وتوصيل المعلومات؛ إذ أن الإمكانيات الهائلة والسمات التي تتمتع بها هذه الوسائل والتقنية، ساهمت في بروز آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية وتغير العديد من الأساليب والممارسات وبالتالي الإتجاه نحو إحداث تغيرات جوهرية في سلوك وممارسات الأفراد والمؤسسات السياسية والحكومية سمحت بإيجاد علاقات جديدة بين مختلف هذه الأطراف.

من خلال دراسة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في الممارسة الديمقراطية المعاصرة، دراسة مقارنة بين أستراليا وكوريا بينت الدراسة، أن تقنية المعلومات والاتصال ساهمت في تطور الفكر الإنساني والحياة السياسية المعاصرة وأثرت في كافة مجالات الحياة المختلفة والمجال السياسي خاصة من خلال تغير طبيعة النظم السياسية، عمل المؤسسات السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني... وآلياتها ولم يقتصر ذلك التأثير في ممارسة العمل السياسي فقط، بل إمتد ليشمل مفهوم الديمقراطية المعاصرة وممارستها بإعتبارها عملية مستمرة وذات أبعاد متعددة.

من خلال أطوار البحث، فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المتمحورة حول موضوع تأثير تقنية المعلومات والاتصالات في الممارسة الديمقراطية، دراسة مقارنة إلى عدد من النتائج أهمها:



- تعد شبكة الأنترنت مظهرًا رئيسيًا يعكس بوضوح طبيعة العالم المعاصر، حيث تمثل في هذا العالم المتغير أداة ووسيلة قابلة للتداول والانتشار على مختلف المستويات وهي إحدى الصور التي تتجسد فيها فكرة العولمة فأحدثت العديد من التحولات في العمليات السياسية. فالمتابع لبدائيات الأنترنت أنها كانت سياسية مما أعطاها صبغة سياسية منذ النشأة، حيث ساعد ظهورها على الساحة السياسية في صياغة شكل جديد للإتصال السياسي والعملية السياسية معًا، حيث أدت دورًا مميزًا في العملية السياسية وخاصة في ظل اعتمادها على نموذج إتصال تفاعلي، مما ساهم في دعم فكرة تبادل الآراء والمعلومات ووجهات النظر بشكل متكافئ بين أطراف العملية السياسية والذي أدى بدورها لدعم فكرة الممارسة الديمقراطية من خلال ما توفره من قدرة على التواصل بين أطراف مختلفة عبر الفضاء الإلكتروني.

- يمكن إستخدام تقنيات المعلومات والإتصال في تفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرار وتمكينهم من المشاركة الفعالة في إتخاذ القرار السياسي وفي مناقشة القضايا العامة وإتخاذ الإجراءات السياسية وتكريس الديمقراطية الإلكترونية

- أن الأنترنت يعمل كآلية للديمقراطية من خلال ما يتيح من طرق وآليات جديدة لممارسة العملية السياسية كالتصويت الإلكتروني أو إجراء مشاورات إلكترونية أو إستطلاعات الرأي الإلكترونية أو تكوين المجموعات والتحالفات السياسية عبر الأنترنت.

- تطبيق وتبني الديمقراطية الإلكترونية يتطلب توافر شروط عديدة أهمها:

\* نشر الثقافة الإلكترونية لدى كافة أفراد المجتمع

\* حرية تداول المعلومات وتوافرها وما يرتبط بها من خدمات وإتاحتها للجميع بصورة تتناسب وإمكانات الأفراد.

\* حرية التعبير والديمقراطية الحقيقية والفعالية.

\* وجود بنية تحتية وتكنولوجية تتيح لكافة أفراد المجتمع التواصل من خلالها، وتسمح لهم بحرية التعبير عن آرائهم وتوفير المعلومات وسهولة تداولها.

كما بينت الدراسة؛ أنه أصبح إستخدام تقنية المعلومات والإتصال ذات أهمية حيوية في الوقت الراهن وتأثيرها أصبح واضحًا في الأطر النظرية والعملية؛ حيث جعلت هذه التقنية العديد من المفاهيم مقترنة بمفهوم الإلكترونية "E" كالحكومة الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية...، وهذا نظرا لقدرتها في المساعدة على ترشيد صناعة القرارات وعقلنتها في مختلف المجالات والميادين، ما يجعلها(القرارات) تستجيب إلى الحاجات والقضايا المطروحة على جميع المستويات وهي بذلك تمثل أداة أساسية لتحسين العملية السياسية.

وقد بينت الدراسة التطبيقية، أنه أن الديمقراطية الإلكترونية تتنوع من بلد لآخر وتختلف من مجتمع لآخر وفقاً لخصوصيته، تطبق كما هي في كل زمان ومكان، فهي تختلف بإختلاف الظروف السياسية، الثقافية والإجتماعية الخاصة بكل مجتمع وبدرجة تحضره، ووعي أفرادها بالثورة الرقمية والمعلوماتية(ثقافة إلكترونية) وتوافر البنية التكنولوجية التحتية اللازمة لذلك ومجموعة العوامل وتفاعلاتها المعقدة المشكلة لممارسات الديمقراطية

الإلكترونية.

تم استخدام تقنية المعلومات والاتصال في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية بفعالية لإشراك المواطنين في الساحة السياسية، غير أن أستراليا وكوريا الجنوبية تختلفان تمامًا في ممارسات الديمقراطية الإلكترونية. استخدمت أستراليا، شبكة الإنترنت لتوفير المعلومات والخدمات السياسية ومع ذلك استخدمت كوريا الجنوبية الإنترنت لإشراك المواطنين في عملية صنع القرار. طبقت أستراليا تقنية المعلومات والاتصال بشكل أساسي لتوفير معلومات كالسياسات، البعثات السياسية والأحداث من أجل تمكين المواطنين من المشاركة في العمليات السياسية، لكن كوريا الجنوبية استخدمت تقنية المعلومات والاتصال بشكل أكبر لتسهيل التفاعل السياسي بين الحكومات والمواطنين.

باختصار، تعتبر أستراليا وكوريا الجنوبية من الدول الرائدة في مجال الديمقراطية الإلكترونية، كلا البلدين نموذجين لتطوير الديمقراطية الإلكترونية، كذلك مارس كلا البلدين الديمقراطية الإلكترونية بطريقة مختلفة، تتمتع أستراليا بنقاط قوة في المعلومات الإلكترونية وتركز على ممارسات الحكومة الإلكترونية، في حين أن كوريا الجنوبية أكثر تطوراً في صنع القرار الإلكتروني وتركز على ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية. تختلف أستراليا وكوريا الجنوبية ليس فقط في ممارسات الديمقراطية الإلكترونية ولكن كذلك من حيث الأنظمة السياسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً باختلاف شكل ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في البلدين.

أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) أدوات أساسية في الساحة السياسية لتسهيل إجراءات صنع القرار وزيادة المشاركة السياسية للمواطنين وعموماً أدى استخدام تقنية المعلومات والاتصال إلى تحسين أوجه القصور في الممارسة الديمقراطية والسياسية المعاصرة ومع ذلك، فإن تطبيق تقنية المعلومات والاتصال لم يكن دائماً هو نفسه في جميع الدول بسبب البيئات المختلفة بما في ذلك طبيعة النظام السياسي، البنية التحتية للتكنولوجيا وجوانب تنمية المجتمع المدني.

### التوصيات:

- إن تعقيد وترايط مشاكل العالم المعاصر اليوم في ظل التحولات والتطورات العولمية بفعل تطور تقنيات المعلومات والاتصالات يتحدى التفسيرات والحلول التقليدية ويتطلب نهجاً جديداً تماماً يكون شاملاً ومتعدد التخصصات.
- إن التطور الحاصل في تقنيات المعلومات والاتصال أدى إلى إنتاج إشكاليات جديدة لا يمكن حلها إلا بالرجوع إلى مقاربات جامعة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار تعقد العناصر الفاعلة في عملية التواصل ووضعها المتغير من جهة إلى أخرى، إذ أصبح من المستحيل دراسة تأثير تقنيات المعلومات والاتصال بشكل عام من منطلقات جزئية.
- أن الديمقراطية الإلكترونية لا زالت في بداياتها الأولى وأن المجتمعات مازالت في حاجة إلى تجارب حاسمة لتطوير أفضل الممارسات وأن التطبيق المستمر لها يزيد من معرفة وخبرة هذه المجتمعات في هذا الحقل.
- الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية الإلكترونية التي تركز على المواطن يتطلب وجود إرادة فعلية لدى السلطة القائمة لبنائها وإدخالها ضمن سياساتها لإشراك المواطنين بفعالية في عملية اتخاذ القرار سواء على المستوى المحلي أو الوطني

إلى جانب تشجيع الأفراد على الإستخدام الواسع لتقنيات الإعلام والإتصال طبعًا بعد توفر البنية التحتية الأساسية وإنتشار الثقافة الرقمية وعيا وممارسة.

- على الحكومات إشراك المواطنين في العمليات الديمقراطية إلكترونيا، فمعظم الحكومات ما تزال بعيدة عن الأنشطة التي يقوم بها مواطنوها أنفسهم من خلال شبكة الأنترنت وتشمل هذه الأنشطة تغييرات جوهرية في المجال السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي والثقافي.

- من المهم تدريب نشيطي الأحزاب والمجتمع المدني وخاصة الشباب (ناخبي المستقبل) على المشاركة في العملية السياسية الإلكترونية وذلك من خلال دعمهم في تطوير مواقع مشتركة على شبكة الإنترنت ومن خلال المشاركة في إنتخابات إفتراضية عليها كوسيلة لتوعيتهم بشأن العملية الديمقراطية ولتنمية الإهتمام بالقضايا العامة والتداول السياسي بين المواطنين والمنتخبين.

- يمكن إنشاء فرع علمي مستحدث في العلوم السياسية وتقانات المعلومات والإتصال الحديثة على حد سواء يدرس ما يسمى "الديمقراطية الإلكترونية" بإعتبارها أصبحت حق أساسي من حقوق الإنسان المعاصر.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً - الكتب:

### 1- باللغة العربية:

- إبراهيم السعيد مبروك، الإتصال العلمي في البيئة الرقمية، القاهرة: مؤسسة الباحث للإستشارات البحثية، 2019.
- أمين رضا عبد الواحد، الإعلام والعولمة، ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
- أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.
- البيج حسين علوان، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- بخيت السيد، "نحو صناعة مؤشرات تقييم الأدوار السياسية لشبكات التواصل الإجتماعي"، الإعلام والإتصال: التحديات النظرية والتطبيقية، الرياض: جامعة الملك سعود، 2012.
- بلقزيز عبد الإله، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات". علي خليفة الكواري، إشكالية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- الوز هزاون، الاعلام: أدوار وإمبراطوريات. سوريا: منشورات الهيئة العامة، 2012.
- حجاب فريد مُجَّد، "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث". علي خليفة الكواري وآخرون، إشكالية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز الوحدة العربية، 2010.
- حمدي مُجَّد الفاتح وآخرون، تكنولوجيا الإتصال والإعلام الجديد الحديثة: الإستخدام والتأثير، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 2011.
- الكواري علي خليفة، الخليج العربي والديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- اللوزي موسى، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس والتطبيقات. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000.
- المغربي مُجَّد زاهر بشير، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط2، بنغازي جامعة قاريونس 1998.
- النجار سعيد الغريب، تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية، ط1. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- العبدلي سعد مظلوم، الإنتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، ط1. عمان: دار دجلة، 2009.
- الفلاحي حسين علي، الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، ط1. عمان: دار غيداء، 2014.
- الصاوي ياسر، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ط1، مصر: دار السحاب، 2007.
- القصي عبد الغفار رشاد، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: مكتبة الأدب، 2004.
- الشطي إسماعيل وآخرون، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: م.د. الوحدة العربية، 2003.
- الشمايلة ماهر عودة وآخرون، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، ط1. عمان: الاعصار العلمي، 2014.
- خيضر معالي فهمي، نظم المعلومات: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002.
- سليمان عصمان، مدخل الى علم السياسة. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1989.

- صادق عباس مصطفى، الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات، ط1. عمان: دار الشروق والتوزيع، 2008.
- صالح عادل، الإنترنت والسياسة: دراسة في الإستخدام والتأثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية، ط1، مصر، أطلس للنشر، 2017.
- عبد الحميد مُجّد، المدونات والاعلام البديل. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
- علي نبيل، الثقافة العربية في عصر المعلومات. الكويت: المجلس الوطني للثقافة، الفنون والآداب، 2001.
- علي هلال الدين ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com) كتب عربية للنشر والتوزيع.
- غابريال الموند، جي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، تر هشام عبد الله، عمان الدار الأهلية، 1997.
- غابريال الموند، بنجام باول وروبرت مندت. السياسة المقارنة: إطار نظري. بنغازي: جامعة قاريونس، 1996.
- فارة يوسف أحمد، التسويق الإلكتروني: عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت، ط4، القاهرة: دار وائل للنشر 2018.
- مايكلثويت جون و وودريدج أدريان، تحدي العولمة ووحدها الخفي، ط1، وليام هانيمان، لندن، 2000.
- مُجّد أحمد علي مفتي، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، ط1. الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، د. س.ن.
- مكفيل ل. توماس، الإعلام العالمي، تر: عبد الحكم أحمد الخزامي. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.
- ميتكيس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث. القاهرة: دون دار النشر، 1999.
- مركز هدرو، الديمقراطية الرقمية وظاهرة رقمنة السياسة، القاهرة، 2017.
- 2- باللغة الأجنبية:**

- Arendt. H. **On Revolution** .New York: Viking Press. 1965.
- Barber Benjamin. **Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age** Berkeley. University of California Press. 1984
- Bijker, W and al. **The Social Construction of Technology Systems**. Massachusetts: The MIT Press, 1989.
- Bijker, W. E and law. J. **Shaping Technology/Building Society: Studies in Sociotechnical Chang**. Massachusetts: The MIT Press. 1992 .
- Bijker. E. W. **Of Bicycles Bakelite, and Bulbs: Toward a Theory of Sociotechnical Change**. Massachusetts: The MIT Press. 1995
- Birch. A. H . **The Concepts and Theories of Modern Democracy**. (3<sup>rd</sup> ed). Cornwall: Routledge. 2007
- Breton, Philippe. **L'utopie de la Communication**. Paris: La Découverte, 1992.
- Chadwick, A. **Internet Politics: States Citizens, and New Communication Technologies**. New York: Oxford University Press. 2006 .
- Chen et al. **"Submission to the Inquiry into Electronic Democracy Scrutiny of Acts and Regulations Committee**, 2002.
- Chircu, A.M and Kauffman, R. J. **"Strategies for Internet middleman in the intermediation**
- Cho, S.J. **Internet and Democracy in Korea: Challenge and Change on Participatory Democracy and Representative Democracy**. Korean: **korean Studies Information Co.Ltd**, 2009 .



- Christopher Franck Arterton. *Teledemocracy: Can Technology Protect Democracy?* Sage, 1987
- Coleman, S and Norris, F. D. **A New Agenda for E-democracy**, Oxford Internet Institute Forum. UK: Oxford Internet Institute, 2005.
- Crawford. C. "**Civil Liberties, Bjelke-Petersen et A Bill of Rights**: Lessons for Queensland". *Bond Law*. 21(1).
- Dahl, A. R. **Democracy and its Critics**. New Haven: Yale University Press, 1989.
- Dahl, Rebert. **Polyarchy: Participation and Opposition**. New haven: Yale University press, 1971
- Dalton. B and Lyons. M. **Representing the Disadvantaged in Australian Politics**: The role of Advocacy Organizations Raport No5. Canberra: The Australian National University, 2005.
- David, G. Garson. **Public Information Technology and E-Governance: Managing the Virtual State**. Sudbury, Ma: Jones and Barlett. 2006
- David. E. Ingersoll. **Communism, Fascism, and Democracy**. Columbus : Charles E. Merrill Publishing Company. 1971
- Denmark. D. **Australian Social Attitudes 2, Citizenship, Work and aspiration**. Sydney: UNSW Press. 2007 .
- Economou. N. "**The Labor Prety**". A Parkin, Summers. J and Woodward. D. *Government, Politics, Power and Policy in Australia* (8<sup>th</sup> ed) French Forest: Pearson Education Australia, 2006 .
- Negroponte, N. "**Being Digital**", NY: Random House, 1995.
- Fenna .A. "Understanding Ideologies" Parkin. A, Summers. J and Woodward D **Government Power and Policy in Australia** (8<sup>th</sup> ed) Frenchs Forest: Pearson Education Australia, 2006.
- Fitzgerald. R , Megarrity. L and Symons. D. **Made In Queensland: A New History**. Queensland: University of Queensland Press, .2009.
- Galligan. B and Roberts. W. **The Oxford Companion to Australian Politics**. Sydney: Oxford University Press. 2007 .
- Geiselhart. K. "**Citizen Engagement: The Next Horizon for Digital Government, in Fitzroy**". P. G. *The Vocal Citizen* . Victoria: Victoria: Arena Publishing. 2004 .
- Halevy, Etzioni Eva. **Fragil Democracy: The Use and Abuse of Power in Western Societies**. New Brunswick: New Jersey Transaction Publisers, 1989.
- Han J. S. "Bureacratic authoritarianism and economic development in Korea during Yushin period: A re-examination of O'Donnell's Theory". Kin, D.K. *Dependency Issues in Korean Development: Comparative Perspectives* Seoul Korean: Seoul National University Press 1987
- Pavlik J.V. *Journalism and Media* .New York: Columbia University Press. 2001
- Kim, W T. "**Korean Politics: Setting and Polical Culture**". Kil, H. S and Moon, I.C. *Understanding Korean Politics: An introduction*. New York: NY: State University of New York Press. 2001 .
- Ko M, K and Son, H J. **The relationship between Internet distribution and Democracy National Strategy**. 13(3), (in Korean).
- KO, M. K. **Does Internet Improve Democracy?** Seoul. 2006. SERI Research.
- Lee, B. J. "The Political Process in Korea". Kil, H.S and Moon .I .C. **Undrestanding Korean Politics: An Introduction** .New York: NY: University of New York Press. 2001 .
- Lijphart. A. *Patterns of Democracy: Government forms and performance in thirty-six countries*. New Haven, CT: Yale University Press. 1999
- Maddison ,S and Hamilton, C. "**Silencing Dissent: How the Australian government is controlling public opinions and stifling debates**". 2007 .
- Maddox .G. **Australian Democray in Theory and Practice**. (5<sup>th</sup> ed) .French Forrest: N.S.W: Pearson Education Australia. 2005 .
- Martin Lister et al. New Media: A Critical Introduction .London: Routledge, 2009 .
- Nourris, Pipa. **Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the internet Worldwide**. Cambri-dge: Universitty Press Cambridge, 2001.

- Oh, K. J. **Korean Politics: The Quest for Democratization and Economic Development**. Korean: NY: Cornell University Press.1999 .
- Parkin. A and Summers. J. "**The Constitutional Framework**" Parkin. A, Summers.J and Woodward D .**Government, Power and Policy in Australia** (8<sup>th</sup> ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia.2006 .
- Parkin. A"**Understanding Liberal-Democratic Politics**". Parkin. A, Summers.J and Woodward D .**Government, Power and Policy in Australia** (8<sup>th</sup> ed). Frenchs Forest: Pearson Education Australia.2006 .
- Patapan. H."**The High Court**" Parkin. A , Summmers. J and Woodward, D .**Government, Politics, Power and Policy in Australia** (8<sup>th</sup> ed) .Frenchs Forest: Pearson Education.2006.
- Petrik. K .**Deliberation and Collaboration in the Policy Process: A Web 2.0 Approach** . JeDEM.2010 ,2(1).
- Robinsons. K. and Webster. F.**Information Technology: a Luddite Analysis**. Norwood: Ablex Publishing Corp, 1986.
- Rodan. D and Balnaves. M .**Democracy to Come: Active Forum as Indicator Suite for e-participation and e-Government** .Berlin: Heidelberg: Springer Berlin.2009 .
- Samule, P. Huntington .**The Third Wave Democratization in the late Twentieth Century**. Oklahoma: University of Oklahoma Press.1991 .
- Sartori, G .**Comparative Constitutional Engineering: an inquiry into structure, incentives and outcome** Basingstoke: Macmillan.1994 .
- Seo, J. Y, Kang, G M .**The Critical Review of the Internet in 10 Years and Civil Society**, Korea Society, *Korea Society Convention (June 2005)*, (in Korean).
- Shaw. K, **Discretion .vs. Regulation and the Sorry Case of Melbourne City Plan**" 2003 .
- Shin.C.M. **New Possibilities of Citizen-Participation with E-Government: The Case of the OASIS Website in Seoul** .2009 .
- Shumpeter, Joseph A. **Capitalism, Socialism**. London: Ruskin House, 1959.
- Snellen, I .**ICT, Bureaucracies, and the Future of Democracy**.Communications of the ACM , 2001.
- Song, K. J .**Building Local E-government and Possibility of Civil Participation E-Democracy**. in Korean.2006.
- Summers. J."**Parliament and responsible government and The federal system**". Parkin. A, Summers. J and Woodward.D .**Government, Politics, Power, and Policy in Australia** (8<sup>th</sup> ed) .Frenchs Forest: Pearson Educaation Australia, 2006.
- Swift. A. **Political Philosophy: A Beginner' s Guide for Students and Politicians**.Cambridge UK: Polity Press.2006
- Tatu Vanhanen .**The Process of Democratization: a Comparative Study of 147 States 1880-1988** .New York: Taylor and Shumpeter Inc.1990 .
- Vromen. A. "**Political change and the internet in australia: Introducing GetUp**". HTIO HA. J and RINNE. J. **Net Working/Networking: INITIATED INTERNET POLITICS**. Tampere University Press, 2008b.
- Willmott. H, and Knights. D. **Introducing Organizational Behaviour and Management** London: Thomson Learning, 2007.
- Woodward. D."**Political Parties and Party**". Parkin. A, Summers, J and Woodward. D. **Government, Politics, Power and Policy in Australia**(8<sup>th</sup> ed) Frenchs Forest: Pearson Education Australia.2006 .
- Yoon, J. B .**The Crisis of Representative Democracy and Participatory Democracy**. Assembly Special Report 1 .Korean: Seoul: Korean Assembly Press, 2008 .
- SCEG(The Special Committee for e-Government).**E-Government White Paper**.The Special Committe for e-Government Press. 2003.

## ب- المذكرات، والرسائل الجامعية غير المنشورة:

### 1- باللغة العربية:

- بومايلة حفيظة، علاقة الإنترنت كتكنولوجيا حديثة للإتصال والمعلومات بالتنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، باتنة الجزائر: قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2003.
- بوترة عبد الرزاق، تكنولوجيا الإتصال الحديثة وأثرها على الأداء الإعلامي لدى الجزائريين: التلفزيون الجزائري أنموذجا، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.
- المهداوي فارس حسن شكر، صحافة الإنترنت: دراسة تحليلية للصحف الإلكترونية المرتبطة بالفضائيات الإخبارية العربية. نت نموذجا"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والتربية الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2007.
- بن سليمان جبير، دور الشبكة العنكبوتية العالمية "الإنترنت" في تدريس العلوم الشرعية... وسبل تطوير إستخدامها. رسالة ماجستير، السعودية: كلية التربية، جامعة أم القرى، 2003.

### 2- باللغة الأجنبية:

- Kang, G. M .Political Participaion in the Information Age: The Case Study of the 2008 Candlelight Protest in Korea .Master Thesis in Political Science,The Faculty of Humanity, The University of Manchester, 2009 .

## ج- المجلات والدوريات والجرائد:

### 1- باللغة العربية:

- الأمين أحمد، "الديمقراطية والعمولة: بين الإيديولوجية والفلسفة"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 114، 2000.
- بيتهام دايفيد، "الديمقراطية: مبادئ ومؤسسات ومشاكل". مجلة الفكر البرلماني، العدد 05، أبريل 2005.
- بلمولاي بدرالدين، "دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 29، 2017.
- بعزیز إبراهيم، "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، 2011.
- بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، "أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال في دفع عجلة التنمية"، مجلة الباحث العدد 7، 2010.
- جيلدور حاج بشير، "أثر الثورة الرقمية وإستخدام شبكات التواصل الإجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة". دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016.
- الدهشان جمال علي، "دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا". المجلة الدولية في علوم التربية، العدد 2، 2018.
- زمام نورالدين وصباح سليمان، "تطور مفهوم التكنولوجيا وإستخداماته في العملية التعليمية". مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 11، جوان 2013.

- حسيني أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004.
- اليحيوي يحيى، "في إشكالية الديمقراطية الرقمية". مجلة الديمقراطية، العدد 34، أبريل 2018.
- يخلف فايزة، "الإعلام الجديد وسوسيولوجيا التغيير في العالم العربي"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 2، 2011.
- كريم حسن، "الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية". مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.
- كزوط هشام، الإعلام الجديد من النظام الى الفوضى الخلاقة"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، ديسمبر 2016
- كوبيي حفصة، "الإعلام الجديد حسب التشريعات الجزائرية، مجلة الحكمة، العدد 27، 2013.
- الكردوسي عادل عبد الجواد مُجَّد، "الإنترنت والشباب: دراسة في آليات التفاعل الإجتماعي"، مجلة شؤون إجتماعية، العدد 108، د.س.ن.
- ليفورت رينيه، "هل ينقذ الانترنت الديمقراطية". مجلة رسالة اليونسكو، العدد 53، 2000.
- مُجَّد ثامر كامل، "العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي". مجلة العلوم السياسية، العدد 37.
- منصر خالد، "دور الاعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة". مجلة كلية الفنون والإعلام، 2015.
- المصري عبد الوهاب محمود، "الشورى والديمقراطية والعلاقة بينهما". مجلة الفكر السياسي، العدد 02، 1998.
- سالم مُجَّد صالح، "العصر الرقمي وثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع"، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2002.
- عاشور أحمد صقر وآخرون، أفاق جديدة في التنمية البشرية، تقرير سنوي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1997.
- عبد الصادق عادل، "الإحتجاج الإلكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية". ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 162، جوان 2008.
- عرابة رابع، "دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري". مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.
- عزي الأخضر وغالم جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، 2005
- عيساني رحيمة الطيب، "الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي"، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 20، 2013.
- فاوست أرون، "جوهر الديمقراطية: تعقيبات على مقالة خليفة الكواري نحو مفهوم جامع للديمقراطية في الدول العربية". مجلة المستقبل العربي، العدد 2، 2009.
- فرحاتي عمر، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جوان 2008.
- فورار أحمد أمين، "التشاركية وأدواتها الرقمية: منطلقات نظرية وتطبيقات عملية". مجلة البحوث والدراسات، العدد 1، جوان 2008.

- فوزي سامح، "الحكومة". المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 10، أكتوبر 2005.
- شادلي شوقي، "أثر حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في درجة تبنيتها لتكنولوجيا المعلومات والإنصال"، مجلة الباحث، العدد 8، 2012.
- خريسان باسم علي، "النظام السياسي الأسترالي والكندي: دراسة عامة"، مجلة أهل البيت، العدد 9، 2010.

## 2- باللغة الأجنبية:

- Adie, L. E. "The Hegemonic Positioning of 'Smart State Policy". Journal of Education Policy. 23(3).2008
- Amoretti.F."International Organization ICTS Policies: E-Democracy and e-government for Political development" . Review of Policy Research, 24(4).2007
- Anderson.L and Bishop.P. "E-Government to E-democracy". Journal of E-Government. 2(1),08 /11/2019.
- Arthur Edwards."ICT strategies of democratic intermediaries: A view on the political system in the digital age".Journal Information policy, Issu Volume 11 02 Number, 2006.
- Backhouse.J. "E-Democracy in Australia: the Challenge of Evolving a Successful Model" The Electronic Journal of e-Government 5(2).www.ejeg.com.2007.
- Brown, A.J. "Subsidiarity or Subterfuge? Resolving the Future of Local Government in the Australian Federal System".Australian Journal of Public Administration. 64(4).2002 .
- Burdess. N and O'Toole. K "Elections and Representation in local government: A Victorian case study".Australian Journal of Public Administration. 63(2) .2004
- Chang, W. Y and Lee, W.T."Cyber activism and Political Empowerment in Civil Society: A Comparative Analysis of Korean Cases".Korea Journal 46(4) .2006.
- Cho,J.S."Internet and Democracy in Korea: Challenge and on Participatory Democracy and Representative Democracy".Korean Studies Information Co.(in Koreau).2009 .
- Chung, Y. J. "A Study of e-democracy in South Korea".Journal of Korean Association for Regional Information Society, 10(4).2007 .
- Cotton, J. "Understanding the State in South Korea: Bureaucratic-Authoritarian or State Autonomy Theory". Comparative Political Studies. 24(4).1992
- Cotton. J. "From Authoritarianism to Democracy in South Korea". Political Studies 37(2).1989 .
- Dahlberg.L. "Dmocracy via Cyberspace: Mapping the Rhetorics and Practices of three Prominent Camps". New Media and Society .2001b.
- Fishman M., Robert. **Democratic Practice After the Revolution**. Politics et Society, 2011.
- Gibson. R , Lusolia. W and Ward,S. "The Australian Public and Politics On-line: Reinforcing or Reinventing Representation"? Australia Journal of Political Science 43(1),2008 .
- Gleystreen, Jr, H.W and Romberg, D. A."Korea: Asian Paro".Foreign Affairs.65(5),1987.
- Griffiths. M. "E-democracy" ،(2)3 .E-Journal of E-Government .2005.
- Kim,H. S."State and Civil Society in South Korea's Democratic Consolidation: Is the Battle Really Over?" Asian Survey. 37(12).1997 .
- Hye.K , Jong K and Hale. "A Study on the Public Sphere of Mobil Media". Journal of Korea Information and Communication Society, 31(4)B.2008 .
- Islam,M.S. "Toward a Sustainable e-Participation implementation model". European Journal of ePrac-tice.5(10),2008 .
- Kim, et al. "100 000 people in front of the National Assembly and 30 000 people in Cheongye Square "Hankyoreh Newspaper (7/05/2008).
- Kim, J.S."Promoting E-government of Participatory Government and Future Challenges" Korea Journal of Local Information. 10(4) .2007

- Kim, R. Y. "**The Development Task of Korean Civil Society Movement**". Journal of Korean NGO Studies (in Korean),2006 .
- Kim,S.J."**Korean e-Government Strategies and Challenges**". Journal OF korean Association for Regional Information Society 12(2), 2009 .
- Mort, G. S and Roan. A. "**Smart State: Queensland in the Knowledge Economy**" Queensland Review.10(1),2003 .
- Phillips,R."**The Role of Nonprofit Advocacy Organization in Australian Democracy and Policy Governance**".International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 2006.
- Pitkin, H. F. "**Representation and Democracy: Uneasy Alliance**". Scandinavian Political Studies .2004 .
- Reddel.T and Woolcock, G. "**From Consultation to Participatory Governance? A Critical Review of Citizen Engagement Strategies In Queensland**". Australian Journal of Public Administration 63(3).2004 .
- Rosenau. J. "**The Information Revolution: Both Powerful and Newtral**". The Information Revolution and National Security .In Copeland: Strategic Studies Institute .29-9 .
- Shackleton et al ."**E-government services in the local government context: an Australian case study**". Business Process Management Journal 12(1).2006 .
- Shin, D.J, Kim, S. K and kim, J.O. "**The Growth of Civil Organization in South Korea**". Journal of Survey Research.6(2).2005 .
- Shin, H. I et al. "**Key Directions for Successful Promotion of e-Government in Korea**". Entrue Journal of Information Technology 2(2).2003 .
- Siaroff. A. "**Comparative Presidencies: The inadequacy of the presidential, semipresidential and parliamentary distinction**" .European Journal of Political Research. 42(3).2003 .
- Vedel.H. "**The Idea of Electronic Democracy: Origins, Visions and Question**" Parliamentary Affairs,(2)59,2006.
- Vromen. A. "**Building Virtual Space:Young People, Participation and the Internet**". Australian Journal of Political Science.43(1), 2008a.
- Williams, D. P. "**The Queensland Election of 7 February 2004: The Coming of the Second Labor**" Hegemony? Australian Journal of Political Science, 39(3), 2004.
- Dubarle, F. «**Vers la machine a gouverner.**» Le Mond (28/12/1948). Ellul. J .The Technological Society.1964 .
- Yang, A. S. "**The Promotion of E-Government through the e-democracy Partices in Korea**" korea Journal of Local Information, 11(3),2008.
- Yang,E.S and Yu,M. K."**Local Government Information Organization and Strengthening of the Environmental Compliance Plan:Focused on Metropolitan Local Governments**" Journal of Korean Regional Information Society 12(2).2009 .
- Yigitcanlar,T. et al."**The making of knowledge cities: Melbourne's knowledge-based urban development, Cities**". 25(2), 2008.
- " Evolution of Candlelights". (Hankyoreh Newspaper), (16 june 2008).

## د- المنتقيات والمؤتمرات الندوات:

### 1- باللغة العربية:

- زنائي فؤاد، "الأبعاد السياسية لتغيير النظم الانتخابية في الجزائر." الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي. الجزائر: كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، يومي 3 و4 نوفمبر 2010.
- مساعيد فاطمة، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة." الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي. كلية العلوم السياسية: جامعة ورقلة، يوم 3 و4 نوفمبر 2010.



- عبد الصادق عادل، "الفضاء الإلكتروني والرأي العام: تغير المجتمع، الأدوات والتأثير"، المؤتمر الدولي لإستطلاعات الرأي العام، مصر: مجلس الوزراء المصري نوفمبر 2009.
- قرني حياة بدر وآخرون، "هل تمثل المواقع الإلكترونية غير الحكومية بديلا عن الإعلام الرسمي في مجتمع المعرفة - دراسة في الإعلام البديل". مؤتمر الإتحاد الدولي للبحث في الإعلام، القاهرة، 23 و 28 جويلية 2006.
- غربي مُجَد، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية". الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي. الجزائر: كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، يومي 3 و 4 نوفمبر 2010.
- غيطاس جمال، "الإعلام والابداع في ظل ثورة المعلومات: الصحافة الإلكترونية والإعلام والابداع". دور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية وحرية الرأي. كوالالمبور، ماليزيا، 2011.
- 2- باللغة الأجنبيّة:**

- Cho, D.Y. "**The Development of Korean Civil Society and the Future of 4 th group**". paper delivered at The 18<sup>th</sup> Civil Society Forum, Seoul. Korean: in Korean18 /12/2003.
- Choo, J. B and Cheong, S. K. "Analysis of Civil Participation Portal and Future Improvement". Summer. J Conference Paper (4). The Korean Association for Public Administration and the Korean Association for Public Policy .in Korean.2007 .
- Herbert Kubicek and Rose Wagner. "**Community Networks in a Generational Perspective**". Communication a l'atelier Designing Across Borders: The Community Design of Community Networks, Participatory Design .Seattle Washington 14/12 Novembre 1998.
- Lyons. M. "**Defining the Nonprofit Sector: Australia**". Salamon L. M and Anheier, K. H Working. Papers of the John Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project. No 30 Baltimore: The John Hopkins Institute for Policy Studies.1998 .
- Macnamara.J. "**E-Electioneering: Use of new media in the 2007 Australian federal election**". Paper delivered at The Australian and New Zealand Communication Association Conference .Wellington ,july 2008.
- Moon.M. "**Korea E-Government, Contributing to Enhanced Wellbeing-e-service for Citizen et e-Participation by Citizen**". Paper delivered at the International Leading Practices Symposium, Surfers Paradise. The Seoul Metropolitan City.Korea 30-29 ,May 2008.
- Nourris, D.F and Coleman, S . "**A New Agenda for E-democracy**". Oxford Internet Institute Forume. 2005 .
- Petrik. K. "**Participation and e-Democracy: How to utilize Wev 2.0 for policy decision-making**". Paper delivered at The 10 th International Digital Government Research Conference .Puebla 21-17 ,May 2009.
- Richard, Barbrook and James, Cameron. "**The Californian Ideology**". Communication Présentée a la Conférence EURICOM, Piran, Slovénie 14/10 avril 1996.
- Shackleton. P, Fisher, J and Dawson. L. "**Evolution of Local Government E-Services: the applicability of e-business Maturity models**". Paper delivered at The 37 th Hawaii International Conference on System Science .Hawii 8-5 January 2004.
- Tommasoli. M. "**Representative Democracy and Capacity Development for Responsible Politics**". The 6<sup>th</sup> Global Forum on Reinventing Government .Seoul, Korean: 27-24May 2005.
- Yun, Y. S and Chang, Y. W. "**Study on Polical Participation of Young Student: with Focus on the Candlelight Demonstration of 2008**". Paper delivered at The Academic Conference of Korean Political Science Association Seoul .In Korean.2008/08/20

**هـ - التقارير:**

## 1- باللغة العربية:

- الصلح رغيد، الديمقراطية التوافقية. تقرير الأمم المتحدة. لبنان: مشروع برنامج الأمم المتحدة، 2007.

## 2- باللغة الأجنبية:

- Brack, S et al "National Review: Report to the ALP National Executive" .2010.
- Chen. P.et al. **Electronic Democracy? The Impact of New Communication Technologies on Australian Democracy**. The Australian National University Democratic Audit Report, No.6, 2002 .
- Clift.S. **E-Government to E-Democracy: Progress in Australia and New Zealand toward Information Age Democracy** .
- MOGAHA(The Ministry of Government Administration and Home Affairs). The Report of the completion of establishing BPR/ISP **to build online Participation portal**. Korean: Published by MOGAHA, 2004
- OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development). Citizen Participation in Policy Making-Seoul City's OASIS. OASIS.SEOUL.GO.KR .KOREA: issue BRIEF PUBLIC Governance.OECD/Korea Policy Centre .2009.
- UN(The United Nation) (2011). Un Public Service Awards.06 28 .2011. www.unpan.org.
- UN(The United Nations). 2009b .(UN Public Service Awards) .. 28/10/2009 . www.un.org.
- UN. "Global E-Government Readiness Report: Towards Access for Opportunity .2004".
- MOPAS(The South Korean Ministry of Public Administration and Security). The Annual Report for Processing National Informatization. (in Korean.) Korean.2009.
- OECD(The Organisation for Economic Cooperation and Development).Promise and Problems of e-democracy: Challenges of online citizen engagement.OECD Publication Service . Paris: OECD Publication Service .2003 .
- UN(The United Nation).UN **E-GOVERNMENT SURVERY 2008: From E-Government to Connected Governance**".Rapport .2008 .
- UN(The United Nation).UN **E-GOVERNMENT SURVEY 2010: Leveraging e-government at a time of financial and economic crisis**".Rapport .2010.

## و-مقالات إلكترونية:

### 1- باللغة العربية:

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. الحكمانية. الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com ، 2018 /05/18 .
- بوحنية قوي، الاعلام ودمقرطة المسار السياسي: مع الإشارة الى وسائل التواصل الإجتماعي وواقع الثورات العربية 2018/9/8
- بسيوني محمود شريف، المبادئ الأساسية للديمقراطية، 2019/06/13، [www.tfpb.org](http://www.tfpb.org) .
- الطيب مولود زايد، الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في ظل العولمة، 2018/11/03، [www.ejtema3e.com](http://www.ejtema3e.com) .
- ياسر صالح، المجتمع المدني والديمقراطية. 2019/03/25، [www.akhbaar.org](http://www.akhbaar.org) .
- سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع. 2019/05/18، [www.onislam.net](http://www.onislam.net) .
- أبو سعدة مخيمر سعود، الديمقراطية، 2011/11/10، [www.ust.edu](http://www.ust.edu) .
- عبد الصادق عادل، "الديمقراطية: مفاهيم إستراتيجية"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني"، سبتمبر 2010.

- عبد الصادق عادل، الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير حالة إيران [www.aspss.ahram.org.eg](http://www.aspss.ahram.org.eg) 2020/03/5.

- عبد الصادق مُجَّد عادل، الديمقراطية: نمط جديد للممارسة السياسية، 2019/02/12 [www.digital.ahram.org](http://www.digital.ahram.org).

- عبد الله ثناء فؤاد، القيمة الفلسفية والسياسية للعملية الانتخابية. 2018/09/28 [www.democracy.ahram.org.eg](http://www.democracy.ahram.org.eg).

- صادق عباس، مداخل نظرية لفهم الإعلام الجديد، 2019/11/12 [www.Jaded media.com](http://www.Jaded media.com).

- ريان مُجَّد سيد، ديمقراطية الإنترنت وتشكيل الوعي السياسي، 2021/09/12 [www.moslimonline.net](http://www.moslimonline.net).

## 2- باللغة الأجنبية:

- Coombs. A .**How cyber activism changed the world**, Participatory Society, Griffith Review [www.griffithreview.com](http://www.griffithreview.com). 19/10/2019.

- Macintosh, A.Characterizing e-participation in policy-making, [www.bit.ly/2oESlXn](http://www.bit.ly/2oESlXn), 7/8/2019.

- AGIMO(2007b) .(AGIMO archive) .[www.agimo.gov.au](http://www.agimo.gov.au). 08/09/2019.

- Macpherson.D. **Victorian MP's Videocast GetUp in To Ten**, and Google Earth tracks US election. e-Democracy, [www.democracy.nationalforum.com.au](http://www.democracy.nationalforum.com.au), 11/08/2020.

- Macpherson,D. **Victorian MP's Videocast GetUp in To Ten**, and Google Earth tracks US election. e-Democracy, [www.democracy.nationalforum.com.au](http://www.democracy.nationalforum.com.au), 16/07/2019.

- Langworthy.A and Brunt. C. Local Area Planning Project: Regional Learnings to Local Action Centre for Regional Development, [www.lilydale.swinburne.edu.au](http://www.lilydale.swinburne.edu.au), 07/09/2020.

-DBCDE(The Australian Department of Broadband, Communications and the Digital Economy).National Broadband Network: Regulatory Reform for 21st Century Broadband . [www.dbcde.gov.au](http://www.dbcde.gov.au), 05/10/2019.

-Tambouris.E.**A Framework for assessing e-Participation** Projects and tools, [www.bit.ly/2MAROOi](http://www.bit.ly/2MAROOi), 03/04/2019.

- EIU(The Economist Intelligence Unit). **Democracy Index 2010**: Democracy in retreat. [www.eiu.com](http://www.eiu.com), 18/07/2020.

- Qadah G and Taha R .**Electronic Voting Systems: Requirements,design, and implementation**, [www.bit.ly/31e9zig](http://www.bit.ly/31e9zig), 16/06/2019.

- Oh.G.S. **E-participation and E-engagement**, [www.docs.google.com](http://www.docs.google.com), 19/06/2019.

- **How Australia Successfully Practice e-government?**, [www.etnews.com](http://www.etnews.com), 25/09/2020.

-ICELE(International Centre Excellence for Local eDemocracy).Case Studies, [www.icele.org](http://www.icele.org) 16/02/2019.

- **Internet Civil Rights Movements** appeared in the dynamics of candles 2008. Good Policy Forum, [www.goodforum.org](http://www.goodforum.org), 11/12/2020.

- Bailey, J. **Local Council E-Consultation Guide**, [www.darebin.vic.gov.au](http://www.darebin.vic.gov.au), 08/06/2019.

- Kang, J. D and Dyson, E. L .**Internet Politics in South Korea: The Case of Rohsamo and Ohmynews**, [www.acis.usq.edu.au](http://www.acis.usq.edu.au), 14 /03/2020.

- Song, J. K. **Network Age and Socio-Political Implication** of Civil Movement. Korea Information Society Development Institute, [www.kisdi.re.kr](http://www.kisdi.re.kr), 15/02/2019.

- Santen, J. L. **The Future of Internet in Australia: An Analysis of the National Broadband Network**, [www.members.iinet.net.au](http://www.members.iinet.net.au), 10/04/2020.

- Seok, K. B and Moon.,W.J. **Paradigm Shift in E-government** and the Outlook for Future Direction. Focusing, [www.kis.re.kr](http://www.kis.re.kr), 28/11/2020.

- Nelson, L. "How E-Government is Changing Society and Strengthening Democracy",GSA Office of Citizens Services and Communications, [www.gsa.gov](http://www.gsa.gov), 04/05/2020.

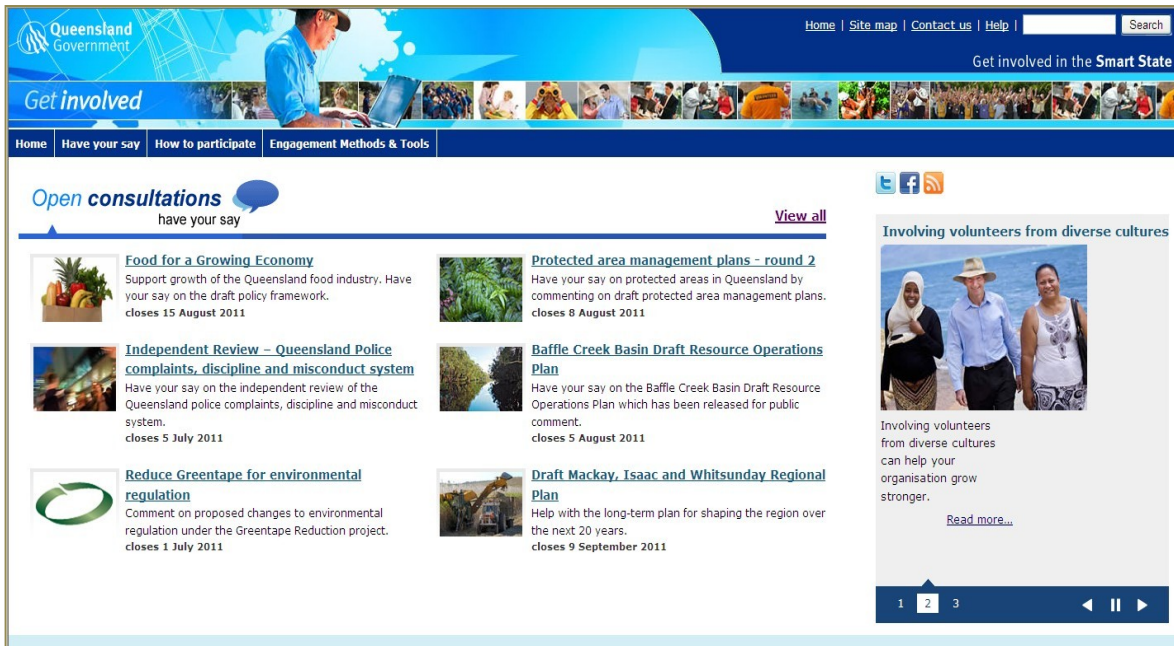
- Cooray, M. **4.5 Problems of Modern Democracy**, in A theory of Civilization. 26/05/2021 [www.ourcivilisation.com](http://www.ourcivilisation.com).

- Raymund, Werle .**The Impact of Information Networks** on the structure of political systems .[www.coll.mpg.de](http://www.coll.mpg.de), 12/09/2019.
- Clift, S. **E-democracy**, E-governance and Public Net-work, [www.publicu.net](http://www.publicu.net), 19/03/2020.
- Everett,S. Greene, K and Byme, M. **Electonic Voting machines versus traditional methods**: Improved preference, similar performance, [www.bit.ly/35xVqiy](http://www.bit.ly/35xVqiy), 2019/09/12.
- Writer,S. **Sydney and Melbourne share coveted award**. Government News, 14/02/2020.  
[www.governmentnews.com.au](http://www.governmentnews.com.au)
- Kim,S.T .**Converging E-Democracy and E-Government** Model Toward an Evolutionary Model of E-Governance: The Case of South Korea, [www.apdip.net](http://www.apdip.net),10/05/2019.
- Yang, S.T. **Digital Divide and Cyber Korea 21 Initiative**. United Nations Public Administration Network(UN PAN), [www.unpanl.un.org](http://www.unpanl.un.org), 2020/04/6.
- NIA(The National Information Agency) **National Information**.White Paper, [www.nia.or.kr](http://www.nia.or.kr), 2019/03/14.
- NOIE. **Better Services, Better Government**: The Federl Government's E-government Strategy, [www.agimo.gov.au](http://www.agimo.gov.au), 4/04/2020.
- NSW(The New South Wales Government). **New e-Government and ICTS Strategy** [www.egov.vic.gov.au](http://www.egov.vic.gov.au), 17/02/2020.
- Smart State Council.(2006).**Engaging with the Community** in the Smart State, 2009/11/29  
[www.smarteste.qld.gov.au](http://www.smarteste.qld.gov.au).
- WA Government(The Western Australian Government) .**eGovernment and ICT Strategy** for the Western Australian Public sector, [www.ictwa.org.au](http://www.ictwa.org.au), 14/02/2019.
- Candlelights in Overseas Keep going on, [www.ohmynews.com](http://www.ohmynews.com), 29/06/2021.
- State and territory government, [www.australia.gov.ov](http://www.australia.gov.ov), 18/05/2020.
- Elliott, A. M. "**Future Melbourne Wiki**: From Consultation to Participation".The City of Melbourne's Future Melbourne Project, 2008.
- ABS(The Australian Bureau of Statistics).**The Use of Internet on Farms**, Australia. 2009 b.
- ACRC(The Anti-Corruption and Civil Rights Commission), **Kookminshinmoongo** in Korean, 2009 .
- City of Melbourne Council. "Future Melbourne Community Plan", 2008.
- Collaforge. "Future Melbourne Wiki post Implementation Review", 2008.
- Queensland Government. **Engaging Queenslanders** : An introduction to community engagement.Brisbane: Queensland Government, 2005

الملاحق

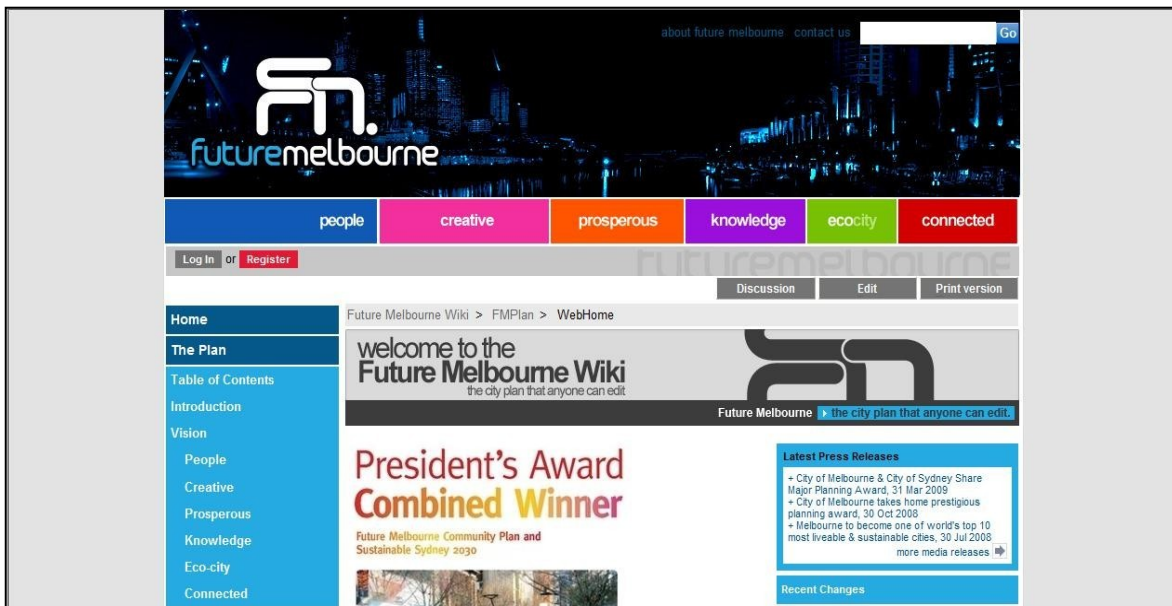


## الملحق رقم 1: موقع الويب GetInvolved



(Source : GetInvolved Website. Retrieved 22 June 2011)

## الملحق رقم 2: موقع الويب مستقبل ملبورن ويكي (Future Melbourne Wiki)



(Source: Future Melbourne Wiki. Retrieved 21 October 2009)



### الملحق رقم 3: موقع الويب GetUp!



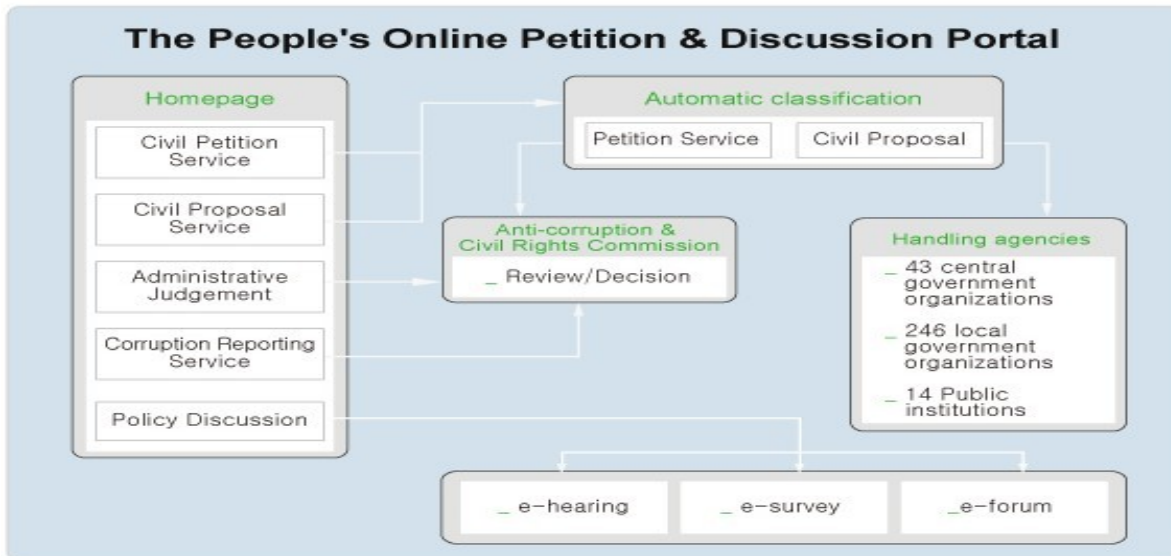
(Source: GetUp! Website. Retrieved 14 March 2011)

### الملحق رقم 4: موقع الويب Epeople



(Source: Epeople Website. Retrieved 14 July 2011)

## الملحق رقم 5: الخدمات الأساسية في Epeople



(Source: Core E-people Services. Retrieved 6 September 2009, from www.epeople.go.kr)

## الملحق رقم 6: بوابة سيول الإلكترونية

**서울특별시**

통합검색 | 서울형 스마트 영상민원

전자민원 | 행정정보 | 시정소식 | 시민참여 | 서울소개 | 분야별 정보

주요 시장

- 서울희망플러스통장
- 서울형 어린이집
- 서울형 데이케어센터
- 서울일자리플러스센터
- 서울 공공 임대주택
- 여성이 행복한 도시

서울시민과의 현장대화

서울시의 소통하기

SEOUL 서울마니아 | twitter | me2day | 열린토론포럼

오늘의 문화행사

- 2011년 하이서울친환경농장 참여자 모집안내
- 2011년도 서울시 다문화가족지원 특화사업
- 버스전용차로 위반 과태료 부과 고지서 공시
- 월드컵공원 자원봉사자 모집
- 버스전용차로 위반 과태료 사전통지서 공시

시민 | 사업자 | 관광객

(Source: SMG Website. Retrieved 14 March 2011)

الملحق رقم 7: موقع الويب Chunmansangsang OASIS



(Source: OASIS Website. Retrieved 14 March 2011)

# فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
/	الأية القرآنية.....
/	الإهداء.....
/	شكر وتقدير.....
-	الملخص بالعربية.....
-	الملخص بالأجنبية.....
-	قائمة الأشكال والجداول.....
-	قائمة الملاحق.....
-	قائمة الرموز والإختصارات.....
أ- ع	مقدمة عامة.....
أ	توطئة.....
ب- ط	مرجعية الدراسة.....
ط	طرح الإشكالية.....
ط	فرضيات الدراسة.....
ي	مبررات إختيار الموضوع.....
ي	المبررات الذاتية.....
ي	المبررات الموضوعية.....
ك	أهداف الدراسة.....
ك-ل	أهمية الدراسة.....
ل	حدود الدراسة.....
ل	مجال الزماني.....
م	مجال المكاني.....
م	الإجراءات المنهجية للدراسة.....
م	منهجية الدراسة.....
ن	الأدوات البحثية المستخدمة.....
ن-س	تقسيمات الدراسة.....
ع	صعوبات البحث.....
20	<b>الفصل الأول: تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية- إطار نظري مفاهيمي-.....</b>
21	تمهيد الفصل.....
21	المبحث الأول: الحدود المعرفية لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية المعاصرة.....
21	المطلب الأول: الدلالات اللغوية والإصطلاحية لمفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية.....
22	الفرع الأول: مفهوم وخصائص تقنية المعلومات والاتصال.....
26	الفرع الثاني: مفهوم الممارسة الديمقراطية المعاصرة وشروطها.....

30	المطلب الثاني: الجذور التاريخية لتطور مفهوم تقنية المعلومات والاتصال والممارسة الديمقراطية.....
30	الفرع الأول: التطور التاريخي لتقنية المعلومات والاتصالات.....
32	الفرع الثاني: التطور التاريخي للممارسة الديمقراطية.....
42	المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم تقنية المعلومات والاتصالات والممارسة الديمقراطية.....
42	المطلب الأول: النظريات المفسرة لدراسة العلاقة بين السياسة والتقنية.....
42	الفرع الأول: مقارنة الحتمية التكنولوجية.....
43	الفرع الثاني: مقارنة الحتمية الاجتماعية.....
43	الفرع الثالث: مقارنة البناء الاجتماعي للتكنولوجيا.....
45	المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للممارسة الديمقراطية المعاصرة.....
45	الفرع الأول مقارنة الديمقراطية التشاركية.....
46	الفرع الثاني: مقارنة الحكم الراشد.....
48	الفرع الثالث: مقارنة التحول الديمقراطي.....
49	الفرع الرابع: مقارنة الثقافة السياسية.....
51	الفرع الخامس: مقارنة المجال العام.....
53	خلاصة الفصل.....
55	<b>الفصل الثاني: علاقة الإنترنت كتقنية حديثة للمعلومات والاتصال بالممارسة الديمقراطية.....</b>
56	تمهيد الفصل.....
56	المبحث الأول: الإنترنت كأداة للعوامة والإعلام الجديد.....
56	المطلب الأول: مفهوم العوامة.....
57	الفرع الأول: تعريف العوامة.....
59	الفرع الثاني: أبعاد العوامة.....
62	الفرع الثالث: تأثير العوامة في الديمقراطية.....
64	المطلب الثاني: تقنية الإنترنت كأداة من أدوات العوامة.....
64	الفرع الأول: مفهوم شبكة الإنترنت وأهميتها.....
68	الفرع الثاني: نشأة شبكة الإنترنت وتطورها.....
70	الفرع الثالث: سمات الإنترنت.....
72	المطلب الثالث: الإعلام الجديد في عصر العوامة.....
72	الفرع الأول: مفهوم الإعلام الجديد.....
74	الفرع الثاني: من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد.....
76	الفرع الثالث: أشكال الإعلام الجديد.....
77	الفرع الرابع: الإنترنت أداة من أدوات الإعلام الجديد.....
78	المبحث الثاني: تأثيرات الإنترنت في المجال السياسي.....



80	المطلب الأول: مظاهر تأثير الإنترنت في العمل السياسي.....
80	الفرع الأول: تأثير الإنترنت في طبيعة وهيكل النظم السياسية.....
82	الفرع الثاني: تأثير الإنترنت في المواطن، المجتمع والدولة.....
85	الفرع الثالث: تأثير الإنترنت في أنماط الديمقراطية والمواطنة.....
87	الفرع الرابع: تأثير الإنترنت في عمل المنظمات السياسية الوسيطة.....
89	الفرع الخامس: تأثير الإنترنت في حقوق الإنسان والمجتمع الدولي.....
91	المطلب الثاني: آليات وطبيعة العلاقة بين الإنترنت والممارسة الديمقراطية.....
91	الفرع الأول: طبيعة العمل السياسي التقليدي.....
92	الفرع الثاني: التحول في الممارسات السياسية التقليدية.....
95	الفرع الثالث: الإنترنت وتغير أساليب الممارسة السياسية.....
99	الفرع الرابع: سمات العمل السياسي الجديد.....
99	المبحث الثالث: الإنترنت والديمقراطية - نحو ديمقراطية إلكترونية.....
100	المطلب الأول: ماهية الديمقراطية الإلكترونية.....
100	الفرع الأول: أزمة الديمقراطية التمثيلية.....
102	الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية الإلكترونية.....
105	الفرع الثالث: علاقة الديمقراطية الإلكترونية ببعض المفاهيم الأخرى.....
106	المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم الديمقراطية الإلكترونية.....
106	الفرع الأول: الأعمار الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية.....
110	الفرع الثاني: تطور مفهوم الديمقراطية الإلكترونية.....
114	الفرع الثالث: مجالات ممارسة الديمقراطية الإلكترونية.....
119	خلاصة الفصل.....
121	الفصل الثالث: مقارنة تأثير تقنية المعلومات والاتصال في سياسة أستراليا وكوريا الجنوبية.....
122	تمهيد الفصل.....
123	المبحث الأول: النظام السياسي الأسترالي.....
123	المطلب الأول: طبيعة وبنية النظام السياسي.....
123	الفرع الأول: الديمقراطية الليبرالية.....
126	الفرع الثاني: النظام البرلماني.....
130	المطلب الثاني: طبيعة الدولة والمجتمع المدني الأسترالي.....
130	الفرع الأول: الفيدرالية.....
132	الفرع الثاني: المجتمع المدني.....
135	المبحث الثاني: النظام السياسي في كوريا الجنوبية.....

135	المطلب الأول: طبيعة سياسة كوريا الجنوبية.....
135	الفرع الأول: تاريخ الأنظمة الإستبدادية في كوريا الجنوبية.....
140	الفرع الثاني: تطور التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية.....
141	الفرع الثالث: النظام السياسي الرئاسي.....
143	المطلب الثاني: المجتمع المدني الكوري ومقارنة السياق الإجتماعي والسياسي بين أستراليا وكوريا الجنوبية.....
143	الفرع الأول: تطور المجتمع المدني.....
144	الفرع الثاني: مقارنة السياق الإجتماعي والسياسي بين النظام في أستراليا وكوريا الجنوبية.....
148	المبحث الثالث: الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا.....
148	المطلب الأول: تطور الحكومة الإلكترونية في حكومة الكومونولث وحكومات الولايات.....
148	الفرع الأول: تطور نطاق الحكومة الإلكترونية وممارستها في حكومة الكومونولث.....
154	الفرع الثاني: شكل وسياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها في حكومات الولايات.....
156	المطلب الثاني: سياسة الحكومات الإلكترونية المحلية وممارستها والمشاركة المدنية الإلكترونية الأسترالية.....
156	الفرع الأول: شكل وسياسة الحكومة الإلكترونية وممارستها في الدولة الأسترالية والحكومات المحلية.....
157	الفرع الثاني: المشاركة المدنية الإلكترونية.....
159	المبحث الرابع: الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية.....
159	المطلب الأول: تطور الحكومة الإلكترونية في كوريا الجنوبية.....
160	الفرع الأول: تطور إستراتيجية وممارسات الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني.....
163	الفرع الثاني: تطور إستراتيجية الحكومة الإلكترونية وممارستها على المستويات المحلية.....
164	المطلب الثاني: المشاركة المدنية الإلكترونية ومقارنة سياق الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا.....
164	الفرع الأول: تطور ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية.....
168	الفرع الثاني: مقارنة سياق الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا.....
171	خلاصة الفصل.....
176	الفصل الرابع: مقارنة ممارسات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية.....
177	تمهيد الفصل.....
177	المبحث الأول: وصف حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية.....
177	المطلب الأول: حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا.....
177	الفرع الأول: وصف حالة GetInvolved.....
181	الفرع الثاني: ويكي مستقبل ملبورن (Future Melbourne Wiki).....
183	الفرع الثالث: GetUp!.....
186	المطلب الثاني: حالات الديمقراطية الإلكترونية في كوريا الجنوبية.....
186	الفرع الأول: وصف حالة Epeople.....
189	الفرع الثاني: الحكومة الإلكترونية سيول العاصمة (Seoul Metropolitan Government Online).....

194	الفرع الثالث: الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية.....
197	المبحث الثاني: تحليل حالات الديمقراطية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية ومقارنتها.....
197	المطلب الأول: تحليل ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى الوطني والولايات في أستراليا وكوريا.....
197	الفرع الأول: تحليل GetInvolved لحكومة كوينزلاند في أستراليا(نموذج الإستشارة الإلكترونية).....
204	الفرع الثاني: تحليل بوابة Epeople لحكومة كوريا الجنوبية.....
214	الفرع الثالث: مقارنة ممارسة الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستوى الوطني والولايات بين أستراليا وكوريا..
217	المطلب الثاني: تحليل ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية على المستويات المحلية في أستراليا وكوريا الجنوبية.
217	الفرع الأول: مستقبل ويكي ملبورن لمجلس مدينة ملبورن.....
225	الفرع الثاني: SMG Online لحكومة مدينة سيول.....
233	الفرع الثالث: مقارنة ممارسات الحكومة الإلكترونية التشاركية للمستويات المحلية بين أستراليا وكوريا الجنوبية...
234	المطلب الثالث: تحليل ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية في أستراليا وكوريا الجنوبية.....
235	الفرع الأول: GetUp! في أستراليا.....
245	الفرع الثاني: الإحتجاج على ضوء الشموع عام 2008م ضد إستيراد لحوم البقر الأمريكية في كوريا الجنوبية..
253	الفرع الثالث: مقارنة ممارسات المشاركة المدنية الإلكترونية بين أستراليا وكوريا الجنوبية.....
256	خلاصة الفصل.....
262	الخاتمة.....
267	قائمة المراجع.....
280	الملاحق.....
285	فهرس المحتويات.....